الدكتور ملحم قربان

تاريخ لبنان السياسي الحديث

الجزء الثاني

بناء دولة الاستقلال

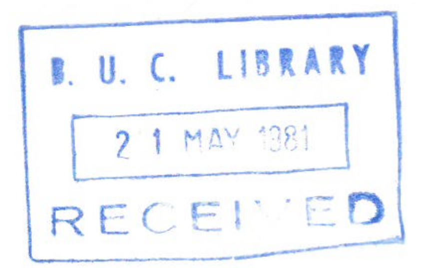
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت ١٩٨٠

الدكتور ملحم قربان

تاريخ لبنان السياسي الحديث

الجزء الثاني

بناء دولة الاستقلال



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت ١٩٨٠

الطبعة الثانية
١٩٨٠م ــ ١٤٠٠ هــ

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام ـ ص. ب. ١١٣/٦٣١١
بيروت ـ لبنان

الاهداء

الى ارواح الشهداء ،
عساها لا تذهب جميعها عبثاً وهباء !

للمؤلّف

أ ـ كتب

١ ـ **أزمة السياسة في لبنان** ، الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة .

٢ ـ **الواقعيّة السياسيّة** ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة .

٣ ـ **اشكالات** ، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٤ ـ **الحقوق الانسانية** ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة .

٥ ـ **المنهجيّة والسياسة** ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .

٦ ـ **تاريخ لبنان السياسي الحديث** :

I الجزء الأول ، **الاستقلال السياسي** ، طبعة ثانية مصححة .

II ـ الجزء الثاني ، **بناء دولة الاستقلال** ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ .

III ـ الجزء الثالث ، **القرار** ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٩ .

IV ـ الجزء الرابع ، **المعاهدة** ، قيد الطبع .

ب ـ بحوث

١ ـ « العلمانية والاسلام » (Secularism and Islam) بالانكليزية ، نوقش في المؤتمر العالمي حول « الاسلام في العالم المعاصر » . انعقد في كراتشي ـ باكستان ، ١٩٥٩ ، بدعوة مشتركة من الحكومة الباكستانية والمؤتمر العالمي للثقافة (Congress for Cultural Freedom) .

٢ ـ « الحقوق الطبيعية في القعد الاجتماعي لجان جاك روسو » .

(Natural Rights in Rousseau's *Social Contract*).

بالانكليزية ، نوقش في المؤتمر الرابع عشر للفلسفة الذي انعقد في فيينا ، النمسا ، ١٩٦٨ .

٣ ـ « المواقف الحاسمة » خطبة تخرج في الكليّة اللبنانية . **العدالة** ،عدد ممتاز ، ١٩٧٠ .

٤ ـ « الاخلاق والمجتمع » ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة . بيروت ، ١٩٧٤ .

٥ ـ « العقل في القرآن » .

ج ـ تحت الطبع

1— *Meaning and Confirmability.*

2— *A Theory of Value.*

3— *Chapel Talks,* (With a Foreward by Prof. John Wild).

٤ ـ علمانية دركهايم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية .

٥ ـ اشكالات ماركسيّة .

٦ ـ قضايا الفكر السياسي :

I ـ القانون الطبيعي

II ـ الحقوق الطبيعيّة

III ـ القوّة (السلطان)

IV ـ المصلحة العامّة .

V ـ العدالة .

توضيح

كان من المتفق عليه أن يتبع هذا الجزء ، الثاني ، من **تاريخ لبنان السياسي الحديث** ، اي **بناء دولة الاستقلال** ، الجزء الأول ، اي **الاستقلال السياسي** ، بمدّة لا تتجاوز الشهر الواحد .

وكانت النتيجة العمليّة ، وتدليلاً على صحّة المبدأ المنهجي الفاصل ، للتمييز وحسب وبقصد المعالجة الدقيقة ، بين النظريّة والممارسة ، ان تأخرصدور هذا الجزء شهوراً وشهورا .

هذا هو الواقع التاريخي ببعديه ـ المرتجى والمحقّق . وقد قيل « نحن بالتفكير والله في التدبير » .

غير اننا نقتبس هذا المثل بقدر ما يتماشى مع المبدأ المنهجي المذكور وما تدعمه المنهجيّة اجمالاً في تحاليل الأحداث والتطورات . ومن هذه الزاوية نسمح لنفسنا بإثارة التساؤل حوْل هذا التأخر الذي حصل في بروز هذا المولود في تاريخ لبنان السياسي الحديث الى النور .

لسنا ندري ، بدرجة من الثقة المدعومة بالبينات العلميّة ، ما إذا كان هذا التأخُّر في مجابهة هذا المولود الفكري الجديد[1] لمسؤوليات الحياة من حسن طالعه ام من سوئه .

ويثار السؤال كذلك من زاوية تطور الأحداث اللبنانية وبخصوص تأثيره عليها .

---

(١) هو جديد بمعنين اثنين ـ بمجيئه الى عالم الحياة مجيئاً يتلبس الصفة المتعارف على تسميتها بصفة الكتاب ، وبطريقة معالجته لسياسات لبنان الحديث .

ويبقى الجواب الفاصل المؤتمن ، وان نسبيًا ، عن هذا التساؤل مجرّد تكهن يدور حول الاحتمالات . ورب احتمال من مجموعة هذه الاحتمالات قدر له أن يكتسب صفة الحدوث واقعاً تاريخياً . غير انها ، وقبل هذا الحدوث ، تبقى جميعها احتمالات ممكنة حسب . ولذلك نمر عليها مرور الكرام .

يبقى من حق القارىء ان يتعرّف على نوعيّة الأسباب التي « تآمرت » ، وبقدر ما قُدّر لنا أن نعرفها ، على تأخير صدور هذا المؤلّف .

بناء على اتفاق بين مؤلفه وأوّل دار رغبت بنشره كان أن أدخل عليه بعض يلات .

ولم ترق جميع هذه التعديلات لملتزم النشر فطلب تعديل بعضها من المؤلّف . لقابل لم ترق بعض اسباب هذا الطلب للمؤلف .

وتجمدت ، في منتصف الطريق تقريباً ، عملية الاخراج والنشر .

وكان من الطبيعي ان يعطي المؤلّف الناشر الممتنع عن القيام بمسؤوليته بعض الوقت عة موقفه ، وكان هذا ايضاً من اسباب التأخير .

ولما توفرت لهذا المؤلَّف دار للنشر تثق بعلميّة مؤلِّفه وبحسه بالمسؤوليّة ، وبجميع ابعادها ، فقررت ، لهذه الأسباب وغيرها طبعاً ، ان تنشره « على علاته » ، توفّرت بالمقابل اعتبارات مددت مدّة التأخير .

من هذه الاعتبارات ، ما يدخل في عداد الاعتبارات التقنيّة .

ثم ، وبعد تذليل هذه العقبات ، تبين ان جزءاً من هذا المؤلف : وبالتحديد ، التمهيد » والفصل الأول ، « علمية التاريخ » ؛ والفصل الثاني ، « النظام ديمقراطي والوحدة الوطنية » قد آثر ان يختفي عن الانظار .

فهل كان هذا ضربٌ من الخفر ؟

ام كان ذلك نتيجة لاهمال غير مقصود ؟

ام كان عملية تخريب مقصودة ؟

ام . . ؟ هنالك طبعاً اعتبارات عديدة ليس من المأنوس تعدادها . المهم[1] أنها

(١) وليس هذا « الأهم » ـ اذ قد يصبح احد الأسباب « المتآمرة » على التأخير هي الأهم . مع اننا لا نقدر ان نجزم بالأمر الآن .

ساهمت في عمليّة التأخير في عملية إخراج هذا المؤلّف الى النور ، بحلّة تُتيحُ له فرص المباهات في عالم المطبوعات .

ونعود الى حظ البلد في هذا التأخير .

رب رأي قال أنه كان بامكان هذا المؤلّف ان يُسهم بقسط في ما يتعلّق بالوفاق . نقول : ربما . هذا مع العلم اننا نستبعد هذا الاحتمال استبعاداً بالغاً ـ الا اذا حصل من فصيلة الصدف او الاستثناءات . ذلك لأن السياسة لم تثقف بعد في لبنان فدخول العلم الى الصراع السياسي غير مرضّي عنه كل الرضا ، وكذلك دخول السياسة الى هيكل الثقافة !

ضهور الشوير ٢٥/٣/١٩٨٠ .

استهلال

نعالج في هذا الجزء ـ بناء دولة الاستقلال ـ اكثر القضايا احراجاً والحاحاً . ذلك لأن الانتصار في معركة الاستقلال السياسي يخسر الكثير من رهجته وبريقه ان لم تسانده الانجازات التي يؤمل المواطنون بالاستقلال وسيلة فعالة تقرّب جناها منهم وتنثر خيراتها عليهم ـ هذا مع العلم انها لم تبدأ بعد الاستقلال ، بل هي وتاريخ لبنان صنْوان . فلفخر الدين وللبشير ، مثلاً ، بشأنها شجون وشؤون .

ومن المعروف أن البناء ليس عملية سهلة تسير على طريق ممهدة معبدة . ان طريق الاصلاح لكثيرة المتطلبات ، حتى وإن خلت من المتاهات والمزالق . فكيف بها وقد كثرت هذه على جنباتها ! واسرائيل ، جارة « الرضى » تفتعلها بعذر وبغير عذر . وهل يكون الإستقلال[1] ذاته ، كما جاء ، منبت بعضها ؟

لذلك فإن تخطّي لبنان عقبة من عقبات الحياة الكأداء لا يلبث ان يواجه وعلى صعيد ثان ، عقبة او ربما عقبات اقسى واصرم . ولكنه ، عندها ، يكون قد اكتسب من تجاربه صلابة عود ، ومراساً ، وحنكة واقعية تخوله تخطي المرحلة الثانية هذه من المصاعب ليواجه غيرها على طريق الحياة والتقدم التي لا تنتهي ، ولكن بعزم جديد وروحية مروّضة .

حسبنا اننا ، باختيارنا للقضايا المنتقاة ، وبمعالجتنا لها كما توفرت ، وضعنا القارىء في جو السياسة اللبنانية المعاصرة وبيّنّا ترابط هذه القضايا بعضها ببعض ، وعلاقتها جميعاً بمواقفنا السياسية وهمومنا ، وآلامنا ، وتطلعاتنا ؛ وجميع هذه بماضينا .

---

(١) ادوار حنين ، « الميثاق الوطني . . . » الحوادث ، الجمعة ١٩٧٧/٩/٩ ، ص ١٣ . كذلك اميل اده « الاستقلال الباكر . . يهدد الكيان ، يهدّد الوجود ، ويضيع كل شيء معاً » . (المرجع ذاته) .

واذا كانت قراءة هذه الدراسات قد غيرّت شيئاً في نفس القارىء ونظرته الى الحياة السياسية اللبنانية ، فقد ادت قسطها «للعلى». ويزداد « فخرها » ان هي تبيّنت ان هذا الفارق الذي نتج عن دراستها قد كان تطويراً للأفضل .

ومن مقاييس الافضل لدينا ، الدقة في الصيغة ، والموضوعية في المعالجة ، بعد التركيز على الجوهري ، والاستقلاليّة في المواقف ، بعد الالتزام بالتنفيذ ، والعلمية في المنهج الدراسي ، والواقعية في المسلك السياسي .

الفصل الأول

علميّة التاريخ

١ ـ هل التاريخ علم ؟

هذا من التساؤلات العالميّة لدى المهتمين بقضيّة العلم بصفته مجموعة من المعلومات العلميّة المتراكمة على مرّ الزمن وبالتالي المتكاملة مع مرّ العصور ـ هذا فضلاً عن صفته الجوهريّة ـ امكانية استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها وبشيء من الإحتماليّة الموعودة .

إلاّ ان معالجتنا هنا لهذه المسألة لم تتخذ هذا البعد العالمي إلاّ بالمضمون والجوهر ـ بمعنى ان المبادىء الأوليّة التي تبنتها هذه المعالجة تنطبق عليها ـ قضيّةً محدودة التطبيق ، اي في إطار التاريخ اللبناني ، كما تنطبق عليها قضيّة عالميّة ، اي يُعالجها مفكرون عالميون . ورُبمّا بقي الاستنتاج هو ذاته حتى بعد التوسع بالمراجع وبالمقتسبات وبالتالي بالحجج والأسانيد والمقترحات المبتكرة . هذا حَدْسنا . وهذا ما نراهن عليه . ولكنّنا ، وانضباطاً بمبادىء المنهجيّة الدقيقة ، لا نحب أن نتبنّى الآن هذا الاستنتاج . نتركه لمناسبة أكثر مناسبة .

ويظل لمعالجتنا الضيقة لهذا السؤال الثقافي المعاصر اكثر من محمل في إطار دراستنا لتاريخ لبنان السياسي الحديث :

محملها الأول ، انها تكشف نوعيّة الذهنيّة التي تكمن وراء هذه الدراسات . ان هذه الذهنيّة تنطلق من الاعتقاد بأن التاريخ ليس علماً بالمعنى العلمي الدقيق .

محملها الثاني ، ويستتبع الأوّل ، أن هذا الإعتقاد لا يعفينا من مسؤوليات الانضباط المنهجية التي يقوم عليها بناء العلم . ذلك لأننا نسعى جهدنا لجعل التاريخ علماً . ومن هنا تزداد مسؤوليات انضباطنا بمبادىء المنهجية المدروسة .

ومحملها الثالث ، أنها تبرر قساوتنا المتمادية احياناً مع النظريات والمواقف التي لا

تتقيّد بمطاليب المنهجيّة العلمية فتنساق وراء الايديولوجيّات وتضيع في متاهات التأويلات السهلة ، بدلاً من ان تجهد غوصاً وراء الاستنتاجات الدقيقة وتنقيباً عنها، وتغرق في مستنقعات الاحكام المسبقة ، بدلاً من ان تُصرّ على الامتناع عن اصدار الاحكام إلا بعد ان تدعمها البينات والأسانيد الاصيلة لا المزيفة او المفتعلة . وحتى بعد تمحيص الاسباب والعلل لا تتشبث بنهائيّة احكامها بل تظل منفتحة على البيّنات المعاندات وعلى امكانية وجودها ، وبالتالي تعتبر احكامها ، ومهما تكاثرت اسانيدها ، مشروطة وعرضة دائماً لإعادة النظر .

ومحملها الرابع ، ان الاعتراف بوجود ثوابت في التاريخ ليس بحكم الضرورة ايماناً بحتميّة التاريخ . الحرّية الأصيلة للانسان الملتزم تتعامل وهذه الثوابت على أكثر من صعيد ولأكثر من غاية وبأكثر من اسلوب . النتيجة ؟ ان تلك الثوابت لا بد وان تتأثر بتلك التصاميم الانسانيّة والمحاولات الطموح .

هذا بعض من اهم الأسباب التي دفعت الى إثبات هذا البحث في « علمية التاريخ » ـ في هذا الموضع بالذات بالرغم من أنه قد هُيِّء لمناسبة مغايرة .

٢ ـ دعوى جواد بولس على محك العلميّة[١]

« جواد بولس ، ... هو من أساطين التاريخ في شرقنا العربي وله فيه جولات واسعة وجريئة ليس هذا الكتاب الا واحدة منها . فالتاريخ عنده هو أكثر بكثير من سرد أحداث وقعت هنا وهنالك . انه علم يجري على سنن قلما تتبدّل على كرّ السنين . فلكل شعب من شعوب الأرض ميزاته الخاصة التي ترتبط اوثق الارتباط بوضعه الجغرافي . وهذا الوضع هو الذي يحدد شخصيّته المادية والمعنوية ، والذي يجعله عرضة دائمة لشتّى التيارات البشرية التي تأتيه من الشرق والغرب ، او من الشمال والجنوب .

« ولبنان ... ما شذّ يوماً عن القاعدة . ولأنه مميز بتركيبه الروحي والاجتماعي من الشعوب المجاورة له ...

« لقد اسدى جواد بولس بكتابه هذا خدمة جلّى ليس للبنان وحده بل للتاريخ كذلك[٢] .

(١) **اخبار الكلية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، الجامعة اللبنانية (ملحق خاص) نيسان ، ١٩٧٤ .

(٢) ميخائيل نعيمة ، في مقدمته لكتاب جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ص ٩ ـ ١٠ .

في هذه المقدمة نظريتان مختلفتان ، هذا عدا عن تقييم المؤرخ جواد بولس .

الأولى ، هي الادعاء بأن التاريخ علم ، والثانية ، ان للبنان شخصيته المميزة . ولا ادري اذا كان المقدّم للكتاب ، كما صاحب الكتاب نفسه ، يريدان الربط الوثيق المنطقي بين النظريتين ام لا . على كل حال تظل النظريتان مستقلتان ، منطقياً ، احداهما عن الأخرى . فبينما احداهما ، الاولى ، غير ثابتة وربما مخطئة ، تبقى الاخرى ، الثانية ، مسلّم مقبول حتى بدون برهان . ان الثانية صحيحة في اطار معارفنا على مستوى الفهم المشترك . « لكل مجتمع خاصياته » : هذا قول مقبول ومفهوم ولا جدل فيه ـ على الاقل من قبلنا . اما القول : ان التاريخ علم ؟ « فهو قول يثير الكثير من التساؤلات » .

التساؤل الاول يدور حول مفهوم « العلم » . ماذا نعني بالضبط « بالعلم » ؟ ولكي نجعل القصة الطويلة والمعقدة قصة قصيرة ومبسطة معا نبادر الى الاختصار . ان العلمية ، كالمعرفة ، درجات ومستويات ، وبقدر ما نتعنت في تضييق مفهوم « العلم » ، اي بقدر ما نتطلب من صفات مميزة ودقيقة « للعلم » ، بقدر ما نجعل عملية البرهان على ان محاولة انسانية معينة هي « علم » بالمعنى المقصود ـ نجعل تلك العملية اصعب . ويصح العكس كذلك . فبقدر ما نتساهل بمواصفات « العلم » الجوهرية ، بقدر ما تسهل المحاولة .

وهكذا ، ومن زاوية مواصفات معينة ، يصبح التبصير بالقهوة علماً . ولكن هذا العلم يختلف اختلافاً هاماً ـ نظرياً وعملياً ـ عن « العلم »[١] الذي نعرفه عندما نقول : « الفيزياء علم » مثلاً و « الرياضيّات علم » . وبين هذين « العلمين » هنالك درجات متعددة ، بالنسبة لمقياس الدقّة ، من العلم ولا شك . فما هي الدرجة التي يختارها جواد بولس وميخائيل نعيمة ، على هذا السلم من العلميّة ، ليضعا « تاريخهما » عليها ؟

هذا هو بالضبط التساؤل الثاني ـ ما هو مفهوم « التاريخ كعلم » لديهما ؟

« فالتاريخ عنده (أي عند جواد بولس) هو اكثر بكثير من سرد احداث وقعت هنا وهناك . انه علم يجري على سنن قلما تتبدل على كرّ السنين » .

(١) ملحم قربان ، **المنهجية والسياسة** ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨ بحث : « هل السياسة علم ؟ » .

فالتاريخ ، اذن ، يتميز « كعلم » بأنه « يجري على سنن » ثابتة نسبيا . هذه ضربة موفقة ولا شك . اذ هنالك ربط منطقي وثيق بين « العلم » و « السنن » اي الشرائع ، أي القوانين التي تتحكم باحداث العلم المدروس وبمواضيعه . فليس التاريخ كعلم ، مجرد سرد للاحداث . انه يتضمن فوق ذلك ، التعرف الى سنن وشرائع وقوانين ! هذا تقدم في مقياس الدقة . وهو كسب للدعوة لعلمية التاريخ . ولكنه يبقى ، على هذا المستوى ، مطلباً غامضاً قليل النفع . من هذه النقطة بالذات ينبثق تساؤل هام جداً .

وهذا هو التساؤل الثالث ـ ما هي هذه القوانين ؟ او بعضها ؟ وبدلا من أن نعطي جواباً مباشراً ودقيقاً وحاسماً ، بدلاً من ذلك نقرأ :

« فلكل شعب من شعوب الارض ميزانه الخاصة التي ترتبط اوثق الارتباط بوضعه الجغرافي ». نعم ، لقد صحت هذه الملاحظة . وهي جزء من المعرفة التي يشترك بالقبول بها جميع الفاهمين من ابناء هذا القرن ، مثلها مثل : كلنا الى زوال ، كل انسان مائت لا محالة .

وتقدر ، اذا انت شئت ذلك ، ان تسمي معرفتك لهذا الامر معرفة بسنة من سنن الكون . فكثيراً ما نسمع في المآتم ، أي في معرض تعزيتنا باحدهم ، « انها سنة الله في خلقه » . غير ان من يقول هذا القول المأثور ، يقوله تذكيراً بأمر معروف وآملا بأن تجعل الذكرى المصاب أخف ألماً . انه لا يقوله ادعاء باكتشاف معرفة جديدة . ان تعرف هذا الامر لهو خير من ان لا تعرفه . وكان تبلوره في وعي الانسانية في مرحلة من مراحل تاريخها كسباً كبيراً . غير انّ الرجوع اليه في مرحلة متقدمة من تاريخ البشرية ، وفي اطار حضاري يتطلب منا الاطلاع على اكتشافات ادق واعمق ، قد يكون مضلّلاً على اقل تقدير .

وقد يكون ، كذلك ، وفي ظروف معينة ، غلطة لا تغتفر . غير ان توضيح تلك الظروف لأبعد من متناول هذا البحث .

وهل تعني تلك القوانين انها تمكننا من استباق معرفة الامور ؟ هذا هو التساؤل الرابع . وهنا نضطر الى ترك « مقدمة » نعيمة لننتقل الى « توطئة » جواد بولس سعيا وراء جواب ما . يقول صاحب **تاريخ لبنان** :

« واننا اذ نستعرض الماضي ، ونتفحّص التاريخ ، فلإنارة الحاضر ، وإعطاء المستقبل وسائل الاستشراف » . [1]

(١) جواد بولس ، تاريخ لبنان، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١١ .

هل هذا يعني ، لدى جواد بولس ، اننا ، وبمساعدة معرفتنا للسنن المذكورة ـ السنن التي تجعل من التاريخ علما ، نقدر على « استشراف » المستقبل . هل يعني ذلك اننا نقدر ، وبدرجة معقولة من احتمال النجاح ، ان نستبق حوادث المستقبل ؟ نعم ؟ ام لا ؟ وليس هذا بالاختيار السهل . « النعم » كسب للعلمية في التاريخ . « واللا » ، مهرب منها . « النعم » تشد بموقف جواد بولس الى محطة تقترب بمفهومها للعلم من معناه القريب من « علم الفيزياء » ان لم يكن مرادفاً له . ولكن هذا يتضمن صيغة القوانين بدقة رياضية متناهية ـ الامر الذي لا يدعيه مؤرخ مسؤول حتى اليوم . « واللا » تنكفيء به الى موقع قريب جدا من الموقف السابق حيث السنن والشرائع والقوانين حكم عامة واقوال مأثورة لا يختلف بالنسبة لصحتها اثنان . ولكن دعوى العلمية من على هذا الصعيد تخسر الكثير من رهجتها ورونقها . ان تقول لانسان : انك مائت يوما ، لهو ان تذكره بامر يعرفه . ولا يضيف قولك : « انها هذه سنة الحياة » من قيمة قولك السابق شيئا . فدعوى العلميّة هنا تصبح فارغة وغير ذات فحوى . ولكن ان تقول لانسان : « انك ستموت في يوم معين من سنة معينة » لهو ان تجبهه بواقع قوي وربما مخيف . من هنا تصبح الشرائع التي ساعدتك على هذه المعرفة جزءا من « علم » ادق من « العلم » السابق ، وهو بالتالي اجدر بلقب « العلم » الحقيقي . كلنا يعرف انه اذا رمى جسما ثقيلا في الهواء ، فان هذا الجسم سيقع في موضع ما على سَطْح الارض . اما شرف الرماية الماهرة ، وربما توقف نجاح حرب كبيرة على دقة اصابة الهدف ، فهو محصور بالذين يجيدون علم المرميات ويبرعون في تطبيق ما يعلمون . فهل في التاريخ شيء يشبه هذه الدقة باستباق المعرفة وفي مزاولتها في تحقيق الاحداث ؟ وما هي السنن التاريخية التي تساعد على ذلك ؟

التساؤل الخامس ؟ ما هو موقف جواد بولس من هذه الاسئلة ؟

يتناول الاستاذ جواد بولس هذا الموضوع ، وهذا اقرب ما رأيناه لديه من هذه التساؤلات ، من زاوية رده على جماعة من النقّاد :

« ان البعض يعتقد جازما ، ان التاريخ لا مفهوم له على الاطلاق . وهذا البعض يقول ان التاريخ لا وضوح فيه ، وهو ، لا يجزم في شيء ، لانه يحتوي كل شيء ، ويعطي امثلة عن كل شيء »[1] .

(١) جواد بولس ، المراجع المذكورة ، ص ١١ .

لنا تعليقان على هذا المقتبس :

إنّا ، اولا ، ممن يتبنّون النظرية التي يقتبسها جواد بولس دون ذكر لمرجعها وصاحبها حيث يقول : التاريخ « لا يجزم في شيء ، لانه يحتوي كل شيء ، ويعطي امثلة عن كل شيء » . فقد جاء في **الواقعية السياسية**: « يشير الواقعيون احيانا الى التاريخ بغية اسناد آرائهم ونظرياتهم وتدعيمها . ولكنهم بهذا المعنى العام للتاريخ ـ مهد جميع الاحداث ولحدها ـ لا يجنون من هذه الاشارة اية فائدة على الاطلاق . يغمر التاريخ ـ مثل كشكول المستعطي او اكثر ـ جميع انواع الاحداث . فهو لذلك غنيّ الى حدّ ان مطلق نظرية تجد بلا شك في زاوية مظلمة من زواياه او في اخرى ، بعض البينات المساندة لصحتها . وهكذا فهو دون جدوى فعلية خاصة لنظرية خاصة . الأهراء الذي يتسع لجميع انواع الغلة ، لا يمكنه ان يساعد على تبرير تفضيلك لغلة معينة على بنية الغلال المغايرة بمعنى انها تتوفر لديك بيّنات عليها ، أما غيرها فلا »[1] .

ولكن وهذا هو تعليقنا الثاني على قول جواد بولس ، هل يعني هذا ان ليس للتاريخ « مفهوم على الاطلاق » ؟ الأصح هو ان تعكس الآية . ان للتاريخ مفهوما واضحا في نظرنا ـ انه مهد الاحداث ولحدها . ومن هذه الزاوية ، زاوية هذا **المفهوم الواضح** للتاريخ ، تنشأ نظرية هامة بالنسبة لجميع المواقف السياسية والاجتماعية . ان التاريخ لقادر على مدّها **بالدعم جميعها وبدون استثناء** . انها ، وجميعها ، ذات قوة منطقية بفضل الرجوع الى التاريخ . ان مجرد الرجوع الى التاريخ ليس بحدّ ذاته شرفية علمية مضمونة .

قد يصبح هكذا بعد توفر شروط متعددة يتفق عليها . وليس هذا بالمكان المناسب لبحثها وتفصيلها . وذلك لسبب بسيط جدّا . انها لا تساعد جواد بولس على إثبات نظريته .

غير ان جواد بولس يعطي اولئك النقاد بعضا من حق .

« وهذه الانتقادات الصائبة في ظاهرها ، تنطبق ، نوعا ما على التاريخ التقليدي ، سواء اكان اخباريا ام وصفيا ، ام تحليليا ، اذ لا يعدو هذا ان يكون مجموعة معقدة من الوقائع واختلاطا مبلبلا من العنف . »

---

(١) ملحم قربان، **الواقعية السياسية** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٨٠ .

« الا ان الامر يختلف بالنسبة للتاريخ التأليفي او العلمي ، فهو بتأمله الاحداث ، بنظرة شمولية وتسلسل منطقي ، يكشف لها آفاقا منسّقة ، ويبحث عن السنن التي تسيّر مجراها » .[1]

ونرجع هكذا مرة اخرى الى « السنن » ؟ وتتردد كذلك اصداء تساؤلنا الجوهري حولها . ما هي هذه السنن ؟

ولكن هنا ، يبدو اننا انتقلنا من مستوى التاريخ التقليدي الاخباري والوصفي والتحليلي الى مستوى التاريخ التأليفي او العلمي .

« التاريخ بمنظار العلم ، هو البحث عن الاسباب التي ، منذ اقدم العصور ، وخلال الازمات العديدة ، انتجت الحضارة ودفعتها الى الامام »[2] .

ما هي الاسباب التي تنتج الحضارة وتدفعها الى الأمام ؟ ام ان التاريخ هو مجرد البحث عن تلك الاسباب بقطع النظر عما اذا توفق المؤرخون فوجدوا هذه الاسباب ام لم يتوفقوا ؟

« والاسباب نوعان : « منها ما هو عميق وبعيد وعام » يجعل الاحداث ممكنة ، ومنها « ما هو مباشر وملازم وخاص» ، « يثير » الاحداث « ويفجرها » .

« فالتاريخ العلمي ، اذن ، ليس مسلسلا من الاحداث بل هو حصيلة تأليف منها . » ولكن اي تأليف ؟ او ليس مسلسل الاحداث نوعا من التأليف بينها ؟

« وليست التفاصيل والوقائع الصغيرة هي الجانب العلمي من التاريخ ، اذ غالبا ما تكون موضع شك ونقصان ، وانما الجانب العلمي هو الاحداث الكبرى والظواهر العامة التي لا تتناقض مطلقا في اطارها العام » .

« وهكذا ، فالتاريخ العلمي ينحو الى ارساء حقائق عامة ، تستخلص من تنوع الاحداث الخاصة ، والى اكتشاف الاسباب العامة ، اي السنن او « الثوابت » او الروابط المنتظمة والدائمة ، التي يمكن من خلالها شرح تسلسل الاحداث المعروفة . اذاً « السنن » مرادف « للثوابت » ومرادف « للاسباب العامة » في لغة جواد بولس . والتاريخ « العلمي »

---

(١) (جواد بولس ، المرجع المذكور ، ص ١١ - ١٢)

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٢) .

او « التأليفي » ليس التاريخ بمفهومنا الفج والعام - مهد الاحداث جميعها وحدها - بل هو مجموعة مختارة منها .[1] .

ولكن ما هي مقاييس الاختيار ؟

« وفي تتابع احداث الماضي كلية ، كما في تسلسلها المنطقي[2] المتتالي ، لا ينبغي التوقف الا عند الوقائع المألوفة ، او المنتظمة التي تجري بصورة ثابتة » او دورية . وينبغي ايضا النظر الى التاريخ من بعد شاهق للاحاطة بأكبر زمن واكبر مدى ممكن . وقائع التاريخ الكبرى لا ترتسم الا عندما ترى من فوق ، بل تمحي خطوط هذه الاحداث اذا ما نظر اليها المرء من قرب[3] »

اذن للاختيار ، مبدآن : توقف عند الاحداث المنتظمة وحسب ، وتطلع اليها من على بعد شاهق . وبالرغم من هزال المطلبين - اذ يمكن تطبيقهما بسهولة على « التبصير بالقهوة » - ينتقل جواد بولس الى عملية التاريخ بجدية كلية .

« وبهذا المفهوم يغدو التاريخ علما حقيقيا له سننه[4] وعلى وجه التخصيص سنن « التعايش الاجتماعي » « وسنن التتابع » التي تحدد التطور التاريخي للمجتمع عبر العصور »

« وبتعبير ادق « التاريخ » علم تخميني[5] . تهمنا هنا « الادق » لا « التخميني » لأنها تدلل على جدية ادعاء بولس بعلمية التاريخ .

ولكم كان يهلل جواد بولس لو علم « ان جميع العلوم الاختبارية ترجيحية ؟ فهو يقول :

« وبهذا المفهوم يغدو التاريخ علما حقيقيا ، له سننه ، وبتعبير ادق علم تخميني كما

---

(١) ويتفق هذا وما يقوله نعيمه في مقدمته المذكورة ، سابقا ص ٩ .

(٢) يكرر جواد بولس استخدام عبارة التسلسل المنطقي ، وهي عبارة على الرغم من اهميتها لتوضيح مفهوم العلم تظل غامضة لدى قرائه ؟ ما هو التسلسل غير المنطقي مثلا ؟ وهل التسلسل المنطقي هو التسلسل التاريخي ؟ ام هو غيره ؟ وكيف يختلف عنه ؟ لكل تسلسل منطقه !

(٣) المرجع المذكور ، ص ص ١٢ - ١٣) Groussot

(٤) المرجع ذاته ص ١٣ .

(٥) المرجع ذاته .

يقول عنه بعض المفكرين الذين يميلون الى التشكك . لكن العلوم الاختبارية هي ايضا في غالبيتها ترجيحية . « هناك في البيولوجيا وفي علم النفس تخمينات كثيرة ، ومع ذلك فهما علمان »[1]

ان العلمية ومتطلباتها المنطقية والتجريبية لشيء ، وصفتها او بالاحرى صفة سننها وقوانينها التخمينية لشيء آخر .

ويزيد في طين ضلالنا بلة ان نقرأ مع الاستاذ بولس استنتاجه النهائي فيما يتعلق بعملية التاريخ حيث يقول :

« اذن فللتاريخ مفهوم : وهو قابل للتحديد ، شرط ان نحسن تفسيره . »[2]

القضية : هل التاريخ علم ؟ وهذه القضية تختلف اختلافا هاماً عن : « هل للتاريخ مفهوم » ؟ إنه لتحصيل حاصل ان للتاريخ مفاهيم متعددة . ولكن هل هو علم ؟ هذه هي القضية التي تستحق المناقشة . ان عملية التحديد لِمطلق مفهوم ليست بالعملية التي تستحق دائما ان تُناقش .[3]

وكل تحديد لمطلق مفهوم قد يساء وقد يحسن تفسيره . وقوة التفسير لا تتعلق منطقيا بقوة التحديد . هذه شيء وتلك شيء مختلف . وهذه الامور عابرة وتفصيلية ولا تستحق اهتمامنا . القضية الكبرى هي : كيف تجعل من التاريخ علما اذ هو ليسه الآن ؟؟

ولاعتقاده ان التاريخ علم ، يغلق جواد بولس هو نفسه الباب في وجهه فسيُحرم حتى من فرصة التطلع الى جواب ، او بعض مقومات جواب ، عن هذا السؤال الحضاري المعاصر .

الخلاصة ؟ ليس من العملية الرصينة بشيء ان يجادل حول تعريف مفهوم ما - ومفهوم « التاريخ » لا يستثنى من هذه القاعدة . وللتاريخ مفهوم ، بل عدة مفاهيم . ثانيا ، جميع العلوم الاختبارية تخمينية وحسب . لكن التخمينية شيء والعلمية شيء آخر . ثالثا ، لا يربح المؤلف شيئا من تمييزه بين التاريخ التأليفي « والتاريخ التقليدي وصفيا كان

---

(١) Jaque Maritain

(٢) المرجع ذاته

(٣) ملحم قربان ، **المنهجية والسياسة**، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ ، « لغتنا ومشاكلها » .

ام تحليليا ـ ذلك لأن قضية العلمية اعمق من هذا المستوى .رابعاً، وللسبب ذاته، لا يفيد التمييز بين الاسباب: «عميقها وبعيدها» من جهة «ومباشرها وملازمها وخاصها » من جهة ثانية . خامسا ، وللسبب عينه ، لا يفيده بالنسبة لهذه القضية بالذات التمييز بين «التفاصيل والوقائع الصغيرة » وبين« الاحداث الكبرى والظواهر العامة » ، سادسا ، ان الربط بين علمية التاريخ من جانب وتميّز لبنان بشخصية خاصة من جانب آخر ليس بالربط الضروري او العلمي . ذلك لأن القول بان للبنان شخصية خاصة هو قول لا نجادل فيه . اما القول بان التاريخ علم فهو قول لم يتمكن لا جواد بولس وحسب بل وابرز مفكري العالم من اثباته ـ هذا اذا اخذ على محمل الجد والدقة والخضوع لمبادىء استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها . ذلك لأن « العلم » ـ على هذا المستوى من البحث ـ ليس جميع المعلومات وتبويبها وربطها ـ كيفما اتفق ـ بعضها ببعض . انه الحصول على المعارف الصحيحة والمؤتمنة والتمرس بمنهجية تقدر على التمييز بين هذه المعارف وبين غيرها من المعلومات الغشاشة او المزيفة . « ليس كل ما يبرق او يلمع ذهباً » . ومنطق التمييز او منهجيته هو ذاته منطق استباق الحوادث ـ عند التدقيق العميق .

ولهذا عدة مطالب اهمها التعرف الى سنن عامة مؤتمنة وصيغتها بدقة متناهية . هذا هو المطلب الذي ، لو تحقق ، لحسم الخلاف بين علمية وعدم علمية التاريخ ـ او غيره من المحاولات الانسانية المهمة كالاجتماع والسياسة .

وهذا هو بالضبط ما اخفق جواد بولس وغيره في تأمينه ـ هذا على الرغم من كلام كثير ولغط اكثر حول هذا الموضوع . ولذلك فنحن نصر على ان التاريخ لم يصبح بعد علما بالمعنى الدقيق . وان جعله علما لم يزل تحديا يواجه عباقرة هذا العصر .

الفصل الثاني

النظام الديمقراطي والوحدة الوطنيّة

I - الوحدة الوطنيّة

١ ـ تقديم

كانت الوحدة الوطنية اللبنانية شرطاً ضرورياً تطلّب تحقيقهُ تحقيق الاستقلال السياسي . وتبقى الوحدة الوطنية اللبنانية شرطاً ضرورياً يتطلبُ بناءُ دولة الاستقلال بقاءها سالمة ومعافاة وذات دفع حيوي وفعّال .

هذه ليست بالحكمة المبتكرة في تاريخ لبنان السياسي الحديث . إن معرفتها لضربٌ من ضروب تحصيل الحاصل . وقد تكررت ، على الصعيد الرسمي في جميع خطابات رؤساء الجمهورية منذ بداية عهد الاستقلال حتى اليوم . وهذه هي قصتها مع البيانات الوزاريّة المتتابعة .

وبالرغم من تكرارها الدائب ، ومن على المنابر الأكثر مسؤوليّة ، فقد تكررت كذلك حادثات اهمالها والاستخفاف بها على صعيد الممارسة وفي الشوارع . فهل هذا دليل على انفصام مخيف في الشخصيّة اللبنانية بين القادة السياسيين ، والرّسميين منهم على الخصوص ، وبين العامة من الشعب ؟ ام إن لهذه الظاهرة تفسيرات مغايرة ؟

وهل يمكن أن يكون التمادي في تكرارها تعبيراً عن هاجس مستديم وخطير : هاجس تكرار المآسي المريعة التي يتمخض عنها نسيانهُا ؟ ام علينا ، حتى نكون أقرب الى الصواب ، ان نقول : « التحرش بها » بدلاً من « نسيانها » .

ولماذا التحرّش هذا ؟ ما الداعي اليه ؟ ما هي الدوافع التي تكمن وراءه ؟ ربما كان هذا النوع من السؤال ملغوماً . إنه ينحاز في اتجاه تفسير معين لتعدديّة التنكر للحكمة المعروفة والشائعة والمنطوي عليها مفهوم الوحدة الوطنية . يشفع بهذا الانحياز ، انه البديل ، ولا نقول البديل الوحيد ، للتفسير الذي يتهم المتنكرين العمليين للوحدة

الوطنيّة بالجهل المظلم ، اي عدم الاعتبار بالتجارب التاريخية ، او بالجنون المطبق ـ جنون من يرى النار ويرمي نفسه في اتونِ لهيبها .

ومهما يكن التفسير الصحيح لهذه الظاهرة في تاريخ لبنان السياسي الحديث ، ولا ندعي بأننا نعرف أسراْره ، يظل من واجبنا ان نبدأ التفتيش عنه بكل عناية وحذر .

وسنبقى في عملية التفتيش هذه منفتحين على جميع انواع البينات . المباشر منها وغير المباشر والظاهر والمتخفي وراء المظاهر ـ وان ارغمتنا هذه الاعتبارات الى شيء من التكهن في نهاية المطاف ، فهذا ، كما نعرف ، من مضامين الفوارق بين « العلم » و « التاريخ » . وانه ، حتى في الحقول العلمية الدقيقة ، لا ينتفي تماماً . فإذا كانت الحكمة الواقعيّة تقتضي الاصرار على التقليل من هذا التكهن او ترويضه ، فإن الإدعاء بالقضاء عليه قضاءً مبرماً هو خدعة غير لائقة .

٢ ـ البيان الوزاري الاول

انتهت الانتخابات النيابية في اواخر ايلول سنة **١٩٤٣** . وانتخب المجلس بشارة الخوري رئيسا للجمهورية . كما انتخب صبري حمادة رئيساً لمجلس النواب . وكُلِّف رياض الصلح بتأليف الوزارة . فشكلها من حبيب ابو شهلا وكميل شمعون وسليم تقلا ومجيد ارسلان وعادل عسيران .

وفي السابع من تشرين الاول القى رياض الصلح البيان الوزاري الاول ، الذي نال عليه الثقة بالاجماع وجاء فيه :

« حضرات النواب المحترمين ،

« **استقلال وديمقراطية**

« ان العهد الذي دخله لبنان اليوم ، عهد دقيق خطير ، لم يستقبل مثله من قبل ، عهد تطلع اليه احراره ، زماناً طويلاً ، فهو عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية توفرت له العوامل والامكانات التي تجعله استقلالاً صحيحاً اذا شاء بنوه أن يخلصوا الخدمة ، واذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم ، وباتحاد وفهم . فإنه فضلاً عن حقنا الطبيعي الاصيل ، في الاستقلال والعيش الحر ، تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا ، وميثاق الاطلنطيك ، وعهد الامم المتحدة . وقد شفعت هذه العوامل كلها الانتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لاول مرة منذ خمس وعشرين

سنة ، فتمّت بذلك الاسباب التي تجعل الاستقلال الصحيح امراً ممكناً . فالحكومة التي اتشرف برئاستها قد انبثقت من مجلسكم الكريم عن ارادة الشعب ، وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً ، كما انها لن تستوحي سياستها غير المصلحة الوطنية العليا ، فهي منه وله اولاً واخيراً . وهي من اجل ان يكون هذا الاستقلال وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين وحقيقة واقعية ملموسة ، قد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير .

« **وحدة وطنية**

« وعلينا قبل كل شيء ان ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح امراً واقعياً ، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة .

« ولا يستقيم لوطن كيان او استقلال ما لم تنبض له قلوب بنيه جميعاً ؛ فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن ، وهي ألزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قوياً . فرائدنا الاول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون اذن تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم . ونحن نعلم ان في طليعة ما يُحبّبه الى النفوس أن تتوفر فيه معاني العزة والاباء القومي ، فسنعمد الى كل ما فيه تحقيق هذه العزة سواء اكان ذلك في النصوص والمظاهر ام في الوقائع والحياة العملية »[١] .

وكما كانت الحال في اقدم وثيقة دستوريّة استقلالية بالنسبة لهذه القضيّة ، كذلك هي الحال في أحدث وثيقة .

« أيها اللبنانيون ،

« ان الوفاق بينكم هو المدخل لكل شيء ، والأساس الذي يبنى عليه كل شيء ، فتذكروا انكم ابناء وطن واحد ، وان امنكم ، وسلامكم ، وتقدمكم ، وازدهاركم وقوتكم ، ومستقبلكم ومصيركم رهن باتفاقكم ، وتضامنكم ، اي رهن بارادتكم .

« وانكم بعون الله في المحبة ملتقون . عاش لبنان »[٢] .

ولم تتغير النظرة الى الوحدة الوطنيّة طيلة المدّة التي تفصل بين الوثيقتين : اللهمّ إلا بازدياد التوكيد على اهميّتها ـ فقد اعلن الرئيس سركيس مؤخراً اعتباره اياها « من

(١) البيان الوزادي الأول ، ٧ تشرين الأول ، ١٩٤٣ .

(٢)«الرسالةالتي وجهها فخامة رئيس الجمهوريّة الأستاذ الياس سركيس الى اللبنانيين ، بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٧ لمناسبة مرور العام الأول على تسلمه سلطاته الدستوريّة » وزارةالاعلام ، نشرة الوكالة الوطنيّة للانباء ، ص ٧ ـ ٨ .

المقدّسات التي لا يصح المساس بها » .

فعلينا . بلغة البيان الوزاري الأول ، قبل كل شيء ، ان ننظم هذا الاستقلال بحيث « يصبح . . . نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة .

وبلغة « الرسالة » « الوفاق » بيننا هو « المدخل الى كل شيء . والاساس الذي يبنى عليه كل شيء » . فهل امرٌ اهم ؟

« ان منطلقنا في ما نصبو اليه من تصفية آثار الازمة وحل المعضلات الناشئة عنها ، وما نصبو اليه من بناء وطن حر متقدم ومستقبل مستقر مجيد ، انما هو التمسك بالوحدة الوطنية .

« الى هذه الوحدة ، الى احيائها والاعتصام بها ، الى العيش المستمر في ظلها ، ادعو اللبنانيين جميعاً »[1] .

فالتمسك بالوحدة الوطنية هو بداية الحكمة الوطنية . التمسك بها يساعدنا على تصفية آثار الأزمة اي ازمة ١٩٥٨ ، وعلى حل المعضلات التي تنشأ عنها وما نطمح في تحقيقه : بناء وطن حر متقدم ، ومستقبل مستقر مجيد . أتؤملنا الوحدة الوطنية بجميع هذه الانجازات ونميل عنها ؟ إن عملاً كهذا ، على ظاهره ، لضرب من الجنون . ولكنه حصل ، فما تبريره ، اذا كانت له مبررات .

« لتكن الوحدة الوطنية التي على كل منا أن يرعاها بمقدار مسؤوليته فهي ، عدّتنا الاساسية لمواجهة المعضلات وقهر الصعاب ، والاستمرار في بناء لبنان المتجدد دائماً ، فيكون الاستقلال نعمة سابغة على الوطن كله ، وعلى كل مواطن »[2] .

وكما أن المسؤولية ذات درجات كذلك الاهتمام الفعّال بالوحدة الوطنيّة . وفي جميع الحالات تكون من جملة عدّتنا الأساسيّة لمواجهة المشاكل الوطنية وقهر الصعاب . هذه مهمتها السلبيّة ، بأيدينا سلاح يستعمل كحكمة . أما مهمتها الايجابية فأوفر ثماراً ـ والاستمرار في بناء لبنان المتجدد دائماً حتى يصبح الاستقلال ، كما تمنى البيان الوزاري ، وأمّل ، « نعمة سابغة على الوطن كله » ، جغرافيا ، ليشمل جميع المناطق بدون استثناء ،

(١) فؤاد شهاب ، « بيان قسم اليمين الدستورية » ٢٣ ايلول ١٩٥٨ .

(٢) شارل حلو ، رسالة عيد الاستقلال ، ٢١ ت ٢ ١٩٦٦ .

و« على كل مواطن » ، اجتماعيا وانسانيا ، ليتساوى الجميع بجني المكاسب والتمتع بمباهج الاستقلال .

فالشرط الاساسي لبناء دولة الاستقلال ، وقد تحقق لنا استقلال ، هو العناية بالوحدة الوطنيّة . لقد كان الاستقلال من نعمها . وعلى مغانم دولة الاستقلال أن تصيبها بنصيب وافر . وإلا ، بهتت مكاسب دولة الاستقلال . وأكثر ! إن تداعي اركان هذه الوحدة قد يعكس عدم كفاءتنا لنيل الاستقلال .

وما زلنا ، رُبّ قائل ناقد تفضّل بالملاحظة ، على مستوى العموميّات . كيف تتحقق تلك الومضات من بعد النظر ، عملياً ؟ ممارسة تربط التفكير الملهم بالواقع المعدَم ؟

٣ ـ الدستور وقانون الانتخاب

لقد قدم الدستور ، في مادته السابعة والعشرين ، عنصراً هاماً من عناصر الوحدة الوطنية . تقضي هذه المادة بأن يمثل النائب الامة جمعاء . كما لا يصح ، حسبها ، جواز تقييد نيابته بقيد او شرط من قبل منتخبيه .

ومن هنا يصح القول التالي :

« ولكن ما يصح للمرشحين للنيابة لا يصح للمرشحين للبلديات ، فالنائب يمثل كل لبنان وليس منطقة فحسب ويحق له ان يترشح في غير دائرته »[1] .

وفي هذا النص اغراء على التوحيد الوطني ـ الاغراء الذي لو تحقق وعمل جميع النواب بوحيه ، لما طال المطاف بتحقيق الوحدة الوطنية .

ثم ان التوزيع الطائفي ينحصر فقط بتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف وفقاً لعدد نفوس كل منها . واما الناخبون فقد جعلهم الدستور هيئة واحدة لا تفرقة فيها ولا تباعد . وهكذا فتنتهي طائفية النائب بتقديمه الترشيح . اما عمليات الانتخاب فتدور كلها على اساس وطني صرف ـ هذا هو المفترض . أما الواقع فصورته تختلف تماماً ؟ كيف ؟ وبأية تفاصيل ؟ هذا ابعد مما خططت له هذه الدراسات .

والمادة الرابعة من قانون الانتخاب ، متمشية مع روح الدستور ونصوصه الآنفة

(١) النهار ، الثلاثاء ٢٧/٨/١٩٧٤ ص ٥ .

الذكر ، تقضي بأن يقترح جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم للمرشحين من تلك الدائرة . وهكذا فيأتي النائب ممثلاً لجميع ناخبيه . وهؤلاء يتألفون من مختلف الطوائف . فهو دستورياً وقانوناً لا يمثل الفئة الطائفية التي ينتمي اليها وحدها .

وتقوى وحدوية عمله برلمانيا ـ فيجب ان يكون هذا العمل ، اذا استوحى توجيهاته من روح الدستور ـ وطنياً شاملاً لأن النائب منتخب من جميع الفئات ولان الدستور يعتبره نائباً عن الامة جمعاء .

وما يصح على النائب من هذه الناحية يصح من زاوية ثانية على رئيس الجمهورية . وهذا هو بالضبط ما أكده الرئيس الحالي في حديث للوكالة الوطنيّة للانباء . وللتوكيد على اطاره التاريخي ؛ اذ كانت البلد عندئذ منقسمة على نفسها تتجاذبها التيارات المتناقضة . وكان الرئيس سركيس ، بانتخابه رئيساً للجمهوريّة ، الرمز الوحيد للوحدة الوطنية .

« ان من تختاره الندوة النيابية الكريمة رئيساً للبلاد لا يسعه الا ان يكون في خدمة الوطن أجمع ، ذلك هو المعنى العميق لدستور لبنان . وما كنا يوماً في تاريخنا احوج منا اليوم الى أن تجرى أحكام هذا الدستور اجراء صادقاً اميناً ولا كنا يوماً احوج منا الى التآلف والتضامن ما بين جميع عناصر البلاد لكي ترسخ الوحدة الوطنية على قواعد وطيدة الأركان »[1] .

فليس غريباً ابداً ، بل على العكس من ذلك ، انما هو امر طبيعي جدا ، ان يشدد الرئيس المنتخب على معنى هذا الرمز الدستوري . وله بُعدان : الأول ، انه استمرار للشرعية ، والثاني ، ان هذه الشرعية الدستوريّة تلملم ، بواسطته ، جميع اشلاء الوطن لتجمع بينها من جديد !

وهذا ما اعلنه النائب حسين الحسيني بقوله :

« . . . صحيح ان رئيس الجمهورية هو من الطائفة المارونية ، ولكن بعد انتخابه رئيساً للجمهورية يصبح للوطن كله على اختلاف طوائفه وفئاته ويصبح أباً لجميع اللبنانيين . . . »[2] .

---

(١) الرئيس المنتخب الاستاذ الياس سركيس ، في حديث خاص للوكالة الوطنية للانباء ، **٢٢ ايول سنة ١٩٧٦** .

(٢) حسين الحسيني ، « وجود الصلح في الحكم تفريط في حقوق المسلمين »**النهار ،٩/٣/١٩٧٥** ، ص **٣** .

ولم يكن هذا المغزى الموحّد للدستور بخاف على رجالات القانون في البلد ـ او على بعضهم على الأقل .

وتبقى هذه التدابير حبراً على ورق ما لم ندعمها بالجهد العملي المخلص والمستمر لتعطي ثمارها المؤملة : انها تخطيطات جميلة وانيقة . فهل ينتج عنها وقائع تنسجم وتخطيطاتها والغايات ؟

هذا يتوقف ، الى حدّ بعيد ، على المسؤولين عن التنفيذ : مسؤولين ومواطنين عاديين ـ وفضلاً عن ذلك ، تتأثر هذه المعادلات التنفيذيّة بمتغيرات لا تحصى ولا تعد .

نتيجتها المختصرة انها خلفت هوة سحيقة بين النظرية والممارسة . وان بناء لبنان الجديد ، وهو اليوم ما نعني ببناء دولة الاستقلال ، ليجد ههنا كثيراً من المهمات المحرجات !

٤ ـ الوحدة والتعايش والمعايشة

ان المواطن اللبناني ، ككل مواطن ، يصح ان يعتبر نقطة التقاء لمجموعة من الاوساط تتعايش فيه ، بطريقة او بأخرى ، بقدر ما يستطيع استقبالها ومعايشتها . فهو بفعل ولادته ينتمي الى محيط جغرافي معين والى طائفة معينة . وكذلك ، الى طبقة معينة ، لو تساهلنا بعض الشيء في تحديد هذا المفهوم . وبفعل معيشته يجمع بين المهنة التي يمارسها او النقابة التي ينتمي هو وغيره اليها . ولا يستبعد ان ينتمي الى حزب ما او جمعية او ناد . كما وانه ، باقتنائه ، هو شخصياً أو عبر احد المقربين الميسورين ، جهازاً للتلفزيون او للراديو، يتعامل مع العالم الاوسع . وقد يذهب الى الكنيسة او الجامع أو الى محاضرة في احدى المؤسسات الثقافية في محيطه[1] .

نبغي من هذا الوصف المبسط ان نقدّم للقارىء فكرة عن معايشة المواطن اللبناني لجميع الاوساط التي تلتقي عنده . واذا كان هذا ما نسمّيه بالمعايشة فإن الوحدة هي غير المعايشة .

وننتقل الى التعايش . وعرف هذا المبدأ واكتسب شهرته مبدأ دوليا بعد فترة حادة من الحرب الباردة بين الشرق والغرب . ولذلك فهو يوصف على الغالب بالسلمّي » .

---

(١) راجع كذلك ، الدكتور ادمون رباط ، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، **١٩٧٠** ، ص ٨٩٠ .

هذا ليدل على انه ليس من الضروري ان تتصارع عقائديتان متناقضتان ـ خصوصاً عندما تعظم نتائج هذا الصراع الهدّامة .

فإذا كانت الدعوة الى التعايش السلمي تبغي توفير الرابط الادنى الذي يمكّن قوتين متناقضتين من التواجد في مكان ما دون الدخول في عملية صراع مهدّمة ، فإن المعايشة لا تتطلب ذلك لأن وجود القوتين المتصارعتين ، مادياً ، لا تتوفر للفرد ذاته عندما يقدِّم وسطاً تنعم فيه الآراء المتعددة التي يستقطبها برخاء المعايشة . ربما خلقت في نفسه فكرتان متناقضتان توتراً قوياً . ولكن هذا التوتر يبقى تحت سيطرته . على كل يظل مفهوم المعايشة مقبولاً طيلة الفترة التي يسيطر فيها هذا المواطن على صراع فكرتيه المتناقضتين .

فالمعايشة لا تتطلب رابطاً . واذا اتفق انه وجد هذا الرابط فهو علاقة خارجيّة بالنسبة للمتعايشين ـ أما التعايش السلمي فهو « الرباط الادنى » فيما بينهم ـ وأما الوحدة فهي على الاقل ، اقوى من التعايش . ومتى وصلت ابعد حدودها فهي انصهار .

أما علاقة ذلك بالسياسة اللبنانية فنقرأ مثلاً عليها في المقتبس التالي :

« وسرعان ما ظهر ذلك الزرع الطائفي الاقطاعي في مجلس النواب (المنبثق عن انتخابات **١٩٦٠**) حيث رأينا نواباً يقفون ليدعوا لا لوحدة وطنية بل « للتعايش السلمي » بين الطوائف كأن هذه الطوائف التي تعيش تحت سماء واحدة وفي حيز وطني واحد ويؤلف ما بينها مصير واحد قد استحالت الى دول لا يمكن التأليف بينها الا على اساس الرباط الادنى الذي تدعى الدول العظمى المتخاصمة للارتباط به ! . . . »[1] .

الواقع ان هذا المقتبس يبني نظرية على افتراضات متعددة ومختلفة ولا ندري ، خصوصاً بعد الاحداث الاخيرة ، ما اذا كانت صحيحة ام خاطئة . انه يأخذ من الوحدة منطلقاً مقبولاً لا شك إما بصحته وإما بالاجماع عليه . وربما نظر الى الوحدة نظرة ساكنة لا متطورة ، فهي مفهومة وعلى تقديرنا إما تكون او لا تكون . بينما الواقع الاصح هو أنها تقوى وتضعف حسب الظروف ؛ وبين اعلى درجاتها وادناها كثير من الرُتب .

ولقد عرفنا المعايشة وتخطينا حدودها . كما واننا عرفنا « التعايش وتخطيناه » . ولقد عرفنا الوحدة بدرجات ونسب مختلفة باختلاف الظروف . وخبرنا خير وجودها وشرور فقدانها .

(١) عبده عويدات ، **بعض امراض الدولة في لبنان وطرق علاجها** ، منشورات عويدات ، بيروت ، **١٩٦٩** ص **٩٨** .

بقي علينا أن نختار اذا كنا نريد تقويتها وجني ثمارها او اضعافها وتحمل مسؤوليات هذا الاضعاف وتبعاته . وحتى لا نقول انها اصبحت موضوع مساومة « وورقة ضغط وابتزاز »[1] ـ الأمر الذي يصعب دعمه علمياً ـ وحتى نعطي البينات التي بحوزتنا حقها من الأهميّة ، نقول انها تتأثر ـ سلباً او إيجاباً ـ بقضايا اخرى ، كالمشاركة ، وتشاد القوميات ، والميثاق الوطني ، تأثراً قد يصل الى حد يُضرب معه جوهرها بالصميم !

٥ ـ اية ضمانة هي ؟

لا شك في ان الصداقات الدولية والمنظمات الاقليمية والهيئات العالمية تساعد الشعوب على حفظ استقلالها . ولكن الضمانة الاساسية الكبرى لاستقلال الوطن وسلامة اراضيه وحدوده . . . هي دائماً الوحدة بين عناصر الشعب الواحد . الوحدة التي لا يقدم تاريخ بلد اكثر مما يقدم تاريخ لبنان الدليل على انها اصل كل استقلال وضمانة كل حدود .

فلولا الوحدة لما تحقق للبنان استقلال ولما بقي له استقلال .

« تعاظم الخطر على لبنان منذ عامين ، واستشرى الحقد وسال الدم ، وضاع الامن وانقطع الرزق ، وعجزت كل المنظمات الاقليمية والعالمية عن حماية لبنان حين تعرّض لما تعرّض له من خطر .

ولكن اجماع اللبنانيين على ارادة العيش متحدين انقذت وحدها في النهاية الوطن »[2] .

فهل تتوفر هذه الارادة اليوم ؟ وما هي شروط توفرها ؟ ـ كما يعرضها الرئيس سركيس[3] :

« ان اهتمامنا **بالامن** مع تقديمنا له على اي اعتبار آخر لم يشغلنا عن السعي ، في حدود امكاناتنا ، **للتخفيف من الآلام التي خلفتها المحنة** ، ومعالجة **المشاكل** الانسانية والاجتماعية التي افرزتها . كما لم يشغلنا عن البحث عن الحلول المناسبة للقضايا المطروحة .

(١) **الحوادث** ، مقال الاسبوع ، العدد **١٠٧٧** ، الجمعة **١٩٧٧/٧/١** ، ص **٥** .

(٢) فؤاد شهاب « نداء الى اللبنانيين » مجموعة خطب ، ص **٤٩ ـ ٥٠** بتاريخ **١٩٦٠/٥/٢٠** .

(٣) الياس سركيس ، في رسالته الى اللبنانيين بمناسبة مرور العام الأول على تسمله سلطاته الدستوريّة ، **١٩٧٧/٩/٢٢** .

ولئن حالت الظروف التي مررنا بها في الاشهر الاخيرة دون اتخاذ مبادرات علنية ، وطرح مقترحات محددة ، على طريق الوفاق الوطني ، وذلك بسبب التباين الذي كان قائماً في وجهات النظر ، حول اولويات الحل ، فإننا لم نأل جهداً في السعي لايجاد المناخ المواتي ، للوصول الى الحلول الملائمة . وان ما توصلنا اليه ، من وضع اتفاقية القاهرة[1] في طريق التنفيذ ، لهو من العوامل المساعدة على خلق ذلك المناخ ، الذي بدونه لن تتوافر ، قواسم مشتركة ، هي في اساس الوفاق الذي ننشد » .

وليأخذ سؤالنا حجمه التاريخي ، تنبغي الاشارة الى ان الأمن اللبناني توفر شروطه قوات الردع العربيّة .

٦ ـ طبيعة الوحدة الوطنية اللبنانية

إنه لطبيعي جداً ان تعكس الوحدة الوطنية اللبنانية التركيب اللبناني . وكثرت انواع الإنعكاس . فمنها المطابق للواقع ومنها المشوّه . وبين المشوّهات كثرت الفصائل . كما تعدّدت أبعاد التركيب : فمنها الاجتماعي ومنها الايديولوجي ومنها الطائفي ومنها الاخلاقي الى ما هنالك .

فما هو التركيب اللبناني ، وما علاقة هذا التركيب بالوحدة الوطنية : سلبيّة كانت هذه العلاقة ام ايجابية ؟

هناك أكثر من جواب .
احد هذه الأجوبة ؟

« قصة لبنان مع نفسه ؟ . مع الجوار والعالم قصة فريدة ، او على الأقل نادرة . . العصبيّة القومية . . . او القبليّة . . . او العرقيّة . . . او الدينية ، التي قولبت معظم الاوطان في العالم ، لم تكن هي التي صنعت لبنان ، لبنان بدأ ملاذاً للمضطهدين . . كل المضطهدين تقريباً في هذا الجزء من العالم ، بسبب الأصل او العرق او الدين . فكان تجمعاً لأصول واعراق واديان عدّة . وكان بالتالي محروماً . . . بل قل متحرراً من

(١) واذا ماقيل : « وماذا يستفيد لبنان اذا ربح اتفاقية القاهرة وخسر نفسه » (**الحوادث مقال الاسبوع** ، العدد ١٠٧١ ، الجمعة ، ١٩٧٧/٥/٢٠ ، ص ٤ ـ ٥) ، جوبة بالقول : « ولماذا لا يربح الاثنين معا » ؟ أليس هذا هو بالضبط المغزى الأبعد لاتفاقية شتورة ؟
راجع كذلك ، من هذه الدراسات ، الفصل الرابع : « تشاد القوميّات » مقطوعة : « اتفاقية القاهرة » .

العصبيّة ، من تلك الرابطة الغريزيّة التي تشدّ جماعة ذات اصل واحد او غالب . . . ذات دين واحد او غالب !

« فكان من المحتم على لبنان ان يبني وحدته بنفسه . . اي بعقله . . ان يجترح صيغة تكون هي القالب واللحمة »[1] .

إن لبنان ، على مذهب هذا المقتبس ، « تجمع لأصول واعراق واديان عدّة » . ويتبينّ من لغة هذا المقتبس دافع محبّذ وايجابي . قابل هذا ، لتتضح الصورة ، بوصف معاكس للظاهرة ذاتها . فقد وصفها احد علماء الاجتماع اللبنانيين ، واظنه الاستاذ حليم بركات ، « بمجموعة فسيفسائية » من العصبيّات » . يتبينّ ، كامناً وراء هذا التعبير ، دافع سلبي . ونقتبس التالي من دراسة لنا مغايرة حيث يتشابك معاً الرأي المشار اليه وتقييمه .

« وحتى في تفكير الذين ينكرون بمعنى ، وجود هذه الوحدة في لبنان ، نجد بينات تدعم تطورها ونموّها . ففي بحث يخصصه احد الدارسين[2] « للانصهار السياسي والاجتماعي في لبنان » ، وبالرغم من جميع الأسباب التي يقدّمها لدعم موضوعته : إن الحالة اللبنانية لا يصح ان توصف لا بالوحدة ولا بالنظام التعددي بل هي مثل على موزاييك اجتماعي ، حتى في هذا الإطار نجد الإشارة الى الانتقال من حالة الصراع المكشوف والواضح طيلة القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين ، الى حالة يصفها « بالتعايش والتنازل المتبادل من قبل الفريقين »[3] مرّة ، « وبالتعايش والمساومة وتوازن القوى »[4] مرّة ثانية »[5] .

نذكر هذا التضارب في الدوافع تجاه وصف ظاهرة لبنانية معينة لنبينّ ، ومن هذه النقطة بالذات تبدأ مسؤوليتنا بالتفسير ، ان عند هذه النقطة بالذات ، الوحدة الوطنيّة ، تتناطح تيارات فكريّة وعقائديات وبالتالي ممارسات منها المخلص الواعي ومنها المضلل .

(١) « المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية » **النهار** ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ١١ .
(٢) الدكتور حليم بركات «Political and Social Integration in Lebanon» .
(٣) المرجع ذاته ، ص ١٣ .
(٤) المرجع ذاته ص ٢٣ .
(٥) الدكتور ملحم قربان ، **محاضرات في علم الاجتماع السياسي** ، (لبنان والبلاد العربيّة) السنة الثالثة ، علوم سياسيّة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، ص ٢٦٠ .

ولو تنبّه الرئيس السابق شارل حلو إلى هذه الفكرة لذهب ، في قوله التالي ، الى ابعد مما ذهب . ولكان ، وهذا الأهم ، في ذهابه ذلك مصيباً .

« ان نتآخى ونتحد فهو من صميم تراثنا ومن وحي نظامنا في آن ، هذا النظام القائم على تقديس حرية المعتقد واحترام حقوق الفرد وشد اواصر الالفة بين الاسر اللبنانية .

ان في ذلك افضل تعبير عن رسالتنا في الداخل والخارج . ولنا من تمسكنا بها خير اساس لحل قضايانا الداخلية وخير سبيل لمواجهة المسائل الخارجية .

فهي في الداخل المحور الذي يرتكز عليه الاستقرار والازدهار واطراد التقدم والتخطيط الانمائي والعدالة الاجتماعية .

وهي في الخارج مبعث تقدير الرأي العالمي لنا واهتمامه بقضايانا »[1] .

لنفترض ان التآخي والاتحاد هما من « صميم تراثنا ومن وحي نظامنا » مع أن التطلع المدقق الى تاريخنا السياسي الحديث يلقي ظلاً ثقيلاً اسود على مثل هذا التقييم . ومع هذا وبشيء من التساهل يمكن ان نرى في تراثنا ، بعد الاختيار المقصود لبعض من حقائقه ، وفي نظامنا ، اذا احسن استعماله ، يمكن ان نرى ما يبرر مثل هذا القول .

وكان بامكان الرئيس حلو ، كما سبق واقترحنا ، ان يذهب الى ابعد من ذلك فيقول ان ذلك الاتحاد والتآخي هما من شروط كياننا . ما كنا لنكون لو لم يتحققا ولو بدرجة دنيا تسمح بقيام هذا الكيان . ولانه موجود ومستمر ، فإن الوحدة الوطنية ، وليس من الضروري ان نصر عليها وحدها عامل بقاء ، هي المنتصرة فيه .

لقد اقترب الرئيس حلو من هذه الفكرة حينما قال :

« وما زال يخالجني يقين بأن المحبّة التي هي فضيلة عند الناس ، انما هي ، عندنا شرط كيان »[2] .

غير أنه عاد وانتقل بها الى صعيد التقليد المتبع ، صعيد التراث المتراكم حيث قال :

« وما زال يخالجني يقين بأن المحبة التي هي فضيلة عند الناس ، انما هي ، عندنا شرط كيان . ففي لبنان عندما تعالج الشؤون ، تحل المعضلات ، يجاري التطور الـذي

---

(١) شارل حلو ، لمناسبة انتهاء مدة اضطلاعه باعباء الرئاسة الاولى ، ٢٠ ايلول ١٩٧٠ .

(٢) شارل حلو ، اسبوع الصليب الاحمر اللبناني ، ٨ أيار ١٩٦٧ .

يفرضه العصر بالحاح ، يصنع التاريخ ويكتب ، ترسخ الوحدة الوطنية بافعال محبة متواصلة متمادية عارمة »[1] .

وليس ما يمنع ان تكون المحبة معاً شرط كيان في لبنان وتقليداً عريقاً يثبته ، او يزعزع اركانه ، تصرف بنيه .

ومن هنا ، واذا صحّ ذلك وصفاً لواقع - اي اذا تحلى جميع اللبنانيين او اكثريتهم وعلى الغالب ، بهذه المحبة - بدلاً من ان يكون وصفاً لمثال نرجو ان يكون موجوداً - والفرق بعيد جداً بين الأثنين - اذا صح ذلك نقول ينتفي حكماً القول « بالوحدة المشروطة » ام انها تصبح ساعتئذ مشروطة لا بنوع خاص من « المشاركة »[2] ولا « باتفاقية القاهرة والعلمانية واللاعروبة في لبنان »[3] - هذا مع الاقرار بالتفاعل المتبادل بينها وبين جميع هذه الاعتبارات .

مشروطة ؟ باشتراك جناحي لبنان ، « وهل يطير لبنان إلاّ بجناحين ؟ »[4] بمبدأ العقل المنفتح على الحوار والموفق بين المعطيات المتنافرة والمتكيء على اسانيد الثقة والمحبّة لا على القهر .

« لا نريد ان نفرض لبنانا معيناً على ابنائه . فالوطن المفروض لا يعيش . . . لا يستقر »[5] .

هذا معتقد حضاري لاحد الجناحين ، يقابله الجناح الثاني بالمشترك ذاته جوهرا :

« لقد آمن المسلمون بأن الحوار بين الاخوة هو الطريق السليم ، وأن العنف لا يحل في لبنان اي مشكلة ، وأن أي حلّ مبنيّ على القهر هو هزيمة وطنيّة لكل لبنان ، ولكل ما ينطوي عليه من قيم . . . »[6] . . .

وكذلك

---

(١) المرجع ذاته .

(٢) المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت ١٩٧٣/٢/٢٩ ، ص ٤ .

(٣) **الحوادث** ، مقال الاسبوع ، العدد ١٠٧٧ ، الجمعة ١٩٧٧/٧/١ ، ص ٥ .

(٤) الرئيس الياس سركيس ، خطبة عيد الاستقلال ، ٢١ تشرين الثاني ، ١٩٧٧ . التلفزيون اللبناني ، نشرة الاخبار .

(٥) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر للكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ١١ . وكذلك **النهار** ، الخميس ١٩٧٦/٨/٥ ، ص ٢ (انني لأتوجه الى الرئيس سلام محتكما الى ضميره) .

(٦) ورقة عمل التجمع الاسلامي ، **النهار** ، الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .

« . . حكم الوطنيّة . . . والمناقب الانسانية والعقل في نبذ اسلوب العنف والاقتتال وسلوك سبيل الحوار والتسامح والمحبة وعلى هدى الرسالات السماويّة . . . »[1] .

وهكذا تجد الوحدة الوطنية أصولاً لها في السماء ، في عالم الميتافيزيك :

« وأؤمـن بأن وحدتنا الوطنية تنبع في الاصل ليس من ايماننا جميعا بوطـن واحـد فحسب بل قبل ذلك بالله واحد وبكرامة الانسان وحريته وحقه الاساسي في حياة مادية واجتماعية كريمة وتتحقق بالمساواة بين جميع اللبنانيين في الحقوق والواجبات وتتميز بالمحبة والتسامح »[2] .

ونهبط من عالم الميتافيزيك الى عالم التجربة لنسأل عن العلاقة بين التركيب اللبناني ، حسب تصور احد المقتبسات السابقة ، والوحدة الوطنية .

« فكان من المحتم على لبنان ان يبني وحدته بنفسه . . . اي بعقله . . . ان يجترح صيغة تكون هي القالب واللحمة »

ثلاثة قضايا في هذا الاستنتاج ، تستحق الاهتمام :

القضيّة الأولى ، هي ان وحدة لبنان هي من صنع يده . قيل : إنها « مفتعلة » . ويقال : انها تنسجم تماماً ومعطيات واقعه . ولا عبرة ، في النهاية ، لما يقال . المهم ان لبنان إذا نجح في بناء شخصيته ، وهذا هو بالضبط جوهر وحدته الـوطنية ، يكون من العصاميين . ويكون بذلك قد تغلب على مشاكل متعددة ؛ منها واهمها مشكلة وجوده بالذات .

« لكن البلد الذي راح يقدّم نفسه حلاً لمشكلة الحريّة في هذا الجزء من الأرض ، كان في الوقت عينه يبني لنفسه مشكلة ويجعل من وجوده قضيّة »[3] .

القضية الثانية ، هي قضيّة الصيغة اللبنانية بصفتها « قالباً ولحمة »[4] .

والقضيّة الثالثة هي دور العقل في بناء الصيغة وبالتالي الوحدة الوطنية وبالتالي ايضاً

---

(1) المرجع ذاته .

(2) شارل حلو ، في جلسة حلف اليمين الدستورية ، مجلس النواب ، ٢٣ ايلول ، ١٩٦٤ .

(3) بيار الجميل ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٤ .

(4) راجع بحث : « الصيغة » ، في هذه الدراسات ، الفصل السادس : « رسالة لبنان » .

تكوين الشخصية اللبنانية ، اي شخصية لبنان .

الإطار العام للتفكير المدروس يؤكد أن المقابلة المقصودة هي بين القعل والعصبيّة . هذا واقع لا جدَل حوله .

ينشأ الخلاف عندما يثار السـؤال أيها أفضـل ؟ عنـدهـا تدخـل القيم في لعبة المفاضلة . ولا تصح هذه بمعزل عن اختيار المقاييس التي لا يمكن ان تقوم مفاضلة بمعزل عنها . ثم إن للعصبيّة ذاتها مقاييسها ، وبالتالي مفاضلاتها . ومن الطبيعي ان تختلف هذه ، منطلقات او مقدّمات وخطى استدلال واستنتاجات ، عن تلك . لذلك ليست هذه المناسبة بمناسبة للدخول في متاهات هذه الاعتبارات . يهمنا هنا بعض الملاحظات التي تلقى قبولاً عاما او شبه عام واجماعاً يربط الاكثرية ـ والأهم ، يكون جسرا يربط بين الفريقين المتناقشين ويصح بالتالي معبّراً من وجهة نظر الى الوجهة المقابلة او اذا شئت المعاكسة .

أولاً ، ومن جهـة واقعية ، ليس الانسـان عقـلاً محض ، كما وانـه ليس عصـبيّة وحسب . يشترك الاثنان : العقل والعصـبيّة بتـكوين جميع الناس وإن بنسب متفاوتة ودرجات تعددت رتبها . من هنا يكون الاتكال على العقل وحده ،كالإتكال على العصبية وحدها ، اتكالاً ناقصاً يحتاج الى إعادة نظر بطريقة تعطي كلا العنصرين مكانه المناسب . عصبية بلا عقل قوّة عمياء وعقل بلا عصبيّة رؤيا بلا فاعلية .

ثانياً ، فإذا كانت الصيغة اللبنانية هي اجتراح عقل وحسب ، كان من الطبيعي ان تكون القالب المفضل . وقلما يكون القالب لحمة ماسكة او صاهـرة ـ إلا إذا تعهدته وتعهدتها معا جهود مستمرّة حذرة ومحنكة ـ ذلك لأن اللحمة هي من طبيعة العصبيّة . ولذلك ما لم يملأْ ذلك القالب المفضل بعصبيّة ، او ما يقوم مقامها ، لظلت المحتويات التي يجمعها ذلك القالب مواد مختلفة وربما متنافرة . تبقى « مـوزاييكا » اجتماعيا تتعبثر اشلاؤه ، وان جمعتها وحدة ضعيفة ، لأضعف الهزّات .

ثالثاً ، ربما كان هذا هو بالضبط ما قصده القائلون بأن تركيب لبنان ، او وحدته الوطنية ، تركيبٌ مفتعلٌ او اصطناعي . ومن هنا تنشأ الحاجة الى القوميّة اللبنانية عنصراً صاهراً وموحّداً .

اذا عنى هذا التوكيد شيئاً للمصممين[١] على بناء دولة الاستقلال اللبناني ، فإنه يعني لا الاستغناء عن العقل عنصراً مركباً للصيغة اللبنانية . على العكس من ذلك تماماً ، انه يضع العقل امام مسؤولياته : توفير الظروف الملائمة والمعطيات التي ، بشيء من العناية ، تهيء اللحمة القويّة ما بين تلك المواد والمعطيات او تصهرها فيما بينها صهراً يجعل منها وحدة عضويّة متكاملة العناصر .

ولا يكفي ان تكون عضويّة متكاملة العناصر حتى تدوم وتبقى . ينبغي ، فضلاً عن ذلك ، ان تكون مرنة ومتطورة : مرنة لتتسع للاصلاح ، ومتطورة لكي لا تتخطّاها طموحات المستقبل .

« فعلى صعيد السياسة سنعمل على إعادة اللحمة الى ابناء الشعب الواحد ، وعلى كل ما يؤدي الى الاتفاق على صيغة متطورة تكرس تفاهما على اهداف سياسيّة واجتماعيّة واضحة ، وعلى وسائل تحقيقها بشكل يؤمن متطلبات المستقبل ويصح إطاراً لاي اصلاح »[٢] .

وحبّذا لو اتجهت ، عندما تتوفر لها تلك الشروط ، معا الى عاطفة المواطنين والى عقولهم . وفي معرض التركيز على اللحمة والانصهار والفاعلية يصبح التوكيد على العاطفة أدعى الى النجاح مما هو التوكيد على العقل .

من هذه الزاوية وبهذا المقصد ، يرحّب اصحاب القول التالي ، على ما أظن ، بإعادة النظر فيه حتى يصبح أكثر انطباقاً على الواقع :

« قيمة لبنان لا تدرك إلا بالعقل . . . لا تتوجه الى عاطفة الفرد بقدر ما تتوجه الى عقله »[٣] .

صحّ ان ترويض العقل للعواطف عمليّة ثقافية وحضاريّة معروفة . وانها لكذلك على المستوى الشعبي العام . غير أنه صحيح ايضاً ان لتلك العمليّة الترويضيّة حدود . والتحكم ، حتى وان كان تحكم عقل بعاطفة ، ليس بعمليّة مضمونة النتائج

---

(١) الرئيس الياس سركيس ، آ ـ بمناسبة ذكرى الاستقلال ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ . ب ـ بمناسبة ذكرى مرور العام الأول على تسلمه سلطاته الدتسورية ٢٢/ ٩/ ١٩٧٧ .

(٢) الرئيس الياس سركيس بمناسبة ذكره الاستقلال ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ .

(٣) المؤتمر السادس عشر للكتائب اللبنانية ، النهار ، السبت ٢٩/ ٩/ ١٩٧٣ ، ص ٤ .

والاستمرار . هذه احدى العبر المستوحاة من التاريخ والسياسة والاجتماع .

وربما كان ، لهذه الاعتبارات ولغيرها ، من حسن حظ العقل والعاطفة معاً ان تتداخل وهذه العلاقة المتبادلة التفاعل بين العقل والعاطفة عناصر مغايرة وعلاقات . بعض هذه المتغيرّات تزيد في تعقيد الصورة وبالتالي صعوبة علاجها علاجا ناجعا ـ غير ان بعضها الآخر ، وان زاد في تعقيد الصورة ، سهل عمليّة الترويض المتبادل القائمة دائماً بين العقل والعاطفة .

وتصبح الوحدة الوطنية ، من هذه الزاوية ، مقياساً يساعد الحكم على تبني او رفض المشاريع المقترحة . ويساعدنا المقتبس التالي على توضيح الفكرتين السابقتين معا : فكرة المقياس ، وفكرةتداخل العناصر المتعددة تسهيلاً لعملية الترويض المتبادل بين العقل والعاطفة :

« وفي ما خلا ذلك ، (اي المقدسات التي لا يجوز المساس بها) ، فإني « عازم على إدخال وتبني اي تعديل أرى فيه إسهاماً في رقي الشعب ، وفي تقوية اللحمة بين فئاته ، وفي توفير اكثر ما يمكن من العدالة والمساواة بين اللبنانيين والمناطق اللبنانيّة كافة »[١] .

ولاستخدام الوحدة الوطنيّة مقياساً سابقة في تاريخنا السياسي الحديث . لأهميتها وايجابيتها تصبح هذه الوحدة شرطاً ينبغي ان يتوفر للمرشح النيابي حتى يستأهل شرف الانتخاب الى الندوة البرلمانية .

« ان الفضيلة ، والنزاهة ، والامانة للواجب ، والخبرة ، والكفاءة الفكرية والعلمية ، ان كل هذه المزايا والخلال مقاييس صحيحة للاعتماد عند الاختيار .

« ولكن لبناننا العزيز لن تكفيه حتى كل هذه الصفات مجتمعة في اولياء اموره ان لم يتوفر فيهم الشرط الاول والأهم لبقاء هذا الوطن ، الا وهو الايمان الذي لا يتزعزع بوحدته الوطنية »[٢] .

ولا يخفى مـا لاعتبارات المشاركة[٣] ، وبجميع معانيها ، من اهميّة ومحامل على

---

(١) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣/ ٩/ ١٩٧٦ .

(٢) الرئيس فؤاد شهاب ، مجموعة خطب ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٣) راجع بحث « المشاركة » فى هذه الدراسات ، الفصل الثالث .

بهذه القضيّة بالذات . «فالمشاركة الحقيقية والفعلية . . . تبقى اقوى على حفظ لبنان كياناً ووحدةً وسيادة . . . »[1] .

ويتناول المقتبس التالي ، مع ما يتناول ، علاقة المشاركة ، وبأكثر من معنى لها ، بالوحدة الوطنيّة ـ ومن زاوية واقعيّة تظهر التصميم الايجابي من مركز المسؤولية .

ولنكون واقعيين ، علينا ان ننطلق نحو الصيغة الفضلى ، التي تتوخى ، من المعطيات الحقيقية ، المتجمعة لدينا ، لا من التصورات النظرية للامور .

صيغة تأتي نتيجة ثقة متبادلة تنبع من ارادة مشتركة ، تعي اخطاء الماضي ، وتدرك واقع الحاضر ، وتتطلع الى افاق المستقبل ، بعزم ، وشجاعة وثقة ، وترسم الاطار الافضل ، للتعاون ، والتضامن بين اللبنانيين .

ومهما كانت الصيغة المرتقبة ، فهناك مرتكزات اساسية ، نلتزم بها ، ولا نحيد عنها . ان الاطار الذي يجب ان نعمل في ضمنه ، هو ان يكون لبنان ، وطناً واحداً ، لشعب واحد ، سيداً على كل شبر من ارضه ،لا يتسامح احد من ابنائه في ذرة من ذلك ايا كان الظرف ، اذ لا اعتبار في مستوى الوطن ، وان يقوم لبنان بما له من دور في المجموعة العربية ، التي تشده اليها اواصر القربى الوثيقة وان يستعيد مكانته في العالم الاوسع بما يفرضه عليه تاريخه وواقعه ورسالته ، رسالة مجتمع منفتح على العالم ، متحرر من العقد والرواسب ، غير متزمت او منكمش ، رسالة تقتضي بناء دولة متطورة ، قائمة على اساس ديموقراطي صحيح . وقيام وطن يكون فيه شأن كبير ، للانسان وحقوقه ، وحرياته ، يتساوى فيه المواطنون جميعاً ، ويدينون له بالولاء ، كل الولاء ، ويعملون لخيره واسعاده وازدهاره ويتمسكون به وطناً ليس عنه بديل .

وهذا كله ليس بالامور النظرية ، وانما يقتضي ، ان يوضع في صيغة ، صالحة للتنفيذ العملي »[2] .

٧ ـ التلويح بخسارتها

لتبيان اهمية هذه الوحدة ، نقدم مثلين صارخين يشتركان بالتلويح بان الازمة تنال

(١) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار الجمعة ١٩٧٦/٨/٦** ، ص **٢** .

(٢) « الرسالة التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس الى اللبنانيين ، بتاريخ **١٩٧٧/٩/٢٢** لمناسبة مرور العام الأول على تسلمه سلطاته الدستوريّة » وزارة الاعلام ، الوكالة الوطنية للأنباء ، ص **٤ـ٥** . (التوكيدات لنا)

من الوحدة الوطنية ـ ويفعل هذا التلويح فعله .

المثل الثاني تاريخيا ، كان اثناء الازمة التي بدأت بأحداث صيدا . وكان التلويح بانها تهدد الوحدة . وكان ان بدأت الازمة تنحسر . بالطبع هذا تبسيط متاد لما يحصل . فليست الوحدة الوطنية خاتم لبّيك» ـ وكثيرة هي الجهود المخلصة التي ، بفضلها ، يتقلص مدّ الأزمة جزرا .

ولكن ، من العناصر المهمة التي ينبغي ان لا نهملها في التحليل الأخير ، تقدير الوحدة الوطنية وتقدير ثمن خسارتها من قبل الجميع .

والمثل الاول تاريخيا ، كان من فم رئيس الجمهورية حينذاك :

« أيها اللبنانيون ،

يطل علينا يوم الاستقلال في ذكراه السادسة والعشرين محفوفاً بالالم والقلق . فان نحن شئنا كانت ذكرى امل ورجاء . كانت لنا كذلك اذا نحن بقينا على شأننا في العيش معا اخوة متحابين عازمين على الدفاع عن مبررات هذا العيش ، ومنها المعتقدات والحريات والكرامة اذا نحن ادركنا في آن اننا جميعا ملزمون بصيانة ما نملك من طاقات ادبية ومادية ، ان الافادة من الحقوق تترتب عليها موجبات ، فمجرد اكتساب الخيرات لا يضمن لها الدوام ، انما الضمانة في دوام المبررات ، ان التحسس بالمسؤولية من شروط ممارسة الحرية ، والشورى والوئام وهما في اساس تكويننا السياسي والاجتماعي لا يتحققان الا في جو يسوده العدل والتسامح . وهكذا الاستقلال فهو بما يقتضيه من مواصلة للجهود والانضباط والتضحيات ، انتصار متواصل على الذات ، انه خلق مستمر »[1] .

انه من الواضح ان الهاجس المسيطر على هذا المقتبس هو هاجس خسارة الوحدة الوطنية . وعندما يعرف القارىء ان البلاد كانت حينذاك تعاني من ازمة مشاركة ، عندها يتضح هذا الهاجس اكثر واكثر ، ويأخذ هذا الهاجس حجمه الحقيقي . وكذلك الوحدة الوطنية وأهميتها !

رُب مطلع أشار الى ان الذي هدأ الحالة حينذاك ليس التهديد بخسران الوحدة بل التوقيع على اتفاقية القاهرة ! ان في هذه الاشارة الكثير من الصوابيّة غير ان هذه بدورها ، تعود لتعطي الوحدة الوطنية اهميّتها . لأن الذي فرض اتفاقية القاهرة هو الحفاظ على

(١) شارل حلو ، رسالة عيد الاستقلال ، **٢١ ت٢** ، سنة **١٩٦٩** .

الوحدة الوطنية[1] . واذا كانت هنالك اسباب مغايرة ، وهذه تحصيل حاصل ، فان هذا يبقى السبب الأولى بالأهمية .

والهاجس الأكبر ، في المقتبس التالي [2] هو هاجس فقدان الوحدة :

« واذا علمنا ان العبرة هي في قيام الوحدة الوطنية بين ابناء الشعب لا بين الافراد الذين يعلن فوزهم [3] لأن الشعب وحده يملك صفة الدوام والبقاء بينما الافراد يتبادلون ويتغيرون بل ويزولون ، امكننا تصور مدى الضرر الذي ينشأ عن التقسيم الطائفي واستمراره وما قد يؤدي اليه من عواقب وخيمة قد لا تقتصر على لبنان وحده بل قد تتجاوزه ، كما علمنا التاريخ ، الى البلدان العربية الشقيقة الاخرى » .

« اننا لم نتنكر يوما لالتزاماتنا الطبيعية في هذه القضية المصيرية . ولئن وقعت بالامس القريب وفسحت للتفاهم مجالا ادى الى اتفاق كان من اولى فوائده حقن دماء غالية وانا نأمل ان تتم الفائدة بتنفيذ هذا الاتفاق في جميع مراحله بروح تضمن له تنفيذاً سليما يدعم حق أخواننا الفلسطينيين في اطار سيادة لبنان وسلامته » [4]

وإذا كان للوحدة الوطنيّة مراس في السماء وجذور في قلوب المواطنين ومعاقل في عقولهم ، يظل أن يبقى لها في حقولهم ومصانعهم اوتاد تشد شراعاتها المنشورة على الريح أسبابا تجعل النفوس أكثر اطمئنانا إليها .

« فإن عملية التصنيع في بلد مثل لبنان ليست قضية فنيّة وإقتصاديّة فحسب ، بل هي أيضاً وفي الاساس قضية سياسية واجتماعية ذات محتوى تقدمي ، يدور حولها صراع طبقي عنيف مع البرجوازيّة الوسيطة على الصعيد المحليّ ، ومع الاستعمار الجديد . وان السير في هذه العمليّة الى نهايتها بما يستلزمه من مواقف سياسيّة محددة ومن امكانات اقتصادية وفنيّة ، يتعدى بمضمونه وابعاده قدرة البرجوازية اللبنانية بسبب طبيعتها وضعف جناحهاالمرتبط بالانتاج الوطني من ناحية ، ويتجاوز اطار العلاقات الاجتماعية

---

(١) راجع المقتبس الذي تشير اليه الحاشية رقم (٤) التالية .

(٢) عبده عويدات ، **بعض امراض الدولة في لبنان وطرق علاجها** ،منشورات عويدات بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٩٧ .

(٣) كما في انتخابات حزيران تموز ١٩٦٠ مثلاً : المرجع ذاته .

(٤) شارل حلو ، رسالة عيد الاستقلال ، ٢١ ت٢ ، ١٩٦٩ .

راجع كذلك بحث ، « إتفاقية القاهرة » .

الرأسمالية الذي تحاول البرجوازيّة ابقاء المجتمع ضمنه من ناحية اخرى »[1] .

وان كان المطالبون بهذا المطلب من الملتزمين بالطبقيّة ، فان تلبية مطلبهم ، وخصوصاً في لبنان ، قد يشذّب طبقيته .

وبقدر ما يكون في تحقيقه تحقيقا للوحدة الوطنيّة ، عن طريق المشاركة معا في الاسهام بتنمية البلد وفي تقاسم مغانم هذا الاسهام ، بقدر ما تصبح تلبيته جزءا هاما من المسؤولية الوطنية .

٨ ـ رجوع تاريخي

كان الامير فخر الدين ، في اوائل القرن التاسع عشر ، اول من وضع اساس الائتلاف بين الموارنة والدروز .

« ومنذ عهد فخر الدين الثاني ، بدأ المجتمع القومي اللبناني ، الذي يمكننا من ان نسميه ضمنيا اتحاد مختلف طوائف البلاد ، بدأ يعي وحدة مصيره ـ اذ ان جميع هذه الطوائف المجمعة على الولاء للامير ، رئيس البلاد الاعلى ، انما هي متحالفة سياسيا واقتصاديا . . . وكثيرا ما تتحالف في القتال للدفاع عن حرياتها ومصالحها المشتركة ، ضد الاخطار الوافدة من الخارج . ومنذ ذلك الحين اخذت جميع هذه الطوائف تتطور في جو من الثقة والتفاهم المتبادلين . . . »

« ثم ازداد تعاونها وتضامنها ثباتا وقوة في القرون التي تلت . واخيرا اصبحت هذه الطوائف مجتمعا قوميا متعدد الطوائف هو : الأمة اللبنانية الحالية . » [2]

كان ذلك لأن فخر الدين سيطر على لبنان كله : فكان قد ورث السيادة على المناطق الدرزية في الجنوب ، ثم تحين الفرص في بسط سيادته على المناطق المارونية في الشمال . وكان هذا الائتلاف دوامة الكيان اللبناني ولاية عثمانية .

وعمل ابراهيم باشا والامير بشير الشهابي الثاني على توحيد اللبنانيين عندما طلبا ، بعيد معركة الترب ، تجريد النصارى من السلاح . ولما كان هذا الاجراء غالبا ما ينذر بفرض الخدمة العسكرية ، ولما كان النصارى يخشون الخدمة العسكرية ، ولما كان

---

(١) اليسار الحقيقي واليسار المغامر ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٢) جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ،ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

الدروز ، بمساعدة الانكليز ، كانوا قد سبق ونقموا على حكم الامير ، ولما كان الشيعة في جبل عامل قد جربوا عصيانهم له ، ولما كان ريتشارد وود قد اجتذب عددا كبيرا من النصارى وعلى رأسهم البطريرك يوسف حبيش ، الى جانب العثمانيين ، وذلك بفضل وعد قطعه لهم باسم الباب العالي بالحفاظ على امارة مارونية في لبنان تتمتع باستقلال ذاتي وبضرائب مخفضة ، فكان من الطبيعي ان يتفق اللبنانيون جميعا على المقاومة مهما كلف الامر . وهكذا ومن حيث لم يشأ جمع بشير جميع اللبنانيين ضده [1]

كان عهد الامارة يعتبر الوحدة الوطنية التي حققها من أعظم منجزاته . والقضاء عليها بإلهاب نار الطائفية والتفرقة والفتن كان هدف الدولة العثمانية .

« ووجود النصارى ضروري للدروز ، وان وجود الدروز لاغنى عنه لضمان كيان النصارى والالفه بين هاتين الطائفتين الكبيرتين كانت حينذاك خير ما يحفظ للبنان كيانه الخاص » وهذا ما برهنت عليه تجربة الامارة .

ويظهر ان ما قيل بالنسبة الى « النصارى » والدروز في عهد الإمارة وعشيّة عهد القائمقاميتين والحوادث التي نقلت لبنان من احدهما الى الثاني ـ يَصُحّ ان يقال بالنسبة الى المسيحيين والاسلام وخصوصا السنة منهم في عهد الاستقلال وعشية الحوادث المؤلمة التي فاقت همجيتها كل همجيّة سابقة في تاريخ لبنان السياسي الحديث .

« الدكتور عادل اسماعيل عقب على المحاضرتين . . . ونفى وجود إنقسام في لبنان ضارباً مثلاً مرحلة الاستقلال في العام ١٩٤٣ . أما الانقسام العابر الذي لا يصل الى حد التصارع فإنه قائم لدى كل شعب يتمتع بالحريّة . والامور المختلف عليها في لبنان كثيرة واوجزها في ثلاثة : توزيع موارد الثروة . . . . واتجاهات المواطنين السياسيّة . . . . ، والتشكيل الطائفي وهذا واقع يضمحل تدريجاً فليس لدى الساسة السنّة اليوم اي تحفظ حيال سيادة لبنان واستقلاله » [2]

---

(١) « وفي اثناء حركة العصيان ، تحالف اعداء الامير بين الدروزوالنصارى وبين زعماء الاقطاع وفلاحيهم » (كمال سليمان الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ،ص ٧٥)

(٢) هذا ما قاله القنصل الفرنسي برسبر بوريه ، راجع الدكتور عادل اسماعيل ،**السياسة الدوليّة في الشرق العربي** ، الجزء الرابع ص ١٩٣ .

(٣) الدكتور عادل اسماعيل في ندوة دار الفن والأدب حول انقسام اللبنانيين تجاه القضايا المصيريّة اشترك فيها الدكتور كمال الصليبي والسيد كمال جنبلاط محاضرين والدكتور عادل اسماعيل والمطران جورج خضر معلقين . تقرير ادوار الزغبي ، **النهار** ،الخميس ٨ / ١١ / ١٩٧٣ .

ويظهر ان الدروز ، بقيادة يوسف عبد الملك وحين كانوا يتحفزون للثورة ضد عمر باشا النمساوي ،ولعلمهم ان النصارى لا يقلون عنهم عداء له ، « ناشدوهم نسيان الماضي والاتفاق على اعادة الوحدة المارونية ـ الدرزية التي وحْدَها تستطيع الحؤول دون خراب الجميع » . على ان هذا النداء ذهب هباء ـ بالرغم من نصيحة القنصل الفرنسي للموارنة بقبوله . لماذا ؟

« فلو تسنى لابسط مبادىء الوطنية ان ترئس تلك الجهود الرامية الى المصالحة وهو انه من الخير قهر عدو مشترك ، لربما انزلت بسلطة الاتراك ضربة خطيرة . ولكن « الغيرة وعدم الثقة المتبادلتين هدرت جهود الطرفين . ففيما اشترط الدروز لاعلان قبولهم بالشهابيين ، ان يبدأ الموارنة اولا بحركة العصيان ، اشترط النصارى ان يضرب الدروز الضربة الاولى وان يحرروا وثيقة ممهورة باختام كبار مشايخهم تطالب بامير شهابي ، كبرهان على حسن نيتهم . . . وهكذا اثير نوع من الخلاف يستحيل فضّه ، شك كل من الطرفين في نوايا الطرف الآخر .

« وكان على الاتراك ، في هذه الاثناء ، ضرورة احباط التحالف المنذر بالخطر ، فلم يترددوا في جعل ما لديهم من مغريات تفعل فعلها في الموارنة . . فكفى ان يصدر قرار بمنح الامان للبطريرك الماروني ، واطلاق سراح الزعماء الذين سجنوا لرفضهم التوقيع على العرائض المطالبة بتعيين حاكم تركي ، والوعد باعادة الاملاك التي نهبها الدروز ، واهداء سيف لهذا ، وكوفية لذاك ، وساعة وبضح مئات من الدراهم لآخر ، حتى هدأت خواطر الموارنة ، وزال خطر التحالف » . [1]

المهم النتيجة ، اعلن شبلي العريان الثورة . ولكن الدروز ، وحدهم ، عجزوا عن الصمود في وجه الاتراك ، واخفق النصارى ، وقد اجتمعوا في انطلياس للتباحث في هذا الامر ، في نجدة مواطنيهم . فاضطر العريان للتسليم .

وهكذا يتبين ان فقدان الوحدة بين جناحي اللبنانيين قد تسبب لا في خسارتهم للاستقلال وحسب بل وكذلك في اخفاق المحاولات الجريئة التي قام بها فريق منهم للتخلص من الاضطهاد العثماني .

---

(١) Charles Henry Churchil, *The Druzes and the Maronites under Turishe Rule From 1849 to 1860* London, 1862, p, 67.

وكان ان وضع نظام القائمقاميتين ، وكان هذا نصراً مزدوجاً : نصراً لتركيا لأنها نجحت بتقسيم لبنان ، غايتها التي طالما حاولت تحقيقها ، ونصراً للدول الأوروبيّة ، لأنهم نجحوا في خرق جدار السيادة التركية ، فحقّ لهم التدخل بشؤونها ـ وعلى الأخص بالشؤون اللبنانية .

وقد لاقى تطبيق نظام القائمقاميتين صعوبات جمّة ـ هذا على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت بقصد جعله ناجحا .

« وبذل اسعد باشا ، في الأخص ، جهده لحمل الدروز والنصارى على الاعتدال ، فلا يتفاقم بينهم سوء التفاهم . فاذا كان لأي نظام ان يعمل في لبنان، اعوزه[1] قدر من التعاون بين طوائفه الكبرى . غير ان مثل هذا التعاون لم يكن متوفرا انذاك »

وهكذا تسبب فقدان الوحدة الوطنية بأضعف صيغها بخفاق التطبيق للنظام الذي شغل خمساً من الدول الاوروبية مدى شهور من التباحث والمشاورات والمساومات مع الباب العالي لينقذ لبنان من الفوضى الدموية التي تمخضت عنها احداثه في تلك الفترة من تاريخه . ولولا ضغوطات سفرائهم على الباب العالي لما تزحزح هذا عن موقفه : الابقاء على الحكم العثماني المباشر على لبنان .

ولما عين داود باشا متصرفاً على لبنان ١٨٦١ ، نجح في تحقيق مصالحة عاجلة بين مختلف طوائف البلاد . وما ان عاد الهدوء والامن الى البلاد حتى سارت على طريق التقدم والنمو والعمران .

٩ ـ تجربة غيابها وامتحان حضورها

ومن حسن حظ العلمية في تاريخ لبنان ان هذه الوحدة قد اتيحت فرص دراستها وتأثيراتها لا في حالة وجودها وحسب بل كذلك في حالة غيابها .

« لكن كثيرا ما ضعفت هذه الوحدة بسبب من الانقسامات العميقة بين مختلف الشيع والطوائف اللبنانية »[2]

وقد قدّم تاريخ لبنان السياسي الحديث امثلة حية لا على تأثيرات الوحدة الوطنية

(١) كمال الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ،دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ١٠٠

(٢) كمال الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ،دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٤ .

في تقرير مصيره بل وكذلك على نتائج فقدانها . ففي ١٦ كانون الثاني ١٨٤٢ ، وعلى اثر مغادرة بشير الثالث لبنان ، اعلن مصطفى باشا انتهاء عهد الامارة ، وعين عمر باشا النمساوي (ميخائيل لاتاس) حاكما على الجبل . وكان هذا فوزا باهرا للسياسة العثمانية ـ وكانت هذه تبغي ان « تخضع الجبل لحكمها المباشر.وقد انتهزت السلطنة ، هكذا ، فرصة مواتية للعمل . السبب في ذلك ؟ لقد انعدمت ، بمجيء السنة ١٨٤٢ ، « وحدة الصف بين الموارنة والدروز » .

وكانت هذه الوحدة قد تمزقت اوصالها في العام ١٩٥٨ ، لذلك يقول اللواء فؤاد شهاب ، في أول تصريح له للصحافة بعد انتخابه رئيسا للجمهورية .

« لقد بلوت بعمق صعوبة الحال التي يعانيها بلدنا العزيز ، وعشت مع جيشنا الوطني كل المأساة ـ لذلك فانني مدرك تمام الادراك جسامة التبعات التي تلقي به اليوم على عاتقي . . .

« ان اول ما اطلبه من نفسي وما اطلبه من كل مواطن لبناني هو السعي بكل ما اوتينا من جهد وطاقة للعودة بالبلاد الى وحدتها الوطنية التي بقوتها حقق لبنان استقلاله سنة ١٩٤٣ ، وثبت سيادته ، ورسخ كيانه ، والتي انبثق منها ميثاقه الوطني ، ذلك الميثاق الذي يبقى بما رسمه لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية ناصعة وخارجية حرة الدستور الضامن لمجد لبنان وهناء شعبه .

« واذا كانت تلك الوحدة هي السلاح الامضى الذي استعان به شعب لبنان لتحقيق الاستقلال وتوطيد السيادة الوطنية ، فان هذه الوحدة وما يرافقها من طمأنينة واستقرار ما تزال الاساس لكل عمل نستهدف منه اليوم دائما كل غاية مماثلة من غاياتنا الوطنية وفي مقدمتها انسحاب القوات الاجنبية من الارض اللبنانية »[1]

وهكذا كانت ازمة ١٩٥٨ مناسبة للتعرف معا الى حسنات تقوية أواصر الوحدة الوطنيّة وسيئات انفصام عراها .

وقد رأى بعض المراقبين في تلك الأزمة مناسبة تدفع الانسان غالبا الى التفكير النقدي العميق في مجمل الاسس التي تقوم عليها حياته العامة . . . »

(١) فؤاد شهاب ، مجموعة خطب ، ص ـ ٧ ـ ٨ .

« لذلك لا بد للذين سيوكل اليهم ، بعد العاصفة ، امر اعادة تنظيم الدولة اللبنانية وأمر اعادة النظر في دعائم المجتمع اللبناني الاساسية . . . من ان يدركوا ، ومن ان يعدوا ، للاضطلاع بهذه المسؤولية ، نظرة جديدة شاملة للمجتمع والدولة تحل محل المفاهيم القديمة المتبعة ، التي اقل ما يقال فيها انها كادت تنتهي بالمجتمع اللبناني الى التفكك وبالدولة اللبنانية الى الانهيار . . . الحرية والعدالة والنظام » .

والنظرية القديمة في رأي الكاتب قائمة ،« جوهريا وكليا على اسس تتنافى ومفاهيم التطور والعدالة ووحدة المجتمع ومصالحه الحيوية . . »

ويطلب انجاز أمرين الزاميين اساسيين لا غنى عنهما : الاول تبديل « النظرة المذكورة ، والثاني « هو ان تعهد البلاد بقيادتها التوجيهية والسياسية والادارية الى الاجيال الطالعة المثقفة المدعوة قبل سواها بطبيعة نظرتها الجديدة هذه للمجتمع وللدولة الى اصلاح لبنان وتحقيق نهضته ومعالجة قضاياه الاجتماعية والمصيرية الكبرى »[1] .

ويرى القارىء في هذا المقتبس إدانة قاسية لجميع ما في ماضينا السياسي ـ ربما لعجز في غربلة غثّه من سمينه . كما وانه يضع أهمية على الأجيال الطالعة المثقفة اكبر مما تستحقه هذه الأجيال ـ وفي هذا من اليوثوبية ما فيه . وليس كل جديد مفيد .

وكما بعد أزمة **١٩٥٨** كذلك بعد حوادث **١٩٧٥ ـ ١٩٧٦** . وكما مع فؤاد شهاب كذلك مع الياس سركيس

« ما كان الحكم يوما اكثر عبئاً ومسؤولية ، مما هو في هذه الأيام ، فالمشاكل جسيمة ، والقضايا مصيرية .

وما كان الحكم يواجه تبايناً بين رؤيا وواقع ، اكثر مما واجه اليوم . في الرؤيا اهداف طموحة ، وفي الواقع منطلق مثقل ، وطريق وعر »[2]

هذه هي الحال لا في غياب الوحدة[3] ، كما في غمرة الأحداث حيث ساد التقتيل

---

(١) منوال يونس ، **اراء في اصلاح لبنان ، دار الريحاني للطباعة والنشر** ، بيروت ، لا تاريخ ص ٥٠ ـ ٥٢) وص ١٠ .

(٢) « الرسالة التي وجهها فخامة رئيس الجمهوريّة الاستاذ الياس سركيس الى اللبنانيين ، بتاريخ **٢٢ / ٩ / ١٩٧٧** لمناسبة مرور العام الأول على تسلمه سلطاته الدستورية » وزارة الاعلام ، **الوكالة الوطنية للانباء** ، ص ١

(٣) في الواقع لم تغِب الوحدة تماماً . ولكنها ضعفت كثيراً فلم يبق منها الاّ ظاهرتها الشرعية .

والتشنيع والتمثيل والقتل على الهوية وحتى بدون الاهتمام بمطلق هويّة ، بل في وقت لم تتبلور الوحدة بعد تبلوراً يصح معه القول بها أمراً معيوشاً تتحكم بالمشاريع التي يخطط لها المواطن العادي والاحلام التي تدغدغها عامّة الشعب .

كانت للوحدة مظاهر ، ولارادة الوحدة بينات واضحات ، وربما اهمها وجود الرئيس سركيس في سدّة الرئاسة الاولى . ومنها ايضاً كيفيّة مجيئه الى الحكم وخصوصاً ظروف الجلسة البرلمانية التي تم فيها انتخابه . وكذلك في المشاريع التي بدأها منذ تسلمه دفة الحكم .

ومع هذا وحتى اليوم بالذات ـ ساعة كتابة هذه السطور ، **٢٨** تشرين الثاني **١٩٧٧** ، لا نقدر ان نقول بأنّ الوحدة ، في نموها المستجد وبصفتها هدفاً يراد تحقيقه ، قد حصل على درجة يصبح معه قوياً ليقوم بدور الركيزة في بناء لبنان الجديد .

« وإذا كان هذا الرصيد (رصيد كبير من ثقتكم ومن ثقة العالم العربي الشقيق والعالم الخارجي الصديق) قد وضع بتصرفي ،**فلأني أرمز الى وحدة شعب لبنان الطيب الذي بدونه لا استطيع ان احقق الآمال والطموحات**. وبإمكاني القول ان العالم العربي الشقيق معنا . والعالم الخارجي الصديق معنا . وما علينا الا ان نكون نحن مع انفسنا ومع وطننا »[1]

ومن جملةِ ما يعنيه كوننا مع انفسنا هو ان تعيد لحمة الوحدة الوطنية وسداها الى طبيعتها المعافاة السليمة .

« ان منطلقنا في ما نصبو اليه من تصفية آثار الازمة وحل المعضلات الناشئة منها ، وما نصبو اليه من بناء وطن حر متقدم ، ومستقبل مستقر مجيد ، انما هو التمسك بالوحدة الوطنية .

« الى هذه الوحدة ، الى احيائها والاعتصام بها ،الى العيش المستمر في ظلها ، ادعو اللبنانيين جميعاً » .

وتعتبر هذه الوحدة الاولى في سلّم الأوليات .

فليس من مطمع ولا من مطلب ، شخصيا كان ام حزبيا ، يجوز ان نعرض من

---

(١) الرئيس الياس سركيس ، بمناسبة ذكرى الاستقلال ، **٢٢** تشرين الثاني ، **١٩٧٦** . (التوكيدات لنا)

أجله هذه الوحدة . وليس من حق للفرد او للجماعة يوازي جزءا من هذه الوحدة . بل ليس من واجب الزم على اللبنانيين من الحرص عليها ، والسعي الى دعمها ، ولا من جريمة في حق الوطن اشنع وأخطر من العمل على هدمها او التفريط بها [1] .

« وطموحي بعد إحلال الأمن والسلام ان يكون لبنان الجديد دولة متطورة مزدهرة ، وشعباً متآخياً متحداً . يبني ويتقدم ويظل في سباق مع الجديد في الكون » [2]

« لقد اهتدى هذا الشعب الصغير في معركة الاستقلال الى سر الايمان بالنفس وسر الوحدة بين ابناء الوطن ، وبهما ناضل واستبسل فكانا سلاحه الغلاّب في وجه القوة » [3]

وهكذا ، وفي السراء كما في الضراء ، يتبين نفعها ـ الأمر الذي كان يمكن ان يتخذ صيغة تحصيل الحاصل . فالمثل العامي : « الاتحاد قوة » يتضمن عِبرَها كلها الا اذا كانت الدوافع ضدّها مبيتة وغير سليمة .

١٠ـ ترابط الوحدة الوطنيّة والأساسيّات اللبنانية

لقد تبين معنا ان الوحدة الوطنية تترابط والأساسيات اللبنانية ترابطاً قوياً الوشائج وثيق العرى .

فهي والكيان صنوان .

وتتفاعل بالتبادل مع بناء المجتمع اللبناني .

« ان بناء المجتمع لا يقوم الا ببناء الوحدة الوطنية ، وبناء الوحدة الوطنية لا يتم الا ببناء المجتمع » [4]

وتبين انها ، الى حد كبير ، تقرر الميزات الفارقة للشخصية الوطنيّة .

وكان الاستقلال السياسي للبنان نتيجة طبيعية لتبلورها لدى القادة على الأقل ؛ وستظل حاميته ، لتضمن استدامته وتطوره . فالحفاظ عليها ليس حفاظاً عليه وحسب ، بل من أفضل الوسائل لتنمية وتطوير نموّه ونضجه وبلوغه أعلى مراتب الرشد والمناعة .

---

(١) فؤاد شهاب ، « بيان قسم اليمين الدستورية » **مجموعة خطب** ، ص ١١ ـ ١٢ .

(٢) الياس سركيس ، بمناسبة عيد الاستقلال ، ٢٢ تشرين الثاني ، ١٩٧٦ ، ص ٦ .

(٣) فؤاد شهاب « الرسالة الاولى في ذكرى الاستقلال ، **مجموعة خطب** ، ص ١٨)

(٤) شارل حلو ، رسالة الى اللبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال ، ٢١ تشرين الثاني ، ١٩٦١ .

ومن هنا تُلْحظُ علاقتها بالعدو الجاثم على قاب قوسين أو أقرب من عاصمتنا . فبقدر ما تصمد امامه بقدر ما يخيب ظنه . وبقدر ما تفسح له المجال للتسرُّب الى قلبها بقدر ما يهنأ ويطيب عيشا . واذا نجح بفرطها تنعم بخيرات ارضنا المخصاب ومياهنا العذبة .

وقد صمد اللبنانيون في الماضي للتحديات .

وهكذا وعندما يتوفر السبب الجوهري ، تتخطى الفئات اللبنانية الحدود الطائفية وتقف متحدة في وجه التحدي المستفز . وان امل الوطنيين المخلصين ليرتكز اليوم على الاعتقاد ان الاستفزاز الاسرائيلي المتحدي هو هذا النوع من التحدي . فإذا صدق هذا الظن تكون اسرائيل قد قدمت من حيث لا تدري ولا تقصد اكبر خدمة لا للبنان وحسب بل للعالم العربي كله .

فهل يصدق هذا الظن ؟

ام ان انقسامنا تعمّق أكثر من المستوى الطائفي فأصبح الشرخ هوّة عميقة ، يمكن لاسرائيل ان تدق فيه اسفينها وتنجح في شق كياننا كيانين ؟ وهل نغمة التقسيم التي سمعنا موسيقاها تتردد وتتردد « لتشنف الآذان » بالحانها الشجية طيلة الاحداث تقريباً دلالة على نجاح اسرائيل وتعثر عملية بناءالدولة العصرية المتقدمة والمتطورة من قبلنا ؟ هل يصح إعتبار الحوادث التي مرت علينا تخطئة لا تقبل الجدل لظنون احد المعلقين السياسيين على تطور احداثنا التي سبقت المحنة ؟

« . . . الا انه من حسن الحظ ومن يقظة العناية قد قابل هذا التفكير عندها ، تفكير عندنا في ان نقطع عليها الطريق ونتصالح ، وان نفوت عليها الفرصة ولا نخرّب بلدنا ، وان نقهرها فلا نتنازل عن النعمة التي نعيش فيها . . » [1]

وقد ذهبنا ، في حينه ، ابعد مما ذهب اليه صاحب المقتبس متفائلين بالوعي اللبناني وبالتعاون العربي لنقول :

« ان ما يذهب اليه الاستاذ معلوف ، هو اضعف الايمان . امل الوطنيين ان يتعدى التضامن اللبناني والتضامن العربي هذه الحدود البدائية ، لتفشيل المخطط الاسرائيلي » [2]

---

(١) رشدي المعلوف ، « لهذا لم تضرب اسرائيل » هذه المرة جريدة **النهار** ١٢ / ٣ / ١٩٧٤ ، ص ١)

(٢) ملحم قربان ، **محاضرات في تاريخ لبنان السياسي الحديث** ، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والادارية ، الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، ص ٣١٤ .

هل خطأت سنتا الحرب اللبنانية الهوجاء هذا الايمان ؟ أم إن لتفسير حوادثها البربرية عوامل مغايرة ؟ ربما كانت من السابق لأوانه ، ومن هذا القرب المتمادي من الأحداث ، وفي إطارها المعلومات المحدودة لدينا ، ان نأمل بأجوبة مؤتمنة عن هذه الأسئلة .

همنا التركيز على علاقة الوحدة الوطنيّة بأحدى الأساسيات اللبنانية - علاقتها بالتحدي الاسرائيلي المتربص بناشراً لا على حدودنا الجغرافية [1] وحسب بل وكذلك على تخوم تراثنا الحضاري .

وعلاقة الوحدة الوطنية بالمشاركة ، ما هي ؟

لقد مرّت معنا ، كما ستمرُّ ، إشارات متعددة تستوحي الموضوعة انهما تتساندان . وهذا هو بالضبط ما أكد عليه البيان الوزاري الأول لعهد الاستقلال :

« وإن الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد ان تكون للبنان سياسة عليا يرتفع اليها ، ويساهم فيها كل لبناني فكراً وعملا . على ان تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوته وتقدمه . وهي ستعمل بجد واخلاص على جمع الصفوف وازالة الاحقاد حتى تنصرف القوى والجهود الى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة » [2]

غير أن التهديد بفقدانها ، وقد مر معنا ، يفتح شقاً في سدّ الوحدة المنيع . ومع الأيام ، وتحت ضغط الظروف والمتغيرات ، قد يصبح مصير سد الوحدة ، على مناعته ، مصير سدّ مأرب .

السؤال الذي يطرح نفسه هنا ، يطرح نفسه في سياق الغاية والوسيلة . ولهذا نكهة خاصة في تاريخ الفكر السياسي عامة . فهل ينتقل بريق هذا السؤال الفكري العام الى بريق يحفّ بالسؤال الخاص في تاريخ لبنان السياسي ؟ هل المشاركة وسيلة ام غاية بالنسبة للوحدة الوطنية ؟ والمنطق ذاته يجعل السؤال هل الوحدة الوطنية وسيلة ام غاية بالنسبة للمشاركة ؟

إن مجرّد السؤال ، على ما فيه من وعي وتفهم ، يثير شكوكا حول مفهوم الوطنية الصحيح .

---

(١) تقرير « محدد التداول » عن أطماع العدو « اسرائيل **١٩٧٥** تشرب من لبنان او تختنق »
النهار الانمائي الأحد **١١** تشرين الثاني ، **١٩٧٣** ، ص ٨ .

(٢) رياض الصلح .

غير أن السؤال لم يبق ظناً في خاطر . ولم يحتكره،وليته فعل ، الصعيدالفكري . ثم جابه البلد على صعيد الممارسة والتطبيق . انه جوهر نغمات التقسيم التي سمعنا حديثاً .

وحول هذا السؤال اتفق الفريقان على عدم تحمل مسؤوليته . مما يدل على ان التهديد بخسارة الوحدة الوطنيّة لم يزل ، وعلى الأقل على الصعيد النظري ، ذا قيمة . كما اتهم كلا الفريقين الفريق الآخر بالعمل له . هذه بعض أمثلة :

« لا أحد يريد التقسيم ، ولن نتخلى عن السيادة » [1]

كذلك

أما موضوع التقسيم فلم نقابله يوما الا بالرفض حتى رفض مجرد البحث فيه » [2]

وكذلك

« التقسيم غير وارد

عن سؤال يتعلق بالتقسيم قال :

التقسيم موضوع غير وارد اطلاقا . صحيح ان الاحداث افرزت تقسيما معاشياً ، ولكن من غير المعقول ولا المقبول ان يحدث تقسيم ديموغرافي .

وهنا لا يسعني الا ان اقول ان الذين يتهموننا باننا نسعى الى التقسيم ، هم الذين يعملون فعلا لهذا التقسيم . فلدي تسجيل لمحادثة جرت بين الرئيس صائب سلام وابو عمار تؤكد ذلك . عندما قال صائب بك لأبو عمار ان الجماعة يعملون للتقسيم ، اجاب ابو عمار « عال ، عال ، تبقى المنطقة اللي نحنا فيها . لنا ولكم » [3] .

وترتفع التهم المتبادلة الى صعيد التحليل والتفسير :

« بل ان كل طرح للبديل ، مهما كان ، سيفسر محاولة تجزئة وتقسيم . وهذا يعني ان عقدة التوحيد القسري لا تزال تتحكم بالعقل ، وكذلك عقدة **الانتماء** الواحد الى قومية او اصول واحدة ! » [4]

---

(١) بيار الجميل ، **النهار** الثلثاء **١٣ / ٧ / ١٩٧٦** ، ص **٢** .

(٢) بيار الجميل ، **النهار** العدد **١٢٨٧١** ، الاثنين **٢١** حزيران **١٩٧٦** ، ايلول **١٩٧٦** ، ص **٢** . الثلثاء **٢٢** حزيران ، **١٩٧٦** ، ص **٢** .

(٣) سليمان فرنجية ، « التقسيم غير وارد **النهار**الخميس **٢** ايلول **١٩٧٦** ، ص **٢**

(٤) « من حصاد الأيام » **العمل** ، الجمعة **١٤** كانون الثاني ، **١٩٧٧** ، ص ١ .

غير ان هذا التفسير يبدو متسرعاً نوعاً ما . قد يصح وقد يخطىء : اذ من الطبيعي ان يتصدى لهذا الموضوع أناس من درجات علميّة متفاوتة . حتى وان صح يظل ، في الحالات التي يمكن ان يخطىء فيها ، ذا أثر سيء - خصوصا ممن يلزمون انفسهم بمحبة لبنان وبتفهم طبيعته وقضاياه عن طريق التعقل .

ثم ان الأمر الطبيعي منهجيّا يطرح وكأنه استثناءً للتدليل على نوايا مبيتة وعقد دفينة .

« . . حتى الكلام على اللامركزية صار له معنى آخر غير معناه الحقيقي . ولا نزال نذكر ان اللامركزية كانت مطلبا عاما قبل المحنة لا يشذ عنه ، تقريبا ، اي فريق .

اما الآن فقد كثرت الشكوك حوله والتساؤلات ، رغم ان لبنان يعيش الآن أسوأ لامركزية على الاطلاق ، لأنها فوضوية »[1]

وبعد بحث طويل النفس مسند يصل الدكتور محمد المجذوب الى استنتاج يتهم فيه الجبهة اللبنانية بتفتيت وحدة لبنان « ان الصيغة المطروحة هي صيغة تفتيت لوحدة لبنان »[2] .

استنتاجنا ؟ يبقى لهذه الجهود المتبادلة لوضع تهمة التقسيم من كلا الفريقين على عاتق الفريق الآخر مدلول هام . انه يعني ان للوحدة الوطنية سحرها وعلى الرغم من جميع ما تعرضت له من إهانات على صعيد الممارسة ، فانها على صعيد الفكر على الأقل ، لم تزل ، رابطا يحترمه ، وإن ضمناً ، جميع الفرقاء .

حبذا لو تذكر ذلك اولئك الذين ينعون الوحدة الوطنية وهي ما زالت حية ترزق اعمالا ومنجزات حياتية .

يشفع بهم من زاوية حسن ظننا ، انهم يفتقدون منها درجات اعلى من الانصهار .

وعلاقة الوحدة الوطنية بالديموقراطية ؟

---

(١) المرجع ذاته ، ص ١ وص٨ ، راجع كذلك تعليقنا على « الرياء المتبادل » في بحث « الميثاق الوطني » .

(٢) الدكتور محمد المجذوب . اللامركزية المطروحة في لبنان : ادارية ام سياسية ؟ » شؤون فلسطينية ٦ نيسان ١٩٧٧ ، ص ٣٣ .

راجع كذلك :

الدكتور محمد علي مكي ، التعددية ، مجلة الأسبوع العربي ٩ / ٢ / ١٩٧٧ ص٢١ .

احداهما غير ممكنة بمعزل عن الاخرى . والاثنتان ، على مذهب الرئيس سركيس ، من المقدسات التي لا يصح المس بجوهرها .

هذا هو الاعتقاد السائد ، وهو على مستوى معين من الممارسة والتفكير ، اعتقاد صحيح ومسند .

غير ان التطورية التاريخية ، وكثرة المتغيرات المتداخلة في نسيج التركيب المؤلف للوحدة الوطنية من جهة ، وفي هندسة بناء الديمقراطية اللبنانية من جهة ثانية، تدفع الى التساؤل التالي : ألا يمكن ان تتحكم احداهما بالاخرى ، في ظروف معينة بالطبع ، الى حد الطغيان ؟

إنه لسؤال وارد . هذا على صعيد الفكر . وإنها لإمكانية ، حالة الطغيان حتى التعسُّف ، يمكن ان تحصل واقعا معيوشاً في تاريخ لبنان السياسي الحديث - هذا اذا لم تكن قد حصلت فعلا ، هي بالذات او أشياء قريبة جداً بتلاميحها العريضة منها .

أثرنا السؤال لا لندخل بتفاصيل بحثه . ولنا مبررات كثيرة ومتنوعة على تجنبه انما لنقرر أمراً ذا أهمية خاصة بالنسبة له وبالنسبة لبحوثنا الحاضرة ولتصرفاتنا مواطنين يدّعون الاضطلاع بمسؤوليات وطنية .

علاقة الوحدة الوطنية بالديمقراطية اللبنانية تظل علاقة صحة وعافية ما بقيت تخضع لمبادىء توازن معيّن . والحفاظ على هذا التوازن فنّ ومهارة ومسؤولية كبرى . انه يشبه التوازن الذي يمارسه بهلوان معلق في الاعالي وهو يسير على خيط مشدود - وخصوصاً بمقدار المسؤولية التي تنتج عن فقدان هذا التوازن . انه يورط بمخاطر ضخمة - لذلك ، ولافتقارنا الى اسم انسب نطلقه عليه ، سندعوه « بالتوازن البهلواني » - لا بلغة تعليق الاستاذ جورج نقاش على الميثاق الوطني بل بوحي من الاحترام الكلي الذي يستحقه من جهة العلم والفن والمهارة والمسؤولية في عمل غير اعتيادي . وهذه هي الحال مع من يبغي الحفاظ على التوازن بين الوحدة الوطنية والديمقراطية اللبنانية . وحفظ هذا التوازن البهلواني بينهما هو واجب وطني قلما تنبه له الدارسون . والتنبه اليه واجب .

ذلك لأن ضرب النظام عن طريق الإصرار المتعنت على الوحدة الوطنية سهل

جداً . وربما مورس على صعيد المؤتمرات العلمية والصحافة والمحاضرات أكثر من مرّة[1] . وكذلك ضرب الوحدة الوطنية عن طريق التوكيد المتمادي على الديمقراطية . وربما مورس هذا ايضا على أكثر من صعيد ـ وخصوصاً على صعيد المظاهرات .

ولننتقل الى الجهة الايجابية من الموضوع ، ولنستغل هذه المقطوعة مقدمة لاستنتاج ، فيه شيء من المبالغة على اللبناني الأصيل ، نقول : انه مغرم بل مأخوذ بصناعة المستحيل !

II ـ الديمقراطية اللبنانية

« في هذه اللحظة لا املك شيئاً اقدّمه للبنانيين سوى الايمان بلبنان ينهض من الدمار بما اوتي من حيويّة وطاقات . . .

« إذن من ايمان بلبنان لم تزعزعه المحنة ، وثقة بشعبه لم تنل منها الأحداث ، ومن التأييد الغالي الذي اوليتموني اياه ، استمدُّ القوّة لحمل تبعات جسام وضعتموها أمانة في عنقي ، اعرف حق المعرفة ضخامتها وصعوباتها »[2] .

١ ـ نظرة تاريخية

رافقت يقظة العاطفة القومية وانتشار اسباب التعليم رغبة متزايدة في مزاولة المناهج الديمقراطية ، والاستزادة منها ، في الحياة السياسية والاجتماعية ، وساعد على ذلك ايضا التمرد في طبقة المزارعين ضد الاقطاعيين ، فقد هيأ هذا جواً صالحاً لاستقبال الافكار الديمقراطية . كما وانه خلق ظروفاً مؤاتية لنمو تلك الافكار ولانتشار ممارستها .

وما ان توسط القرن التاسع عشر ، حتى اخذت طلائع التفسخ تظهر للعيان في حياة الفئتين الاقطاعيتين الرئيسيتين في المجتمع اللبناني . ولكن هذه الاقطاعيات لم تضمحل تماماً . وساند هذه القضية الشعبية مساندة تامة اغلب الرهبان الموارنة ـ واكثريتهم كانت مستنفرة من جمهور الناس .

(١) احدى هذه الاشكال تتجسد بردود الفعل على قانون الاحزاب والجمعيات الذي اقترحته وزارة الرئيس صائب سلام في عهد الرئيس سليمان فرنجية .

(٢) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول ، ١٩٧٦ .

ولما ربح اللبنانيون والسوريون معركة الاستقلال اقبلوا على الافكار والنظم الديمقراطية الغربية[1] واعملوا فيها « عبقريتهم » تعديلاً وتبديلاً[2] لتتكيّف حسب حاجاتهم الخاصة .

وهكذا يصبح الجدل حول من صاغ الدستور اللبناني ؟ الفرنسيون أم اللبنانيون ، جدلاً أكاديمياً . السؤال الأهم : هل وفّى حقا بحاجاتنا ؟ والى اي مدى ؟ اذا كان الجواب بالايجاب . وان كان نفيا ، فكيف العمل ليصبح وافياً ؟ لا لتلك الحاجات وحسب بل وكذلك لتطلعاتنا المستقبلية ذات العلاقة بالكرامة الانسانية وتحقيق الرفاهيّة والعدالة الاجتماعية ـ مظاهر الاستقلال الصحيح .

وتبين ان انفتاح لبنان خلال القرن التاسع عشر ، للجديد من الافكار الاقتصادية والسياسية والعلمية ، ترك آثاراً ارسخ واعمق وابقى منها في القرن السابع عشر . لمثل هذا الانفتاح سابقة تاريخية عربية ـ انفتاح العالم العربي برمته ، قبل هذا التاريخ بقرون ، على المؤثرات الاوروبية اليونانية . وكذلك فيما يتعلق بالامتزاج العنصري . كما كانت له كذلك سابقة لبنانية[3] أو أكثر .

« وهكذا توجهت شعوب المتوسط الشرقي مرة اخرى نحو الغرب شأنها في عهد الفينيقيين والرومان والبيزنطيين »[4] .

وكان هذا بدوره عاملاً قوياً من عدة عوامل دخلت الصراع المحتدم بين النظرة التقليدية الدينية والنظرة العلمية المدنية ، ولم تكن نتائج هذا الصراع على مستوى واحد من الفعالية في مختلف التراكيب الاجتماعية والطائفية والاقليمية . وزاد في خضّة المجتمع ان المنطقة برمتها كانت قد اندرجت في الشبكة الاقتصادية التي انتشرت بتأثير الثورة الصناعية وحركة التصنيع في اوروبا الغربية . ولاسباب ليس سهلا توضيحها ، ادت هذه العوامل مجتمعة الى انهيار الاقتصاد المحلي .

(١) راجع البيان الوزاري الاول .

(٢) راجع الدستور اللبناني .

(٣) « اجدادنا قاموا بترجمات قبل ٤٠٠٠ سنة » فؤاد افرام البستاني ، في اسبوع الجامعة اللبنانية . تحقيق غسان شربل ، **النهار** الجمعة ، ١٣/٥/١٩٧٧ ، ص ٩ .

(٤) فيليب حتى ، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين** ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٣٥ .

وكان من جراء تلك العوامل مجتمعة ان استيقظ هذا الشرق ، وبفضل المؤثرات الغربية[1] ، من رقدة العصور الوسطى ، وانبلج فجر عصر جديد . واننا ما زلنا نعيش تلك الفترة الانتقالية التي تمخضت عن كثير من المفاجئات . وليس الا طبيعياً ان يتعاون نشوء الحركة القومية واستيلاؤها على حياة الشعب ، واقتباس مبادىء الديمقراطية السياسية ، والسير مع تيار الاتجاه العلماني التجدّدي - ليس الا طبيعيا ان تتعاون هذه المؤثرات لتكتب فصلاً جديداً في قصة هذه البلدان .

اما في لبنان فنظامنا الديمقراطي ينظمه دستورنا وقانون الانتخابات كما يتأثر تأثراً قوياً ومباشراً بالتركيب الاجتماعي لهذا البلد .

يعتمد القانون الانتخابي اللبناني المبادىء الاساسية التالية :

اولاً : مبدأ الاقتراع العام الشامل لجميع المواطنين على السواء البالغين احدى وعشرين سنة من عمرهم بدون تفريق بين طوائفهم ودون تمييز بين الذكور والاناث[2] .

ثانياً : مبدأ حرية الانتخاب . فإن الناخب اللبناني حر في ان يمارس حق انتخابه لمرشح او اكثر او ان يمتنع عن هذه الممارسة اذا هو شاء ذلك ، وذلك دون ان يكون معرضاً ، بسبب ذلك ، لأية مسؤولية قانونية .

ثالثاً : مبدأ الاقتراع الجماعي . تضم لائحة المرشحين في كل دائرة عدداً من المرشحين عن طوائف معينة يحددها قانون الانتخاب . فالناخب اللبناني ينتخب من هؤلاء من يريد او ينتخبهم كلهم بقطع النظر عما اذا كانوا من طائفته او من غيرها . بكلمة ثانية ينتخب المرشح من طائفة معينة جميع الناخبين . وزيادة في الايضاح يحق لجميع الناخبين في كل دائرة انتخاب بعض او جميع المرشحين (ضمن العدد المحدد من المقاعد النيابية لدائرته) .

رابعاً : يعتبر النائب ممثلاً لا لابناء طائفته في دائرته وحسب وحتى لا لابناء دائرته من الناخبين وحسب ولا لطائفته فحسب بل للشعب اللبناني بكامله[3] .

---

(1) وربما كانت اهم هذه المؤثرات في تاريخ لبنان السياسي الحديث بروتوكول ١٨٦١ الذي تعدّل بعض الشيء ببروتوكول ١٨٦٤ . وكان هذان البروتوكولان المؤشران الاكثر وضوحاً الى دخول لبنان عهداً جديداً ، مميّزاً في تاريخه السياسي الحديث ، عهد المتصرفية .

(2) الدستور ، المادة ٢١ .

(3) الدستور : المادة ٢٧ .

خامساً : مبدأ الانتخاب الاكثري البسيط . ان المرشح الذي ينال اكثر الاصوات من المقترعين يعتبر فائزاً وذلك بقطع النظر عن عددهم وعن عدد اصواتهم .

سادساً : مبدأ الوكالة التمثيلية لا الالزامية . ان النائب اللبناني ليس مقيداً بطلبات ناخبيه - انه يمثلهم ، حتى ولو اختلفت مواقفه عن مواقفهم او مواقف بعضهم من بعض القضايا او كلها[1] .

سابعاً : الحق بالانتخاب ، وهذا الحق سابق لجميع الحقوق المذكورة . اذ لولاه لما كانت ذات معنى .

يتبين لنا من دراسة هذه المبادىء بعض الخصائص التي تميز الديمقراطية اللبنانية .

فهي اولاً ،تتبنّى مبادىء الحقوق المدنية السياسية مثل حق الاقتراع الذي يستند الى المبدأ الديمقراطي بأن السلطة تنشأ من الشعب . فهذا ينتخب ممثلين في البرلمان وهؤلاء ، نظرياً على الأقل ، ينتخبون رئيس الجمهورية ، ويصوتون على الثقة بالحكومة او على منع هذه الثقة عنها فتسقط .

وهذا يربط هذا البحث ببحث المشاركة .

وهي ثانياً ، لتسهيل عملية هذا الانتخاب ، تجعل المواطن حراً بممارسة حقه هذا او بالامتناع عنه ، وتعتبر المرشح الحائز على اكثرية الاصوات ، ناجحاً ، بقطع النظر عن عدد الناخبين او عدد الاصوات التي ينالها .

وهي ثالثاً ، تحارب الشرذمة الطائفية بجعل النائب ممثلاً للشعب بكامله وبفتح المجال للناخبين من غير طائفة المرشح لان ينتخبوه . ومن هنا يرتبط هذا البحث ببحث الوحدة الوطنيّة .

وللمادة ٣٥ من قانون الانتخابات محامل ديمقراطية . فهي تحدد الاصول الرسمية للترشيح كما يلي :

« على من يرشح نفسه للانتخابات العامة او الجزئية ان يعين في تصريح مصدّق لدى كاتب العدل ، موقع منه شخصياً الدائرة التي يريد ترشيح نفسه فيها ، وان يودع في الوقت نفسه صندوق الحكومة مبلغاً قدره ثلاثة الاف ليرة لبنانية ، لا يعاد اليه الا اذا نال في

---

(1) نرى في هذا الاعتبار الجرثومة الدستورية للمرض الذي اطلقنا عليه اسم « انفصام الشخصية اللبنانية » راجع كتابنا تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، القرار ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٧ وما بعدها .

الانتخابات خمسة وعشرين بالمائة من اصوات المقترعين على وجه قانوني . . . »

ان طلب الثلاثة الاف ليرة تخلق تفاوتاً بين المرشحين . وبهذا المعنى يتنافى مع الروح الديمقراطية الميّالة الى الاخذ بمبدأ المساواة وبالعمل على تعميمه تطبيقاً اجتماعياً وسياسياً وشاملاً .

ومن جهة اخرى ، يربط هذا الشرط الديمقراطية النظرية بظروف الواقع الاجتماعي الذي يحيط بتطبيقها . ربما كانت الحكمة من طلبه منع الترشيحات غير الجدية . عندها يثار السؤال : الا يكفي رادعاً هنا اخفاق المرشحين غير المسؤولين بنسب قليلة جداً من الاصوات ـ الأمر الذي يحرج المرشح ولا شك اجتماعياً ؟

على كل ، يبقى هذا الطلب من الشوائب التي ، اذا التزمنا بتطبيق الديمقراطية ، ينبغي ان نتخلص منها . وان كانت هذه الظاهرة ضد الديمقراطية في الماة ٣٥ فهنالك ظاهرة معاكسة : في اتجاه الديمقراطية .

« يودع التصريح مركز وزارة الداخلية مقابل ايصال موقت قبل الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الاقل « من اليوم المحدد للانتخاب » .

ويعطى الايصال النهائي للمرشح بعد خمسة ايام « الا اذا تبين أن ترشيحه مخالف للقانون[1] .

« واذا امتنعت السلطة المختصة عن اعطائه الايصال لغير الاسباب المبينة اعلاه ، يمكنه مراجعة مجلس شورى الدولة ، باستدعاء بسيط غير خاضع للرسم ، وعلى هذا المجلس ان يفصل باعتراضه نهائياً في غرفة المذاكرة خلال ثلاثة ايام » .

هذا يعني بالاختصار ان وزارة الداخلية يمكنها الامتناع عن اعطاء الايصال النهائي بالترشيح في حالتين : في حالة مخالفة القانون وفي حالة تحوطها اسبابا سياسية متروكة لتقدير السلطة الادارية . غير ان هذا التقدير ليس مطلقاً . انه خاضع لرقابة مجلس شورى الدولة[2] .

وقدتأكدت هذه الرقابة فعلياً لتحد من اعتباطية تصرفات الادارة ـ وعلى الخصوص في مجال الحريات العامة والحقوق المدنية . ان القضاء الاداري يتولى ، عدا عن القضاء

---

(١) المادة ٦ والمادة ١٨ و ٣٠ و ٣١ .

(٢) راجع دعوى نقولا اسكندر الشاوي في انتخابات ١٩٦٨ . واعتراض غسان الأشقر واعتراض قيصر الحايك في الانتخابات ذاتها .

العدلي ، مهمة حماية الحريات العامة والحقوق المدنية الفردية . وهذه ظاهرة ديمقراطية ولا شك .

٢ ـ « رجوح السلطة التنفيذية في لبنان

« ان الحكومة اللبنانية قد توافرت فيها المعطيات الفرنسية نفسها .

« ولكن التقليد الدستوري في تشكيل الحكومات من جهة والنظام الطائفي من جهة اخرى ، قد ادبا الى نتيجة عكسية وهي رجوح السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية .

« واختلاف النتيجة ، بالرغم من وحدة المعطيات[1] له اسباب تشبه غاية الشبه الاسباب التي عانتها فرنسا . . .

« ان ما ذكرناه من الاسباب (اولا ـ غياب الاحزاب ، ثانياً ـ قوانين الانتخاب ، ثالثاً ـ التكتلات الظرفية ، رابعاً ـ الدستور . . كالمادة ٥٨ المتعلقة بالقوانين المعجلة . .) من شأنه ان يضعف الحكومة ويقوي مجلس النواب ، ويجعل الرجوح لكفته في السلطة . وهذا ما حصل في فرنسا الجمهورية الثالثة .

« ولكن الواقع في لبنان هو غير ذلك .

« فرئيس الجمهورية اللبنانية هو اقوى كثيراً من الرئيس الفرنسي في ظل دستور ١٨٧٥ .

« ان رئيس الجمهورية في لبنان هو الكل في الكل .

« قد يكون السبب في ذلك احياناً قوة شخصية الرئيس بالقياس الى شخصيات الوزراء الذين يختارون للحكم .

« وقد يكون السبب ايضاً تفكك المجلس النيابي وسيطرة الروح الفردية فيه . فكل نائب يعتبر نفسه حزباً كاملاً . فإذا انضم اليه نائب آخر او نائبان اصبحوا كتلة . واذا تحالف نواب كتلتين او اكثر اصبحوا جبهة .

« ولكن هذه الكتلة او الجبهة تنفرط عند اقل صدمة في الحياة السياسية كتشكيل وزارة مثلاً .

---

(١) لتيار مخالف لهذا التفسير راجع الدكتور ادمون رباط ، المرجع المذكور ص ٣٦٣ وص ٧٣٨ .

« ان الوزراء هم الجهاز الذي يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بواسطته . فإذا لم يكونوا منسجمين بالتفكير ، فيسكونون حتماً بحاجة لتأييد رئيس الدولة للاستمرار في الحكم ، وسيكونون حتماً منفذين لارادته لا مخططين للسياسة التي يجب عليه تنفيذها بواسطتهم ، ولن يتمكن احد منهم ان يقف في وجه مشروع يريده رئيس الدولة طالما ان ركيزة الوزير للبقاء في الحكم ، لا الحزب الذي ينتمي اليه ، . . . . بل نصرة الرئيس وتأييده .

« اضف الى ذلك كله رواسب الانتداب :

« فمنذ ان كان لبنان تحت الانتداب الفرنسي كانت الفكرة السائدة لدى الجميع ان ما يريده « الافرنجي » أي المندوب السامي الفرنسي ، هو الذي ينفذ . ولذلك كان من النادر أن يتمرد حاكم او نائب على ارادة هذا « العملاق » الذي يستمد نفوذه من ميثاق جميعة الامم . فلما زال الانتداب وزال معه المندوب السامي الفرنسي ، تلفت العاملون في حقل السياسة يفتشون عن عملاق آخر يستندون اليه ، فوجدوه في رئيس الجمهورية .

« ولذلك رجحت السلطة التنفيذية في لبنان على السلطة التشريعية ، ولكن لا بفضل انسجام اعضاء الحكومة ووحدتهم ، بل بفضل تفككهم داخل الوزارة ، وبفضل تفكك المجلس النيابي الذي يؤيدهم ، وبفضل حاجة الحكومة والمجلس كليهما لدعم رئيس الجمهورية وتأييده »[1] .

ومصداقاً لهذا الاستنتاج نقرأ ، وهذا مثل من عدة ، في احدى صحف البلد :

« أكثرية النوّاب تترك للرئيس حرّية اختيار خلف كرامي »[2] .

ونقرأ ايضاً دعماً للاستنتاج ذاته :

« بوانتاج » ؟ كلا . . . بل استشارات !

رددت الاوساط المتصلة بالقصر ان رئيس الجمهورية ربما عاد بالاستشارات الى قاعدتها القديمة ، فاقلع عن سؤال النواب واحداً واحداً عمن يرشحون لرئاسة الحكومة ،

---

(١) انور الخطيب ، المجموعة الدستورية ـ القسم الثاني ، **الدولة والنظم السياسيّة ،دستور لبنان (٢) . السلطات العامّة ،** بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨٦ ـ ٤٨٩ .

(٢) **النهار ٣/ ٤/ ١٩٦٦ .**

وبالتالي اختيار اوفرهم اصواتاً . . .

والمعروف ان عملية « البوانتاج ، هذه (او العد) بدأها الرئيس كميل شمعون بقصد قطع الطريق على اتهام رئيس الجمهورية بالانفراد في اختيار رئيس الوزراء ، ولكن احداً لم يصدق ، لا في عهد شمعون ، ولا في عهد شهاب ، ان رئيس الدولة يكتفي ، بأن يكون صندوقة اقتراع .

والمقول ان الرئيس حلو سيكتفي باستجماع اراء النواب حول مرشحهم او مرشحيهم لرئاسة الحكومة وكيفية تأليفها ، والنهج الذي يفترض ، وعدد الوزراء ، الخ . . . ثم يكون لنفسه فكرة يكلف على ضوئها هذا او ذاك من المشرحين »[1] .

ويبقى التفسير السابق أقرب الى الواقع من التفسير الذي يقدّمه كمال الصليبي . له ميزة ظاهرة تجعله اقرب الى العلميّة . إنه يتبنّى المبدأ القائل بتعدديّة الأسباب في تفسير[2] مطلق ظاهرة اجتماعية ذات شأن .

« عندما انتهى الانتداب الفرنسي على لبنان في **١٩٤٣** ، انتقلت السلطات الواسعة التي كان يتمتع بها المفوض السامي ، ومن بعده المندوب السامي ، الى رئيس الجمهورية . فأصبحت لرئاسة الجمهورية اللبنانية ، بذلك ، الكلمة الاخيرة في تقرير شؤون البلاد ، على ان وجود رئيس قوي للوزارة ، كرياض الصلح ، ساعد في عهد بشارة الخوري على الحد من سلطة رئيس الجمهورية ، ولم يكن الامر كذلك في **١٩٥٢** ، حين تسلم كميل شمعون زمام الرئاسة ، إذ ان احداً من الزعماء اللبنانيين المسلمين لم يتمكن من احتلال المكانة القوية التي كان يمثلها الصلح حتى **١٩٥١** . وهكذا تسنى لرئيس الجمهورية الجديد ، بعد **١٩٥٢** ، ان يمارس سلطاته الواسعة دونما رادع »[3] .

غير أن التفسيرين السابقين يهملان امراً هاماً في هذا الموضوع . أعطيت للمسيحيين اللبنانيين ـ وهم أقليّة في العالم العربي المسلم ويخشون ان يضيعوا في هذا البحر الواسع ـ اعطيت ضمانات لتطمينهم ضد هذا الاحتمال .

---

(١) **النهار العدد ٩٢٩٨ ، الجمعة ٢٥** آذار ، **١٩٦٦** ، ص **١** .

(٢) ملحم قربان ، **محاضرات في تاريخ لبنان السياسي الحديث** ، رابعة سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، استنساخ وتوزيع الرابطة ، **١٩٧٤ ـ ١٩٧٥** ، المدخل .

(٣) آ ـ كمال سليمان الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، **١٩٦٧** ، ص **٢٤٠ ـ ٢٤١** .

« لقد كان من الضروري تقديم ضمانات اخرى للمسيحيين ، تحل مكان « ضمانة » الانتداب الفرنسي . فكانت رئاسة الجمهورية وسلطاتها تلك الضمانة التي قدّمها المسلمون تأكيداً على انهم لا يريدون لبنان إلا كما يريده اخوانهم المسيحيون : سيداً حراً ، مستقلاً ، . . كامل السيادة والحرية والاستقلال »[1] .

واذ صح هذا الوصف لواقع تاريخي ، وهو معروض بهذا المعنى وبهذا القصد ، لخلق مشكلة انسجام مع تقرير آخر يوضع بهذا المعنى وبهذا القصد :

« وقد رأى المسلمون في الاستقلال عام ١٩٤٣ ، في تحولهم الايجابي نحو الكيان اللبناني بعد السلبيّة طوال مدّة الانتداب ، ميلاد حياة وطنيّة جديدة تنتفي معها كل القواعد التمييزية التي شجعها بل أقامها الانتداب تثبيتاً لسلطته وتشكيكاً في العلاقة الوطنيّة بين المواطنين والقوميّة بين اللبناني والعربي »[2] .

غير ان هذه المشكلة ليست بملحة لجوهر البحث في الديمقراطيّة اللبنانيّة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تعطي تفسيراً آخر للسلطات التي يمارسها رئيس الجمهوريّة . فبالمقابلة مع تفسير الدكتور كمال صليبي الذي يعطي الانطباع بأن هذه السلطات هي انتقال عفوي من « المفوض السامي » ومن بعده « المندوب السامي » الى رئيس الجمهوريّة ، يزيد هذا التفسير عنصر الغاية المخططة . ولهذه الغاية وجهان : الاول « تشجيع » هذه السلطات بل إقامتها « تثبيتاً لسلطته » ، والثاني ، إقامتها وتشجيعها « تشكيكاً » في العلاقة « الوطنية بين المواطنين او القومية بين اللبناني والعربي » .

وإذا كان الوجه الأول من هذا التفسير ينسجم تماماً والتفسير الذي يقدمه الدكتور صليبي فإن الثاني لجديد عليه كل الجدّة .

ولهذا نعتبره تفسيراً مغايراً .

ولهذا العنصر الجديد في التفسير الجديد مفاعيل تطال مواقف الفريقين ، وان بنسب مختلفة ومتفاوتة ، من القوميّة اللبنانية ، والمشاركة ، والاستقلال ، والطائفية لنذكر ببعض فقط من القضايا ذات العلاقة .

---

(١) راجع بحث هذا المقتبس ، « الشعور بالغبن ، والطائفية والثورة » ، في هذه الدراسات .

(٢) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار** ، الجمعة ، ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .

(٣) انور الخطيب **المجموعة الدستورية ـ القسم الثاني ، الدولة والنظم السياسية دستور لبنان** (٢) السلطات العامة ، بيروت ١٨٧٠ ، ص ٤٨٦ ـ ٤٨٩ .

٣ ـ الحقبة اللادستوريّة (١٩٣٢ ـ ١٩٣٤)

منذ أيار ١٩٣٢ حتى كانون الثاني ١٩٣٢ مارس شارل دباس السلطة التنفيذية بالتعيين ، أي بناء على قرار المفوض السامي الفرنسي ، وكان يعاونه في هذه الفترة على الحكم ، مدراء الدولة ـ بصفة مجلس مديرين .

ولما استقال شارل دباس في ٢ كانون الثاني ١٩٣٣ عين مكانه الحاكم الفرنسي للبنان الكبير سابقاً بريفا اوبوار . واستمر مجلس المديرين في مهمته برئاسة عبدالله بيهم كامين سر للدولة .

وفي ٣١ كانون الثاني عين حبيب باشا السعد ، وكان قد بلغ من العمر عتياً (٧٥ سنة) رئيساً للجمهورية ، وحكم سنتين متتاليتين . وكان قبل تسلم هذا رئاسته ، ان انتخب مجلس جديد للنواب من ٢٥ عضواً ، عين المفوض السامي سبعة منهم . وكان من بين هؤلاء بشارة الخوري واميل اده وشارل دباس . وهكذا رجع الحكم الدستوري الى البلاد .

أهمية هذه الفترة انها كانت فرصة عمل وتدعيم للنظام « في وجه المشاكل الاقتصادية الخطيرة » . ووجدت هوّة بين الشعب والسياسيين . فبينما تذمر هؤلاء من تأجيل الحياة الدستورية ، كان ذاك راضياً ، على الاقل في الظاهر ، عن الاصلاحات التي تحققت عن النزاهة في الحكم والادارة وسيطرة الكفاءة على تسيير الامور .

« جرى تخفيض في ملاك الموظفين المتزايد ، وفي الرواتب ، وفي عدد افراد الدرك والشرطة . وادخلت بعض الاصلاحات على النظم الادارية والمالية . . . واستخدمت غالبية الاموال المجباة من الضرائب على الاشغال العامة ، ولم تسمح الضائقة المالية بتخفيض تلك الضرائب . « ادخلت بعض التحسينات على المرافيء ، وعلى تسويق المنتوجات الزراعية وغيرها من الموارد . واحيلت فضائح الرشوة والفساد على المحاكم ، ولم يتحقق في هذا الشأن الا تقدم بطيء . . . مما اظهر سيطرة الاعتبارات العائلية والطائفية »[1] .

وفرض المفوض السامي وبدون الرجوع الى مجلس النواب قانون الاجراء المدني . وكان ذلك في اول شباط ١٩٣٤ ، فحل هذا محل القوانين العثمانية المعمول بها منذ ١٩١١ .

---

(١) S.H. Longrigg, op. cit. p. 204 .

« وهكذا ، وبجرة قلم ، نظمت السلطة المنتدبة الاجراءات والاحكام والعقوبات القضائية المعمول بها ، واصلحت النظام القضائي القائم ، وسنت قوانين جديدة[1] .

وبقيت الادارة في يد امين سر الدولة ، حتى كانون الثاني **١٩٣٧** .

٤ ـ البرلمانية

ان نظامنا السياسي هو ، او بأكثر ميزاته الدستورية ، نظام برلماني .

ومع أن الدستور لم ينص بصراحة على إنشاء هذا النظام ، فإنه ، ضمناً ، قد ثبت اهم ركائزه .

فالحكومة لا تثبت الا على اساس الثقة التي يمنحها اياهاالبرلمان . ويبقى من حق هذا البرلمان نزع هذه الثقة عنها ـ وعندها تسقط . وهكذا يتحمل الوزراء منفردين ومجتمعين معاً مسؤوليتهم تجاه البرلمان .

ولما كان رئيس الجمهورية هو المتحكم ، على الغالب ، بالاكثرية البرلمانية ، وبالتالي ، بمصير الحكومة اصبح على الحكومة أن تحوز على ثقته ، فضلاً عن ثقة البرلمان بها ، حتى تدوم وتفعل .

وتتجسَّم في هذا البرلمان ، بمقتضى المادة **١٦** من الدستور ، السلطة التشريعية . غير ان سيادة البرلمان هذه لم تثبت كامل وجودها دائماً في حقل الشؤون العامة وتقرير مصير البلد .

وكثرت الإشارات الى اخفاق المجلس بالقيام بمسؤولياته على الشكل المرضي عنه . نقرأ احدى هذه الاشارات ، ضمناً ، في التالي :

« ... وتعود الامور تأخذ مجراها الطبيعي : حكومة من النـوّاب تحكم بثقة المجلس »[2] .

ومن هذه الاشارات كذلك ، وان كانت اعم وأشمل :

« ومع ان لبنان استطاع ان يكون بلد الديمقراطيّة ، إلا أنه لم يبن الدولة القادرة

---

(١) G. Grossmuck and K. Salibi **A. Manual of Lebanese Administration,** Beirut, 1955, p. 9 .

(٢) غسان تويني « الخطيئة واصلاح الخطأ»، النهار ، **٢٩/٣/١٩٦٦** ، ص **١** ، وكذلك **النهار** بتاريخ ، **٦/٤/١٩٦٦** .

على حماية القيم الديمقراطيّة ولا الوطن المجمع على حراستها »[1] .

ومن هذه الاشارات ، وهي تأتي من وجهة نظر من خبر الحياة السياسية وعلى اعلى المستويات :

« إن المؤسسات السياسيّة اللبنانية والأصول التقليديّة المتبعة في العمل السياسي لم تعد في اعتقادي تشكل اداة صالحة للنهوض بلبنان ... »[2] .

وكذلك ، من تلك الاشارات ، المضمون التالي :

« الوزير نصري المعلوف مازح النائب طلال المرعبي عندما تصادفا قائلاً :

ـ ايمتى راح تطيرونا يا بك .... الهيئة بدنا نطير من دون جميلتكن »[3] .

وبالرغم من أن الاشارة التالية تطال النظام البرلماني بوجه عام ، تظل ذات مغزى بالنسبة لبرلمانيتنا :

« لم يصل عبقريٌّ الى الحكم عن طريق المعراج البرلماني »[4] .

هذه نماذج وحسب نكتفي بها للتدليل على ما نقصد . هذا مع العلم ان الباحث عن بينات تساند هذه الموضوعة لن تتعثر جهوده ابداً .

وقد كثرت الانتقادات الموجهة الى شلل هذه المؤسسة المهمة من مؤسساتنا وربما كان من اسباب ضعفها تاريخها بالذات : وتطورها عبر هذا التاريخ . ولقد مر هذا التطور بمراحل اختلفت بالنسبة للتشكيل كما بالنسبة لجهة الاختصاص كما بالنسبة لجهة الاستقلال .

ففي المرحلة الاولى ، وكان التمثيل النيابي يمر بمصفاة الارادة الاجنبية عن طريق التعيين ، ابتدأ هذا التمثيل باللجنة الادارية . وانشاء هذه اللجنة القرار الصادر عن الجنرال غورو بتاريخ الاول من ايلول سنة **١٩٢٠** ـ القرار رقم **٣٣٦**[5] .

---

(١) ورقة ععمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار** ، الجمعة **٦/٨/١٩٧٦** ، ص **٢** .

(٢) فؤاد شهاب ، في بيان عزوفه عن ترشيح نفسه للرئاسة ، **الانوار** ، **٥** آب **١٩٧٠** .

(٣) « الموقف هذا النهار » ، الياس الديري ، « الشيء ما » ... النهار الخميس ، **٢٩/٨/١٩٧٤** .

(٤) كمال جنبلاط ، « دور الاحزاب والهيئات الاجتماعية في مستقبل الديمقراطيّة » ، **النهار** ، **١٨/٢/١٩٦٦** .

(٥) وقد تضمن هذا القرار تأسيس دولة لبنان الكبير .

وكانت هذه اللجنة الادارية تتألف من ١٧ عضواً[١] تتمثل فيها الطوائف المختلفة بنسب مختلفة . غير ان اهم نقطة في معرض بحثنا هذا هي ان تلك اللجنة لم تكن تتمتع بسوى صلاحيات استشارية محضة .

هذا يعني ان « المجلس النيابي » في اولى مراحله لم تكن له سلطات تشريعية على الاطلاق . كانت اللجنة الادارية تأتي بالتعيين وكانت سلطتها تنحصر باسداء المشورة وحسب . وبسبب هذه العلّة المزدوجة ، يصبح من باب التسامح وعدم الدقة تسمية هذه اللجنة الاداريّة « برلماناً » خصوصاً اذا تذكرنا المهمة الديمقراطيّة الأساسيّة التي يفترض به ان يقوم بها ـ تمثيل الارادة الشعبية .

وفي المرحلة الثانية ، وابتدأت هذه بقرار السيد روبير دي كيه (سكرتير المفوضية) بصفته مفوضاً بالوكالة ، الصادر بتاريخ ١٠ آذار سنة ١٩٢٢ تحت الرقم ١٣٠٤ ، تطورت اللجنة الادارية الى المجلس التمثيلي . وحدد هذا القرار مدة هذا المجلس بأربع سنوات . وبموجب احكام القرار رقم ١٣٠٧ يتم بطريقة الانتخاب العام ، تشكيل هذا المجلس ، كما يتم انتخاب اعضائه ، وعددهم ثلاثون عضواً ، على درجتين : اي أن الناخبين لا ينتخبون ممثليهم مباشرة بل ناخبين لهؤلاء . ويتم توزيع المقاعد في هذا المجلس ، بموجب قرار يتخذه الحاكم ، بنسبة عدد كل من الطوائف اللبنانية او « اهميتها » بلغة خطاب البطريرك عريضة الشهير .

المهم في الأمر ، مرة ثانية ، صلاحيات هذا المجلس ، اصبحت الآن مالية وتشريعية وسياسية . وفي هذا تطور هام . فبعد ان كانت مهمة الممثلين محض استشارية اي غير ملزمة ، اصبحت الآن اقوى وذات الزام ولو بدرجات منخفضة وضعيفة . ويظل الكحل خيراً من العمى .

مالياً ، كان من حق المجلس مناقشة الموازنة ، التي تحال اليه من قبل الحاكم ، فيقرها بعد التصويت عليها . وتشريعياً ، كان لهذا المجلس صلاحية التشريع فيما يتعلق بالاحوال الشخصية وبنظام القضاء اللبناني ، مستثنياً المحاكم المختلطة ، والقوانين الجزائية والعقارية ، وبتعديل حدود المقاطعات الادارية .

وسياسياً ، كان يحق لهذا المجلس ان يطرح اسئلة على الحكومة . ويتضمن ذلك

(١) وكانت في مرحلة سابقة ١٥ .

بالمقابل ، حق الحكومة ، (الحاكم او من ينتدبه او المديرين العامين) بالمثول امام المجلس لمخاطبته مباشرة ولابداء الملاحظات ، حيث تدعو الحاجة ، بالشؤون التي تدخل ضمن اختصاصهم ويحددها القرار .

« وليس من شك ان هذا المجلس ، وكان الاول في تاريخ لبنان البرلماني ، قد اتاح لنوابه مجال التمرّن على الحياة الديمقراطية ، وان لم يجر نشاطهم ، في عهد الانتداب ، الا بوحي منه وتحت اشرافه ، كما انه تضمن ، في الحقلين المتقابلين اللذين اقر بهما ، حق الممثلين بطرح الاسئلة ، وحق الحاكم والحكومة بحضور جلسات المجلس ومخاطبته ، نواة النظام البرلماني ، الذي سيعتمده الدستور بعد قليل »[١] .

وفي المرحلة الثالثة ، تحول المجلس التمثيلي (الثاني من نوعه في تاريخ لبنان) الى مجلس نيابي كما لحظ الدستور العتيد (والاول في تاريخ لبنان) (الاحد في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦) .

وكان بجانب هذا المجلس مجلس شيوخ . يعين المفوض السامي اعضاءه . وعقد المجلسان « مجمعاً نيابياً » بلغة الدستور ، بتاريخ ٢٦ ايار لانتخاب الرئيس الاول للجمهورية اللبنانية . ففاز شارل دباس ، بوحي من المفوضية العليا ، بأكثرية كادت ان تكون اجماعية أي بأربعة واربعين صوتاً من اصل خمسة واربعين .

وكانت صلاحيات هذا المجلس تهيمن عليها بالطبع سلطة الانتداب[٢] .

وفي المرحلة الرابعة ، وهي المرحلة التي تلت التعديل الدستوري الاول بتاريخ ١٧ ت ١ ، ١٩٢٧ ، الغي مجلس الشيوخ هذا ودمج بمجلس النواب .

غير ان التعيين من قبل المفوض السامي لم يلغ . فبقي لهذا حق تعيين ثلث الاعضاء . وينتخب الثلثان الباقيان .

وفي المرحلة الخامسة ، وحلت هذه بتاريخ ٩ ت ٢ ، ١٩٤٣ ، اصبح مجلس النواب مجلساً سيداً طليقاً من قيود الانتداب . بقيت هنالك قيود كثيرة منها دستورية[٣] ومنها سياسية واجتماعية وواقعية .

(١) الدكتور ادمون رباط ، المرجع المذكور ، ص ٥٠٥ .

(٢) راجع ذيل الدستور (تألف من خمس مواد) المرجع ذاته ص ٣٦٧ .

(٣) راجع بحث الرقابة الدستورية على القوانين ، المرجع المذكور ، الفصل السابع من الباب الثالث .

وهكذا يتبين ان سلطات المجلس النيابي وصلاحياته قد نيطت به بالتقسيط . نعم انها نمت وتكاثفت بتطورها ، ولكنها لم تتمكن ، بالرغم من ذلك ، بلوغ الدرجة المثلى من النضج . ان تاريخها المتعب قد حدد طرق حريتها ودرجات بلورتها [١] .

٥ ـ تطور الجهاز الاداري اللبناني

تألف « لبنان الكبير » من قطاعين كانا في عهد الدولة العثمانية يخضعان لتنظيمين اداريين مختلفين : تنظيم يخضع للتنظيم الاداري العام السائد في الدولة العثمانية ، وتنظيم حدده نظام جبل لبنان الصادر ١٨٦٠ والمعدل ١٩٦٤ .

وكان على اولي الامر أن يدمجوا بين هذين النظامين . وكان القرار رقم ٣٣٦ الصادر في اول ايلول ١٩٢٠ ليقوم بهذه المهمة .

الغيت الولاية وبقيت المتصرفية (المحافظة) . وبقيت المحافظة مقسمة الى اقضية والقضاء الى نواح . وانشأت بلديتان : بيروت وطرابلس .

ودام هذا النظام بخطوطه العريضة حتى ١٩٣٠ . وفي هذا العام اصدرت حكومة اميل اده المرسوم الاشتراعي رقم ٥ بتاريخ ٣ شباط بغية اعادة النظر بالتنظيم الاداري على اسس جديدة ، فالغيت النواحي نهائياً . والحقت القرى بالقضاء . وقسمت لبنان الى خمس محافظات : بيروت ، لبنان الجنوبي ، جبل لبنان ، ولبنان الشمالي ، والبقاع وتقسمت هذه بدورها الى ١٨ قضاء .

واحتفظ بهذا التقسيم المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ الصادر بتاريخ ١٢ [٢] حزيران ١٩٥٩ في عهد الرئيس فؤاد شهاب .

وكان المقصود من التنظيم الاداري ومن تتابع هذه التنظيمات صهر الاختلافات التي سادت مجتمعين مختلفين في عهد الدولة التركية في بوتقة ادارية واحدة .

ولكن الاختلاف قد بقي بادياً بين المقاطعات الجديدة الناجمة عن ولايتي بيروت

(١) ومن المفيد كذلك مراجعة اصول الحياة النيابية عندنا في مجلس ادارة المتصرفية وفي مجلس المبعوثان العثماني (المرجع المذكور ، ص ٥٧٥ وما يليها) .

(٢) وكان هذا واحدا من مجموعة المراسيم الاشتراعية التي تبغي اعادة تنظيم جهاز الدولة بأسره مثل المرسوم رقم ١١١ (تنظيم الادارات العامة) ورقم ١١٢ (نظام الموظفين) .

ودمشق ، وبين مقاطعات لبنان القديم ، من جهات مختلفة ، كالطائفية والاقتصاد والنزعات السياسية ، وكان يقف هذا الاختلاف عقبة في سبيل الاندماج والانسجام بين الاقاليم ، التي اصبحت تؤلف وحدة سياسية في دولة لبنان الكبير » [١] .

ولكن تتابع هذه التشريعات ، لم يقض تماماً على تلك الخلافات . ولقد تسببت حوادث مختلفة ومغايرة في تاريخ لبنان المستقل بأحداث فوارق اخرى . ولنا بالدعوة الى انصاف المحرومين ، وبالمناداة بالمشاركة امثلة واعية على قيام تلك الفوارق واعتراف المسؤولين بوجودها وبتحمل مسؤولية مجابهتها مجابهة مسؤولة .

الم تنعكس هذه كذلك ، ومن زاوية مغايرة ، على الديمقراطية اللبنانية ؟؟

وليس النظام الديمقراطي اللبناني بعيداً عن محاولات ذوي الشأن بغية اصلاحه . غير ان هذه لم تكن دائماً ذات فعاليات بالمستوى المأمول منها . لنضرب مثلاً [٢] على ذلك .

فقد حاول الرئيس الجديد (شمعون) منذ اللحظة الاولى ، ان يعيد النظر في تنظيم الادارات الحكومية ، وفي سبيل ذلك ، تألفت وزارة من اربعة اعضاء ، برئاسة الامير خالد شهاب ، مهمتها وضع مشاريع قوانين للاصلاح الاداري وتعديل النظام الانتخابي والانظمة القضائية وفي جملة ما حققته هذه الوزارة اعطاء المرأة حق الانتخاب . وفي ١٩٥٤ ، تشكلت وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح ، منحت سلطات استثنائية لاكمال عملية الاصلاح . الا ان المشكلة الادارية الاساسية ، وهي مشكلة الفساد ، بقيت دونما حل بالرغم من جهود الوزارتين . وان دلَّ ذلك على شيء فإنما يدل على ان المشاكل الاجتماعية العميقة الجذور ، كالفساد ، لا تحل بالعمل التشريعي وحده » [٣] .

ومن هنا نضع أهمية كبيرة على محاولات الانماء ومحاربة التخلف التي تقوم بها الدولة [٤] .

ومما لا شك فيه ان هذه الامور ذات تأثير فعّال ومباشر معاً على مفهوم الديمقراطية لدى المواطنين وعلى كيفية ممارستهم لها .

(١) ادمون رباط ، المرجع المذكور ، ص ٥٠٧ .

(٢) ولنا بمحاولة الاصلاح التي قامت في عهد الرئيس شارل حلو مثل ثان وقد كثرت هذه الامثلة .

(٣) كمال سليمان الصليبي ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٢ .

(٤) ولم تخل خطبة لرئيس جمهورية ، وخصوصاً بمناسبة عيد الاستقلال ، من وعد بهذا المعنى .

ولا بد من كلمة تتعلق بالاحزاب السياسية في هذا المجال . ولكن بحث هذه القضية باسهاب يتطلب وقتاً لا تسمح به معطيات هذه الدراسات . المعروف هو عدم تمكن الاحزاب السياسية اللبنانية ، لاسباب كثيرة منها الوجيه ومنها المبتذل ، عن اثبات وجودها اثباتاً كاملاً وقوياً ـ وهذا مما يطال الحياة الديمقراطية .

ولم يغب ربط الديمقراطية بالقضية الاجتماعية عن تفكير ذوي الشأن في تقرير مصير البلد .

« اعتقاداً مني بالارتباط الوثيق بين الحرية التي هي اعلى القيم اللبنانية . . . وبين النهوض الاجتماعي ، واحتراماً لفكرة العدل التي تعلمناها مع تعاليم ادياننا السماوية وقفت جهدي دائماً على السعي لان تكون للبنان في هذا النطاق الخطير سياسة بعيدة عن التأثر بأي عامل من عوامل الهوى او النظر القصير .

واصارحكم اليوم أنني منذ اضطلعت بمسؤوليات الرئاسة واعبائها كانت الادلة تتوالى امامي وتتوافر على اننا لا نستطيع ان نعزل اية مشكلة من مشاكلنا الرئيسية عن القضية الاجتماعية . وانه لا يمكننا ان نفكر في شفاء اي داء او تحقيق اي خير دائم وثابت ما لم نتغلب بطريقة جدية وعلمية على مشكلتنا الاجتماعية »[1] .

فمنذ البيان الوزاري الاول لعهد الاستقلال نقرأ ان « الاستقلال نعمة تشمل حياة الشعب » .

« فالاستقلال ، يجب ان لا يكون مجرد انانية قومية وارضاء لعزة النفس الوطنية فحسب ، بل يجب ان يكون نعمة تشمل حياة الشعب »[2] .

« والاستقلال الذي اطل في البدء حرية مستعادة ، وكرامة مستردة وكياناً موطداً ، وشخصية دولية مستكملة ، ومساهمة في الاسرة العربية اصيلة ، ودوراً في المجتمع العالمي كاملاً ، يدعونا اليوم لمجابهة حاجات اقتصادية متزايدة باستمرار ، متشعبة باطراد ، ولتأمين العيش الكريم والوجود الافضل لجميع المواطنين »[3] .

واعتمد العهد الجديد ، عهد الرئيس سركيس وهو القيم على انبعاث لبنان

(١) فؤاد شهاب ، بمناسبة ذكرى الاستقلال ، **١٩٦١** ، **مجموعة خطب** ، ص **٨٣** .
(٢) البيان الوزاري الأول لعهد الاستقلال .
(٣) شارل حلو .

الجديد ، منهجاً متميزاً في العمل في عمليّة احيائه للقطاع الخاص . الاعتبارات التي تدعو الى اعتماد هذا المنهج كثيرة ومختلفة : نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج القومي ، كثرة عدد المتضررين ، وتشابك المصالح المالية بين العاملين فيه ، ونسبة ما يستخدمه من القوى العاملة ، وضخامة حجم الخسارة التي حلّت بهم .

بماذا يتميز ؟

تصبح الدولة ، عبر تدخلها في تمويل القطاع الخاص ، ممولاً له . واسوة بجميع الممولين الحريصين على مصلحتهم ، يصبح من مهامها ان تنظر في شؤون المؤسسات المستفيدة من التمويل وان تحقق في أوضاعها لتتثبت من سلامة استخدامها للأموال المسلفة لها . وهكذا تتلبس الدولة ، وهي تقوم بعمليّة اعادة بناء القطاع الخاص ، لباس الدائن الأكبر[1] تجاه ذلك القطاع .

ويتميز بأن اسهام الدولة فيه ذو شقين الشق التعويضي والشق التمويلي . يطال الأول الاعفاءات الضريبيّة لفترات معينة ، وينطوي الثاني على تسليف المتضررين المال اللازم لتكوين مقدراتهم الانتاجية بافضل الشروط[2] .

مجلس الانماء والإعمار

وهو مؤسسة عامة ذات صلاحيات واسعة تقوم بدور الاشراف على بناء القطاع الخاص في إطار خطة انمائية متكاملة تستوحي الرؤية الاقتصادية والاجتماعية الواضحة حيث يكون للدولة فيها دور المنظم والمنشط بصورة ايجابيّة أساسيّة[3] .

أما ممارسة الديمقراطية فقد تطرقنا لمؤسسة من مؤسساتها ، البرلمان ، فيما سبق ، وفي مناسبة مغايرة ، تعرضنا لمؤسسة ثانية ، رئاسة الوزراء ، ونقدّم هنا مثلاً عن ممارسة رئاسة الجمهورية لها .

لقد حامت حول الرئيس شهاب شكوك بأنه ، وقد أتى من السلك العسكري ، قد يحاول إقامة ديكتاتورية عسكرية في لبنان تحل محل الديمقراطية اللبنانية . الواقع هو انه الرئيس اللبناني الوحيد الذي حكم بمقتضى الدستور بدون تجاوزات .

(١) الرئيس الياس سركيس ، بمناسبة عيد الاستقلال، **٢٢** تشرين الثاني ، **١٩٧٦** .
(٢) عن طريق الاقتراض بفائدة متدنية ولمدّة طويلة .
(٣) المرجع ذاته .

وبينما حاول رؤساء غيره ان يشجعوا على تغيير الحكومات ليتمكنوا بذلك من التدخل الشخصي والتأثير على مجرى الامور من زاوية رغبات شخصية معينة كان همُّ الرئيس شهاب ان يوفِّر الدعم والثقة للحكومة حتى تعمِّر اطول مدة ممكنة . ولما انتهى عهده وتكاثرت عليه الضغوط لاعادة ترشيحه جال الطرف حوله فرأى الظروف غير مواتية ، فانسحب بكرامة وبهدوء ـ ويشاركه بهذا المصير من رؤساء لبنان شارل حلو .

غير أنه وقبل أن ينسحب من المسرح السياسي أدى خدمة تذكر للديمقراطية اللبنانية . لقد قضى على العصابات السياسيّة . وكانت السياسة الشارعية مصدر كثير من القلق والازعاج معا للحاكم وللمواطن الآمن . وقبل شهاب وبعده كثرت المظاهرات الطلابية والجماهيريّة التي كثيراً ما كانت تفلت من سيطرة النظام عليها فتعبث في المدينة خراباً ودماراً وفوضى . ووصلت هذه العصابات قمّة فعاليتها في حوادث **١٩٧٥ ـ ١٩٧٦** وقبلها **١٩٧٣** و **١٩٦٩** و **١٩٥٨** . ومما يحفظ للرئيس شهاب وعهده انه بمساعدة الجيش وقوى الامن تمكن من القضاء على تلك العصابات السياسيّة المشاغبة . وكذلك حاول التخلص ، وبطريقة عشائريّة حبية ، من الخلافات القبليّة والحروب العائلية التي كثيراً ما اقلقت السلام في القطاعات النائية من لبنان مثل عكار والبقاع .

وان كان قد أدى بذلك خدمة كبرى لتوطيد اركان الممارسة الديمقراطية فإنه ، وربما عبر اهتمامه بتوطيد الامن الشرط الاساسي للممارسة الصحيحة للديمقراطية ، قد اطلق العنان لافراد المكتب الثاني ورجال الامن العام الذين بدورهم اطلقوا العنان لهواجسهم والاحقاد فتخطوا حدودهم وتدخلوا في خصائص الافراد وحرياتهم المدنيّة . وبهذا العمل ، وربما سعياً وراء تحقيق الظروف الملائمة لممارسة الديمقراطية ، اساء هؤلاء الى العهد الذي كثيراً ما تغنى بالحكم الديمقراطي والى الديمقراطيّة ذاتها . ولا اجرؤ على القول انهم تجنوا بذلك على نفوسهم كذلك . اذ لاطلاق حكم كهذا نحتاج الى بينات اكثر مما لدينا ـ وخصوصاً واننا لا نؤخذ بالشائعات .

٦ ـ النظام

وتظل للنظام الديمقراطي حسناته ، وربما كان اهمها انفتاحه ، كالاسلوب العلمي ، على امكانية تصحيح ما علق به ، فكرياً او عملياً ، من شوائب من الداخل .

« فالنظام الديمقراطي الذي حرصنا عليه منذ فجر الاستقلال كفيل بتوفير الفرص والوسائل والأساليب التي تمكننا من تطويره على النحو الذي يليق بشعب اسهم في صنع الحضارة والمدنيّة ، متجاوبين مع طموحات ابنائه في تأمين مزيد من الحريّة والعدالة والمساواة .

وفي هذا المجال اضع ثقتي باللبنانيين وبقادتهم الذين أؤمن بأن وطنيتهم سوف تدفعهم الى التجاوب مع السلطة في سبيل الوصول الى اسلم الحلول وانجحها »[1] .

وتتردد الفكرة ذاتها في إطارٍ مغاير :

« أوليست ميزة الديموقراطية انها ، في النهاية ، الاطار الوحيد الذي يفسح المجال لتقويم اعوجاج السلطات ، كل السلطات ، من غير ان يكون ثمن التقويم أشد وطأة وأثقل من الاعوجاج نفسه ؟

بل أوليس سر أسرار الديموقراطية انها الوحيدة التي تحتمل خطأ الحاكم ، بل خطيئته ، فلا الخطيئة تستحيل دينا جديدا ، ولا الخطأ يلتزم به الناس ، نهجا ، وسياسة منزلة ، وكتاباً جديداً ؟

هذا في النظام »[2] .

هذا مزج لما للديموقراطية من حسنات عامة ولما عانت منه الديموقراطية اللبنانية ، على مذهب صاحب المقتبس السياسي ، ممارسة بوجه خاص .

« ايها اللبنانيون ،

« لقد تساءل البعض : لماذا لم يفسح للمجلس السابق حتى يكمل مدته المعينة وقد بقي له منها ما يقارب السنة ؟ ولكن اذا كان من البديهي بل المحتم في كل بلد يعتمد النظام الديمقراطي الرجوع الى الشعب كلما مر حدث سياسي اساسي بالبلاد ، فكيف يجوز ان لا يكون ذلك على الاخص في لبنان الذي انتابه بالامس اخطر ما يمكن ان ينتاب بلداً في حياته السياسية العامة ؟

« بل ان الانتخاب هو اولاً وقبل كل شيء السبيل الضروري الوحيد لتنظيم حياة

(١) الرئيس سركيس ، بمناسبة ذكرى الاستقلال ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ .
(٢) غسان تويني ، « الخطيئة واصلاح الخطأ النهار ، ١٩٦٦/٣/٢٩ .

وطنية مدنية عامة مشتركة في بلد كلبنان بالذات ، تؤدي فيه الديمقراطية دوراً خاصاً حساساً بين مختلف الطوائف والفئات .

« ففي ظلال هذا النظام انما تتحقق المساواة امام القانون ، ويتكافأ الجميع في الواجبات والحقوق ، وينتفي طغيان الجماعة . وفي افيائه لا سبيل لاحتكار الوطنية او لتصنيف المواطنين درجات بعضها فوق بعض في مجالات الولاء الوطني . وبفضله انما تتحقق وتقوم وتدوم وحدة الشعب .

« لقد اعطت الديمقراطية ودائماً كل هذا للبنان ولا بدع اذن ان يكون الشعب اللبناني اول شعب مارس الديمقراطية في ربوع الشرق »[1] .

فللديمقراطية اللبنانية دور خاص وحساس تلعبه بين « مختلف الطوائف والفئات » . فالمساواة قانونية كانت ام وطنية والتكافؤ بالواجبات والحقوق والوحدة الوطنية هي من ثمار هذه الديمقراطية . اذن ليس غريباً ان يكون الشعب اللبناني أول ممارسيها في ربوع الشرق . إن للبنان ، من هذه الزاوية ، فخر السبق . وكما يرجع السياسي الى التاريخ يلجأ المؤرخ الى وصف الواقع الحاضر .

١ ـ ان الجمهورية اللبنانية ، بفضل اوضاعها الخاصة ، لا يزال في وسعها ان تمارس الحياة الدستورية ممارسة حرة في منطقة اصبح الحكم العسكري فيها هو القاعدة[2] .

ويكتشف ، لديمقراطيتنا ، سبق حضاري مغاير ذو امتداد عالمي دولي :

« وكان كاسترو بالطبع يبرز وجهة نظره القائلة ان الماركسية ـ اللينينية هي الطريق الوحيد لتحرير الشعوب وان لا عدم انحياز حقيقياً من دون الايمان بالديمقراطية الشعبية . كان الصلح يظهر للزعيم الكوبي معالم الديموقراطية اللبنانية وكيف ان الاختبار اللبناني كان ناجحاً في اقامة ديموقراطية حقيقية وكيف انه تجسيد للانحياز الحقيقي »[3] .

ومن نتائج ممارسة الديمقراطية اللبنانية ، حسب التجمع الاسلامي ، أنها هيأت

(١) فؤاد شهاب ، نداء الى اللبنانيين » **مجموعة خطب**، ص ٤٧ ـ ٤٨ .

(٢) كمال الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، ص ٢٥٧ .

(٣) تقي الدين الصلح ، « حوار طريف بافكار عاصفة بين الصلح وكاسترو » **النهار** ، **الاحد ٩ ايلول ١٩٧٣ ص ١** .

للانتفاضات اللبنانية ان تغدو « ضمير العرب الحر وصوتهم المرتفع »[1] .

وفي فترة من الزمن كان « هاجس النظام »[2] مما يوتر العلاقات بين لبنان والشقيقة سورية .

وهل يصل الاهتمام بالنظام الى حدّ تفضيله على الكيان ؟ ام ان التحليل التالي لا يصف نقطة الالتقاء بينهما ، في تصور احد الفرقاء اللبنانيين ذي الفعالية السياسية المرموقة والمحسودة عليها ، وصفاً اميناً ؟

« . . . إن العقبة الأساسيّة التي تعترض قيام الجبهة المؤيدة للعهد ـ سواء سميت « الجبهة العريضة » ام « الجبهة الواسعة » هو موقف الجبهة اللبنانية منها ، والسؤال الذي طرحته منذ البداية ، ولا يزال قائماً حتى الآن : هل ان الفئات التي اشتركت في الأحداث الى جانب الفلسطينيين لا تزال على موقفها الأساسي من تغيير النظام في لبنان ؟ أم انها بدّلت موقفها .

« فإن تكن على موقفها ، فكيف نمدّ ايدينا الى الذين يريدون تغيير النظام ، ونحن حاربنا وقدمنا شهداءنا للحفاظ عليه ؟ واذا اصروا على موقفهم من تغيير النظام فإننا نطرح بالمقابل فكرة تعديل خريطة الوطن »[3] .

إن المشكلة الأساسيّة التي تواجه الجبهة العريضة في نظر احد المنظرين لهذا الفريق هي مشكلة عمليّة تطبيقية :

« غير ان الشعور السائد هو ان مثل هذه الجبهة العريضة يجب ان تبدأ بجمع الصفوف حولها في مناطق تمركزها قبل ان تلتحم مع الجبهة اللبنانية او تحاورها ».

ومن هنا نستنتج ان التضحية بالكيان للحفاظ على النظام هو بديل مستبعد عن تفكير الجبهة اللبنانية . هذا مع العلم انها تعتبر ان النظام والكيان صنوان .

(١) **ورقة عمل « التجمع الاسلامي » النهار ، الجمعة ٦/٨/١٩٧٦** ، ص ٢ .

(٢) « المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية » **النهار** ، السبت ٢٩/٩/١٩٧٣ ، ص ١١ .

(٣) موفق مدني « مسيرة الجبهة المفتوحة » تصطدم بجدار « الجبهة اللبنانية » **الحوادث** ، العدد ١٠٩٠ ، الجمعة ٣٠/٩/١٩٧٧ ، ص ١٤ .

(٤) الدكتور ابراهيم النجار، « العادات السياسيّة في لبنان » **العمل** ، ٢٧ تشرين الثاني ، ١٩٧٧ ، (رقم العدد ٩٦٩٦) ، (عدد خاص) ، ص ٣٤ .

« فالديمقراطية في لبنان ملازمة لطبيعة وجوده »[١] .

« والحريات العزيزة على شعبنا والتي بها وعليها تفتحت مواهبه وتألّق مركزه في العالم هي في حاجة لأن نصونها بحس المسؤوليّة الوطنيّة الذي هو دائماً درع الحريّة الأقوى (الواقي) ؟ .

« . . . هذا الوطن الذي نريده وطن العلم والكفاءات ، وطن فيه القانون سيد وسلطان لا يفضل فيه احدٌ احداً إلاّ بالولاء والعطاء . . . . .

« فتصبح المصلحة العامّة هي الغاية التي يلتقي عليها الجميع .

واني اتطلع الى يوم قريب يصبح فيه مستوى الثقافة والعلم والاخلاق والجدّية المقياس الوحيد الذي يميّز لبنانيا على آخر » .

« إنّ الانظمة التي ترعى الحكم في لبنان اذا ما استثنينا ركائز النظام الديمقراطي البرلماني ، وهو نظام أومن به وأعتبر نفسي مؤتمناً عليه ، ليس فيها من المقدّسات ما يحول دون المساس بها لتطويرها مع حاجة المجتمع اللبناني » .

« وهنا اودّ ان اسجل لهذا الوطن الجريح ظاهرة إن دلّت على شيء فإنما تدل على ارادة الحياة والاستمرار وذلك بتعلقه بنظامه البرلمانيّ الحرّ وبمحافظته على جوهر هذا النظام وبتمسكه بمبادىء الشرعيّة بالرغم من المأساة التي يعيشها . ومن الطبيعي ان تتجه افكاري الآن الى سلفي الكريم الرئيس سليمان فرنجيّة الذي نسجل له ايمانه بلبنان ونظامه ، ذلك الايمان الذي لم تزعزعه الظروف القاسية والمصاعب الجسام التي واجهها البلد والتي لم تنل من ثقته بالوطن حتى في الأيام الصعبة التي لا يطيب فيها الحكم لأي حاكم »[٢] .

وليس انتقاداً بالمعنى القوي والصحيح الانتقاد الذي يوجه الى نظام ما من خارج هذا النظام . مثل ؟

« اده : فرنسا خلال ١٤٠ سنة لم تشهد غير ٣ إقالات »[٣]

نحن لسنا فرنسا . والحكم الأقوى على نظامنا السياسي ليس الحكم الذي يقارنه بالمثال : افلاطونياً كان هذا المثال ام فرنسياً ، بل بمدى انسجامه وظروف واقعنا .

وعلى كثرة شوائبها ، تبقى الديمقراطية اللبنانية ذات سحر فعّال في اللبنانيين . ذلك

---

(١) المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** ، **١٩٧٣/٩/٢٩** ، ص ١١ .

(٢) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، **١٩٧٦/٩/٢٣** .

(٣) **النهار** ، الاثنين ٩ تشرين الأول **١٩٧٢** ، ص ١ .

لأن أنصار النظام اللبناني ، ومناصري القومية اللبنانية يتغزلون بها كما ان فريقاً من القوميين العرب يدعون السير في ظل علمها الخفّاق . فإذا دلّ ذلك على شيء ، فإنه يدل على انهم مجمعون على الأخذ بها ـ قد يكون هذا الإدعاء ، ومن احد الفريقين على الاقل ، ادعاءً اعلامياً وحسب . وحتى لو لم يكن كذلك ، فإن الالتقاء عندها قد يكون ، هو بدوره التقاء وقتياً لطريقين مختلفي الانطلاقة والهدف معاً .

ومع هذا يظل لهذا الالتقاء اهميته الفكرية وعلى صعيد التنظير وحسب . اما فعالية ممارسته فتتطلب شروطاً متعددة مغايرة . ونعني هنا الشوائب العلمية لا الشوائب المنبثقة عن وجهة نظر معينة ومعاكسة للواقع اللبناني بغية تغييره لمصلحتها ـ الشوائب (الانتقادات) الملغومة . مَثَلٌ ؟

« ان ديمقراطية تحرم العقائدية والعمل العقائدي ولا تسمح بالنشاط الا لعقيدة التعايش الطائفي وعقيدة الميثاق الوطني وعقيدة الاقتصاد الحر ليست ديمقراطية »[١] .

« ومعركة العروبة هي بالذات هذه المعركة ، معركة انقاذ الديمقراطية من ايدي الذين يريدونها ويمارسونها بعكس حقيقتها ورسالتها ، والنضال العربي هو النضال الديمقراطي » .

وفي هذا المقتبس ما فيه ، على ظاهره على الاقل ، من التشريع ـ الامر الذي لا يقره العلم ولا تقره الديمقراطية .

فهل تكون الديمقراطية المجال الارحب لتقرير مصير الصراع القومي بين القوميين العرب من جهة والقوميين اللبنانيين من جهة ثانية ؟

يبقى الاتفاق على حقيقة الديمقراطية ومفهومها الصحيح شرطاً ضرورياً لانهاء المباراة بالروح الرياضية المتحلية بالامانة والاخلاص والشرف الرفيع .

ومن هذه الزاوية ترتبط الديمقراطية اللبنانية بالاصالة اللبنانية المغامرة تفتيشاً عن هوية ! وانها لصلة عضوية حيوية يستفيد منها ، عند ممارستها الاصيلة ، الفريقان كما تستأثر بمحبتها القضيتان !

وينبغي ان يذكر ههنا ان هذه الديمقراطية اللبنانية قد اصبحت شيئاً من تقليد مميز للبنان .

---

(١) منح الصلح ، « الانعزالية الجديدة في لبنان » ، **النهار** ، **٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦** .

« وللمرة الاولى في الدولة العثمانية ، في بقعة جبلية من اراضيها ، باتت السلطة السياسية خاضعة الى رقابة دستورية . وهذا النظام الذي دام عهده حتى الحرب العالمية الاولى ، قد جعل من جبل لبنان ، طيلة هذه المدة مأمناً يلجأ اليه من كان ينشد الحرية ، على اختلاف مظاهرها ، ولم يعد تاريخه شاغلاً للدول ، كما كان قبلاً ، على الرغم من ان هذا النظام ، الذي تسبب عنه حصر اللبنانيين في جبل ضيق الحدود والامكانات قد دفعهم الى الهجرة ، نحو وادي النيل والاميركيتين ، بدلا من التوطن في سائر انحاء المملكة العثمانية ، التي ما لبثت ان رزحت بعد حين ، تحت حكم السلطان عبد الحميد ، الذي اتصف بسياسته الخاصة بقمع الحريات واتباعه الاساليب الارهابية »[1] .

وهكذا وان فاخر اللبنانيون ، كما فعلوا في مؤتمر الصلح في باريس ، بديمقراطيتهم فإن تاريخهم يدعم هذه المفاخرة .

غير ان الالتفات الى الوراء الى الماضي يخسر الكثير من رونقه اذا لم ينر حالة الحاضر ويهدِ الى طريق المستقبل .

فإذا ما أثرنا هذا السؤال المحرج بالنسبة لممارستنا للديمقراطية ، وخصوصاً ، في غمرة الاحداث او بعدها مباشرة ، تضاربت الأجوبة :

« النظام الديمقراطي البرلماني الذي يكِلُ الى الاكثرية بت مصير الحكومات مسخناه نحن نظاماً عشائرياً ، تنقاد في ظله الكتل النيابية لرئيس هاجسه الوحيد هو مجاراة الحكم ومداراته ليحمي الحكم في المقابل مصالح رئيس الكتلة والعشيرة . فهل ينتظر من اكثرية هذا وضعها ان تهزّ العصا في وجه الحكومة بالغاً ما بلغ هزال هذه الحكومة ؟ »[2] .

هل هذا رد على قول قطب سياسي : « ان ذهاب الحكومة لا يجوز تحت ضغط الشارع لأن ذهابها يسيء الى هيبة الحكم اساءة جسيمة » ؟

قد يكون وقد لا يكون : ان الكاتب يكتفي بالايحاء والتلميح ، بالنسبة لهذا

(١) ادمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ،دار العلم للملايين ، ١٩٧٠ ، ص ٤٣ - ٤٤ ينبغي ان تُلاحظ هنا علاقة هذا المقتبس « بوضع لبنان الخاص » .

(٢) آ - لويس الحاج ، « البلد مهيّأ » جريدة **النهار** ، الاربعاء ، ١٩٧٥/٣/٥ ص ٩ .

ب - راجع كذلك محمد النقاض ، « اقتراح ببيع الدولة » **بيروت المساء** ،١٨ - ٢٤ شباط ، ١٩٧٥ ، ص ١٩ .

ج - راجع كذلك ، صائب سلام ، « حدوث خلل في ممارسة الديمقراطيّة منذ سنتين » **النهار** ، الاربعاء ١٩٧٥/٣/٥ . ص ١١ و ص ٢ .

السؤال . يهمنا نحن منه ، واذا ما استبدلنا « الشارع » بـ « أرادة الشعب » ، التدليل على وجوب التنبه الى الفجوة التي تفصل النظرية عن الواقع التاريخي ، اي القرار المذكور ، واسلوب تحقيقه عملياً - وخصوصاً في لبنان . هذا - طبعاً - اذا صح المقتبس وصفاً لواقعنا - وقد يتبين ، بعد الدراسة ، انه بحاجة الى بعض التعديلات .

وبينما يذهب الرئيس صائب سلام الى ان خللاً في ممارسة الديمقراطيّة اللبنانيّة كان « السبب الرئيسي في الاحداث الاليمة التي يتورط فيها لبنان » كان غيره ، بعضهم مسؤولون وبعضهم من عامّة الشعب ، ينسبون الاحداث لأسباب مغايرة .

« والنواب الذين زاروا القصر الجمهوري قبل ظهر امس قالوا انهم سمعوا الرئيس يتحدث عن الوضع بشيء من القلق ، مستنكراً التعرض للجيش ومحذّراً من مؤامرات تحاك ضد لبنان »[1] .

وجاءت الفكرة ذاتها على الصفحة الثانية من العدد ذاته للنهار كليشه تستجلب النظر :

« على ذمّة نواب زاورا القصر

الرئيس يستنكر التعرض للجيش

ويحذّر من مؤامرات ضد لبنان »

« - ودعا جميع اللبنانيين مواطنين ومسؤولين الى تحمل مسؤولياتهم كاملة لمواجهة المؤامرات التي تحاك في الخفاء للنيل من سيادة لبنان وأمنه واقتصاده وسمعته ووحدته الوطنيّة »[2] .

هذا من جهة . ومن جهة ثانية هاك تفسيراً آخر .

« واصدرت اللجنة بياناً عرضت فيه الأحداث الاخيرة فقالت انها جزء من « المؤامرة الواسعة التي تتعرض لها المنطقة العربية والتي تهدف الى ضرب المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربيّة (. . .) واستهدفت صيدا بالذات لتلاحم ابنائها وطنياً واجتماعياً وتاريخياً مع الشعب الفلسطيني ولتصاعد قوى الحركة الوطنيّة والتقدميّة فيها »[3] .

(١) **النهار** ، الاربعاء ١٩٧٥/٣/٥ ص ١١ .

(٢) المرجع ذاته ص ٢و ٤ و ٦ .

(٣) المرجع ذاته ، ص ١٢ .

وهذا آخر ايضاً وايضاً .

« فالمجزرة التي حصلت في صيدا ليست وليدة قضاء وقدر . . . بل هي نتيجة تصرفات سياسية خاطئة ويجب ان تحدد فيها المسؤولية »[١] .

ولا يخفى على المدققين خيط يربط بين بعض هذه التعليقات والتعليقين التاليين :

« فالذين يزورون عاليه هذه الأيام ويتأملون قسمات وجه تقي بك ويتابعون نبرة صوته ، يقولون ان دولته تغيّر كثيراً . . . كأنه ينتظر حدوث « شيء ما » . . . . .

« وقد يكون صحيحاً ما نسب اليه من أنه طلع خلقه ذات مرّة عندما طالبه احد الوزراء ببذل « مجهود خاص » لتنفيذ مشروع حيوي » . وكان تعليقه مختصراً ومفيداً جداً : « كل شيء اصبح خاصاً هذه الأيام . . . . المشاريع خاصة ، الدوائر خاصّة ، المصالح خاصّة وهالدولة كلها خاصة »[٢] .

وكذلك :

« ان المشكلة اللبنانية ـ اللبنانية هي واقع خلفته تراكمات ومراكز قوى وسياسة تمييز . . . »[٣]

إن اقل ما يقال ، تعليقاً على هذه التعليقات ، ان مفهوم الدولة او الحكم العام ليس بالامر الذي يتفق عليه اللبنانيون . إن الفوضى اللبنانية قد استشرت الى حدّ ضربت معه جذور البديهيّات في الحكم .

وتكتسب هذه الآراء المتضاربة ، على ما توحيه من عدم الانضباط والفوضى ، اهمية بصفتها تعبيراً عن الديمقراطية . ففي غير الجو الديمقراطي ما كان لها ان تظهر .

وهل يتفق ، يا ترى ، الرئيس كرامي والوزير السابق غسان تويني ، في الرأي بالنسبة للهدف المقصود من تهمتيهما التاليتين ؟ هذا مع الفارق الزمني بينهما .

« الرئيس كرامي يردّ كل ما حصل الى العقلية في ممارسة الحكم »[٤] . ويبدأ غسان تويني افتتاحية النهار « الاثنينية » بالسؤال التالي :

---

(١) المرجع ذاته ، ص ٢ .
(٢) « الموقف هذا النهار » **النهار** ، الخميس **١٩٧٤/٨/٢٩** .
(٣) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار ، الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢** .
(٤) **النهار** الخميس **١٩٧٥/٣/٦** ، ص **٢** .

« لماذا يستقيل الوزراء ؟

بعض الاستقالات ـ وحتى بعض الاقالات ـ باتت تبدو اجدى من البقاء . . . »

« ألم يقل ادوار حنين ما معناه أنه رفض ان يكمل ، وآثر ألا ينقض ، فاستقال ؟

« وما يصح على ادوار حنين ، يصح عن الوزير المستقيل الآخر ـ الوزير الذي كأنه كاتب هذه السطور . . . .

« ولكن ما لنا والماضي . . . فلننظر جميعنا الى المستقبل . والمستقبل الذي يهمنا الآن هو مستقبل التربية المرتبطة بالمستقبل السياسي والدستوري ، لانه ، في جوهره ، الطريق الى مستقبل لبنان .

« أو لم يقل ادوار حنين ان وزارة التربية هي وزارة صناعة الانسان[١] ؟

« في هذا الصدد بالذات ، ماذا عندنا من جديد ؟

« ان تلبية المطالب شيء ومعالجة ازمة التربية شيء آخر .

« قبل هذا العهد ، لبت حكومات عدّة . . . مطالب طلابيّة مهمّة . . . وكان ذلك تحت الضغط تظاهرات واضرابات جعلت الطلاب يظنون ان هذه الدولة ـ هم يقولون « هذا النظام » ـ لا تعطي الطلاب شيئاً الا تحت الضغط وبشيء من الارهاب .

« غير ان وزيراً واحداً او حكومة واحدة ، قبل هذا العهد ، لم تطل على الطلاب وغير الطلاّب بمحاولة جدية واحدة لمعالجة قضية التربية ، بل الازمة التربويّة .

« واليوم ، اليوم بالذات ، اي فرق بين تصرّف الرئيس سلام عندما يأمر بتلبية كل مطالب الطلاّب تحت ضغط الخوف من نتائج اقالة الوزير اده ،وبين تصرف بعض اسلافه الذين لبوا مطالب مماثلة تحت ضغط الخوف من نتائج تظاهرة او اضراب ؟

« نطرح هذا السؤال . . لننفذ عبره الى بحث مبدأ يكثر الحديث عنه هذه الأيام ، هو مبدأ الشورى .

« والشورى هي في الواقع ، نقيض ما نرى بالضبط »[٢] .

---

(١) يجدر بنا ان نتذكر هذا المقطع معاً في بحث « المشاركة » وفي بحث « رسالة لبنان » .
(٢) غسان تويني ، « التربية وطبائع الشورى » ، **النهار** ، الاثنين ٩ تشرين الاول **١٩٧٢** ، ص **١** .

« لأن الشورى . . . هي في النهاية مسألة طبائع لا مسألة صلاحيات ، ولا مسألة قوانين ودساتير[1] .

ما هي « الشورى » بحد ذاتها ، وبالنهاية ؟ هذا أمر ليس بذي شأن . وقد لا يستحق البحث به . أما الشورى كمبدأ فقضيتها قضية مغايرة تماما .

وهل هذه مسألة طبائع وحسب ؟ « لا مسألة صلاحيّات ولا مسألة قوانين ودساتير»؟ ربما كانت كذلك في مجتمع مثالي يعرف جميع أبنائه جميع حقوقهم وواجباتهم ويتصرفون بمقتضى هذه المعرفة بمعزل من أي تدخل لعناصر ، في الطبيعة الانسانية ذاتها أو خارج هذه الطبيعة في المجتمع والكون، تتجافى وأحكام العقل وربما تثور عليها أو تعطلها . ولكن ، في مجتمع كهذا ، تفقد السياسة بكاملها قيمتها وأهميتها لا حكم الشورى وحسب .

ونحن نعيش في عالم تفصله عن هذه الحالة المثالية هوّة سحيقة القعر واسعة الجنبات . وفي عالم كهذا ، تخسر الشورى بصفتها مسألة طبائع وحسب كل فعالية وتأثير . إنها تقود ، على الأرجح واذا استهدينا بحوادث التاريخ ، الى الفوضى الاجتماعية .

في عالم كعالمنا ، الشورى كمبدأ حكم هي مسألة طبائع ولا شك ولكنها ، مع ذلك وفضلاً عنه ، هي مسألة صلاحيات ، وبالتالي مسألة قوانين ودساتير ، وربما أشياء اخرى . اذ انها ، ومع هذه جميعا ، تظل تعاني من عدم الفعاليّة الكافية .

٧ ـ تقييم ـ

وإذا كان المقياس مقياس فعاليّة ، واذا كانت هذه الفعالية تتطلب تقوية صلاحيّات السلطة التنفيذية ، وعلى الأخص تقوية صلاحيات رئيس هذه السلطة بالذات ، أصبحت تقوية صلاحيات سلطة رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة ظاهرة تستحق الاعجاب لا النقد والتجريح .

يظهر ان هذا هو منطق الدكتور خير الله غانم في بحث له بعنوان : « النظام اللبناني من أذكى الأنظمة السياسيّة في العالم »[2]

(١) المرجع ذاته .

(٢) ملحق النهار الأدبي ، **الاتحاد اللبناني** ،الأحد ٢٤ / ٢ / ١٩٧٤ ، ص ٥

واذا كان اعتبار ذلك المقياس « من الامور البديهية في علم السياسة اليوم »[1] ، فلا يصح ان يتساءل حوله المتساءلون . نعم نحن مع الدكتور غانم في مدّعاه المزدوج : ان الأخذ بذلك المقياس هو من بديهيّات علم السياسة ، وان هذا المقياس ـ التركيز فيه على الفعاليّة ـ هو تطور حديث في الذهنيّة الحضارية المعاصرة . بل هو إنقلاب ذهني حضاري[2] .

« أن الشرعية الديمقراطية لا ترتكز على التمثيل الشكلي للناخبين وحسب ، بل على فعالية السلطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة . فالحكم غير القادر على تحمل اعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو حكم غير شرعي[3] ولو منتخباً من الشعب .

« وانطلاقاً من هذه الفكرة الأساسية فإن هدف الأنظمة السياسيّة في العالم اليوم هو الفعالية ، قبل كل شيء . في البلدان الصناعية كما في البلدان النامية ، شهدنا ، منذ الحرب العالميّة الثانية ، والى حد كبير من خلالها ، تطور في جميع انظمة العالم نحو الفعاليّة الحكومية . . . . »[4] .

وبعد الاعتراف بأنّ المقياس المتمحور حول الفعالية اصبح من بديهيات « علم السياسة » بقدر ما هي علم ، وبأنه تطور حديث وعصري في النظرة الى السياسة ـ ونذهب نحن الى انه انقلاب في الذهنيّة يتعدى السياسة الى قضايا حضاريّة أوسع ـ بعد الاعتراف بذلك نودُّ أن نذكر الدكتور غانم بمبدأ سياسي بديهي آخر في التفكير السياسي الديمقراطي ، نعني به المبدأ الذي يقول :

« ان أفضل أنواع الحكم هو الحكم الذي يقبل به المحكومون أو أكثريتهم » . وهذا المبدأ ، وخصوصا عندما نتلمسه واقعا في حياة اللبنانيين ، وعلى وجه التخصيص المتمادي ، عندما نرى انعكاسات تقوية سلطة رئيس الجمهوريّة ، الى حد تصبح معه

(١) المرجع ذاته .

(٢) ملحم قربان ، **محاضرات في تاريخ الفكر السياسي** ،كلية الحقوق ، ١٩٧٧ ، ص ٦٥ ،

(٣) نلاحظ ، منهجيّا ، شيئا من التخبط في هذا المقتبس . ويظهر هذا التخبط لو جابهنا الكاتب صاحب المقتبس بالسؤال : ما هي مبررات الالـزام السياسي ؟ لجاء جوابه محيّراً متردداً وربما متناقضاً . فمن جهة تكمن الشرعية الديمقراطية في التمثيل الشكلي للناخبين ـ وفي فعالية التنمية معا ، ومن جهة ، تكمن تلك الشرعية في الفعالية الانمائية وحدها .

(٤) المرجع المذكور سابقاً .

رئاسة الوزارة تحتاج الى « ثقة رئيس الجمهورية قبل ثقة المجلس النيابي ، لتمارس صلاحياتها ، عندئذ نعي حقيقة لبنانية مؤلمة ـ عدم القبول الطاغي به .

لا ندخل في الأسباب هنا ، وطبعاً كثرت هذه الأسباب . إن ذلك لواقع .ماذا يعني تنبهنا اليه ؟ يعني أن الاستنتاج الذي تذهب اليه : أن النظام اللبناني هو « نظام من أذكى وأفعل الأنظمة السياسية في العالم اليوم » . ـ ان هذا الاستنتاج يصح أن تثار التساؤلات حوله .

إنه استنتاج يقف ، كما ذكرنا ، على رجل واحدة . فهو إما اعرج ، وان حفظ توازنه الى حين ، فان الضغوطات الضعيفة قد تفقده توازنه بسهولة .

أزمة الحكم ما بين الرئيس شارل حلو ورشيد كرامي **١٩٦٩** هي ظاهرة ذات علاقة منطقية دقيقة بالنسبة لهذه الفكرة . وكذلك الأزمة التي عرفها لبنان بين الرئيسين فرنجية وكرامي أثناء الأحداث المفجعة الأخيرة .

وإننا وإن سلمنا بان نظامنا ، وبقدر ما يساعد على تحقيق الفعالية ، هو نظام عصري ، فإننا نرجو ان يتذكر الراغبون بتحقيق هذه الفعاليّة مسلكيّة حياتيّة تمدّ جذورها في تراب الواقع وتعطي ثمارها لأبناء الأرض ، ان لا ينسوا القواعد التي يتطلبها ذلك ـ حتى وإن كانت تلك القواعد قصة قديمة . فما كل جديد مفيد .

ولأننا نخشى ان يُساء تفسير انتقادنا السابق وحدوده والتحفظات الضرورية حوله نسارع الى التعليق على المقتبس التالي :

« أما الانتقادات الموجهة الى هذا النظام وخصوصاً الى سلطات رئيس الجمهوريّة بالذات ، فلها أبعادٌ تتعداها ، من حيث لا يدري اصحابها ، لتشكل خطراً ليس فقط على التوازن الوطني في لبنان ، بل أيضاً وقبل كل شيء على التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة[1]

أما تعليقاتنا ، بقصد التوضيح ، فهي :

أولاً : إن استعمال « وطني » بدلاً من « طائفي » في « التوازن الوطني » هو إستعمال ذكي جداً . ويبقى ضربة سياسيّة موفقة حتى حينما تقول : « وطني » وتعني

(١) المرجع ذاته .

«طائفي» لأنك بذلك تسحب حصيرة «الوطنية» من تحت أقدام المستعمليها للتشويش على الطائفيين ـ . أما إذا عنيتها حقاً ، فانك تقدم مثلا حيا ، ارتاح اليه كل الارتياح ، لأنني ممن يؤمنون بان الطائفية والوطنيّة[1] ليستا بحكم الضرورة متناقضتين متضاربتين .

يبقى بالطبع ان نعرف حقا بأي من المعنيين تقصدها ؟ ولكن هذه قضية ثانية نؤجل البحث فيها لأكثر من سبب . وأهم هذه الأسباب الصعوبات المنهجيّة التي تواجهنا اذا قررنا اتباع الاسلوب المسؤول .

ثانيا ، ومن هنا لا يسعنا ، وللمنطق نفسه ، إلا ان نعجب بجرأتك على التوكيد على « من حيث لا يدري أصحابها » على ما في ذلك من مغامرة تتجاهل الصعوبات المنهجيّة او لا تحفل بها . فما ادراك ؟ ربما كان أصحاب تلك الانتقادات يعرفون أبعادها تماما ؟ انا لا أقول أنهم يعرفون بالفعل . فأنا لا أعرف ذلك حتى أقوله . على كل تحق لنا مطالبتك بالأسباب التي تدعوك الى الاعتقاد بأنهم لا يدرون .

ثالثا ، لا أخالك تجهل دعاوي المطالبين برفع الغبن عنهم في قضية المشاركة ، في حكم لبنان وفي طليعتهم الرئيسان رشيد كرامي وصائب سلام ، والمبنيّة في أساسها على ان « الخطر على التوازن الوطني » يكمن في سلطات رئيس الجمهورية بالذات .

من هذه الزاوية ، يصبح من التسرّع بمكان ، ان تعلن وحسب ، كأنك اكتفيت بمجرد الإعلان ، بان الخطر يكمن في الانتقادات الموجهة الى تلك السلطات على الأخص .

إننا نعتقد بأن القضية هامة جداً في تاريخ لبنان السياسي الحديث . ولأنها كذلك لا يجوز المرور بها مرور الفوارس راكبي الأحصنة المطهمة التي تساعدهم على القفز فوق الحواجز .

وقولك ان تلك الانتقادات « تشكل خطرا ..... على التنمية الاقتصادية والاجتماعية» ، يخضع ، رابعا ، للملاحظات ذاتها وللمنطق ذاته .

الخلاصة ؟

(١) ملحم قربان ، محاضرات في علم الاجتماع السياسي (لبنان والعالم العربي) كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والادارية ، في الجامعة اللبنانية ، طبع واستنتاج الرابطة ، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، ص ٢٠٤ .

ان النظام اللبناني ، ولأنه يقوي السلطة التنفيذية ، يماشي تطوراً عصرياً في السياسة والحضارة معا . ويمكنه ان يصبح من أذكى الأنظمة السياسية في العالم وأحدثها وافعلها لو توفرت له شروط معينة . اهم هذه الشروط ان يكون مقبولاً من الفريق اللبناني الذي يقدم دعوى المشاركة مطالبا برفع الغبن عنه .

يظل هذا الشرط ، شرط القبول به ، أهم من صفة ارتفاع هذا النظام الى المستوى المطلوب في تحقيق الفعالية المبتغاة .

هذا مع العلم ان أحد الذين خبروا هذا النظام ممارسة من موقع المسؤولية يذهب الى ان هذا النظام لا يرتفع الى المستوى المطلوب في تحقيق هذه الفعالية ويحتاج الى الكثير من التصليح خدمة لهذه الغاية .

« . . ذلك ان مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيا وراء فعالية الحكم . . . »[1]

وهكذا يتبين أن الاستنتاج الذي توصلنا اليه ، نقداً لموضوعة الاستاذ غانم على الصعيد الفكري والحجج النظرية ، يصل اليه فيزكيه ، الجنرال الرئيس ، من زاوية التجربة المباشرة والاختبار المعيوش

ان النظام يحتاج الى اصلاحات ، والبلد غير مهيأ لها .

« إن الإتصالات العديدة التي أجريتها ، والدراسات التي قمت بها عززت قناعتي بأن البلاد ليست مهيأة بعد ولا معدّة لتقبُّل تحوّلات لا يمكنني تصور اعتمادها إلا في إطار إحترام الشرعيّة والحريات الأساسيّة التي طالما تمسكت بها »[2]

في هذا المقتبس إشارة واضحة الى الإصرار على الأساس الديمقراطي ، لافضليته، تنفيذا لمخططات الاصلاح .

وما غاية هذا الاصلاح ؟

---

(١) فؤاد شهاب ، بيان عزوفه عن ترشيح نفسه للرئاسة الاولى ، **الأنوار** ،٥ آب ١٩٧٠ . وتزكي هذا الرأي احدى افتتاحيات **النهار** حيث تقول : « . . هذه الحكومة عطَّلت اللعبة البرلمانية وتكاد تشكل خطرا ، اذا استمرت ، على القواعد الدستورية والمؤسسات . . » (**النهار** ، الاثنين ٧ / ٧ / ١٩٧٤ ، ص ١) .

(٢) فؤاد شهاب ، بيان عزوفه عن ترشيح نفسه للرئاسة الاولى ، **الأنوار** ،٥ آب ١٩٧٠ .

« إن الغاية من هذا العمل الجدي هي الوصول الى تركيز ديمقراطية برلمانيّة أصيلة صحيحة ومستقرّة ، والى الغاء الاحتكارات ليتوفر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام إقتصادي حر سليم يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين ، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاء الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق » .

إذن على أساس ديمقراطي ينبغي ان نصلح الديمقراطية . بحيث تصبح « برلمانيّة أصيلة وصحيحة ومستقرة » ، « وبحيث تتأمن للجميع الافادة من عطاء الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق » .

ونقرأ في هذا المخطط المقترح لتعزيز الديمقراطية رأيا بالتوفيق بين الديمقراطية السياسيّة والديمقراطيّة الاجتماعية او الاقتصادية . وإذا قرأ في هذا الرأي جماعة المنظرين للسياسة اللبنانية من الخارج - أي بوقوفهم خارج النظام والنظرة اليه بمقياس انطباقه الى نظام معيّن فصّلته النظم السياسيّة - اذا رأى هؤلاء في هذا الرأي غضاضه او شيئا من الضياع بصفته « يخلط » بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعيّة ، فإن نصيحتنا لهؤلاء تبدو مزدوجة : ان يغيروا مرتقبهم ، وان يحاكموا الاقتراح بعد تنفيذه مشروعا مفصلا لا قبل ذلك . هذا يعني ان الحكم الآمن والأصلح هو الذي يأخذ بعين الاعتبار ملاءمه الاقتراح ، بعد تفصيله وتطبيقه ، للظروف الاجتماعية والحياتية للمواطنين ولمدى انسجامه مع آمالهم وتطلعاتهم للمستقبل ولتلبيته حاجاتهم وطموحاتهم .

وتظل على كل حال محاولاتنا بغية تحسين نظامنا الديمقراطي وربطه بالوحدة الوطنية وتقوية الاثنين معاً ، محاولات لا يمكن ان تصل الى محجّة الكمال .

الفصل الثالث

المشاركة

١ ـ معاني المشاركة

في تاريخ لبنان السياسي الحديث للمشاركة معان مختلفة ، نعرض بعضها لتوضيح المشاركة المقصودة .

المعنى التجاري الاقتصادي .

« نصت المادة **٢٣٨** من معاهدة روما على أنه يحق للمجموعة الأوروبية الاقتصادية أن تعقد مع دولة ثالثة أو اتحاد دول أو منظمة دولية اتفاقات تقضي بانشاء مشاركة تتميز بما تحدده من حقوق وواجبات متبادلة وأعمال مشتركة واجراءات خاصة . والشرط الأساسي للمشاركة أن يمنح كل شريك **شريكه اعفاءات وتخفيضات جمركية وتسهيلات تجارية** خاصة به دون سواه فلا تفيد منها أيةدولةأخرى. **وتعتبر المشاركة مرحلة أولى للانضمام** الكلي ، وان عقد المشاركة يتحول إلى عقد انضمام حالما تبلغ الدولة المشاركة درجة من النمو والازدهار تجعلها في مصاف الدول الأعضاء في المجموعة »[١] .

يتبين من قراءة مدققة لهذا المقتبس امران جوهريان :

الأول ، أن المشاركة « امتياز » و« الشرط الأساسي للمشاركة أن يمنح . . . »

والثاني ، أن المشاركة مرحلة تمهيدية لمرحلة أبعد . « للإنضمام الكلي » . ويصبح هذا طبيعياً عندما تبلغ الدولة المشاركة درجة من النمو والازدهار تجعلها في مصاف الدول الأعضاء في المجموعة .

---

(١) مصطفى النصولي « لبنان والسوق العربية المشتركة » ، منشورات وزارة التصميم العام ، مطبعة مديرية الاحصاء المركزي بيروت . . . ، ص ٦٠ ـ ٦١ . (التوكيدات لنا) .

ما علاقة هذا ببحثنا ؟

تبنت وزارة الخارجية هذا الكتاب وضمته إلى ملف السوق العربية المشتركة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لنبين غموض « مطلب المشاركة » . إذا كانت « للمشاركة » معان كثيرة ، فبأي معنى تستخدم ؟

ثم أن هذا المعنى من معاني المشاركة لا يمكن أن يكون هو المعنى المقصود مباشرة من مطلب الداعين إلى « المشاركة » في السياسة اللبنانية الداخلية . واضح أن هذا المعنى « للمشاركة » يجعلها عنصراً من عناصر العلاقات الدولية . ومطلب المشاركة مطلب في حقل سياسة لبنان الداخلية - هذا في الأصل . ويرتبط ، كما سنرى ، بمطلب للمشاركة على الصعيد العربي .

ولا نريد أن ننفي علاقة المطلب في السياسة الداخلية عامّة بالعنصر المتلازم للسياسة الخارجية . ولكن تلك قضية مختلفة - والربط بين القضيتين عملية تتطلب تحليلاً واستقصاءات لا تدخل في إطار هذا البحث .

نعثر على مفهوم آخر يحصرها ، أي المشاركة ، بسياسة الدولة الداخلية ولكنه لا يحصرها بفئة معينة . أنه مرادف في جوهره لمعنى الديمقراطية .

« أمّا مسألة المشاركة فيكاد يكون حالها حال العدالة الاجتماعيّة . انها ، مثل هذه الأخيرة غاية متغيرّة متطورة . . وما زالت الإنسانية ، منذ دولة أثينا ، تنتقل من نظام إلى نظام ، بحثاً عن الصيغة الفضلى لتحقيق المشاركة . . . لاشراك الشعب في ادارة شؤونه . والعالم الآن أنظمة متعددة من هذا القبيل ، كل نظام يدعي الديمقراطية الكاملة ، وهيهات أن يكون ذلك صحيحاً .

« أقصد بذلك أن العمل في سبيل المشاركة ضرورة وواجب وطني ، ولكنها ليست شرطاً للولاء الوطني . ناهيك بالطابع الخاص الذي ترتديه هذه المشكلة في لبنان . . . »[1] .

صح أن المشاركة بهذا المعنى هي مطلب دائم يتحدى العبقريّة السياسيّة للإنسان . وقد يصل إلى **محجّة** يقف عندها مكتفياً وقد لا يصل .

---

(1) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت ٢٩-٩-١٩٧٣ ، ص ٤ .

ومن هنا صح كذلك ان « العمل في سبيل المشاركة ضرورة وواجب وطني » .

أما عدم كونها شرطاً للولاء الوطني فهو قضية تحتاج إلى إعادة نظر . ان القول بأنها شرط للولاء الوطني كالقول بأنها ليست شرطاً للولاء الوطني يتورّط في غلطة منهجيّة أطلقنا عليها اسم التشريع[1] . وهو يعني بالاختصار أن يقرر أحدهم موقفاً لآخر ، فيتعدّى بذلك على حق هذا الآخر في اتخاذ موقفه بحريّة ومسؤولية تنسجم مع ما يلتزم به من قيم وغايات .

واذا سألت مجموعة من الناس الواعين المسؤولين : هل المشاركة[2] شرط لولائك للوطن ؟ فمن الطبيعي أن ينقسموا في جوابهم عن سؤالك فريقين على الاقل : أحدهما يعتبرها شرطاً لولائه ، وثانيهما ، يرفض أن يضعها شرطاً لولائه . حتى ولو لم ينقسم هؤلاء ، يظل جوابك القبلي على هذا السؤال التجريبي خطأ منهجياً الأفضل أن لا تتورط فيه .

وهنالك مفهوم آخر مغاير للمشاركة .

« وها هي القضية تطرح الآن مجدّداً ، تماماً كما كانت تطرح في الخمسينات . وأنا لا ألوم الذين يثيرونها . لأن ثمة شعوراً أكيداً في أوساط المسلمين بأنهم ليسوا شركاء في الحكم أصيلين . فسواء كان هذا الشعور في محله أم لا ، انه واقع حي ، تماماً كالشعور الآخر لدى المسيحيين . فهؤلاء أيضاً يحسون بالحرمان . . . بفقدان المشاركة . . . بالخوف . . . بالحذر . . . بالارتياب .

« الفارق بين هذا الإحساس وذاك ، أن المسلمين يشعرون بفقدان المشاركة في الحكم ، فيما المسيحيون يشعرون ، من جانبهم ، بفقدان المشاركة في الايمان بلبنان كما يقتضيه وجود الدولة المستقلة ذات السيادة »[3] .

هذه هي مسألة المشاركة في إطار جدلية الخوف المسيحي والغبن المسلم . وبالرغم

---

(1) ملحم قربان ، **المنهجية والسياسة** ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، بحث « مفترضات منهجيتنا وحدودها وغاياتها » .

(2) وغالباً ما يتدنى مستوى ممارستها عن مستوى النظريات المنصوص عنها في الدستور والكتب . غسان تويني ، « الثقة بالاعتذار . . . والضجر » ، **النهار** ، ١٢ حزيران ١٩٧٢ . « الديمقراطية المتلفزة » .

(3) بيار الجميل ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ١١ .

من أن لغة المقتبس وصيغة الفكرة توحيان بعملية متقابلة فإن الصورة التي تتضح بعد التدقيق لا تتوافق وهذا الإيحاء .

إن المسلمين يطالبون باشراكهم ، بطريقة عادلة ، بالحكم . أما المسيحيون فانهم يطالبون المسلمين بأن يؤمنوا بلبنان كما يقتضيه « وجود الدولة المستقلّة ذات السيادة » . إنّ المسلمين يطالبون « بحق » لهم ، اذا جاز التعبير . أما المسيحيون فانهم يطالبون المسلمين « بواجب » .

ومن هنا يصبح هذا المفهوم للمشاركة مفهوماً مزدوجاً . إنه ينطوي على مفهومين مختلفين لطلب المشاركة : أحدهما يطالب « بحقه » ، وثانيهما يطالب سواه « بواجبه » .

يبقى المفهوم التالي للمشاركة :

« لقد اثبتت الأيام أن المشاركة الحقيقية والفعلية في القضايا القوميّة ، بما تكلفه من تضحيات ، تبقى أقوى على حفظ لبنان كياناً ووحدة وسيادة من طريق الانعزال . فلو أن لبنان كان أكثر مشاركة في الحروب العربيّة ضد اسرائيل وأكثر مواجهة للعدو ، لكان على التأكيد أفضل حالاً مما هو عليه الآن وأقل تضرراً في الأرواح والأرزاق »[١] .

يستدعي هذا المفهوم للمشاركة بعض الملاحظات .

الملاحظة الأولى تطال وصف النهج الإستقلالي « بالانعزالي » . أو ، لنكون دقيقين أكثر ، يقسم أصحاب هذا المقتبس ، التصرفات اللبنانية ذات الشأن ، وفي ظل الاستقلال ، إلى قسمين على الأقل . أحدهما لا يطاله النقد ، والثاني يطاله نقد لاذع . وبالرغم أن الاثنين منبثقين من مبدأ الاستقلال ، ولذلك سميناهما نهجاً استقلالياً ، فان النقد الذي يوجهه هذا المقتبس الى القسم الثاني من المواقف اللبنانية ذات الشأن لا ينبع من كراهية أو رفض لاستقلال لبنان وإنما من محمل هذه المواقف على العروبة . واذا كانت هذه المواقف لا تتناقض والمواقف العروبيّة بشكل ظاهر ، فإن الأولى لا تجاري الثانية إلى الحد الكافي . بكلمة ثانية ، ليس الخلاف على استقلال لبنان بل على مصلحة العروبة في لبنان المستقل ، أو، مصلحة لبنان المستقل في العروبة ، لا فرق .

و « ليس التفاوت بين مواقف المسلمين في القضايا القوميّة ومواقف غيرهم إلا نتيجة

---

(١) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار** ، الجمعة ٦/٨/١٩٧٦ ، ص ٢

مفهوم خاطىء[١] للعروبة لا خروجاً من المسلمين على اللبنانية[٢] .

عندئذ ينتقل بنا البحث ، بمنطق القضية ، من « المشاركة » إلى تشاد القوميات .

« فطريق الانعزال » ، إذن ، هو تعبير مزدوج الايحاء : أنه يصف واقعاً ، وانه ، وفضلاً عن هذا الوصف ، يقيم هذا الواقع . والتركيز هنا على التقييم . انه ، على ما يظهر ، يصدر حكماً سلبياً عليه .[٣]

وربما كان هذا هو بالضبط ما أراد أن يتحاشاه ولكن دون ما جدوى على ما يظهر حزب الكتائب عندما صدّر جريدته بالتالي :

« وبالمقابل ، ليس سهلاً العثور على البديل لصيغة الاربعينات . وهو ، في أي حال ، يكون خلاصة تفاهم بين اللبنانيين بالدرجة الأولى ، وبينهم وبين العرب أيضاً .

« فليس وارداً أن يكون لبنان الجديد وجوداً غريباً في هذه المنطقة ، ونوعاً من أنواع التحدي والعداء لمحيطه .

« ولم نيأس بعد من امكانية اقناع العرب بضرورة وجود لبنان الحضاري ، والوطن المتميز عمّا عداه من أوطان في العالم العربي دون انسلاخ » .[٤]

و « دون انسلاخ » هو التعبير الذي يلفت الأنظار في هذا الإطار . وهل من شك بأن « الانسلاخ » مرادف « للإنعزال » ؟

وهذا يعني أن الفريقين لا يتحاوران فعلاً . اذ من شروط هذا الحوار أن « يسمع » أحد الفريقين المحاورين ما يقوله الآخر لا أن يصم أذنيه عليه . أم أن القضية أعمق ؟ هي قضية عدم ثقة بما يقال .

« فما هو المطلوب » ؟

« أن يكف المسلمون عن هدّ الكيان ، هذا الكيان اللبناني على ما وصف ، وعلى ما

---

(١) لقد أشرنا في مناسبة مغايرة إلى أن هذا التعبير غير عملي .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) « أعداء العروبة الانعزاليون » كمال جنبلاط ، رداً على خطاب الأخ « الرئيس حافظ الأسد » . **النهار** ، الأحد ٢٥/٧/١٩٧٦ ، ص ٤ .

(٤) « من حصاد الأيام » **العمل** ، الجمعة ١٤ كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص ١ و ٨ .

حدده التاريخ . وان يحايد الموارنة (المسيحيون اللبنانيون) التحكم والتسلط . فتنبت من هذا مشاركة تعني المشاركة ، لا تكون إلا « فعلية ـ عملية ـ عادلة » .[1]

وهكذا نعود مرّة ثانية إلى ميثاق « بلائين » و « نعم » : « لا » اسلامية لهدم الكيان ، و « لا » مسيحيّة للتحكم والتسلط ، « ونعم » للمشاركة .

وهذا الاستنتاج ، إذا صح ، يبقى ذا دلالة تحمل أكثر من مغزى . ومغزاها الأكثر إلحاحاً في هذا السياق هو أن روح الميثاق تبقى صالحة ، بتفسير أو بآخر ومع شيء من حسن النية والتسامح ، لإعادة هندسة بناء لبنان الجديد . ذلك لأنه ، إذا كان الذين ينقمون على الميثاق فيطردونه من الباب الواسع ليعودوا فيدخلون « روحه » ، من حيث يعملون أولا يعملون ، من « شق الطاقة » ، فمن باب أولى أن يكون الذين لا ينقمون عليه ، لهذا السبب أو لذاك ، ويتمسكون به ركناً أساسياً في قيام العمارة اللبنانية لا مفرّ لهم من الإقرار الصريح والمخلص بأنه يبقى من ركائز بناء لبنان الجديد .

الملاحظة الثانية تتعلق بعملية التوكيدات التي ترد في هذا المقتبس . « لقد أثبتت الأيام » ، « لكان على التأكيد » . إن في هذه التوكيدات من الثقة لأكثر مما يتحمله العلم . ربما كانت لها دوافع قومية . وهذه تبررها عمليا . غير انها تبقى غير مؤتمنة علميا .

الملاحظة الثالثة تدور حول دور لبنان العربي . ما هو الدور الذي ينبغي أن يلعبه لبنان السيد المستقل عربياً ؟ وعلى وجه التخصيص ، وفي إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، أي أفضل للبنان : أن يكون دولة مساندة أم دولة مواجهة ؟

ومن الواضح أن المقتبس المدروس يساند الموقف القائل بمواجهة لبنان لاسرائيل عسكرياً . ونعرف أن للجامعة العربية قراراً يجعل لبنان دولة مساندة[2]

وإننا ممن يعتقدون بأن الخلاف بين اللبنانيين على هذه القضيّة بالذات[3] هو من أهم الأسباب التي تكمن وراء الأحداث الأليمة التي مَرَّتْ بلبنان . ومن الواضح أن معالجة هذا الانقسام حولها ليست ، وعلى أهميتها ، في متناولنا خصوصاً إذا أصرينا على معالجتها المعالجة العلمية المسؤولة التي تستحق . ولكن هذا لا يعني إهمالها : إذ كثيرة هي القضايا

---

(١) ادوار حنين ، « الميثاق الوطني » « بازار » ، **الحوادث** الجمعة ، ٩/٩/١٩٧٧ ، ص ١٢ .

(٢) النهار العدد ١٢٨٦٢ السبت ٢ حزيران ١٩٧٦ ، ص ١ .

(٣) ومن هذا المنطلق يكتسب الوجود الفلسطيني في لبنان حجم القضية .

التي نعالجها ، وان باختصار وبكثير من التحفظ ، تضفي على هذه القضية بالذات أضواءً كثيرة .

هذا يقودنا إلى الملاحظة الرابعة التي نود أن نوردها في معرض تقييمنا للمقتبس المدروس . لقد سبق ولاحظنا أن ثمة اندفاعاً وراء موقف معيّن من هذه القضية يجعل المخالفين له بالرأي محرجين جدّاً . واذا كانت الثقة عنصراً جوهرياً لتحقيق الانتصار في القضايا الاجتماعية والسياسية ، فانها تصبح تشبثاً بالرأي عندما تظهر في إطار المناقشة والحوار بينك وبين من يهمك أن يكون موقفهم منسجماً وموقفك . وقد تصبح ، أحياناً ، عائقاً في عمليّة الاقناع هذه .

هذا هو الدافع البنّاء الذي يقف وراء الملاحظة . أما الملاحظة فهي أن هذا المقتبس يقدم نظرية استنتاجية بصفتها صحيحة ، فضلاً عن أنه يقف بثقة وبكل تأكيد وراءَها ، بينما تبقى صحتها غير ظاهرة من جهة وغير مبرهن عليها من جهة ثانية . ولهذا ، وحتى لو كانت هي صحيحة ، تظل مدار أخذ ورد .

« فلو أن لبنان كان أكثر مشاركة في الحروب العربيّة ضد اسرائيل وأكثر مواجهة للعدو لكان . . . أفضل حالاً مما هو عليه الآن وأقل تضرراً في الأرواح والأرزاق » .

و « . . . . ان المشاركة الحقيقية والفعليّة في القضايا القوميّة ، بما تكلفه من تضحيات ، تبقى أقوى على حفظ لبنان كياناً ووحدة وسيادة من . . . » .

إنها مقارنة بين « ما حدث » ، وكلنا يعرفه أو ما ظهر منه على الأقل ، و « ما كان سيحدث لو . . . . » ؟ ولا أحد يعرفه . أنها مقابلة بين « الواقع بالفعل » وبين « ما كان سيحصل لو . . . » . إن العلم ، وعلى مستوى معين من المسؤولية ، لينوء بأعباء التفسير الصحيح للتاريخ كما حصل وحدث . فكيف يتقرر « ما كان سيحصل لو . . . » ـ على ما يتلاعب بهذا الافتراض من متغيرات ومفترضات . إنَّ أفضل ما يقدر أن يقوم به عالم ، وحتى بعد البحث والتدقيق بالمعطيات والظروف ذات العلاقة ، هو نوع من التقدير المحتمل وحسب . تكهُّن ؟ قريبه .

فهل كان صاحب المقتبس التالي على بيّنة يا ترى بجميع هذه التساؤلات ؟

وبقطع النظر عماّ اذا كان ، أم لم يكن ، على بيّنة من ذلك ، يبقى قوله مثلاً لا بأس به على مفهوم المشاركة الذي نحن بصدده .

« هذه الثورة ، ماذ تكون » ؟

وطنياً : يجب أن تحدد ـ هذه الثورة ـ بصورة نهائية واضحة صريحة ، « استراتيجية تاريخية » للبنان الجديد ، تقرر موقعه في العالم وفي محيطه ، فيعرف اللبنانيون مصيرهم وأنهم لا يزالون ذوي السيادة في تقرير هذا المصير ، بل أن سيادتهم قد تعززت إلى الحد الذي يقدرون معه على المشاركة الفعلية في تقرير مصير العالم العربي ، بدل أن يكونوا ، أو يستمروا ، مجرد « ساحة » صراع ، بل صراعات ، و « موضوع » منازعات لا يدرك أحد منهم أبعادها . . . . » .[1]

وواضح أن وراء هذه المطاليب دوافع طموحة لا تبررها معطيات الواقع المرير .

المشاركة المقصودة ؟ وأحدث نص لها جاء في البيان الوزاري الأخير ، تعبّر عن ذاتها بالتالي :

« إن المشاركة التي نقصدها هي المشاركة[1] الوطنية الشاملة بين مختلف فئات الشعب وطوائفه وهيئاته والتي تؤدي ، بالتنفيذ والممارسة ، إلى اعطاء المواطنين كل حقوقهم المشروعة على أساس المساواة التي كرسها الدستور »[2]

واذا ما استغرب قارىء هذا التصريح ، فلربما خف استغرابه ، عند قراءته التالية :

« أما حكومة رشيد كرامي فلم تكن حكومة بالمعنى الصحيح ، لأن سليمان فرنجية لم يعط رشيد كرامي إلا مرسوم تعيينه رئيساً للوزراء ، بينما استبقى لنفسه ولوزيره كميل شمعون كل الصلاحيات والاجراءات » .[3]

« في انتظار المشاركة » ،

« ولذلك فنحن ننتظر من الحكومة التي جاءت تحت شعار المشاركة ، وبالفعل كان تأليفها على هذا النحو الضخم من **٢٢** وزيراً عدداً ونقداً يعبر عن معنى المشاركة الشامل ،

---

(١) غسان تويني « انتهى الحرب . . . فمتى تبدأ الثورة؟ » النهار ، الاثنين **٢٠** حزيران **١٩٧٧** .

(٢) المشاركة تعني « المساواة » ، صائب سلام ، في مقابلة تلفزيونية ، مساء الاربعاء في تاريخ **١٩٧٥/٥/٢٨** ، الساعة الثامنة والنصف .

(٣) البيان الوزاري لوزارة رشيد الصلح ، **النهار** ، الجمعة **١٩٧٤/١١/٢٢** .
الحوادث ، العدد ١٠٦٨ ، الجمعة **١٩٧٧/٤/٢٩** ، ص **٥** .

ونحن على كل حال في انتظار المضمون لتتحقق واقعاً فيشعر الجميع بأن حقوقهم قد تأمنت وان مصالحهم قد تحققت » .[1]

هذا يعني ضمناً أن المطالبة بالمشاركة هي مطالبة برفع الحيف عن فئة لم تنل « كل حقوقها المشروعة على أساس المساواة التي كرسها الدستور » . وهذا المفهوم للمشاركة يحصرها في إطار السياسة الداخلية ، كما وانه يحصرها بفئة معينة .

وإذا كانت مغالبة « الظلم والجهل والحرمان » على الصعيد الدولي واجباً عاماً ، تكون هذه المغالبة ذاتها في السياسة الداخلية واجباً أكثر واقعيّة وأكثر الحاحاً :

« . . وان الظلم أو الجهل أو الحرمان الذي يمكن أنْ يشعر به بعضكم ينعكس حتماً على الكل فلا ينجو من نتائجه الرهيبة أحد » .[2]

ذلك لأنّـه إذا كانت لهذه الآفات الاجتماعية « نتائج رهيبة » ، وأصبحت معرفة هذا الأمر من البديهيات السياسيّة للقرن العشرين ، فان تلك النتائج ، ولأسباب لا تخفى على أحد ، أكثر رهبة وأفجع تبعات حيث ترابط اعتبارات مشرذمة للمجتمع وظروفه ، ويظهر أن هذا ، وعلى الصعيد الفكري ، لم يكن خافياً على ذوي المسؤولية .

وعلى الصعيد العملي كانت محاولات في هذا الاتجاه . غير أنها لم تكن كافية في نظر المهتمين . ومن هنا أهميّـة الاقتراح التالي :

« يرى المؤتمر[3] أن مسألة المشاركة ، كما تطرح اليوم ، يجب أن تعالج بالعودة إلى روح الميثاق الوطني ، وليس إلى شكلياته وحدها ، ثم باصلاح سياسي يتخطى الاتفاقات الطائفية ، ويكون السبيل إلى إشراك الشعب في إدارة شؤونه من خلال انتماءاته الاجتماعية والمهنية . . . .

« . . . . إن البلديّـة ، أساساً ، هيئة عمومية محلية أو « المؤسسة العامة » الأكثر قرباً من المواطنين ، والأكثر تمثيلاً لمصالحهم المحليّة المباشرة . وينبغي بالتالي ، تطويرها على هذا الأساس ، لتكون اداة ديمقراطية للتنمية المحليّـة . ولتحقيق مشاركة المواطنين في

---

(١) « كرامي يهاجم حاشية القصر . . . » **النهار** ، العدد **١١٨٩٤** ، الثلثاء **٢٥** أيلول **١٩٧٣** ، ص **١١** .

(٢) شارل حلو ، في مؤتمر الدول غير المنحازة ، القاهرة ، **٥** تشرين الأول ، **١٩٦٤** .

(٣) مؤتمر حزب الكتائب السادس عشر المنعقد في أوتيل برنتانيا في بلدة برمانا .

عملية التنمية هذه ضمن مخطط عام للانماء الوطني الشامل » .[1]

ونرانا هكذا تورطنا ، ومن الصعب أن لا يتورط دارس المشاركة ، بأبعادها الداخليّة المتعددة التشعبات . ولنا جولة في هذه التشعبات في « البعد الاجتماعي للمشاركة » . أما الآن ، فدعنا نرجع إلى حيث يعشش الخلاف حول المشاركة ، في علاقة رئيس الجمهورية برئيس الوزراء .

« وسئل (الرئيس الصلح) عن رأيه في مطالبة الرئيس سلام بالغاء مركز رئاسة الحكومة إذا بقي الحكم متسلطاً وشبه رئاسي ، فأجاب : « بدو صائب بك يمنع المسلمين يشاركوا في الدولة . فعندما يطالب بالغاء رئاسة الحكومة تزول المشاركة . أنا مش عارف شو هالمنطق » .[2]

المضمون في قول سلام ، المضمون الذي لم يلمسه الرئيس الصلح ، هو أن رئيس الجمهورية يهيمن أكثر من اللازم على الحكومة . وبفضل هذه الهيمنة من قبل رئيس الجمهورية تنتفي المشاركة أو على الأقل تقل قيمتها وفعاليتها .

ولما كان الرئيس يحكم وليس بمسؤول أصبحت ، حسب الدستور ، لرئيس الوزراء مسؤولية دون السلطة . ولذلك ، اعتقد سلام أن الغاءَها أفضل . عندها يصبح الرئيس معاً حاكماً ومسؤولاً !

وهذا هو بالضبط ما عناه الرئيس رشيد كرامي عندما قال :

« سيكون هناك إجماع اسلامي على رفض تسلم رئاسة الحكومة وليتحمل غيرنا مسؤولية ما يحدث .[3]

من هنا يتبين أن للمشاركة درجات ورتب ، وان تحققت مراتب المشاركة على مستويات معينة فتبقى ربما ، مستويات أخرى تنتظر ، أو بالأحرى ينتظر لها ، التحقيق .

ليفهم القصد من وراء هذا النص ، ينبغي أن نقسم المشاركة ، في هذا المنعطف من البحث ، إلى واقع ملموس وموضوعي ، وإلى الاستجابة ، أو بالأحرى ، الاستجابات

---

(١) **النهار** ، الاثنين ١/١٠/١٩٧٣ ، ص ٣ .

(٢) مناقشة البيان الوزاري ، **النهار** في ١٣/١٢/١٩٧٤ ص ١٢ . (وكذلك **النهار** ، الأربعاء في ٥/٣/١٩٧٥ ص ٢ و ص ١١)

(٣) هذا بالطبع إذا صح التقرير الصحافي عنه (**النهار** ، الخميس ١٥/٨/١٩٧٤) .

له من قبل أصحاب العلاقة . وهذه الاستجابات هي أمور ذاتية . يزكي هذا الاقتراح ، وان كان إمعاناً بالتحليل ، تفهم المقصود بالسؤال التالي :

« وأضاف الوزّان : « إن البلد لا يمكن أن يرتاح إلا إذا زال الجوّ الحالي بأن تحل الثقة بين مختلف الفئات اللبنانية ، وان قضيّة المشاركة لا تثار إلا عندما يكون هناك احساس بفقدها ، والمسؤولية في ذلك تقع على الحكام الذين تؤدي تصرفاتهم إلى إثارة هذه المواضيع » .

« وأثار الوزّان أخيراً قضايا المناطق المحرومة والمطالب التي ينادي بها الامام الصدر وضرورة معالجتها » .[1]

واضح أن لهذا المقتبس أكثر من علاقة بالمشاركة . ما يهمنا الآن هو التمييز الذي اقترحنا بين واقع موضوعي واستجابة ذاتية لهذا الواقع . ومن ثم ، علاقة هذا التمييز بفهمنا ، ونأمل أن يكون بعد هذا التمييز فهماً أفضل ، للمشاركة .

وغني عن القول أن هذا التمييز مبدأ عام يصح على جميع الأمور الاجتماعية والسياسيّة .[2]

يذهب الاستاذ شفيق الوزّان إلى أن « قضية المشاركة لا تثار إلا عندما يكون هناك احساس بفقدها » . لنفترض أن هذا القول ، وبشيء من التساهل من وجهة النظر العلميّة المحض ، هو قول صحيح وينطبق على قصة المشاركة في التاريخ الحديث للسياسة اللبنانية . عندئذ يصح أن يمثل هذا « الاحساس بفقدها » الاستجابة الذاتية التي عنيناها .

ويمثّل في المقتبس السابق الذكر على الواقع الموضوعي « الحكام » و« تصرفاتهم » .

المعروف أن الإستجابة متغيّر يقوى ويضعف نتيجة لارتباطه بأمور ومتغيرات وظروف عدّة . ومن هنا ، وحتى لو أبقينا العنصر الموضوعي ذاته : الحكام وتصرفاتهم على حاله ، أي بدون أن يطرأ عليه أي تغير ، تبقى الاستجابة لهذا العنصر قابلة لأن تتغير .

---

(١) « لقاء الكتائب والمجلس الاسلامي » ، **النهار** ، الثلثاء ، ٢٧/٨/١٩٧٤ ، ص ٥ .

(٢) ملحم قربان ، **المنهجيّة والسياسة** ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ - بحث : « لغتنا ومشاكلنا » .

فالذي كان مقبولاً مثلاً في ظروف معينة يصبح غير مقبول في ظروف مختلفة .

وهكذا وحتى لو لم يتغير الحكام وتصرفاتهم كان بالامكان أن تتغير الاستجابة لهم . هذا كمبدأ عام . المهم السؤال التجريبي الواقعي التالي : هل تغيّرت فعلاً استجابة المسلمين للواقع الموضوعي للمشاركة حتى إنّ لم يتغير هذا ؟ نعتبر أن الوصول إلى جواب مؤتمن هنا هو قضيّة هامّة وجوهريّة . وفهمه على حقيقته ، اذا كان بالامكان التوصل إليها ، يوضح أموراً كثيرة عالقة بين جناحي لبنان : مسلميه ومسيحييه .

يظهر أن المقتبس المدروس يضع المسؤوليّة على « الحكام الذين تؤدي تصرفاتهم الى اثارة هذه المواضيع » . من هنا يتبين أن العنصر الموضوعي ، في المشاركة ، هو بدوره متغير .

واذا كانت المشاركة درجات ورتب ومستويات ؛ فليست المشكلة حولها ، ان « بفقدانها » أو بوجودها ، لأنها موجودة دائماً وأبداً ـ بمعنى من معانيها وبدرجة من درجاتها المتعددة .

المشكلة حولها تدور على محورين اثنين ـ وجودها على مستوى معين من مستوياتها المتعددة ـ والقبول المتبادل من قبل أصحاب العلاقة استجابة لهذا المستوى من وجودها .

وهي ، بالتالي ، ولكثرة المتغيرات ذات التأثير بها ، فضلاً عن أنّ ركنيها بالذات هما متغيران ، مشكلة متغيّرة .

ولهذا يصبح من الواجب معالجتها من زاوية ديناميكية متطورة .

ولهذا يصبح وضعها في قوالب جامدة وثابتة مدعاة للتجاذب المتوتر ؛ أو المتفجر .

ويظل هذا المبدأ العام ، على أهميته ، بعيداً عن الواقع المعيوش بجميع متنافراته وخشونته . ويبقى الربط بينهما بنجاح عمل عبقرية . ومن البديهي أن عملاً كهذا أبعد من متناول هذه الدراسات . يهمنا هنا لفت النظر إلى نوع من الذهنيّة التي ، إن لم تتوفر ، يبقى ذلك العمل حتى وان توفر في غير موضعه المناسب .

نرجع الى التمييز بين عنصرين للمشاركة : -الواقع الموضوعي والاستجابة له . وتقع في إطار الواقع الموضوعي سلطات رئيس الجمهوريّة بالمقابلة مع سلطات رئيس الوزراء ـ وهذه هي القضية الأكثر حساسيّة في موضوع المشاركة . وهنا بالضبط يكمن « الطابع الخاص الذي ترتديه هذه المشكلة في لبنان » .

وهذا يعني أن النص **الدستوري للمشاركة كما** سنرى لا يضمن تحقيقها . كما وان التقليد المتبع على أن يكون رئيس **الحكومة سنياً ليس** وحده بضامن لها . يجب أن يتمركز في هذا المنصب رئيس قوي . من هنا ، يفهم جزء من نقمة كرامي وسلام معاً على حكومة أمين الحافظ .

ومن هنا يفهم ، نقمتها على حكومة رشيد الصلح الحالية . غير أن هذا الجانب فقط مما للمشاركة من جوانب أُخر يبينه المقتبس التالي :

« واقترح جنبلاط أن يعرض الوزير سلام قضية ايجاد مجلس قيادة للجيش تحقيقاً للتوازن الطائفي ، فرد الوزير بأن هذا وان يكن مطلباً محقاً ، فالوقت ليس مناسباً لاثارته »[1]

« وبعد وصوله الى منزله قال جنبلاط :

« أنا يهمني مطالب صيدا وان لا تضيع هذه المطالب في قضايا ثانوية كما يهمني التوازن الوطني في الجيش على شاكلة مجلس الخدمة المدنية بالنسبة إلى الترقيات والمناقلات .[2]

٢ ـ ربط المشاركة بالوحدة الوطنية وبالأزمة

يظهر الربط بين الوحدة الوطنية والمشاركة جلياً في البيان الوزاري الأول لعهد الاستقلال .

« فالعهد الذي دخله لبنان اليوم ، عهد دقيق خطير لم يستقبل مثله من قبل » . انه حقاً نقطة تحول في تاريخ لبنان السياسي الحديث . « إنه عهد استقلال وسيادة وعزّة وطنيّة توفرت له العوامل والامكانات التي تجعله استقلالاً صحيحاً » . ـ فلنا حق طبيعي أصيل في الاستقلال . وتتوفر لنا عوامل دوليّة لتحقيق الاستقلال . « اعترافات الحلفاء ، وميثاق الاطلنطيك ، وعهد الأمم المتحدة » . غير أن هذه كلها تبقى ناقصة في جعل الاستقلال ممكناً ـ « الاستقلال الصحيح » .

(١) **النهار** ، الخميس ، ٦/٣/١٩٧٥ ، ص ٢ .

(٢) أ ـ المرجع ذاته .
ب ـ **والنهار** تاريخ السبت ٨ آذار ١٩٧٥ ، ص ١ .
ج ـ وبتاريخ الأحد ٩ آذار ١٩٧٥ ، ص ٢ .

« وقد شفعت هذه العوامل كلها الانتخابات التي **جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات** . . . . . فالحكومة التي أتشرف برئاستها قد انبثقت من مجلسكم الكريم عن ارادة الشعب . . . . وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً ، بل **نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة** »[(١)] .

نتبين بعدين من ابعاد المشاركة في هذا المقطع : مشاركة الشعب بالسلطة والحكم ، وتعميم خيرات الاستقلال ، بعد جعله أمراً واقعياً ، على جميع اللبنانيين بلا استثناء .

وجاء هذا الربط بين المشاركة والوحدة الوطنية في البيان الوزاري لأول حكومة استقلالية تزكية لربط سابق تاريخياً ، مما يدل على أنه استمرار لمبدأ مدروس ومخطط له واستجابة لمطلب عادل ، أو بكلمة ثانية ، دفعاً لانتقاد محق محتمل .

« ومن جهتها وبغية تحقيق هذا الغرض (أي حماية الكيان اللبناني من كل انتقاص ، والدولة اللبنانية إنما تؤلف ، سياسياً واقليمياً ، وحدة لا تتجزأ) فإن الحكومة اللبنانية ستكفل المساواة في الحقوق المدنية والدينيّة والسياسيّة ، بين جميع مواطنيها ، بدون أي تمييز ، وستؤمن توزيعاً عادلاً للمناصب العليا ولكامل وظائف الدولة ، بين جميع عناصر البلد ، كما أنها ستؤمن كذلك ، نسبة عادلة للنفقات ذات المصلحة العامة ، بين المناطق المختلفة ، وسنسرع ، بأسرع ما يمكن ، بتوحيد النظام الضريبي وبالاصلاحات الاداريّة اللازمة »[(٢)] .

كان ذلك وعداً بالمشاركة على أمل أن يفشل محاولات الرفض فيدعو إلى البناء عن طريق تعزيز الوحدة .

وتنقلب مع الأيام الآية . يصبح الإصرار على المشاركة « الصحيحة » وسيلة للحد من « تفاعلات الأزمة » .

« وكان حزب الهيئة الوطنية أذاع الآتي :

. . . . تمت الموافقة على اقتراح لحزب الهيئة الوطنية بدعوة إلى مؤتمر عام للأحزاب والشخصيات والهيئات الاسلامية يعقد اليوم الخميس من اجل توحيد صف المسلمين

---

(١) البيان الوزاري الأول في عهد الاستقلال . راجع بحثه ونصه في : « الوحدة الوطنية » من هذه الدراسات . (التوكيدات لنا) .

(٢) الجنرال كاترو ، البيان الثاني لاستقلال لبنان ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ . (الأول منشور بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤١) .

والكلمة في هذا الظرف الحرج الذي تمر فيه البلاد وعدم تمكين الأزمة السياسية التي هي أزمة حكم وطريقة حكم من شق الصف الوطني والعمل على تلافي ذلك بالاتفاق على طريقة موحدة لتوسيع الصلاحيات والمشاركة الصحيحة في الحكم وذلك في سبيل الحد من تفاعلات الأزمة واعطائها مخرجاً وطنياً صحيحاً » .[(١)]

إن تحليل هذا المقتبس ونقده ليبينان أموراً كثيرة ذات أهمية بالنسبة للسياسة اللبنانية المعاصرة . غير أننا نكتفي الآن باشارته الواضحة الى المشاركة والى علاقتها بالوحدة الوطنية .

ومن جهة ثانية ، نقرأ التالي ، لتبرير القول بأن الوحدة الوطنية قيمة يهتم الجميع بالحفاظ عليها :

« إن الأحزاب والهيئات في منطقة كسروان الفتوح تدعو الأهلين الى الهدوء وضبط النفس حرصاً على الوحدة الوطنية التي يجب أن تبرز في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى بعيداً عن أجواء الاستفزاز والمظاهر التي تتيح للأيدي الخفية أن تستمر في غيها والعبث بمقدرات البلاد » .[(٢)]

وكذلك قال المفتي :

« لبنان وطننا علينا أن نصون وحدته ونتعالى على النزعات الطائفية ودعوات الفتنة » .[(٣)]

وهكذا يرتبط الوعد بالمشاركة بتحقيق الوحدة ، كما يرتبط هاجس الأزمة بالوحدة كذلك . غير أن الربط ايجابي في الأول وسلبي في الثاني : بقدر ما تتأمن المشاركة بقدر ما تتمتن روابط الوحدة . وعلى العكس من ذلك ، في حالة الربط بين الأزمة والوحدة ، فبقدر ما تشتد الأزمة بقدر ما تضعف الوحدة وتتهلهل .

٣ ـ المشاركة : الدستور والممارسة

إن رئيس الجمهورية هو الشخص الأول والأعلى سلطة في الدولة ، يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها بمعاونة الوزراء وفقاً لأحكام الدستور .

---

(١) **النهار** ، الأحد ٩ آذار ١٩٧٥ ص ٢ .

(٢) « حزن كسروان على الملازم الياس الخازن » ، (**النهار** ، الأحد في ٩/٣/١٩٧٥) ص ٤ .

(٣) **النهار** الاثنين ١٠/٣/١٩٧٥ ص ٣ .

تناط السلطة الاجرائية ، حسب المادة ١٧ من الدستور ، برئيس الجمهورية . يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً لأحكام هذا الدستور .

فالسلطة الاجرائية ، حسب هذه المادة ، تناط برئيس الجمهوريّة . وتحد هذه السلطة معاونة الوزراء .

هنا معقل المشاركة . التعاون بين الرئيس والوزراء هو الرابط الذي يجمع الاثنين . غير أن هذا التعاون ينبغي أن يكون « وفقاً لأحكام الدستور » .

وفي ظل النظام البرلماني الأمثل يجب أن يكون على رأس الحكومة رجل واحد يقتصر دوره على « اختيار الوزراء ومشورتهم » . ذلك لأن كل شيء في الحكومة البرلمانية يرتكز على المسؤولية الوزارية . ومن هنا تبدأ كفة الميزان في الميل لمصلحة رئيس الجمهورية . وبعد قليل يصبح صحيحاً القول العامي « النذر للدير . . . . » في علاقته مع الوزراء . فهو يحكم ، ويتحمل مسؤولية هذا الحكم الوزراء المختصون . وذلك بفضل المادة ٦٠ من الدستور التي تنص على أنه « لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى » . والمادة ٦٦ التي بموجبها « يتحمل الوزراء إجمالاً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية » .

وتقترن هذه المادة بالدستور بالمادة ٥٤ لتزيد في رجحان كفة الرئيس :

« مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون ما خلا تولية الوزراء واقالتهم » .

إن التوقيع الوزاري الذي فرضته المادة ٥٤ من الدستور هو العنصر الأساسي في كل قرار يصدر عن رئيس الجمهورية ، لأنه يعني تحمل الوزير مسؤولية هذا القرار ومحو مسؤولية رئيس الجمهورية . ولهذا أهميته في تقرير المفهوم الصحيح للمشاركة . ذلك بأنه بامكان الوزير المختص ، إذا لم يكن مرتاحاً لمضمون القرار ، ان يمتنع عن امضائه . واذا لم يمتنع فهو مشارك ـ بقطع النظر عن الأسباب التي تدعوه لعدم الامتناع .

ويأتي في طليعة هذه الأسباب كون رئيس الجمهوريّة باستطاعته أن يقيل الوزير المعاند . فكأن الرئيس يقول للوزير إما تُمضي وإما تَمضي ـ هذا بالطبع اذا دفعت الأمور بين الاثنين الى أقصى حدود المواجهة . هذا يعني ، بكلمات مغايرة ، ان المستقبل السياسي

للوزير مرهون برضا الرئيس عنه . وهذا يعني ، بدوره ، أن امكانية الامتناع من قبل وزير معاند عن قرار يرضى عنه رئيس الجمهورية تتضاءل حتى حد الانعدام ـ هذا بالطبع إذا نظرنا الى الأمور من الناحية الواقعية . وتظل الصورة مختلفة بعض الشيء من الزاوية المثالية . ولكن المهتمين بالمثاليات الى حد التعريض باغراءات الوجاهة السياسية كانوا وما زالوا في كل مكان وزمان قلة نادرة . ولماذا يكون لبنان ، وبالرغم من جميع المفاخر التي يتغنى بها زجّالونا ، مختلفاً عن العالم أجمع بالنسبة لهذه القضية بالذات ؟

وهكذا وبالرغم من أننا نعرف هذا المستوى المثالي الذي يمكن أن تتحقق مشاركة أفضل في إطار دستورنا على صعيده فاننا لا نصر على تقييم تصرفات السياسيين عندنا من على هذا المستوى . وعلى الصعيد الواقعي لا بد لنا من الاعتراف بأن بامكان رئيس الجمهوريّة عندنا ، وفي الظروف القائمة ، أن يمسك بخناق الوزراء والمستوزرين معاً بفضل نص القسم الأخير من المادة ٥٤ من الدستور . أما القسم الأول منها فانه يمنح الوزراء نعمة المشاركة لرئيس الجمهوريّة في الحكم بطلبه اشراكهم معه في التوقيع . فالمادة ٥٤ تعتبر معاً تثبيتاً للمشاركة من جهة وإفساحاً في المجال أمام رئيس الجمهورية لتكثيف حصته في هذه المشاركة من جهة ثانية .

هذا بُعدٌ واحد من ابعاد المشاركة في الحكم ـ المشاركة التي تتخذ لها طابعاً خاصاً في لبنان . غير أن هذا البعد ليس بالبعد الذي يتخذ شكل الخط المستقيم . انه ينعطف بفضل المادة ٥٣ من الدستور ليمر برئاسة الوزارة . فقد نصت هذه المادّة على أن « رئيس الجمهوريّة يعين الوزراء ويسمّي منهم رئيساً » .

وهنا بالذات، بالمقابلة بين سلطات الرئيس ومسؤوليات رئيس وزرائه، يكمن جوهر المشاركة في الحكم كما يعرفها لبنان قضيّة دستوريّة من جهة ومشكلة سياسيّة من جهة ثانية .

وتعددت المشادات بين الاثنين ، لاعتبارات مختلفة ، وتشعبت مفاعيلها السياسية والاجتماعية . يصف أحد المعلقين احدى هذه المشادات كما يلي :

« فرض الرئيس على الرئيس كرامي البقاء . . ولو موقتاً الى أن يرى هو ذهاب الحكومة . لم يبق أمامه إلا الاستقالة بالرغم من رغبة الرئيس . وهذا معناه المخاطرة بعدم العودة . وهو ما يستبعد أن يقدم عليه الرئيس كرامي إلا اذا أريد للصراع أن ينشب صراحة .

كان الموقف واضحاً ولا شيء يمنعه من البقاء واضحاً باستثناء التخوف من معارك جانبية يرجو الجميع ألاّ يتورط فيها أي شخص أو أية جهة .

كان في حساب الرئيس كرامي فرض ذهابه كما فرض مجيئه وعلى أمل فرض عودته . إلا أنه أخطأ في الاخراج فترك الأمر يبدو وكأنه يشترك مع النواب في لعبة اخراج الحكومة والمجيء بحكومة أخرى بالرغم من ارادة الرئيس .

اخطأ هو والنواب . فالحكم في لبنان يقضي بأن تنطلق أحاديث الرغبة في التغيير الوزاري من الرئيس أولاً وفي جميع الظروف وفي جميع الحالات . والأصل في الحكم في لبنان أن يبقى رئيس الحكومة متمسكاً بالبقاء مهما حدث الى أن يفاتحه الرئيس بأمر الرحيل . واذا لم يفاتحه الرئيس بالموضوع عليه أن يعتبر نفسه باقياً في الحكم مهما فعل النواب . كذلك كان على النواب أن يتنبهوا إلى أنهم أظهروا الأمر وكأنهم يجبرون الرئيس على اخراج الحكومة .

وكان الرد طبيعياً . أو ، كما يقول الرئيس ، كان الرد هو الرد الوحيد من « السلطة التنفيذية » كأقوى قوة .

كان الرد ابقاء الحكومة .

ابقاؤها بالرغم من ارادة رئيسها وبالرغم من ارادة النواب .

هذا هو الموقف بكلام بسيط وصريح .

وحكمة الحكم في لبنان تقضي ـ كما كانت تقضي في السابق ـ أن ينزل رئيس الحكومة والنواب عند ارادة الرئيس . وهذا من أجل سلامة اللعبة ومن أجل خير الجميع .

وكل محاولة لقلب اللعبة خطرة على الجميع . فليس للمجلس على الاطلاق حق تعيين الوزراء واقالتهم وليس للمجلس على الاطلاق حق تسمية رئيس للوزراء من بينهم .

المادة ٥٣ من الدستور صريحة : « رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً ويقيلهم . . » .

وهناك فارق كبير بين حجب الثقة عن الحكومة داخل المجلس وبين ما حدث . وما حدث ـ من جانب النواب ورئيس الحكومة ـ هو تماماً عملية ممارسة لدور رئيس الدولة .

وليلة أمس ـ وفي حديثه للنواب أمس الأول ـ أعاد الرئيس الأمور إلى نصابها . وهذا هو دوره .

المطلوب الآن ، من أجل خير الجميع ، أن يمارس كل فريق دوره أو أن يعود كل فريق إلى ممارسة دوره .

وبكلام آخر : الحكومة ليست حكومة رئيس الحكومة . والحكومة ليست حكومة النواب .

الحكومة هي حكومة رئيس الجمهورية . فلا يوجد شيء اسمه حكومة مستقل عن رئيس الجمهورية ولا يوجد خاصة شيء اسمه حكومة تأتي وتذهب بالرغم من ارادة رئيس الجمهورية .

قراءة الدستور ضرورية . الا أن العمل بموجبه ضروري جداً . والذي يقرأ الدستور ـ مرة أخرى صباح اليوم ـ « يكتشف » أنه لا يمكن فرض أي شيء على رئيس الجمهورية ولا خاصة ذهاب الحكومات ومجيء الحكومات برلمانية كانت أم غير برلمانية »[١]

وللتدليل على مدى انتشار مفاعيل تلك الأزمة على الصعيد الشعبي وعلى الاهتمام الذي رافقتها به بعض القطاعات من الشعب تطرقت احدى المراقبات للتطورات السياسيّة في لبنان في محاضرة ألقيت في فندق كارلتون بدعوة من ندوة الاثنين بعنوان « الطبقة الحاكمة » ، تطرقت الى أبعادها الاجتماعية والسياسية بكثير من السخرية وكثير من الاطلاع الثقافي العام ولكن بقليل من العلمية . تقول المحاضرة :

« في لبنان حاكم واحد ثم طبقة حكم . . . . الحاكم هو رئيس الجمهوريّة لا شريك له . . . . وبعد . . . . . تأتي طبقة الحكم . طبقة متنفذة ، متنفعة وأحياناً نافعة ، مسترزقة ، مستوجهة ، ملتهية بأمور السياسة ، أي شيء إلا حاكمة .

« . . . . واذا بالأيام تثبت أن مركز رئيس الوزراء المخصص له ليس إلا مركز حامل أختام أو شاهد اثبات يذيل بامضائه مقررات الحاكم الفعلي الذي هو رئيس الجمهوريّة . . »[٢] .

(١) ميشال أبو جودة « حكومة رئيس الجمهورية » ، من حقيبة النهار، ١٩٦٦/٣/٢٥ ، ص ١ .
(٢) علياء الصلح ، « الطبقة الحاكمة » ، النهار، ١٩٦٦/٣/٩ .

وهكذا يتبين أن الشائعات ، وان على مستوى واع من طبقات الشعب ، تشوه الواقع وتعمل من « الحبة قبة » . واذا لم يكن هذا بالأمر الغريب لا على لبنان ولا على غيره من المجتمعات ، فانه في لبنان ، وبفضل تركيبه الاجتماعي ، وبفضل الحساسيّات المتوارثة عبر أجيال وأجيال يخشى أن تتجاوز مساوؤه ما تصل إليه في المجتمعات المغايرة .

والرأي ذاته ، أي ضعف تمثيل رئيس الوزراء للفريق الذي يمثله في الحكم ، يتردد في مناسبات متعددة .

« وأضاف رئيس جبهة النضال ، كما جاء في حديث النائب ، أنه أصيب بخيبة أمل من الطريقة التي يتبعها رئيس الحكومة . وقال انه بات مقتنعاً بأن الهم الوحيد لرئيس الحكومة هو البقاء في الحكم بأي ثمن وذلك مع العلم أنه ، أي الرئيس (تقي الدين) الصلح ليس ملزماً بأن يستسلم لغيره وان يتنازل عن حقوق الفريق الذي يمثله » .[1]

وهكذا يتشابك الواقع والإشاعات والتقليد المعمول به مع الدستور والدستور ذاته ليخلق الانطباع الخاطىء بأن الرئيس - رئيس الجمهورية - هو الحاكم الفرد في لبنان . أقول من زاوية التقليد المعمول به مع الدستور لأن من زاويته وحسب يتمكن الرئيس كرامي - **وله المحاولات المشهورة بقصد « فرض المشاركة » - أن يعلق بالكلام التالي على اقالة الرئيس فرنجية للاستاذ فيليب تقلا وزير الخارجية :**

« إن رئيس الجمهورية لا يستطيع بمفرده اتخاذ أي موقف أو اجراءات وكأنه هو وحده الحكم وكأنه وحده يستطيع أن يتكلم باسم لبنان »[2] .

نرجو أنه اصبح واضحاً الآن أن رئيس الجمهوريّة ومن الناحية الدستوريّة المحض يحق له أن يقيل وزيرا أو ، اذا شئت ، وزارة بكاملها . أما من ناحية التقليد المتبع مع الدستور فهذا أمر مختلف . ويبقى الدستور هو الأقوى والأسبق بالأهمية .

وقد ذهب العميد اده إلى أبعد من ذلك حيث قال :

« أما بالنسبة الى فيليب تقلا ، فلا شك في أن اقالته كانت ضرورة وطنية وفي أخطر

(١) « الصلح يعيش على أعصابه خوفاً من حملة جنبلاطية » النهار ، الأحد ١٨/ آب ١٩٧٤ ص ٢ .

(٢) « تعليقاً على اقالة الوزير تقلا ، كرامي : اجراءات فرنجية باطلة » . النهار ، العدد ١٢٨٦٨ ، الجمعة ١٨ حزيران ١٩٧٦ ، ص ٢ .

الظروف التي يمر بها لبنان ان حضرته يتنزه في الخارج .

« هذا في ما خص الأساس ، أما في ما خص الشكل ، فان توقيع رئيس الجمهوريّة وحده مرسوم الإقالة ، هو دستوري وشرعي . . .

« . . . . ما دامت يد فرنجية « آخذة » على الإقالة ، فعليه أن يوقع وحده هذه المرّة مرسوم إقالة رشيد كرامي بموجب المادة ٥٤ من الدستور ، لأنه هو الآخر لم يقم بواجباته منذ بضعة أشهر . . . »[1] .

ومن هنا يتبيّن أن العميد اده ، ولا ندري اذا كان يدري أم لا ، يستند إلى مبدأ « حق الدولة في البقاء » في تعليله للإقالة تلك - فضلاً عن النص الدستوري . وهذا يعني أنه ، وحتى لو لم يوجد نص دستوري بهذا المعنى ، فان الحفاظ على وجود الدولة يبرر هذه الإقالة .

وقد كثرت التفسيرات اللا ديمقراطية « لحق الدولة في البقاء » . ومع ذلك فقد لجأ **إليه حكام كثيرون . فكان من باب أوْلى أن يُلجأ اليه حيث تتوفر له مسانِداتٌ دستوريّة ديمقراطية !**

وللمشاركة في الحكم بعد آخر : علاقة السلطة التنفيذية بجناحيها : الرئيس والوزراء بالمجلس النيابي .

الرئيس « يلي الأحكام » في الأنظمة البرلمانية ، و« لا يحكم » . يزيد هذا المبدأ العام في صعوبة هضم الفعاليّة التي يتمتع بها رئيس الجمهوريّة عادة في لبنان ، ويظهر هذا المبدأ ، وخصوصاً في عيون الذين يحاكمون النظام اللبناني من خارجه ، يظهر النظام اللبناني بمظهر غريب . ومع أن الحكم من الخارج ليس الحكم الأقوى ، لأن الانتقاد الخارجي يختزل ذاته في النهاية بأنه مجرد تعبير عن رأي مخالف للرأي الذي يستند إليه الحكم عندنا ، مع ذلك نقول ، يظل لهذا الضلال المنهجي تأثيراته اعلامياً من جهة وعملياً - بصفته يخلق نوعاً من التوتر أو عدم الرضى عن الوضع القائم - من جهة ثانية .

لقد مرَّ معنا أن الوزارة مسؤولة ، بحسب المادة ٦٦ من الدستور ، تجاه المجلس .

(١) « إده : إقالة تقلا ضرورة وطنيّة واطلب من فرنجية اقالة كرامي » ، النهار ، العدد ١٢٨٦٩ ، السبت ١٩ حزيران ١٩٧٦ ، ص ٢ .

وهذا يعني مشاركة المجلس في الحكم ـ على صعيد النظريّة . أما على صعيد الواقع ، ولأسباب كثرت وتشعبت جذورها وأغصانها ، تظل الأكثرية الساحقة من النواب تتسابق وراء رضى الرئيس . التشرذم الاجتماعي الذي ينشأ عنه التشرذم الحزبي في البلد من الأسباب المفسّرة لهذه الظاهرة . ومن هذه الأسباب التي تحجم سلطة الوزارة والمجلس معاً وتكثف سلطة الرئيس ، حقه في حل المجلس .

فلا يستبعد عندها ، وفي إطار جميع هذه الظروف ، أن تنشأ « حاجة الحكومة والمجلس كليهما لدعم رئيس الجمهوريّة وتأييده » .[1]

والخلاصة هي أن الدستور يقر المشاركة والممارسة تحققها . وليس هنالك خلاف على هذا الأمر . الخلاف ينشأ حول : الى أي مدى تتحقق المشاركة معاً في الدستور وفي حقل التطبيق لهذا الدستور . وهل يمكن للبنان أن يقدّم حلاً انسب على الصعيدين ؟

نظرياً ، ليس هنالك خلاف بأن السعي وراء الأنسب هو سعي مشكور . غير أن الاقتراحات التي تقدّم تشق الصفوف وتقسم الآراء وتوزّع الإتجاهات .

والمطلوب هو ما يجمّع . فهل نهتدي إليه ؟

وافترض أننا ، بالصدفة أو بإعمال العقل ، قد عثرنا عليه ، فهل نقبله ؟

واذا انتقلنا من العموميات إلى سؤال محدد : سلطات رئيس الجمهورية . ما هو الموقف الأفضل منها ؟

وتظل المشادة قائمة بين من يطلب تقوية سلطات الرئيس ومن يصرُّ على الحدّ منها .

ولا شك في أن مطاليب الفريقين تكتنفها الأسباب المعلنة والبينات الظاهرة كما تتداخل فيها النوايا المبيتة ـ بمعنى حيادي ، أي بمعنى أن لكل سياسي ، في الواقع لكل إنسان حق ، في أن لا يعلن على الملأ جميع الخفايا المتعلقة بمشاريعه .

غير أن لهذا الحق مفاعيل عامة في السياسة . ولذلك يصبح هذا الحق محوطاً بمحاذير تختلف عن التحفظات التي تحوطه على الصعيد الخاص والفردي للإنسان . هنا تكثر المسؤوليات وتتعدد الاعتبارات . ولكن المبادىء التي ينطوي عليها القرار هي ذاتها لا

---

(١) أنور الخطيب ، المجموعة الدستورية الدولة والنظم السياسية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨٦ و ٤٨٩ .

تتغير ـ هذا بالطبع إلا إذا أراد السياسي أن يتذرع بالاختلاف بالظروف لينفذ منه إلى اختلاف بنوعية القرار .[1]

على كل ، بالنسبة الى سلطات رئيس الجمهوريّة ينقسم الرأي العام اللبناني رأيين مختلفين : رأي ينادي بتقليصها ورأي ينادي بتقويتها .

« يجب أن نعمل لنقوي مركز الرئاسة » .[2]

أما دعوى الفريق الآخر فهي لب مشكلة المشاركة في تاريخ لبنان السياسي الحديث .

وتتخذ هذه الدعوى أشكالاً مختلفة . فمنهم من يقول أن لا سلطة لرئيس الوزراء على الاطلاق . إن دوره محصور « بالوجاهة » . ومنهم من يعترف له ببعض السلطة ، ولكنه لا يراه كافياً .

ولهذا صار من الضروري التميز بين صعيدين على الأقل للمشاركة : صعيد الدستور والقانون ، وصعيد الممارسة .

على أن هنالك صعيداً آخر ينبغي أن نتنبه له اذا أردنا تجنب الضلال . هذا هو صعيد العرف . ويرتبط هذا بدوره بالميثاق الوطني .

وعلى صعيد الممارسة ، ينبغي أن نتذكر ، أن المشاركة تبدأ بالاعتبار التالي :

صح أن رئيس الجمهورية ينبغي أن يكون مسيحياً مارونياً ، وسوف نعرف لماذا ، ولكنه لا يمكن أن يتبوأ هذا المركز مطلق ماروني . ينبغي أن يترشح له ماروني ترضى عنه غالبية إسلامية .

وتزداد المشاركة بعد هذا الحد الأدنى لها باعتبارات قانونية ودستورية . من هذه تواقيع الوزراء المختصّين بجانب توقيع رئيس الجمهورية على جميع أعمال الرئيس باستثناء واحد .

« والتوقيع الوزاري ضروري لكل عمل من أعمال الرئيس سواء كان مرسوماً أو

---

(١) ملحم قربان ، **الواقعية السياسية** ،دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢) **النهار** ،الخميس ٤/ ١٠/ ١٩٧٣ ، ص ١٨ .

رسالة موجهة إلى المواطنين أو إلى مجلس النواب . ولم يرد استثناء[1] في الفقه الفرنسي إلا بشأن كتاب استقالة الرئيس ، لأن الاستقالة تصرف شخصي » .[2]

ومن هنا تبدأ المشاركة ، مشاركة الوزراء المختصون بالقرارات والمراسيم التي يتخذها رئيس الجمهورية . فان امتنع أحد الوزراء ، وهو من يتحمل مسؤولية القرار أمام المجلس النيابي لا الرئيس ، فلا يتخذ القرار صفته الدستورية الرسمية .

وهكذا فان الدستور اللبناني يضمن المشاركة .

بقي أن تنفذ هذه المشاركة أعمالاً ومقررات وانجازات سياسية . ولكن هذه الأمور ذات منطق يختلف نوعاً عن منطق الدستور وحسب ، وتتداخل في هذا المنطق عوامل اجتماعية وسياسية وطائفية ودولية واقتصادية وما إلى ذلك .

ولما كان النظام اللبناني برلمانياً ، تصبح للبرلمان سيطرة على السلطة الاجرائية بركيزتيها ـ الرئاسة الأولى والوزارة .

فالبرلمان يقوم بالرقابة على أعمال الحكومة وسياستها . فهذه الحكومة مسؤولة كجماعة وكأفراد أمام المجلس ـ المادة ٦٦ من الدستور . إن هذه الحكومة تنبثق عن هذا البرلمان بفضل الثقة التي يمنحها إيّاها ، وتخضع بالتالي له ، بفضل تهديده بنزع هذه الثقة عنها .

« وفي البرلمانية اللبنانية ، لم تكن الحكومة وحدها مقيدة بثقة البرلمان ، بل وان رئيس الجمهورية ، وهو الذي يتولى السلطة الاجرائية ، بمعاونة الوزراء ، كما تقول المادة ١٧ من الدستور ، يرى نفسه مضطراً إلى اعتماد ثقة البرلمان ، ليس لأن انتخابه يصبح من هذه الجهة مستقلاً عن البرلمان ، طالما أن المادة ٤٩ من الدستور لا تسمح بتجديد ولايته ـ وإنما لأنه بحاجة إلى البرلمان ، لكي يمنح ثقته للوزارة التي أناطت المادة ٥٣ من الدستور ، برئيس الجمهورية ، صلاحية تأليفها .

« وهكذا تلوح السلطة الاجرائية ، بعنصريها الأساسيين ، رئاسة الجمهورية

---

(١) رسالة الرئيس شارل حلو إلى اللبنانيين ، إبان الأزمة بينه وبين الرئيس رشيد كرامي .

(٢) أنور الخطيب ، دستور لبنان ، المرجع المذكور ، ص ١٢٠ .

والوزارة ، مقيدة بارادة البرلمان ، الذي بوسعه ، في آخر التحليل ، بأن يسيطر عليها »[1] .

« منحت المادتان ٥٣ و ٥٤ من الدستور ، رئيس الجمهورية ، صلاحية تعيين الوزراء واقالتهم ، وهي صلاحية منطوية على وسيلة حاسمة من شأنها أن تجعل الوزراء مسؤولين أمامه أيضاً ، بالاضافة الى مسؤوليتهم السياسية أمام البرلمان . . »[2] .

ويبقى الاستثناء للقاعدة التي توجب التوقيع الوزاري الاضافي على كل مرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية ـ أي تولية الوزراء واقالتهم قانوناً ـ وعلى الخصوص الاقالة[3] يبقى هذا الاستثناء صلاحية عظيمة . ذلك لأنه ، رئيس الجمهورية ، بواسطة هذا التدبير ، يمكنه أن يضغط بعنف قانوني لا على الحكم والادارة وحسب ، وإنما على البرلمان ذاته كذلك ، فاذا أراد أن يحل البرلمان ، تنفيذاً لصلاحيته المنصوص عليها في المادة ٥٥ من الدستور ، فما عليه إلا أن يقيل الوزراء الذين لا يجارونه في هذه الرغبة ويعين سواهم ممن يوافقونه عليها .

نعم تنشأ هنا مسألة دستورية . ولكن شأنها غير شأننا في هذه المدروسة . يهمنا أن نبين هنا المشاركة كما يتصورها الدستور .

وما هي قصة المشاركة في المسيرة التاريخية لتطور لبنان السياسي الحديث ؟ **يختصرها ـ وان بشيء من التشويه ـ ، منذ قيام عهد الاستقلال حتى اليوم ، الاستاذ عبدو عويدات** كما يلي :

« فكانت لرئيس الوزراء في هذا الوضع رئاسة الحكومة ومسؤولياتها ولكن من دون الحكم ، بينما كان الحكم في الواقع لرئيس الجمهورية من دون مسؤولياته »[4] .

ويقدم بصددها التحليل التالي :

مشكلة مبعثها دستوري ، أما تفاعلاتها فهي اجتماعية سياسية ، وطائفية تعدت الحدود !

---

(١) الدكتور ادمون رباط ، المرجع المذكور ، ص ٥٧٤ .

(٢) المرجع ذاته ص ٧٤٠ .

(٣) أ ـ من المثير للتأمل أن هذه الصلاحية لم تستعمل إلا مرتين فقط : الرئيس بشارة الخوري قبيل وزارة سامي الصلح ٩ أيلول ١٩٥٢ .
ب ـ واقالة الرئيس فرنجية لوزير الخارجية الاستاذ فيليب تقلا .

(٤) عبدو عويدات ، **بعض أمراض الدولة في لبنان وطرق علاجها** . منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

« أما في لبنان فالأمر يجري على خلاف ما تقضي به الأحكام والمبادىء الدستورية . فالمجالس تتألف من أعضاء لا رابطة سياسية بينهم ، إذ لا يجمعهم الترشيح في الانتخابات بقوائم واحدة إلا لما يقوم بين أفرادهم من ائتلاف في المصالح أو ما يربطهم بزعيم اللائحة في المنطقة من رابطة ولاء - فالأكثرية تسفر عنها الانتخابات ولا زعيم لأكثرية يظهر بظهورها يمكنه تولي الحكم بالاستناد إليها .

« يعود السبب في ذلك إلى النزعة الاقليمية والمصلحة الطائفية التي تسيطر على الزعماء السياسيين . . »

« ولما كان لا بد من تأليف حكومة وفقاً لأحكام الدستور فان رئيس الجمهورية مضطر وهو يواجه تلك المجالس الضائعة المائعة الى التدخل . . . . » .

« وقد أدى هذا الوضع الذي أصبح فيه زمام الحكم الفعلي بيد رؤساء الجمهورية الى تعاظم سلطتهم . . . . » .

« لقد كان هذا الوضع مصدراً للأخطار التي تعرضت لها البلاد في مختلف العهود الدستورية وهي أخطار لم تكن موقوفة على عهد دون آخر بل انتابت الحكم منذ العهد الدستوري الأول حيث كان رئيس الدولة ورئيس الوزراء من جهة طائفة واحدة ، كما لازمته في العهود التي تلت عندما أصبحت طائفة رئيس الوزراء من غير طائفة رئيس الدولة ، إذ أن ما جرى لأول رئيس للجمهورية مع رؤساء وزارته قد جرى أيضاً لرؤساء الجمهورية اللاحقين مع رؤساء وزاراتهم . »[1]

« وقد رأى الحكم الدستوري سنة ١٩٢٦ رؤساء الوزارات يتتابعون على الحكم ويغادرونه الواحد تلو الآخر وهم حاقدون على رئيس الدولة متهمين إيّاه باحراقهم وغل أيديهم والعمل على اسقاطهم بداعي أنه يحتكر سلطات الحكم ويطغى على صلاحياتهم . وفي النهاية اجتمع رؤساء الوزارات وتألبوا على رئيس الدولة وعملوا على اسقاطه .

« إن ما حصل في عهد الدباس من هذا القبيل حيث كان رؤساء الوزارات من المسيحيين قد حصل بعدئذ في عهد أميل اده وعهد بشارة الخوري وعهد كميل شمعون حيث أصبح رؤساء الوزارات من المسلمين ، مما يقطع بأن أسباب هذه الظاهرات

(١) هذه حجة ان صحت برأت الطائفية من دم هذا الصديق .

واحدة[1] وانها أبعد[2] ما تكون عن الفكرة الطائفية التي عزاها بعضهم إلى موقف رؤساء الجمهورية » .[3]

غير أن الطائفية زادت الطين بلة .

« فاتخذ الانتفاض على رئيس الدولة . . . . الصبغة الطائفية . . . وعمل تباعاً على توسيع شقة الخلاف الطائفي وجعلت من مضاعفاته معضلة سياسية عم خطرها وانتشر حتى تجاوز الحدود واستحالت أجهزة الدولة إلى أجهزة طائفية »[4] .

« إن الانتفاضات التي حدثت في أعقاب جميع العهود كان مبعثها مشكلة دستورية لم يبال بخطورتها أحد »[5] .

« إن الاختلال الحاصل في التوازن على حساب سلطة رئيس الوزراء نتيجة تطبيق النظام البرلماني المقرر في الدستور اللبناني تقع مسؤوليته على عاتق من تولوا الوزارة ولم يسعوا إلى فك حواجز الاقطاع السياسي وحواجز الطائفية والاقلاع عن النزعة الاقليمية التي تسيطر عليهم وتجعلهم أسرى تلك الحواجز ليخرجوا الى ميدان البلاد الفسيح ويتصلوا بمختلف المناطق والأوساط الشعبية لانشاء القاعدة الوطنية التي يمكنهم الاستناد إليها في ممارسة الحكم .

« ويشترك معهم في المسؤولية رؤساء الجمهورية الذين لم يصرفوا من نفوذهم لانشاء هذا الوضع السليم » .[6]

الوضع السليم هذا ، يتكون حسب رأي هذا المحلل ، بتأمين الظروف بحيث ينشأ لرئيس الوزراء « أكثرية منسجمة » :

« لقد قلنا أن هذه الحال نشأت منذ العهد الدستوري الأول في سنة ١٩٢٦ ولازمت

(١) استنتاج أثقل مما تتحمله البينة . وتبقى البينة مع هذا ذات مغزى . ينبغي أن تثير الشكوك حول جعل هذه الظاهرة « قميص عثمان » طائفية .

(٢) ويذهب أبعد مما توقعه .

(٣) عبده عويدات ، بعض أمراض الدولة في لبنان وطرق علاجها ،منشورات عويدات ١٩٦٩ ، ص ٧٥ .

(٤) المرجع ذاته ، ص ٧٦ .

(٥) المرجع ذاته (التوكيد لنا) ص ٧٨ - ٧٩ .

(٦) المرجع ذاته ، ص ٧٨ - ٧٩ .

جميع العهود الدستورية التالية نظراً لوحدة أسبابها التي تنحصر في عدم استناد رئيس الوزراء إلى أكثرية منسجمة مستقرة يتزعمها وتسانده [1] .

وقد تأمنت هذه الظروف عملياً عامي **١٩٤٣** و **١٩٥٢** . وفي الحالين أخفقت السلطة في أن تستغلها للخير العام .

« ففي عامي **١٩٤٣** و **١٩٥٢** برز لبنان كتلة واحدة ضاعت في خضمها جميع حواجز التفرقة الوهمية من اقطاعية وسياسية وطائفية ، فكانت الوحدة الوطنية التي حصلت فيهما فرصة ذهبية لبناء القاعدة الشعبية الموحدة التي ينطلق منها الحكم الدستوري السليم .

« ولكن الحكم في العهد الدستوري الأول آثر العودة إلى زعامات المناطق التقليدية واستند في سياسته عليها » .

« وتفاقم الحال في العهد الذي تلا حيث انقلبت التجزئة السياسية إلى تفرقة طائفية ضاع معها كل أمل في ايجاد المقومات الصالحة للحكم الدستوري » .[2]

وهكذا يتبين أن قضية المشاركة ذات أبعاد متعددة متشابكة ومختلفة .

قد يفيدنا بعض الشيء أن نتابع تطورها ـ وقد تطورت فعلاً ـ على مدى سنوات استقلالنا .

وتجدر الاشارة الى بعد ثان من أبعاد هذه المطالبة بالمشاركة ، بعد ذر قرنه مؤخراً ، في أوائل آذار من العام ١٩٧٥ ، أثناء حوادث صيدا ، ويلمح اليه المقتبسان التاليان :

« وقد ظهر ذلك (أي مراجعة الحسابات) خصوصاً على الوزير عباس خلف وخالد جنبلاط اللذين أرسلا ، بناء على طلب السيد كمال جنبلاط ، موفداً إلى سلام (مالك) يقترح عليه أن يعد مع الوزيرين الجنبلاطيين مذكرة ثلاثية تعرض على مجلس الوزراء تتضمن ، اضافة إلى مطالبه مطلباً جنبلاطياً قديماً وهو اعادة النظر في قانون الجيش وتأمين التوازن الطائفي في القيادة .

« وكان رد مالك سلام أنه يفضل حصر المسألة ضمن النقاط التي أثارها هو نظراً إلى

(١) عبده عويدات ، المرجع المذكور ، ص ٧٨ .

(٢) عبده عويدات ، المرجع المذكور ، ص ٧٧ .

الظروف الدقيقة ، وباعتبار أن الوضع الذي يتميز الآن بحساسية لا يحتمل طرح مثل هذا الموضوع » .[1]

وكذلك :

« وحرص وزير الموارد على أن يشرح للمفتي الأسباب والدوافع التي جعلته يقرر ما قرره ، ثم انتقل من دار الافتاء إلى الصيفي حيث اجتمع بالشيخ بيار الجميل وعرض له ولبعض أعضاء المكتب السياسي ما سبق أن عرضه للشيخ حسن خالد . ثم زار في المساء الرابطة المارونية ، وبالتفصيل أكد لرئيسها وأعضائها أنه **لم ينطلق في موقفه والقرار الذي اتخذه من عداء شخصي ولا حتى من الاعتبارات التقليدية ، إنما من دافع شعور بالمسؤولية وبكرامة الحكم** »[2] .

ولنرجع بعض الخطوات إلى بداية استقلالنا .

فعلى أثر ضم المناطق الساحلية والأقضية الأربعة الى لبنان رفضت أكثرية سكانها المشاركة في تدبير أمور « دولة لبنان الكبير » موجسين خيفة من أن يفصلهم هذا التدبير عن العالم العربي .

وهكذا ، وبمعنى من معانيها ، وربما المعنى الأكثر حساسيّة لا الأكثر أهمية ، تبدأ مشكلة المشاركة بانتقال لبنان من دولة المتصرفية ، دولة لبنان الصغير ، إلى « دولة لبنان الكبير » .

« واستمرت هذه المقاومة الدرزية ـ الارتوذكسية للأوضاع الراهنة في لبنان طوال عهد الانتداب ، لكنها لم تكن مقاومة عنيفة . ومع الأيام أقلع جانب كبير من الشيعة عن مقاومة الدولة الجديدة . إذ أدركوا تدريجياً ، أن وضعهم كأقلية كبرى في لبنان خير لهم من وضعهم ، كأقلية صغيرة ، في دولة سورية شاملة . أما المقاومة السنية الصارمة التي **ظهرت في ١٩٢٠ فظلت على حالها حتى نهاية الانتداب . وكان الكثيرون من وجهاء المسلمين ، خصوصاً في السنوات العشر الأولى من الانتداب يرفضون المشاركة في تدبير الشؤون اللبنانية ، وذلك إما لاقتناعهم بصحة موقفهم أو خوفاً من الانتقاد . وكان في ١٩٢٥ ، أن قامت المظاهرات وأعمال الشعب في مختلف المناطق الاسلامية حين دعا هنري**

(١) جريدة النهار ، الأربعاء ، ٥/٣/١٩٧٥ ، ص ١١ .

(٢) المرجع ذاته (التوكيد لنا) .

دي جوفنيل المجلس التمثيلي الى سن دستور لبناني لا بد من أن يكرس حدود لبنان الكبير . وفي صيف ١٩٢٨ ، قام فريق من وجهاء المسلمين اللبنانيين بزيارة لدمشق . . . ، للمطالبة بأن يقر الدستور السوري ، الذي كان قيد الوضع حق سوريا بالمناطق الاسلامية في لبنان »[١] .

وانقسم أقطاب المعارضة للمشاركة قسمين حوالي ١٩٣٦ : قسم خارج الحكم وبقي مصراً على رفض المشاركة ، وقسم في الداخل وقد رأى من الأنسب التخلي عنه .

« وشارك النواب المسلمون زملاءهم المسيحيين في الموافقة على نص المعاهدة الفرنسية اللبنانية في ١٣ تشرين الثاني ، الا أن قادة المسلمين من دعاة الوحدة ، خارج المجلس ، وجدوا في المعاهدة تكريساً نهائياً للكيان اللبناني بحدوده القائمة ، فهبوا الى معارضتها »[٢] .

« وكانت الأحوال ، بمجيء ١٩٣٧ ، قد تغيّرت في لبنان ، بحيث جعلت اسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى مسلم سني أمراً طبيعياً . ذلك أن وجود الدستور والمعاهدة الفرنسية - اللبنانية ، ومضي ست عشرة سنة من الزمن ، أعطيا ضمانة كافية لسلامة الكيان اللبناني ، كما أصبح لطلاب الوحدة أنفسهم من اللبنانيين المسلمين مصالح مرتبطة باستمرار هذا الكيان . وقد أبرزت حوادث تشرين الثاني ١٩٣٦ الخلاف القائم بين الزعماء المسلمين المتعاونين مع الدولة وبين الزعماء المسلمين الرافضين لهذا التعاون »[٣] .

وجاء انتخاب شارل دباس ١٩٢٦ رئيساً للجمهورية عاملاً مهماً في تخفيف حدة المعارضة ، الأمر الذي قسم الرافضين الى قسمين كما رأينا . لأن شارل دباس وهو الارثوذكسي ، كان أقرب إلى قبول الشيعة والسنة والدروز من مطلق زعيم ماروني . وكان اختياره لرئاسة الجمهورية مرضاة للروم الأرثوذكس . ولما كان محباً لفرنسا ، فقد رضيت هي به كذلك ؛ بل هي التي رشحته على ما يقال . ولم يكن للموارنة انتقادات

(١) كمال الصليبي ، **تاريخ لبنان لحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٢١٣ .
(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٢٧ .
(٣) المرجع ذاته ص ٢٢٨ .

قوية ضده لأنه كان استقلالياً لبنانياً عريقاً[١] . وتجلى الرضا هذا عن الدباس بالتجديد له ثانية سنة ١٩٢٩ .

وننتقل من مرحلة الرفض الجزئي للمشاركة - المرحلة التي تبعت المرحلة الأولى وهي مرحلة الرفض الكامل - إلى مرحلة ثالثة : مرحلة الاتفاق شبه التام على المشاركة ، مرحلة الميثاق الوطني .

ولم تقف قصّة المشاركة عند هذا المنعطف .

نترك بحث قضيتها في هذه المرحلة من تاريخ لبنان السياسي لمناسبة ثانية . وننتقل بها إلى أزمة ١٩٦٩ - الأزمة التي تمخضت عن اتفاقية القاهرة .

٤ - في ظل أزمة ١٩٦٩

هل كانت تلك الأزمة أزمة مشاركة ؟ بوجه من وجوهها هذا أمر لا شك فيه . ولكن ، وتتعقد بذلك القضية ، كان لها بوجوهها الأخرى ارتباطات بقضايا كثيرة ومغايرة . ومن هذه القضايا المسألة الفلسطينية . وتتشابك هنا القضايا الى أبعد من ذلك . ولكن الحكمة تقضي بالاختصار على الجوهري فيها وعلى ذي العلاقة المباشرة بموضوع البحث .

« إن في أساس استقالة الحكومة الأخيرة ، رغبة تقضي بتمكين ممثلي الفئات اللبنانية كافة من الاتفاق على طرق دعمنا لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق »[٢] .

هذه دعوة للمشاركة وعلى أوسع نطاق وبالنسبة لقضية ملحاح . اذن هناك خلاف بين اللبنانيين - هل هو خلاف حول جوهر القضية ، حول أساسها ؟ كلا .

« وهذا لا يعني أن ثمة خلافاً حول القضية الفلسطينية من حيث الأساس وهي قضية يقدسها جميع اللبنانيين »[٣] .

(١) وقد كان من أعضاء لجنة باريس - (اللجنة المركزية السورية) - التي قامت بالتنسيق بين اللجان من المغتربين الذين تعاونوا مع فرنسا وأيدوا مطالبها في سوريا .
(٢) شارل حلو ، في رسالته إلى اللبنانيين على أثر أزمة مشاركة ، ٣١ أيار ١٩٦٩ . راجع كذلك **مجموعة خطب** ، وزارة الاعلام ، ص ٢٤٥ - ٢٥٠ .
(٣) المرجع ذاته .

هل هو خلاف على « تضامننا الأخوي » مع أشقائنا العرب في جميع القضايا الأساسية ، ومنها قضية فلسطين ؟ أم هو خلاف حول مدى هذا التضامن . كلا ، أيضاً وأيضاً .

«واذا كان تضامننا الأخوي مع أشقائنا العرب قد جاء دائماً تضامناً كاملاً في جميع القضايا الأساسية ، فان في مقدمتها قضية فلسطين . لقد بذلنا في جميع الحقول السياسية منها والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية كل ما بوسعنا في سبيل اخواننا الفلسطينيين ، ولم نتردد في الانضمام الى ميثاق الدفاع المشترك وفي قبول القيادة الموحدة وما يتبعها من التزامات عسكرية في اطار أنظمتنا الدستورية ، وقد تم كل ذلك باجماع اللبنانيين عبر ممثليهم . واننا لعلى أتم الاستعداد ، اليوم وغداً ، للاسهام في كل خطة شاملة لمحو آثار العدوان الاسرائيلي ولتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه على أرضه المقدسة .[١]

فعلام الخلاف ، اذن ؟ في المقتبس التالي إشارة إلى بعض عناصره .

« وفي اطار معالجتنا الأزمة الوزارية لا يمكننا أن نرى في الاتفاق بين اللبنانيين على طريقة دعم النضال الفلسطيني مجرد توفيق بين انتفاضات عاطفية متناقضة تكيّفها الظروف والأحداث . إن مثل هذا الاتفاق يجب أن يقوم على مبادىء صريحة وأسس ثابتة ، منها أن نتحسس تحسساً عميقاً كلياً بواجبنا تجاه النضال الفلسطيني فنؤيده في حدود امكاناتنا . وهذه الحدود نحن نقررها في ضوء ما يفرضه المنطق ومقتضيات سيادتنا وسلامتنا ، وتكون منطلقاً وأساساً لكل حل » .[٢]

فالاتفاق على دعم القضية الفلسطينية ، الاتفاق الذي يحل الأزمة الوزارية ، وهي أزمة مشاركة بجزء منها ، هو الاتفاق الذي « يقوم على مبادىء صريحة وأسس ثابتة » . هذا يعني رفض الاتفاق بصفته « مجرد توفيق بين انتفاضات عاطفية متناقضة تكيفها الظروف والأحداث » . أنْ تقبل بمثل هذا التوفيق لهو ان تكون قصير النظر ـ هذا اذا لم تتهم بالحَوَل السياسي .

وهنا يصح السؤال : وما هي تلك المبادىء والأسس التي ، بتثبيتها ، « تتصف

(١) المرجع ذاته .
(٢) المرجع ذاته .

ببعد النظر وبالنظرة الصحيحة » .

« منها أن نتحسّس تحسساً عميقاً كلياً بواجبنا تجاه النضال الفلسطيني » . ونتيجة هذا التحسس ؟ « أن نؤيده في حدود امكاناتنا » . وهذا هو المبدأ الثاني .

والمبدأ الثالث هو أنَّ تقرير هذه الحدود هو من حقنا . « نقررها في ضوء ما يفرضه المنطق ومقتضيات سيادتنا وسلامتنا » . وهنا ننتقل إلى الأسس . مقتضيات سلامتنا وسيادتنا .

ومن تلك المبادىء أيضاً الحفاظ على وحدتنا الوطنية وعدم تصديعها أو تصديع جبهتنا الخارجية .

« إن واجبنا تجاه أنفسنا وتجاه العالم العربي وتجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة ، هو أن نتجنب كل ما من شأنه تصديع جبهتنا الخارجية والداخلية » .[١]

ولما كانت للظروف العامة ضروراتها ، ولما كنا في مرحلة صمود ، كان من الطبيعي أنْ نعزز شروط الصمود لا أن نتهاون بها أو نتناساها لينقلب صمودنا الى هزيمة .

« على أن واجبنا في هذه المرحلة من نضالنا المشترك التي هي مرحلة صمود ، الا نوفر للعدو ، أسباباً يتذرع بها ، تحت ستار أعماله الانتقامية ، لتنفيذ مخططاته التوسعية على حساب لبنان دون أية منفعة للقضية العربية ، وتحقيق أهدافه الرامية إلى تعديل خريطة شرقنا العربي على أساس من العنصرية والطائفية » .[٢]

وليست الظروف والاعتبارات الخارجيّة وحدها ذات مطالب بالنسبة لمواقفنا . إن لظروفنا الداخلية أيضاً متطلباتها . وبعض المبادىء التي نحن بصدد عَرْضِها تنطوي على أحدها : رفض حملة التشكيك بالمؤسسات اللبنانية .

« إن تأييدنا لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق يجب ألا يتم بمعزل عن التحسس بهذه الأخطار وادراكنا المسؤولية التاريخية المترتبة علينا من جراء ذلك ، ولا سيما والبلاد في طور النمو ، والدولة مدعوة لايجاد الحلول الناجعة للعديد من المسائل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وفي قلب كل منها واجب العناية الخاصة بالأجيال الطالعة و تأمين مستقبل يسمح لشبابنا بمجاراة الركب الحضاري العام .

(١) المرجع ذاته .
(٢) المرجع ذاته .

« وأمام حَمْلة التشكيك التي تستهدف لبنان في مؤسساته وقيمه ، بينما تنصب جهودنا على تطوير تشريعنا في شتى الحقول ، حتى تصبح الدولة دولة حديثة متطورة تماشي الركب الحضاري العام » . . .[١]

وهكذا يكون من مبادىء الإتفاق التنكر لحملة التشكيك بمؤسسات لبنان وقيمه .

ومن هنا نستدل على جزء من الخلاف القائم بين اللبنانيين ، تشكيك بعضهم بالمؤسسات اللبنانية . ويزيد من خطورة هذا التشكيك كونه يرافق محاولات الدولة تحديث أجهزتها وعصرنتها ، وفي هذه المرحلة من تاريخنا بالذات ـ المرحلة التي « تقتضي تضافر جهود الجميع لمواجهة ما يتهددنا من أخطار » .

« لذلك كان من الطبيعي ، ونحن نعالج هذا الموضوع ، أن نتمسك بما يفرضه منطق سيادة لبنان وسلامته ، والمنطق العسكري ، ومصلحة لبنان ، ومصلحة العرب أنفسهم . وقد حاول لبنان خلال مدة حكومتين متتاليتين وأزمة وزارية طويلة شرح هذه الأمور فما كانت النتيجة ويا للأسف سوى تفاقم الوضع .

« واذا كنا لا نشاء هنا أن ندخل في تفاصيل الوقائع ، فان هذه التفاصيل تدل بوضوح كلي على أن استمرار تفاقم الوضع ليس نابعاً من رفض لبنان الاسهام في قضية يدرك أهميتها ويقدسها بل إنما مرد ذلك إلى محاولات مستمرة ، مرحلة بعد مرحلة ، لفرض سياسة الأمر الواقع علينا دون سواها ، كأن هذه السياسة منشأ للحق » .[٢]

وهكذا يتبلور الخلاف ، كما يتضح بعض المبادىء والأسس التي ينبغي أن يستند إليها الاتفاق . ففرض سياسة الأمر الواقع كانت في أصل الخلاف . والاتفاق ينبغي أن يعترف بأن « سياسة الأمر الواقع » ليست « منشئة للحق » . إنها في الواقع ليست بسياسة ، ينبغي أن يحل مكانها التفاهم الأخوي .

« لا نتمنى الا الخير لشعب فلسطين ، ولا نبتغي الا دعم نضاله المشروع وعلينا أن نوضح أن هذا الدعم إنما يتحقق في جو من التفاهم الأخوي وانطلاقاً من مقتضيات سيادتنا وسلامتنا » .[٣]

---

(١) المرجع ذاته .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) المرجع ذاته . راجع كذلك « نص اتفاقية القاهرة : الوجود الفلسطيني ، البند ٤ » **النهار** ، ٦ أيلول **١٩٧٦** ، ص **١** .

وهكذا يكون أهم أسباب الخلاف تقويض أركان السيادة . وبالتالي يكون من أهم أسس الاتفاق إعادة السيادة اللبنانية لأصحابها ـ هذا فيما يتعلّق بالأزمة الوزارية مع التركيز على المسألة الفلسطينية . **أما فيما يتعلّق بالمشاركة ، فشرطها ، في هذا الإطارْ ، أن تعمل الحكومة الى جانب رئيس الجمهوريّة بما يتفق والوفاء باليمين الدستوريّة** :

« إن الوفاء باليمين الدستورية التي اقسمتها والتي تعكس ارادة اللبنانيين جميعاً ، يحتم علينا المحافظة على سيادة لبنان وعلى سلامة كل شبر من أرضه . وان على كل حكومة أن تعمل الى جانب رئيس الجمهورية بما يتفق والوفاء بهذه اليمين ، فلا يسعنا أن نقبل بأن يكون مصير اللبنانيين في الجنوب ، ومصير المنطقة نفسها ، لا يسعنا أن نقبل بأن يكون بالنتيجة مصير لبنان بكامله رهن عمل تتحمل أعباءه السلطات الدستورية اللبنانية وحدها ، في حين أن الذين يقررونه ، لا يتحملون ولا يمكن ، بحكم سيادتنا ، أن يتحملوا شيئاً من هذه المسؤولية ، لا على الصعيد الخارجي ولا في الداخل » .[١]

وهكذا نرى كيف تشابكت المسألة الفلسطينية ومسألة المشاركة في مرحلة واحدة من تاريخ لبنان السياسي الحديث . غير أن هذا البحث وبمخططه العام ، يطال أيضاً ، وهكذا يكون معالجة أيضاً ، لأزمة **١٩٧٣** ، وما طال الحياة الدستوريّة ، في لبنان في سنتي المحنة **١٩٧٥ ـ ١٩٧٦** .

٥ ـ طابعها اللبناني الخاص

تتلبس المشاركة في لبنان طابعاً خاصاً . ولهذا الطابع بُعْدَان : سياسي ، وجوهره السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في ظل الديمقراطية اللبنانية ، واجتماعي ، ولبه انتماء الرئيس للطائفة المارونية .

وهل للانتداب علاقة بذلك . طبعاً . ولكن أية علاقة ؟ وما هي ، وهذا هو الأهم ، نتائج هذه العلاقة على مستقبل لبنان ؟

« وقد رأى المسلمون في الاستقلال عام **١٩٤٣** ، وفي تحولهم الايجابي نحو الكيان اللبناني بعد السلبية طوال مدّة الانتداب ، ميلاد حياة وطنية جديدة تنتفي معها كل **القواعد التمييزية** التي شجعها بل أقامها الانتداب تثبيتاً لسلطته وتشكيكاً في العلاقة

---

(١) المرجع ذاته .

الوطنية بين المواطنين والقومية بين اللبناني والعربي » .[1]

في سياق هذا البحث ، بحث المشاركة ، يهمنا التنبه إلى أن المسلمين ، كما يتبين من المقتبس السابق ، تطلعوا إلى الغاء « كل القواعد التمييزية » بلا استثناء في ظل الحياة الاستقلالية الوطنية الجديدة . وكانت « كل القواعد التمييزية » تلك قد « شجعها بل أقامها الانتداب » . فهي ، اذن ، دخيلة على الحياة الوطنية الأصيلة .

وقد شجع الانتداب جميع القواعد التمييزية تلك « بل أقامها » لغاية في نفس يعقوب بل غايات : « تثبيتاً لسلطته وتشكيكاً في العلاقة الوطنية بين المواطنين والقوميّة بين اللبناني والعربي » .

إذن القواعد التمييزية تلك وجميعها هي من صنع ارادة الأجنبي . وقد جيء بها معاً لتسمم العلاقات الوطنية بين اللبنانيين والعلاقات القوميّة بين اللبنانيين والعرب .

ومن هنا يسهل الاستنتاج ، بعد أن يصح ، أن إلغاءَها وبأسرع ما يمكن هو ضرورة وطنية ملحّة . هذا هو التفكير المسلم ، في جوهره ، وعلى ظاهره .

أما الفريق الآخر فله منطق آخر بالنسبة لهذه القضية بالذات . قد يوضح هذه القضية ، بوضعها في إطارها الصحيح ، مفهوم الفريقين للمشكلة اللبنانية .

« إن المشكلة اللبنانية اللبنانية هي واقع خلفته تراكمات ومراكز قوى وسياسة تمييز مبنيّة على التشكيك في ولاء مواطنين من دون مواطنين ، وليست مشكلة مفتعلة أو مصطنعة أو من فعل الفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً . انها نشأت منذ الانتداب وفي ظلّه واستمرّت حتى يومنا هذا » .[2]

هٰذا رأي فريق . أما الفريق الآخر فهذا رأيه :

« أيها الرفاق ،

« جولتي الطويلة هذه على « دنيا العرب » والتي جاءت على شؤون المشاركة وشجونها ، كانت ضرورية كمدخل الى المشكلة الراهنة الكبرى التي بسببها تُثار قضايا المشاركة وبسببها يبعث الخلاف حول هوية لبنان ودوره ورسالته . عنيت مشكلة الوجود

(١) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، النهار ، الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .

(٢) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، النهار ، الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .

الفلسطيني في لبنان وعلاقة لبنان بالمقاومة الفلسطينية . وغني عن القول أنه لولا مأساة لبنان مع نفسه ، لما كانت هذه المشكلة »[1] .

ويبقى هذا اطاراً عاماً وحسب للقضية المحددة التي نحن بصددها : الطابع اللبناني الخاص لمسألة المشاركة . اننا نبحث عن جوابٍ عن سؤال مزدوج .

٦ ـ سؤال مزدوج :

لماذا مارونية الرئاسة ولماذا سلطاتها الواسعة ؟

« القضية ، أساساً ، أن اللبنانيين ينظرون إلى وطنهم المشترك من زاويتين متباينتين . ولهذا السبب أعطيت رئاسة الدولة للموارنة ومن هنا تبدأ قصة المشاركة .

« واذا شئنا أن نعالج هذه المشكلة ، فحتماً يجب أن نبدأ من هذه النقطة بالذات ، ونتساءل : لماذا تركت رئاسة الدولة للموارنة . . . ولماذا أعطيت ما أعطيت من سلطات وصلاحيات ؟

« كان ذلك بارادة المسلمين . . بل باصرار من قبل المسلمين . وكان رياض الصلح ، رحمه الله ، في الاربعينات . . . في فترة الحوار من اجل الميثاق والاستقلال ، لا يفتأ يكرر على مسامعي : « يجب أن يطمئن المسيحيون ، مهما كان الثمن ، ليس من اجلهم فحسب ، بل من أجلنا نحن أيضاً . لأنه بقدر ما يطمئنون ، بقدر ما يتقلص حذرهم ازاء العالم العربي وتزول الحساسيات . . » !

« لقد كان من الضروري ، تقديم ضمانات أخرى للمسيحيين ، تحل مكان « ضمانة الانتداب الفرنسي . فكانت رئاسة الجمهورية وسلطاتها تلك الضمانة التي قدمها المسلمون تأكيداً على أنهم لا يريدون لبنان إلا كما يريده اخوانهم المسيحيون : سيداً ، حراً ، مستقلاً . . . كامل السيادة والحرية والاستقلال » .[2]

أما السلطات الواسعة ، فضلاً عن كون الرئيس مسيحياً ، فأريد بها ضمانة تحل محل « ضمانة » الانتداب الفرنسي . وذلك لكي يطمئن المسيحيون . بكلمة ثانية وفي إطار جدلية الخوف المسيحي والغبن المسلم ، كانت الرئاسة للمسيحيين وكانت سلطاتها

(١) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، النهار ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ١١ .

(٢) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، النهار ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ٤ .

الواسعة للتطمين - لتطمين المسيحيين إلى أن اخوانهم المسلمين « لا يريدون لبنان إلا كما يريده اخوانهم » .

وكيف يريدونه معاً ؟ « سيداً ، حراً ، مستقلاً . . كامل السيادة والحرّية والاستقلال » .

يوضح هذا المقتبس ، إذا صح ، السبب الذي أعطي الرئيس من اجله سلطات واسعة ، والغاية التي من اجلها أعطيت هذه السلطات الموسعة . وكذلك يلقي ضوءاً على كون الرئيس مسيحياً .

ولكنه لا يوضح ، حتى وان صح ، لماذا ينبغي أن يكون مارونياً .

ربما وجدنا الحل في مبدأ مغاير . نجده في خطبة شهيرة للبطريرك مار بطرس عريضة :

« نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق تأخذ كل طائفة فيه حقوقها بنسبة أهميتها »[1]

فإذا صح هذا التفسير كان به . وإلا بقي السؤال قائماً يحتاج إلى تفسير .

ومن هذه الشرفة ، وبمنطق أصحابها ، يكون الاستنتاج ان هذا « الامتياز » المزدوج : حكر الرئاسة وترجيح سلطاتها ، هو حق له جذوره في طبيعة المجتمع ، ومبرراته ، بالنسبة لعلاقته بمحيطه ، وتوقعاته ، بالنسبة للمستقبل .

« طبعاً ، هذا التنازل من قبل المسلمين ، لم يكن نهائياً . وكان القصد منه تبديد حالة معينة من الحذر والارتياب لا بد أن تزول . ولكنها لم تزل . لماذا ؟

قبل كل شيء ، لا يغيبن عن البال ، بأن مسألة الثقة ، والخوف ، والحذر ، مسألة شعور ، واحساس ذاتي . لا يكفي أن يقال للفرد : « لا تخف » ، لكي يزول خوفه ويطمئن . يجب أن يشعر هو نفسه بالاطمئنان ، وكنت ، كلما سألني رياض الصلح : « ما الذي يعزز هذا الشعور » ، أقول له : « دع الزمن يبني الثقة وينميها » . ولكننا لم

---

(١) ادمون رباط ، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٢٥ . راجع كذلك بيار زيادة ، **التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان**، ص ١٧٢ . وبشارة الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الأول ، ص ٢٩٣ .

نترك الزمن يفعل فعله من هذا القبيل !

« لأن الكلام على « خطوة أولى » تتبعها خطوات ، لم يتوقف . فبدأ الاستقلال وكأنه مقدمة وأداة لشيء آخر !

« ولأن المطالبة بتعديل الدستور . . . والحد من صلاحيات الرئيس ، بدأت ولم يمض ، بعد ، على التجربة ، أكثر من ثلاث سنوات ! وكان من الطبيعي ، أن تفسر هذه المطالبة ، بألف تفسير ، لأن الضغوط على لبنان لم تتوقف ، من الداخل ومن الخارج . وترانا بغنى عن وصف تظاهرات الهدم والتحطيم التي كانت تبدأ في البسطة وتنتهي في الجميزة . ناهيك بمشاريع الوحدة والتوحيد ، التي استمرت تطرح بالحاح ، وبلجاجة ، أقلها مشروع الهلال الخصيب . . . وسورية الكبرى ، في عهد الملك عبد الله ونوري السعيد . . . والمشاريع التي تلتها بعد قيام الناصرية ، وحتى هذه الأيام . . . مروراً بالاضطرابات والفتن التي تعرض لها لبنان منذ سنة **١٩٤٣** حتى أيار الأخير !!

« أقصد بذلك أن الضمانة التي أعطيت للمسيحيين ، لم تفقد مبرراتها لحظة واحدة حتى هذه الأيام . وطالما سمعت بعض المسيحيين يتساءل عما كان قد حل بلبنان لولا هذه الضمانة . . لو لم تكن رئاسة الدولة صمام الأمان وخط الدفاع الأخير عن الاستقلال ! » ،[1]

بالمقارنة مع الاستنتاج الذي توصل إليه الفريق الآخر تجدر الاشارة الى بعض الملاحظات :

الأولى ، ان ضمانة على الأقل ، وان تكن مزدوجة ، ليست بالأصل « قاعدة تمييزية » وإنما هي ترتيب تطلبته ظروف المرحلة . وعلى وجه التخصيص كان القصد من ذلك الترتيب « تبديد حالة معينة من الحذر والارتياب » .

وبطبيعة الحال ، كان هذا الترتيب موقتاً - على أمل أن يتبدد الحذر والارتياب ليحل محله الاطمئنان في « ساعة قريبة باذن الله »[2] .

غير انه ، وان كان موقتاً ، وهذه هي ملاحظتنا الثانية ، فإن الاستغناء عنه لا يصح

---

(١) بيار الجميل ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٤ و ١١ .

(٢) تعبير مستعار من البيان الوزاري الأول حيث يعد بالتخلص القريب من الطائفية .

قبل إلغاء الحالة التي استدعته ـ حالة الحذر والارتياب . فما دامت هذه ، ما دامت الحاجة إليه قائمة .

ثم انه ، هذا الترتيب بالذات ، « خط الدفاع الأخير عن الاستقلال » ، قد قام بمهمّات تاريخية . لقد حافظ على الاستقلال في أكثر من أزمة .

المعنى المضمون ؟ أنه من السابق لأوانه البحث في تغييره أو تبديله ، فكم بالحري البحث في الاستغناء عنه .

من الواضح أن هنالك اختلافاً جذرياً في النظرة الى الحياة الوطنية الجديدة بين أصحاب الاستنتاجين ـ وعلى الخصوص بالنسبة لقضية المشاركة .

هل الاستقلال المبني على المساواة في الحقوق حيث « تأخذ كل طائفة فيه حقوقها بنسبة أهميتها » هو الاستقلال الذي تحقق أو ينبغي أن يتحقق ؟ أم إن مفهوماً آخر للاستقلال ، حيث يفهم « بالمساواة » بين الطوائف ، أو « الجماعات الحضارية » أو « المجموعات السوسيولوجية » ترفض القبول بأي « امتياز » أو إذا فضلت ، تفاوت . وكذلك المجموعات السوسيوسياسية .

« وأهمية الطوائف » ، ما هو مقياسها ؟

وهل يضمن الاقرار العادل بهذه الأهمية عدم الشعور بالغبن من قبل الطوائف الأخرى ؟ وعندما تنتهي القضيّة بأصحابها إلى غياهب النفسانيات ، كان ذلك بالنسبة « للخوف » أو بالنسبة « للغبن » ، ألا تلعب العقد النفسية ، كانت هذه بفضل الاختبارات التاريخية أم بفضل التركيب السيكولوجي الحاصل حالياً ، ألا تلعب هذه دورها في خلق أجواء التوتر أو اجواء الانسجام ؟

وليست هذه باللائحة الكاملة للأسئلة المشروعة التي يمكن أن تثار في هذا الإطار .

رُبَّ قاريء لهذه الأسئلة ومثيلاتها اتهمنا بالتفلسف . بأكثر من معنى لهذه الكلمة نقبل التهمة . ولكن ، وبمعانٍ كثيرة لها أيضاً ، تكون تهمة مردودة ، لبطلانها .

تهمنا هنا علاقتها بالواقع السياسي اللبناني وتطور هذا الواقع . ونلقم أصحاب التهمة ، بمفهومها انتقاداً مريراً ، بعرض المقتبس التالي الذي تضفي المسائل التي يثيرها أهمية على الاسئلة المتفلسفة التي أثرنا . نقدم المقتبس ونعرف تماماً أن للفريق الثاني اللبناني تطلعات يقدمها من أصحاب هذا المقتبس ، هي ، وان اختلفت موضوعاً ، لا

تختلف بالنسبة للمبادىء العلمية التي تستند إليها عن مستندات هذه التطلعات .

« ومن موقع القوة لا الضعف ، والمراهنة على الاخوة لا المصانعة ، وتفانياً في ما هو مصلحة التحرر والاستقلال ، وانسجاماً مع قواعد التفكير القومي العربي القاضية بالشمولية في مراعاة مصلحة العرب عموماً ، اضافة إلى مصلحة لبنان ، سلك المسلمون نهج التسامح والعطاء . لكنه عطاء للوطنية والتقدم لا للطائفية والتحجر ، معتبرين ذلك مدخلاً لتطور يستمر . وفي حينه تجاوب اللبنانيون من كل الطوائف مع هذا النهج ، بدليل موافقتهم على السير نحو الغاء الطائفية باعتماد البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى الواعد لهذا الالغاء ، معلناً « ساعة إتمام ذلك ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان » .

« وبين هذه النظرة التي اشترك فيها بناة الاستقلال ورجاله من كل الطوائف الأخرى ، والنظرة التي أخذت من التسامح والعطاء شرعية ثابتة للتمييز والطائفية ، قام صراع على ساحة الوطن كان يخلق بين فترة وأخرى صراحة « وحدة »، تبعاً لعلاقة ذلك بالمصير الوطني والالتزام الوطني القومي ، وكان الجانب الذي يشعر بالغبن والحيف يغلب دائماً روح التسامح ، وكان حرصه على لبنان الوطن وعلى الروابط القومية العربية أحد ينابيع هذا التسامح ، بل التسامح حتى حدود التضحيات .

« وبدلاً من أن يرى الجانب الآخر في هذا الالتزام القومي عامل أخاء داخلي وعامل تدعيم وتقوية واغناء لهذا الوطن أخذه على أنه تبعية لجهات غير لبنانية ، بل اتخذه اداة للاتهام بالاهتمام بمصلحة العرب على مصلحة لبنان ، وكان الأولى ادراك ما أعطاه دور المسلمين في النضال القومي للبنان . فلولا هذا الدور لما استطاع لبنان أن يأخذ شأنه في العالم وفرصته في محيطه وحظه من الازدهار » .[١]

هذا يربط هذه التطلعات ومقابلاتها والأسئلة التي أثرناها والتي كان يمكن أن نثيرها معاً بالعلميّة وبالواقع المتطور لتاريخ لبنان السياسي الحديث . ولولا بعض منهجية لتورطنا ببحث هذه القضايا الآن .

٧ ـ البعد الاجتماعي للمشاركة

غير أن للمشاركة بعداً اجتماعياً . وان لم يكن هذا البعد جديداً على تفكير

(١) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، النهار ، الجمعة ٦/٨/١٩٧٦ ، ص ٢ .

المسؤولين فان بروزه في هذه الفترة بالذات من تاريخ لبنان تزيد في أهمية المشاركة من جهة كمفهوم سياسي مركزي لتطور تاريخ لبنان السياسي وتدعو بالحاح أكثر الى تنفيذ مستلزمات هذه المشاركة عملياً .

« أمامنا رحلة من العمل الشاق ، علينا أن نتصدّى خلالها ، قبل كل شيء ، لمشاكل اجتماعية حادّة فنلبّي نداء عائلات فقدت معيليها ومصابين أقعدتهم عاهات ، ونازحين يفتقدون المأوى ، وعمال عاطلين عن العمل ، وفقراء يعضهم الحرمان . ان قضايا هؤلاء هي قضايانا جميعاً ، ولا نقدّم عليها ، باستثناء الأمن ، أي قضية أخرى » .[1]

ليست هذه مشاركة بالمعنى المقصود ولكنها تبقى من شروطها . نقدّم هذا المقتبس لنبيّن ان المشاركة ، كذلك ، هي متغيّر ذو أبعاد متعددة تتأثر هي بدورها ، كما تؤثر ، بالظروف المحيطة بالوضع الذي ينبغي أن تطبق عليه .

ننتقل إلى معنى أقرب إلى المعنى الذي نريد .

« إن التجارب التي مر بها لبنان منذ فجر الاستقلال حتى اليوم ولا سيما خلال الأحداث الأخيرة المشؤومة الدامية التي تعرّض فيها المصير لأشد الأخطار قد رسمت لهذا الوطن طريقاً قويماً لا يجوز أن تحيد عنه يوماً ، طريقاً[2] رسخه الاجماع الوطني وكان للبنانيين أن يلتفوا حول الدولة للنهوض في البناء على أسس من العدالة المطلقة[3] . فالتقدم الوثاب والاستمرار في بذل الجهد لتطوير البلاد ونهضتها مهمة جديرة بأن يتجند لها اللبناني أينما كان وحيثما وجد وان يتقدم لحمل اعبائها بأمانة وعزم كل مسؤول .

« لقد خطا لبنان منذ مطلع استقلاله حتى يومنا هذا الخطى الحثيثة في تحقيق ازدهاره وشهد في السنوات الأخيرة نهضته الشاملة القائمة على قواعد التقدم الحديث وبات مطمئنا الى اليوم الذي تصبح فيه شروط الحياة الفضلى ملك يديه بفضل تضافر المجهودات وتضامن الجميع . وانه لحقيق بنا ، في حرصنا على هذه الغايات الكبرى أن نصحو اذن ، على تعال وصفاء . فلا ضغائن ولا أحقاد ولا أنانية بل توحيد للكلمة في القضايا الوطنية وتجرد يؤكد

(١) الرئيس سركيس ، بمناسبة عيد الاستقلال ، ٢٢ تشرين الثاني ، ١٩٧٦ .

(٢) تبيّن أن هذا الطريق لم يكن راسخاً بقدر ما تمنى الرئيس حلو حينذاك .

(٣) الاشارة إلى « العدالة المطلقة » لا يمكن أن تكون إلاّ من فصيلة المبالغة بالأمر المرغوب فيه .

الرسالة[1] الروحية التي ما انفك لبنان يغالب بها العصور »[2] .

وترويض النفس للاضطلاع برسالة مهمة حضارية هي كمالية بالنسبة للتضحيات التي تتطلبها الحياة أحياناً .

« اطلب منكم أن تقفوا معي وان تحملوا معي أدوات البناء لنعمر لبنان ولنبني جسراً بينه وبين الحياة . . . . . .

« لا يسعني هنا إلا أن أقف عند الحالة التي وصل إليها اقتصادنا بنتيجة الاحداث ، لا لمجرّد عرض الصورة الكئيبة التي خلفتها المحنة ، وانما لتحديد أبعاد المشاكل الاقتصادية التي تولدت عن الأزمة طلباً للوصول إلى أنجع السبل والوسائل لمعالجتها ، ولكي يكون المواطن على بينة من عظم التضحيات المطلوبة منه في سبيل إعادة بناء الاقتصاد » .[3]

٨ ـ البعد الاقتصادي للمشاركة

وللمشاركة بعد اقتصادي ، كما لا يخفى :

« وفي هذه المناسبة اؤكد ثقتي بالمبادرة الفردّية . إن ضرورة المحافظة على حرية المبادرة الفرديّة يحدُّها واجب الدولة في مراقبة القطاع الاقتصادي الخاص ، وضبط المنافسة الحرّة ، لئلاّ تتحول إلى أداة فوضى واستغلال ، فتعرّض المجتمع بسائر فئاته ، وخاصّة الفئات الضعيفة اقتصادياً ، إلى التداعي . كما أعلن أن من حق الدولة أن توسع رقعة القطاع العام في بعض المجالات الاقتصادية وان تتدخّل لممارسة حق التوجيه في حالات طارئة وبصورة محدودة اذا قضت المصلحة الوطنيّة بمثل هذا التدخل .

« أما العلاقة بين رأس المال واليد العاملة وهي حجر الزاوية في تشييد المجتمع الحديث وفي استقراره ، فهي من الأمور التي تتطلب منا السهر المتواصل والسعي الدائب للوصول إلى حلول عادلة ومتوازنة بحيث لا يقع الحيف على أي فئة من الفئتين .

« وبديهي أن يكون ازدهار المؤسسة شرطاً أساسيّاً لحمل أرباب العمل على توظيف

(١) من الملفت الاشارة إلى رسالة لبنان .

(٢) شارل حلو ، عشية عيد الاستقلال ، ٢١ ت ٢ ، ١٩٦٤ .

(٣) الرئيس الياس سركيس ، بمناسبة عيد الاستقلال ، ٢٢ تشرين الثاني ، ١٩٧٦ .

أموالهم ، وبالتالي لايجاد العمل لليد العاملة ، كما وان أجور اليد العاملة لا بد ان تكون على مستوى يتناسب مع الاسهام الذي يسهمه العمل في الانتاج »[١] .

وعلى العموم أصبح التلازم بين الاقتصاد والمشاركة بمعناها الشعبي الواسع تقليداً رسمياً متبعاً :

« أضف الى ذلك أننا تمكنا منذ سنة ١٩٦٥ دون أن نقع في ما كان يخشاه بعض الخبراء من تعثر واضطراب أن نطبق تشريعاً للضمان الاجتماعي يشمل حالياً عشرين ألف مؤسسة في فرعي التعويضات العائلية وتعويضات الصرف من الخدمة » .[٢]

وتبقى الانتقادات على مدى تطبيقه تطبيقاً ناجحاً غير قليلة . منها التالي :

« إن الشعب يشعر ، بعدما تحولت الحكومة الى مجلس نواب مصغر ألغى دور المجلس الكبير ، أنه مهزوم . فالتجار استطاعوا مقاومة المرسوم ١٩٤٣ ونجحوا والصناعيون طلبوا الحمايات ونالوها ومنتجو البيض صارعت تعاونياتهم حظر التصدير وفازت في إزالته بينما السواد الأعظم من الشعب لا يجد جمعية أو نقابة أو شركة أو مجلساً يدافع عنه .

« إن الشعب بات على قناعة أنه في حاجة الى تعاونية غير تعاونية ساحة النجمة ، فصلّوا من أجله » .[٣]

وهكذا تكون المشاركة في عملية التنمية مسؤولية متبادلة مثلثة الأبعاد : الدولة والمجتمع والفرد .

« وفيما تستمر الدولة في إقامة عملها على أساس من العلم والمنهج والتخطيط ، بعيداً عن الاتكال والارتجال ، يجري تنفيذ العديد من المشاريع العمرانية الضخمة ذات النطاق الواسع الشامل ويأخذ غيرها طريقه إلى التنفيذ .

« على أن أي عمل إنمائي لا يعطي كل ثماره اذا لم يبادر المواطن الى بذل الجهد الايجابي لانجازه .

---

(١) الرئيس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول ١٩٧٦ .
(٢) شارل حلو ، لمناسبة انتهاء مدّة اضطلاعه بأعباء الرئاسة الأولى ، ٢٠ أيلول ١٩٧٠ .
(٣) ادمون صعب ، **النهار الانمائي** ، الأحد ٦/١/١٩٧٤ ، ص ١ .

« والدولة وهي تقوم بمسؤولياتها ..... في حاجة إلى حسّ المواطن لمسؤوليته وبحق المجموع عليه ، واستعداده للوفاء به .

« إن مشاركة المواطنين في عمل الدولة ، واسهامهم في ما تبذل ، شرط لكل نجاح ، بدونه يتعذر تحقيق ما يصبو إليه الوطن .

« وتلبية المواطن لهذا الشرط لا يقل قدسية عن قدسية حقه على الدولة . واذا ما قرر كل منا أن يبدأ بنفسه ، فيلزمها بالمسؤولية ، يكون قد كفل القوة الأولى للانتاج »[١] .

وليس هذا بالنص الوحيد ، بهذا المعنى ، في مجموعة خطب الرئيس شهاب :

« وكل اصلاح لأجهزة الدولة يبقى محدود النفع ، ولا أقول سطحياً وتافهاً ، ان لم ترافقه ، جنباً إلى جنب ، عملية اصلاح اجتماعي شامل » .[٢]

« إن الطريق وعرة وشاقة ..... » .

« كل اللبنانيين يعرفون ، مجرداً وقياساً ، في أية نعمة يعيش بلدهم ... كلهم يريدونه أفضل ..... ولكن كيف تتم للبنانيين هذه الصورة .... ؟ في بلد بني كثير مما بني فيه على الجهد الفردي ، وفي بلد اختار لحكمه النظام الديمقراطي ، لو عمل كل لبناني بروح المجموع ، مدركاً أن كل جهد في سبيل الكل مرده في النهاية إلى نفسه ، لوجدتم أو وجدنا ، لبنان الذي نريد .

« إن معرفة النقص والتذمر منه نصف الطريق ، والعمل الجدي ، المشترك المتعاون ، المخلص ، هو النصف الآخر . فلا نقف في منتصف الطريق »[٣] .

« لقد مر استقلال لبنان بمراحل عديدة ، وبلا تجارب متنوعة ، وخرج دائماً متغلباً ظافراً .

« إلا أن هذا الاستقلال لم يعط ثماره إلا يوم اتصل بروح العصر في مفهوم الدولة وواجباتها . وكان هذا الاتصال صنواً للتحرر الوطني في حفظ الكرامة وضمان المصير .

« فالمسؤولية عن حياة الشعب ، والعدالة الاجتماعية ، وفكرة الغد ، والخطة

---

(١) فؤاد شهاب ، رسالة إلى اللبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ .
(٢) فؤاد شهاب ، بمناسبة عيد الاستقلال ١٩٦٠ .
(٣) المرجع ذاته .

والعلم قواعد لا تقوم بدونها دولة ولا يسلم كيان » .[1]

وكذلك :

« ثم عملنا على وضع تشريعات أساسية هدفت الى ارساء أجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة ، وأصدرناها في المهل المعينة لها . وهذه التشريعات ستؤتي ثمارها بعدما يألفها المواطنون والموظفون »[2]

الواقع أن هنالك تفاوت ، في ميزان النمو بين مختلف المناطق اللبنانية . غير أن هذا التفاوت العمراني لا يصح أن يكون حجّة ضد المشاركة ـ على الأقل في نظر بعضهم :

« طبعاً ، ثمة مستوى اجتماعي بلغه المسيحيون قبل المسلمين ، هذا منذ ما قبل الاستقلال ، وربما قبل عهد الانتداب أيضاً .

ومنذ الاستقلال ، ونحن نحاول ازالة هذا التفاوت ، أو التخفيف منه الى أبعد حد مستطاع . واذا كانت المساواة لم تتحقق في بعض المجالات والقطاعات حتى الآن ، فالذنب ليس ذنب رئيس الجمهورية ، بل ربما كان له فضل كبير في الحد من التفاوت على غير صعيد وفي غير مجال[3] .

وكثرت المحاولات[4] التي قامت بها الدولة في ضوء هذا الواقع اللبناني . من هذه المحاولات الخطة السداسيّة .

ان الدولة ، باقدامها على اقرار البدء في تنفيذ الخطة السداسيّة للتنمية في لبنان ،

---

(1) فؤاد شهاب ، في العيد العشرين للاستقلال ، ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ .

(2) فؤاد شهاب ، رسالة إلى اللبنانيين ، يوم الاستقالة في ٢٠ تموز ١٩٦٠ .

(3) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، النهار ،السبت ، ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ٤ .

(4) ومن هذه المحاولات ما تشير إليه المقتبسات التالية في ١٧ آب طريق المستقبل .وزارة الإعلام ، مركز النشر اللبناني ، آب ١٩٧٤ .

أ ـ « تنفيذ الضمان الصحي وتعزيز القطاع الطبي العام » . أميل بيطار ، ص ٢٢٤ .

ب ـ « ان التجربة اللبنانية قد تخطت معظم الصعوبات التي كانت ، في البداية تعترض سبيل التنفيذ » ، رضا وحيد ، ص ٢١٥ .

ج ـ « ولقد شملت هذه الخطة (السداسيّة) احداث تنمية واعية ومدروسة في مختلف القطاعات » ، كميل قبع ، ص ٢٣٥ .

د ـ « لقد بدأ العمال يفيدون من الضمان ومن التقديمات الاجتماعية والصحية » ، غبريال خوري ، ص ٢٤٣ .

لتلبي ، من جهة بعض مطالب اليسار الحقيقي[1] ، وتضرب من جهة ثانية ، اليسار الذي يركز على التناقض بين الطبقات في أعمق جذورها .

ويرتبط الانماء بالمشاركة مروراً بالوحدة الوطنية :

« واذا كنا نشير الآن إلى هذا الأمر ، فليقيننا منذ البدء أن رفع المستوى الحياتي كفيل بتقريب وجهات النظر والمشاعر بين اللبنانيين كافة ، وبتحريرهم من سيطرة الاستغلاليين ، ومن روح التزاحم على بضعة مراكز في الدولة ، ليتأمن لهم خبزهم اليومي .

« ونحن اليوم ، نستأنف معالجة المشكلة من هذه الناحية بالذات ، بعد أن قضت الأحداث السياسية ومحنة لبنان الأخيرة ، بوقف جهودنا موقتاً على هذا الصعيد .

« وبالفعل ، فقد اغتنمنا فرصة وجودنا في الحكم لنضع ما يطلبه الظرف الحالي من مشاريع عمرانية بناءة ، تعود بالفائدة والنفع على جميع اللبنانيين وعلى مختلف المناطق »[2] .

وليست المشاركة ، كما ليس الانماء ، من مسؤولية الدولة وحدها .

« وفيما تستمر الدولة في اقامة عملها على أساس من العلم والمنهج والتخطيط ، بعيداً عن الاتكال والارتجال ، يجرى تنفيذ العديد من المشاريع العمرانية الضخمة ذات النطاق الواسع الشامل ، ويأخذ غيرها طريقه إلى التنفيذ .

« على أن أي عمل انمائي لا يعطي كل ثماره اذا لم يبادر المواطن الى بذل الجهد الايجابي لانجازه » .[3]

والمشاركة ليست منحصرة بالمسلكيّة وبالتفكير الواعي . إن جذورها لتضرب جذوراً في مكامن النفس البشرية فتطال المشاعر أيضاً :

« إن الظلم أو الجهل أو الحرمان الذي يمكن أن يشعر به بعضهم ينعكس حتماً على الكل فلا ينجو من نتائجه الرهيبة أحد » .[4]

---

(1) اليسار الحقيقي واليسار المغامر ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(2) بيار الجميل ، « الوحدة الوطنية » أول أيار ١٩٥٩ .

(3) فؤاد شهاب ، بمناسبة عيد الاستقلال ، سنة ١٩٦١ ، مجموعة خطب ،ص ١٠٠ .

(4) شارل حلو في مؤتمر الدول غير المنحازة ، القاهرة في ٥ ت ١ . سنة ١٩٦٤ .

وكما تتصل بأعماق النفس البشريّة فإنها كذلك تحلّق في سماء الوطنية وتسترجع التقاليد التاريخية العريقة بغية تقدير النعمة التي نعيشها علها تتحرك للحفاظ عليها .

« انطلق من فعل إيمان بلبنان . بأننا جميعنا واحد في الدفاع عن وطن واحد . لقد منّ الله علينا أن نعيش في هذا البلد الجميل في جو من المحبة والتآخي مؤتلفين في وحدة وطنية راسخة متمتعين بالحرية نمارسها وفقاً لتقاليدنا الديمقراطية ، وكل لبناني مسؤول عن المحافظة على هذه النعمة وعلى كل لبناني أن يضحي بالغالي والثمين في سبيل الحفاظ على هذا التراث »[1] .

وهكذا يتبين أن بعض اللبنانيين رفضوا **١٩٢٠** المشاركة في تدبير شؤون لبنان الكبير . وانتهوا في السبعينات بالموافقة على هذه المشاركة ـ بل بالتسابق اليها . ومرت هذه التغييرات بمراحل متعددة ـ حتى ان مفهوم المشاركة قد تغيّر . انها الآن مطلب أساسي من مطالب المواطنية الصالحة ، في بلد كان في نظرهم لا يصلح أن يكون بلداً مستقلاً .

وتشابكت عبر هذا التطور في هذا المفهوم عناصر دستورية وسياسية وقومية وجغرافية ودينية وطائفية واجتماعية واخلاقية . هذا من زاوية المواطنين .

أما من زاوية البلد فبعد أن كانت المشكلة توطيد استقلاله السياسي أصبحت المشكلة قضية بناء دولة الاستقلال . وانه لتطور عظيم يظهر المسافة الكبيرة التي قطعها هذا البلد في مراحل النمو والنضج . وانه ، بمواجهة هذا التحدي بالذات ، وهو تحد ضخم وحاسم ، ليبرهن عن جدارته بأن يكون دولة عصرية .

إن موردنا الأهم هو الانسان[2] .اذا كان ذلك صحيحاً ، وهو كذلك ، واذا كان نظامنا ديمقراطياً ، إلى حد يصبح المستقبل اختياراً عاماً ، مروراً بالمشاركة ، وانطلاقاً من التوعية عبر نشر المعلومات ، الى التنمية بقصد وضع الاقتصاد في خدمة الانسان .

« فالمستقبل اختيار للجميع والتنمية مشاركة من الجميع في بناء المستقبل ، وهذه تبدأ ، أول ما تبدأ ، بالاعلام والمعلومات . فليس الاقتصاد عمليات معقدة لا يفهمها الشعب ، بل هو واقع يعيشه كل فرد كل يوم ، في صورة واعية أو غير واعية . فلا بد من

---

(١) سليمان فرنجية ، في جلسة مجلس الوزراء في ١٩٧٥/٣/٥ ،

(٢) شارل حلو ، لمناسبة انتهاء مدة اضطلاعه بأعباء الرئاسة الأولى ، ٢٠ أيلول ١٩٧٠ ، وفي رسالة عيد الاستقلال ، ٢١ تشرين الثاني ، ١٩٦٨ (التوكيد لنا) .

التوعية إذاً من أجل التنمية . ولا بد من أنسنة الاقتصاد ليكون في خدمة الانسان بدلاً من أن يبقى الانسان في خدمة الاقتصاد » .[1]

والتوعية أنواع . ولكل نوع غايته وبالتالي مقياسه :

« والتوعية الوطنية تسهم إلى حد بعيد في يقظة الحس القومي ، وتساعد بالتالي على مشاركة في تقرير مصير الوطن بذهنية مدركة ناضجة ، تتباعد في غايتها ، عن كل انقياد عاطفي ، وهوس سياسي ، وتحزبات أقليمية ضيقة .

« واطلاع الطالب في الصفوف الثانوية على تطور المؤسسات السياسية في العالم ووقوفه على النظم التي اهتدى اليها الانسان عبر التاريخ لخدمة مآربه الفردية ، والارتفاع بمستوى جماعته اجتماعياً ، يجعله ولا شك شديد التمسك بالديمقراطية ، وبمبادىء الحرية ، وذلك لأن المامه بميزات هذه النظم ، من شأنه أن يساعده على مقاومة كل تيار دعائي جديد ، مغاير للنظم ، بمقارنة علمية واقعية تدحض كل محاولة للنيل من نظام استقر عليه لبنان ، في حياته الدستورية » .[2]

وكما في المدرسة كذلك عبر الصحافة مع ما يرافق ذلك من تغييرات وتحفظات :

« غير أن الصحافة اللبنانية تعرف أن للحريات حدوداً ، وان المسؤولية الملقاة على عاتقها هي مسؤولية ضخمة ، وتعرف الظروف العربية وملابساتها . ومن اجل هذا التزمت طواعية واختياراً بميثاق شرف أقرته قبل أكثر من عام . وميثاق الشرف الذي ولد في لبنان لم يكن في عرفنا قيداً ، وانما كان تعبيراً عن التطلعات السامية للصحافة اللبنانية بحيث تسود القيم ا لاخلاقية والانسانية سلوك الجميع . ولقد شعرت الصحافة اللبنانية بالاعتزاز والغبطة حينما أقر مؤتمر القمة العربي الثالث ميثاق التضامن العربي ، ذلك أن هذا الميثاق جاء توكيداً لميثاقها وتتويجاً له . وصحافة لبنان ، بالرغم من المواقف الفردية التي قد تسجل على احدى الصحف مثلاً ، تعرف أن الحرية مسؤولية كبرى قبل كل شيء . وهي لذلك لا تريد أن تتخطى هذه المسؤولية تجنباً للاساءة الى الحرية كمبدأ وقيمة » .[3]

---

(١) كريم بقرادوني ، « هذه التجربة » **النهار الانمائي** ،الأحد **٣٠** أيلول **١٩٧٣** ، ص **١** .

(٢) « اضافة التربية المدنية إلى البكالوريا الخطيّة . وزير التربية : لماذا ؟ » **النهار ،٢٥/ ٣/ ١٩٦٦** .

(٣) زهير عسيران ، « الصحافة الحريصة على حرياتها تعرف أن الحرية مسؤولية كبرى » ، **النهار ،٢٥/ ٢/ ١٩٦٦** .

وتختلف باختلاف الظروف والحالات طموحات الحكم وطموحات العامة من الناس كذلك :

« يا فخامة الرئيس لا تصدّق .

« لا حكومة جديدة يريد اللبنانيون ولا طرقاً ولا مشاريع .

« هذه يريدها السياسيون ونحن الشعب البسيط نريد أن نعيش يا فخامة الرئيس . نريد أن نعيش ولا نريد شيئاً آخر » .[1]

والاهتمام بالانسان يرتّب الاهتمام بصحته وبمحيطه ـ خصوصاً العناصر التي تساعد على « صناعة » هذه الصحّة .

« مئتان وعشرة خبراء وعلماء من ستة عشر بلداً سيكونون معاً في المؤتمر الدولي الذي ينعقد بين ١ و٦ نيسان المقبل في اللقلوق . وموضوع المؤتمر سيكون البحث في تأثير الطقس والمناخ على الصحة والتطور الاقتصادي في البلدان النامية في الشرقين الأوسط والأقصى والعالم عامة ، ولبنان خاصة » .[2]

والاهتمام بالبيئة ، على أهميته ، لا يغني عن الاهتمام بالأخلاق . ولكل دوره في حياة الانسان الفرد كما في حياة الوطن .

« وعلى الدولة أن تتجاوز مهمة تأمين العدل والمساواة والنظام الى تعزيز الفضيلة ، ورعاية التقدم ، والعمل على ازدهار العلم ،[3] وتوفير أسباب النمو الاقتصادي وكفالة الرزق للفرد ومستوى العيش الكريم » .[4]

ومن هنا الاهتمام لا بالبيئة الطبيعية وحسب بل بالبيئة الاجتماعية كذلك .

---

(١) انسي الحاج ، « نريد أن نعيش » **النهار ،١٨ آب ١٩٧٤** ، ص ١ .

(٢) « فكرة لموريس الجميل تصبح مؤتمراً » ، **النهار ،١٩٦٦/٣/٢٥** .

(٣) للتعرف الى « مقدار الاهتمام » بهذا الشأن ، وببعده الاجتماعي ، أي « تخفيف الاعباء المالية عن كاهل المواطن في مجالات التعليم » في عهد الرئيس فرنجية راجع تقرير الدكتور كمال بحصلي ، مدير عام وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ، في **١٧ آب طريق المستقبل** ،وزارة الاعلام ، مركز النشر اللبناني ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤٧ .
ـ وكذلك « في التعليم المهني والتقني وتوسيع آفاقه » روجيه شمالي ، المرجع المذكور ، ص ٢٧٤ .

(٤) فؤاد شهاب ، بيان قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول ١٩٥٨ **مجموعة خطب** ،ص ١٣ .

« إن كل تنكر للمطاليب الاجتماعية العادلة ، أو ابطاء في تحقيقها ، مخالفة صارخة لواجبات الدولة المستقلة . كما أن الاسراع في تحقيق تلك المطالب لا يعني التسرع المرتجل الذي يتنافى أخيراً مع العدالة الاجتماعية ذاتها والازدهار .[1] .

وهكذا ننتهي إلى تصحيح ، بفضل استعراضنا لتشعبات الواقع ، موضوع بحثنا . بدأنا نستقريء البعد الاجتماعي للمشاركة . وما انتهينا من استقرائنا ، ولا ندعي أننا فعلاً وحقاً قد انتهينا ، اذ تبقى الكثيرات من الأمور تستحق الاهتمام ، حتى تنبهنا إلى أن هذا البعد هو بدوره مجموعة ضخمة من الأبعاد .

أ ـ الشباب

ومن زاوية المشاركة هذه يدخل الشباب تاريخ لبنان السياسي الحديث من بابه الواسع . ولا غرو في ذلك ، فهم دائماً وأبداً وبطبيعة الحال ، مستقبل كل حاضر وغد كل يوم . واذا صح ذلك في الأيام الاعتيادية والظروف الطبيعية للبلاد ، فانه يصح أكثر حينما تمر على البلاد شهور من التهديم والتخريب ـ مادياً ومعنوياً .

« وفي هذا المجال (مجال تطوير النظام الديمقراطي تطويراً يليق بشعب أسهم في صنع الحضارة . . .) أتطلع الى شباب لبنان ، وخصوصاً إلى المحاربين منهم ، فأقول لهم بأن الوطن ينتظرهم في ميادين أخرى ، أنهم زخم الحاضر وركيزة المستقبل . . . . »[2]

ومن هنا تصبح المشاركة عملية تحرر ويصبح تحصيل حاصل أن تكون المشاركة عنصراً ضرورياً في إنماء لبنان .

فهذا هو الرئيس الياس سركيس يتجه بأنظاره نحو الشباب :

« وفي هذا المجال (مجال بناء الإنسان) تتجه أفكاري الى الشباب بصورة خاصّة اذ علينا أن نعمل ليسهم الشباب اسهاماً خلاّقاً في تكوين الغد والشباب هو الغد . وهذا يفرض علينا اعتماد سياسة تربويّة وثقافية سليمة متطورة ترمي إلى رَصّ جميع أبنائنا في صف واحد متناسق التفكير موحَّد الأهداف .

« فالى أجيال الشباب أقول : أن لا غنى للبنان عنكم وانكم لن تكونوا على هامش

---

(١) شارل حلو ، رسالة عيد الاستقلال ، **٢١ ت،١٩٦٥**.

(٢) الرئيس الياس سركيس ، بمناسبة ذكرى الاستقلال ، **٢٢ تشرين الثاني ، ١٩٧٦**

الأحداث . إن الوطن بحاجة إلى حيويتكم ، إلى إيمانكم إلى عملكم » .[1]

طوبى لكم ، لأن أبواب المشاركة ستفتح أمامكم على مصراعيها !

وهذا هو الرئيس شهاب ، مثلاً ، يدعوهم إلى المشاركة ، الى تحمل مسؤولياتهم .

« فكل لبناني اذن ، بقدر ما يملك من قوة ، مسؤول عن أن تبقى خطى وطنه في طريق التقدم التي لا رجوع فيها إلى الوراء ، بل مضي أكيد الى الامام .

« إنني هنا أتوجه بالدرجة الأولى إلى شباب الوطن لأقول له : ان هذه الطريق اذا كان التزامها واجباً على اللبنانيين جميعاً ، فان الحرص عليها أمانة في عنقه ، ووديعة في يده ، لأنها طريق الغد ، ولأنه بتطلعه وعزيمته ، واستعداده للتضحية ، لا يرضيه ، ولا يجوز أن يرضيه ، الا أن يكون وطنه سائراً ، وبسرعة إلى أعلى مراتب العزة والكرامة »[2] .

« واني ، وأنا أتطلع الى وثبة لبنانية سباقة يدفعها هذا الروح الجديد ، أتوجه بنوع خاص ، الى عنصر الشباب الذي أتحسس أشواقه الى التقدم والمجد ، وأعرف استعداده للعطاء والبذل بسخاء »[3] .

وعلى ما في هذين المقتبسين من التشريع ، يظل الدافع اليه ظن بالشباب حليم وتطلع الى ربط مستقبل الوطن باستعداد شبابه على التضحيات وتوقعاته لما سيبلغه من مراتب العزّة والكرامة .

وفي هذا ما فيه من نفخ روح الوطنيّة ـ وهي قريبة القوميّة ـ في نظر المسؤولين المستقبليين عن مصير الوطن . يغمر هذه الأفكار التوجيه والأمل أكثر مما تنبثق من دوافع تتوخى الأمانة الفكرية في وصف الواقع .

وأغلب الظن أن جميع رؤساء الجمهورية لعهد الاستقلال ضربوا على وتر الشباب الحساس لأهمية هذا العنصر في بناء دولة الاستقلال .

---

(١) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستوريّة ، **٢٣** أيلول **١٩٧٦** .

(٢) فؤاد شهاب « في العيد العشرين للاستقلال **٢١ ت ٢** سنة **١٩٦٣** .

(٣) فؤاد شهاب ، « بيان قسم اليمين الدستورية » **٢٣** أيلول **١٩٥٨** .

(راجع كذلك بالمعنى ذاته ، **مجموعة خطب** ،٣٨ وما بعدها وص ٦٦ وما بعدها وص **١٢٥**) . ولا يختلف موقف الرئيس شارل حلو من الشباب عن موقف شهاب .

« أيها اللبنانيون ،

« ينبغي أن نفكر بشبابنا أول ما نفكر . . . فان هذا . . . . . يؤلف دعامة أساسية من دعائم الاستقلال ، هذا الاستقلال الذي يبرز له ولنا في واقع من خلق مستمر ، يترسخ في نواحيه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، ويتحول إلى تحرر أوسع للعقول ، والى ازدهار يتوجه أكثر فأكثر نحو جميع فئات الشعب ، وإلى عدالة أكثر اهتماماً بشؤون الجميع » .[1]

والجامعة اللبنانية ، مصنع الرجال الوطنيين ، وروحياتهم ، تستدعي اهتمام الدولة .

« . . . فانما تفعل ذلك (أي الدولة) في سبيل ما هو أكثر أهمية من المظاهر المادية ومدلول الأرقام ، في سبيل تهيئة مناخ ملائم لنمو الشباب واعداده ليخلف السلف في جو من الثقة المتبادلة والحوار البناء » .[2]

« ومستقبلنا رهن بنصف سكان هذا الوطن الذين هم دون العشرين ، ثم ان انشاء كلية العلوم ، وهي النواة الأولى المهمة لجامعتنا ، جاء في الوقت الذي تقوم فيه الدولة باصلاح كامل لنظام هذه الجامعة » .[3]

وهكذا تعطى أهمية للانماء .[4]

« . . . وفي الوقت نفسه كانت الدولة تتابع تحقيق الأهداف الرئيسية ومن أهمها التدابير للدفاع عن الوطن وتأمين التجهيزات الاساسية الضرورية لنمو البلد وزيادة منعته ومنها المطارات والمرافيء والطرق السياحية والزراعية والمواصلات الدولية ، والطاقة الكهربائية والمائية بالاضافة إلى بناء حديث للجامعة اللبنانية يساعد على تطويرها فهي الاطار الطبيعي لاعداد الناشئة . ومن هذا القبيل كان اهتمام الدولة أيضاً بوضع مخطط انمائي شامل يتلاءم ومتطلبات المستقبل ويفسح مجالات التحصيل والعمل . . . .

---

(١) شارل حلو ، « رسالة عيد الاستقلال » **٢١** تشرين الثاني سنة **١٩٦٨** .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) شارل حلو ، لمناسبة انتهاء مدّة اضطلاعه بأعباء الرئاسة الأولى ، **٢٠** أيلول ، **١٩٧٠** .

(٤) « . . . ورسالته . . رسالة تقتضي بناء دولة متطورة . . . » .

الرئيس الياس سركيس . في رسالته الى اللبنانيين بتاريخ **١٩٧٧/٩/٢٢** . بمناسبة مرور سنة على تسلمه سلطاته الدستورية . وزارة الاعلام . **الوكالة الوطنية للأنباء** ، ص ٨ .

« فعندما نخطط للبنان الغد ، يتجه بنا الفكر إلى الشباب أولاً . انه مدعو لرعاية استقلال نشأ قبل مولده وسيكون الامانة الكبرى بين يديه . . . .

« وهذا الاهتمام بمستقبل الشباب ومستقبل البلاد هو ما حدانا على الاستعانة بالمنظمات المختصة في هيئة الأمم ، فاجتمعت اثنتا عشرة منها في الشهر الماضي في لبنان ، لاتمام مشاريع التخطيط »[1] . . .

فالشباب ، ومن زاوية أعلى مراكز المسؤولية في الدولة ، « مسؤول عن أن تبقى خطى وطنه في طريق التقدم ، والتقدم المستمر الأكيد . تلك هي طريق الغد . وله الغد . وله مطامحه . وفيه ما فيه من الشروط التي تهيء لتحقيق تلك المطامح : تطلع وعزيمة واستعداد للتضحية ، وأشواق الى التقدم والمجد .

واذا كانت تلك استعدادات الشباب ، أو بعضها ، فالدولة تهيء ، في الجامعة مثلاً ، « مناخاً ملائماً لنمو الشباب واعداده ليخلف السلف في جو من الثقة المتبادلة والحوار البنّاء » .

ربما كان هذا حلماً مثالياً فيه شيء من الطوباوية ، ولكنه يظل حلماً جميلاً على كل حال .

واذا كان في هذا الحلم بعض المثالية الطوباوية فان دعوة الشباب لرعاية الاستقلال هي الواقعية بعينها : **« انه مدعو لرعاية استقلال نشأ قبل مولده وسيكون الامانة الكبرى بين يديه »** . ان هذا وصف لواقع لا جدل فيه .

غير أن هذا الشباب تحد طموحاته عقبات كثيرة . منها ؟

« فالعهد العثماني ومن بعده عهد الانتداب قد ساندا هذه الاقطاعية فعلياً بالرغم من الغائها نصاً في بروتوكول ١٨٦٤ ، وعملا على ترسيخها في البلاد بتعاونها مع أربابها ومع حلفائهم ، وباقصاء[2] الأجيال الطالعة ومحاربتها وتشتيتها مما اضطر هذه الأجيال إما الالتحاق بمنظمات وهيئات سياسية وطائفية يتجاوز[3] نشاطها حدود البلاد ، وإما إلى

(١) شارل حلو ، رسالة عيد الاستقلال ، **٢١** تشرين الثاني سنة **١٩٦٩** .

(٢) حبذا لو يتذكر القارىء هذه الفكرة وهو يقرأ معالجتنا « للواقع اللبناني » .

(٣) ومن الواضح أن هذه الفكرة ذات علاقة ببحث « تشاد القوميات » .

الانضواء تحت الوية الزعامات المسندة للابتعاد عن المخاطر ، وإما إلى الانزواء لكي لا تتعرض للاضطهاد والملاحقة في أشخاصها وأرزاقها »[1] .

وكذلك :

« وهذا لعمري هو المظهر السافر للنظام الاقطاعي الذي لا يزال مسيطراً على النفوس منذ سنة ١٨٦٤ .

« قد يكون رؤساء الجمهورية مجبرين على اتباع هذه الخطة لكي لا ترتفع الأصوات الاقطاعية والطائفية باتهامهم بالسيطرة على الطوائف والمقاطعات الأخرى لكي لا ينتمون إليها ، ولكن لا شيء يخفف من مسؤوليتهم في مسايرتهم النزعة الاقطاعية والطائفية والسكوت عنها وابتعادهم عن العمل مع الأجيال الجديدة مما أدى الى تبعثر النخبة وتشتيتها في هيئات ومنظمات لا تأتلف مع الفكرة الوطنية » .[2]

فكان على الشباب أن يرث تراثاً ثقيلاً يقصم الظهر :

« وقد نشأ عن هذا الوضع الاقطاعي الطائفي :

أ ـ أن الدولة فقدت سلطانها السياسي الذي توزع بين الاقطاعيين الطائفيين واستحال الحكم إلى اداة لخدمة أغراض الاقطاعية السياسية المتسلحة بالطائفية .

ب ـ إن فريقاً كبيراً من الناشئة الجديدة الهاربة من مطاردة الاقطاعية لم ير سبيلاً إلى الخلاص الا بالالتجاء[3] إلى قوى خارجية يستمد منها العون والمساعدة . ولما كانت التفرقة تجر التفرقة فقد تألفت هيئات وأحزاب شتى يتجاوز نشاطها حدود البلاد »[4] .

وتتردد الفكرة ذاتها في إطارين مغايرين .

« إن كل حركة عنيفة ستؤدي هذه المرة إلى انهيار الدستور بكامله وإلى تغيير معالم البلاد ، خصوصاً ان الفئات الوطنية في هذا البلد ترفض خطة الكتائب للتحرش

(١) عبده عويدات « أثر الحكم الدستوري في لبنان » (المرجع ذاته) .

(٢) اشارة واضحة إلى « القومية اللبنانية » . عبده عويدات ، **النظم الدستورية ،١٩٦١** .

(٣) هذا ، اذا صح ، يضع بعض المحتوى ، في تهمة الفرد نقاش ، المعبر عنها « بالطابور الخامس ». راجع رأيه في الميثاق الوطني فيما سبق من هذه الدراسات .

(٤) عبده عويدات ، المرجع ذاته .

بالفلسطينيين ، وان فئات واسعة من الشباب والطلاب والعمال والمزارعين وجميع الذين ينتسبون الى أحزاب الوسط واليسار ، تطالب بحكم علماني وبتعديل أساسي للدستور ، ومن هؤلاء رجال دين مسيحيون ومسلمون » .[1]

« واتجه شبابهم للعمل الحزبي غير الطائفي معتنقاً مبادىء وطنية وقومية ومناهج اجتماعية مطروحة بالحاح في هذا العصر . ولم يتفهم كل اللبنانيين عمق هذا التطلع حتى بلغ الأمر الحد الذي نراه اليوم من تشرذم وجنوح » .[2]

والحل ؟ هل هنالك أمل بالخروج من هذا المأزق ؟ لا شك في ذلك . من عناصره ؟

« أولاً ، اقتراح بحل جميع الأحزاب . . . . » .

« ثانياً ـ اقامة تجمع واحد يضم العناصر الواعية من الأجيال الجديدة أياً كانت الجهة التي تنتمي إليها بعد وضع السياسة الموحدة التي تتفق مع الوضع اللبناني وعلاقاته العربية والخارجية على ضوء ما تعلنه الدعوة الى الوحدة[3] العربية من وجود انعقاد الاجماع لتحقيقها والانضمام اليها ووجوب احترام استقلال[4] لبنان وكيانه ، اذ أن المنظمات والأحزاب التي يتجاوز نشاطها حدود البلاد ، لم تتألف ولم تنخرط تلك العناصر الواعية من الأجيال الجديدة فيها إلا هرباً من اضطهاد الدولة لها لحساب الاقطاعية والطائفية وعملاً بالمخطط الاقطاعي والطائفي الذي يقضي بوجوب قسمة البلد بلدين تأميناً لاستمرار المصالح الاقطاعية » .[5]

وكان من عناصر ذلك الحلّ أيضاً :

« أولاً ـ اقتراح ايجاد فريق من الأعضاء في السلطة التشريعية محررين من أثقال الانتخابات » .

« ثانياً ـ فرض عدم تجديد النيابة للنائب بعد خمس دورات الا بعد انقضاء دورتين

(١) « كمال جنبلاط يجدد حملته على الكتائب والأحرار » **النهار** ، الثلثاء ١٩٧٦/٨/٢٧ ، ص ٥ .

(٢) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار** ، الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .

(٣) اشارة ، كذلك ، الى تشاد القوميات .

(٤) أبرز شروط القومية اللبنانية .

(٥) عبده عويدات ، « **اصلاح النظام البرلماني** » . المرجع المذكور .

على نيابته الخامسة فيتاح بذلك تجديد العناصر النيابية وهدم الحواجز التي تحول دون مساهمة العناصر الجديدة البكر من الوصول إلى النيابة مع ما يؤدي في النهاية الى القضاء على الاقطاعية وربيبتها الطائفية » .[1]

ومن السهل جداً الاسترسال بتقديم الامثلة من زاوية المسؤولين سياسياً ومن زاوية المحللين والدارسين لوضع البلد ووضع الشباب فيه . غير أننا نكتفي بهذا القدر ـ خصوصاً ولسنا نبغي في جميع معالجاتنا هذه التفصيل التام والمعالجة الكافية . وأهمية الشباب هي أوضح من أن تتطلب التوضيح . ولسنا نؤمن بالاشتراع لهم ، حتى وان هم قبلوا بذلك . والغالبية في ظننا غير قابلة . إننا نعيش في عصر هو **عصر الرفض** ـ أو أن الرفض أبرز صفاته . واننا لنجابه جيلاً ، ان لم يكن رافضاً ، فإن الرفض من أوضح المعطيات التي ينطلق منها .

وتظل هذه انطباعات وحسب . قد تثبتها دراستنا « لقضايا الطلاب » وقد تعدلها وقد تنفيها تماماً .

وبقطع النظر عمّا سيحل بهذه الانطباعات ، يظل ايماننا بأن الشباب هو أولاً وآخراً المسؤول النهائي عن تقرير مصيره وتحمل مسؤوليات ذلك التقرير ـ بقطع النظر عما إذا تمكن من تحقيق تقريراته بنجاح أو أخفق في ذلك . . . وبقطع النظر عمّا إذا مال إلينا أو عنا .

ب ـ المغتربون

ان المغتربين « لموضوع فخرنا واعتزازنا » .[2] وليس هذا الاعتزاز بجديد على رؤساء الجمهورية اللبنانية . لقد أصبح تقليداً عريقاً .

« حضرات النواب المحترمين ،

من هذا المنبر الذي تصدر عنه كلمة الشعب ، اسمحوا لي أن أبعث مقرونة بالشكر لكم تحية العرفان والولاء الى الشعب الذي أولتموني الرئاسة باسمه ، وتحية المحبة والوفاء الى المغتربين الذين أقاموا في أرجاء الدنيا مجد لبنان العالي ، والذين نتتبع نحن المقيمين ،

(١) عبده عويدات ، المرجع ذاته ، التجديد في السلطة التشريعية .

(٢) **الياس سركيس** ، في جلسة قسم اليمين الدستوريّة ، ٢٣ أيلول ١٩٧٦ .

نشاطهم وانتشارهم بعطف وعناية واعجاب »[1] .

« إن النجاح الذي أصبتموه في اغترابكم لهو صورة حية لولادة الخير والخصب والقوة من الشدة والمشقة والألم »[2] .

« واذا كان لبنان المهد مديناً لكم على كرّ السنين بالقسط الكبير من عمرانه وتقدمه وازدهاره ، فانه مدين لكم قبل هذا بذلك المجد العريض الذي حققتموه له ، اذ نشرتم ذكره الطيب وأقمتم وجوده الجميل في كل أنحاء العالم »[3] .

« وانه لمن دواعي الاعتزاز، ذلك التساند بين المواطنين، على الاصلاح ، ونصرة الخير ، انها لمفخرة ان يشترك المسؤولون في الدولة مع الجمعيات والأفراد ، في مسؤوليات الحكم ، لأن المسؤولية لا تتجزأ ما دام الوطن للجميع ، وان من ذلك طاقة الفرد الخلاّقة التي جعلت من مجموعة اللبنانيين ، رسل حضارة في الابعاد ودعائم متينة في مواطن الأجداد ، في وحدة أخوية رائعة تعلي البناء ، تزينه بأزهى الحلى بما يفوق امكانات بلد صغير ، كلبنان ، لو لم يكن لبنان موطناً للانسان »[4] .

ثم أنكم قدمتم الدليل على شيمة من شيم الكرام .

« . . . حتى أقام تعلقكم بوطنكم هذا التعلق الشديد دليلاً باهراً على قوة الوطنية في شعب لبنان »[5] .

ولذلك فحق لنا أن ندعوكم إلى المشاركة في بناء لبنان الجديد .

« إلى تحقيق هذه الغاية النبيلة الكبيرة (بناء بيت لبناني جميل . . يشعر فيه كل لبناني أنه بيته ، ويسوده مزيد من العدل الاجتماعي ، ومزيد من الرفاه) ادعو جميع اللبنانيين دون استثناء ، المقيمين منهم على أرض الوطن والمنتشرين منهم في ديار الاغتراب الذين تتجه اليهم اليوم أفكارنا وعواطفنا »[6] .

---

(١) فؤاد شهاب ، « بيان قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول ١٩٥٨ مجموعة خطب ص ١٤ و ص ٢٠ .

(٢) فؤاد شهاب ، رسالة إلى اللبنانيين المغتربين ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٣) المرجع ذاته .

(٤) شارل حلو ، اسبوع الصليب الأحمر اللبناني ، ١٩٦٥ ، ١٧ أيار ١٩٦٥ .

(٥) فؤاد شهاب ، رسالة إلى اللبنانيين المغتربين ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٦) فؤاد شهاب ، الى اللبنانيين في ذكرى الاستقلال ، عشية ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩ مجموعة خطب ،ص ٣٣ راجع كذلك ص ٥٥ ـ ٥٦ و ص ٨٦ .
وانشاء الجامعة ، ص ٦٠ (١٩٦٠) وغاياتها ومنجزاتها ص ١٣٩ ـ ١٤٤ .

وإننا اذ نفعل يملأونا فخرنا بكم لأنكم :

« في كل بقعة من بقاع الدنيا جزء عزيز من لبنان يشهد بألمعيّة هذه البقعة الصغيرة ، ويعطي العالم تلك الصورة البهية لوطن عظم طموحه بقدر ما ضاقت رقعته . والفضل أكبر الفضل للمتغرب الذي أقام في كل مكان لبناناً آخر ، وفتح لوطنه قلوب العديد من الشعوب » .[1]

فقد كسبتم للبنان احترام العالم :

« وفي كل بقعة من بقاع العالم يساهم مغتربونا بكفاءاتهم في كسب هذا الاحترام لوطنهم . وقد أصبحت لهم جامعة تجعل جهودهم التي يرعاها لبنان المقيم أخصب وأفعل »[2] .

« إني أمد يدي الى اخواني المغتربين الذين توزعوا في جميع أقطار العالم فكانوا خير رسل للبنان . من مدننا اللبنانية العريقة في مدنيتها عبر التاريخ ومن قرانا الصغيرة الخضراء إنطلق لبنانيون برز منهم في ديار الاغتراب فلاسفة وأدباء وشعراء وحكام وشيوخ ونوّاب وقادة عسكريون ورجال علم واقتصاد وصناعة ومال . انهم يشكلون طاقات فاعلة مدعوة لأداء دورها ولا أقول لأداء واجبها في اعادة تعمير لبنان .

« وكما كانوا موضوع فخرنا واعتزازنا فهم كذلك موضوع أملنا وثقتنا لأنهم لن يتأخروا عن تلبية نداء لبنان حين يدعوهم الى الاسهام في بعثه الجديد » .[3]

« برز من الأحاديث التي نقلها وفد الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم الى المسؤولين اللبنانيين الذين زارهم أمس ، أن تصورهم لحل الأزمة هو في قيام حوار مباشر وصريح بين فرقاء النزاع توصلاً إلى الوفاق السياسي اللبناني .

« وكان الوفد المؤلّف من رئيس الجامعة السيد انطوني ابراهام والأعضاء السادة جميل دنيا وأنور الخليل وعلي الصبّاح ورشاد سلامة ونبيل أشقر ، زار في التاسعة والنصف صباحاً الرئيس الياس سركيس في منزله وقدّم له « ورقة العمل » التي سبق أن قدّمها للرئيس سليمان فرنجية .

---

(١) فؤاد شهاب ، « رسالة الى اللبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال » في ٢١ تشرين الثاني ، ١٩٦٢ .

(٢) فؤاد شهاب ، في العيد العشرين للاستقلال ، ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ .

(٣) الرئيس الياس سركيس ، جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول ١٩٧٦

« وابلغ السيد ابراهام الرئيس المنتخب أن المغتربين كلفوا الوفد نقل رغبتهم في المساهمة في إخراج لبنان من محنته وأنهم يرون أن الحرب لا تحل المشاكل . . . .

« ثم شرح أعضاء البعثة للرئيس سركيس مضمون أحد مقررات مؤتمر جنيف التي تتعلق بعزم الخمسة ملايين لبناني المنتشرين في أنحاء العالم على أن تكون لهم كلمتهم وان يكون لهم الرأي الكامل في كل ما يتعلق بالمصير اللبناني . . . . . »[1]

صح ان هذا يبقى كلاماً جميلاً وتعبيراً عن نوايا تبعث الثقة والأمل بمغتربينا المنشورين في أنحاء المعمورة . ولكن الأفعال هي التي تعطي هذه الكلمات قيمتها الأصلية . وان كنا نقتبسها فلأن لنا أملاً كبيراً بأن الأفعال التي ستدعها ستكون هي كذلك على الصعيد نفسه من التصميم والمسؤولية .

ولا يسعنا ، بهذه المناسبة ، إلا أن نقارن هذه الظروف بظروف مغايرة سابقة لها :

« إن من حسن المناسبات أن يعقد مؤتمركم الثالث في هذا العام ، حيث الذكرى الخامسة والعشرون لاستقلال لبنان . وان ما تشاهدون من خطى سجلها هذا الوطن ، في مضمار التقدم والعمران ، يعود إلى تآزر شطريه المقيم والمغترب ، وتكامل النشاط في القطاعين الخاص والعام » .

« لقد أردتم مؤتمركم هذا تعبيراً صادقاً عن رسالة[2] هذا البلد ، وما انطوت عليه دائماً من انسانية وانفتاح »[3] .

« أما اخواننا اللبنانيون المنتشرون وراء البحار الذين كانوا ملبين داعي الوطن في جميع الظروف الصعبة التي قاسيناها في هذه السنوات الأخيرة فقد أتاحوا لنا أن نقدر متانة صلات الصداقة التي توثقت على أيديهم عبر القارات ، ونلمس فعلها القوي . ولقد شاهدناهم ، هنا في لبنان ، لا يبخلون علينا بطاقاتهم ويشيعون في أنفسنا الأمل . ان هؤلاء الاخوان ، وبينهم الوجوه البارزة المؤثرة في شتى الحقول والميادين وعلى الصعيد السياسي كما على كل صعيد ، بما شددوا فينا من عزم وما غذوا في نفوسنا من إباء قد زادوا ثقتنا ثقة في أننا لا نحمل مسؤولية تولي ادارة جمهورية فتية ضيقة الرقعة وحسب بل

---

(١) * النهار ، الأربعاء ، ٢/٦/١٩٧٦ ، ص ٦ .

(٢) للتذكر ، كذلك ، في بحث رسالة لبنان .

(٣) شارل حلو ، في مؤتمر المعتربين ، ١٥ تموز ١٩٦٨ .

إمبراطورية للفكر عريقة شاسعة مشعة . تُرى ما قيمة السهر والتعب والجراح إزاء قدر أين منه قدر أي فرد منا »[1] .

وان مهمتهم الحضارية لكبيرة .

« ففيما نحن نواجه أطماع السيطرة الصهيونية على الأرض ، ونصمد لها بايمان ثابت وبما ينبغي من عمل انضباطي مسؤول ، لا بد لنا ، نحن وأنتم ، من مواجهة خطر آخر هو محاولة السيطرة على العقول في العالم » .

تقوم بهذه المحاولة الصهيونية العالمية .

ومن هنا تنشأ بالنسبة الى المغتربين اللبنانيين ، مهمة شاقة ينبغي أن لا يتهاونوا بتأدية رسالتها :

« إن اللبنانيين في العالم ، إذ يسهمون في إيقاظ الضمير العالمي ، ضد هذه السيطرة المتفاقمة ، إنما ينتصرون للمثل العليا، للحقيقة والحق، ويعبّرون عن تمسكهم بحقوق الانسان ـ ونحن في سنة حقوق الانسان ـ ويؤكدون أنهم على ولائهم للأوطان التي اختاروا ، كما أنهم على عهدهم للبنان ولرسالة لبنان العربية والعالمية » .[2]

ولما كان لبنان الرسمي يرى أن الصهيونية لا تتهدد لبنان والعالم العربي وحسب بل والعالم ، قال :

« ذلك أن الصهيونية الطاغية ، وان يكن لها الآن ، على جزء من أرضنا سلطان تعتو به وتتيه ، من غير أن تقوى على نفوسنا أو تقدر على قهرنا ، فان لها في بعض بقاع الأرض سلطاناً على النفوس ، تجدنا وإيّاها معه في موقف المهددين .

« من هنا بات علينا أن نشعر الضمير العالمي ، بأن تحرير أرضنا تحرير له أيضاً ، وان نشعره أن القيم والمبادىء التي من أجلها نكافح ، هي نفسها ، التي توفر للعالم بأسره الأمن والتقدم والاستقرار .

« ولهذا تعود إلى ذهني ، في الظرف الراهن العصيب ، تلك اللوحة المشرقة المجيدة

---

(١) شارل حلو ، لمناسبة انتهاء مدة اضطلاعه بأعباء الرئاسة الأولى ، ٢٠ أيلول ١٩٧٠ .

(٢) شارل حلو في « مؤتمر المغتربين » ١٥ تموز ١٩٦٨ .

من أيام بغداد ، أيام تحررت وحررت ، ومن أيام العرب ، أيام أخذوا يغالبون الظلمات » .[1]

ومن هنا تدويل القضية :

« إن لبنان ومعه أشقاؤه العرب ، في دفاعهم عن قضيتهم الخاصة ، ليشعرون بأنهم يدافعون ، في الوقت نفسه ، عن الأسس عينها التي يقوم عليها حق الشعوب جميعاً وحريتها وأمنها »[2] .

لم تعد القضيّة اذن قضيّة صراع بين المسيحية والاسلام من جهة والصهيونية[3] من جهة ثانية ، بل أصبح هذا الصراع صراعاً دولياً بين من يناصر الأسس التي يقوم عليها حق الشعوب جميعها وحريتها وأمنها ، وبين من يتنكر لتلك الأسس .

وهكذا نصبح ، بفضل مغتربينا ، مشاركين بالدفاع عن أسس المدنية الانسانيّة .

(١) شارل حلو ، زيارة العراق : الرد على خطاب الرئيس عبد الرحمن عارف ، تشرين الثاني ١٩٦٧ .
(٢) شارل حلو ، يوم الأمم المتحدة ، ٢٣ تشرين االأول ، سنة ١٩٦٧ .
(٣) ولا شك بأن لزيارة الرئيس أنور السادات الى اسرائيل علاقة بهذه الصيغة للصراع القائم في المنطقة .

الفصل الرابع

تشاد القوميات

ان التصارع على ارض لبنان بين قوميّات ثلاث : اللبنانية والعربية والسوريّة ، لهو واقع في إطار « الواقع » اللبناني ، وربما كان من أكثر عناصره المكونة التهابا وبالتالي مدعاة للانفجار . ولذلك نبغي ، في هذا الفصل ، التطرق الى الامور التالية :

- اولاً ، ربط هذا الصراع تدافعا وتجاذبا ، باصوله التاريخية ، او بعضها .

- ثانيا ، تلمس محامله على بعض قضايانا المصيرية :

أ - الوحدة الوطنية ،
ب - التفتيش عن هوية : العروبيّة بالإكراه ام بالاقتناع ؟
ج - اتفاقية القاهرة ،
د - الميثاق الوطني ،
ه - القومية اللبنانية ،

- ثالثا ، الدور العربي في لبنان

أ - في أسباب المحنة ،
ب - في محاولة الخروج من المحنة .

أولاً – الصراع : تاريخياً

حتى السنة ١٩١٨ ، ولاربع مئة سنة خلت ، كانت جميع البلدان العربية الحالية المستقلة في الشرق الادنى جزءا من الممتلكات الاسيوية التابعة للامبراطورية العثمانية .

وكان من الطبيعي ان تهاجم بريطانيا الامبراطورية العثمانية ، عبر رعاياها من

العرب ـ خصوصاً وان البعض المتنفذ منهم ، كالشريف حسين ، كان ناقماً على السلطان المستبد . فجرت ، قبل اندلاع الحرب بعدة اشهر ، اتصالات مع بريطانيا بواسطة الامير عبد الله لتقديم العون لامير مكة .

ورفضت بريطانيا في بداية الامر ان تساعد الامير على الاتراك الذين كانوا حتى قبل دخول الحرب اصدقاء الانكليز . وكانت بريطانيا تحاول ان تمنع تركيا من دخول الحرب . غير ان الاتراك كانوا يرون في الاتفاقية الانكليزية الروسية المعقودة سنة **١٩٠٧** تحالفا اكيدا «بين دولة هي بمثابة أقوى نصير واخلص صديق لهم ودولة هي بمثابة عدّوة تقليدية لا ترحم ولا تلين » [١] . فاستبدّ بهم القلق . وهكذا دخلوا الحرب . عندئذ غيرّت بريطانيا سياستها مع العرب . وكانت برقيات ، وقدمت عروض لشريف مكة . وكانت هذه فاتحة اهتمام من قبل البريطانيين بقيام ثورة على الحكومة التركية بقيادة الشريف حسين . وفي هذه المرحلة كان اهتمام البريطانيين محصورا بالحجاز اذ انه لم يخطر قط ببال بريطانيا ان تضع خطة لثورة شاملة ، او تناصر بالرجال والسلاح ثورة عربية كبرى تشمل جميع الممتلكات العثمانية الاسيوية من ادناها الى اقصاها »[٢] .

بل انحصر هم الانكليز باظهارهم للناس ان المدن المقدسة في نظر الاسلام ليست خاضعة لسيطرة العدو ، وان ضمان حرية الوصول اليها مؤمن . ذلك لان جميع رعايا الامبراطورية البريطانية المسلمين كانوا يدينون بالولاء الروحي للعدو . ولو سيطر ايضاً على المدن المقدسة وأماكن الحج ، لخلق هذا لجميع المسلمين في الامبراطورية البريطانية احراجاً قويّا ومشكلة ثنائية الولاء .

لهذه الغاية باشرت وزارة الخارجية البريطانية اتصالاتها بالشريف حسين بواسطة المعتمد السامي في مصر . وكان هم مكماهون ان يحمل الشريف « على الخروج على سلطة الاتراك ، وعلى الابقاء على سلامة الحج للرعايا المسلمين التابعين للحلفاء ، وذلك بتقديم المعونة له ، وبضمانة استقلاله وسيادته في المستقبل » . وقد نجم عن هذه

(١) CHURCHIL. W.S. *The world Crisis 1911-1913* Vol. i., p. 435

(٢) زين نور الدين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، **١٩٧١** ص ٦٤ .

الاتصالات مراسلات جرت بين المعتمد البريطاني والشريف حسين استمرت من **١٤** تموز **١٩١٥** الى **١٠** اذار **١٩١٦** .

وقصة هذه الرسائل لم يكشف بعد عن حقيقتها الكاملة والمفصّلة . غير ان بعضها معروف . ففي رسالة بعث بها الشريف حسين في **٥** تشرين الثاني **١٩١٥** قال :

« نترك الالحاح في ادخال ولايات مرسين واضنـة في اقسام المملكة العربية واما ولايتا حلب وبيروت وساحلها فهي ولايات عربية محضة » .

وفي الرسالة الثالثة التي بعث بها هنري مكماهون بتاريخ **١٤** كانون الاول **١٩١٥** ، اشار هذا الى ان ولايتي « حلب وبيروت تحتاج الى نظر دقيق » . ذلك لان « مصالح حليفتنا فرنسا داخلة فيهما » . فاجاب الشريف حسين في رسالة مؤرخة في اول كانون الثاني **١٩١٦** ، انه في الوقت الحاضر سيعمل على مجانبة ما من شأنه ان يؤثر في التحالف القائم بين بريطانيا وفرنسا . ولكن ، عند اول فرصة تضع فيها هذه الحروب اوزارها سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم[١] : ما لفرنسا في « بيروت وسواحلها » . ثم اضاف « ان البيروتيين[٢] بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال. . . . وعليه يستحيل امكان اي تساهل يكسب فرنسا او سواها شبرا من اراضي تلك الجهات » .

واحيطت الحكومة الفرنسية علما بهذه المفاوضات والرسائل .

وفي **٢١** كانون الاول اطلع السيد بيكون السير ارثر نيكلسون انه « بعد صعوبات جمة ، حصل على موافقة حكومته على ان تكون حلب وحماه وحمص ودمشق داخلة في المنطقة العربية التي ستكون بادارة العرب انفسهم في حيز النفوذ الفرنسي » . وكان هذا من جملة ما اتفق عليه الشريف حسين ومكماهون .

١ ـ القومية العربيّـة :

كانت ثورة الشريف حسين على الاتراك العثمانيين احدى القوتين اللتين صدعتا

(١) من المفيد التأكد عما اذا كان هذا الموقف تعبيراً عن تساهل مع حليف صديق تحت ضغط ظروف الحرب القائمة ام إنعكاسا لتنازل عن حق ، اهمال لمبدأ .

(٢) هل يتضمن هذا القول اعترافا للبيروتيين بحق تقرير المصير ؟ أم إنه يريد القول انه هو الذي يقرر عنهم وقراره هو رفض الإنفصال ؟

الامل بقيام وحدة اسلامية شاملة . القوة الثانية كانت الفكرة القومية مع ما استتبعته من تركيز على الشؤون المدنية والقيم المادية . وتعاضدت هاتان القوتان لتخلقا مع تصارعهما مع الصراع الدولي ، تيارات وقوى في هذه المنطقة لم يركد هيجانها حتى اليوم .

بدأت اليقظة القومية العربية حركة فكرية خالصة . فتركزت على لغة العرب وتاريخهم وادبهم .وانطلقت من الجامعة الاميركية في بيروت [1] ولما كان المسيحيون اللبنانيون من السباقين في الدعوة اليها فقد اسندوها الى اللغة والثقافة العلمانية لا العقيدة الدينية الخاصة ـ ظنا منهم انها ، هكذا ، تحل مشكلتهم الدينية بصفتهم اقلية في العالم الاسلامي العربي . فحتى السنة ١٩١٣ ، حيث عقد المؤتمر العربي في باريس ، كانت المطالب التي تقدّم بها أعضاؤه من السلطنة العثمانية تطبيق اللامركزية وتحقيق الاستقلال الاداري والثقافي ـ ولا ينكر اعتدال هذه المطالب .

غير أن هذه الفكرة العامة قد تحطمت على صخرة الاعتبارات الاقليمية . ذلك ان تطورها السياسي لم يتمكن من الميل عن تلك الاعتبارات . فاخذت اغراض القوميين المصريين في الانحراف عن الجامعة العربية في اوائل العقد التاسع ـ كان ذلك لان مقاومتهم للاحتلال البريطاني اصبح اهم اغراضهم .

هذا ، بينما حشدت القومية العربية قواها في سورية ضد السيطرة العثمانية وسياسة التتريك، وضد الحكم الفرنسي (الانتداب) منذ اقامته ١٩١٩ حتى اواسط الاربعينات .

وتجددت عزيمة القومية العربية باستشهاد الزعماء الوطنيين الذين اعدمهم جمال باشا ابان الحرب العالمية الاولى . وعداوة الانكليز في فلسطين غذّت هذه القومية وكذلك كره الحركة الصهيونية .

وفي ١٩٢١ اقتطعت من فلسطين الانتدابية منطقة عرفت « بشرق الاردن » ، واصبحت بذلك واقعا تاريخيا تحت سلطة عبد الله ابن الحسين اميرا عليها . وفي ١٩٤٦ نصب ملكا ، وكانت امارة شرقي الاردن قد اقيمت لتلعب دور الدولة الحاجزة بين منطقة

1-
a. ANTONIUS, G. *ARAB AWAKENING* pp. 43 and 51- 55(١)

b. Kohn, H. *A HISTORY IFNATIONA SISM IN THE EAST* , LONDON 1929, P. 269.

c. HARTMAN, M. *THE ARAB PRESS IN EGYPT*, 1899 PP 3 - 13

الانتداب البريطاني وربوع القبائل البدوية . وفي ١٩٤٩ تحولت هذه الامارة الى المملكة الاردنية الهاشمية .

وهكذا تشرذمت القومية العربية قوميات اكثر انحصارا . فالبلاد العربية التي كانت حتى الحرب العالمية الاولى ، تؤلف وحدة جغرافية تخضع للحكم العثماني ، قد تحولت ، في غضون الفترة بين الحربين العالميتين ، الى دول متعددة ، وكأنها شعوب مختلفة . ونشأت بين تلك القوميات القومية اللبنانية .

وقد غدا لبنان اسرع استجابة الى المؤتمرات المسيحية الغربية بعد نزوح الالوف من ابنائه الى العالم الجديد . ذلك لانهم استطاعوا عن طريق المراسلة والزيارات المتكررة ، ان يحتفظوا بمشعل الحرية والاستقلال والديمقراطية موقدا مشعا [1] .

وبالرغم من ذلك بقيت اعتبارات اللغة والوحدة الجغرافية والدين والمصلحة الاقتصادية تعمل على الجمع بين اشتات العرب ، فنشط الاتجاه نحو الجامعة العربية ثانية ، ١٩٤٠ ، وكان من اهم ما حفز الى تحقيق الجامعة الردة في وجه الصهيونية السياسية .

وقد انتظم لبنان وسورية في عضوية الجامعة العربية منذ نشأتها في سنة ١٩٤٥ .

وبتأثير القضية الفلسطينية ، وبفضل وعي جميع الفرقاء المعنيين لابعادها وتأثيراتها على البلدان العربية قاطبة ، قامت حركات عربية شاملة ـ كالناصرية ، وحزب البعث العربي الاشتراكي وغيرهما . وقد ثبتت هذه القومية وجودها في حرب تشرين الثاني الماضي ، وخفّفت هكذا ، من وطأة حرب حزيران ١٩٦٧ . يضاف الى عامل النصر هذا عامل اقوى ربما هو عامل النفط في خدمة القومية العربية .

أ ـ رسائل الحسين ـ مكماهون

اشتهرت هذه الرسائل لكثرة التأويلات التي احدثتها حول السؤال : هل وعدت بريطانيا الشريف الحسين بما وعدت به ، على لسان وزير خارجيتها بلفور ، اليهود الصهيونيين ؟ هل ورّطت بريطانيا نفسها في موقف محرج بقطعها عهودا متناقضة ؟

وبقي هذا السؤال لحد الان غير مجاب عنه جوابا يكشف الخفايا [2] .

---

(١) فيليب حتي ، المرجع المذكور ، ص ٣٥٣ .

(٢) راجع مجلة ، حوار ، ٨ ك ٢ شباط ١٩٦٤ ، « فلسطين : وثيقتان بريطانيتان سريتان » ، بقلم فايز صايغ .

غير ان هذا السؤال ، على اهميته ، ليس السؤال الذي يهمنا مباشرة في هذه الدراسات في تاريخ لبنان السياسي الحديث ـ نركز على هذه الرسائل لما تتضمنه من امور تتعلق باستقلال لبنان ، وقبله تاريخياً ، بانتداب فرنسا على سوريا ولبنان .

يتبين من دراسة هذه الرسائل ـ وعددها عشر ، وتواريخها تقع بين **١٤** تموز سنة **١٩١٥** ـ و**١٠** اذار **١٩١٦** [١] ـ ان الشريف حسين والسير هنري مكماهون كانا متضاربي الاهداف والنوايا بالنسبة لهذه القضية ـ **خصوصا** وانها لم تكن القضية الاهم التي تتناولها الرسائل . وتحققت في النهاية ، ولكثير من الاسباب الواقعية ، مبتغيات مكماهون . اما الامور التي تجدر ملاحظتها في هذه الرسائل وبالنسبة لهذه القضية بالذات فهي التالية :

اولا ، اصرار الشريف حسين على رفض الاعتراف لفرنسا بحقوق في هذه المنطقة .

ثانيا ، « ان وجود الفرنسيين في سوريا ولبنان سيخلق لنا ولانكلترا مصاعب كثيرة تقلق افكارنا » .

ثالثا ، « ان الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الابتعاد والانزواء عن العالم العربي » .

رابعا ، « انه لا فرق بين العربي المسيحي والمسلم فانهما ابناء جد واحد . . . انهم يتساوون ، كمواطنين في الحقوق والواجبات ولهم ما لنا وعليهم ما علينا علاوة على امتيازاتهم المذهبية » .

ويلاحظ كذلك ان البريطانيين كانوا يتحاشون الدخول في بحث الامور التي تخلق لهم مصاعب اما مع الشريف حسين واما مع حليفتهم فرنسا . ولذلك فقد كانوا يسرّون من الشريف عندما يتحسس هذه الظاهرة معهمْ . همهم الاولي كان ان يجندوا جميع القوى التي يمكن تجنيدها لكسب الحرب . وبعدها لكل حادث حديث . فان كان لهم النصر ، وقد كان ، فصّلوا كما يحلو لهم التفصيل في طول هذه المنطقة وعرضها .

(١) تجدها في :

أ ـ كتاب **الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب** ، اصدار جريدة الايام ، في دمشق **١٩٣٧** .

ب ـ سليمان موسى ، **الثورة العربية الكبرى** ، وثائق واسانيد .

ج ـ زين زين ، **الصراع الدولي وولادة دولتي سوريا ولبنان** .

ب ـ مقتطفات ذات علاقة

يأتي على لسان الشريف :

أ ـ « ولذلك نرى من واجبنا ان نؤكد لكم اننا سنطلب اليكم في اول فرصة بعد انتهاء الحرب ما ندعه الان لفرنسه في بيروت وسواحلها .

« ولست ارى حاجة هنا لان الفت نظركم الى ان خطتنا هي آمن على مصالح انكلترا من خطة انكلترا على مصالحنا ونعتقد ان وجود هؤلاء « الجيران » في المستقبل سيقلق افكارنا كما يقلق افكارها .

« وفوق هذا فان الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الابتعاد والانزواء ، وقد يضطرنا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة ، تفوق صعوبتها المتاعب الحاضرة .

« وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة [١] »

وجاء بكلمات مكماهون :

ب ـ « ان ولايتي مرسين واسكندرونه واجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لا يمكن ان يقال انها عربية محضة وعليه يجب ان تستثني من الحدود المطلوبة .

« مع هذا التعديل وبدون تعرّض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود » [٢] .

وجاء جواب الملك : [٣]

ج ـ « . . نترك الالحاح في ادخال ولايات مرسين واضنه من اقسام المملكة العربية . واما ولايتا حلب وبيروت وسواحلهما فهي ولايات عربية محضة ولا فرق بين

(١) من رسالة الى السير ارثر مكماهون من الشريف حسين بتاريخ **٢٩** شوال **١٩٣٣** (**٩** ايلول **١٩١٥**) .

(٢) راجع : **الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب** ، كتاب اصدرته جريدة الايام في دمشق ، **١٩٣٧** ص **٤ ـ ٧** . زين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، بيروت **١٩٧١** ص **٢٨٦** .
من رسالة الى الملك حسين من السير ارثر مكماهون بتاريخ **٢٦ / ١٠ / ١٩١٥** .

(٣) راجع ايضا زين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط** ، ص **٢٨٧** .
بتاريخ **٥ / ١١ / ١٩١٥** .

العربي المسيحي والمسلم فانهما ابناء جد واحد . . . . فيهم منا معاشر المسلمين ما سلكه امير المؤمنين عمر بن الخطاب من احكام الدين الاسلامي ومن تبعه من الخلفاء بان يعاملوا المسيحيين كمعاملاتهم لأنفسهم بقوله لهم ما لنا وعليهم ما علينا علاوة على امتيازاتهم المذهبية وبما تراه المصلحة الواحدة وتحكم به »[1] هذا فضلاً عن « التعاليم التي تضمن حقوق كل الاديان وامتيازاتها على السواء » .

د ـ وجواب مكماهون عنه ؟

« أما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كلّ ما ذكرتم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة ـ ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق ـ وسنخابركم بهذا الشأن مرة اخرى في الوقت المناسب »[2] .

ويقول الملك حسين :

« اما الجهات الشمالية وسواحلها . . . . وما ذاك الا الحرص على الامنيات المرغوب بحصولها . . . . اجتناب ما ربما انه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما ابان هذه الحروب والنوازل . الا اننا مع هذا نرى من الفرائض . . . . بان عند اول فرصة تضع فيها اوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نَغُضّ الطرف عنه لفرنسا في بيروت وسواحلها ولا ارى لزوم بان احيطكم بما في هذا ايضا تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها هو اهم واكبر مما يعود الينا . . . . سيما وان جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة عدى ان البيروتيين بصورة قاطعة لا يقبلون هذا الانفصال ويلجؤنا الى حالات جديدة تهم وتشغل . . . . وعليه يستحيل امكان اي تساهل بكسب فرنسا او سواها شبرا من الارض في تلك الجهات . . »[3] .

وجاء جواب مكماهون على هذه الرسالة :

« اما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة الى تحالف انكلترا وفرنسا وسررت جدا بابداء مثل هذه الرغبة .

« وأظنكم تعرفون جيدا اننا مقررون قرارا نهائيا بالا نسمح باي تدخل ـ مهما قل

---

(١) المرجع المذكور سابقاً ص ٢٩٠ .

(٢) من رسالة الى الملك حسين من السير ارثر مكماهون بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩١٥ . والمرجع المذكور سابقاً ص ٢٩٢ .

(٣) من رسالة الى السير ارثر مكماهون من الملك حسين بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٤ .

شأنه ـ في اتفاقنا المشترك في ايصال هذه الحرب الى الفوز . ثم متى انتهت الحرب ، فان صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشتد وهما اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية جنبا الى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات » .

والآن . . . « وقد قررت البلاد العربية ان تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق والحريات وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة . . . »[1]

و ـ وجوابا على الرسالة المؤرخة ١٤ ربيع الاخر ١٣٣٤ اي ١٨ شباط ١٩١٦ ، يقول السير ارثر مكماهون برسالة بتاريخ ١٠ / ٣ / ١٦ ما يلي :

« وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التي تنوونها . وانها لموافقة في الاحوال الحاضرة . وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها . وقد يسرني ان اخبركم بان حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم وان كل شيء رغبتم الاسراع فيه وفي ارساله ، فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا . . . »[2] .

ج ـ تعليق

يمكننا ان نستخلص من المقتبسات الوارد ذكرها :

لولا دخول تركيا الحرب ، ودخولها بجانب المانيا ، لما ساعدت بريطانيا الشريف على القيام بحركته ضد الاتراك ، ولما قامت بالتالي ، وعلى الغالب ، الثورة العربية الكبرى بمساندة الانكليز .

ثم ان الانكليز ، بعد ان قرروا مساعدة الشريف ، لم يفعلوا ذلك بناء على خطة لثورة شاملة . ربما كان ذلك لانهم ، لو تصرفوا على هذا الاساس ، لأَصْبَحَ من الصعب عليهم ارضاء الشريف وتلبية جميع مطالبه .

على كل ، تظهر في الرسائل بين الحسين ومكماهون محاولة مشتركة : محاولة دق اسفين بين فريقين . من جهة الشريف ، كانت المحاولة تبغي توتير العلاقات بين فرنسا وانكلترا :

---

(١) أ ـ **الوثائق والمعاهدات في بلاد الغرب** ، ص ١٣ ـ ١٤ .

ب ـ رسالة مؤرخة « القاهرة ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦ » .

(٢) المرجع المذكور سابقاً ص ٢٩٧ .

« عند اول فرصة تضع فيها اوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها . ولا ارى لزوم بان احيطكم بما في هذا ايضا تأمين المنافع لبريطانيا وصيانة حقوقها هو **اهم واكبر مما يعود الينا** . . »[1]

وكذلك :

« ولست ارى حاجة هنا لان الفت نظركم الى ان خطتنا هي **آمن على مصالح انكلترا الاكثر من خطة** انكلترا على مصالحنا ، ونعتقد ان وجود هؤلاء « الجيران » (أي الفرنسيين) **سيقلق افكارنا كما يقلق افكارها** »[2].

من جهة انكلترا ، وهذا الاهم بالنسبة لموضوع بحثنا ، كانت المحاولة تشف عن حرب اعصاب ضد الشريف لينساق وراء المخطط الانكليزي بأقل ثمن ممكن :

« ومع هذا التعديل وبدون تعرّض للمعاهدات المعقودة بيننا **وبين بعض رؤساء العرب** نحن نقبل تلك الحدود » .[3]

والنتيجة ؟

فشلت محاولة الحسين ونجحت محاولة الانكليز[4] .

اما فشل محاولة الحسين فتبينه الوثائق التالية :

أ ـ « اما ما يتعلق بالجهات الشمالية ، فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة الى تحالف انكلترا وفرنسا وسررت جدا بابداء مثل هذه الرغبة .

« واظنكم تعرفون جيدا **اننا مقررون قراراً نهائيا بالا نسمح بأي تدخل** ـ مهما قل شأنه ـ في اتفاقنا المشترك في ايصال هذه الحرب الى الفوز ثم متى انتهت الحرب فان صداقة فرنسا وانكلترا **ستقوى وتشتد وهما اللتان بذلتا الدماء** الانكليزية والفرنسية جنبا الى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات »[5] .

---

(١) من رسالة الى مكماهون من الشريف حسين بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٤ (التوكيد لنا) .

(٢) من رسالة الى مكماهون من الحسين بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ (٩ ايلول ١٩١٥) (الوكيد لنا) .

(٣) من رسالة الى الشريف حسين من ارثر مكماهون بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩١٥ (التوكيد لنا) .

(٤) فبعدما كان الشريف مصرًّ على مطالبه بالنسبة للحدود التي طالب بها ، عاد ولان *

* أ ـ الرسائل ذاتها .

ب ـ راجع ايضاً اميل خوري وعادل اسماعيل ، الجزء ـ ص ؟

(٥) من رسالة الى الشريف حسين من ارثر مكماهون بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦ (التوكيد لنا) .

ب ـ « الزعيمان اللذان قابلتهما : الامير فيصل والملك حسين **قد أفهما أنه ينبغي** لهما ان يتعاملا مع الحلفاء كوحدة متراصة وليس كدول منفصلة الواحدة عن الأخرى » .

« كما اني اعلمتهما انه ، بقطع النظر عمن سيتولى امر سوريا ، فان الحكم الذي سينشأ هناك يجب ان يكون حكما نيرا تقدميا وان بعض اجزاء من سوريا ، بالنسبة الى بعض المصاعب الخاصة القائمة ، يجب ان يبقى تحت وصاية خاصة في كل الاحوال »[1] .

اما اسباب هذا النجاح وذاك الفشل فهي قصة ثانية . ويسهل الاستنتاج كما يصح ، بان التفكير الواقعي كان لم يبلغ بعد درجة من النضج لدى العرب تمنعهم على الأقل من ان يستدرجوا[2] الى مواقف محرجة تخدم مصالح الاعداء او الاعوان غير الموثوق بهم كفاية .

ج ـ فهل يصح ان يكون هذا الاستنتاج ، اذا صح ، جزءا من قصة الاسباب التي اجلنا بحثها ؟ نرجيء هنا الجواب عن هذا السؤال حتى تتبين معالم تلك القصة .

تبقى علاقة هذه الرسائل بالتجاذب الحالي بين القومية اللبنانية والقومية العربية .

من الواضح انه لم يخطر في بال الشريف حسين خاطر قيام القومية اللبنانية . فهو يتكلم لغة « الشعب البيروتي » .

وكان قد شرع لهؤلاء ، وربما لانه يعرف مسبقا او بطرقه الخاصة ، موقفهم من « الابتعاد والانزواء عن العالم العربي » .

---

(١) وبصح أن يزاد هذا المقتبس على لائحة المقتبسات التي تنضح « بالمثالية الطوباوية » المقطع الأول من الفصل الاول من هذه الدراسات « السياسة والواقعية » : من تقرير ارسل به مارك سايكس من الحجاز في اوائل ايار سنة ١٩١٧ الى وزارة الخارجية يعلمها فيه بنتائج اتصالاته بالاميرين . وكان هذا قد ارسل في هذه المهمة بناء على طلب الملك حسين بعض التطمينات بالنسبة الى توجسه خيفة من بعثة سايكس بيكو الى القاهرة قبيل ذلك ـ (التوكيدات لنا) .

(٢) « وفي هذه الاحوال فإن حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لي ان ابلغ دولتكم ان تكونوا على ثقة من ان بريطانيا العظمى لا تنوي ابرام اي صلح كان الا اذا كان ضمن شروطه الاساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الالمان والاتراك » .

(من رسالة من هنري مكماهون الى الحسين بتاريخ ١٤ كانون الاول سنة ١٩١٥) وبشيء من الحذق تتماشى هذه العهود واتفاقية سايكس ـ بيكو التي وقعت بين فرنسا وانكلترا في ايار من العام التالي .

وهذا ما قصدنا بالاستدراج .

فكان على الحسين ان لا يرضى فقط بالتخلص من « سلطة الالمان والاتراك » وحسب بل ان يصر على ان يكون حرا من مطلق سلطة بقطع النظر عن مصدرها .

وفي هذا الرفض يتجسد ، ولو كان هذا استنتاجا ضعيفا ، رفضا للقومية اللبنانية ـ اذا عنت ، من جملة ما تعني ، الاستقلال عن العالم العربي .

اما بالنسبة للقومية العربية فان مطالبه كانت تنسجم معها ، كما ينسجم معها مبدأ المساواة الذي اعلنه بين المسيحيين والمسلمين . وبالرغم من ان فكرة القومية وجميع مضامينها كانت لا تزال غامضة نوعا ما لتلك الفترة فان مطالبيه فيما يتعلق بالحدود وبالوحدة وبالسيادة العربية على بلاد العرب تكوّن عناصر ايجابية في القومية العربية .

ولهذا فيصح اعتبار هذه الرسائل خطوة مهمة على طريق هذه القومية .

« مما لا يتحمل مراء انه كان للفكرة العربية القومية والحركة التي قامت بسبيلها وما كان من اصوات خلال السنوات السبع التي سبقت المفاوضات والاتفاق ، اثر كبير فيها ، وانها من أجل ذلك كانت تعبيرا قويا وحاسما عن تطور الاتجاه العربي والفكرة العربية تطورا خطيرا » [1] .

د ـ المواجهة : فيصل واللنبي في دمشق .

سنة **١٩١٨** وفي الثلاثين من شهر ايلول انتهى عهد الحكم التركي في دمشق . وكان ذلك الحكم قد استمر مدة اربعمئة سنة . ففي عصر ذلك اليوم ارتفع العلم العربي (علم التحرير العربي ـ وكانت الوانه الاسود والاخضر والابيض وتشمل الالوان الثلاثة مثلث احمر) على سارية فوق مبنى البلدية . وعند منتصف الليل كان « فيلق فرسان الصحراء التابع لجيش الجنرال اللنبي ، على ابواب المدينة . وفي السادسة من صباح اول تشرين الاول احتل الفوج العاشر للخيالة الاوسترالية مدينة دمشق وفي اعقابه دخل جيش الامير فيصل بقيادة نوري السعيد .

وفي اليوم الثالث من شهر تشرين الاول دخل فيصل مدينة دمشق دخول الظافر ممتطيا جوادا عربيا على رأس قوة قوامها **١٥٠٠** فارس عربي وسط أهازيج الحماسة والابتهاج . وكان هذا اليوم يوما تاريخيا بارزا في نظر العرب . فقد كانت دمشق في نظر الامير فيصل ، وفي نظر ابيه حسين ، شريف مكة ، نهاية مطامح العرب الوطنيين . وكان احتلالها يشكل تحقيقا ـ ولو جزئيا ، لامانيهم في الاستقلال وفي انشاء امبراطورية عربية .

---

(١) محمد عزه دروزه ، حول الحركة العربية الحديثة ، دمشق ١٩٤٩ ، الجزء الاول ص ٤٨ ـ ٥٠ .
راجع كذلك سليمان موسى الثورة العربية الكبرى ، وثائق واسانيد ، عمان ، ١٩٦٦ ص ١٩٧ .

وكان في انتظار فيصل صدمة عنيفة .

ففي اليوم ذاته دخل اللنبي دمشق . وما ان دخلها حتى استدعى الامير فيصلا ليبلغه ، ولو بلغة ديبلوماسية بعض الشيء ، ما كان قد توافد عليه من اخبار مفادها ومختصرها هو التالي :

« اخنقوا حركة فيصل ولورنس في المهد . اوقفوا السيل العربي . تذكروا اتفاقية سايكس بيكو » . وجرت المقابلة في قاعة الاستقبالات في فندق فيكتوريا . وكانت المرة الاولى التي تقابل فيها الرجلان . وكانا على طرفي نقيض في البنية والمزايا . قال اللنبي : ان الحرب لم تنته بعد ، وان الاراضي التي احتلتها الجيوش تحت امرته تعتبر « أرض العدو » . وفي الوقت الحاضر تعتبر بريطانيا نفسها مسؤولة عن ادارة هذه المناطق المحتلة . ومهما يكن من امر ، وبمقتضى اتفاقية عقدت مع الفرنسيين ، فانه تلقى تعليمات بالسماح للفرنسيين بتولي شؤون الادارة في « المنطقة الزرقاء » حسب الخريطة المرفقة بمعاهدة سايكس بيكو : اي سوريا غربي دمشق وحلب ومدينة بيروت ولبنان . وتبين ان مهمته بصفته القائد الاعلى للجيوش الحليفة ، تكمن في تنفيذ التعليمات التي تلقاها والقيام بالارتباطات التي تجد بريطانيا نفسها مرتبطة بها .

وهكذا يكون الامير فيصل قد جوبه بمعاهدة سايكس بيكو .

وعبثا حاول فيصل ولورنس ان يعترضا على هذه الاوامر .

هـ ـ الحكومة العربية في بيروت

وتشكلت حكومة برئاسة رئيس البلدية عمر الداعوق في اليوم الاول من تشرين الاول . وذلك اثر برقية من الامير سعيد من دمشق هذا نصها :

« بيروت رياسة البلدية الموقرة

دمشق ،

بناء على تسليمات الدولة التركية فقد تأسست الحكومة الهاشمية على دعائم الشرف طمنوا العموم واعلنوا الحكومة باسم الحكومة العربية .

في ٢٤ ذي الحجة ٣٦

رئيس الحكومة الموقتة الامير سعيد »

وحمل عمر الداعوق هذه البرقية الى آخر متصرف في جبل لبنان من الاتراك ، الذي وجه البلاغ التالي للموظفين. وبهذا انتهى الحكم التركي وقامت الحكومة العربية .

التاريخ ١ تشرين الاول ١٣٣٤ (١٣٣٦)

« الى عموم المأمورين ،

بناء على اعلان حكومة عربية أصبحت البلاد تجاه امر واقع ، فلقد عهد في ادارة الامور الحكومية الى رئيس البلدية . فتجاه هذا الوضع اصبحت وظيفتكم منتهية ولهذا وجب اعلامكم ذلك » .

الامضاء : اسماعيل حقي (والي بيروت)

(على ورقة رسمية مطبوع عليها ولاية بيروت مكتوبة بالتركية)

غير ان هذه الحكومة [1] لم تعمر طويلا . ففي مساء اليوم ذاته الذي دخل فيه فيصل دمشق وتجابه فيصل واللنبي ، في مساء ذلك اليوم بالذات ، كان نوري السعيد جالسا الى مائدة الطعام في فندق فكتوريا بين الجنرال كلايتون والكابتن كولوندر، وكان هذا الاخير المستشار العسكري بالوكالة لمنطقة النفوذ التي كانت ستصبح من نصيب فرنسا . واثناء العشاء سأل الجنرال كلايتون عن اخبار الجيش التركي خارج دمشق . وكان جواب نوري السعيد انه لم تبق على مقربة من دمشق قوة تركية يؤبه لها . فسأل كلايتون ثانية : وكيف هو الوضع في بيروت ولبنان . وقال نوري السعيد : ان اجراءات قد اتخذت بهذا الشأن : منها ان فرقة من الخيالة التابعة للشريف حسين كانت قد ارسلت الى بيروت . عندها قام السيد كولوندر وكان يصغي الى الحديث بكل اهتمام ، فغادر القاعة فورا دون ان ينهي طعامه واتجه رأسا الى بيروت . كان ذلك ليعجل في امر انزال الجيش الفرنسي الى البر .

وعندما لاحظ كلايتون أن كولوندر غادر المائدة التفت الى نوري السعيد وقال : « اننا على وشك ان نجابه اعقد مشكلة مع الفرنسيين » .

---

(١) وهنالك رواية اخرى عن هذه الحادثة . وهي ان اعيان مدينة بيروت ومنهم احمد مختار بيهم وسليم طباره بعثوا ببرقية الى القيادة العربية العليا في دمشق يطلبون فيها ان ترسل دمشق اليهم ممثلاً للشريف حسين لينظم امر الحكومة العربية في المدينة . فبعث نوري السعيد ببرقية جوابية طلب فيها اليهم ان يرفعوا العلم العربي ، ووصف شكله والوانه ، على جميع المباني الحكومية وان يترقبوا وصول قوة عسكرية عربية لمساعدتهم في مهمتهم . وعندما اخبر فيصل وافق على ارسال شكري باشا .

وقدم الفرنسيون احتجاجا شديد اللهجة الى وزارة الخارجية البريطانية والى اللنبي . على اثر ذلك بعث الجنرال اللنبي احد موظفي الاستخبارات مع احد الاركان الى بيروت كي يعزلا شكري باشا من منصبه (الذي كان قد ارسله لورنس) وكي ينزلا العلم الحجازي عن المباني الحكومية وكي يعطيا التأكيدات للقائد البحري الفرنسي ، وكانت بوارجه الحربية تنتظر خارج الميناء ، ان بامكانه انزال جيوشه البحرية الى البر .

وكان فيصل قد اقتنع بدوره بان يرسل الى ضابط ارتباطه في بيروت اوامر بالرجوع فورا الى دمشق . وذلك تحاشياً للاصطدام بالجيش الفرنسي .

و ـ الحكومة العسكرية العربية في دمشق

وفي الخامس من تشرين الاول شكل فيصل حكومة عسكرية عربية في دمشق لسوريا . وكان ذلك بمعرفة الجنرال اللنبي وبترخيص منه . واصدر اول بيان رسمي له ، وجهه الى الشعب السوري [1] شاكرا لهم استقبالهم الودي والحار « لجيوشنا الظافرة » وحسن ولائهم لمولانا السلطان امير المؤمنين ، الشريف حسين . واعلن فيه تشكيل حكومة دستورية في سوريا « مستقلة استقلالا تاما ناجزا باسم مولانا السلطان حسين » وعين رضا باشا الركابي رئيسا لتلك الحكومة . ودعا الشعب للمحافظة على القانون والنظام واطاعة اوامر الحكومة .

وانهى فيصل البيان بتشديده في القول بان الحكومة عربية تقوم على اساس من العدل والمساواة بين الجميع الذين سيتمتعون بالحقوق ذاتها سواء كانوا مسلمين ام نصارى ام يهودا .

ز ـ لبنان

اما في بيروت ولبنان ، في هذه الاثناء ، فكان الوضع على شيء من الفوضى والاضطراب ـ الامر الذي اقلق خواطر المسيحيين والمسلمين على السواء. فقد كان جزء كبير من السكان قد هلك جوعا اثناء السنتين الاخيرتين من سني الحرب . وذكر شاهد عيان انه رأى في شوارع بيروت في مطلع تشرين الاول ابشع مناظر المجاعة : « اولاد صغار لم يبق منهم سوى هياكلهم العظمية يموتون في مجارير الماء على جوانب

---

(١) ساطع الحصري ، يوم ميلسون ، ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .

الطرقات » . جاء هذا الخبر في جريدة التيمز [1] هذا من الجهة الاجتماعية .

واما من الجهة السياسية فقد كانت الشقة ، بين رغبات المسلمين ورغائب اغلبية المسيحيين ، وخصوصا الموارنة ، بعيدة كل البعد فيما يتعلق بمستقبل لبنان. فبينما كان هؤلاء يرغبون بلبنان « مكبر » ومستقل ، كان اولئك يتمنون الحاقه بسوريا .

وهكذا بدأ تشاد القوميات .

٢ ـ القومية السورية

« . . . فاعلنا باجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالا تاما لا شائبة فيه على الاساس النيابي ، على ان تراعى اماني اللبنانيين الوطنية [2] في كيفية ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي . . . . » [3]

« اما الحركة العربية الحديثة فقد انبثقت اول ما انبثقت في الاستانة بالروح القومية التي ذاعت وشاعت بين الامم ، وبالشعور الوطني الذي عم المشاعر يومئذ وعمل عمله بين المثقفين في البلاد العربية ، ولم تكن اقليمية كما قد يتبادر الى الاذهان ، لم تكن حجازية او عراقية او سورية اوما الى ذلك ، وانما كانت من العرب والى العرب جميعا دون تفريق ولا تمييز بين الاقطار الناطقة بالضاد . هذه الحقيقة ينبغي ان لا ينساها القارىء كي لا تتهم الثورة بما ليس فيها ، ولا يتهم القائمون بها بالنوازع الخاصة ، ولكي يدرك القارىء بانها نتاج شعور عام شامل لا جماعة او قطر دون غيرهما .

« وجمعية الفتاة التي كنت من العاملين فيها ، والتي اسست كأول حزب وطني للقضية العربية ، وكانت في مراميها حزباً لكل عربي تحت اي نجم وجد ، ويستهدف نوال المستقبل للعرب اسوة بغيرهم من الامم التي انفردت عن الدولة العثمانية وادركت

(١) التايمز اللندنية ، تاريخ الاول من تشرين الثاني ١٩١٨ ص ٢ عامود ٤ .
(*The Times*, 1st of norember, 1918, p. 2. C. 4.) November, 1918, p. 2. C.4.

(٢) يتضمن هذا القول اعترافا بوضع لبنان الخاص ، وإن بتحفظ وشرط .

(٣) من قرار المؤتمر السوري ، بتاريخ ٨ اذار ١٩٢٠ .
راجع كذلك ، الثورة العربية الكبرى ، المجلد الثاني ص ١٣٠ ـ ١٣٣ .
سليمان موسى ، الثورة العربية الكبرى ، وثائق واسانيد ص ١٦٤ .

حريتها ولم تكن أكثر استعداد من العرب ، ولم تكن الجمعية تضمر اي عداء للدولة العثمانية أول الامر » . [1]

« ولبثت الفكرة العربية بعيدة عن الاقليمية الى ان دارت بها بعض العوامل فاحالتها غير صورتها ، مشذبة من اطرافها ، ضيقة محصورة .

« ومن هذه العوامل فكرة « الاتحاد السوري » التي عمل لها ال لطف الله وجماعتهم باخلاص . ثم ميل بعض ضعفاء النفوس لتلك الفكرة ، وهم ممن يشترون بالمال والوظائف من قبل المستعمر . ثم حرص لفيف من الذوات والارستقراطيين على عنجهياتهم . فقد رأوا ان الخير لهم في ان يكون لسورية مركزها المرموق وحكمها الذاتي ، وهنا ظهر التصدع في الفكرة الوطنية . واخذت الفكرة الاقليمية تنتشر كواجب لا بد منه » [2] .

أ ـ قرار المؤتمر السوري الموجه الى لجنة الاستفتاء الاميركية

« اننا نحن الموقعين ادناه بامضاءاتنا واسمائنا اعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية الحائزين على اعتماد سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين ، قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الاربعاء المصادف لتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة المبينة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا ، ورفعها الى الوفد الاميركي المحترم من اللجنة الدولية .

اولا : ـ اننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية ، التي تحدها شمالا جبال طوروس وجنوبا (رفح) فالخط المار من جنوب (الجوف) الى جنوب (العقبة الشامية) و (العقبة الحجازية) وشرقا نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي (ابي كمال) الى شرقي (الجوف) وغربا بالبحر المتوسط . وبدون حماية ولا وصاية .

ثانيا : ـ اننا نطلب ان تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية ، مدنية ، نيابية ،

(١) مقتطفات من مذكرات الدكتور احمد قدري موسى ص ١٩١ وص ١٩٢ ـ ١٩٣ ، راجع كذلك مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ، الدكتور احمد قدري ، دمشق ١٩٥٦ ، ص ١٨١ ، و ٢٨٨ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٩٤ .

تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة ، وتحفظ فيها حقوق الاقليات[1] ، على ان يكون ملك هذه البلاد الامير فيصل الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الامة جهادا استحق به ان نضع تمام الثقة بشخصه وان نجاهر بالاعتماد التام على سموه .

ثالثا : ـ حيث ان الشعب العربي الساكن في البلاد السورية شعب لا يقل رقيا من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية ، وليس هو في حالة احط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلالها ، فاننا نحتج على المادة ٢٢ الواردة في عهد جمعية الامم والقاضية بادخال بلادنا في عداد الامم المتوسطة التي تحتاج الى دولة منتدبة .

رابعا : ـ اذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لا نعلم كنهها ، فاننا بعدما اعلن الرئيس ويلسن ان القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس باستقلالنا السياسي التام . وحيث اننا لا نريد ان تقع بلادنا في اخطار الاستعمار ، وحيث اننا نعتقد ان الشعب الاميركي هو ابعد الشعوب عن فكرة الاستعمار ، وانه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ، فاننا نطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الاميركية على ان لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها وعلى ان لا يزيد امد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .

خامسا : ـ اذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها ، فاننا نطلب ان تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى ، على ان لا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها وعلى ان لا يزيد امدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة .

سادسا : ـ اننا لا نعترف باي حق تدعيه الدولة الفرنسية في اي بقعة كانت من بلادنا السورية ونرفض ان يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الاحوال[2] .

سابعا : ـ اننا نرفض مطالب الصهيونيين ، بجعل القسم الجنوبي من البلاد

---

(١) تجد هذه الإشارة مركزا مرموقا لها في تاريخ تطور العلاقة الحديثة بين الخوف « المسيحي » « والغبن » المسلم » . وطالما ان هذه النظرية لم تتوضح بعد ، ينبغي ان توضع هذه الفكرة بإطار مغاير . المقصد من هذه الاشارة هو تطمين المسيحيين على مستقبلهم في إطار الوحدة السوريّة موضوع البحث في هذا القرار .

(٢) قابل هذا بما ورد ، بهذا الخصوص في رسائل الحسين مكماهون : « مقتطفات » (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) .

السورية اي فلسطين وطنا قوميا للاسرائيليين ، ونرفض هجرتهم الى اي قسم من بلادنا لأنه ليس فيها اي حق ، ولانهم خطر شديد جدا على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي ، اما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ثامنا : ـ اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين ، والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان ، عن القطر السوري ـ ونطلب ان تكون وحدة البلاد مضمونة لا تقبل التجزءة باي حال كان .

تاسعا : ـ اننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ، ونطلب عدم ايجاد حواجز اقتصادية بين القطرين .

عاشرا : ـ ان القاعدة الاساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي تقضي بالغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية او كل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا ونطلب ان تلغى تلك المعاهدات والوعود باي حال كان .

هذا وان المبادىء الشريفة التي صرّح بها الرئيس ولسن لتجعلنا واثقين كل الثقة في ان رغائبنا هذه الصادرة من اعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا وان الرئيس ويلسن والشعب الاميركي الحر سيكونون لنا عونا على تحقيقها ، فيثبتون للملأ صدق مبادئهم السامية ، وغايتهم الشريفة نحو البشرية بنوع عام ونحو شعبنا العربي بنوع خاص وان لنا الثقة الكبرى في ان مؤتمر السلام يلاحظ اننا لم نثر على الدولة التركية التي كنّا واياها شركاء في جميع الحقوق التمثيلية والمدنية والسياسية ، الا لأنها تحاملت على حقوقنا القومية ، فيحقق لنا رغائبنا بتمامها فلا تكون حقوقنا بعد الحرب اقل منها قبل الحرب ، بعد ان ارقنا من الدماء ما ارقناه في سبيل الحرية والاستقلال . ونطلب السماح لنا بارسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة تحقيقا لرغباتنا هذه والسلام » .[1]

ومنذ حوادث سنة ١٨٦٠ المفجعة اصر الموارنة ، ولم يكفوا عن الاصرار ، على المطالبة بالانفصال التام عن الامبراطورية العثمانية وعن المطالبة باقامة دولة لبنانية

---

(١) ساطع الحصري ، يوم ميلسون ، طبعة جديدة ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .

مستقلة . وكان من الواضح ان الحماية فيما يتعلق بلبنان كانت ستكون من نصيب فرنسا التي كانت تعتبر الحامية التقليدية للطائفة المارونية والكاثوليكية في الشرق الادنى . واستمراراً في هذا التقليد زار وزير الخارجية الفرنسية لدى زيارته الحديثة للبنان البطريرك المعوشي[1] .

اما شعور العداء للحكم التركي في جبل لبنان فكانت اسبابه ودوافعه متعددة : منها الثقافة الغربية السائدة في هذا الجبل ، ومنها المثل السياسية التي نشرتها الثورة الفرنسية، ومنها الاتصال بالعالم الخارجي عبر الاسفار الى بلدان اجنبية ، ومنها الاتصال الدائم بالغرب ، ومنها ، رجوع المهاجرين اللبنانيين من بلدان الاغتراب وخاصة الولايات المتحدة ، ومنها وربما أهمها ، هو ان جبل لبنان كان أشبه بجزيرة غربية في بحر السيادة التركية وكان ابناؤه يتمنون بكل إخلاص أن يتحرروا يوماً من الحكم التركي .

وقد جاء في تقرير الكابتن يايل بتاريخ ٢٦ تموز ١٩١٩ ما يلي :

« اكثر من الخمس (من سكان سوريا) كانوا يطالبون بان يكون لبنان الكبير دولة مستقلة لا تربطها بداخلية البلاد اية روابط سياسية »[2] .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية كان مسلمو بيروت وصيدا وصور ، ومناطق لبنانية اخرى ، يوضحون بانهم يوافقون على منح سوريا استقلالها برئاسة الامير فيصل ، ويعلنون تصميمهم على مساندة الحكومة العربية الحديثة العهد .

وقد اثبتت هذا الرأي مصادر كثيرة منها جميل بيهم في كتابه العهد المخضرم في سوريا ولبنان حيث يقول :

« بينما كانت كثرتهم في ولاية بيروت تطالب بالانضمام الى الدولة السورية في دمشق كانت الكثرة في جبل لبنان ترفض بشدة هذا الانضمام وتصر على الاستقلال »[1] .

في ضوء هذا التركيب الحضاري والانساني والتاريخي للبنان لا بد ان يتساءل المرء

(١) الجرائد اليومية .

(٢) Washington, The National Archives, General Records of the American Commission to Negotiated Peace, Paris 1918-1919, Group 256.

(٣) جميل بيهم ، العهد المخضرم في سوريا ولبنان ، ص ٨٦ . راجع كذلك امين الريحاني ، مجلد اول ، ص ٢٩٨ .

عن حكمة ارسال شكري الايوبي لتشكيل حكومة عربية هاشمية في جبل لبنان باسم ملك الحجاز[1] .

والواقع ان هذه الخطوة اثارت شكوك فرنسا في نوايا فيصل من جهة واثارت قلقا شديدا لديها فيما يتعلق بنوايا بريطانيا في لبنان من جهة ثانية . هذا على الصعيد الدولي .

اما على الصعيد الداخلي ولكي تتم الصورة ، ينبغي ان نذكر ان سعيد الجزائري كان قد أرسل ببرقيتين :- الأولى ، مماثلة للبرقية التي أرسلها السيد عمر الداعوق ، الى بطريرك الموارنة الياس بطرس الحويك ، والثانية ، الى مخاتير القرى اللبنانية يقول فيها ان سوريا اعلنت استقلال العرب ويطلب من كل اللبنانيين ان يذهبوا الى بعبدا ويؤلفوا حكومة استقلالية .

غير ان البطريرك لم يجب على البرقية بل اخذ يترقب تطور الاحداث .

وسلم آخر متصرف تركي على جبل لبنان ، ممتاز بك ، حكومة الجبل الى رئيس بلدية بعبدا ، حبيب فياض . وكان ان الموظفين الرسميين انتخبوا مالك شهاب وعادل ارسلان لتسلم رئاسة الحكومة المؤقتة في لبنان . ولما اطلع عادل ارسلان البطريرك الماروني على تشكيل الحكومة ارسل البطريرك برقية الى مالك شهاب طلب فيها اليه الاستمرار في تصريف الشؤون « بعدل وحزم » كما طلب اليه ان ينصح الاهلين في جبل لبنان ، بواسطة موظفيه الاداريين ، ان يمتنعوا عن الاتصال باحد فيما يتعلق بمستقبل البلاد « الى ان يتاح لنا ان نتبادل الرأي معهم في هذه القضايا »[2] . وكانت هذه البرقية مؤرخة في ٥ تشرين الاول ١٩١٨ .

ج ـ حبيب باشا السعد رئيساً للحكومة الجديدة في لبنان

وما ان وصل شكري باشا الى بيروت مدعيا انه عين واليا على بيروت من قبل الملك حسين ، حتى تداول طويلا مع بعض اعيان المدينة من المسلمين . على اثر ذلك توجه شكري باشا الى بعبدا ، وفي حفلة رسمية جرت في السابع من تشرين الاول عين حبيب باشا السعد رئيسا للحكومة الجديدة في لبنان باسم الملك حسين . وكانت الحكومة هذه تتألف من اعضاء مجلس الادارة السابق الذين ثبتهم شكري باشا في مراكزهم .

(١) زين زين ، الصراع الدولي وولادة دولتي سوريا ولبنان . ص ٣٨ .

(٢) ابراهيم حرفوش ، دلائل العناية العمدانية ، ص ٥٨٣ ـ ٥٨٣ .

ورفع العلم العربي فوق سرايا بعبدا . وفي تلك الحفلة اقسم حبيب باشا السعد يمين الولاء والاخلاص لحكومة فيصل العربية في دمشق وللملك حسين .

وعلى اثر ذلك بعث حبيب باشا برسالة الى البطريرك يخبره فيها بما جرى . ووقع الرسالة بصفته الرسمية : « حاكم لبنان العام »[(١)] .

وبعد انتهاء الحفلة في بعبدا ابدى ابراهيم الاسود ، وكان حاضرا لذلك الحفل الرسمي ، اهتماما كبيرا بالاطلاع على نص قرار الملك حسين بتعيين حبيب باشا السعد حاكما للبنان . لكن شكري باشا ادعى انه نسي القرار في حقيبته في بيروت . « عندها تبين لي ، يقول ابراهيم الاسود ، ان التعيين هذا قد دبر امره في بيروت »[(٢)] . وقد « انقسم اللبنانيون بازاء الحاكم السعد فريقين : فريق قليل العدد يؤيده في قبوله للحكم على الوجه السالف الذكر ، وفريق كبير انتقده مر الانتقاد . وهو فريق الوطنيين الذين يرغبون في استقلال لبنان استقلالا تاما على ان يحتفظ بصداقته مع فرنسا واعتبارها في مقدمة حلفائه . . . »[(٣)] .

غير ان هذا الانقسام لم يكن ذا تأثير عملي واقعي . كانت الاوضاع مرهونة بالضغوطات الخارجية وبالارتباطات بين الدول العظمى المتصارعة .

فقبل حفلة بعبدا بيوم واحد كانت سفن حربية فرنسية تابعة للاسطول الفرنسي ، قد دخلت ميناء بيروت . وبعد يومين من ذلك الحين وصلت سفن حربية بريطانية . وفي الثامن من الشهر ذاته وصلت الفرقة العسكرية البريطانية السابعة الى بيروت . فاستقبلها الاهالي بمظاهر الفرحة والابتهاج وسلموا البريطانيين قرابة ستمئة اسير تركي . وفي اليوم ذاته وصل رجال الاستخبارات البريطانية من دمشق واخطروا شكري باشا بانهاء مهمته .

وبعد ان احتج على هذا العمل بلهجة شديدة ، لجأ الى فندقه « وفي ظلمة الليل انزلت جميع الاعلام العربية عن مباني الحكومة »[(٤)] .

وعين الكولونيل دي بياباب De Pieppap قائد الفرقة الفرنسية في فلسطين

---

(١) ابراهيم الاسود ، تنوير الاذهان في تاريخ لبنان ، المجلد الثالث ص ٩٩ .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) يوسف الحكيم ، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، ص ٢٤٩ . وحرفوش ، المرجع المذكور ، ص ٥٨ .

(٤) Beckles Wilson, «Our Amazing Syrian Adventure», *The National Review*, Sept. 1920

وسوريا ، حاكما عسكريا في بيروت .

ولمناسبة مغادرة القوات الحجازية مدينة بيروت اعطى الجنرال اللنبي الامير فيصلا بعض « التطمينات » . وجاء ذكر هذه التطمينات « في تقرير ارسله اللنبي الى حكومته بتاريخ ١٧ تشرين الاول :

« لقد اكدت بصورة رسمية للامير فيصل ان اية اجراءات يمكن ان تتخذ في اثناء الادارة العسكرية للبلاد انما هي اجراءات موقتة . ولا يمكن بصورة ما ان تؤثر على التسوية النهائية عند عقد مؤتمر الصلح الذي لا اشك في ان يحضره ممثل عن العرب . واضفت قائلا له ان الحكام العسكريين قد صدرت اليهم « تعليمات الا يتدخلوا في الشؤون السياسية . واني سأعزل ايا منهم اذا لم يمتثل لهذه الاوامر . وذكرت الامير فيصل بان الحلفاء قد قطعوا على انفسهم عهد شرف على ان يحاولوا الوصول الى تسوية تتفق مع رغائب السكان . كما اني ارغب اليه بالحاح في ان يضع ملء ثقته بحسن نواياهم » .

لا شك بان التاريخ وتطور الاحداث قد « حقق » هذه التطمينات » ؟ !

وهكذا دخلت هذه المنطقة بما فيها لبنان ، تحت الحكم العسكري الفرنسي ورغم ارادتها ، بفضل السفن الحربية المرابطة في مياه بيروت وبمقتضى ارتباطات دولية عقدت سرا بين الدول الكبرى وبفضل جهود رجالات استخباراتها .

د ـ « منطقة العدو المحتلة »

وكان مبرر جميع هذه التهم انه عندما احتلت جيوش الحلفاء سوريا ولبنان فانهما لم يكونا مستقلين . بل كانا يعتبران جزءا من الامبراطورية العثمانية . ولهذا فانهما ومن جهة قانونية كانا من أرض العدو المحتلة ، ويظل هذا الوصف صحيحاً حتى عقد الصلح مع تركيا .

والواقع ان الحلفاء اعتبروا البلدين بهذه الصفة . هذا ما قاله ، كما سبق وذكرنا الجنرال اللنبي للامير فيصل اثناء مواجهتهما في دمشق . وفي الثالث والعشرين من تشرين الاول بعث الجنرال اللنبي بتقرير الى حكومته يقول فيه انه قسم ارض العدو المحتلة في سوريا وفلسطين الى ثلاث وحدات ادارية . وهي الان تحت امرته ، او ربما سيحتلها في القريب العاجل .

١ ـ منطقة ارض العدو المحتلة الجنوبية ، فلسطين وحوران ؟

٢ ـ منطقة ارض العدو المحتلة الشمالية ، وكانت تشمل المنطقة الزرقاء بحسب

اتفاقية سايكس بيكو وتمتد من شمال عكا الى الاسكندرونة . وكانت بادارة دي بياباب .

٣ ـ منطقة ارض العدو المحتلة الشرقية : كانت تشمل اجزاء المنطقة « أ » وسبق ان انشأ فيها فيصل حكومة عربية في دمشق . وكانت تشمل ايضا اجزاء من منطقة « ب » ووقعت هذه تحت السيطرة البريطانية .

وكانت الحكومة الفرنسية قد عينت يوم التاسع من نيسان **١٩١٧** السيد جورج بيكو مفوضاً ساميا في فلسطين وسوريا . وبما ان جورج بيكو كان لم يصل بعد فقد مثله السيد كولوندر في بيروت .

وفي **٢٣** تشرين الاول قام هذا بزيارة للبطريرك الماروني في بكركي وتداول معه بشأن تشكيل الحكومة اللبنانية العتيدة . فتم الاتفاق بينهما على ان تستمر الادارة الى حين ، باشراف مجلس الادارة ، كادارة تحكم البلاد وعلى ان يعين موظف فرنسي موقت .

وفي الخامس والعشرين من تشرين الاول اقيمت حفلة رسمية في بعبدا على شرف الضيفين السيدين بياباب وكولوندر . وقد حضرها اعضاء مجلس الادارة اللبناني وعلى رأسهم حبيب باشا السعد الى جانب جمهور من اعيان الطائفة المارونية .

والقى الحاكم العسكري في هذه الحفلة خطبة ودية اثنى فيها على حبيب باشا السعد واعلن ، بصفته الحاكم العسكري ، اعادة ولاية مجلس الادارة اللبناني برئاسة حبيب باشا السعد . ولم تخف الدلائل السياسية لهذه الحفلة على احد . وكانت هذه الدلائل كثيرة وذات مغزى هام !

هـ ـ التصريح البريطاني الفرنسي

ابتهج العرب ابتهاجا كبيرا عندما انتشر خبر توقيع الهدنة مع تركيا . ان بلدانهم سلمت الان من فظائع الحرب واهوالها .

ولكن من ناحية سياسية كانت تخامرهم شكوك ومخاوف فيما يتعلق بنوايا الحلفاء فيما يتعلق بمستقبل بلدانهم . وذلك لأنهم اصبحوا وجها لوجه امام السياسة الغربية والقوة العسكرية الغربية التي احتلت بلدانهم . فعندما تهاوت تركيا وسقطت كانت بريطانيا وإلى حد ما فرنسا ، قد استولتا على معظم البلدان العربية في الشرق الادنى . وكانت هذه الحقيقة وحدها هي اكثر حسما وربما أخطر شأناً من جميع الالتزامات والتعهدات التي قطعوها على انفسهم للعرب أثناء الحرب . فقد وقعت لاول مرة منذ الحروب الصليبية

مدينة القدس وكل الشاطىء الذي كان يعرف انذاك بشاطىء « سوريا » في يد قوات اجنبية . كما ان فرنسا وبريطانيا استولتا كذلك على مقدرات عاصمتين اشتهرتا في التاريخ لكونهما كانتا مقر الخلافة زمن الامبراطورية الاسلامية المترامية الاطراف : دمشق عاصمة الدولة الاموية المشهورة وبغداد العظيمة عاصمة العباسيين .

تجاه هذا الواقع المخيف اية ضمانة هناك للمواطنين بان آمالهم القومية ومطامحهم التي يصبون اليها ستتحقق ؟

كان الساسة البريطانيون والفرنسيون معا يدركون تمام الادراك ما يخامر النفوس من شكوك ومخاوف ـ خصوصا وان معاهدة سايكس بيكو قد فضحت امرها ، قبل هذا التاريخ بسنة تقريبا ، وزارة الخارجية الروسية .

لهذه الاسباب ، « وبغية ازالة الشكوك التي علقت بنفوس العرب » [١] اصدرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية في مطلع شهر تشرين الثاني سنة **١٩١٨** التصريح البريطاني ـ الفرنسي المشهور . يقول هذا التصريح :

« ان الغاية التي من اجلها خاضت فرنسا وانكلترا غمار الحرب في الشرق ، تلك الحرب التي اثارتها مطامع المانيا ، هي تحرير الشعوب التي رزحت تحت مظالم الاتراك تحريراً تاما نهائيا واقامة حكومات وادارات قومية تستمد سلطتها من اختيار الاهلين لها اختيارا حرا .

« ولتحقيق هذه الغايات اجمعت الدولتان ، فرنسا وبريطانيا العظمى ، على ان تشجعا وتعينا على اقامة حكومات وادارات وطنية في كل من سوريا والعراق البلدين اللذين حررهما الحلفاء وفي المناطق التي لا يزال الحلفاء يجاهدون لتحريرها ، وعلى ان تعترفا بهذه الحكومات عندما يتم تأسيسها فعلا .

« وليس من غرض لهما (اي لفرنسا وانكلترا) ان تفرضا على الاهلين في هذه المناطق نوعا معينا من الحكم ، انما همهما الوحيد ان يتحقق بمعونتهما وبمساعدتهما المناسبة ، عمل هذه الحكومات والادارات التي يختارها الاهلون من تلقاء ذواتهم ، وان تضمنا عدلا منزها يساوي بين الجميع ويسهل عليهم تنمية الاقتصاد في البلاد باحياء مواهب السكان الوطنيين ، وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للمنازعات التي طالما

(١) لويد جورج ، بكتابه الخاص بهذا التصريح .

انتفعت بها السياسة التركية . هذه هي الاغراض التي تستهدفها الحكومتان المتحالفتان في المناطق المتحررة » [١] .

ومع هذا النص من فصيلة العهود التي قطعت سابقا ولا يغير الواقع العسكري بتاتا ، « فان السوريين والعرب رأوا فيه ، صوابا ام خطأ ، وثيقة تنسخ ، او على الاقل تعدل ، الشروط المنصوص عليها في اتفاقية سايكس بيكو » [٢] .

ووصف الامير فيصل ، في الخطبة التي القاها في حلب في ذكرى الهدنة ، ١١ تشرين الثاني ، هذا التصريح بانه « من المستندات التاريخية العظيمة » .

وفي هذه الخطبة بالذات ، شدد الملك فيصل ، كما شدد قبله ابوه : [٣]

« ان المسيحي والمحمدي من ارومة واحدة » . القومية العربية ، قوة جديدة علمانية . وكان هذا التركيز يبغي تطمين اللبنانيين لئلا يخامرهم تخوف بسبب انهم اقلية دينية في اتحاد غالبيته الساحقة من المسلمين .

و ـ فرنسا تحل محل بريطانيا في سوريا ولبنان

في السادس من تشرين الثاني وصل جورج بيكو المفوض السامي للجمهورية الفرنسية « في سوريا وفي ارمينيا » .

في الرابع عشر من الشهر ذاته ارسل برقية الى الحكومة الفرنسية يقول فيها ان السبيل الوحيد لانقاذ مركز فرنسا المتدهور في سوريا قبل فوات الاوان هو ارسال عشرين الف جندي فرنسي الى سوريا ، ومطالبة بريطانيا بان تلقي مسؤولية تنظيم البلاد السورية على كاهل فرنسا . والا فان استمرار وجود الجيش البريطاني في سوريا يعتبر انه تشجيع للفئات المعادية لفرنسا .

وكان الدافع لهذه البرقية مزدوجاً ـ ازدياد شكوك فرنسا بنوايا بريطانيا في سوريا ، واصرار الصحافة الدمشقية ، انذاك ، على تشويه سمعة فرنسا [٤] .

---

(١) القي هذا النص في مجلس العموم في **٢٥** تموز من سنة **١٩٢١** .
Parliamentary Debates, House of Commons, 5th series Vol. 145, col 3- 6

(٢) السير ارنولد ولسون .A. Wilson, *Mesopotamia, 1917 1920*, pp. 102- 103

(٣) ساطع الحصري ، **يوم ميسلون** ، ص **٢١١ ـ ٢١٦**

(٤) M .R. de caix, *Histoires des colonies Francaies*,« La France dans le levant- la syrie» Vol. III, P. P. 493- 494 .

اما نتائجها فليست بذات علاقة مباشرة ببحثنا هذا .

ز ـ يوم ميسلون

انه من « اخطر الايام التي سجلها تاريخ الامة العربية ، في العصور الحديثة » [١] .

مغزاه الاسبق ، في اطار هذا البحث ، هو تغليب الانتداب على الحركة التي تمخضت عنها الروح القومية في مرحلة من مراحل تطورها .

انه اليوم الذي انقرضت فيه اول دولة عربية عصرية ، تأسست في الشام بعد الحرب العالمية « وكان لم يمض على اعلان استقلالها بصورة رسمية ، وبين يوم انقراضها بصورة فعلية اكثر من خمسة اشهر ، ٨ اذار ـ ٢٤ تموز ١٩٢٠ » [٢] .

ولم ينقطع ، بذلك حبل التجاذب وميزان القوى بين الانتداب الاجنبي والقومية اللبنانية من جهة والقومية السورية او العربية من جهة ثانية . والانتداب الاجنبي ليس سوى مظهر ، وفي مرحلة تاريخية معينة ، من مظاهر الصراع الدولي وعلاقته بهذه المنطقة .

وربما كان هذا الاطار العام الذي يجعل من ملاحظة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي بصفته « مهتماً بفلسفة التاريخ » ذات قيمة معاصرة . انها تبين ، وخصوصاً اذا نظر اليها من زاوية مشاكسة ، هاجس [٣] صاحبها من ميل في تطور تاريخ لبنان السياسي الحديث يقض عليه مضجعه السياسي :

« انما قسم (كمال جنبلاط) تاريخ لبنان مرحلتين : قبل بشير الشهابي وبعده . والتحول التاريخي جاء من مسايرة الامير الشهابي في اواخر عهده للمسيحيين وفرنسا . . . » [٤] .

وذلك لأنه يعتبر « الانعزاليين » [٥] اعداء العروبة [٦] ـ هذا فضلاً عن اعتباره

---

(١) ساطع الحصري **يوم ميسلون** . دار الاتحاد ، ص **١٧** مقتبسة في « الثورة العربية الكبرى ، ص **٣٨** .

(٢) ساطع الحصري ، **يوم ميسلون** . دار الاتحاد ، ص **١٧** .

(٣) راجع احد خطب الرئيس حافظ الاسد (القي في تموز سنة **١٩٧٦**) .

(٤) تقرير ادوار الزغبي عن ندوة دار الفن والأدب اشترك فيها الدكتور كمال الصليبي وكمال جنبلاط محاضرين والمطران خضر والدكتور عادل اسماعيل معلقين ، **النهار** الخميس ، **٨/ ١١/ ١٩٧٣** ،حول انقسام اللبنانيين تجاه القضايا المصيرية .

(٥) **الحوادث** العدد **١٠٦٨** ، الجمعة **٢٩/ ٤/ ١٩٧٧** ، ص **٥** لمعنى من معاني « الانعزال » .

(٦) كما لجنبلاط « رداً على خطاب الأخ الرئيس حافظ الاسد » ، **النهار** ، **٢٥/ ٧/ ١٩٧٦** ، ص **٤** .

« الانعزالية » فكرة « رجعيّة »[1] .

كما وانه يربط ذلك ، في المناسبة ذاتها ، وبطريقة تساعدنا على تفهم تشابك العناصر المكونة للواقع اللبناني من جهة ، والعاملة على توجيه ، بفضل فاعليتها فيه ، من جهة ثانية . هذا فيما يتعلق بوصف تطور الاحداث التاريخيّة اما تفسيره لها وتقييمه اياها فهما مسألتان مختلفتان . وقد لا نتفق واياه في احكامه فيهما . الربط المقصود وهو الربط بين الطائفية والصراع الدولي والاقطاعية السياسية . اثنتان مميزتان للواقع اللبناني الداخلي والثالث عنصر يدخل البيت اللبناني من الخارج :

« إلا انه أعاد الطائفية في لبنان الى سيرتها الاولى . . . فتحدّث عن جذورها . . مستشهداً . . . . وقائلاً . . . . ملمحاً الى الاقطاعية السياسية او « المئة عائلة » او « سور المال » او « اليمين الغبي » او انقسام اللبنانيين تيارين : تيارا قوميا واضحا وتيارا طائفيّاً »[2] .

وانسجاماً مع موضوع الندوة من جهة ، وتلبية لدوافع سياسيّة ورغبات ملحّة في التشويش على الفريق الثاني ، وهذه ظاهرة عرفتها السياسة اللبنانية ممارسة ، وان بنسب متفاوتة ، من قبل جميع الفرقاء في النزاع على الساحة اللبنانية ـ ينتهي رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الى الاستنتاج القاسم اللبنانيين الى تيارين : « تيار قومي واضح وتيار طائفي » .

وهو بالطبع ينتمي الى « التيار القومي الواضح » . والتيار الآخر هو تيار قومي آخر ـ على الاقل بلغة هذه الدراسات . وربما كانت له اسبابه ، اي لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ، لنفي صفة القوميّة عن التيار الآخر . والتعرّف الى هذه الأسباب أمر هام ـ خصوصاً للمدققين في خفايا السياسة اللبنانية . وان طالت هذه الدراسات كثيراً من هذه الاسباب في مناسبات متعددة ، فإنها ليست ، تلك الاسباب ، من مهماتنا الاولية .

ومن المناسبات التي تهمنا والتي ترتبط بها تلك الأسباب القومية اللبنانية . « ليس هنالك قوميّة لبنانية . والقوميّة المسيطرة اليوم على العالم العربي هي القومية العربيّة »[3] .

---

(١) كمال جنبلاط « دور الاحزاب والهيئات الاجتماعيّة في مستقبل الديمقراطية » ، محاضرة في نادي راس بيروت الثقافي ، تقرير شوقي ل . البستاني ، **النهار** ،١٨/٢/١٩٦٦ .

(٢) في ندوة دار الفن والأدب ، المرجع المذكور سابقاً .

(٣) كمال جنبلاط ، **القضايا المعاصرة** ، الجزء الثاني ، تشرين الثاني ، **١٩٦٩** ، ص ١٤ .

فإذا كان لا يعترف بوجود قوميّة لبنانية ، فمن البديهي ان ينكرها ، وصفاً لحركة الفريق الآخر . غير أن الواقع ، خصوصاً اذا كانت معالجتنا له صحيحة يُخطّىءُ هذا الانكار . واذا كان ، سياسةً ، مبرراً ، فهو ، علماً ، مرفوض .

غير ان المقتبس السابق يحتوي على كلمة ، مفهوم ، ذي اهمية :«اليوم» . ويكتسب هذا المفهوم اهميته التاريخية والسياسيّة معا من كونه صحيحا : ينطبق على الواقع . وهذا الواقع بدوره واقع مزدوج : اولاً هو اعتراف بحركية او تطورية جميع الاحداث التاريخية ، ومنها القومية العربية ، وثانياً ، صح ان القومية العربية كانت بدرجة من العافية حينذاك ، خصوصاً بالمقابلة مع القومية اللبنانية . هذا هو الاطار التاريخي الصحيح ، او بالاحرى ، بعض مقوماته ، لاتفاقية القاهرة .

وهكذا ننتهي من قصة ربط تشاد القوميات في تاريخ لبنان السياسي الحديث لنراها ترتبط طبيعيا بكثير من قضايانا المصيرية : اتفاقية القاهرة ، والميثاق الوطني ، والقومية العربية ، والقومية اللبنانية ، والاستقلال ، والتفتيش عن هوية ، والوحدة الوطنية .

وسنتناول كلاّ من هذه القضايا ، وإن بشيء كثير من الإختصار ، على حده ، ولكن بالكثير من التركيز .

ثانياً : تلمس محامل هذا الصراع على بعض قضايانا المصيرية .

١ ـ الوحدة الوطنية

يدغدغ تشاد القوميات الوحدة الوطنية . وهذه الدغدغة ، كغيرها من المتغيرات السياسية اللبنانية المتأثرة بعناصر متعددة ومتشعبة المفاعيل ، تتلاطف حينا ، وهذا عامل صحة وعافية في الوحدة الوطنية (وفي الوقت ذاته هو ذاته ظاهرة هذه العافية) . وتعصوصف احيانا اخرى ـ عندها قد تتعرض الوحدة الى الانهيار . واحداث **١٩٧٥** ـ **١٩٧٦** تمثل تمثيلاً وحشياً بهذه الوحدة .

غير ان الفرقاء المتصارعين على الساحة اللبنانية واثناء تلك الحوادث لم يتوانوا عن تقديم احترامتهم ـ وان كانت هذه مراسيمية واعلامية وحسب ، احيانا ـ لمبدأ الوحدة .

واذا كانت رسالة الرئيس شارل حلو بمناسبة عيد الاستقلال لسنة **١٩٦٨** ، تعبر

عن التوازن[١] الحساس ، والدقيق بأكثر من معنى ، لهذا التشاد وعبر هذه الوحدة ، فان هذا التوازن ، لدقته وحساسيته ، لم يحافظ دائما على عافيته .

« واليوم وعبر خمسة وعشرين عاما من مسافة الزمن ، ها هو الواجب ذاته يفرض نفسه على جميع اللبنانيين ، باشكال مختلفة في المظهر متفقة في الجوهر . وما الوحدة الوطنية اذا لم تكن تكريسا للتضامن الاخوي بين اللبنانيين ، ولارادتهم المشتركة بالعيش معا في جو من الحرية والتسامح والمحبة يواجهون مصيرا واحدا ، في بلد واحد عربي سيد مستقل ، يسوده العدل والوفاق والأخاء . ان الوطن لا يستطيع ان يعرض عن مصير احد ابنائه ، كما لا يستطيع احد ان يعرض عن مصيروطنه . ولا يفضل لبنانيّ آخر الا بقدر ما يبذل في سبيل لبنان »[٢] .

يعبر عن ذلك الرأيان التاليان :

« مهما اختلفنا في الآراء يبقى الشيخ بيار رجلا لبنانيا وطنيا وان ضاقت وطنيته في مداها عن وطنيتنا »[٣] .

« ردود الفعل التي قوبل بها بياني تؤكد بقاء البلاد تيارين ما اتيح لهما ان يتوحدا . . . . فلا مفر من الاعتراف بهذا الواقع سيئا كان ام حسناً »[٤] .

وكثرت المقتبسات والبيانات في الصحافة اللبنانية اليومية التي تدل على ذلك التشاد والتجاذب .

ويمثل على حالاتها الضعيفة ، نسبيا ، قول الرئيس سركيس بمناسبة مرور سنة واحدة على تسلمه سلطاته الدستورية ، وعلى اثر مؤتمري الرياض والقاهرة ، « واذا كان هذا الرصيد قد وضع بتصرفي ، فلاني ارمز الى وحدة شعب لبنان الذي بدونه لا استطيع ان احقق الآمال والطموحات » .

يبقى الاصرار على انها جوهرية . وفي هذا الاصرار يجتمع اكثر اللبنانيين ـ ولا

---

(١) وهذا مفهوم آخر للتوازن ينبغي ان يزاد الى لائحة المفاهيم التي نوقشت تحت هذا الموضوع في بحث « رسالة لبنان » .

(٢) شارل حلو ، « رسالة عيد الاستقلال » ، ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٦٨ .

(٣) المحامي شفيق الوازن ، رئيس المجلس الاسلامي ، في مؤتمر صحافي بتاريخ ٣١ / ١ / ٧٥ ، جريدة النهار، ص ٣ . (التوكيد لنا) .

(٤) بيار الجميل ، المرجع المذكور سابقاً (التوكيد لنا) .

نقول الجميع لأننا نعرف ان البعض . وقد بينا اراء هؤلاء في معرض بحثنا للوحدة الوطنية ، يشاغب عليها . والاسباب ؟ غير خافية على الجميع .

يستلفت النظر ههنا احترامها حتى التقديس من قبل من اجمع جميع اللبنانيين ذوي الفعالية السياسية على اعتباره الممثل الرسمي للشعب اللبناني . وزكى هذا التقديس غالبية العالم العربي في مؤتمري الرياض والقاهرة .

« اما المقدسات التي لا يجوز المساس بها فهي ، في نظري ، سيادة لبنان ووحدة ارضه ووحدة شعبه » .

« . . . والحفاظ على ركائز الديمقراطية البرلمانية »[١] .

وفي هذا ، على ما يظهر ، مخرج لبنان من محنة السنتين ، بارادة لبنانية وعربية وعالمية .

ولكن النظرة الواقعية للامور لا تكتفي بذلك . انها لتتحسس كثيرا من الصعوبات في طريق تنفيذ هذا الحلم . وانها لتستعيذ من العيون الحاسدة بتعاويذ الترتيبات الجادة المهيئة لضرب النوايا الشريرة والايادي المجرمة .

وان في هذا لمغزى كبيرا ، وان ضمنياً ، بالنسبة لنغمات التقسيم التي انتشرت طيلة الاحداث . وكانت كلما نفاها فريق زادت انتشاراً وحدة لدى الفريقين : الفريق النافي للتهمة والفريق المتهم بها . وربما كانت هذه الظاهرة من ابرز صفات الاشاعة . انها تتضخم بنسبة ما تنفى . ومغزى ذلك ؟ انه بالرغم من جميع التقسيمات ، بقي للوحدة ، وحتى في أقسى ايام محنتها ، بعض احترام .

٢ ـ التفتيش عن هوية : العروبية بالاكراه ام بالاقتناع ؟

لقد اثبت هذا البلد او كاد يثبت ، هويته . ولقد عولجت هذه القضية ، ومتشعباتها في مكان آخر من هذه الدراسات . وتبقى هنالك بينات تدل ، ومنها ما نحن بصدده الآن ، على ان هذه الهوية لم تتبلور عمليا ، وان تبلورت فكريا منذ حين ، ونهائيا حتى الآن . ونعني « بالنهائي » هنا لا النهائي العلمي الذي يقطع الطريق على كل تساؤل وبقطع النظر عن جميع الظروف . بهذا المعنى ، نعرف تماما ، انه حتى في العلوم الدقيقة

---

(١) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول ١٩٧٦ .

لا تصح المطالبة به . « النهائي » الذي نعنيه هو انتفاء التساؤلات حوله وفي الظروف الحاضرة . يستنتج من ذلك ان اثبات هذه الهوية هو عملية دائبة مستمرة تستحق كل مداراة واهتمام وتضحية ـ والا عانت مما لا تحمد عقباه .

« وليس من سبب ذاتي ألاّ يكون المسيحيون في لبنان إستقلاليين ومتضامنين مع العرب ومع المسلمين الى ابعد حدود الاستقلالية والتضامن ، كذلك ليس من سبب ذاتي يجعلهم اعداء للعروبة او اخصاما لها ، بل على العكس انهم ينشدون الالتزام بقضاياها بصدق وأمانة شرط ان تحسن العروبة التعامل معهم كأحرار وهم اساسا احرار وقصتهم قصة الحريّة في هذه المنطقة .

« وبودي لو يتساءل المسلمون لماذا يقف المسيحيون احيانا متسائلين هم الآخرون امام انتمائهم الى العروبة ومشككين كذلك ورافضين في بعض الأحيان ، او لماذا تراودهم فكرة الاستقلال عن العرب والعروبة وعن المسلمين ايضا ، هذه الفكرة المعبر عنها الآن بصيغة التقسيم . القصّة قصّة إكراه على العروبة وإكراه على الايمان بها وإكراه على التضامن مع الفلسطينيين ، في حين ان هذه القضايا لا تكون بالاكراه ولا تحتاج أساساً الى اي إكراه .

« أما لماذا الاكراه هذا ، فلأن المسلمين يعاملون المسيحيين غالبا وكأن لا شيء يميزهم عن الأكثرية الاسلامية في هذه المنطقة . يطلبون منهم عصبيّة يفتقدونها . إن ما يجب ان يدركه المسلمون والفلسطينيون على الاخص ، هو ان المسيحيين يؤمنون بالعروبة على طريقتهم الخاصة وينظرون اليها والى قضية فلسطين بعقولهم وليس بالعصبية . فمن الطبيعي في هذه الحال ان يكونوا اقل انفعالا ، الامر الذي يفسّر غالبا فتورا في الحماسة وهو أسوأ تفسير » . [١]

يحتوي هذا المقتبس المفصل على عدّة نقاط تستجلب النظر : انه يقدّم ، اولا ، حلاّ توفيقيا نوعا لتشاد القوميات ـ وعلى الاخص القوميتين العربية واللبنانية . الاستقلالية اللبنانية ، والتضامن الى ابعد حدود التضامن مع العروبة والعروبيين . [٢] والواضح ان

(١) « الجميل بعد اجتماع المجلس المركزي . . . » النهار ، العدد ١٢٨٧٢ ، الثلثاء ص ٢ ، ٢٢ / ٦ / ، (وعدد الابعاء ٢٣ / ٦ / ١٩٧٦ ، ص ٢) .

(٢) وهذا هو ، في جوهره ، الموقف الذي اتخذه البيان الوزاري الاول لعهد الاستقلال .

هذا التوفيق يقدّم القومية اللبنانية . قصّة المسيحيين في هذه المنطقة هي قصة الحريّة . انهم ينشدون الالتزام بقضايا العروبة بصدق وأمانة ـ شرط ان تحسن العروبة معاملتهم ، ان تعاملهم احرارا واسيادا لنفوسهم .

فهل يقبل العروبيّون [١] اللبنانيون بذلك ؟ هل هذا هو ما يبتغونه من إصرارهم على ان لبنان عربي . ام انهم يقصدون تقديم القوميّة العربيّة ووضع القومية اللبنانية في المرتبة الثانية على الافضل او بالاحرى رفض وجودها .

ومن هنا ينشأ معنيان مختلفان ، لا متناقضان ، « للعربي » . المعنى الثاني ، انك عربي شئت ام ابيت . انك عربي بفضل اعتبارات تاريخية وجغرافية وما الى ذلك . وهذه الاعتبارات لا يطالها اختيارك . انك عربي بطبيعة الحال .

أما المعنى الأول ، « للعربي » فهو انك عربي لا بطبيعة الحال بل بفضل قرار حُر وملتزم . وهنا تأتي العروبة ثانية في مراتب المسؤولية والاهمية حيث تحتل الحريّة المكان الأول .

وليس الفرق بين المعنيين فرقا فكريا وفلسفيا محض ـ انه ليرتبط بسلسلة من القرارات الحياتية ـ سياسة واجتماعية ـ طويلة البنود متشعبة المفاعيل . فمن نتائجه مثلا اعادة النظر في محتوى الميثاق الوطني .

« وفي الميثاق الوطني ، لم يتخلّ المسلمون قط عن مبدأ العمل للوحدة العربيّة وان كانوا قد تخلوا عن المطالبة بالوحدة مع سوريا التي كانت مطلب الجماهير الاسلامية الملح ، فانهم كانوا وما يزالون مؤمنين بان وطنهم لبنان السيد الحر المستقل هو أحد الاوطان العربية وأن شعب لبنان جزء لا يتجزأ من الأمة العربيّة . . . فاللبنانيون عرب كلهم مسيحيهم كمسلمهم وحق العروبة على الكل واحد » . [٢]

لخطورة هذا الموقف لا يصح ان يمرّ بدون تعليق من الزاوية العلمية .

كان من الطبيعي ان يُفَسَّر الميثاق الوطني على ان المسلمين اللبنانيين ، وبتنازلهم الصريح عن المطالبة بالوحدة مع سوريا ، كانوا يتنازلون ، ضمنا عن المطالبة بالوحدة

(١) أ ـ راجع لوجهة نظر معاكسة ، « من حصاد الأيام » العمل ، الجمعة ١٤ كانون الثاني ، ١٩٧٧ ، ص ١ و ٨ .

ب . ورقة عمل « التجمع الاسلامي » النهار الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .

(٢) المرجع ذاته .

العربيّة . لسبب بسيط جدا . اذا كان المسيحيون يخشون الوحدة مع سوريا ، فانهم ، وبطبيعة هذه الخشية يميلون عن الوحدة العربيّة الاعم والأشمل . واذا كانت الأولى تعتبر خطرا على استقلاليتهم ، فمن باب اولى ان تكون الثانية هي أيضاً ، وللمنطق ذاته ، كذلك .

لذلك لا يُقبل هذا التنصل من محتوى الميثاق الاستقلالي موقفا قوياً . فإذا ما ارتؤي الاصرار عليه ، اقتضى التفتيش عن اسباب تدعمه غير هذا السبب المعلن .

وأن لبنان السيد الحر المستقل دولة عربية ، لأمر ليس فيه جدل وجيه . يقبله الجميع من ذوي الفعاليات السياسيّة . موضوع الجدل : عربي بأي معنى ؟

« فاللبنانيون عرب كلهم مسيحيهم كمسلمهم وحق العروبة على الكل واحد »[1] بالخيار ؟ ام بطبيعة الحال التي لا تترك للخيار مجالا ؟ هنا تكمن المسألة . وهنا جوهر الخلاف .

فاذا كانت بالخيار صح قول المحامي شفيق الوزان فيها : أنها ليست اكراهية . « إن أحداً لا يكره احداً عليها »[2] .

ولكن من نتائج ذلك انه يصح كذلك قول الكتائب بلسان رئيسها :

« إننا في الكتائب نرى أن لبنان أولا . . . . ثم بعدها العروبة وكل مصلحة سواها » .[3]

رُبَّ قارىء متمعن في ورقة عمل « التجمع الاسلامي » يترجم قولها :

« والبيئة الإسلامية كانت تعي باستمرار مصلحة العروبة في لبنان ومصلحة لبنان في العروبة »[4] تعبيرا عن موقف لا يقدم اللبنانية على العروبية ولا العروبية اللبنانية على اللبنانية بل يعتبرهما على مستوى واحد من الأهمية تكون على صعيده احداهما امتدادا للاخرى وحسب . ومن هذه الزاوية يصبح التفضيل بينهما عملية خاطئة . ويزكي هذه الترجمة قول ثان ورد فيها . وقدر انه ورد لخدمة هذه الفكرة . انه التمييز بين « العلاقة

---

(١) المرجع ذاته .

(٢) النهار ، الاربعاء ٢٨ / ٧ / ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٣) النهار ، الخميس ٥ / ٨ / ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٤) النهار ، الجمعة ٦ / ٨ / ١٩٧٦ ، ص ٢ .

الوطنية بين المواطنين » والعلاقة القومية بين « اللبناني والعربي » . فالوطنية علاقة بين المواطنين اللبنانيين والقومية علاقة بين اللبنانيين من جهة والعرب من جهة ثانية .

ويزكي هذا التفسير مقطع ثالث من الوثيقة ذاتها .

« ومن موقع القوّة لا الضعف ، والمراهنة على الاخوة لا المصانعة ، وتفانيا في ما هو مصلحة التحرر والاستقلال ، وانسجاما مع قواعد التفكير القومي العربي القاضية بالشمولية في مراعاة **مصلحة العرب عموما ، إضافة الى مصلحة لبنان** ، سلك المسلمون نهج التسامح والعطاء »[1] .

نظرياً ، وعلى المستوى الفكري المحض ، تقضي هذه الفكرة على الخلافات بالتفسيرات بين اللبنانية والعروبيّة . وليس من الضرورة ان يدعي أحدٌ ان هذا التفسير هو التفسير الصحيح لا « للبنانية » ولا « للعروبية » ولا « للعلاقة بينهما » . يكفينا ان يكون هذا حلا مناسبا ومقبولاً للخلافات الناشئة عن هذه المفاهيم . وذلك لان مقولات « الصحّة » و « الخطأ »[2] مضلِّلة هنا . ولو تخلصنا من عقدة الصحة والخطأ في هذه المواقف لقللنا من اختلافاتنا .

« لو صحّت النظرة الى العروبة وحررت[3] هذه شوائب الطائفية والأنانيات **والنعرة العصبيّة المقصودة** ، **والمفهوم الصحيح للعروبة . . .** » .

« وليس التفاوت بين مواقف المسلمين في القضايا القومية ومواقف غيرهم إلا نتيجة مفهوم **خاطىء للعروبة** لا خروجا من المسلمين على اللبنانية »[4] .

هذا على الصعيد الفكري المحض . . وهكذا وعلى هذا الصعيد بالذات ينتفي التعادي بين اللبنانية والعروبية .

يبقى التحدي الكبير تحقيق هذا التفسير قرارات مسؤولة واعمالا تطبيقية ومواقف واضحة ـ ويظل الشرط الأساسي لنجاح هذا التطبيق ثقة متبادلة بين الفرقاء المعنيين .

---

(١) التوكيد لنا .

(٢) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبقة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .

(٣) بيار الجميل ، النهار ، الثلثاء ١٣ / ٧ / ١٩٧٦ ، ص ٢ . (التوكيد لنا) وكثرت لرئيس الكتائب المقتبسات بهذا المعنى .

(٤) ورقة عمل التجمع الاسلامي ، النهار ، الجمعة ٦ / ٨ / ١٩٧٦ ، ص ٢ (التوكيد لنا) .

وهذا اذا كان لبنان عربيا بالخيار . أما اذا كان لبنان عربيا بطبيعة الحال التي لا تترك للخيار مجالا ، فعندها تتغير الصورة تغيرا ملموسا .

وأغلب الظن ان هذا هو معنى القول :

« فاللبنانيون عرب كلهم مسيحيهم كمسلمهم وحق العروبة على الكل واحد » .

يقوي هذا الظن القول التالي :

« انما من حقنا ان نكشف حقيقة هويّة وطننا ومن حق الوطن ان تكون له هويته الأصلية » [1] .

« العروبة ليست اكراهية ولا دينية . والمزج بينها وبين الإسلام خطأ » . فضلاً عن خطأ الوقوع في تطبيق « الخطأ والصواب » حيث لا يصح استعمالهما مفهومين علميين ، يجمع هذا المقتبس بين نقيضين : اللا إكراهية والاكراهية .

وفضلاً عن ذلك يرتكب هذا المقتبس خطأ التشريع ـ الخطأ المنهجي [2] اللامبرر ، لأنه يمنع ، وعن غير حق ، من اراد ان يمزج ، ومن حقه ان يمزج ، بين عروبته والدين .

وليست جميع هذه الانتقادات بذات قيمة في العمليّة السياسية المتداولة في لبنان اليوم . ذلك ان اللعبة السياسية كما يفهمها لاعبوها اليوم على المسرح اللبناني قلما تعير الملاحظات العلميّة والمبادىء المنهجية ، اهتماما يذكر .

ومن نتائج ذلك الخلاف تقرير الموقف الانسب للبنان معا من الدول العربية من جهة والعدو الاسرائيلي من جهة ثانية . وعلى وجه التحديد : ايهما أفضل للبنان ان يبقى دولة مساندة ام ان يصبح دولة مواجهة ؟

لا يتردد القائلون بعروبة لبنان بالمعنى الثاني باختيار دور المواجهة للبنان « دور المشاركة الحقيقية » . [3]

ولحد الآن لم يتفق اللبنانيون اتفاقا يحظى بالاجماع حول هذه المسألة . وقد كانت [4]

---

(١) شفيق الوازن ، النهار ، الاربعاء ، ٢٨ / ٧ / ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٢) ملحم قربان ، **المنهجية والسياسية** طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .

(٣) « الحركة الوطنية تراث بناه كمال جنبلاط للدفاع عن عروبة لبنان »
« وليد جنبلاط لوليد عوض » ، **الحوادث** ، العدد ١٠٩١ ، الجمعة ٧ / ١٠ / ١٩٧٧ ، ص ١٨ .

(٤) ملحم قربان ، **أزمة السياسة في لبنان**، دار الريحاني للنشر ، بيروت ، ١٩٥٨ ، الطبعة الثانية قيد الطبع .

هـذه ، في عرفنا ، من أسباب أزمة السياسة في لبنان . ولا نتجنى على الواقع السياسي اللبناني بشيء اذا مازعمنا انها لم تزل حتى الآن وبالرغم من محاولات كثيرة مستحدثة سببا جوهريا من اسباب عدم التوافق اللبناني .

وطبيعي للذي يقدّم الحريّة على الالتزام بالعروبة ان يتساءَل عن مبررات اكراهه على العروبة وعلى الايمان بها .

« والقصة قصة اكراه على العروبة وإكراه على الايمان بها وإكراه على التضامن مع الفلسطينيين » .

في الواقع ليست هنالك مبررات على هذا الاكراه . ربما كانت هذه هي الفكرة التي شاء صاحب المقتبس ان يعبّر عنها ، وإن خطأ ، بالتالي :

« إن هذه القضايا لا تكون بالاكراه ولا تحتاج أساسا الى اي إكراه» . تاريخيا، فعل الاكراه فعله في مثل هذه القضايا ، وربما يفعل من جديد . وأما انها لا « تحتاج اساسا الى اي اكراه » فمسألة فيها نظر .

وطبيعي ، من الوجهة النظر المقابلة ، ان يضغط على الانسان الـذي لا يتصرّف بانسجام تام مع متطلبات واقعه التاريخي ومصيره وقوميته . على كل يقدّم صاحب المقتبس نفسه تفسيراً لعملية الاكراه هذه ـ في معرض إدانته لها .

وفي رأيه ، يخطىء القائمون بعملية الاكراه هذه خطأ مزدوجاً : يعاملون الفـريق الآخر وكأن لا شيء «يميزهم عن الاكثرية الاسلامية في هذه المنطقة » ، وبالتالي لا يُدْركون ان المسيحيين يؤمنون بالعروبة على طريقتهم الخاصة ، اي « بعقولهم وليس بالعصبيّة » .

ويردد سليم اللوزي ، في مقال اسبوعي ، التهمة وكأنه قابل بها ، أنّـه يعتبرها محقة ، ليرمي بمسؤوليتها على فريق ثالث :

« وليتسع صدر الأخ هاني الحسن وبعض زملائه من قادة المقاومة حين نصارحهم بالقول : إن مثل هذه التصرفـات والنشاطـات والتصريحات وضعتنـا نحـن المسلمـين اللبنانيين في موقف حرج أمام الاتهامات المنهالة علينا من زعماء الموارنة باننا نسكت عن تجاوزات الفلسطينيين ، ونقدّم عواطفنا الفلسطينيّة على ولائنا للبنان . فهل من العدل ان تحملنا تجاوزات بعض الاخوان عبء مثل هذه الاتهامات بعـد كل الـذي جرى خلال حرب السنتين في لبنان ؟ » [1]

---

(١) **الحوادث** ، العدد ١٠٧٦ ، الجمعة ٢٤ / ٦ / ١٩٧٧ ، ص ٤ .

وتبقى هذه الاعتبارات ، على اهميتها ، ثانوية بالنسبة للجوهر : « العروبة بأي معنى » ؟ على الصعيد الفكري . وعمليا ، هل ينطوي ذلك على حدود توضع على ممارستنا لحق الاستقلال ؟ بكلمة ثانية ، هل هي لمحاربة الانعزال ام لتضييق رقعة الاستقلال ؟

أن تثير سؤالا كهذا لهو ان تدفع بالعملية الى حد تتخطى معه حدود الديبلوماسية . انه تعزيز للدقة العلمية ، ولكن على حساب اللباقة الديبلوماسية . والمبرر ؟ تلويح بان اللبناني الاصيل مولع بصناعة المستحيل !

٣ ـ اتفاق القاهرة

ان الظروف التي تمخضت عن اتفاق القاهرة تقسم الى قسمين : الاول يرتبط بالغاية البعيدة منه ، والثاني يشتمل على ما يحيط به ، ويكوّنُ ، بمعنى ، مسببا له .

يبرز في الأول اعتبار قضية الشعب الفلسطيني مسؤولية عربيّة مشتركة . وبمعزل عن هذا التخطيط العربي الشامل لاستراتيجيّة مشتركة يبقى كل اتفاق ثنائي بين اية دولة عربية والمنظمات الفلسطينية مجتزأ ، مبتوراً ومحفوفاً بالصعاب والمخاطر .

« ان الاتفاق وضع في زمن كان لنا الامل في ان يكون حلقة من سلسلة وجزءاً من كل . كنا نأمل في **استراتيجية عربية مشتركة تحمل كل دولة عربية قسطها من الواجب تجاه قضية فلسطين** . من اجل ذلك كان الاتفاق في القاهرة ، ومن اجل ذلك ايضاً حضر توقيعه القائد العام للقيادة العربية الموحدة وهو وزير الحربية المصرية . ومن اجل ذلك ايضاً كانت في نظرنا وساطة الرئيس الراحل عبد الناصر ضماناً لا لتنفيذ اتفاق فحسب بل لتوسيع الجهد العربي ليجمع شمل كل الطاقات » . [١]

فهذا الاتفاق ، اتفاق القاهرة ، إذن ، يستند الى مفترض هام ـ التعاون العربي ـ لضمان تنفيذه تنفيذاً ناجحا ومفيدا . وفي غياب هذا الشرط الأساسي ، فان هذا الإتفاق الثنائي ـ كغيره ـ « قد يُعرض كل دولة ، إما لمواجهة اسرائيل في صورة منفردة أو للاصطدام بالمقاومة ، او بكليهما معا » . [٢]

---

(١) شارل حلو ، « اتفاق القاهرة انا مسؤول عنه » ، النهار ، الثلثاء ٧/ ٩/ ١٩٧٦ ، ص ٤ (التوكيد لنا) راجع كذلك النهار ، الاحد ٥ ايلول ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٢) المرجع ذاته .

ويبيّن الثاني الظروف التاريخيّة التي أحاطت بهذا الاتفاق ، وكانت بمعنى ، من مسبباته : وضع اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، أي ، بعد سبعة اشهر من أزمة وزارية ، تخللتها صدامات دامية بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية ، وذرت قرونها أثناءها انشقاقات اسلامية ـ مسيحيّة ولبنانية ـ فلسطينية ولبنانية ـ عربيّة وعلى أثر وساطة للرئيس جمال عبد الناصر .

ومن استعراض هذه الظروف تتبين الغايات المتعددة منه . ولسنا بوارد تعدادها جميعها . يهمنا منها ما يتعلق بالسيادة اللبنانية وبالانشقاق المسلم المسيحي .

« ان الدافع الى عقد اتفاق القاهرة . . . كان دعم الشعب الفلسطيني لاستعادة وطنه ، ولكن ضمن نطاق الحفاظ التام على سيادة لبنان وسلامته » [١] .

وهذا هو نص اتفاق القاهرة بهذا الخصوص .

« ١٣ ـ ومن المسلّم به ان السلطات اللبنانيّة من مدنيّة وعسكريّة تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف » . [٢]

« ٣ ـ تقوم قيادة الكفاح المسلّح بضبط تصرفات كافة افراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية » . [٣]

« ٢ ـ إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية » . [٤]

ويزكي ترجيح السيادة اللبنانية في اتفاق القاهرة تفسير ما حدث في إطار الظروف المحيطة به ، نعني ان « المفاوض اللبناني وافق في القاهرة حينئذٍ على بنود لم تكن واردة في المشروع الاصلي للاتفاق لكنها فسرّت في ما بعد ضمن نطاق السيادة اللبنانية » . [٥]

هذا يعني ، إذا صح ، ان جميع الاطراف من فرقاء في الاتفاق ومن مساهمين

---

(١) شارل حلو ، « حلو متحدثا عن وضع الفلسطينيين : مطلوب من اخواننا الا يجعلوا المقاومة ثورة ضد الدولة » ، النهار . الاحد ١٢ ايلول ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٢) « نص اتفاق القاهرة ، « العمل الفدائي » ، النهار ، الاثنين ٦ ايلول ١٩٧٦ ، ص ١ .

(٣) المرجع ذاته : « الوجود الفلسطيني » .

(٤) المرجع ذاته .

(٥) شارل حلو ، « اتفاق القاهرة انا مسؤول عنه » ، النهار ، الثلثاء ٧/ ٩/ ١٩٧٦ ، ص ٤ .

بالوساطة ، يزكون ترجيح السيادة اللبنانية على جميع الاعتبارات الأخرى .

وربما كان هذا هو المقصود من قول أبي أياد : ان تنفيذ اتفاقية القاهرة « مرتبط بوجود سلطة شرعيّة » [1] .

غير أن هذا التفسير لإتفاق القاهرة بترجيح السيادة اللبنانية لم يبق بلا انتقاد . يشير الرئيس السابق حلو نفسه الى اقسى انتقاد يوجه الى هذه القضية حيث يقول :

« حتى لو كان ثمة تناقض ظاهر او حقيقي بين بعض المواد والمادة التي تكرّس مبدأ السيادة الاساسي ، فهذه المادة وهذا المبدأ الأساسي بالذات ، هما اللذان يجب ان يغلّبا على كل احكام الاتفاق . واذا ما أريد خلاف ذلك ، فان الطرف اللبناني ، بتخليه عن السيادة اللبنانية تحت الاكراه مبينا انه لم يكن هو نفسه حرا ، يكون قد وقّع مستندا باطلا في الأساس » . [2]

إن الجزء الأول من هذا المقتبس يشير الى انتقاد ويجيب عنه بطريقة مضللة . فالانتقاد هنا مفترض وليس بواقع . والجواب عنه بلغة « اليجب » ، وهي منهجياً ، غير لغة الواقع . وهذا جواب اضعف مما سبق وتبين : ان واقع الاتفاق يرجح السيادة ، وبالتالي واقع الاتفاق ، أي دراسة بنوده بتعمق وتدقيق ، يتخطى وجود هذا التناقض ، ولو وجد . فاللجوء اذن الى ما « يجب » ان يكون تفسير الاتفاق هو اضعف ، منهجيا ، من تفسيره واقعاً .

والحجة الفلسفيّة التي يلجأ اليها الاستاذ شارل حلو ، عن طريق بيان الخلف ، ليرجح السيادة في اتفاقية القاهرة هي بدورها عملية غير ناجحة .

إفترض ، تقول هذه الحجّة ، « ان اريد خلاف ذلك » . اي أنه اريد ان لا تكون كفّة السيادة اللبنانية ، في حال وجود تناقض بينها وبين مصلحة المقاومة ، راجحة . عندها « فإن الطرف اللبناني يكون قد وقع مستنداً باطلاً في الأساس . وذلك لتخليه « عن السيادة اللبنانية تحت الاكراه مبيناً انه لم يكن هو نفسه حرّاً » .

---

(١) النهار ، الاثنين ١٦ ايلول ١٩٧٦ ص ١

(٢) « شارل حلو لمناسبة مؤتمر وزراء الخارجية : اتفاق القاهرة تجاوزته الاحداث لكنه يمكن ان يكون مرحلة اولى لأنها حرب الابادة الجماعية » ، **النهار** ، الاحد بتاريخ ٥ ايلول ١٩٧٦ ، ص ١و٢ .

يصبح المستند ، اي اتفاق القاهرة ، « باطلا في الأساس » ، بكلمات ثانية ، اذا كان الطرف اللبناني « قد تخلّى عن السيادة تحت الاكراه » . بل أكثر من ذلك يصبح ذلك المستند « باطلاً في الأساس » اذا كان الطرف اللبناني قد وقعه تحت الاكراه .

وهذا حادث تاريخي قد حصل وانتهى . ويمكن الجزم ، لمن توفرت لهم المعلومات بخصوصه ، بما اذا كان قد وُقع تحت الاكراه ام لا . فاذا كان الجواب نعم ، اي قد وقع تحت الاكراه ، فإن الاتفاق باطل بمعزل عن التنازل او عدم التنازل عن السيادة . وعندها لا يصح البحث به على الاطلاق .

أما وقد رأى الاستاذ شارل حلو ان يبحث به فاصبح بمقدورنا ، ولنجعل من بحثه بحثا ذا قيمة [1] ، ان نفترض انه لم يحصل التوقيع عليه تحت الاكراه .

ويظل بامكان الطرف اللبناني التنازل عن السيادة ، او على الأقل عدم ترجيح كفتها ، في ذلك الاتفاق طوعا . فإذا كان قد فعل ، لكان من الضروري ان تعكس هذا الامر بنود الاتفاق . ولكن هذه لم تعكس ذلك الأمر .

وعلى الحالين : فعل ذلك ام لم يفعله ، تظل هذه القضية مسألة يقتضيها التفتيش عن بينات تثبت واقعاً او تدحض وجوده وليس للحجة الفلسفية مطلق قوّة ، سلباً أو إيجاباً ، لا بالنسبة لهذا الواقع ولا بالنسبة للبينات ذات العلاقة به . ولذلك نقول أن الحجّة الفلسفيّة المدروسة هي حجة غير ناجحة . بل في غير محلها . أنها تستبدل العلم ، « بفلسفة » .

هذا ، فضلاً عن ان عمليّة الإنصراف اليها عملية مخطئة منهجياً . الأمر الذي تقدر ان تشير اليه واقعا مباشرا ، لماذا الدوران حوله عن طرق الحجج والأحاجي ؟ وهنا ، كما في هندسة اقليدس ، اقرب الطرق وافضلها هو الطريق المستقيم .

غير ان الانتقاد الموجه ضد اتفاقية القاهرة لم يبق افتراضاً وحسب . لقد وجه بالفعل : « انني حتى اليوم لا أفهم كيف وافق الرئيس شارل حلو على اتفاق القاهرة الذي يمسُّ سيادة لبنان مسا فاضحا . . . . » . [2]

---

(١) بالنسبة للقضية المطروحة ، على وجه التخصيص ، طبعا .

(٢) ريمون اده يرد على شارل حلو « استنادا الى المحاضر : . . » ، النهار ، الثلثاء ٧ / ٩ / ١٩٧٦ ، ص ٢ .

تختزل الاسباب التي يقدمها الاستاذ ريمون اده دعما لموضوعته هذه في الدعوى ان منطق الثورة يتناقض ومنطق الدولة .

« كان مفروضا في الرئيس حلو ان يتذكر انه كان يوقع اتفاقا ليس مع دولة نظامية بل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي هي منظمة ثورية . كذلك كان عليه ان يعلم ان الاتفاق ينص على « **تسهيل العمل الفدائي** » . طبعا ، كيف يمكن ان يبحث في امور تتعلق باعمال ثورية ويفكر في الوقت نفسه كأن هذه الأمور شرعية ونظامية ؟ وكيف وافق الرئيس حلو على المادة **١٤** من الاتفاق التي تنص : « يؤكد الوفدان ان الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية » .

« الم ينتبه الرئيس حلو الى ان هناك تناقضا واضحا بين « مصلحة لبنان » و « مصلحة الثورة الفلسطينية » ؟ ام انه اعتبر ان « حقيقة الثورة الفلسطينية تتفق ومصلحة لبنان . . . »[١] وبالاختصار كان اتفاق القاهرة بين دولة ومنظمة ثوريّة ، على تسهيل « العمل الفدائي » أي العمل الثوري الذي ليس من « الامور الشرعيّة والنظامية » ، ولم يتنبّه « الى ان هناك تناقضا بين مصلحة لبنان ومصلحة الثورة الفلسطينية » .

فاذا كانت الموضوعة : « ان اتفاق القاهرة يمس سيادة لبنان مسا فاضحاً » تعني ان هنالك تناقضا بين السيادة اللبنانية والعمل الفدائي ، فان هذه قضية فيها نظر .

قد تتناقض في ظل ظروف معينة .

لهذا السبب ، وبدون الإنغلاق على اسباب اخرى ذات علاقة ، ولهذا السبب وحده ، يصبح رفض الرئيس حلو طلب عرض العميد اعلان الاتفاق قبل مناقشته وإقراره في مجلس النواب ، ودون الاطلاع عليه ، بتاريخ **٤** كانون الأول **١٩٦٩** ، مبررا . وبالفعل يعود الرئيس حلو نفسه ليعلن احد منافع « كتمان امورنا ما أمكن » ،[٢] ان قرارات مجلس الأمن لخير شاهد على ذلك .

ومن هذه الزاوية كذلك ، يُفهم الانتقاد الذي وجه الى « علنية » العمل الفدائي واستعراضيته .[٣] كان ينبغي ان تكون التصرفات التي جاءت بفضل اتفاقية القاهرة

---

(١) « اده يرد على حلو استنادا الى المحاضر : . . » ، **النهار**، الثلثاء **٧ / ٩ / ١٩٧٦** ، ص **٢** .

(٢) شارل حلو ، « اتفاق القاهرة انا مسؤول عنه » ، **النهار** ، الثلثاء **٧ / ٩ / ١٩٧٦** ، ص **٤** .

(٣) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، النهار ، **٢٩ / ٩ / ١٩٧٣** ، ص **١١** .

السريّة هي بدورها سريّة أيضاً .

وقد لا تتناقض السيادة اللبنانية والاعمال الفدائية فيما لو تغيرت تلك الظروف إما عفويًا وإما بناءً على تخطيط واع ومسبق . وذلك لأنه بامكان الناس ، اذا خلصت النوايا وصدقت ، ان يتخطوا مراحل التناقض ، عبر التطوريّة ، الى مراحل التوفيق بين المتناقضات[١] .

ولكن ولأنها يمكن ان تتناقض احيانا فلنسلم بالموضوعة بالمعنى المحدد سابقاً مع التحفظ الذي شرحناه .

أما اذا عنت الموضوعة ، فضلاً عن وجود هذا التناقض ، ان كفة السيادة ليست هي الراجحة ، فعندها لا يسعنا الا ان نرفضها للاسباب التي سبق وذكرناها .

وهكذا تكون اتفاقية القاهرة ، وعلى المستوى النظري ، في تطور تشاد القوميات اعترافا صريحاً بالقومية اللبنانية المتمثلة بالسيادة والاستقلال والسلامة اللبنانية .

أما على صعيد الممارسة والتطبيق فقد برهنت الاحداث انها كانت رزمة ديناميت تفجرت بالسلامة اللبنانية فبعثرت اشلاءها مع اشلاء الضحايا ـ شيبا وشبانا واطفالا ، وزعزعت اركان الاستقلال حتى وقف على شفير هاوية التقسيم ، وقلّصت رقعة السيادة[٢] الى نقطة كادت لصغرها ان تغيب عن رؤية العين المجردة ، ولولا شيء من العناية الالهية ، لاضمحلت تماماً .

وبالرغم من جميع الجهود المبذولة بغية تقليص مفاعليها الهادمة ، فإن لهيب النتائج التي هي بعض اسبابها ، ما تزال تلفح اهل الجنوب .

ومن بعض « مآثرها » في رأي البعض على الأقل[٣] ان البلد لم يهتد بعد الى صيغة الوفاق السياسي الذي ينشده المسؤولون عن بناء لبنان الجديد .

---

(١) ملحم قربان ، **محاضرات في تاريخ الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي** ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاداريّة في الجامعة اللبنانية ، **١٩٧٦ ـ ١٩٧٧** ، مقطوعة « التناقض الثابت والتطوير التوفيقي » ، ص ٨٧ .

(٢) إن أساس المسألة ان يسترد لبنان سيادته ومسؤولياته على ارضه . . . » **النهار** الخميس **٦ / ٣ / ١٩٧٥** ، ص **٣** .

(٣) أ ـ **الحوادث** . العدد **١٠٧٢** ، الجمعة **٢٧** أيار ، **١٩٧٧** ، ص ١٠ .

ب ـ **العمل** ، « من حصاد الأيام » الثلاثاء **٢٨** أيلول ، **١٩٧٦** .

ولم يكفر ، بالرغم من تلك المصاعب والتعقيدات ، اولو الامر اللبنانيون بالقضية الفلسطينية :

«وقضية فلسطين بالذات قضية لبنان كما هي قضية اي بلد عربي وكما تقتضي ان تكون قضية اي بلد يعرف معنى للحقّ والعدالة . ولن يبخل لبنان بأي جهد وتضحية مستفيداً من خصائصه الذاتية ليقوم بدوره في مجابهة الخطر الاسرائيلي ويساعد الشعب الفلسطيني على بلوغ اهدافه الوطنية فيسترد أرضه ويعود اليه وطنه فتنعم المنطقة اذ ذاك بالامن والسلام » .

« اني عازم على القيام بدور ايجابي في سبيل الوصول الى حلول سياسيّة ، . . . ، تصون المصلحة اللبنانية العليا دون ان تسيء الى القضيـة الفلسطينيّة »[1] .

يعج هذا المقتبس بالمضامين التي تستحق الاهتمام .

من هذه المضامين ان القضية الفلسطينية هي قضيّة حق وعدل .

ومنها ، كذلك ، ان لبنان ملتزم بهذه القضية في اطار التزامه برسالته . ومن ارحب ابعاد هذه الرسالة التزامه ، وبفضل انفتاحه على العالم ، بالقيم الانسانية !

« . . . لأن لبنان كان وسيظل منفتحاً على العالم اميناً للقيم الانسانية والحضارية وفيّـا لالتزاماته الدوليّـة »[2] .

ومن المضامين التي تستحق الاهتمام توجيه عام ، قد ينطوي بدوره على الغمز من تقصير الدول التي تغضّ الطرف عن تصرفات اسرائيل المتمادية في الظلم والاستهتار ، التوجيه الذي تنطوي عليه الجملة التالية : « كما تقتضي ان تكون قضية اي بلد يعرف معنى للحق والعدالة » .

ثم إن لبنان الرسمي يعتبر القضية الفلسطينية قضيته لأسباب اكثر واقعيّة واشد التصاقاً بأمنه وسلامته ، واقوى الحاحاً للمجابهة ـ مجابهة الخطر الاسرائيلي . وربما كانت في هذا اشارة الى رغبة اسرائيل الملحاح بمياه الليطاني ـ الأمر الذي بذلت اسرائيل في سبيل

(١) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول سنة ١٩٧٦ .

(٢) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول سنة ١٩٧٦ .

الحصول عليه كثيراً من الجهد الديبلوماسي وغير الديبلوماسي منذ مؤتمر الصلح حتى اليوم .

ومن مضامين هذا المقتبس ايضاً وايضاً الوعد القاطع بأن لبنان لن يتردد بالقيام بأي عمل ، جهدا كان هذا العمل ام تضحية ، « ، يساعد الشعب الفلسطيني على بلوغ اهدافه الوطنية» . بكلمات ثانية ، لن يبخل لبنان الرسمي باعادة الكرّة لما قام به الرئيس فرنجية سابقاً : الذهاب الى الامم المتحدة مدافعاً[1] عن القضية الفلسطينية .

كما وان من مضامين هذا القول استثمار وضع لبنان الخاص معا لخدمة المصلحة اللبنانية والقضية الفلسطينية .

ثم يتضمن كذلك الإصرار ، في وجه جميع الضغوطات المعاكسة ، على أن خدمة المصلحة اللبنانية العليا لا تسيء ، بحكم الضرورة ، الى القضية الفلسطينية . يعيد هذا المضمون الى أذهان المدققين اللب الذي انطوت عليه اتفاقية القاهرة للعام ١٩٦٩ ، الذي اعتبره البعض متناقضا مع نفسه لأنه يجمع بين متناقضين : منطق الثورة ومنطق الدولة[2] . ثم إن الرأي السائد هو أن ذلك الاتفاق هو السبب الذي أدّى الى الأزمة القائمة .

واذا كان لبنان مستعداً لاستثمار وضعه الخاص ، « خصائصه الذاتيّة » ، لمصلحة القضيتين معاً ، يصبح تحصيل حاصل ان للبنان وضعاً خاصاً ـ الامر الذي ، على الرغم من اعترافات مسؤولة ومتعددة ، من الاطراف ذوي الشأن والعلاقة ، لا يزال يساور بعضهم بعض الشكوك بالنسبة اليه .

على كل حال يبقى الاعلان ، ومن سدة المسؤولية بالذات ، بامكانية خدمة المصلحة اللبنانيّة العليا دون الإساءة الى القضيّة ـ نقول يبقى هذا الاعلان تحديا صارخاً على صعيدين ـ الصعيد الشعبي الذي تتحكم باعتقاداته اراء معاكسة ، والصعيد التاريخي ، صعيد الاحداث التي اعتبرت ، ببعضها على الأقل ، متناقضة تماماً مع الايمان الذي يعبّر عنه هذا الاعلان .

والقضية شائكة ومعقدة في على الصعيدين معاً . والدخول في تفاصيلها

(١) يقال ان الرئيس فرنجية سئل عما اذا لو طلب منه ثانية ان يذهب الى الامم المتحدة مدافعاً عن حق الفلسطينيين فهل يذهب بالرغم من الدور الذي قام به الفلسطينيون في الاحداث المؤلمة التي مرّ بها لبنان ، فأجاب بدون تردد بالايجاب .

(٢) غسان تويني ، احدى افتتاحياته في النهار . (؟)

وتحليلات ما تنطوي عليه البيّنات من مختلف الزوايا والمواقف ووجهات النظر ـ ليس هذا الدخول مبتغانا الآن ـ وعلى اهميته يصبح ثانوياً بالنسبة للتحدي الذي قرر الرئيس سركيس مواجهته . بقطع النظر عما حصل بالماضي ـ بعيده وقريبه ـ وبقطع النظر عما هو التحليل الصحيح والاستنتاج المنطقي للاحداث وللبيانات المنبثقة عنها ، يظل الرجل المسؤول الواقف على مفترق خطير من الطرق يتمتع بحريّة الاختيار بالنسبة للطريق الذي ينبغي سلوكه . ورُبَّ خيار ظهر للمراقبين مستحيلاً بين صاحبه ، عملياً ، انه يقبل التطبيق . هذه هي بالاختصار ، صناعة التاريخ . وهذا هو بالضبط ما يواجه الرئيس سركيس بالنسبة لهذه القضيّة بالذات .

المحك ، الاختبار الحاسم ، هو النجاح بالمهمّة الموكولة اليه بمنطق اختياره .

وأخيراً يضع المقتبس المدروس الرأي العام العالمي ـ وخصوصاً الآن وفي خضم المشاورات والاقتراحات والمفاوضات المهيئة لاستئناف مؤتمر جينيف حول الشرق الاوسط ـ يضع المسؤولين المهتمين بهذه القضيّة امام مسؤولياتهم . تنعم المنطقة بالأمن والسلام عندما « يسترد الشعب الفلسطيني ارضه ويعود اليه وطنه » .

وهكذا تكون المحنة التي مرّت بلبنان ، الوطن الذي « تخلت عنه الاقدار ردحاً من الزمن » ، فجرفت بطريقها ضحاياه المادّية والانسانية والمعنويّة لم تُنْس المسؤول الأول فيه محنة جيرانه ولم تغرقه في البليّة الى حدّ لم يعد معه يرى الأبعاد الدولية والعالمية لتلك المحنة ، ولا لأبعادها الانسانية .

٤ ـ الميثاق الوطني

ليس الميثاق الوطني وثيقة مكتوبة . وكان لهذا الأمر نتائج كثرت معها التفسيرات والتوضيحات .

أ ـ مبادؤه وغايته

نفتش عن هذه المبادىء في البيان الوزاري الأول لعهد الاستقلال . وبعد البحث والتدقيق نحصل على التالية :

١ ـ في اطار التعاون الدولي ، صفة هذا العصر المميزة ، يضع لبنان علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه .

أ ـ وضع هذه العلاقات على اسس متينة (ما هي هذه الاسس ؟)

ب ـ تكفل هذه الاسس احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة .

٢ ـ تحديد هوية لبنان :

أ : فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب » .

ب : « فنحن وهم اذن نريده وطنا عزيزا مستقلا سيدا حرا (المضمون : لا نريده (ولا هم يريدونه) للاستعمار اليهم ممرا » .

٣ ـ اعتراف مصر باستقلال لبنان (ومبادلتها اخاء باخاء ووداً بود والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين) .

٤ ـ اقبال لبنان مختارا ، بعد الاعتراف باستقلاله وسيادته وحدوده ، على التعاون والمشاركة بالجهود لخير الجميع .

٥ ـ متابعة احسن الصلات المبنية على الود والاحترام والتقدير للتضحيات مع فرنسا والحلفاء .

وقد جاءت هذه المبادىء في إطار قويّ الصلة بمعنى الميثاق . من عناصر هذا الإطار المهمّة التوكيد على الحريّة التي يتمتع بها ابناء البلد في تقرير مصيرهم . والتقرير الذي تخذوه في تلك المرحلة التاريخية ومداعبة عقدة « الممر والمستقر » بنفيها :

« ان اخواننا في الاقطار العربية لا يريدون للبنان ، الا ما يريده ابناؤه الأباة الوطنيون . نحن لا نريده للاستعمار اليهم ممرا . فنحن وهم اذن نريده وطنا عزيزا مستقلا سيدا حراً » .

فالسيادة والاستقلال هما العنصران الاوليان والايجابيان في هذا الميثاق . وسنشير الى هذين الايجابيين في مرحلة لاحقة من مراحل دراستنا هذه .

وكذلك التعاون الأخوي مع العالم العربي . والنظر بعين الرضا من قبل العرب ، الرسميين منهم على الأقل ، لهذه المأثرة في تاريخ لبنان السياسي الحديث . وللتدليل على هذا الرضى نقرأ التالي :

اعتراف مصر بالاستقلال اللبناني

« إذ يسرني ان احمل اليكم رسميا نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة ، وانتم ونحن جميعا والشعب اللبناني كله يدرك مغزى هذا الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل ، ولم تقدم عليه الا اليوم ، فقد وثقت من ان استقلاله كائن هذه المرة استقلالا صحيحا كما وثقنا نحن ، فجاءت تعترف به بعد ان جئنا نوطده ونصونه . ونحن نقدر الربح العظيم ، الذي ربحه لبنان بهذا الاعتراف . . . فاننا نذكر في الوقت نفسه ان علينا لمصر الوفاء بهذا الفضل ، وهو مبادلتها اخاء باخاء وود بود والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين » .

اقبال لبنان على التعاون وشقيقاته

« وانا واثق ان الحكومات العربية الاخرى ستحذو حذو مصر قريبا فتكون النتيجة البديهية لذلك ان يشبع لبنان من الاطمئنان الى استقلاله ، واحترام حدوده فيقبل مختارا على التعاون الذي تدعوه اليه شقيقاته العربية على قدم المساواة ، والاحترام المتبادل لسيادة الفرقاء المتعاقدين التامة ، ويلبي كل دعوة الى التعاون بينها وبينه ، ويشاركها في جهودها واعيا تمام الوعي ان تعزيزها يعود عليه بالخير » .

علاقتنا والحلفاء

« اما في فرنسا التي تربطنا واياها روابط الصداقة ، ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة ، . . . فستتابع حكومتنا احسن الصلات المبنية على الود والاحترام وتقدر المجهودات العظيمة التي تبذلها الامم الديمقراطية الصديقة لاعلاء كلمة الحق والوصول الى عالم افضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس كما انها تحيي هذه الامم وتعد بان تظل هذه البلاد مساهمة لها في ذلك المجهود العظيم بقدر ما تسمح به طاقتنا وامكانياتنا » .

هذا فيما يتعلق « بالميثاق الوطني » حدثا تمخضت عنه التطورات السياسيّة لذلك العهد من تاريخ لبنان السياسي الحديث ، وتبلور شرعة تبناها البيان الوزاري الاول . أما

ادوار الذين شاركوا في عملية اخراج ذلك الحدث الى عالم الوجود فهي ، وعلى اهميتها ، ليست بذات شأن ملح[1] في إطار هذه الدراسات .

وجاء هذا الميثاق ليحل مشكلة . وهذه المشكلة نشأت عن تحويل « لبنان الصغير » ، لبنان المتصرفية الى « لبنان الكبير » ، « دولة لبنان الكبير » .

والمشكلة ، في جوهرها ، مشكلة قوميّة : كيف يتوثق الولاء بلبنان ؟ هذا هو محور القضية اللبنانية .

غداة انشاء دولة لبنان الكبير ضمت أقضية اربعة الى لبنان وبعض ولايات وسناجق . واتفق ان تكون أكثرية سكان تلك البقاع مسلمة . كما اتفق ان كانت الضغوطات الدافعة لدولة لبنان الكبير في طريق الجمهورية اللبنانية مسيحية - بل مارونية .

وحدث ذلك في ظل الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان .

وهكذا تمخضت الظروف بدولة لبنان الكبير ، وعَرّابُها اجنبي ، بارادة بل بإصرار جزء من مجموعة ابنائها بالرغم من ارادة الجزء الثاني ، هذا الجزء ليس بنكرة لا عدداً ولا عدة ، من مجموعة سكانها .

وتداخلت هكذا عناصر الجغرافيا والطائفية والقومية والقهر لتتفاعل ، ما شاء لها القدر ان تتفاعل ، مدة ثلاثة وعشرين عاما من تاريخ لبنان . بكلمة مغايرة قضت دولة لبنان الكبير طيلة عمرها في ظل كابوس الضم القسري . وعقدة الضم القسري هذه هي ، في نظرنا ، منشأ اغلبية ، ان لم يكن جميع ، مشاكل لبنان السياسي الحديث .

كانت هنالك محاولات جمع ، ودمج ، واندماج ، وضم وانضمام ولا شك . ولكنها لم تكن ذات تأثير سياسي باق . وربما كان اثرها السلبي في عقدة الضم القسري كبيرا . وعلى عظم تأثيراتها لسيكولوجيّة السلبيّة لم تؤت ثمارها السياسيّة .

---

(١) ليراجع المهتمون بهذا الامر المراجع التالية :
آ - يوسف يزبك ، الأسبوع العربي ، العدد ٦٦ ، ١٢ أيلول ١٩٦٠ .
ب - « بيار الجميل يتذكر » الاتحاد اللبناني ، الملحق ، الاحد ٢٠ ايلول ١٩٧٣ ، ص٦ و٧ .
ج - كاظم الصلح ، النهار ميلاد ١٩٧٤ - ورأس السنة ١٩٧٥ ، ص ٦٧ وما بعدها .
د - القوى السياسية في لبنان . النادي الثقافي العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ .
هـ - الحكمة . السنة الخامسة ، العدد ٩ ، تموز ١٩٥٦ .

« . . . ان المارونية لم تمهّد الحركة الضم هذه ، ولم تعمل على ان تكون مقبولة من سكان الاقضية وبعض الولايات التي اصابها الضم . وقد يكون هذا التقصير هو الخطأ الأكبر المتمادي حتى يوم الميثاق . . . »[1] . واذا كانت المارونية التي أصرّت على الضم « لم تمهد » له قبله ولم تعمل لجعله « مقبولاً » بعده ، اذا كانت قد قصرت « تقصيراً » متماديا في ذلك ، اصبح من الطبيعي ان تكون دولة لبنان الكبير قد قضت طيلة عمرها مبنية على القهر . وهل يدوم وطن بني على القهر ؟ ولم يهتم بناته بالصهر ؟ بل اتهموا بالتقصير المتمادي بالنسبة لظواهره .

وجاء الميثاق الوطني ليعالج هذه القضيَّة بالذات . كيف يتوثق الولاء للبنان ؟ هل عالج المشكلة من أساسها ام القى عليها ستاراً وحسب ؟ هذا هو السؤال . ولكنه سؤال تقييم . ونرجع اليه في معرض تقييمنا لمجموعة من الآراء حول هذا الميثاق .

ب ـ الميثاق والمتغيرات التاريخية

عندما اتفق على صيغة الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ، كانت من مضامين الاتفاق ان يعتبر لبنان نفسه ، رسميا ، دولة عربية « ذات وجه عربي » ؛ وان لا تتناقض سياساته والمصلحة العربية العامة ، وان يبقى مخلصا للاخوة العربية .

وكانت الحالة السياسيّة في العالم العربي ، عندئذ ، حالة ركود عام ـ فلبنان وسوريا لم ينتف تماما عن كاهليهما عبء نير الانتداب بعد . فبالكاد هما مستقلان سياسيا . والوجود السياسي البريطاني كان لم يزل بعد حقيقة ملموسة في مصر والعراق ، وان بنسب متفاوتة . والاردن كان لم يزل إمارة شرق الاردن ، التي وقعت مع فلسطين ، تحت الانتداب الانكليزي . والسعودية العربية واليمن و كانتا ، مع انهما الاقل تطوراً بين دول العالم العربي ، الدولتين الوحيدتين اللتين تتمتعان باستقلال تام . والبقية الباقية من اجزاء العالم العربي كانت لا تزال تحت السيطرة الأجنبية : فرنسية كانت ام انكليزية ، مباشرة ام غير مباشرة .

وفي هذا الاطار الدولي العام ماذا عنت ارتباطات لبنان بالعالم العربي عبر الميثاق الوطني ؟ ان تتعاطف مع حركة العرب التحرريّة . ان تساندها وتدعمها . وان لا تدخل في علاقات مع الدول الغربيّة ، وعلى الخصوص مع فرنسا وانكلترا ، تتناقض مع جهود

(١) ادوار حنين ، « الميثاق الوطني . . . » الحوادث ، العدد ١٠٨٧ ، الجمعة ١٩٧٧/٩/٩ ، ص ١٢ .

العرب المبذولة ضد هاتين الدولتين بقصد تحرير ما تبقى من اجزاء العالم العربي تحت سيطرتهما .

واختلفت الصورة تماما بحلول العام ١٩٥٨ . لقد تقلص تماما حكم السيطرة الاجنبية على العالم العربي بأكمله تقريبا . وموجة صاخبة من التغير السياسي اجتاحت البلدان العربية واصبحت مصر المركز المتمركز لقومية عربيّة مقاتلة تستهوي عقول العرب في كل مكان . وهددت هذه بالفعل بتهديم الحدود السياسيّة القائمة في العالم العربي .

فكان من الطبيعي ان يقلق المتمسكون باستقلال لبنان بحدوده الحاضرة من هذا المدّ الوحدوي للقومية العربية . فخرج لبنان عن عادته في علاقاته الخارجية ليتبنى مبدأ ايزنهاور ١٩٥٧ الامر الذي شجبه الرأي العام الاسلامي وحبذه الرأي العام المسيحي في لبنان . وكانت العادة المتبعة ان يمتنع لبنان في سياسته الخارجية عن اي موقف لا يجمع عليه الرأيان . وفي عام ١٩٥٨ استدعى قوات البحرية الاميركيّة .

فما علاقة ذلك بالميثاق الوطني ؟

لقد اتهم الحكم الذي ارتبط بمبدأ ايزنهاور[1] بانه تنكر لروح الميثاق الوطني . . ولكن ما قيمة الرجوع الى الميثاق الوطني حيث كانت الوحدة الوطنية تعاني من انهيار مريع اذ كانت اشلاؤها تتناثر مع تناثر الثورات المتعددة في البلد . أو ليس انهيار الوحدة الوطنية وتداعي اركانها بينة عمليّة على تعليق مفعول الميثاق الوطني تعاقدا ملزما بين الفرقاء ذوي العلاقة ؟

ثم إن التهمة تستند الى « اللا » المسيحية وتعتبرها جوهر الميثاق او ابعد خطوة فيه . من يفعل ذلك يقع في فخ الخطأ الذي وقع فيه صحافيان معروفان : جورج نقاش وغسان تويني . وقد عولج خطأ الأثنين في هذا الفصل . المهم الآن ان هذه « اللا » « كاللا » الاسلامية ليست نهاية المطاف في الميثاق الوطني . انها مجرد خطوة لغاية ابعد منها واهم . وهذه الغاية هي الاستقلال . وهذا هو المحتوى الايجابي للميثاق الوطني . وكل بحث لا يرتفع الى هذا المستوى في الميثاق يظل مشوها وناقصا .

المغزى بالنسبة للقضية المدروسة ؟

(١) كان كميل شمعون رئيسا للجمهورية والدكتور شارل مالك وزيراً للخارجية حينذاك .

ان « اللا » لا تلزم صاحبها ، احد فريقي التعاقد ، كان صاحبها هذا الفريق المسيحي او الفريق المسلم على حد سواء ، إلاّ في سبيل الغاية التي قُطِعتْ وعدا بقصد تحقيقها ، غاية الاستقلال . وهكذا فالاستقلال اسبق بالاهميّة وابقى من اللائين معا . ومتى تنكر احد الفريقين للاستقلال يخسر ، بتنكره هذا ، حقه بمطالبة الفريق الآخر بتنفيذ « اللا » التي وعد بها .

أما في عهد الرئيس شهاب وبفضل التطورات التي تمخضت عنها المنطقة ككل والاحداث التي مرّت على لبنان ، فقد تأثر مفهوم الميثاق الوطني ـ بمعنى انه اعطي تفسيرا ايجابيا بينما كانت العادة السابقة تضفي عليه تفسيرا سلبيا . وقد مررنا منذ حين على هذا التفسير السلبي حيث قلنا ان السياسة الخارجية اللبنانية ارتبطت بمواقف فريقي الميثاق الداخلية . فعندما يتعذر اجماع الفريقين على موقف معيّن يمتنع لبنان الرسمي عن اتخاذ الموقف ذاك .

والتفسير الايجابي للميثاق الوطني عنى ان موقف لبنان الرسمي هو المساندة الفعالة[١] للقوميّة العربيّة خارج لبنان . يحد هذا التفسير الايجابي ثلاثة حدود ، وعلى الصعيدين النظري والعملي : الأول ، الحفاظ على السيادة اللبنانية . والثاني ، عدم الدخول في مشاريع وحدويّة عربية ، والثالث ، التحفظ في دعم القوميّة العربية بحيث يتوافق هذا الدعم والمصلحة اللبنانية .

وهكذا يستفيد هذا التفسير الايجابي للميثاق من اخطاء الماضي فكرية كانت هذه الاخطاء ام عمليّة . إنه يقدّم السيادة على كل شيء آخر .

ثم إنه يقدّم ، بالمقابل مع ماضيه ، تنازلات للقوميّة العربيّة التي بفضل حيويتها الجديدة ، تستحق هذه التنازلات .

وفضلاً عن هذين ، فانها تفتح مجالا للتعايش السلمي بين القوميتين اللبنانية والعربية . وكأنها تأخذ باقتراح الدكتور رباط لتحقق الاستقرار في لبنان .

وينبغي ان لا يغيب عن البال ان التطورات الخارجية في المنطقة كانت لها تأثيراتها على نجاح هذا التفسير الايجابي للميثاق الوطني . ففي ايلول من العام ١٩٦١ انقصمت

---

(١) مثل على ذلك اعتراف لبنان بالحكومة الجزائرية وقبولها في الجامعة العربية . وقد خلق هذا الموقف مصاعب للعلاقة الوديّة التقليدية مع فرنسا ، الامر الذي تدبرته الحكومتان اللبنانية والفرنسية في حينه .

عرى الوحدة السورية المصرية ـ وكانت هذه الوحدة نقطة الارتكاز العملية للحركة الوحدوية العربيّة . وتأرجحت العلاقات بين مصر وسوريا بين الدعم العسكري حينا والانتقاد اللاذع احيانا . ففي حرب تشرين تجلى التعاون بابهى مظاهره . وبعد اتفاقية فك الارتباط في سيناء ذرت الانتقادات اللاذعة قرونها . ولكن ، على الغالب ، خف الضغط المعادي من قبل اتحادهما على لبنان . في الواقع كان التدخل السوري في الاحداث اللبنانية للعام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ليضع حداً لحالة التدهور التي كانت ، لو طالت بعض الوقت ، قد ادت بلبنان الى الهاوية .

وحتى قبل انفصام عرى الوحدة السورية المصريّة كانت آمال العروبيين بتحقيق الوحدة قد خامرتها شكوك واعترتها خيبة أمل بالصراع الذي قام بين مصر والعراق . وكان من الواضح ان الحركة الوحدوية التي قادها الرئيس عبد الناصر ووصلت اعلى قمم فعاليتها صيف ١٩٥٨ ، قد اخذت تنحسر منذ ١٩٦١ . ولم يبق بعدها خوف مبرر ، لدى المسيحيين او بعضهم على الأقل ، ذوي الحساسيّة الكبيرة تجاه كل ما يمس استقلال لبنان وسيادته ، ولم يبق لدى هؤلاء احساس بخطر من تلك الحركة بالذات على استقلال لبنان . وبالمقابل خف اهتمام المسلمين بالسياسة العربيّة ليحل محله اهتمام بسياسة لبنان الداخلية .

ويذهب البعض ، ومنهم المؤرخ كمال الصليبي على ما اعلم ، الى ان العهد الشهابي لم يستغل فتور تيار القومية العربية وانحسار موجة الدفع الناصري بل بالعكس زاد من دعمه العلني للعروبة . ولاقى فعله هذا استجابة من مسلمي لبنان الذين اصبحوا يريدون ان يظهروا ولاء اكبر للبنان .

وهكذا يمكن ان يعتبر العهد الشهابي ناجحا بتنمية الاحساس بالوحدة الوطنية . وهذا كان الغاية من سياسته الخارجيّة والداخليّة ، ولكن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه بدون بعث الميثاق الوطني واعادة تفسيره بطريقة تنسجم مع معطيات البلاد الداخلية ومعطيات المنطقة ككل . وهذا هو على وجه التقريب ما حصل فعلاً .

ج ـ الميثاق الوطني والفلسطينيون

« خطورة المرحلة التي نعيش ، واخطارها ، تفرض علينا جميعاً ان نتصارح وان ننظر الى الأمور مواجهة ، وأن نعرّي الوقائع والاحداث ، لأننا دفعنا غاليا وغاليا جداً ثمن

« الرياء المتبادل » الذي سميناه من ٣٥ سنة ميثاقا وطنياً . . . »[١] .

إن قراءة مدققة لهذا المقتبس تورط صاحبه في مشادّة معنا . الميثاق الوطني ، حسب قراءة ناقدة له ، هو إسم منذ ٣٥ سنة « للرياء المتبادل » . ومن هنا يصبح الاستنتاج سهلا : ان أكثر مصائبنا سببها الميثاق . اللوم يقع ، اذن ، على الميثاق . وهذا امر قد وقفنا موقفا قويا ضدّه[٢] .

غير ان صاحب هذا المقتبس عاد في اليوم التالي لكتابته ، فصحح موقفه ، او اذا شئت ، توفق في توضيحه بطريقة اصبح الخلاف بيننا غير ذي شأن .

« وقلنا ان حديثنا سيكون حديث الاقلاع عن « الرياء المتبادل » الذي افسد الميثاق الوطني ، وكل شيء آخر في لبنان . . . »[٣] .

بالأحرى قد اصبحنا على اتفاق ان « الرياء المتبادل » الذي يمارسه الفرقاء هو المسؤول لا الميثاق .

غير ان الكاتب نفسه يعود فيتبنى الموقف الاول لتعود وتنشأ المشادة . يقول :

هل صحيح ان هذا التقسيم وليد قضيّة بين المسلمين والمسيحيين وان الحكم المشترك ، كالميثاق ، كان قد فشل ؟[٤] .

حقا إن هذا الموقف المترجرج ليبعث الاحراج .

ويزكي صاحب هذا الموقف المترجرج ترجرج موقفه من المسألة موضوع البحث في افتتاحيته من جريدة النهار لليوم التالي :

« ونظريات ـ قالوا ـ حديثنا عن أن الميثاق كان مسؤولا ، لانه كان ميثاق الرياء المتبادل فنفذت عبره القضية الفلسطينية وقضية الفلسطينيين وتفجر كل شيء مما كان سيتفجر حتماً »[٥] .

---

(١) غسان تويني ، « الطريق الى وحدة جديدة » ، **النهار** ، العدد **١٢٨٦٤** ، الاثنين **١٤** حزيران **١٩٧٦** ، ص **١** .
لدى التدقيق يدعم هذا المقتبس التزاميتنا ويبين اهميتها . ما يفتقده الناس في الاوقات العصيبة نؤمن به شرط وجود حتى في الأيام العادية !

(٢) ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الأول ، الاستقلال السياسي ، المقدمة .

(٣) غسان تويني « وطن جديد بعد الحرب ؟ » **النهار** العدد **١٢٨٦٥** ، الثلثاء**١٥** حزيران ، **١٩٧٦** ، ص **١** .

(٤) المرجع ذاته .

(٥) غسان تويني ، « وطن لنا . . ام لعبة امم » ؟ **النهار** ، العدد **١٢٨٦٦** ، الاربعاء **١٦**حزيران **١٩٧٦** ، ص **١**

إن نفاذ القضيّة الفلسطينية عبر الميثاق لا يدل بحكم الضرورة على انه كان « ميثاق الرياء المتبادل » . ان هذا النفاذ كان ممكنا حتى ولو لم يكن رياء متبادل او وحتى لو لم يكن هناك رياء على الاطلاق . القومية اللبنانية التي باشر الميثاق « بنعمه » لا « بلائيه » عملية تغذيتها وتنميتها هي ذاتها متغيرة وترتبط ، ايجاباً وسلبا ، بمتغيرات كثيرة . ولو تركبت بعض المتغيرات ، في إطار معين ، ولو بمعزل عن الرياء ، لأدّت الى نتيجة مماثلة لعملية النفاذ .

« اننا حاولنا ، بالميثاق الوطني ، ومن قبله ، عند « الاستقلال » الاول ، عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ، اقامة « امة لبنانية » في دولة جديدة ، مؤلفة من « رفضين » اثنين : « اللا » الاسلامية للوحدة السورية والعربية ، و« اللا » المسيحية للحماية الغربية والتطلع الى الغرب المسيحي . . . وقد ذكرنا صحافي كبير[١] عام ١٩٤٨ ، في تعبير غدا بعده حكمة ومثلا « ان الرافضين لا يشكلان نعما ، وان امة لا تصنع من رفضين متقابلين » . . .

« غير اننا لم نفعل . فبقي الاناء القومي اللبناني اطارا فارغا ، وتحول الحكم ، مغانمه والاسلاب (وظائف ومراكز وامتيازات واعتمادات ومشاركات) ، الى مجموعة تناقضات كانت قمتها التناقض حول القضية الفلسطينية ! »[٢] .

ولكن الميثاق نفسه تضمن « نعما » ايجابيّة وقويّة . ربما لم تكن جديّة كفاية . وربما ارادها الفريقان تغطية وقتيّة بانتظار الظروف الملائمة للعودة الى ما يكنه كلاهما في قرارة نفسه .

اذا كان هذا هو المقصود فإن وصفه الصحيح لا يكون بالتعامي عن النعم التي تضمنها الميثاق : النعم للاستقلال ، او بتجاهل هذه النعم . الاصح القول بانه ، بالرغم من النعم « الميثاقية » بقيت في كل من الفريقين أزمة ثقة[٣] بالفريق الآخر .

وهكذا يكون الخطأ الذي وقع فيه الاستاذ نقاش عام ١٩٤٨ ، عاد فوقع في فخه

---

(١) إشارة الى الاستاذ جورج نقاش ورأيه في الميثاق .

(٢) غسان تويني ، « وطن جديد . . بعد الحرب ؟ » **النهار** ، العدد **١٢٨٦٥** ، الثلثاء **١٥**حزيران **١٩٧٦** ، ص **١** .

(٣) من ظاهرات هذه الأزمة القول التالي : « طلبنا نجدة عربية فارسلوا الينا نجدة فينيقية » الحوادث ، العدد **١٠٢٤** ، الجمعة **٢٣**تموز **١٩٧٦** ، ص **٤** .

الاستاذ غسان تويني **١٩٧٦** . لقد استدرج الأول الثاني ، ولو عن غير قصد ، فانزلقا المنزلق ذاته .

وصح انه ، كما رأى صاحب المقتبس ، كان بامكاننا تحويل الرفضين . لو فعلنا لازدادت قوة « النعم » « الميثاقية » قوّة ومناعة . والواقع التاريخي هو اننا حاولنا . ولكننا لم ننجح ـ لم ننجح الى الحدّ الذي كان قادرا على تجنيبنا مآسي الحوادث الأخيرة . وهذا يعني بالتالي ، أنه ليس صحيحا ان « الاناء القومي اللبناني بقي إطاراً فارغا » . ربما لم يمتلىء الى الحدّ الذي كان يضمن وقوف ابناء البلد صفا واحدا في وجه العاصفة ولكنه كان يحتوي منه على بعض الشيء . وكان لهذا دور في الاحداث .

وحتى قبل الاحداث ، ما توفر من محتوى القومية اللبنانية في الاطار الذي لم يمتلىء تماما ، كان هو السبب الأهم في الانقسام « التناقض » اللبناني « حول القضيّة الفلسطينية » .

بكلمات ثانية ، بلغة هذه الدراسات وفي إطار مخططها العام ، كان هذا « التناقض » نتيجة لتشاد القوميات . وفي الواقع يعتبر الانقسام اللبناني حول القضيّة الفلسطينية ، نظرية وممارسة ، مرحلة مميزة في قصة هذا التشادّ .

هل هذا يعني اننا ، لو كنا حقا الأمة الموحدة التي اردناها يوم ارتضينا الميثاق الوطني لكان موقفنا سلبيا من القضية الفلسطينية ؟ ـ هل هذا يعني الانعزال اللبناني عن قضايا العرب المصيرية ؟ هذا سؤال افتراضي . ومع هذا يمكننا استنتاج جواب عنه من استقرائنا للحوادث وتطور مسيرتنا السياسية الحديثة . مع العلم ان هذا الجواب تحف به مخاطر كثيرة وتحيط به تحفظات اكثر .

نقسم الجواب الى قسمين : احدهما على صعيد المبدأ ، والثاني على صعيد الممارسة . على صعيد المبدأ ليس هنالك انقسام بين اللبنانيين . أنهم مجمعون على ان القضية الفلسطينية قضيّة عادلة .

« جميع اللبنانيين مع قضية فلسطين وثورتها »(١) .

القضية الفلسطينية . . . قضيتنا »(٢) .

---

(١) بيار الجميل ، النهار ، الثلثاء **١٣/٧/١٩٧٦** ، ص **١** . راجع كذلك **النهار** ، الخميس **٥/٨/١٩٧٦** ، ص **٢** .

(٢) سليمان فرنجية ، بمناسبة عيد الاستقلال **١٩٧٤** ، بعد رجوعه من الجمعية العمومية للامم المتحدة حيث القى كلمة العرب ، بقضية فلسطين ، بتكليف من حكامهم .

« إن لبنان بدفاعه عن القضية الفلسطينية ، « ومعه اشقاؤه العرب » ليشعر بانه يدافع ، « في الوقت نفسه عن الاسس عينها التي يقوم عليها حق الشعوب جميعا وحريتها وأمنها »(١) .

أما على صعيد الممارسة ـ وهنا ايضا يتدرج البحث على مستويين : مستوى الوجود ومستوى الوجود المسلح او وجود الثورة ـ فالانقسام وارد . وربما لعبت الطائفية فيه دورها ، او قل الدين . ويتجلى هنا الصراع الجدلي بين « الخوف المسيحي » المبرر تاريخيا « والغبن المسلم » المدعوم اجتماعيا . كما تتداخل في الصورة عناصر مغايرة .

اين الخلاف اذن ؟ يعبّر عنه الرأي التالي

« بداية النزاع كانت من طبيعة « العمل الفدائي » الفلسطيني الذي لم يكن إلا نادراً يستحق هذا الاسم . . .

« فقد كان العمل الفدائي الفلسطيني ، غالبا ، استعراضيا ، مكشوفا ، ظاهرا امام كل عين »(٢) .

العلة في هذا مزدوجة . انها ، اولا ، تقلب طبيعة العمل الفدائي وخصوصا كونه متواضعا وسريا . رأساً على عقب . تقلبه ، بكلمة ثانية ، من عمل فدائي الى عمل عسكري . وهذا ، ثانيا ، ليس وقته اليوم لا بالنسبة للفلسطينيين ولا بالنسبة لسائر الشعوب العربية .

وسنرى ، في بحث « اتفاقية القاهرة ، ان هذه العلة ستكتسب أبعاداً اخرى .

الخلاف الآخر يدور حول تسييس القضية فكرا وممارسة . والعلّة هنا تكمن في أن الجهات الماركسية النزعة قد احتمت بقضية المقاومة « بحيث ان محاربة الماركسية اصبحت تظهر محاربة » للقضية الفلسطينية .

الخلاف الثالث يدور حول تهمة التصفية(٣) للقضية الفلسطينية وثورتها . يشير اصبع الاتهام هنا لا في اتجاه الفلسطينيين بل في اتجاه الفريق الآخر ، الذي ينفيه بشدة وحرارة .

---

(١) شارل حلو ، يوم الامم المتحدة ، **٢٣** تشرين الأول ، **١٩٦٧** .

(٢) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت **٢٩/٩/١٩٧٣** ، ص **١١** .

(٣) كمال جنبلاط ، **النهار** ، **٤/٦/١٩٧٥** .

الخلاف الرابع ، ويثيره الفريق الآخر الآن ، يدور حول تهديد الشخصية اللبنانية بفعل كثافة الوجود الفلسطيني على ارض لبنان . هذه الشخصية باتت مهددة بالتفكك والضياع نتيجة الاختلال في التوازن : توازن العناصر المكوّنة لها .

« حال لبنان من هذا القبيل حال كاس من الحليب اضيفت اليها كمية مماثلة من الماء ان لم يكثره فلا الحليب ظل معروفا ، ولا الماء بقي ماء »[1] .

والخلاف الخامس يدور حول اتهام الدولة بالتخاذل والاستسلام ، هذا بالرغم من مطالبة[2] لبنان بخطة عربيّة مشتركة باستراتيجية ذات مدين : قريب وبعيد .

والخلاف السادس يدور حول اتهام هذا البلد بالتآمر مع الاستعمار والصهيونية[3] .

وتتعلق هذه الخلافات بخلافات اخرى حول هوية لبنان والمشاركة ودور لبنان ورسالته .

وهذا ينتج عن واقع وجودهم على ارض لبنان بكثافة[4] وفوضوية[5] تستدعي التجاوزات[6] المخالفة للاتفاقات .

وبينما تنفي ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ان تكون المشكلة اللبنانية ـ اللبنانية « من فعل الفلسطينيين خصوصا والعرب عموما »[7] ، يصر المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية على اعتبار وجود الفلسطينيين على ارض لبنان عاملا جوهريا في تعقيد هذه المشكلة وربما حتى في خلقها .

« وهم . . . يفعلون في الاحداث التي تجري في بلادنا . . . يتدخلون فيها بشكل او بآخر . . . يحدون من حريتنا في التصرف . . . في الكلام . . . في معالجة شؤوننا

(١) بيار الجميل ، المرجع ذاته .
(٢) آ ـ شارل حلو ، **النهار** ، (؟) ، وفي رسالته الى اللبنانيين ، ٣١ أيار سنة ١٩٦٩ . راجع كذلك بحث « المشاركة » : « في ظل أزمة ١٩٦٩ » .
ب ـ بيار الجميل ، المرجع المذكور ذاته .
(٣) كمال جنبلاط ،
(٤) الجرائد والصحف المحلية اثناء الحوادث .
(٥) المراجع ذاتها .
(٦) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار** ، الجمعة ٦/٨/١٩٧٦ ، ص ٢ .
(٧) **النهار** ، السبت ٢٩/٩/١٩٧٣ ، ص ١١ .

كافة . . . يقيدون الحكم بالف قيد وقيد . . . يؤثرون في علاقتنا بالعالم . . . بالامم والشعوب والدول الاخرى . . . يورطوننا في معارك مع اسرائيل غير متكافئة وليس أوانها . . . يتصرفون بحدودنا ، وباجزاء اخرى من ارضنا ، تصرف المالك بملكه . . . يساهمون ، ولو عن غير قصد ، في تنمية الانقسام اللبناني وتعميقه »[1] .

غير ان ورقة عمل التجمع الاسلامي لا تستقر على رأيها السابق في الموضوع ؛ فَتَحْتَ عنوان المشكلة اللبنانية الفلسطينية يأتي قولها :

« وهذا لا يعني تجاهل مسؤولية اخواننا الفلسطينيين التي برزت في تجاوزات او تصرفات مخالفة للاتفاقات وفي افساحهم للتناقضات العربية ان تنعكس في صفوفهم على الساحة اللبنانية وكل ما يستتبع ذلك من نتائج وتعقيدات»[2] .

ان هذا الاقرار من قبل « التجمع » يختلف نوعا عمّا سبق،وقرر بالنسبة لهذا الموضع . و باختلافه مع نفسه يتقرب من موقف الفريق الآخر المعبر عنه المقتبس السابق . وبالرغم من هذا التقرب يبقى الخلاف قائما . تضيق بذلك الهوة بين الموقفين ولكنها لا تنعدم . ويبقى ، هكذا ، الخلاف قائما بين الفريقين اللبنانيين تجاه الفلسطينيين .

وعلى مستوى الوجود الفلسطيني وحسب كانت هنالك ظاهرات خلاف . فقد كان يعتبر هذا الوجود ، من قبل البعض على الأقل في لبنان وضمن معطيات معينة ، « طغيانا ينبغي رفضه »[3] . بينما كان يتخوف المسيحيون من الوجود الفلسطيني في لبنان ، كان المسلمون يرحبون به اجمل ترحيب .

« لانه يزيد من حصتهم في التعاقد اللبناني ، ومن قوتهم ، ويجاوب توقهم الطبيعي الى ما يتجاوز الوطن اللبناني ويربط « الوطن الصغير » بولاء أكبر . . . فيحل هذا الولاء محل النزعة الوحدويّة التي قالوا لها « لا » عندما ارتضوا لبنان امة ، ولم يعترفوا له بمقومات الأمّة ! »[4] .

إذا صح هذا التشخيص ، أُتهم المسلمون بانهم اخذوا باليسار ، يسارهم عبر

(١) **النهار** ، الجمعة ٦/٨/١٩٧٦ ، ص ٢ .
(٢) المرجع المذكور سابقا .
(٣) وربما « محاربته » . كذلك **العمل** ، الأحد ٢٧ حزيران ، ١٩٧٦ ، ص ٤ .
(٤) غسان تويني المرجع المذكور ذاته .

الفلسطينيين ، ما كانوا قد اعطوه باليمين ، يمينهم ، الميثاق الوطني . هل هذا هو ما يعنيه صاحب المقتبس عندما يطلق على المسيحيين والمسلمين معا تهمة « الرياء المتبادل » ؟ هل هذا هو نصيب المسلمين من التهمة ؟ اذا كان هذا قصده فان التهمة لا تصح ـ على الأقل ظاهرا وللقارىء البريء سياسيا . ام إن التهمة تلتصق بهم في رأيه ، بفضل ارتضائهم بلبنان أمّة حين « لم يعترفوا له بمقومات الأمة » ؟

يبقى من الأسباب التي ذكر اثنان يدعوان المسلمين اللبنانيين الى الترحيب بالوجود الفلسطيني : انه يزيد من قوتهم وبالتالي من حصتهم في « التعاقد اللبناني » . هل هذا يعني انه يساعدهم على رفع الغبن عنهم ؟ وبالمقابل ، يساعدهم على محاربة « الامتيازات »[1] التي يتمتع بها الفريق الآخر ؟ أمر معقول جداً .

رُب قارىء للتاريخ الحديث للسياسة اللبنانية زاد على هذه الأسبابَ سببا يبدو معقولا هو ايضا ومقبولا ـ ان الوجود الفلسطيني يعوض المسلمين ما خسروه للفريق الثاني بفضل مساندة الفرنسيين له : لقد قبلوا ، على مضض ، حتى المشاركة بمسؤوليات الدولة اللبنانية عند نشأتها القانونية . وربما كان الضاغط الأكبر والدافع الاقوى وراء هذا القبول وجود القوّة الفرنسية في هذه الديار . ألا يمكن ان يكون الاستنجاد بالقوّة الفلسطينية « ردة رجل » من الجهة المقابلة ؟ وذلك ، بالطبع ، تحقيقا للتوازن ! بمعنى من معانيه .

وتقوى قيمة هذه الحجة بانتقال البحث من مستوى الوجود الفلسطيني الى مستوى الوجود الفلسطيني المسلح . عندئذ تصبح المقابلة اقوى وادعى للتشابه بين الجيش الفرنسي وبين فصائل الثورة الفلسطينية ؟ ومن منشأ ظاهرة الميليشيات .

« لا بد لي ان المح في هذا المجال الى ما تقوله بعض الفئات الانعزالية : ازيلوا السلاح من المخيمات الفلسطينية لكي نزيل سلاحنا . ولكن من الوجهة القانونية ان المقاومة لها الحق في حمل السلاح بناء على ما نص عليه اتفاق القاهرة الذي صادق عليه مجلس الوزراء في حضور ممثلين عن حزب الكتائب وممثل عن حزب الوطنيين الاحرار . والفئات التي تدعي اليوم الحق في حمل السلاح تخرج عن القانون كما تخرج اي عصابة »[2] .

---

(١) المرجع ذاته .

(٢) كمال جنبلاط ، في المهرجان الخطابي الذي دعت اليه جبهة التحرير العربية « احياء ذكرى شهداء ايلول ١٩٧٠ وشهداء الاعتداء الاسرائيلي على لبنان في ايلول ١٩٧٢ » ، **النهار** ، الاربعاء ١٩/ ٩/ ١٩٧٣ ، ص ١٢

ولم تقتصر تعليقات هذا الفريق على هذه الملاحظة وحسب . كما أن هذه الدعوى لم تبق وحدها في الساحة السياسية اللبنانية بل قامت ضدها دعوى معاكسة من قبل الفريق الآخر . نكتفي بمثل واحد منها :

« وينص الاتفاق (اي اتفاق القاهرة) ايضا على الا يكون للفلسطينيين اي سلاح ثقيل داخل لبنان »[1] .

ونرجع الى بحثنا :

« وكان علينا ، حتى نحافظ على لبنان ، ان نبني جيشا للدولة اقوى من « جيش الثورة » ، واجهزة حكم اقوى من اجهزتها ، وان نبلور عقيدة لبنانية اقوى من عقيدتها ، وان نصنع بطولات ومثاليات اقوى من مثالياتها والبطولات . . . اذ ذاك كنا نتغلب عليها من غير ان تنقلب حربها علينا فنحاربها ، ونجد نفسنا هكذا نخوض على ارضنا ، وضد أكثر من عدو ، الحرب الفلسطينية الخامسة ، التي كان يمكن ان تخاض عبر الحدود ، على الأرض المحتلة »[2] .

ولكننا اضعنا الفرصة ، ثانية[3] ، ولم نفعل . ولذلك ، لم نصبح الدولة التي تصنع الأمة . بل بقينا منقسمين يتجاذبنا تشاد القوميات . وعلاقة الفلسطينيين بذلك ؟

« وقد تجلى انقسامنا حيال الفلسطينيين ، فعزز وجودهم هذا الانقسام وبلوره واعطاه حجم الرجوع عن المحاولة التاريخية . . . الى حد أن تأييد هذا الفريق من اللبنانيين للقضية كان ، في جوهره ، غير تأييد ذاك الفريق . وأصبحت السذاجة كل السذاجة ان ننتظر من الفلسطينيين الموقف ذاته والولاء ذاته تجاه الفريقين اللبنانيين »[4] .

ربما كان « هذا الموقف مقبولا » قبل الاحداث ، أما بعدها ، فهذه هي نصيحة احد الغيارى على مصلحة المقاومة وعلى مصلحة لبنان معا .

« إننا الآن نمر في مرحلة جديدة من الاخطار الكبرى التي بدأت منذ انتصار كتلة ليكود في اسرائيل ، وبعدت احتمالات التحقيق القريب للدولة الفلسطينية . وهذا يعني

---

(١) « فرنجية في حديث لم يكن للنشر » ، **النهار** ، الخميس ٢ ايلول ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٢) غسان تويني ، المرجع المذكور ذاته .

(٣) كانت الأولى ، « اننا لم نقبل التحدي بتغيير « اللائين » في الميثاق الوطني الى « نعمين » (المرجع ذاته) .

(٤) غسان تويني ، المرجع المذكور سابقا .

ان على الفلسطينيين سلوك سياسة النفس الطويل ، وعدم الانفعال ، والوقوع مرّة اخرى في خطأ المراهنة على فريق من اللبنانيين دون فريق ، وطائفة دون طائفة ، ظنا ان هذا يوصل الى كسب او حماية [1] .

وحتى قبل تاريخ اسداء هذه النصيحة كان احد رجالات المقاومة قد توصل الى هذه الحكمة الواقعية ، كما يتبين من جوابه عن السؤال التالي :

« هل تنوي المقاومة التورط في الحرب اللبنانية مع فريق ضد فريق ؟ »

« وأجاب عرفات : كلا . لانه من مصلحة القضية ان يبقى لبنان موحدا . . . وان تبقى صيغة التعايش ماثلة فيه »[2] .

واذا عنت المحاولة التاريخية « الميثاق الوطني » اصبح الرجوع عنه اعترافا ، بالتقسيم ـ وسيان كان هذا الاعتراف صريحا واضحا ام مبيتا مضمونا . ومن هنا تسقط تهمة الفريق المسلم للفريق اللبناني المسيحي بانه هو وحده الذي يعمل للتقسيم بينما الواقع التاريخي هو ان هذا الفريق بالذات هو الذي باستعانته بالفلسطينيين ضد الفريق الآخر كرّس التقسيم . وبالتالي ، يصبح من الصعب أن يغسل احد الفريقين يده من دم هذا « الصديق » .

واذا كانت السذاجة ان تنتظر من الفلسطينيين ، وفي الظروف الموضحة ، ان يقفوا الموقف ذاته من مؤيديهم وممن يتحفظون حول وجودهم في لبنان وان يضمروا الولاء ذاته تجاه الفريقين اللبنانيين ، فليس من السذاجة بشيء ، بل من الحكمة والواقعية وبعد النظر ، ان نطلب منهم ألاّ يستدرجوا الى حرب ليست حربهم في الأساس ![3] .

ولكن هل اعتبروا حقا ان الحرب التي دارت رحاها في لبنان ليست حربهم ؟ الواقع ان بينات كثيرة تدل على العكس من ذلك تماما . إن اعلانهم « بأن طريق القدس تمرّ

---

(1) سليم اللوزي ، « اذا خسرت المقاومة الفلسطينية الرئيس سركيس فسوف تخسر آخر ماروني يمكن ان يتعامل معها ! » **الحوادث** ، العدد ١٠٧٦ ، الجمعة ١٩٧٧/٦/٢٤ ، ص ٥ .

(2) تحقيق ريمون عطا الله ، « مؤتمر قمة عربي طارىء للتعجيل في تطبيق اتفاقية القاهرة » ، **الحوادث** ، العدد ١٠٧ ، الجمعة ١٩٧٧/٥/١٢ .

(3) « الاسد قال للمقاومة : اردناكم ثورة تتصادم مع الصهيونية على مستوى العالم فحجمتم ذلك الى مستوى التصادم مع حزب الكتائب » **الحوادث** العدد ١٠٧٢ ، الجمعة ١٩٧٧/٥/٢٧ ، ص ١٧ .

بجونية وعيون السيمان »[1] هو اشهر تلك البينات . فهل يُعدُّ هذا الاعلان خطوة في طريق استدراجهم ؟

يحتاج الجواب الحاسم عن هذا السؤال لمعلومات اكثر مما لدينا الآن .

ولا يخفف من مسؤولية الانصياع للاستدراج هذا الزعم الذي ذهبت اليه جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدميّة برعاية كمال جنبلاط وعلى لسانه[2] ، ان الكتائب اللبنانية تخطط لضرب المقاومة الفلسطينية او اضعافها عن طريق اشعال نار حرب طائفية في لبنان .

« اذن المؤامرة واضحة وهم شركاء في التآمر على شعب فلسطين وعلى أمن لبنان واستقراره »[3] .

بل على العكس من ذلك . ان معرفة المقاومة ومؤيديها لهذا المخطط كانت تصبحّ ، لو صحّت واعتقدوا فعلا بصحتها ، ان تلعب دور المحذر من مغبّات الاستدراج . وكانت حكمتهم الواقعية فرضت عليهم ألا يستدرجوا . أما وقد استدرجوا فهذا يرمي ظلاً من الشك على جدية التهمة ، في نظرهم على الأقل . فهل اطلقت التهمة بقصد التشنيع وحسب ؟ فلم يهتم مطلقوها باستثمار معرفتها الاستثمار الصحيح ؟

أم ان المقاومة وحلفاءها لم يستدرجوا استدراجاً الى الحرب ، بل خاضوها عن سابق تصور وتصميم . غير ان حساب الحقل فيها لم ينطبق على حساب البيدر ؟ .

انها مجرد تساؤلات . وستظل مجرد تساؤلات حتى تنكشف البينات ذات العلاقة بها فترجح ، عمليا ، كفة حكم على حكم . وكل استنتاج ، قبل ذلك إن هو الا تعبير عن ميل ذاتي او انحياز « ايديولوجي » بمعناها السلبي اللاعلمي .

« وكان بعد ذلك من الطبيعي ان تتداخل الحرب على ارضنا والثورات ، فنذهب في الرياء الى حد ايجاد تسميتين للحرب الواحدة : هذا يجدها لبنانية ـ لبنانية ، وذاك يقول

---

(1) ابو أياد ، **النهار** .

راجع كذلك هاني الحسن ، « شعار الطريق الى فلسطين تمر في جونيه » شعار غير موضوعي » **الحوادث** ، العدد ١٠٨٠ ، الجمعة ٢٩ تموز ١٩٧٧ ، ص ١٣ .

(2) **النهار** ١٩٧٥/٦/٤ . كذلك **النهار** ، ١٩٧٤/٨/٢٧ ، ص ٥ .

(3) « كمال جنبلاط يجدد حملته على الكتائب والاحرار » ، **النهار** ، الثلاثاء ١٩٧٤/٨/٢٧ ، ص ٥ .

عنها لبنانية ـ فلسطينية . . . بينما الحقيقة المؤلمة هي ان الثورة الفلسطينية استوعبت واحداً من « اللبنانين » ، فغدت حربه مع اللبنان الآخر حربا فلسطينية وعربية أكثر منها حربا اهلية لبنانية ، لان « هدف الحرب » تجاوز لبنان والمصير اللبناني ، فامتزجت حربه على قمم لبنان ، باحثا عن حدود بديلة للحدود ، وعن عدو بديل للعدو فتفسد هكذا الحربان : الحرب الفلسطينية الحقيقية ، والحرب البديلة التي خاضها الفلسطينيون مع اللبنانيين »[1] .

وهل من الضروري ان يقف « الرياء » وراء ا طلاق « تسميتين « للحرب الواحدة ؟ » . إنه لمن الطبيعي جداً ان يسمي فريقان مختلفان بالنظرة والتحليل والاستنتاج حربا واحدة باسمين مختلفين . الواقع التاريخي يشمل التسميتين معا . فقد تجابه في هذه الحرب اللبنانيون والفلسطينيون . ومن هنا صحّت تسميتها بالحرب الفلسطينية اللبنانية . وصح كذلك ان تواجد في ساحات المعارك لبنانيون ضد اللبنانيين . اذ ما من احد ينكر أنّ فريقا من اللبنانيين[2] ساند الفلسطينيين حتى في ساحات القتال . ومن هنا تصح تسميتها حربا لبنانية ـ لبنانية .

« وبعد ارتسمت الخطوط الكبرى للحرب القذرة التي بين الفلسطينيين وحلفائهم واللبنانيين والتي يعاني منها لبنان الامرين من موت ودمار »[3] .

وكذلك قول الفريق الآخر :

« لذلك لم يحتكموا الى السلاح والعنف . أما من حمل السلاح من المسلمين فما حمله إلا دفاعا والا كرد فِعل على فعل »[4] .

« والاصرار على . . . جعل السلاح هو الحكم ، موقف مدان في نظرنا وطنيا وتاريخيا والخاسر الأكيد فيه هو لبنان » .

هذا على مستوى معيّن من البحث . وعلى مستويات اخرى ، حيث تلعب في اطلاق الاسم على مسمى ما اعتبارات غير اعتبارات الوصف الواقعي الذي ينطبق على ما

---

(١) غسان تويني ، المرجع المذكور سابقا .
(٢) باعتراف هؤلاء انفسهم . مثل المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس التنظيم الناصري ـ اتحاد قوى الشعب العامل كمال شاتيلا بمناسبة سقوط المسلخ والكرنتينا ، **النهار** ، ١٩٧٦/٦/٢٠ ، ص ٢ .
(٣) « بيان الجبهة اللبنانية » **النهار** ، العدد **١٢٨٦٢** ، السبت **١٩٧٦/٦/١٢** ، ص ٢ .
(٤) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » **النهار** ، الجمعة **١٩٧٦/٨/٦** ، ص ٢ .

تصوره الآلة ، كالتوكيد على خاصية معينة ، وغاية التسمية . . . ، وجميع هذه الاعتبارات تدخل دخولا حميا ومبررا في عملية التسمية اجمالا ، وتسمية هذه الحرب غير مستثناة ، ـ على هذه المستويات ، قد يكون هنالك أكثر من مبرر ، للتوكيد على اسم الى حد اهمال الاسم الآخر .

وقد يكون « الرياء » عنصرا من عناصر هذه العملية . غير انه ليس من الضروري ان يتداخل والعناصر الاخرى . ولذلك ، ربما كان في حشره هنا بعض تجن[1] ـ الا اذا كان للمطلق لهذه التهمة اسبابه المبررة ، التي يعرفها هو بفضل اطلاعه ، ولا نعرفها نحن .

على كلّ ليس من الضروري ان نلجأ الى « الرياء » في تفسير هذه الظاهرة ـ ظاهرة اطلاق اسمين على حرب واحدة ، ما دمنا قادرين على تفسيرها تفسيراً مقبولا بدون اللجوء اليه[2] . « ان سؤ الظن اثم » ـ او على الاصح قد يكونه . ومن زاوية « تشاد القوميات » وما يرافقه من اعتبارات ، يصبح هذا الاختلاف بالتسمية امرا طبيعيا .

وليست هذه بالظاهرة الفريدة في قاموس السياسة اللبنانية المعاصرة . « فالانعزالية » و« الاستقلالية » ، « الوطنية » و« الطائفيّة » مثلان بارزان لتسميتين او وصفين لمحتوى واحد تقريباً ولكن من زاويتين مختلفتين او مقتربين متناقضين للتحليل السياسي اللبناني المعاصر .

ولا تنحصر هذه الظاهرة في تاريخ لبنان السياسي . انها لها تطبيق أعم وأشمل . أفليس « الفدائي » و« المخرب » اسمان لمسمّى واحد ؟ ولكن من زاويتين مختلفتين ؟

وهذه واحدة وحسب من مجموعة من الاعتبارات التي تدفعنا الى القول بنسبية الاحكام التاريخية[3] .

ويصح القول ذاته على القول الشهير اثناء الاحداث الاليمة « تمر طريق القدس

---

(١) كان « الميثاق الوطني . . . » لاحداث طمأنينة ما كانا (الماروني الكبير والسنّي من حجمه) يدركان انها كاذبة في انفس القلقين ليسلس لهما الحكم ويهون » ادوار حنين ، **الحوادث** ، ١٩٧٧/٩/٩ ، ص ١٢ .
(٢) ويصح ان يعمم هذا المبدأ . بالاحرى ان تعميمه لضرورة منهجيّة ملحّة ـ خصوصا لدى الملتزمين بتثقيف السياسة . ولهذا اقتضى ان يُلفت نظر قارئي المنهجية والسياسة اليه .
(٣) الدكتور ملحم قربان ، اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : « مفهوم التاريخ في نحن والتاريخ » .

بجونيه وعيون السيمان »[1] . ـ بالرغم من أن التسمية المقابلة لم تظهر على صفحات الجرائد . ولكن الاستغراب ، والاشمئزاز ، اللذين اثارتها تلك الجملة في الاذاعات المقابلة وفي الجو العام للفريق الآخر وكانت خلاصته : « أن الجماعة قد ضلّوا طريقهم » توحي بجملة مختلفة وتسمية معاكسة .

ومن هنا يصح تصحيح المقطع التالي من المقتبس السابق : « واصبح الفلسطينيون فريقا يريد خوض حربه على قمم لبنان ، باحثا عن حدود بديلة للحدود ، وعن عدو بديل للعدو » . لم يكن الفلسطينيون ، من زاويتهم ، يبحثون عن عدو بديل للعدو . انهم كانوا يقاتلون عدوّا لبنانيا يعتبرونه امتدادا للعدو . ويتساند هذا التفسير والموقف الذي اتخذه زعيم جبهة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدميّة حينذاك[2] ، والتهديدات التي كان يُطلقها بعض فصائل الفريق الآخر[3] .

واننا ان اعتبرنا ان هذا الوصف اقرب الى واقع تفكيرهم المعلن عنه ـ الفلسطينيين والجبهة الوطنية ـ فاننا لا نستطيع ، من هنا وبالاستناد الى المعلومات المتوفرة لدينا ، الاستنتاج الرصين بالنسبة لانطباقه على تفكيرهم المضمر . هل كانوا يعلنون ما يضمرون ؟ هذه مسألة لا نقدر على الحكم بجواب عنها . لنا الظاهر ، ومن الفريقين على حد سواء .

وكان من انجازات دخول القوّات السوريّة الى لبنان الانقاذ المتشعب الاطراف والمتعدد الابعاد من هذه الورطة ـ ورطة الحرب المتعددة الابعاد هي بدورها .

وهكذا ، ومرّة اخرى ، يفشل التاريخ بوصفه تطور الاحداث ، الاستنتاجات الفكرية ، على ما تتمتع به من سلامة منطق وعمق نظر ، ويبدّد المخاوف والظنون .

---

(1) آ ـ الصحف اليومية .

ب ـ هاني الحسن ، شعار الطريق الى فلسطين تمر في جونية » شعار غير موضوعي » . **الحوادث** ، العدد ١٠٨٠ ، الجمعة ٢٩ تموز ١٩٧٧ تموز ١٩٧٧ ، ص ١٣ .

ج ـ يقتبسها ايضا الرئيس فرنجية في رسالته البرقيّة الى السيد محمود رياض ، الامين العام لجامعة العربية ، **النهار** ، الخميس ١ تموز ١٩٧٦ ، ص ١ وص ٤ .

(2) كمال جنبلاط ، **النهار** ، ١٩٧٤/٨/٢٧ ، ص ٥ وكذلك النهار ، ١٩٧٥/٦/٤ .

(3) « حراس الارز : سنطلب تدخل اسرائيل اذا فشلت المبادرة السورية» **النهار** ، العدد ١٢٨٧١ ، الاثنين ، ٢١ حزيران ، ١٩٧٦ ، ص ٢ .

وتعليق رئيس الكتائب على هذا الخبر ، **النهار** ، الاربعاء ١٩٧٦/٦/٢٧ ، ص ٢

وهكذا تنقذ المبادرة السورية الموقف فتسدّ الطريق على تحقيق تخوفات المقطع التالي وتكهناته :

« . . نفيق فنجد اننا عدنا حيث بدأنا : قضية معربة ، بل مدولة ، وأن المطروح على بساط البحث ـ فوق ارضنا المخربّة وفي قلوبنا الدامية والاجساد الممزقة ـ هو تاريخ برمته ، يبدأ مع الاتفاقات الدوليّة ، التي أقامت « لبنان الكبير » وينتهي ، عبر « الميثاق الوطني » الذي انفصمت عراه ، الى إعادة نظر في خريطة المنطقة بكاملها !

« أوليس هذا معنى تهديد المهددين[1] باثارة حرب عالمية جديدة ثمنا للبنان ؟ »[2] .

ويصح ان تعتبر هذه الرحلة مثلاً آخر على السير ، ذهاباً واياباً ، على طريق الثابت الرابط بين لبنان والعربيّات ـ على ما يتخلل هذه الرحلة ، إن ذهاباً وإن إياباً ، من مفاجئات ، وخيبات أمل ، وعظات ، وهموم ، ومساعدات . ان هذا لجزءاً من قدرنا .

وتفسير هذا القدر ، توقعا ، تتجاذبه التيارات المختلفة .

« وهناك عناصر ثلاثة تدعو الى التفاؤل في مصير هذه المرحلة وتبين اصالتها وفعاليتها ، بمقدار ما يتاح للناظر ان يتدبر التاريخ ، قبل ان ينزل التاريخ عن ناقته ويفتح جرابه . . .

« العنصر الاول هو تأصل الشيعة في الاسلام وتأصل الثورة في الشيعة منذ عهد النبي . . .

« اما عنصر تفاؤلنا الثاني فهو تقارب الحركة التي نحن في صددها ، وتجانسها وتيارها بالمأساة التي ينبع منها كل جديد في العالم العربي، عنيت الثورة الفلسطينية . فقد شاءت الرحمة الربانية ان يرتبط لبنان من جنوبه بالشقيقة المعذبة فلسطين وكان ارتباطه الجنوبي هذا ، بوساطة الشيعة التي وجدت في الجنوب معقلها ومحنتها ، امتدادا الى بقية المناطق اللبنانية حيث الشيعة لا تزال ايضا خميرة العجين المتألف من كل محروم ايا كانت طائفته ومن كل مسؤول ايا كانت طبقته .

---

(1) ربما اشارة الى « بيان الجبهة اللبنانية ، حيث جاء القول : « سنرد على القوّة بالقوّة ونستعين بأي جبهة عالمية » ، **النهار** ، ١٩٧٦/٦/١٢ ، ص ٢ .

(2) غسان تويني ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١ وص ٤ .

« ومنه يتضح العنصر الثالث والاخير ولعله الاهم ، حيث تفاؤلنا في مستقبل لبنان بوساطة الحركة الشيعية لصيغة يتوحد تفاؤلنا في مصير الشرق العربي بمعاناة فلسطين .

« فالحركة والمعاناة هاتان تربطاننا جميعا بالنضال العالمي الذي اتحسسه في صفوف المناضلين في الجهتين . ان صح القول ان الثورة الفلسطينية هي في عالمنا اظهر الاعمال التحررية في سبيل الشعوب المحرومة من حقوقها السياسية ، كانت الحركة الشيعية المتصلة بها ، وبنا عضويا ، اظهر الاعمال التحررية في سبيل الفئات المحرومة من حقوقها الاجتماعية »[1] .

غير ان من المثالية بمكان ان نذهب بالتفاؤل الى آفاق تبعد بنا عن ارض الواقع . والواقع هو ان العلاقات الفلسطينية اللبنانية دقيقة جدا وتتطلب معالجتها الحذر الكبير والحكمة الواقعية والتجرد الملتزم بالمصلحة العليا - من جميع من لهم تأثير فعال بتطورها وتكيفها - والا قادت ، بانتكاساتها ، اذا ما انتكست ، الى ابشع العواقب[2] . ربما تكون هذه اوهى المبررات لمداراتها المدارات اللطيفة .

وتبقى المبررات الداعية الى تقويتها ودفعها في طريق النضج أكثر من ان تحصى واوضح من ان تفصل .

د - آراء حول « الميثاق »

كثرت ، ومن الطبيعي ان تكثر ، الآراء[3] حول الميثاق الوطني . نستعرض اهمها هنا لنتدلل على امرين : اهميّة هذا الميثاق ركنا من اركان السياسة اللبنانية الاستقلالية ، وتظهر هذه الاهمية على اختلاف الآراء فيه : والفوضى الفكريّة التي تسود الجوّ السياسي اللبناني حتى حول ركائز سياسته ؛ وما اختلاف هذه الاراء سوى التعبير الديمقراطي عن تلك الفوضى .

جورج نقاش

بعد ست سنوات من تطبيق الميثاق الوطني كتب الصحافي المعروف جورج نقاش في جريدة الاوريان مقالا اعتبر قنبلة الموسم . وكان ان اعتقل بسببه . جاء فيه :

---

(١) الاب يواكيم مبارك « حركة الامام موسى الصدر بين الشيعة واللبنانية » ، جريدة **النهار** ، بتاريخ السبت **١٤** كانون الاول سنة **١٩٧٤** (العدد **١٢٣٣٢**) ص **١٣** .

(٢) وقد تذكر هذه المقطوعة الكثيرون بالخير اثناء الحوادث وبعدها !

(٣) يراجع رأي المفتي الشيخ حسن خالد بالميثاق الوطني في جريدة **النهار** ، العد **١٢٧٩٦** ، الاحد **١٩٧٦/٤/٤** ، ص **٤** ، وكان ذلك بمناسبة مقابلة سماحته للمبعوث الاميركي دين براون . ترجم المقابلة حسن صعب وسجل محضرها حسين القوتلي ، المدير العام لشؤون الافتاء .

« ميثاق تشرين الثاني الشهير ، وهو الميثاق الاساسي للاستقلال الوطني ، يحمل بين طياته تناقضات تجعل مستحيلا مطلق حكم .

وقد اظهرت التجربة ذلك بقساوة قوية : « لا للغرب ولا للتعريب » : وهكذا انما تم الاتفاق بين المسيحية والاسلام اللبنانيين على رفض مزدوج .

فما هو نوع الوحدة الذي يمكن ان يستخرج من هكذا معادلة ؟
يرى بوضوح ، ذلك الذي لا يريده نصف اللبنانيين -
ويرى بوضوح كذلك ، ذلك الذي لا يريده النصف الاخر من اللبنانيين .
ولكن الذي يريده النصفان معا ، ويتفقان عليه ، فهذا ما لا يرى . تلك هي الحالة غير اللائقة التي نعيشها . (indécente gageure) .

فلبنان الذي هو حصيلة ذلك هو وطن مؤلف من طابورين خامسين .

وقد وصف مراسل الجريدة الاوريان في رسالة نشرت اول من امس على صفحاتها، وصف وصفا رائعا هذه الفوضى التي عمت الامة اللبنانية بكاملها . لقد كتب قائلا « ان قادتنا قد انتهوا بناء على وبفضل ، رفضهم للشرق وللغرب معا ، الى حالة ضللنا معها نجمة القطب الشمالي » . ويظهر جيدا اليوم انهم هم كذلك قد ضيعوا بوصلة القيادة .

انه لجنون ان ترفع تسوية الى منزلة عقيدة في الدولة ، وان يعامل متغير عارض معاملة الثابت الجوهري ، وان يعتقد ، اخيرا ، ان « لائين » (نفيين) يمكن ان ينتج عنهما ، في السياسة ، « نعم » (ايجاب) . او (توكيد) .

ان لبنان ، بفضل خوفه من ان يكون ببساطة ما هو ، وبفعل رفضه ان يكون لا هذا ولا ذاك ، بدأ يرى انه وقع في داهية : ان لا يكون شيئا على الاطلاق .

اننا ندفع ثمن اوهام السفارتين التاريخيتين : الجميزة والبسطة .
والدولة ليست حصيلة عجزين ، كما وانه لا يمكن ان تنشأ امة من رفضين »[1] .

تفرض الشهرة التي اكتسبها هذا الرأي ان يقال رأي فيه خصوصاً ، وأننا سنحتاج

---

(١) جورج نقاش ، Deux Negations ne Font pas une Nation, *L'orient, 10 Mars, 1049*
ب - راجع كذلك ملف النهار الادبي ، الاتحاد اللبناني ، الأحد **٢١** أيار **١٩٧٢** ، حيث تجد المقال بكامله باللغة الفرنسية .

فيما بعد ، وفي أكثر من مناسبة ، ان نرجع اليه وخصوصاً ، حيث اسيء تفسيره .

ان الاستاذ نقاش ، في المقتبس ، يشير الى ناحية مهمة ، وان مضمونة ، في الميثاق الوطني . ولكنه يعالجها من زاوية متشائمة . انه مثل الرجل الذي قدموا له كأسا ملأنا نصفها ماء فوصفها بقوله « انها كأس فارغ نصفها » .

لقد ركز على الناحية السلبية من الميثاق ، وعالجها من موقف سلبي فزاد سلبية على سلبية .

نعم ان الميثاق الوطني يتضمن هذه السلبية ، ولكنه ذو محتوى ايجابي كذلك . ولم يشأ الاستاذ نقاش ان يجلب هذا الى الصورة ، ربما لأنه ، لو فعل ، لقلل من الاستجابة النفسية لمقاله . ولكنه ولانه لم يفعل ، جاء عرضه ، من الناحية المنهجية العلمية ، اعرج يقف على رجل واحدة ، والرجل الاضعف .

ومع هذا يظل لما قاله الاستاذ نقاش حسنتان على الأقل : الأولى ، انه موضوع بلغة رشيقة وبليغة ، وضع بالافرنسية ، والثانية انه نبّه الى نقاط ، اذا لم يتحاشاها المخلصون ، لورطت اللبنانيين ، وقد فعلت فعلا فيما بعد ، بمخاطر لا تحمد عقباها ومزالق قد تقود الى الهاوية .

ادمون رباط

ويُساءُ [1] تفسير الانتقاد الذي أثارة الصحافي جورج نقاش :

« وهو التناقض في مفهوم القوميّة ، الذي عبّر عنه الاستاذ جورج نقاش خير تعبير بقوله « نفيان لا يؤلفان أمة » . [2] يكمن التناقض بين القوميتين العربيّة (او السورية) من جهة واللبنانية من جهة ثانية في تسابقهما على اكتساب ولاء « الامة اللبنانية » . وهذا تسابق في الإيجاب لا في النفي . اما ما يركز عليه قول نقاش فهو السلب « لا للحماية ولا للعروبة . وهو سلب مزدوج . بل سلبان ، لاختلاف محتوى « السلب » فيهما » .

---

(١) وقد سبق ان اشرنا ، في المقطع ج ، « الميثاق الوطني والفلسطينيون » من القسم السابق من هذا الفصل الى ان الاستاذ غسان تويني ايضا يقتفي ، مستدرجا ربما ، آثار زميله في هذا الاتجاه .

(٢) ادمون رباط ، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ . ص ٤٨٤ .

بكلمات ثانية ، كان المقصود من النفيين المتقابلين ، تمهيد الطريق لبناء القومية التي عندما بدأت ، في إطار الاستقلال والوحدة الوطنية ، تهيء مرتكزاتها ظهر التباين ، بل التناقض ، بين مناصرين لهذه ومناصرين لتلك . وظل التناقض [1] قائما بالرغم من جميع الجهود المبذولة ، ومن قبل الفريقين ، للتخفيف من حدته الكلامية او الاعلامية او النظريّة . وبقيت الحال على هذا المنوال حتى احتدمت نار الاحداث الأخيرة فتصادمتا في ساحة القتال .

وتبيّن من حدة الصراع ، وربما كان ما تبيّن منه سببا له ، ان المسألة التي جاء الميثاق جواباً عنها : كيف يكون توثيق الولاء للبنان؟ هي ذاتها جواب لمسألة اسبق منها ولم يحصل عليها اتفاق واع مسبق - هل توثيق الولاء للبنان هو الامر المتفق عليه ؟ خصوصا اذا عنى هذا ايمانا نهائيا بالقومية اللبنانيّة وعلى وجه التحديد اذا عنى هذا فكرا وممارسة تغليب القوميّة اللبنانية على القومية العربية ، او بشكل اعم ، ترجيح هذه القومية على غيرها من القوميات .

على هذه المسألة الثانية لم يحصل تفاهم . هل هذا هو ما يعنيه الاستاذ ادوار حنين بقوله « الميثاق لم يعالج المشكلة من أساسها . بل ألقى عليها الستار » ؟ [2] . ربما .

فؤاد شهاب

« حضرات النواب المحترمين ،

في الساعة التي اقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني ، اعاهدكم واطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب : ميثاقنا الوطني [3] فهو الذي جمعنا على الايمان بلبنان وطنا عزيزا مستقلا ، سيداً حراً ، متعاونا باخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية الى اقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعا ، مقيما علاقاته مع العالم اجمع على اساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافىء الحر .

---

(١) يراجع لذلك :

أ - المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، النهار ، السبت ٢٩ / ٩ / ١٩٧٣ ، ص ١١

ب - ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، النهار الجمعة ٦ / ٨ / ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٢) ادوار حنين ، « الميثاق الوطني . . . . » الحوادث ، ١٠٨٧ ، الجمعة ٩ / ٩ / ١٩٧٧ ، ص ١٢ .

(٣) « ذلك الميثاق الذي يبقى بما رسمه لنا من سياسة وطنية خالصة وعربية ناصعة وخارجية حرة الدستور الضامن لمجد لبنان وهناء شعبه » .

فؤاد شهاب ، « اول تصريح للصحافة » ٤ آب ١٩٥٨ ، مجموعة خطب ، ص ٨ .

« واذا كان ميثاق جامعة الدول العربية التي نغتبط جميعا لاستئناف نشاطها ، وميثاق هيئة الامم المتحدة ، هما الدعامتين القويتين لاستقلال لبنان ، فان الدعامة الكبرى تبقى في ميثاقنا الوطني ، في وحدة صفوفنا واجتماع قلوبنا ، في اعتمادنا على انفسنا واتكالنا على سواعدنا ، في ولائنا الكامل غير المشوب ولا المجزأ لوطننا لبنان » . [1]

ربما كان هذا المقتبس ، في ماهية الميثاق الوطني ، ومبادئه ، ومستلوماته الوطنية ، ومستتبعاته القومية ، اوضح واوجز ما كتب عنه .

يتضح انه يضع الميثاق برتبه تقرب كثيرا من الدستور . يزيد في اهمية هذه الاشارة انها ، اولا ، من رئيس جمهورية البلاد في حفلة قسم اليمين ، وثانيا ، مطالبتها النواب بالوفاء « بعهدهم » على الوفاء به ـ اي الميثاق .

ثم انه ينقل الميثاق من اطاره الطائفي المظهر الى اطاره الوطني الجوهر « فهو الذي جمعنا على الايمان بلبنان وطنا عزيزا مستقلا سيدا حرا » . وهكذا يجعل اعنف هجوم على الميثاق ، مقال الصحافي اللامع جورج نقاش[2]، غير ذي بال . هذا احد اسهاماته السلبية .

اما اسهامه الايجابي ، من هذه الزاوية ، فيكمن في اشارته الى ان الميثاق اساس القومية اللبنانية : « فهو الذي جمعنا على الايمان بلبنان». ثم تبقى الدعامة الكبرى لاستقلالنا « في ولائنا الكامل غير المشوب ولا المجزأ لوطننا لبنان » .

وتدعم هذه الركيزة الداعمة لاستقلال لبنان ، حسبه ، ركيزتان قويتان : ميثاق هيئة الامم المتحدة ، وميثاق جامعة الدول العربيّة .

ويدعم كذلك صلات لبنان بشقيقاته العربيات : التعاون المخلص « الى اقصى حدود التعاون » ، « ولما فيه خيره وخيرها جميعا » .

ولا ينسى علاقات لبنان الدولية . انه يقيمها « مع العالم اجمع على اساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافىء الحر » .

وهكذا يستبدل الميثاق الوطني ، حسب هذا النص ، سلبيات الوضع اللبناني

(١) فؤاد شهاب ، بيان قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول ١٩٥٨ .

(٢) « سلبان لا يؤلفان امة » ، راجع مقتطفات من هذا المقال في بحث « المشاركة » . وفي الصفحات السابقة .

السابق له بايجابيات مغرية تعد بامكانات جريئة مستحدثة في السياسة اللبنانية والعربية معا . ويبقى تحقيق هذه الامكانات احداثا تاريخية مرهونا بارادات ذوي العلاقة واخلاصاتهم وبما يتمخض به المستقبل من احداث .

شارل حلو

ويربط هذا المقتبس الميثاق الوطني بالوحدة الوطنية وبالديمقراطية اللبنانية . كما يشد جميع هذه الى « التعاون الضروري والحيوي بين الجميع » اي الى « تدعيم الحياة المشتركة » .

«ايها اللبنانيون ، في هذه الظروف العصيبة ، التي يدعونا فيها الواجب والرأي والشعور ، الى تضامن اوثق مع جميع الدول العربية ، نرى من الطبيعي ايضاً ، ان نقدر الوحدة الوطنية في لبنان قدرها الحيوي . لقد تثبتت هذه الوحدة الوطنية بقوة ، في مرحلة حاسمة من تاريخنا ، وهي اضمن ضماناتنا في الحاضر ، وفي المستقبل القريب والبعيد».

« ان هذه الوحدة الوطنية القائمة ولا ريب على احترام امين للميثاق الوطني ، على روح التفاهم والاخوة والتسامح ، بين اعضاء الاسرة اللبنانية الكبرى ، مبنية ايضا على التقوية اليومية ، لعلاقات الثقة والتعاون بين اعضائها ، في اطار نظامنا الديمقراطي البرلماني ، الذي وحده يستطيع ان يؤمن التعاون الضروري والحيوي بين الجميع ، لا مجرد التوازن بين سلطات الدولة .

« ان هذا النظام النابع من تكوين لبنان ، المتسلسل من تقاليده ، المنبثق من ارادة اللبنانيين ومن فطرتهم على الحرية تعبيرا وتصرفا ، هو واجب الوجوب ، لا لصيانة حقوق المواطنين وواجباتهم فحسب ، بل لتدعيم الحياة المشتركة فيما بينهم » .

« وان احترام حرية الاختيار الشعبي ، الذي انبثق عنه المجلس ، واحترام نزاهة هذا الاختيار ، لهو ضمانة لسلامة الحكم وخير البلاد » .

« تلك هي اهم الشواغل السياسية في الداخل والخارج ، واذا كنا نقدمها على غيرها من المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، فلارتباط هذه المسائل بشكل دائم وثيق بالمعطيات السياسية الاساسية » . [1]

(١) شارل حلو ، رسالة عيد الاستقلال ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

مجيد ارسلان

انه « افضل صيغة للتعايش بين الطوائف » [١] .

بيار الجميل

« لقد اتفقنا عام **١٩٤٣** على ان يظل لبنان في سيادته واستقلاله ذا شخصية تميزه عن غيره واتفقنا على التعاون والدول العربيّة كما اتفقنا على ان يكون ميثاق **١٩٤٣** الخطوة الاولى والأخيرة ، بل العهد الدائم » [٢] .

« نرى ان من واجب اللبنانيين الاخلاص للميثاق الوطني مع السعي الدائم للوصول الى الوحدة الوطنية العضوية وكل خروج على هذا الميثاق يعرقل من هذا السعي »[٣] .

« ان لبنان هو وطن الحرية بلا منازع . . . ذلك كان جوهر ميثاق**١٩٤٣** . . . »[٤] .

« وجوهر الميثاق الوطني ، في رأيي المتواضع ، وهدفه السامي ، وابعاده ، ومراميه هي قبل كل شيء ان يكون ولاء اللبنانيين ، محمديين ومسيحيين ، لهذه البقعة من الارض التي اسمها لبنان لا لسواها . ان يكون اخلاصهم لها وايمانهم بها ، لا بغيرها ، وتطلعهم اليها لا الى سواها من بلدان عربية او غربية ، لا عبر الصحراء ، ولا خلف البحر .

« واخذ رياض الصلح يردد على مسامع الجميع في اثناء المناقشات الطويلة التي كانت تدور حول التفاهم على ميثاق يلتقي الجميع حوله « وعدنا بان نتفق على ان يكون رائدنا جميعا : لا وحدة سورية ولا انتداب .[٥]

« وباطلة كل محاولة للنزول بالميثاق الوطني الى منزلة التعاقد العادي بين فريقين يختلفان على المنافع والمغانم . الميثاق ارفع من هذه المنزلة بكثير . انه تكريس لهوية لبنان

---

(١) مجيد ارسلان ، في ندوة صحافية ، النهار الثلاثاء في ١١ / ٣ / ١٩٧٥ ، (على ذمة جريدة التلفزيون ، الاخبار ، الساعة الثامنة والنصف مساء)

(٢) بيار الجميل ، **العمل** ، ٤ نيسان ١٩٤٨ .

(٣) بيار الجميل ، **العمل** ، ٢١ نيسان ١٩٦٥ .

راجع كذلك **العمل** ، الاحد ١٨ نيسان ١٩٧٦ ، ص ٤ .

(٤) بيار الجميل « جوهر الوجود اللبناني » ، ٢٦ ايلول ١٩٦٩ .

(٥) من هنا عنوان مقال جورج نقاش الشهير « نفيان لا يؤلفان امة » جريدة الاوريان ١٠ ك ٢ سنة ١٩٤٩ .

اللبنانية وتعبير علني عن الولاء له » . [١]

يوسف سالم

كان الميثاق عهد شرف بين بناة الاستقلال على الولاء للبنان والايمان به وطنا دون سواه فشوهه [٢] بعض الحاكمين وجعلوه اداة للاستغلال ، كما جعله آخرون اساسا لتوزيع المنافع على الطوائف » .

« وأكثر ما يؤلمني ويحز في نفسي ان هذا الميثاق النقي الجوهر السامي الاهداف ، قد انقلب في اقل من ربع قرن الى اتفاق على اقتسام الوظائف والغنائم » [٣] .

سليمان فرنجية

« الميثاق الوطني وليد الوحدة الوطنية »[٤] .

يثير هذا القول مسألة العلاقة بين الوحدة الوطنية ـ علة ام معلولا ـ والميثاق . وقد أُشير الى كيفية معالجة هذه المسألة في مناسبة مغايره .

ادوار حنين

« . . . إن الميثاق الوطني لم يكن ميثاقا اكثر مما كان بازارا بين ماروني كبير وسني من حجمه في سبيل تقريب الأبعاد بينهما ، لاحداث طمأنينة (ما كانا يدركان انهاكاذبة)في نفس القلقين ليسلس لهما الحكم ويهون »[٥] .

بشارة الخوري

وماذا كان رأي احد طابخيه ، وربما اكبرهم ، في هذه الطبخة ـ الميثاق ؟

« الميثاق الوطني لم يكن تسوية بين طائفتين [٦] فحسب ، بل كان ، ولم يزل ، انصهار عقيدتين متباينتين متضاربتين [٧] ، ترمي الاولى الى إذابة لبنان في غيره ، وتريد

---

(١) بيار الجميل : « الميثاق الوطني تكريس لهوية لبنان » **٢٤ ايلول ١٩٦٥** .

(٢) مذكرات يوسف سالم ، النهار ، **٢٢ / ١١ / ١٩٧٤** .

(٣) المرجع ذاته .

(٤) الرئيس سليمان فرنجية في يوم عيد الجلاء بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٧١ بمناسبة ازاحة التسار عن تمثال الرئيس بشارة الخوري .

(٥) ادوار حنين ، « المبثاق الوطني . . . . » ، **الحوادث ، العدد ١٠٨٧ الجمعة ٩ / ٩ / ١٩٧٧ ، ص ١٢** .

(٦) ومن باب اولى ، فهو ليس ، رداً « على الرأي السابق » ، « تسوية بين شخصين » .

(٧) القومية اللبنانية المحمية والقومية السورية او العربية او الاثنين معا ؟

الثانية بقاءه محفوفاً بحماية او وصاية اجنبية ، فجاء الميثاق واقصى بالتفاهم والرضى ، تينك العقيدتين المتنافرتين ، وأقام بدلاً منهما عقيدة واحدة وطنيّة [1] لبنانية » . [2]

ونكتفي بهذا العرض لأكثر من سبب . نذكر المنهجية منها وحسب لأنها خير مبرر ، في نظرنا ، لهذا الاكتفاء . اولا ، قد يكون الخروج باستنتاج علمي من هذه الفوضى عملا غير ممكن في اطار المعطيات المتوفرة لدينا ، وثانيا ، حتى ولو كان هذا ممكنا ، فلسنا نرى الفائدة المباشرة منه ، وثالثا ، حتى لو تعقبناه في ظلّ النظرية المتيمنه بالاعتقاد « العلم من اجل العلم » ، يبقى من حق السياسيين ذوي الفعالية في تقرير مصير البلاد ان يتجاهلوه تماما . وأغلب الظن أنهم لمتجاهلوه .

هـ ـ الميثاق الوطني والوثيقة الدستورية

« سياسياً : ينتظر من هذه الثورة ان تذهب الى نهاية المطاف الدستوري في اصلاح هيكلية الحكم ، وكيفية بلورته للوحدة اللبنانية الجديدة ، وتمثيله حقوق المواطن وخدمة مصالحه . . . . لان احدا لم يستشهد في سبيل مجرد انشاء مجلس شيوخ ، ولا يعقل ان يكون اللبنانيون قد تقاتلوا سنتين من أجل تسعة نواب اضافيين يتساوى بهم المسلمون بالمسيحيين ، فيصبح المجلس اذا ذاك قادرا على انتخاب رئيس الحكومة قبل تعيينه من رئيس الجمهورية ، الذي ينضبط بعد ذلك في ظل محكمة دستورية ، رغم صلاحياته الموسعة . . . الى آخر أغنية « الوثيقة » وما اليها وما منها . . . . وهي كلها امور لا تستهوي خيالا ولا تعيد ثقة لانها تدور في حلقة « الميثاق الوطني » البالي ، الذي كانت قد دفنته اكوام الرياء الطائفي المتبادل قبل ان تقتله نهائياً حقائق الحرب وضحاياها والتضحيات . . . . » . [3]

صح ان الوثيقة الدستورية تبقى في إطار الميثاق الوطني . ولكن الحفاظ على هذا الإطار ذاته هو الغاية المعلنة لدخول القوّات السورية ، وفيما بعد العربية ، الى لبنان على أثر الاستنجاد بها من قبل قمة عرمون المنعقدة بدورها بتاريخ ٢١ / ١ / ١٩٧٦ على اثر سقوط المسلخ والكرنتينا والدامور . وهذه الغايات هي منع التقسيم ومنع الاقتتال وحماية

(١) القومية اللبنانية المتحررة من الحماية .

(٢) بشارة الخوري في حديث مع المؤرخ يوسف يزبك ، الاسبوع العربي ، العدد ٦٦ ، ١٢ ايلول ١٩٦٠ .

(٣) غسان توين ، « انتهت الحرب . . . . فمتى تبدأ الثورة ؟ » النهار ، العدد ١٣٢١١ الاثنين ٢٠ حزيران ١٩٧٧ ص ١ .

المقاومة ـ وتختصر هذه الغايات الثلاث بواحدة : منع الإقتتال . وبقدر ما حافظت ، عمليا وعن وعي وتصميم ،على تنفيذ هذا المبدأ بقدر ما خيّبت آمال بعض من اليمينيين وبعض من اليساريين على حد سواء [1] .

خاب ظن من فكر ، خطأ ، انها جاءت لنجدته ضد الفريق الآخر .

وهكذا تأتي الوثيقة الدستورية مظهراً من مظاهر إستعادت الميثاق الوطني لعافيته . واذا كانت قد دفنته حقاً « اكوام الرياء الطائفي » وقتلته « نهائياً حقائق الحرب وضحاياها والتضحيات . . . » فإن الوثيقة الدستورية جاءت احدى التباشير المؤذنة ببعثه حياً من جديد !

أما اذا كان ، وبعد بعثه من بين ركام القبور ، « يستهوي خيالاً ويعيد ثقة » ام لا ؟ فهذه قضيّة لا تتقرر قبليا ـ اي قبل الدراسة الموضوعية للمعطيات المتوفرة ذات العلاقة ، وللظروف المحيطة بالقضية .

اذا صحت تقديراتنا هذه مكنتنا من محاكمة المقتبس التالي :

«وبالمناسبة ، هل « الوثيقة الدستورية » التي كرست نظام التمثيل الطائفي وأكدته ، أقل شرا من اللامركزية ؟ !

« هذا يؤكد ان العقل يحتاج الى المزيد من التأمل . . والى المزيد من الانفتاح ايضا لكي يكتشف الحقيقة اللبنانية دون اي تشنج وافكار مسبقة .

فالذي حدث في هذه الحرب ان اعداء لبنان والحرية ، قد شحنوا العقول والقلوب باكبر قدر من الافكار والمشاعر المضللة ، وطرحوا « التقسيم » قبل ان يكون في بال أحد من المتهمين به زورا وافتراء .

« فأصبح متعذرا الكلام على لبنان المستقبل من خارج « الصيغة » التي يحاولون عبثا احياءها .

« الا يعني هذا اننا لا نزال تحت حكم الارهاب الفكري الذي دمر لبنان ؟ » . [2]

صح ان هنالك من يحاولون « احياء الصيغة » . انهم يحاولون « بعثها حيّة من جديد » . اذ « الصيغة » ههنا مرادفة « للميثاق الوطني » . أما اذا كانت هذه المحاولة

(١) راجع خطاب الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٧٦ .

(٢) « من حصاد الايام » ،العمل ، الجمعة ١٤١٤ كانون الثاني ، ١٩٧٧ ، ص ١ و ٨ .

ستذهب « عبثا » ام لا ؟ فهذا أمر يخضع لغير معطيات التشريع المسبق كما بينا .

وعلى السؤال: «ايهما اقل شراً الوثيقة الدستورية ام اللامركزيّة ؟ » نجيب اية لامركزية ؟ اللامركزية السياسية التي تعني التقسيم بذاته ؟ ام اللامركزية الادارية ؟ ولان صاحب المقتبس ، لو قبل بالتقسيم لكان ممن « اتهموا به زورا وبهتانا » ، فهو يرفض ، بمنطق هذه الحجة ، اللامركزية السياسية . اذن المقابلة التي يدعوا اليها هي بين اللامركزية الادارية والوثيقة الدستورية . وبالرغم من أن الجواب المؤتمن هنا يتطلب، كجميع الأجوبة المتعلقة بالامور التجريبيةالاختبارية ، الاطلاع على امور كثيرة، بالرغم من ذلك نرى واضحاً ان كفة الميزان بدأت تميل لمصلحته . اللامركزية الادارية أقل شرا من الوثيقة الدستورية .

ولكن هل يحتاج هذا الاستنتاج الى تلك العملية البرهانية ؟ أو ليست المركزية الادارية مطلب الجميع ؟ وبهذا لا يمكن ان يعتبرها المتفقون عليها شراً على الاطلاق - خصوصاً وهم يقدمونها تدبيراً اصلاحيا .

ومن هنا تثار شكوك مبررة حول استنتاجنا من ان صاحب المقطوعةالمدروسة ،وهو يمثل وجهة نظر حزب معروف في البلد ، لا يعني « باللامركزية » ، « اللامركزية السياسية » . هذا الاستنتاج لنا قادنا ، وصاحب المقتبس ، الى موقف يثير الشك حول صلاح اللامركزية الادارية - الامر الذي لا خلاف عليه بين الفرقاء المتنازعين على الساحة اللبنانية المعاصرة .

المخرج من هذا المأزق ؟ ان نعيد النظر في استنتاجنا السابق . لنفعل . إذن صاحب المقتبس يعني « باللامركزية » « اللامركزية السياسية » ، يعني التقسيم .

يزكي هذا الانتاج تأففه من « أعداء لبنان والحرية الذين شحنوا العقول والقلوب بأكبر قدر من الأفكار والمشاعر المضللة » . ونتيجة ذلك ؟ وسبب تأففه انه اصبح « متعذرا الكلام على لبنان المستقبل من خارج الصيغة » . ذلك لأنه ، لو كان يقصد «باللامركزية» ، « اللامركزية الادارية » وحسب ، لما كان يحتاج ان يتكلم على لبنان المستقبل من « خارج الصيغة » . وذلك لان الصيغة واللامركزية الادارية تنسجمان انسجاما لا يحرج القائل بهما معا - أما وقد اضطر ان يتكلم من خارج الصيغة ، فهذا دليل على ان « لامركزيته » تعني « اللامركزية » السياسية ، اي التقسيم ، او شيئاً قريباً منه كثيراً جداً - اذا اردنا ان نطيل حبل التساهل الفكري والتسامح .

ويزكي هذا الاستنتاج ايضا وايضا مضمون « عبثا » في السياق الذي ترد هذه الكلمة فيه . « فأصبح متعذرا الكلام على لبنان المستقبل من خارج « الصيغة » التي يحاولون عبثا احياءها » . وبقطع النظر عما اذا كانت هذه « العبثا » ستصمد في وجه التجربة - تجربة احياء « الصيغة » - ام لا ، تظل هذه « العبثا » تعبيرا عن نية مطلقها ، إن صحّ ، كان بدوره بينه ذات شأن علمي بما يعنيه « باللامركزية » . انها تشير الى انه يعني «باللامركزية » « اللامركزية السياسية » اي التقسيم - ببعض من تجنٍ او بدونه .

واذا عدنا لسؤاله « ايهما اقل شراً » ؟ نعود فنرى ان الجواب الاقرب الى الصحة هنا هو : « الوثيقة » .

او اذا فضلت ان تتمادى في التركيز على العلميّة والموضوعية تقول : ينتقل البحث عند هذه النقطة بالذات الى صعيد آخر .وعلى هذا الصعيد يصبح من الضرورة تأجيله.[١]

٥ - القومية اللبنانية

ولادة « لبنان الكبير »

« لبنان الكبير » ولد في مثل هذا اليوم الحادي والثلاثين من آب **١٩٢٠** بمرسوم وقعه الجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي لسوريا ولبنان .

قبل ذلك كان الحلفاء اقروا في سان ريمو الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان (نيسان **١٩٢٠**) على رغم احتجاج الحكومة العربية في دمشق . وأوفد الجنرال غورو قائدا أعلى للجيش لوضع الانتداب موضع التنفيذ . فزحفت قواته على المنطقة الشرقية وهزمت الجيش السوري في موقعة ميسلون المشهورة التي استشهد فيها وزير الدفاع يوسف العظمة أمام مشارف دمشق اذ شاء ان يقود القوات السورية المدافعة شخصياً . وأجبر غورو الملك فيصل على مغادرة سوريا وأحكم قبضته على سوريا ولبنان ، ثم عكف على اعادة تنظيم البلدين اداريا وسياسيا فأصدر في **٣١** آب مرسوما يضم بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا وصور وملحقاتها الى متصرفية جبل لبنان ويجعلها كلها دولة واحدة اعلنها (في اليوم التالي) « دولة لبنان الكبير » كدولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي . وكان قيام الجمهورية اللبنانية بعد ذلك بست سنوات عندما وافقت الجمعية التأسيسية اللبنانية في **٢٣**

(١) راجع بحث « الصيغة » في هذه الدراسات .

أيار ١٩٢٦ على نص دستوري حوّل « دولة لبنان الكبير » الى « الجمهورية اللبنانية » . وبعد ذلك بثلاثة ايام انتخب شارل دباس اول رئيس للجمهورية وكان صحافيا ومحاميا وينتمي الى المذهب الارثوذكسي .[1]

١ ـ تذكير : ـ

نصدّر هذا البحث بهذه القصاصة لأنها تذكرنا وبسرعة عفويّة بامور متعددة ينبغي ان نتذكرها في هذه المناسبة .

أولا ، بأن الكيان الجغرافي للبنان ضاق واتسع في تاريخه الحديث حتى استقر وتبلور قانونيا في ٣١ آب بمرسوم اصدره الجنرال غورو بصفتـه مسؤولاً عن وضـع الانتـداب الفرنسي الذي اقرّه الحلفاء في سان ريمو (نيسـان ١٩٢٠) على سوريا ولبنـان ، موضـع التنفيذ .

ثانيا ، بان الكيانْ (التركيب) السوسيولوجي ، وخصوصا المسلم المسيحي بنسبة ٥٠ ٪ ـ ٥٠ ٪ تقريبا كان من جملة الاسباب ، وربما اهمها ، التي اظهرت ، عن طريق الطائفية او الدين[2] لا فرق ، تشاد القوميات في هذه المرحلة على صُعُد اربعة على الاقل :

الأول ـ احتجاج الحكومة العربية في دمشق على اقرار الانتداب الفرنسي في سان ريمو .

الثاني ـ زحف القوات الفرنسية على المنطقة الشرقية والتسبب معها في معركة ميسلـون واستشهاد وزير الدفاع السوري على مشارف دمشق . وهذا مما تسبب بدوره بعقدة[3] « المـمر » و « المستقر » .

ضمها مرسوم ٣١ آب الى اراضي متصرفية جبل لبنان .

الثالث ـ إحتجاج مجموعة لا يستهان بها من سكان الاقضية الاربعة[4] وبقايا الولايات الثلاث[5] التي زكى ضمها مرسوم ٣١ آب الى اراضي متصرفية جبل لبنان .

(١) النهار ، الجمعة ٣١ آب ١٩٧٣ .
(٢) مع ان التمييز الضروري بين الدين والطائفية يظل هنا بلا فائدة عملية .
(٣) براجع بحث هذه العقدة لرفضها ، عبده عويدات ، **بعض امراض الدولة اللبنانية** . . .
(٤) وهي البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا .
(٥) طرابلس وبيروت وصيدا .

الرابع ـ أنه عشية اعلان « دولة لبنان الكبير » لم نشهد ارتياحا نفسيا وسياسيا تاما تعبيرا على الفرح بالحدث الكبير .

ثالثا ، بأن الكيان الاداري للبنان يتكوّن من الجمع بين المتصرفيّة ، التي كانت ذات امتيازات معينة ذات علاقة بالطائفية من جهة ، وبين الأقضية الاربعة التي كانت تخضع للحكم العثماني مباشرة .

رابعا ، بان الكيان الحضاري للبنان تتشابـك عبره القيم[1] الـدينية والاخـلاقية والانسانية والاجتماعية الى حد تظهر فيه معا حسنات انفتاحه على العالم وسيئاته . ويبقى هذا التشابك الحضاري رصيداً يستمد منه لبنـان ، اذا شاء ، مبـادىء انصهـاره . كما وانه ، اذا شاء ، يستوحيه في عملية انهياره .

واذا كانت للتذكير فوائد ، واذا كانت « لبنانية اللبناني لم تولد عفواً » ، بل جاءت « نتيجة نضال خاضته اجيال »[2] ، فان لتلك الاجيال المناضلة ، ولا شك ، تأثيرا على نفسية المناضلين . وتعبّـر هذه النفسية عن ذاتها ، احيانا على الأقـل ، بمداعبـات مثـل التالية :

« المهم اننا اتفقنا عام ١٩٤٣ على الاعتراف بلبنان لقاء اعتـراف مقابـل بالعروبـة واعتراف مزدوج بجلاء الاجنبي . . ولكن هنري فرعون اعترف بالوجه العربي فقط ـ وفي القاهرة رفض ان يأكل في قصر فاروق من قطعـة الحلـوى التي كتـب عليهـا الوحدة العربية ـ ، كما ان العروبـة ظلـت موضـع أخـذ ورد الى ان دخلـت في بيانـات رئيس الجمهورية في مناسبات عديدة ، واخرها ايام الرئيس الياس سركيس .

« غـيـر ان التهيب من كل ما هو عربـي ظل في بعض النفـوس وان حذف من النصوص . . . بل اني لا أنسى ان المرحوم السيد جوزف شمعون ـ شقيق الرئيس كميل شمعون ـ قال لي عام ١٩٥٢ في بغداد حين كنا نؤلف وفدا برئاسة احمد الاسعد يمثل لبنان في حفلة تتويج الملك فيصل الثاني ، وقد سألته بالصدفة عن عدد سكان لبنان ، فقال لي :

(١) أ ـ ورقة عمل « التجمع الاسلامي » .
ب ـ العمل ، الجمعة ، ١٤ كانون الثاني ١٩٧٢ ، ص ١ و٨ .
ج ـ المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية .
(٢) الحوادث ، العدد ١٠٧٧ ، الجمعة ١ تموز ١٩٧٧ ، ص ٥ .

ـ لبنان وحده ام مع مستعمراته ؟
فقلت ، وهل للبنان مستعمرات ؟

ـ قال : نعم . . . هناك لبنان الجبل ثم المستعمرات التي ضمت اليه (بيروت ، طرابلس ، الجنوب ، البقاع الخ) ، ثم لبنان البحار أي لبنان المهجر . . .

قلت :

ـ اذن انا من مستعمراتك يا جوزف ؟

فأجاب ضاحكا :

ـ نعم . . . ومن كل بد ! »[1] .

عندما قرأت هذا المقتبس لأول مرّة لم احسب أنَ له مكانا في تاريخ لبنان السياسي الحديث . غير انني اعدت حساباتي حين قرأت :

« اخي سليم .

« هذا الانقلاب الفكري داخل الحركة المارونية الحالية الذي جعلتني صاحبه « الى حد بعيد » ما هو ؟

« انه ، في رأيك ، استئثار الموارنة بتقرير « حدود الوطن » ومضمون النظام السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، وعلاقة لبنان بكل قوة خارجية » بحيث ان الانقلابيين الموارنة باتوا ينظرون الى « كل من هو غير ماروني على الارض اللبنانية انه ، بمعنى أو بآخر ، ضيف ، لا يقبلون به شريكا في المصير الوطني » .

« إذا كنت قد فهمت قولك ، واخالني فهمت ، فليس هذا الذي تسميه ، في عالم الفكر ، انقلابا انقلاب هو . لان هذا التفكير « الانقلابي » يلازم « الامة المارونية » منذ نشأتها في هذا المشرق العربي »[2] .

وهكذا ، وبعد مراجعة الحسابات ، تبين انه ليضرب جذورا عميقة في تقليد عريق . وهكذا اصبح من الضروري ان يحسب له أكثر من حساب . فهو اولا جزء

---

(١) عبدالله المشنوق ، **الحوادث** ، الجمعة ١٢/٥/١٩٧٧ ، ص ١٤ .

(٢) « من ادوار حنين الى سليم اللوزي » **الحوادث** ، الجمعة ٩/٩/١٩٧٧ ، ص ١٢

متأصل في الواقع اللبناني المعاصر . ثم انه ، ثانيا ، يفسر الدعوى ، او يلقي ضوءا عليها ، الدعوى بان لبنان بلد متميز . وبعد ، وثالثا ، يوضح مشكلة المشاركة . ولانني لا انوي ان امضي في تعداد جميع مقومات هذه اللائحة ، ا نتقل فورا الى علاقته ، وربما كانت هذه هي اهم الاعتبارات المنطوية عليها هذه اللائحة لأنها تتناول المستقبل ـ تتناول بناء لبنان الجديد . وهذه العلاقة ما هي ؟ انها ترتبط ، عبر التوازن القومي[1] ، بما أغرمت بتسميته غرام اللبنانيين بالتعاطي بالمستحيلات !

ب ـ ترجيحها في الميثاق

واذا اعتبرنا الميثاق الوطني مرحلة معينة ومهمة ، وهي لكذلك ، من مراحل تشاد القوميّات ، لكان بامكاننا ان نستنتج ، من دراسة مدققة لمبادىء هذا الميثاق وللاطار العام المحيط به والمؤثر معا على تفسيره ومعناه عدة مدلولات .

اولى هذه المدلولات وربما اهمها تغليب المطلب السياسي الأبعد لكل قوميّة . نعني بذلك التعبير عنها بوحدة سياسية تتولى في إطارها تنظيم شؤونها الداخلية والخارجية . وهكذا تهيأ للقوميّة اللبنانية ، على ما كان يشوبها من غموض وعناصر توتر ، الدولة الموحدة قانونا .

ثانية تلك المدلولات ، يعبّر عنها التعبير : « لبنان وطن ذو وجه عربي » ومع ان مضمون هذا التعبير الاعمق متصل الصلة التي تربط لبنان بالعالم العربي ، فإن هذه الصلة : طبيعتها ، ومداها ، ومفاعيلها ، وتأثيرها على سياسة لبنان الداخلية والخارجية بقيت تقبل التفسيرات ، وتخضع لكثيرات من المتغيرات .

ويربط الدكتور ادمون ربّاط مبادىء هذا الميثاق بخطبة للبطريرك مار بطرس عريضة بتاريخ ٢٥ كانون الاول ، ١٩٤١ ، بالقول ان برنامجاً « سيتبلور فيما بعد بما سيوصف « بالميثاق الوطني » ـ وهذا البرنامج ينطوي على استقلال الدولة وصلاح حكمها وطائفية وظائفها »[2] .

---

(١) راجع ، من هذه الدراسات ، الفصل السادس « رسالة لبنان » المقطوعة ٤ ، « التوازن » .

(٢) الدكتور ادمون ربّاط ، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٢٥ وص ٤٣٤

راجع كذلك الدكتور بيار زيادة ، **التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق** . ص ١٧٢ .
والرئيس بشارة الخوري ، **حقائق لبنانية** ، الجزء الأول ، ص ٢٩٣ .

وان كانت لهذه اللفتة التاريخية الى الوراء اهميتها ، فإن الالتفات الى المستقبل يبقى الاسبق بالاهميّة . ونذكر من هذه الزاوية بالمادة السابعة من ميثاق القاهرة التي ميزته ، اولا ، عن بروتوكول الاسكندرية ، والتي اكّدت ثانيا ما كان الميثاق قد ثبته ، نعني استقلالية القومية اللبنانية وتغليبها على جميع الاعتبارات المغايرة ، والتي ، ثالثا ، دلت على تقدير العروبة ، كما تمثلت بميثاق الجامعة العربية ، لتلك الاستقلالية اللبنانية .

غير أن هذه المكاسب التي حققتها القومية اللبنانية لم تعط ثمارها المرتجاة . ولذلك فقد تغيرت سيرتها . من العنجهية بمكان ان يدّعي دارس بانه يعرف جميع هذه الأسباب . نحاول ، فيما يلي ، ان نستعرض بعضها .

نبدأ بغموض مفهومها . . وكان هذا من اسباب احداث ١٩٥٨ .

ج ـ عوامل إضعافها

أ ـ غموض القومية اللبنانية

« واول ما يجب على اللبنانيين معرفته هو معنى القومية اللبنانية ومتضمناتها . ماذا يعني كون الفرد لبنانياً ؟ ـ ما هي الحقوق والواجبات المترتبة على من يدعي اللبنانية ؟ ـ هل بامكان اللبناني ان يكون قومياً عربيا ؟ ـ واذ كان ذلك ممكنا فماذا ينتج عنه من امور مسلكية ؟ ـ هل بإمكان اللبناني ان يكون سورياً قومياً ؟ ـ واذا كان الجواب هنا ايجابياً فماذا يستوحى منه كمبدأ عملي تطبيقي في حياة معتنقيه ؟ . . .

لا يخفى على المراقب الناقد غموض مدلول « لبناني » في اذهان كثير من اللبنانيين وغيرهم . من مظاهر هذا الغموض ادعاء بعض اللبنانيين بانهم سوريون قوميون او قوميون عرب . ومن فصائل هذا الغموض قول بعض العرب بانهم يؤمنون بالقومية العربية ويعملون لها بكل اخلاص واندفاع وبانهم ـ في الوقت نفسه ـ يحترمون كيان لبنان واستقلاله . ان هذا لتخبط فكري فاضح وقع ويقع فيه كثير من سياسيينا وقادة الفكر بيننا . وان تخلصنا من هذا التخبط الفكري لامر ضروري جداً كمقدمة لتخلصنا من التخبط السياسي الذي يزعجنا اليوم »[1] .

واذا كان في الغموض ضعف للقوميّة اللبنانية فإن تناقضها مع القوميتين السورية

(١) ملحم قربان ، **أزمة السياسة في لبنان** ، دار الريحاني للنشر ، ١٩٥٨ ، ص ٥ و٦ .

والعربية يقيم في طريق تطورها ونموها حواجز وعقبات .

أأ ـ تناقض القومية اللبنانية مع القوميتين العربية والسورية

« ليس لدينا ـ في نطاق هذه الدراسة المقتضبة ـ امكانيات تحديد القومية وتبيان عناصرها ومميزاتها ـ اكانت هذه القومية لبنانية ام سورية او عربية . ان موضوع القومية بحد ذاته مهم وخطير الى حد يستحق معه بعض الدراسة والتنقيب . ولكن هذا لا يدخل ضمن نطاق بحثنا الحاضر . ما يهمنا تبيانه ـ لازالة الغموض الذي سبق وذكرنا وللتخلص من التخبط الفكري والمسلكي حوله ـ هو ان غاية القومية اللبنانية وهي الان واقع سياسي معترف به دولياً (غير انه مهدد بالزوال) تتناقض تناقضاً عنيفاً مع غاية القومية السورية ومع غاية القومية العربية . ان غاية القومية اللبنانية هي صيانة كيان لبنان والمحافظة على استقلاله . وغاية القومية السورية هي جعل سورية الكبرى وحدة سياسية ذات سيادة . وغاية القومية العربية هي لمّ شمل العالم العربي ـ مهما كانت حدوده الجغرافية ـ في واقع سياسي مستقل ذي سيادة تخوله حق تقرير المصير . واذا فهمنا معنى السيادة وقابلنا بين غايات هذه القوميات الثلاث تبين لنا ان القومية اللبنانية تتنافى مع القوميتين السورية والعربية . فلا يمكن مطلقاً للبنان ان يكون جزءاً من وحدة سياسية ـ عربية كانت هذه الوحدة ام سورية ـ ذات سيادة مطلقة الا اذا تنازل عن سيادته المطلقة »[1] .

ويظهر ان الدكتور ربّاط يصل الى هذا الاستنتاج ذاته حيث يقول :

« فمن المعلوم ان هناك تباينا ، بل وتضاربا في المعنى الذي يضفيه كل فريق على الوطنية ، فبينما يعتبر المسيحيون بان الوطنية لم تكن سوى وطنية لبنانية ولا تتعدى حدود لبنان ، السياسيّة والمعنـويـة ، مع توافقها والأخوّة العربية ، يعتبر المسلمـون بان هذه الوطنية إنما هي اقليمية وان هناك قومية عربية تسمـو[2] عليهـا وتفـرض اعباءَهـا ، من وجهاتها المختلفة ، ولاسيما من حيث الايمان بالأمة العربية ، التي لا[3] يسع كل قومي عربي الا ان يصبو اليها ويعمل من اجلها »[4] .

وكذلك الدكتور كمال الحاج :

(١) ملحم قربان ، المرجع ذاته ، ص ٦ و٧ .

(٢) رأينا في ورقة عمل « التجمع الاسلامي » تعبيرا مختلفا ، بعض الشيء ، لهذه العلاقة .

(٣) العروبة بالاكراه ام بالاقتناع ؟

(٤) ادمون رباط ، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨٤ .

« انا انطلق من كوني في معركة مع خصوم فرضوا هم علي اسم هذه المعركة ونوعيتها وزمانها ومكانها . ثمة هجوم على لبنان باسم قوميات لا لبنانية : القومية العربية ، القومية السورية الاجتماعية ، القومية الصهيونية . هذه القوميات تتساوى جغرافيا في زحفها علينا لان خطرها القومي واحد بالنسبة للبنان . انها تزيله كحدود معينة راهنة »[1] .

وبفضل هذا التناقض بين القوميات المختلفة كان من الطبيعي ان تكثر محاولات الاستدراج التي تبغي دمج لبنان بكيانات اوسع . وتلبست هذه العمليات بأكثر من جلباب . وفي حالتين اثنتين كانت عملية الاستقتال تترقب حصول الفراغ الدستوري مخرجا لتنفيذ مخطط الاستدراج .

« وبالتالي فقد كان واضحا بينا ان الغاية الوحيدة هي افتعال فوضى ، تتسم واقعيا بالفراغ الدستوري ، فيصير بالامكان استغفال الشعب ، تجميده من ناحية واحاطته برعاية واسعة من ناحية ثانية ، لاعلان الانضمام حالا الى الجمهورية المتحدة - او على الاقل الخضوع لسيطرة توجيهها بحجة التعاون العربي »[2] .

وكما صمد شمعون ليتحاشى هذا المصير كذلك صمد فرنجية . وكان صمود الثاني آلم وأشقى من صمود الأول .

واتخذ التشكيك بالقوميّة اللبنانية أكثر من شكل وصيغة . فمنهم من نفى وجودها[3] .

ومنهم من طالب بتقوية نقيضتها - الوحدة العربية : « ان للامة العربية وهي تسير على طريق المعركة ان تتسلح بقوة الوحدة ووحدة القوة »[4] .

ومن محاولات التشكيك هذه الاصرار على وصف « الميثاق الوطني » بالميثاق الطائفي مع مالازم هذا المفهوم من التشنيع . وليس من شك بان للطائفية يد طولى بالميثاق الوطني ، ولكنه يبقى وطنيا اكثر مما هو طائفي .

---

(١) كمال يوسف الحاج ، « قوميات إزاء القومية اللبنانية » في **أبعاد القومية اللبنانية** ،الكسليك ، لبنان ، ١٩٧٠ ، ص ٣٦ .

(٢) **العمل** ،١ ايلول ١٩٥٨ . كذلك بيار الجميل . **لبنان ،واقع ومرتجى** ، ص ٦٥ . والمؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت ٢٩/ ٩/ ١٩٧٦ .

(٣)

(٤) كمال جنبلاط ، **القضايا المعاصرة** ، الجزء الثاني ، تشرين الثاني ، ١٩٦٩ ، ص ١٤ .

(٥) جمال عبد الناصر ، **الموقف** ، الاثنين ١٧ شباط ، ١٩٧٥ .

وتساند على تحويل الميثاق الوطني الى ميثاق طائفي ، المحاولة التي لم تنجح تماما ، عاملان : الاختلاف الذي سبق ذكره بين المسلمين والمسيحيين على مفهوم القوميّة وبالتالي على الوطنية ، وانظمة الاحوال الشخصية .

و« أما الحل للخلاف في مفهوم القوميّة فلا يكون ممكنا الا في التمييز بين القوميّة العربية والوحدة العربية ، وبالتالي في اعتناق هذه القوميّة ، من جهة والتمسك بالسيادة اللبنانية من جهة ثانية ، لاسيما وانه لا يبدو بان القومية العربية مندمجة في طبيعتها وتاريخها وظروفها ، بالوحدة التي لا يمكن تحقيقها الا في قالب الدولة الواحدة » .

« ففي علمنة الاحوال الشخصية والاقرار بالقومية العربية تكمن الضمانة الثابتة للوحدة اللبنانية »[1].

ربما ساعدت هذه العلمنة وهذا الاقرار بتخفيف التوتر بين عناصر الوحدة الوطنية اللبنانية . ان هذين الامرين لمن دواعي الاستقرار ولا شك . اما انهما يكونان الضمانة الثابتة للوحدة الوطنية ، فهذا امر مستبعد . ذلك لأن « الضمانة الثابتة » امر اصعب بكثير مما يتصوره هذا الحل المبسط للقضية[2] .

أما تخليص لبنان من ماغوصة تشاد القوميات بالاعتراف بالقومية العربيّة مع رفض الوحدة العربيّة فهو أمر يركز ، وقد يفيد افادة محدودة جداً ، على مرحلة معينة من التاريخ . أما في المدى البعيد فانه ، على الافضل ، يؤجل المجابهة وحسب . انه ليس بمخرج . لأن غاية كل قومية هي التوصل ، عاجلا ام آجلا ، الى تحقيق ذاتها في دولة سيدة تسأل عن مصيرها .

وربما كان من حسن حظ القوميّة اللبنانية انها ساعدتها الظروف لتعبّر عن نفسها بدولة مستقلّة .

وافترض ان وصلت القوميّة العربيّة الى هذه المرحلة - مرحلة تجسيد ذاتها في وحدة سياسية ، اي في دولة موحّدة . فماذا يكون موقف القوميين اللبنانيين من هذه القوميّة العربيّة الموحدة سياسيا ؟ وليس هذا بالسؤال الاكاديمي ، فقد يحصل .

أقرب ما يقترب الدكتور ربّاط من جواب عن هذا السؤال هو قوله :

---

(١) ادمون رباط ، المرجع المذكور سابقا .

(٢) ملحم قربان ، **محاضرات في علم الاجتماع السياسي** ، الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق ، ص ٣٠٨ .

« . . . انه لا يبدو بان القوميّة العربيّة مندمجة ، في طبيعتها وتاريخها وظروفها ، بالوحدة التي لا يمكن تحقيقها الا في قالب الدولة الواحدة » .

في مثل ظروف كهذه ، انه لتحد كبير ان تتحقق الوحدة العربيّة مجسّدة القوميّة العربيّة . ولكن هذا يبقى احتمالاً ليس فيه اي تناقض منطقي وبالتالي يظل امكانية قابلة للتحقيق . لذلك نعود فنقول ان الحل المقترح من قبل الدكتور ربّاط يظل حلاّ وقتيا يؤجل المعضلة ولا يجيب عن سؤالها الكبير .

وكما يفعل الدكتور رباط بالنسبة لهذه القضية كذلك يفعل المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية . هو ايضا له هاجسه بالنسبة للوحدة العربيّة ؟

« تريدون الوحدة ؟

« حققوها ، اولا ، بين اي بلدين عربيين اخرين ، عروبتهما غير مختلف عليها ، والوحدة انشودة على افواه ابنائهما .

« لتتحد سوريا مع العراق .. او العراق مع الاردن .. او الكويت مع السعودية .. او ليبيا مع مصر . . . او مصر مع السودان !!!!

« فهل تم شيء من هذا .. او هل اتحدت الدول العربية جميعها ولم يبق سوى لبنان لكي يلتئم الشمل وتكتمل الوحدة ؟!

الوحدة العربية ! .. الوحدة العربية ! .. الوحدة العربية ! .. هذا الحلم ما بقي حلما الا لان العمل في سبيله يبدأ دائما من حيث ينبغي ان ينتهي . . . من الطرف الاخر . .

اذا كان القصد منها ، كما يبدو الان ، تحقيق القوة العربية المنشودة بغية اللحاق بالتفوق الاسرائيلي ، فقوة العرب لن تكون عن هذا السبيل فكيف اذا كان العرب ينظرون اليها كاداة لتقدمهم ايضا ؟! »[1] .

ولكنها ، بالنسبة له ، وبالرغم من اصرار الفريق الداعي لها وبالرغم من جميع البينات ، ليس لا اداة قوة ولا اداة تقدم . غير ان الدخول في متاهات هذه الحجج ليس من مهماتنا هنا .

---

(١) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، النهار ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ١١ .

واغلب الظن ان حزب الكتائب بلسان رئيسه قال : « لا » صريحة للوحدة العربيّة حين اعلن :

« نجعل من لبنان ارضاً محروقة ولا نتركه يفقد شخصيته ووجوده . . . وقيمته التي لا قيمة للحياة بَعْدها ولا جدوى ! »[1] .

وبقدر ما للبنان شخصية بقدر ما له ، في لغتنا وربما ليست هي لغة الكتائب ، قوميّة تتجسدها تلك الشخصية .

وربما كان من حسن حظ القوميّة اللبنانية انها ساعدتها الظروف لتعبّر عن نفسها بدولة مستقلة ، ولكن من سوء حظها ولا شك ، وفي الوقت ذاته ، ان القوميّة العربيّة لم تحظَ بهذا الامتياز ـ هذا على توافر الكفاءات والامتيازات التي يمكن ان تستغل في هذا المضمار . وبينما حققت القوميّة اللبنانية سيادتها السياسيّة ، وان بعد لأي ، فاصبحت واقعا معترفا به عربيا ودوليا ، ما زالت القومية العربيّة تصارع الصعوبات الجمّة التي تترصّد تحركاتها في اتجاه ذلك الهدف ـ ويبقى نجاحها في ذلك مرهونا بكثير من الاحداث والاعتبارات .

وربما كان من الاعتبارات الهامّة في هذا المضمار اليأس المشل للعصب والحركة الذي ينضح به المقتبس التالي :

« وسعد زغلول قال في يوم من الأيام تشككا في قدرة التضامن العربي بل الوحدة العربيّة : « صفر صفر يساوي كام » ؟ »[2] .

على كل حال يرى الاستاذ رباط عدّة قرائن توحي بان المخرج الذي قال به هو المخرج الذي يتخذه تطور الامور حول هذه القضية .

فاولى القرائن يتضمنها ، حسب رأيه ، البيان الوزاري الاول لعهد الاستقلال حيث الاعتراف « بوجه لبنان العربي » .

وثانيتها ، ينطوي عليها البيان الوزاري للحكومة الرباعية التي اتت بعد حوادث

---

(١) المرجع ذاته .

(٢) الحوادث ، العدد ١٠٤٠ ، الجمعة ١٥ تشرين الأول ، ١٩٧٦ ، ص ٥ .

١٩٥٨ مؤلفة من رشيد كرامي وحسين العويني وريمون اده وبيار الجميّل ، تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » ، حيث يقول : « بان لبنان سيبقى بلداً عربيّا، حرا ، سيداً ، عزيزا مستقلا » .

وينفعنا ، في إطار « تشاد القوميات » كما في إطار « رحلة التفتيش عن هويّة » ان نلاحظ المكسب الذي حققته القوميّة العربيّة بين البيان الوزاري الاول لعهد الاستقلال وبيان الحكومة الرباعية . ففي الأول كان للبنان « وجه عربي » . أما في الثاني ، « فلبنان سيبقى بلدا عربيا حرّا » .

وثالثها ، الحديث الذي اجراه رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو مع جريدة الفيغارو في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٦ . فقد تكلّم فيه عن لبنان وعن الأمة العربيّة « التي بدا من عباراته بانه يعتبره جزءاً منها »[١] .

اذا دلّت هذه القرائن على شيء فهي تدل على تشاد القوميات اولا ، وثانيا ، على الانتصار التدريجي الذي تحققه بهدوء ، ولكن باستمرار ، القوميّة العربيّة في لبنان .

ويظل تطور هذا الاتجاه مرتبطا بمتغيرات تطول لائحة استعراضها بالاسم وبالمهمّة . ومع ذلك يظل الانتباه الى انها هناك والى أنها ذات تأثير فعّال على مصير الميثاق نفسه من مهمّات الدارسين المدققين .

أأأ ـ التعددية او الكثاريّة الحضارية

ان اخطر تحدّ تواجهه القوميّة اللبنانية هو خطر تفجرهامن الداخل . وربّما كانت احداث السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ من ابرز الاسباب الداعية الى هذا التفجير بما وفرته من مناسبات تصادمت فيها الولاءات . وكان من نتائج هذه الاحداث المؤلمة اثارة الاسئلة الباحثة في العمق . ومن بعض الاجوبة عن هذه التساؤلات الجواب التالي :

« ان الاصرار على اعتبار اللبنانيين ابناء شخصية قومية او حضارية واحدة ، هو ما يؤدي الى التعصب والصراع الطائفي او الديني .

« . . . واستطرادا ، تكون كل محاولة ، مهما جاءت مخلصة ، الى « صهر » هذه

(١) الدكتور ادمون ربّاط ،**الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨٦ .

التعددية في بوتقة واحدة كما يقال ، سببا للمزيد من التعصب والصراع ، لانها ستكون ، بالتأكيد ، ظالمة .

« بمعنى آخر ، ان « توحيد » اللبنانيين لا يكون من فوق . . من خلال نظام سياسي توحيدي او وحدوي تذوب فيه الطوائف وتغيب ، او يحاول هو تذويبها في بوتقته ، قسرا وبصورة صريحة ، او احتيالا ومداورة . بل يكون ذلك بالحرية[١] وانطلاقا من الارضية السوسيولوجية[٢] التي يتكون منها لبنان . وبقدر ما نحترم هذه الكثارية الحضارية ، بقدر ما تزداد انفتاحا وتآلفا ، وتضامنا ايضا في ما بينها يكون هو الاتحاد المرتجى والمنشود »[٣] .

ربما سلمنا مع صاحب المقتبس بان كل « اصرار على اعتبار اللبنانيين ابناء شخصيّة قومية او حضاريّة واحدة » هو أمر يتنافى ومبادىء يقرّ بها الفريقان . اهمها في نظرنا هنا إعمال العقل عبر الحوار وسيلة فضلى لحل قضايانا .

واذا اثير السؤال هل هذا الاصرار هو ما « يؤدي الى التعصب والصراع الطائفي او الديني ؟ » لترددنا بالجواب بالايجاب كما يفعل صاحب المقتبس . ذلك لان في هذا الجواب كثير من التسرع الذي يورط صاحبه ، وبالطبع اذا همّه ان تكون تقديراته علمية وصحيحة ، باخطاء متعددة . قد صح جوابه على بعض الناس وفي ظروف معينة . ولكنه ليس بالجواب المؤتمن دائما .

هذا من الناحية المنهجية . وعلاقتها بالسياسة ؟ من هذه الزاويّة تتداعى اركان موضوعته التالية :

« . . . واستطرادا ، تكون كل محاولة ، مهما جاءت مخلصة ، الى « صهر » هذه التعدديّة في بوتقة واحدة سببا للمزيد من التعصب الديني والصراع ، لانها ستكون بالتأكيد ظالمة » .

علميا ، قد تكون محاولة « الصهر » هذه ، وقد لا تكون ، سببا للمزيد من التعصب الديني والصراع . ثم انها ، وعلميا ، قد تكون ، وقد لا تكون ، ظالمة . اما « بالتأكيد » فهي مقبولة ، استنتاجا ، في اطار لا يحصر همّه الدائم بالاستنتاجات

(١) راجع بحث « العروبيّة : بالاكراه ام بالاقتناع ! » .
(٢) راجع مقطوعة « القومية اللبنانية » .
(٣) « من حصاد الأيّام ، العمل ، الجمعة ١٤ كانون الثاني ١٩٧٢ ص ١ و٨ .

العلمية . أما في هذا الاطار فهي في غير موضعها . ثم ان الظلم ، سياسيا ، ليس دائما سببا لعدم الاستقرار والصراع .

يهمنا اكثر ، من هذا البحث ، وهذه هي الغاية البعيدة من تعداد هذه المغالطات العلميّة ، محمله على القوميّة اللبنانية . ان المقتبس المدروس ، ويهمنا سياسيا لانه يعبّر عن وجهة نظر لاصحابها فعاليّة في توجيه التطورات السياسية المعاصرة ، يغلق الباب ، وبطريقة غير حكيمة لا علميا ولاسياسيا ، في وجه التكوين الطبيعي ، اذا توفرت امكاناته ، للقوميّة اللبنانية .

غير انه ، وبعد ان يوصد الباب هكذا في وجهها ظاهرياً على الأقل ، يعود ليفسح للأمل في امكانية تكوينها عبر « الحريّة وانطلاقا من الارضية السوسيولوجية التي يتكون منها لبنان ». نحن لا نتهمه بتناقض موقفه هذا مع موقفه السابق ـ على الرغم من ان ظاهرات هذا التناقض واضحة للعقول المدققة وعلى مستوى معين من العلميّة . ولكننا اتهمنا ، ولهذه الاسباب ، موقفه السابق بانه غير حكيم .

فالقوميّة اللبنانية ، بمعنى الانصهار الاجتماعي الذي ينقذ ، بادنى حدوده ، الوحدة الوطنية ، بادنى متطلباتها ، هي امكانية لا تزال مفتوحة امام المهتمين ببناء لبنان الجديد . وتحقيقها عبر محاولات الحوار والاقناع والاقتناع والتعرف على معطيات الواقع وما يخبئه المستقبل معا من مغريات وتحديات هو ما يتضمنه الموقف الثاني لصاحب المقتبس المدروس . وهو على كل حال الموقف الاحكم علميا وسياسيا .

ويظهر ان هنالك بعض الافكار المسبقة بالنسبة للقومية تجعل هذا المفهوم الذي نتبنّاه في هذه الدراسة مثارا للشكوك وبالتالي ربما للحكم الظالم :

« ان دولة عربية كبرى ، تبنى على قياس شعار « القومية العربية » ، ستكون واسطة الى المزيد من التخلف والتفتت والانقسام ، لا طريقا الى التقدم وحشد الطاقات . . .

« فدولة القومية . . او الدولة القومية ، صيغة قديمة تخطاها الزمن ، وتخطتها حاجات الانسان المتطورة وظروف الحياة المتغيرة باستمرار . الا نلاحظ ما تعانيه هذه « الدولة » اليوم من متاعب وخضات ، وكيف تمزقها التيارات الانفصالية وتحرمها الهناء والاستقرار ؟

« لقد صدق من قال ان « الدولة القومية » كبيرة جدا . . وصغيرة جدا !

« كبيرة جدا ، وأكثر من اللزوم . . الى حد تكاد معه تسحق الانسان . فالسلطة فيها ، بما هي عليه من حصرية ، او مركزية يقتضيها الخوف على الوحدة القومية ، تحتكر كل السلطات ، وكل الصلاحيات . فبقي التقدم . . . وبقيت المدنية احيانا ، حكرا على الرأس والقلب . . . اما الاطراف ، فظلت تحتكر التخلف وتغرق في الحرمان . فكان من الطبيعي ان تثور « الاطراف » ، وان تتمرد وتهدد بالانفصال »[1] .

يبقى ان نوضح مفهومنا للقومية ،المفهوم الذي لو تحققت « القومية العربيّة » متبنية له لما كان من الضروري ان تكون « واسطة الى المزيد من التخلف والتفتت والانقسام » . وقد يكون بامكانها ، وهذا بيد مخططيها ومنفذيها ، ان تصبح وسيلة تقدّم وحشد طاقات وبالتالي طريقاً مستقيماً للقوّة .

وبمفهومنا ، القابل للتطور والمستوعب للتغييرات ، ليست « القومية اللبنانية » صيغة قديمة تخطاها الزمن . انها تساير التطور وتماشي التقدم .

واذا كانت لها فضيلة في نظرنا ، فتكمن فضيلتها بانها تهيىء للانسان شروط الحرية الأصيلة . والسلطة فيها تتوزع كما يقتضي توزيعها التنظيم الافضل للمعطيات التي تتوفر لديها والتطلعات التي تخامر عقول ابنائها .

بالاختصار ، القومية ، كاغلب المبادىء السياسيّة الأوليّة والمفاهيم الأساسيّة ، بامكانك ان تضع فيها من المعنى والمحتوى ما ينسجم مع المعطيات التي تنطلق منها لتربطها بتطلعات الناس وآمالهم والامهم . انها لا تتحكم بالواعين . بل على العكس ، ان هم علموا ، واننا لعالمون ، يملأون اوعيتها بالمحتوى الذي يرغبون .

وهل الديمقراطية اللبنانية ، على سبيل المثال ، كغيرها من الديمقراطيات ؟ وبفضل اسمها وحسب ؟

ثم ان صاحب المقتبس الغاضب على القوميّة هو نفسه يستخدمها ، وفي الاطار ذاته الذي استخدم فيه المقتبس المدروس ليصف علاقة مقصودة وصفا صحيحاً :

« وكان الاختلاف (بين سوريا ولبنان في بداية عهد الاستقلال) قوميا واصبح

(١) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، النهار ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ١١ .

اليوم ، بالاضافة الى ذلك ، اختلافا في النظرة الى النظام الاجتماعي »[١] ام إن غضبه منصب لا على التعبير بحدّ ذاته ولا على القومية دعامة لنظام حكم معين وعلى العموم بل على افتراضها تصلح للبنان ؟

على كل همنا نحن الآن ، ولسنا بقوميين[٢] على كل حال ، ان المفهوم « القومية اللبنانية » يجمع كما في « قمع بلوطة[٣] » جملة مطاليب يصر عليها قسم كبير من اللبنانيين ، ومنهم صاحب ا لمقتبس بالذات ، مثل « الشخصية اللبنانية » ، « والولاء الأسبق للبنان » « والاستقلالية اللبنانية » وما الى ذلك . وكل اعتبار مغاير لهذا الاعتبار تحميل لاستعمالنا لهذا التعبير أكثر مما يحمل في الواقع .

د ـ القومية اللبنانية في خطب الرؤساء

لم يذكر رؤساء جمهوريّة لبنان القوميّة اللبنانية بالاسم . غير أنهم أكدوا على بعض المطالب التي تصحُ ، مجتمعة ، محتوى حيا لهذا المفهوم : كالتفاني ، والولاء الكامل ، والاخلاص غير المشوب وما الى ذلك .

« ان من حق لبنان ان يطلب من جميع ابنائه التفاني في خدمته »[٤] .

« دعائم الاستقلال اللبناني : ميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاق هيئة الامم المتحدة ، وميثاقنا الوطني ، وحدة صفوفنا واجتماع قلوبنا ، اعتمادنا على انفسنا واتكالنا على سواعدنا . في ولائنا الكامل غير المشوب ولا المجزأ لوطننا لبنان[٥] » .

« واني ، وانا اعد مواطني امام مجلسكم باعطاء الجهد كله في سبيل بناء الدولة ،

---

(١) المرجع ذاته .

(٢) ملحم قربان :

آب ـ **الحقوق الانسانية** ، طبعة ثانية ، بيروت ، **١٩٦٩** .

ب ـ « المواقف الحاسمة » مجلة العدالة ، كلية الحقوق الجامعة اللبنانية ، (عدد ممتاز) **١٩٧٠** .

ج ـ « الاخلاق والمجتمع » ، طبعة ثالثة ، بيروت ، **١٩٧٤** .

د ـ **الواقعية السياسية ،دار النهار للنشر**، بيروت ، **١٩٧٠** .

هـ ـ **اشكالات** ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، بحث « الالتزام ابعد من القوميّة » .

(٣) راجع كتابنا ، **علمانية دركهايم الاخلاقية ومتشعباتها الاجتماعية** ، تحت الطبع .

(٤) فؤاد شهاب ، رسالة الى اللبنانيين المغتربين ، **١٥** ايلول **١٩٦٠** .

(٥) فؤاد شهاب ، بيان قسم اليمين الدستورية ، **٢٣** ايلول **١٩٥٨** .

اطالب كل مواطن ان يقطع على نفسه العهد بان يفي بمسؤوليته ويقوم بكامل واجبه »[١] .

« ولا يفضّل لبناني آخر الا بقدر ما يبذله في سبيل لبنان »[٢] .

« ان لبنان الذي خاض معركة الاستقلال . . . وانتصر انتصاراً رائعاً بما اجتمع له في صفوفكم التي تنتظم في حب لبنان صفا واحدا ، وقلوبكم التي تجتمع في هواه قلبا كبيراً[٣] .

« وطني دائما على حق »[٤]

واذا ما طبقت على هذا الشعار مبادىء المنهجية والعلميّة لما صمد أمام الانتقادات .

غير ان المقصد منه لا ان يقدّم نظريّة علميّة حتى يقاس[٥] بتلك المقاييس . القصد منه إعلان شعار القوميّة اللبنانية . واذا عنى هذا القول شيئا ، وهو قد عنى اشياء كثيرة ، فمن ابرز ما يعني توطيد الايمان بالقومية اللبنانية . وقد تخطت هذه الدعوة الى القومية ، وربما لاسباب كثيرة مبررة ، حتى المتطلبات العلميّة ـ الأمر الذي كثيرا ما يتكرر في السياسة . إن بحث هذه المتطلبات ليس همنا الآن ؛ انه يخرج عن اطار هذه الدراسات .

وقد برزت دعوة اللبناني الأول الى القوميّة اللبنانية في افتتاحه لمجلس الوزراء في الخامس من آذار **١٩٧٥** . وكان ذلك على أثر الاحداث الدامية في قلب الجنوب ، في صيدا :

« انني انطلق من فعل ايمان بلبنان ، باننا جميعنا واحد في الدفاع عن وطن واحد . . . لا فضل للبناني على آخر إلا بما يقدمه لمصلحة لبنان من اخلاص وتضحيات »[٦] .

الرئيس سركيس والقومية اللبنانية .

---

(١) فؤاد شهاب ، بيان قسم اليمين الدستورية ، **٢٣** ايلول **١٩٥٨** .

(٢) شارل حلو ، رسالة عيد الاستقلال ، **٢١** تشرين الثاني، **١٩٦٨** .

(٣) فؤاد شهاب ، في حفلة نادي الضباط عشية عيد الاستقلال من عام **١٩٥٩** .

(٤) سليمان فرنجية .

(٥) ومن هنا خطأ السؤال الذي يثيره المحامي محمود المقدّم : « كيف يكون وطني على حق ؟ » **النهار** ، السبت **١٩٧٤/٧/٢٠** ، ص **١١** وص **١٣** .

(٦) **النهار** ، الخميس ، **١٩٧٥/٣/٦** .

« . . . ورسالته . . . رسالة تقتضي بناء دولة متطورة . . . وقيام وطن يكون فيه شأن كبير للانسان وحقوقه ، وحرياته ، يتساوى فيه المواطنون جميعا ، ويدينون له بالولاء ، كل الولاء ، ويعملون لخيره وإسعاده وازدهاره ويتمسكون به وطنا ليس عنه بديل »[1] .

ـ أسبقية الولاء الوطني

« لا ريب ان العدل والمساواة ، ضروريان لتعميق الولاء الوطني وترسيخه .

« فالوطن ليس غاية في حد ذاته . . انما الانسان الشخص ، هو المحور والغاية .

« وحيث لا يكون عدل ومساواة ، لا يكون حريّة وكرامة ، وبالعكس ، . . . ولا يكون الولاء الوطني كما ينبغي ان يكون . . .

« ولكن ، لكي يتأمن ذلك ، يجب ان يكون هناك وطن ودولة ، والاّ ، ممن تطلب العدل والمساواة .

« لو كان الولاء الوطني مشروطاً على هذه الصورة ، لما كان وطن على الأرض ، ولما كانت دولة »[2] .

يتناول هذا المقتبس قضايا هامّة معاً للفكر السياسي وللعمل السياسي . وربما كانت اهميتها تنبع بالدرجة الاولى من علاقتها بالمشكلة المحورية « للعلم » السياسي : مبررات الالزام السياسي .

غير ان اهتمامنا هنا ينحصر بعلاقتها بالقومية عامة من جهة وبالقومية اللبنانية خاصة . وكذلك المقتبس التالي :

« لقد كان الخوف من التطوير في الدستور والنظام هو الخط الغالب في السياسة اللبنانية بحيث تحوّل الجمود الى صنميّة لا تخضع لقوانين النمو والحياة ، وهو الامر الذي لم تسلم به أكثرية الشعب اللبناني ، فالولاء في الوطن هو أولا للحريّة والعدالة والمساواة والديمقراطية وروح التقدُّم ، وهي المقاييس التي تقاس بها المؤسسات ، فالنظام الذي

(١) من رسالة الرئيس الى اللبنانيين بتاريخ ٢٢/٩/١٩٧٧ ، لمناسبة مرور العام الأول على تسلمه سلطاته الدستورية ، وزارة الاعلام ، الوكالة الوطنية للانباء ، ص ٨ .

(٢) بيار الجميل . في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** السبت ٢٩/٩/١٩٧٣ ، ص ٤ .

يوفرها هو الصالح والنظام الذي يضيق بها لا يستطيع ان يثبت امام دورة الحياة .

« ومع أنَّ لبنان استطاع ان يكون بلد الديمقراطية ، الا انه لم يبن الدولة القادرة على حماية القيم الديمقراطية ولا الوطن المجمع على حراستها »[1] .

ويصح على هذا المقتبس ما سبق وبيناه بالنسبة للمقتبس السابق .

يتصادم هذان الموقفان على الساحة اللبنانية تصادما قويّا . ايهما أسبق الولاء للوطن ام الولاء للقيم التي يقاس الوطن بمقدار ما تتحقق هذه القيم في حياة أبنائه ؟

يجيب احد الفرقاء عن هذا السؤال بقوله : ان الولاء الوطني لا يكون مشروطا . ويجيب الفريق الثاني بتقديم الولاء لقيم معينة على الولاء للوطن .

الواقع هو أن هذا السؤال ، على اهميته ، لا يبحث في معزل عن اعتبارات ذات علاقة به ، كما يتبيّن من المقتبسين المدروسين . فهو يتشابك وقضايا مغايرة تشابكاً قويت وشائجه .

ثم أنه ، على صعيد النظرية ، تختلف مواجهته عنها على صعيد الواقع . فعلى صعيد النظريّة يمكن التجريد الى حد البتر او التشويه . أما على صعيد الواقع . فهذا مما لا يواجهه مواطن عاقل .

وحتى على الصعيد الفكري المحض يطرح السؤال من زاوية تقليدية لا تعطي الحريّة الانسانية اعتبارها الذي تستحق . صحّ ان الحريّة قيمة ذات شأن لدى الفريقين . وهذا المشترك ، جامعاً بين الموقفين ، يسهل عمليّة التوفيق بين موقفيهما المتناقضين ؛ او بالاحرى المتكاملين كما سيتبين .

فلو تبنينا الحريّة الاصيلة[2] منطلقا لنا ، ولو اعطينا هذه الحريّة الاهتمام الكافي ، ولو سلكنا ، منطلقين من الحريّة ، طريقا تحددها مبادىء المنهجيّة المؤتمنة ، لنفينا شرعيّة التشريع[3] : ان يقرر بعضنا ، وبدون تكليف سابق من اصحاب العلاقة ، مواقف البعض الآخر . وتتضخم خطيئة التشريع هذا عندما لا يكتفي المشرعون بتحديد

(١) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار** ، الجمعة ٦/٨/١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٢) ملحم قربان ، **الحقوق الانسانية** . بيروت ، طبعة ثانية ، ١٩٦٩ ، ص ١٤٠ وما بعدها وص ١٦٠ .

(٣) ملحم قربان ، **المنهجية والسياسة** . طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .

مواقف البعض منا فحسب بل يعممون تشريعاتهم مبادىء عامة تصح على الجميع .

والمقتبسان المدروسان يقعان في هذا الخطأ كما هو واضح .

« فالولاء في الوطن هو أولا للحرية والعدالة و . . . » .

« ولـو كان الـولاء الوطنـي مشروطـا على هذه الصـورة ، لما كان وطـن على الارض . . . » .

إنهما يشرّعان للجميع . وبهذا التشريع يتخطيان حق الحـريّة في الاختيار لمن هم اصحاب العلاقة ولهم حق الاختيار في هذه القضية . وفي تقديرنـا ان جماعـات مختلفـة التركيب الاجتماعـي والظـروف الحياتية والغايات تختار مواقف مختلفـة بالنسبـة للقضية المطروحة . ولماذا نذهب بعيداً في برهان موقفنا هذا . ان المجتمع اللبناني ذاته يشتمل على فئتين ، على الاقل ، تتخذان موقفين مختلفين منها . هذا ما يخطئان فيه .

ويخطئان كذلك في طريقة التعبـير عما هو محق في موقفيهما . ولكنـه من السهـل تصويب ذلك . يقول أحد الفريقين : في مجابهتنا لقضية الولاء « نقدّم الـولاء للحـرية والعدالـة والمساواة والديمقـراطية وروح التقـدّم » . وهـذا حق من حقوقنـا كانـاس وكمواطنين . ويقول الفريق الثاني ، وللأسباب ذاتها ، في مجابهة القضية ذاتها « نقـدم ولاءنا للوطن ، وليس هذا الولاء مشروطاً » .

السؤال السياسي الهام ، في هذا الاطـار ، هو : كيف التـوفيق بـين الفريقـين ؟ ولتحقيق ذلك اكثر من طريق وأكثر من مخرج .

ولا يعتبر الرأي الذي يعبر عنه المقتبس التالي احد تلك المخارج .

« تقتضي الحقيقة بالاعتراف بجرأة بان لبنان مقسم اليوم نفسانيا وبشريا وجغرافيا واقتصاديا ، شئنا ذلك ام ابينا . كما يقضي الواجب بأن نعيد اليه وحدته . غير ان الشرط الأساسي لذلك انما هو الولاء المطلق للبنان ، فلا علم يرتفع فوق علمه ولا قضيـّة تتقدم قضيته »[1] .

لا يصح ان يعتبر هذا الرأي مخرجا لانه إعادة وتكرار للموقف الذي سبـق وبـدأ البحث به . هذه من الناحية المنهجية . ومن الناحية السياسيّة ، يعود هذا الرأي فيقع في

(1) شاكر ابو سليمان ، رئيس الرابطة المارونية ، النهار ، السبت ٢٤/٧/١٩٧٦ ، ص ٢ .

خطأ التشريع للآخرين . وقد سبق وبينا ان للفريق الآخر حق في اختيار ما يتناقض وما نختاره نحن . ومن هنا تكون غلطته المميته قصر نفسه ، انه لا يفتش عما يجعل الفريق الآخر يغيّـر رأيه ليتبنى الرأي المقترح ـ وهذا هو المطلوب . انه يفرض رأيه على الفريق الآخر فرضا .

فاذا كان رئيس الرابطة المارونية غيورا على تثبيت « الولاء المطلق للبنان ، فلا علم يرتفع فوق علمه ولا قضيـّة تتقدّم قضيته » واذا كانت هذه الغيرة حقيقية ، واذا كان مهتماً بتحقيقها بطريقة تعطي الاقناع والاقتناع حقها ، فعليه ان يحتفظ بذلك كغاية يتطلب تحقيقها جهداً وتنقيبا واقناعا ، وتتطلب هذه بدورها سلسلة من الخطوات الحذرة ، لا ان يبدأ بها نقطة انطلاق . المقدمات شيء . والاستنتاج شيء آخر . والمقدرة المنطقية تتجلى بربط هذه بتلك بطريقة لا تشوبها شائبة . ويصـح ذلك كذلك في السياسـة . غـير أن مصاعب العملية ـ عملية الربط بين المقدمات والاستنتاجات ـ أكثر وأكثر تعقيداً . وذلك لكثرة مزالقها .

وبالمقابل لا يعتبر الرأي الذي يعبّر عنه المقتبس التالي احد تلك المخارج المقصودة .

« اللبنانيون عرب كلهم مسيحيهم كمسلمهـم ، وحق العروبة على الكل واحد »[1] .

وذلك للاسباب ذاتها التي ذكرت تعليقا على المقتبس المقترح السابق .

تبقى قضية التوفيق بين الموقفين ، وقد كثرت الطـرق اليهـا والمخـارج ، وكذلك المزالق ، قضيـّة ينبغي ان تستأثر ، لاهميتها ، باهتمامات السياسيين المثقفين والمنظـرين الاذكياء على حدّ سواء .

ثالثاً ـ الدور العربي في لبنان

إن الثابت الرابط بين لبنان ومحيطه العربي ليس بالعلاقة البسيطة ، وبالتالي يصعب التعبير الصحيح عنه بسهولة وبساطة . وليست غايتنا هنا والآن التعرض لهـذه العلاقـة بالتفصيل . همنا ابراز الخطوط العريضة لمخططها العام .

١ ـ في أسباب المحنة

انه لمن الشائع المعروف والصحيح ايضاً ان لبنان ، وبفضل الحريّـة التي يتمتع

(1) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، النهار ، الجمعة ٦/٨/١٩٧٦ ، ص ٢ .

بها ، وعلى أكثر من صعيد ، تجعله مرآة تعكس ، احيانا بصدق وأمانة ، واحياناً بطريقة مشوّهة ، التيارات والتطورات التي يتمخض عنها العالم العربي .

في هذه الصيغة العامّة لا اخال مفكرا مراقبا مسؤولا واحدا يتصدى لصحّة ما يتضمنه هذا القول . تبدأ الخلافات معا تفسيرا وتحليلاً عندما يبدأ المحقق في التعمق والاستقصاء .

ومن المعروف كذلك ان انقسام العالم العربي حول قضايا مصيريّة تمس العالم العربي وتطال مسيرته ومصيره - كاتفاقيتي فك الارتباط في سيناء والجولان ، وكيفية التحضير لمؤتمر جنيف[1] . - إن هذا الانقسام كان من أسباب المحنة اللبنانية . وذلك على صعيدين اثنين على الأقل : الأول ، التبني العلني من قبل اللبنانيين انفسهم - كان هذا التبني صادقا صادراً عن قناعة واخلاص في الاعتقاد أم كان مأجورا سطحيا وزائفا - لمواقف هذا او ذاك من الانظمة العربية المختلفة والمتصارعة احيانا حتى التآمر على القتل او التنكيل ، والثاني ، الامدادات الماديّة والمعنوية التي تقدّمها تلك الانظمة العربية للمتعاطفين معها من اللبنانيين .

٢ - في محاولة الخروج من المحنة

« ان دخول قوّات أمن عربية الى لبنان هو قرار تاريخي »[2] .

انه يفصل بين اتجاهين متناقضين في تطور الاحداث اللبنانية : - الانحدار في مزالق الموت والدمار او التطلع نحو قمم الحياة والتسلق ، وإن صعبا ومرهقا ، لمرتفعاتها المتشامخة والمعممة بالنور . انه لموقف حاسم[3] بكل ما في التعبير من معنى . انه انتصار لارادة الحياة . وانها لارادة جماعيّة .

« ايها اللبنانيّون ،

« للمرّة الاولى بعد تسلمي مسؤوليتي ، احدثكم من مركز المسؤولية وبلغة العقل

(١) وفي هذا الاطار تأتي زيارة الرئيس انور السادات لاسرائيل التي أبرزت الشقاق العربي أكثر وأكثر . ١٩ - ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧ .

(٢) الرئيس الياس سركيس ، الجمهورية اللبنانية وزارة الاعلام ، الوكالة الوطنية للأنباء ، ٧ تشرين الثاني ، ١٩٧٦ ، ص ٣ .

(٣) ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، العدالة (عدد ممتاز) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، ١٩٧٠ .

والمحبّة في شأن هام يتصل به مصير الوطن في هذه المرحلة من تاريخه لأنّ من حقكم ان تطلعوا على مغزى وابعاد المقررات التي اتخذها الملوك والرؤساء العرب لمساعدة لبنان وإنقاذه من محنته . . .

« لقد تتبعتم دون شك ، باهتمام كبير انباء مؤتمر القمة الذي كان منعقداً في القاهرة ، كما تتبعتم من قبل القمّة السداسيّة في الرياض .

« وعدت اليكم احمل المقررات التي تعرفون والتي هي حصيلة مباحثات جدّية وأخوية ، دارت في جوّ ايجابي بنّاء . واني اذ اقول ذلك فليس من باب مجاملة الملوك والرؤساء الذين شاؤوا ان يحملوا معنا هم وطننا ، فالأيام التي نعيش هي مرحلة تاريخيّة دقيقة وخطيرة ليس فقط بالنسبة الى لبنان ، بل كذلك بالنسبة الى هذه المنطقة من العالم . ذلك ان الأزمة التي نعاني تتعدى حدود[1] لبنان ، وهذا ما يزيدني تحسسا بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقي »[2] .

ولما كانت ارادة الحياة تصح ان تكون مقدّمة للحياة لا تحقيقا لها ، كان من الطبيعي ، حتى تتحقق الحياة ، ان يتبعها ترتيبات في ظل هذه الغاية . ولما كانت القوّة شرطا ملازما لعمليّة البقاء ، ولما كانت هنالك قوى لا تزال مصممة على التخريب ، كان لا بدّ من قوّة تجابه تلك وتكون قادرة على لَجْمِها . وهذا ما اهتمت به مقررات مؤتمر القاهرة المكرسة لمقررات مؤتمر الرياض السابق له :

« وبانتظار أن نوفق الى اعادة بناء جيشنا وقوى أمننا الداخلي ، فقد أمر الملوك والرؤساء العرب إنشاء قوّات أمنيّة عربيّة بقيادة لنا ، تحل موقتاً محل جيشنا وقوانا الأمنيّة » .

« وقد تعهد البعض بتقديم الجنود والعتاد والبعض الآخر بتقديم المال اللازم للانفاق على هذه القوّات وتعهد الاخر بالاثنين معا »[3] .

ومن هنا نرى الاسهام العربي الايجابي والفعّال في عمليّة انقاذ لبنان مما تورط

(١) إشارة الى ، وبينة لما ، يقصد بالتعبير « وحدة المصير » للبنان والمنطقة العربية .

(٢) الرئيس الياس سركيس ، وفي رسالة الى اللبنانيين بعد عودته من مؤتمر القاهرة ، الوكالة الوطنية للانباء ، ٧ تشرين الثاني ، ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٣) الرئيس سركيس ، المرجع المذكور سابقا .

فيه ، عن قصد او عن غير قصد ، وبتصميم سابق ومخطط له او باستدراج موفق من قبل المتآمرين على سلامة ابنائه وعلى سيادته واستقلاله من مغامرات بربريّة ومشادات .

ولهذا كانت مهمة قوّات الامن العربية مثلثة الاهداف :

« ان مهمّة هذه القوّات العربيّة هي انهاء الاقتتال وهي ستشهد على تطبيق الاتفاقات وعلى حفظ الأمن في كل انحاء لبنان واعادة الهدوء والاستقرار الى ربوعه يساعدها في ما يعود لحفظ الامن ما يتهيأ تدريجيّا من قوى امننا الداخلي » .

إذن العالم العربي ، او اكثريته الساحقة وعلى المستوى الرسمي ، وايمانا منه بوحدة المصير بينه وبين لبنان لان الازمة التي يعانيها لبنان « تتعدى حدود لبنان » قد اتخذ موقفا ايجابيا من هذه الازمة : انقاذ لبنان ، وبالتالي المنطقة ، منها . واذا كانت غيرة بعض اللبنانيين على السيادة اللبنانية ، قد أثارت شكوك كثيرين[1] من اللبنانيين حول النيات المبيتة وراء المبادرة السورية ، وكانت هذه طليعة قوّات الردع العربية ، وبقيت اقوى فصائلها ، فإن خطاب الرئيس سركيس بعد عودته من مؤتمر القاهرة المنعقد لمعالجة العرب للازمة اللبنانية ، ان ذلك كان يقصد منه ، مع ما يقصد ، تبديد تلك الشكوك :

« وإن حق قبول هذه القوّات وطلب بقائها او سحبها امر يعود لنا وفق القرار الذي اتخذه اصحاب الجلالة والسيادة الملوك والرؤساء الذين ارادوا ان توضع هذه القوّات بتصرفنا وبإمرتنا .

« ايها اللبنانيون ،

« ان دخول قوات امن عربيّة الى لبنان هو قرار تاريخي . واريدكم ان تعلموا ان ذلك يتم من اجل الحفاظ على سيادة[2] لبنان التي أكد مؤتمر الملوك والرؤساء حرصه عليها وضمانه لها كحرصه على وحدة لبنان شعبا وارضا دون اي انتقاص ولا اجتزاء » [3] .

وفي ضوء هذا التطمين ، تكتسب اهميّة قوات الردع العربيّة بعدا آخر لبعدها الواقعي : البعد الذي ينطلق من أن الازمة اللبنانية تهدد المنطقة بكاملها ، ولانها « تتعدى

---

(١) كان ابرز المصرحين عن هذه الشكوك العميد ريمون إده .

(٢) راجع كذلك المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس حافظ الاسد في باريس في ختام زيارته الرسمية لفرنسا . **النهار** ، العدد **١٢٨٧٦** ، الاحد **٢٠** حزيران **١٩٧٦** ، ص **١** .

(٣) الرئيس سركيس ، المرجع المذكور سابقا .

حدود لبنان » اصبح من مصلحة الحكام العرب ، بفضل مسؤوليتهم تجاه بلدانهم بالذات وابناء تلك البلدان ، ان يتعاونوا على اطفاء الحريق اللبناني . البعد الآخر هو البعد الاخلاقي : القصد النبيل .

من هنا يتبرر طلب الرئيس سركيس إلى اللبنانيين ان يقابلوا القوّات العربيّة بالترحاب والمحبة :

« اني اطلب الى الجميع ان يقابلوا هذه القوّات بأخوّة ومحبّة وان يدركوا معي بوصفي المؤتمن بحكم الدستور على سيادة لبنان واستقلاله ، الغاية الواضحة المحددة والقصد النبيل من قدوم هذه القوّات »[1] .

« . . . واني على يقين ايضا بأنكم ستتعاونون مع هذه القوّات على تحقيق الهدف الذي انشئت من أجله وهو تحقيق السلام ومساعدتنا حيث نشاء وحين نشاء على توفير الأمن لنا فنحافظ هكذا معا على سيادة لبنان وتطبيق الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية على نحو يؤمن سيادة لبنان ولا يحول[2] دون تمكين المنظمة من العمل على تحقيق اهدافها القوميّة المشروعة »[3] .

وربما قرأ قارىء مهمّات ابعد لمهمّة قوات الردع العربيّة . انها لتهيء ، بتحقيقها السلام اللبناني وبنشر رايته ، للتعمير ولاعادة البناء :

« إن اعادة تعمير لبنان وبناء الدولة الجديدة والحفاظ على حرّيات الانسان وحقوق المواطن كلها أمور تنتظر الامن والاستقرار .

« وكما لن نكون وحدنا في اعادة السلام ، كذلك لن نكون وحدنا في التعمير[4] .

« ولسنا وحدنا بصانعي السلام ، فقد تضافرت جهود الملوك والرؤساء العرب في قمتي الرياض والقاهرة على مساعدتنا للخروج من مضائق المحنة والخراب الى واحات

---

(١) المرجع ذاته ـ ص **٣ـ٤** .

(٢) تلاحظ هنا روح اتفاقية القاهرة ، **١٩٦٩** ، وجوهرها عدم التفريط لا بالسيادة اللبنانية ، ولا بمنظمة التحرير الفلسطينية . المشكلة تنشأ حول التوفيق العملي وعلى صعيد الممارسة بين الاثنين . هذا هو التحدي الكبير . ويظهر ان العرب ولبنان قد قرروا مواجهته .

(٣) الرئيس سركيس ، المرجع المذكور سابقا ، ص **٥** .

(٤) المرجع ذاته .

الطمأنينة والأمل . وها هي قوّات الامن العربية تقوم بمهمتها في مختلف المناطق اللبنانية ، وقد فرضت الأمن حيثما حلّت بتجاوب من الفرقاء جميعا[1] .

وكان من الطبيعي ان يردّ لبنان الرسمي تحيّة العالم العربي الرسمية بتحيّة مثلها ، او على الأقل ان يظهر عاطفة عرفان الجميل :

« وانني اعبر عن رأيكم وانطق بمشاعركم عندما أقول ان لبنان لن ينسى موقف الملوك والرؤساء العرب وما التزم به مؤتمر الرياض ومن بعده مؤتمر القاهرة في سبيل إعادة بناء لبنان الذي انهارت مؤسساته وتهدّم اقتصاده وتصدعت اركانه ، ودُمرت مدنه وقراه وتشرّد الكثيرون من ابنائه »[2] .

وهكذا وبعدما بدأنا ، نحن اللبنانيين ، ببناء دولة الاستقلال منذ العام **١٩٤٣** ، وبعدما قام البنيان وتقدّم مراحل متعددة ، كتب علينا ، ولا نقصد بذلك ان نتهرّب من مسؤولياتنا ، ان نعيد البناء من جديد . إنّ الاستقلال السياسي ذاته اصبح ، نتيجة للحوادث المؤلمة ، متأرجحا على كف عفريت . وكاد يذهب في داهية همجية . واذا كان الامر كذلك ، وعلى الارجح انه لكذلك ، فان خطر الاحداث المريعة يطال تاريخنا في اصوله ويذهب بنا وبجميع ما تراكم من تراث عام الى أبعد من **١٥١٦** ، بداية تاريخنا الحديث .

هذا بُعد الأزمة الضارب في الماضي الزمني والحضاري معا . واذا صح اعتبار هذا البعد بعدا عاموديا ، فان البعد الافقي لها ـ البعد الذي يغرز اظافر اخطبوطه في قضايانا الاجتماعية وقضايا جيراننا في المنطقة العربية ، فيعبر عنه المقتبس التالي :

« فمن اجل لبنان اولاً ومن اجل القضيّة الفلسطينية ، ومن أجل التضامن العربي كانت مقررات الرياض والقاهرة ، الامنية منها والتعميرية ، ومن أجل لبنان[3] اطلب منكم ان تمكنونا من النجاح في المهمتين لينطلق لبنان من جديد الانطلاقة التي يستحق والتي تؤكد ان الثقة به كانت في محلها وكذلك ما احاطنا به الأشقاء من عاطفة اخويّة لا

(١) الرئيس سركيس ، بمناسبة ذكرى الاستقلال ، **٢٢** تشرين الثاني **١٩٧٦** .
(٢) الرئيس سركيس ، المرجع ذاته .
(٣) وللمنطق نفسه من اجل القضية الفلسطينية والتضامن العربي كذلك .
(٤) وهذا ايضا وصف صادق للمشاركة بمفهومها العام .

يرقى الشك الى اخلاصها ولا الى صفائها . فنبادل المحبّة بالمحبّة والتفهم بالتفهم والثقة بالثقة »[1] .

ان في هذه الاعتبارات لمن التاريخ الشيء الكثير . ولا يخفاكم كما لا يخفانا ان فيها كذلك من الحلم المثالي والتعبير عن الآمال المتفائلة اشياء اكثر .

للتذكير بذلك ـ مجرد التذكير ـ نقتبس المقطع التالي :

« إن مستقبلنا في يدنا . وأمننا في النهاية هو شأننا نحن . وأما القوات العربيّة فهي هنا على ارضنا بإرادتنا ، ولكي تساعدنا على تجاوز المرحلة الصعبة والتي ارجو معكم ان تكون قصيرة وقصيرة جداً اذا تعاونا جميعا على جعلها كذلك بالتفهم والمحبّة والحكمة والاخلاص للوطن »[2] .

ولنا على هذا المقتبس ، وفي إطار التمييز بين الحلم المتفائل والواقع المرير ، عدّة ملاحظات . إن التوكيد على أن مستقبلنا في يدنا وامننا في النهاية هو شأننا نحن ، إنّ هذا التوكيد لتوضيح لأحد مضامين السيادة . وهذه تعادل في منطق الانسان الفرد مفهومة للحرية . ولما كانت الحرية ، مفهوماً عاماً قد يختلط على بعضهم على الاقل بالفوضى ، كان من الضروري ربطها وتحديدها بالمسؤولية ـ على الصعيدين : الفكري والتطبيقي[3] . وكما في حياة الفرد بالنسبة لهذه القضية كذلك في حياة الاوطان . ومن هنا توجب ربط الحرية والسيادة بمسؤوليات تنسجم معها ضخامة وقيمة .

« إن مستقبلنا في يدنا . وامننا في النهاية هو شأننا نحن » .

« وبامكاني القول ان العالم العربي ا لشقيق معنا . والعالم الخارجي الصديق معنا . وما علينا إلا ان نكون نحن مع انفسنا ومع وطننا »[4] .

(١) المرجع المذكور سابقا ، ص ٦ . (نشرة الوكالة الوطنية للانباء ، تاريخ **١٩٧٦/١١/٧**) .
« ... فلنعترف ، ونتصارح ، ان الذي في مهب الريح ليس فقط مصير الدولة ـ وقد زالت إلا آخر شكلياتها ـ بل مصير الارض والشرائع والمواطن والانسان في المواطن » .
غسان تويني ، « الطريق الى وحدة جديدة » ، **النهار** ، العدد **١٢٨٦٤** ، الاثنين **١٤** حزيران ، **١٩٧٦** ، ص **١** .
(٢) الرئيس الياس سركيس ، المرجع ذاته ، ص ٤ .
(٣) ملحم قربان : آ ـ **الحقوق الانسانية** ، طبعة ثانية ، بيروت ، **١٩٦٨** .
ب ـ « المواقف الحاسمة » العدالة ، (عدد ممتاز) كلية الحقوق ، **١٩٧٠** .
ج ـ **ازمة السياسة في لبنان** .
(٤) الرئيس الياس سركيس ، بمناسبة ذكرى الاستقلال ، **٢٢** تشرين الأول ، **١٩٧٦** .

نعم . ما علينا إلا ان نكون نحن مع انفسنا ومع وطننا . لو كنا كذلك ربما كنا تجاوزنا المرور في مظهر التجربة المرّة التي كدنا نشرب كأسها حتى الثمالة . ولكن ما لنا وللافتراضيات الآن . المهم ان نعرف ان هذا هو التحدي الكبير الذي نواجهه اليوم . فهل نكون من مستواه ؟

والملاحظة الثانية ، في اطار التذكير بالفرق بين الحلم المشرق والواقع التاريخي المكفهر المظلم ، نرجع الى المقياس الذي يضعه الرئيس امامنا محكا لاختبار صدق ارادتنا بالعيش بسلام وبالتالي بالاستغناء عن قوات الردع العربية التي جاءت لتساعدنا على تجاوز المرحلة الصعبة التي يتخبط في مستنقعها تاريخنا المعاصر . وهكذا يكون هذا المقياس متعدد المهمات : انه أولا ، مقياس لمدى جدية ارادتنا بالعيش بسلام وطمأنينة ، وثانيا ، مقياس لتجاوزنا مرحلة الاحداث الاليمة الصعبة ، وثالثا ، وبالتالي مقياس لمدة احتياجنا للقوات العربية . ويرجو الرئيس معنا ان تكون هذه المدة « قصيرة وقصيرة جداً » . وهذا هو المقياس . وأنه لمقياس صحيح . وذلك هو الرجاء المشترك . فهل يكون يا ترى صحيحا هو ايضا . هل يرتفع اللبنانيون ذوي العلاقة ذات التأثير بالاحداث الى مستوى رجاء الرئيس ومن لف لفه من اللبنانيين المخلصين وهم كثر ؟

غير أن الرئيس ، وايمانا منه بالمشاركة ، وهو ايمان يتضمنه الكثير من مواقفه[1] ، قد جعل هذا الرجاء ، وعن حق صراح ، مشروطا : « اذا تعاونوا جميعا على جعلها كذلك بالتفهم والمحبّة والحكمة والاخلاص للوطن » . فهلا ارتفعنا جميعا الى مستوى تحقيق ذلك الرجاء ؟ ـ وهو رجاء ، ان ناوأه بعضهم في السر ، فلم يجرؤ لبناني واحد ، على حد علمنا ، بمناوأته علنا .

ويبقى المقياس المذكور مقياسا لمدى جديتنا جميعا لتحقيق ذلك الرجاء واقعا تاريخيا واجتماعيا معيوشا . وفي الحالين ـ اخلاصنا له وجديتنا في تطبيقه او عدمها ـ يظل مؤشرا يذكرنا بالتمييز بين الأمل البرّاق ـ وعساه ان لا يكون سرابا خلبا ـ وبين الواقع الباهت الذي نعيش .

واذا خيب الشعب املا فهل يعوّض القادة هذه الخسارة ؟ هل يبدد القادة تلك الخيبة ؟ للرئيس ثقته بالاثنين : الشعب والقادة .

(١) راجع بحث المشاركة » في هذه الدراسات .

« وفي هذا المجال اضع ثقتي باللبنانيين وبقادتهم الذين اؤمن بان وطنيتهم سوف تدفعهم الى التجاوب مع السلطة في سبيل الوصول الى اسلم الحلول وانجحها »[2] .

فهل تكون ثقة الرئيس بالشعب وبقادته في موضعها ؟ ان المقياس قد تحدد . وحدده الرئيس وحده من موقع المسؤولية . وانه لمقياس معقول ومقبول . فهل يبقى معبّرا عن حلم متفائل بعيد المنال ام يلتصق ، بفضل التعاون من قبل الشعب والقادة معا مع السلطة ، بالواقع اللبناني فيصبح وصفا صحيحا له ؟ التاريخ وحده ، او بالاحرى تطور الاحداث ، كفيل باعطاء الجواب الصراح .

ولا يشفع بالمفتشين عن مبررات للهروب من هذا الاستنتاج وبالتالي من تطبيق المقياس المذكور على حوادثنا وتطوراتها وشخصياتنا وتصرفاتها وقادتنا ومسلكيتهم ، لا يشفع بهؤلاء تذكيرنا بان اعراب الرئيس عن ثقته بالشعب وبقادته جاء في اطار بحثه بقضية سياسيّة : اي البحث في الصيغة الجديدة للبنان الجديد وملاءمة النظام البرلماني للاثنين ، بينما وضع المقياس المدروس في اطار بحثه بقضيّة أمنية : مدة بقاء القوات العربيّة في لبنان .

ان تذكيرنا بهذا النقل للمقتبسات وبالتالي المواقف التي تعبّر عنها تلك المقتبسات من إطار سياسي الى إطار امني لا يعطل الاستنتاج المبني عليهما معا . وذلك لأنه من المعروف الشائع حتى لدى القراء السطحيين للصحف اليوميّة هذه الأيام[1] ان الأمن مرتبط بالوفاق السياسي ارتباط العلّة بالمعلول . فكم بالحرى لدى المراقبين المدققين ؟

وهكذا يصح ان يبقى المقياس مقياسا مقبولا والاستنتاج صحيحا . وان اخشى ما نخشاه ان يبقى رجاء الرئيس تعبيرا عن امل متفائل يفصل بينه وبين الواقع المؤلم الذي يعيشه لبنان هوّة ـ اتساع هذه الهوّة مدعاة لخيبة الأمل . وزوالها التام الكامل بينة قاطعة على انبعاث لبنان الجديد .

وعلى الحالين : خيبة الامل او الفرح الكبير بالولادة الجديدة ، تبقى لعرب قمتي الرياض والقاهرة مشكوريّة محاولتهم انقاذنا .

(١) الرئيس الياس سركيس ، بمناسبة ذكرى الاستقلال ، منشورات وزارة الاعلام ، مركز النشر اللبناني ، ٢٢ تشرين الثاني ، ١٩٧٦ ، ص ٨ .

(٢) تاريخ كتابة هذه الدراسة : ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٧ .

ويظل الحكم الاصلح لاعطاء الحكم الاقرب الى الصواب في قضايا هذا البحث الرئيس سركيس بالذات . وذلك لأسباب كثيرة منهجيّة وسياسيّة وتاريخية . نذكر الأهم من هذه الاسباب ذات العلاقة المباشرة بالمقياس والاستنتاج المرتبط به .

لا شك عندنا بأن هنالك معلومات رسميَّة ووثائق واحداث وتطورات لبنانية وعربية ودولية يعرفها هو الآن ، وفي هذه الساعة بالذات[1] ، بينما تخفى علينا ، وربما كانت هذه ، او بعضها ، من النوع الذي ، لو عرفناه ، لنسف مفهومنا للمقياس او تفسيرنا له او الاثنين معا ؛ ولقوّض اسس استنتاجنا تقويضا فانهار .

ويطال جوهر هذا الشك ، للمنطق ذاته وبصيَغ مختلفة للمنطق وللشك المذكورين يفرضها الاطار العام لكليهما والظروف المتشابكة في هذا الاطار ، نقول يطال جوهر هذا الشك هذه الدراسات جميعها . بل يطال جميع ما كتب باسم التاريخ .

(١) الرابعة بعد الظهر

الفصل الخامس

الواقع اللبناني

الواقع اللبناني

١ ـ تعريف عام

نستعمل التعبير « الواقع اللبناني » لنشير به الى مجموعة متشابكة من العوامل والتيارات المتضاربة احيانا على اكثر من صعيد .

الصعيد الخارجي :

الصراع الدولي ، التنافس العقائدي ، المؤامرات[١] . وتربط هذه بين الصعيدين الداخلي والخارجي واسرائيل .

الصعيد الداخلي :

الطائفية[٢] ، الاخلاقية والعادات السوسيوسياسيّة ، الطبقية ، القومية ، الاقطاعية ، الاقتصادية ، الامنية ، النقابية ، الحزبية ، العائلية .

---

(١) « الرئيس يستنكر التعرّض للجيش ويحذر من مؤامرات ضد لبنان ،» **النهار** ، الاربعاء ، **١٩٧٥/٣/٥** ، ص ٢ وص ١١ .

(٢) «ينفي رئيس الكتائب اللبنانية ان يكون الواقع اللبناني طائفيا» **العمل** ، الأحد ١٨ نيسان ١٩٧٦ ، ص ١ . ولا يخفانا ان هنالك من ينفي جميع المقولات التي نعدد . ولكن البحث المسؤول في صحة هذا النفي لا يمكن ان يكون متوفرا لدراسات كهذه . يكفي ان نعرّف القارىء بها من باب الحيطة والحذر .

الخوف المسيحي[1] والغبن الاسلامي والصراع القائم بينهما . والاغتراب .

ومجموعة من العقد النفسية[2] وما الى ذلك من الاعتبارات التاريخية ببعديها : الطموح نحو المستقبل المؤمل والرجوع الى الماضي تراثياً وتقليدياً .

ومن الطبيعي ان تنعكس صورة هذه المتشابكات في تصور المواطن اللبناني ـ المواطن الذي هو اهم عنصر مكوّن لهذا الواقع .

ويبقى هذا المدخل الى تعريف « الواقع اللبناني » عاما وغامضا . وبقصد توضيحه وتقريبه من الدقة العلمية ينبغي ان يحدد اكثر واكثر .

واولى الخطوات على هذه الطريق هي تعيين ابعاده : زمانيا ومكانيا . اذ انه من الواضح ان الواقع اللبناني في السنة ١٨٦٠ ، اختلف كثيرا عنه في العام ١٩٦٠ وكذلك الواقع اللبناني في زمن محدد لساكن بيروت يختلف اختلافا هاما ، وخصوصا اليوم بالذات (٢ اذار ١٩٧٥) عن واقع ساكن صيدا .

من الضروري ، من جهة ثانية ، ان نتدارك الصعوبة فنقول ليس همنا ان نحدد ، هنا ، هذا المفهوم بالدقة العلمية المرغوب فيها . غير اننا نريد ان تؤخذ جميع اشاراتنا اللاحقة من هذه الزاوية .

٢ ـ الواقع والمواطن

وإن كان المواطن اللبناني هو جزء من هذا الواقع ، فإن هذا الجزء ، من زاوية مقتربنا ، هو أهم من الواقع . وبالفعل فان لهذا الواقع اهمية ومعنى بقدر ما ينعكس ، صوابا او خطأ على جزئه : المواطن . غير ان المواطن ليس بالعنصر المتأثر وحسب بواقعه المتشعب الابعاد . انه فاعل فيه . وتأثره بهذا الواقع ليس بذي فائدة الا بقدر ما يحرّك فيه رغبة العمل الجدي بغية تغييره الى الافضل : اصبح طبيعيا ان نبدأ بالطموح .

---

(١) تردد ان رياض الصلح ، احد رجالات الاستقلال ، كان يردد : لا يكفي ان تقول للمسيحي لا تخف حتى يتوافر له الإطمئنان . ينبغي ان تضع بين يديه ضمانات نفسيّة وواقعيّة حتى تبرهن له بالفعل لا بالكلام وحده انك راغب معه في الولاء الوطني قبل الاتجاه بالعاطفة نحو شرق عربي مسلم . عندها فقط يميل هو عن الميل نحو غرب مسيحي .

(٢) « ورسالته (لبنان) رسالة مجتمع منفتح على العالم ، متحرر من العقد والرواسب ، غير متزمّت او منكمش ؟؟ الرئيس سركيس ، في رسالته الى اللبنانيين بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٢ لمناسبة مرور العام الاول على تسلمه السلطات الدستورية . وزارة الاعلام ، الوكالة الوطنية للأنباء ، ص ٨ (التوكيد لنا) .

« ورب شعب صغير جعله طموحه الكبير شعبا كبيرا »[1] .

وما ينطبق بهذا المعنى على الوطن ينطبق ، وبالقوّة ذاتها على الافراد . ويختلف هذا الطموح ، حتى مع الأفراد انفسهم ، باختلاف الظروف . وان صح هذا على الافراد انفسهم ، فإنه يصح ، وبقوّة اكثر ، على افراد مختلفين . ويبقى همنا الطموح المرتبط بالظروف المعيشية في البلد .

« . . . نعود نقول : طموحنا الشفاء من العلة ومن الداء ، داء ومظاهر داء .

طموحنا ان ننام وابواب بيوتنا مفتوحة : في عكار ، وفي الهرمل ، وفي الجنوب ، وفي جبل لبنان وبيروت كذلك .

فمعاذ الله اذن ان نريد تشكيكا !

« ولكننا نعرف ، ويجب ان تعرف الحكومة ويعرف رئيس الدولة ان ذلك لا يتحقق بحملة تقوم ولو تجاوبت مع طموحنا وصرخة ضمير الرئيس وضميرنا . . .

« لكي يتحقق ذلك ، يجب ان تأتي حكومة ويأتي مسؤولون عن الأمن وعن العدل نسلمهم مفاتيح بيوتنا والابواب ، ومفاتيح الحكم والشارع ، لننام مطمئنين . .

« مطمئنين الى حمايتهم ، الى هيبتهم ، الى عدالتهم ، الى معرفتهم ، اي الى قدرتهم على تأمين حياتنا مثل قدرتهم على الحفاظ على امننا ، وامنهم هم ، اي امن الحكم كذلك »[2] .

وهذا الأمن ، الذي كان مطلباً كمالياً في العام ١٩٧٤ ، أصبح يُقدَّم على اولى الضروريّات ، الرغيف ، في مطلع العام ١٩٧٧ . هذا هو شعار الحكم الذي بدأ به الرئيس سركيس عهده . وهكذا فللظروف احكامها . ومن هذه الأحكام الحدّ من طموح الطامحين . وما هذا سوى بعد من ابعاد الواقعيّة .

ونقدر ، اذا شئنا ، ان نتابع تاريخ لبنان السياسي ، في الواقع كل تاريخ ، عملية تفاعل بين الواقع والمطمح الذي يفصله المصلحون لإعادة تركيب عناصر هذا الواقع بطريقة تلبي الحاجات الملحة للمواطنين في إطار تاريخي معين .

---

(١) فؤاد شهاب في حفلة تقليد السيوف لضباط دورة « ٦ ايار » ١٣ ايلول ١٩٦٣ .

(٢) غسان تويني ، « ابواب الأمن . . وكيف تفتح » النهار ، الاثنين ٢٦ آب ، ١٩٧٤ .

« إننا الآن نتمسّك بالأمن قبل رغيف الخبز ، ولن نسمح بان يفلت الامن منا . فهو اليوم قضيتنا الاولى وبعدها تأتي سائر القضايا »[1] .

٣ ـ القضية الاجتماعية

ومن جدليّة الواقع والمثال يتعرّف الدارس على ظروف البلد . وهذا تعبير معا عن واقع البلد وعن طموح الجبهة اليسارية في حينه .

« أما القضية الثانية التي ترتدي طابعا جديا مهما خطيرا اكثر فأكثر فهي المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي قامت من أجلها نضالات شعبية وتوضحت خاصة في مؤتمر بتخنيه الذي دعت اليه الجبهة .

«وفي مقدمة هذه المطالب تصريف الانتاج الزراعي من الفاكهة والحمضيات والزيت وتوسيع صلاحيات مكتب الفاكهة وتخويله حق شراء وتصدير الموسم الزراعي وشراء الاسمدة والادوية الزراعية ، ومشكلة السيطرة الاحتكارية على الادوية الصحية وضرورة تولي الدولة استيراد هذه الادوية وتشجيع تصنيعها الوطني وتحقيق مجانية الاستشفاء ومسألة تخفيض ايجارات السكن ، واقامة التعاونيات الاستهلاكية للعمال والموظفين وذوي الدخل المحدود ومعالجة غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار بالقضاء على الاحتكار ورفع الحد الادنى للاجور وتطبيق الضمان الاجتماعي بجميع مراحله تطبيقاً صحيحاً لمصلحة العمال الزراعيين الخ . . . »[2] .

وللتدليل على تشابك عناصر الواقع يدلل المقتبس التالي على ربط الأمن بالمعطيات الاجتماعية . وانه لتحصيل حاصل ان هذان البعدان يرتبطان في حياة الفرد بالطريق النفساني ـ وهكذا يطال التربية معا في البيت وفي الجامعة .

« تبقى الملاحظة الأخيرة : ان الامن قضية اجتماعية .

خصوصا في عكار ، وفي بقية المناطق اللبنانية والمحرومة ، اضطراب حبل الامن له اسبابه العميقة في الاوضاع الاقتصادية والبنية الاجتماعية ، التي تعكسها ظروف سياسية معينة وحركات سياسية معلومة ؛ تختلف تبعا لاختلاف البيئات .

---

(١) الرئيس الياس سركيس ، بمناسبة عيد الاستقلال ، ٢٢ تشرين الثاني ، ١٩٧٦ .

(٢) الجبهة اليساريّة ، **النهار** ، ١٩٦٦/٣/٢٦ .

من هنا ان الحملات الموسمية ، مثلها مثل حملات « جمع الاسلحة » المعهودة ، هي بمثابة محاولة معالجة مظاهر الداء بينما الداء يتفاعل في العمق ويزداد تفشيا وفتكا .

ما هو الداء ؟

هو الفقر ، هو الجهل ، هو الحقد ، هو التسلط ، هو الاستزلام ، هو العشائرية ، هو النقمة ، هو الغضب ، هو الثأر ، هو القلق ، هو الحيرة ، هو الثورة . . . .

الداء هو كل ذلك واكثر : هو ان المواطن لا يحس انه مواطن دولة يطمئن اليها ، تحترمه ويحترمها ، تصون حقوقه فيصون هو حقوقها عليه وعلى الغير . . . تحافظ على امنه ، فيحافظ هو اذ ذاك على امنها !

هذا هو الداء وتلك هي العلة .

ولعل ابرز مظاهر العلة وجود بعض الوزراء في الحكم . فهل يعقل ان تطلب من العلة ان تعالج نفسها ، ومن الداء الذي انت مصاب به ان يداوي نفسه ويداويك ؟ »[1] .

٤ ـ المؤسسات

يزيد من اهمية هذه العناصر ، سياسيًا ، ارتباطها بالمؤسسات السياسيّة :

« ان اساس العطل الذي نشكو منه في لبنان يكمن في النفوس لا في النصوص . فالعطل الموجود ليس ناجما عن قانون النظام البرلماني بل في تطبيق هذا النظام . فالقضية الاساسية هي الفرق بين القانون والواقع ، بين ما يجب ان يكون والكائن . فالدولة الراقية هي التي تقرب الهوة بين الواقع والمثال ».

وحدد ثلاثة شروط يعتبرها ضرورية في الناخب : « تأمين التمثيل الصحيح ، وعي الشعب ، وتنظيم الانتخابات على أساس الحزبية »[2] .

وما يصح عن ربط النفوس بالقانون يصح كذلك وبالقوّة ذاتها على ربط النفوس بالمؤسسات التي تقني لهذه النفوس وتوجهها :

« الجبهة لا تجد اية مبررات تستوجب ذهاب الحكومة الحالية وهي لم تكمل عملها

---

(١) غسان تويني ، « أبواب الامن . . . وكيف تفتح »**النهار** ، الاثنين ، ٢٦ آب ١٩٧٤ .

(٢) الدكتور صبحي المحمصاني ، في ندوة « اصلاح الحياة النيابية في لبنان » ، **النهار** ، ١٩٦٦/٣/١٧ .

التطهيري الاصلاحي الذي جاءت لاجله ، بل نقيض ما يجري على الصعيد البرلماني من نزعات للاستيزار ، لا بد من الاعتراف بان الرأي العام يؤيد الاعمال والمنجزات التي قامت وتقوم بها هذه الحكومة وفي رأسها مبادرة الاصلاح والتطهير التي لم يشهد لبنان في السابق مثيلا لها .

« فالاوساط الشعبية كافة التي أبدت اهتماما وترحيبا بهذه التدابير ، باتت تطالب بان يشمل هذا الاصلاح والتطهير ارباب السياسة اللبنانية ممن كان لهم الدور الرئيسي في افساد الادارة واضعاف جدوى النظام البرلماني والتشويش على القيم الديموقراطية . فمن الضروري الملح السير بهذا الاصلاح حتى تتم مراحل تطهير جهاز الادارة واجهزة الحياة السياسية تطهيرا كاملا من الفساد والعفن المادي والمعنوي الذي استشرى فيها »[1] .

« وبعد ان وقف النواب على هذه الحقائق بدأت الشكوك تساورهم وتدفعهم للظن بوجود خطة مبيتة ترمي الى اخضاعهم للتسليم والموافقة على تأليف حكومة غير التي بها يحلمون . وكان احد نواب بيروت في طليعة الذين قاموا بحملة تعميم الشكوك ودعا الى اجتماع يحضره ممثلون عن كتل الاكثرية لبحث الموقف . . . في ضوء الضغط الذي تمارسه السلطات لاخضاع المجلس وحمله على التخلي عن صلاحياته . . . »[2] .

وهكذا تبرز اهمية المؤسسات ؛ اجتماعية كانت ام سياسيّة :

« وفي هذه المرحلة من تاريخ البلاد ، التي يجابه فيها لبناننا الحبيب ، بعزم وحكمة ، الضرورة الملحة ، وما يعتريها من صعوبات لبلوغ اصلاحات اجتماعية تتجاوب ورسالة لبنان الخالدة سيكون لمؤسساتنا ، على تنوعها ، قسط متزايد الاهمية في تنفيذ الخطط واعدادها » « ان الخدمات الجلى ، والتضحيات المتواصلة ، التي تقوم بها ، مؤسسة الصليب الاحمر اللبناني . لتتجاوب ورسالة هذا البلد المعطاء في اسمى مفاهيمها ، فهي تتعدى في مغزاها كل احصاء وكل تقويم ، لان بلوغ المثل العليا لا يقاس بالارقام ، مهما بلغت من قوة البرهان ، ولو طلبنا ارقاما لما عزت . فلا عدد الاسرة ، ولا جمهور المواسين ، وما الى ذلك ، يكاد يكون بشيء تجاه سمو الغاية ، التي ينشدها اخلاص

(١) الجبهة اليسارية ، **النهار** ، **١٩٦٦/٣/٢٦** .

(٢) « حماده ينسف نصاب الجلسة بعد اكتماله ليحول دون انجاز انتخاب اللجان البرلمانية فيتفرغ النواب لمحاسبة الحكومة قبل رحيلها » ، **النهار** ، العدد **٩٢٩٨** ، الجمعة **٢٥** آذار ، **١٩٦٦** ، ص **٢** .

الانسان ، في خدمة اخيه الانسان ، في حشد العواطف النبيلة ، من كل جهة وصوب ، لنشرها ، دون استثناء ، على كل جهة وصوب ، في سخي العطاء من الجميع ، لتوزيعه خدمة ومؤاساة على الجميع »[1] .

غير ان فاعلية تلك المؤسسات تتأثر بالمعطيات المتوفرة .

« قال الرئيس كامل الاسعد ان الاصلاح النيابي يتضمن معنيين : الاول جزئي فرعي والثاني شامل عميق . فالجزئي يتناول اوضاع الحياة النيابية اليومية كفقدان النصاب وعدم جدوى المطرقة والشلل والجمود . والمظاهر الجزئية هذه وليدة الذهنية اللبنانية التي يتقاسمها الشعب مع النواب . ولنكون عمليين يجب التقيد بالنظام الداخلي والحسم من الراتب عند عدم الحضور »[2] .

« وقال ان سيف حل المجلس مسلط فوق رؤوس النواب مما يؤدي الى انهزامهم امام مسؤولياتهم . وهنا وجه كلامه الى فؤاد بطرس : وانت تعلم بوصفك من قادة الاكثرية انه لا يمكن لرئيس الدولة ان يرد له قانون . وقال ان المادة ٥٨ من الدستور التي تستعملها الحكومة لاصدار القوانين المعجلة شلت الحياة النيابية »[3] .

« اما القضية الثالثة فهي قضية الحريات وخاصة حريات الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في ممارسة نضالها وتوعيتها الشعبية بالنسبة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بجميع الوسائل التي كفلها الدستور اللبناني . فمحاولة التضييق على هذه القوى في نشاطها ، ومنعها من اقامة المهرجانات الشعبية استنادا الى مبررات وحجج واهية ، علاوة على انها ستفشل فانها ليست من مصلحة لبنان وشعبه ولا من مصلحة الحاكم اللبناني الذي يهدف الى تنفيذ مبادىء العدالة الاجتماعية وتوطيد ركائز الاستقلال والتضامن والوحدة الوطنية . وهذا الخطر قد يشكل ، ان استمر ، دلالة على تحيز الدولة للنهج الرأسمالي الاستثماري القائم في البلاد والذي اعاق وعرقل تطورها دائما وابدا . والجبهة تعلن تمسكها بحق الشعب اللبناني في اقامة المهرجانات للمطالبة بتحقيق مطالبه

(١) شارل حلو ، اسبوع الصليب الأحمر اللبناني ، **١٧** ايار **١٩٦٥** .

(٢) كامل الاسعد ، في ندوة « اصلاح الحياة النيابية » ، **النهار** ، **١٩٦٦/٣/١٧** .

(٣) المرجع ذاته .

التطهيري الاصلاحي الذي جاءت لاجله ، بل نقيض ما يجري على الصعيد البرلماني من نزعات للاستيزار ، لا بد من الاعتراف بان الرأي العام يؤيد الاعمال والمنجزات التي قامت وتقوم بها هذه الحكومة وفي رأسها مبادرة الاصلاح والتطهير التي لم يشهد لبنان في السابق مثيلا لها .

« فالاوساط الشعبية كافة التي أبدت اهتماما وترحيبا بهذه التدابير ، باتت تطالب بان يشمل هذا الاصلاح والتطهير ارباب السياسة اللبنانية ممن كان لهم الدور الرئيسي في افساد الادارة واضعاف جدوى النظام البرلماني والتشويش على القيم الديموقراطية . فمن الضروري الملح السير بهذا الاصلاح حتى تتم مراحل تطهير جهاز الادارة واجهزة الحياة السياسية تطهيرا كاملا من الفساد والعفن المادي والمعنوي الذي استشرى فيها »[1] .

« وبعد ان وقف النواب على هذه الحقائق بدأت الشكوك تساورهم وتدفعهم للظن بوجود خطة مبيتة ترمي الى اخضاعهم للتسليم والموافقة على تأليف حكومة غير التي بها يحلمون . وكان احد نواب بيروت في طليعة الذين قاموا بحملة تعميم الشكوك ودعا الى اجتماع يحضره ممثلون عن كتل الاكثرية لبحث الموقف . . . في ضوء الضغط الذي تمارسه السلطات لاخضاع المجلس وحمله على التخلي عن صلاحياته . . . »[2] .

وهكذا تبرز اهمية المؤسسات ؛ اجتماعية كانت ام سياسيّة :

« وفي هذه المرحلة من تاريخ البلاد ، التي يجابه فيها لبناننا الحبيب ، بعزم وحكمة ، الضرورة الملحة ، وما يعتريها من صعوبات لبلوغ اصلاحات اجتماعية تتجاوب ورسالة لبنان الخالدة سيكون لمؤسساتنا ، على تنوعها ، قسط متزايد الاهمية في تنفيذ الخطط واعدادها » « ان الخدمات الجلى ، والتضحيات المتواصلة ، التي تقوم بها ، مؤسسة الصليب الاحمر اللبناني . لتتجاوب ورسالة هذا البلد المعطاء في اسمى مفاهيمها ، فهي تتعدى في مغزاها كل احصاء وكل تقويم ، لان بلوغ المثل العليا لا يقاس بالارقام ، مهما بلغت من قوة البرهان ، ولو طلبنا ارقاما لما عزت . فلا عدد الاسرة ، ولا جمهور المواسين ، وما الى ذلك ، يكاد يكون بشيء تجاه سمو الغاية ، التي ينشدها اخلاص

(1) الجبهة اليسارية ، النهار ، ٢٦/٣/١٩٦٦ .

(2) « حماده ينسف نصاب الجلسة بعد اكتماله ليحول دون انجاز انتخاب اللجان البرلمانية فيتفرغ النواب لمحاسبة الحكومة قبل رحيلها » ، النهار ، العدد ٩٢٩٨ ، الجمعة ٢٥ آذار ، ١٩٦٦ ، ص ٢ .

الانسان ، في خدمة اخيه الانسان ، في حشد العواطف النبيلة ، من كل جهة وصوب ، لنشرها ، دون استثناء ، على كل جهة وصوب ، في سخي العطاء من الجميع ، لتوزيعه خدمة ومؤاساة على الجميع »[1] .

غير ان فاعلية تلك المؤسسات تتأثر بالمعطيات المتوفرة .

« قال الرئيس كامل الاسعد ان الاصلاح النيابي يتضمن معنيين : الاول جزئي فرعي والثاني شامل عميق . فالجزئي يتناول اوضاع الحياة النيابية اليومية كفقدان النصاب وعدم جدوى المطرقة والشلل والجمود . والمظاهر الجزئية هذه وليدة الذهنية اللبنانية التي يتقاسمها الشعب مع النواب . ولنكون عمليين يجب التقيد بالنظام الداخلي والحسم من الراتب عند عدم الحضور »[2] .

« وقال ان سيف حل المجلس مسلط فوق رؤوس النواب مما يؤدي الى انهزامهم امام مسؤولياتهم . وهنا وجه كلامه الى فؤاد بطرس : وانت تعلم بوصفك من قادة الاكثرية انه لا يمكن لرئيس الدولة ان يرد له قانون . وقال ان المادة ٥٨ من الدستور التي تستعملها الحكومة لاصدار القوانين المعجلة شلت الحياة النيابية »[3] .

« اما القضية الثالثة فهي قضية الحريات وخاصة حريات الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في ممارسة نضالها وتوعيتها الشعبية بالنسبة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بجميع الوسائل التي كفلها الدستور اللبناني . فمحاولة التضييق على هذه القوى في نشاطها ، ومنعها من اقامة المهرجانات الشعبية استنادا الى مبررات وحجج واهية ، علاوة على انها ستفشل فانها ليست من مصلحة لبنان وشعبه ولا من مصلحة الحاكم اللبناني الذي يهدف الى تنفيذ مبادىء العدالة الاجتماعية وتوطيد ركائز الاستقلال والتضامن والوحدة الوطنية . وهذا الخطر قد يشكل ، ان استمر ، دلالة على تحيز الدولة للنهج الرأسمالي الاستثماري القائم في البلاد والذي اعاق وعرقل تطورها دائما وابدا . والجبهة تعلن تمسكها بحق الشعب اللبناني في اقامة المهرجانات للمطالبة بتحقيق مطالبه

(1) شارل حلو ، اسبوع الصليب الأحمر اللبناني ، ١٧ ايار ١٩٦٥ .

(2) كامل الاسعد ، في ندوة « اصلاح الحياة النيابية » ، النهار ، ١٧/٣/١٩٦٦ .

(3) المرجع ذاته .

الحياتية الرئيسية الملحة ، وكجزء لا يتجزء من نشاطه الديمقراطي والاجتماعي في الكيفية والوسائل التي ضمنها الدستور »[1] .

« ان الظاهرة الكبرى التي نشكو منها هي نمو السلطة التنفيذية وتقلص السلطة التشريعية . وعزا السبب الى تطور الحياة وبروز الانظمة المتطرفة يمينا ويسارا بين الحربين الاولى والثانية مما ادى الى تقلص السلطة التشريعية وخصوصا في البلدان غير الانكلوسكسونية »[2] .

« بالاضافة الى واقعنا الحزبي والطائفي »[3] .

كما ان هذه المؤسسات قد تجني على نفسها بنفسها :

« رأي لبنان ؟ ما هو ؟

ليس لنا ان نقوله نحن ، وقد لا نعرفه ، وقد لا يكون من حقنا ادعاء معرفته والتعبير عنه . . ولكننا نعرف ما ليس هو رأي لبنان . . .

نعرف ما لا يريده لبنان ، وما لا يطيب للبنانيين سماعه ، فكيف بسماع النواب يرددونه على انه رأي لبنان !

نعرف ان لبنان لا يرى صورته عندما ينظر الى المجلس وقد شطروه مجلسين ، اكثرية هنا واقلية هناك . . .

ترى ، امشطور لبنان شطرين ، اكثرية تحتكر اللبنانية واقلية تنازعها الحكم ؟ » .

« العهد الذي يؤلف غدا حكومته الحقيقية الاولى . . .

فهل يؤلفها حكومة جديدة ، تكسر الطوق البالي ، لا ترى في لبنان اكثرية ولا أقلية ، لا تعترف بالضواغط والكوابيس ، تتحرر من المركبات ، ومن المركبين ، تفلت ، تفلت ، تنطلق ، ترتفع ، تحلق في اجواء حكم جديدة يتوق اليها لبنان ؟

قيل : بداية التحرر ، التحرر من الوهم . . .

---

(١) الجبهة اليساريّة ، **النهار** ، **٢٦/٣/١٩٦٦** .

(٢) فؤاد بطرس ، في ندوة « إصلاح الحياة النيابية في لبنان » **النهار** ، **١٧/٣/١٩٦٦** .

(٣) المرجع ذاته .

وحده الذي يكشف الوهم لا يخاف !

ووحده الذي لا يخاف يكون حرا »[1] .

وربما كان من المفيد للذين يهاجمون النظام اللبناني ان يتذكروا ان ، هذا النظام ، وعلى علاته وكمطلق نظام ، قد تختزل الهنات التي تحف بممارسته إذا صفى الناس المتفيئين ظلّه نواياهم وتخلّصوا من عقدهم ومركبات الغرور او اي نوع من الفساد النفساني الذي ينخر العظام .

٥ ـ الاصلاح .

غير ان الفساد ، وحتى على الصعيد الرسمي لم يُترك على عاهنة . وللدولة اللبنانية أكثر من قصّة مع الاصلاح الإداري . ركب الرئيس شارل حلو مركب الاصلاح . وقامت عليه القيامة[2] . وليست قصة هذه القيامة بتفاصيلها لتهمنا الآن . يهمنا ان نشير ان بعض مزاياها ـ البعض الذي يكاد يكون تقليدا لبنانيا .

« تكلم الرئيس حلو امس في الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة عشرة لتأسيس الجامعة اللبنانية . . . وقد تضمنت كلمته اشارة عابرة ـ ولكنها ـ واضحة ـ الى بعض ما يواجه حركة الاصلاح . والى ما يفترض ان تكون ردة الفعل .

ومما قال الرئيس مخاطبا طلاب الجامعة : اذا كان دون بناء دار الجامعة ما علمتم من طريق طويل ، فكيف ببناء دولة وتوطيد وطن ، مع ما يفترضه ذلك من تطوير في مختلف الحقول دون تسرع ولا ابطاء ولا تأثر بما يقام من عقبات او ما يحاك من وسائل التعجيز »[3] .

ولم تنحصر ردات الفعل بالمسؤولين القائمين بالاصلاح ، وباصحاب المصالح ، او بلغة المقتبس التالي ، « كارهي الخير » ، بل تعدتّهم جميعا الى الرأي العام كما يتبين من الرجوع الى **اشكالات** ، من جهة والى ما يعبّر عنه التالي من جهة ثانية :

« لو صح كلام الامس وقرنت الفعل بالقول وحصل المستحيل . . .

---

(١) غسان تويني ، « حكومة العهد . . . المتحررة ؟ » ، **النهار** ، **٣/٤/١٩٦٦** .

(٢) ملحم قربان ، **اشكالات** ، دار الريحاني ، بيروت **١٩٦٧** ، بحث « سيادة الدستور في لبنان » وشرعية قانون الاصلاح » ، ص **١٦٥** وما بعدها .

(٣) « خطاب الرئيس شارل حلو في احتفال الجامعة اللبنانية » ، **النهار** ، الأحد ٦ شباط ، **١٩٦٦** .

ولكن هل يحصل وكارهو الخير كثر ؟

كيف يدعونك تقلق راحتهم وتغير من أساليب معيشتهم وتقلب حياتهم رأسا على عقب ؟

الحكم عندهم تشريف وانت اليوم ، قولا وامثولة ، تنذرهم بانه تكليف اي ، واجب وشجاعة ومشقة ومحاربة النفس والشهوات .

مع ان هذا لم يكن منك مطلوبا ولا منتظرا .

جئت حلا وسطا . فكان بوسعك ان تبقى متوسط الحال والاعمال مرتاح البال ومريحا بال الاخرين .

لكن أردت لنفسك وللبنان ثورة فأعتبرها الكارهون اثارة .

اثارة لان قولك بالامس جعل من الدولة صاحبة عمل تستعمل اهل السياسة في خدمتها .

وشروط الاستخدام معروفة وهي دائما للافضل وللاكثر انتاجا وامانة .

والى ان يقرن قولك بالفعل ستبقى الدولة ويبقى الوطن سلعة بين أيدي هؤلاء يستعملونها حسب الاهواء والشهوات .

اثارة عندما اعلنت ان الاصلاح سيكون جذريا . وان التغيير لم يعد يتعلق بنوعية الدواء بل باسلوب التطبيب من الاساس ، وان استعمال المسكنات والعلاجات الزمنية قد بطل لان هذه لا تنفع في الامراض المزمنة . اي ان على الاطباء الذين يتحملون مسؤولية العلاج وهم اهل السياسة والمطالبون بالحكم ان يكونوا قد شخصوا المرض تشخيصا كاملا ووجدوا له علاجا لليوم وللغد .

والى ان تقرن القول بالفعل ستبقى معالجة جراح هذا الوطن باقتراحات فردية ومشاريع قوانين تحمل اسماء اصحابها وتخلدهم ، وتصريحات صحفية وخطب برلمانية تخدم أهلها ولا تخدم البلد .

اثارة عندما اعلنت انك ستؤمن الضمانات الكافية لتنقية عملية الانتخاب من كل شائبة .

اي ان علاقة النائب بناخبيه لم تعد علاقة استجداء معسول في اليوم العصيب لمن

قل ماله ، واحسانا اضطراريا لمن اغتنى وابتغى ، ومشاركة احزان وافراح وسد الرمق بالتوظيف والتعيين .

على ممثل الشعب ان يحمل في قلبه وعقله وضميره ، مطالب واماني وآمال اخر ابن شعب في اخر قرية نائية .

والى ان تقرن القول بالفعل سيظل الشعب في هوة وممثلوه في القمة ـ قمة الجاه والوجاهة ـ يستعرضونها في المقاهي والنوادي وعلى سطوح الفنادق . تتناقل الصحف اخبارهم وتذرها كالرماد في أعين الناخبين .

نخاف عليك لان الهوة سحيقة بين ما أردته انت وما هم فيه .

الحمل ثقيل والسبيل وعر . ولكن علنا نخفف عنك اذ نقول قلوبنا معك وعليك »[1]

وربما كانت السلبيّة اسوأ العادات الاجتماعية على الاطلاق . ذلك لأنها ، وفي الحالات الاعتياديّة ، هي ضد شريعة الحياة . فالحياة تطور وتقدم وايجابية . ومع هذا عرفها واقعنا ، وتحمل مسؤولياتها الهادمة النظام .

« . . . والنواب على دين رئيسهم ؟

لا ، لا نريد أن نصدّق !

او يمكن ان ينتحر المجلس هكذا ؟

وأن يجد المدافعون عن النظام البرلماني انفسهم وحيدين في الساحة ، خصمهم النواب ورئيس النواب ؟

. . . .

« إذ اي وصف غير الانتحار يمكن ان ينطبق على حرب الفيتو التي أطلقها صبري حماده ، فاذا بها تكاد تعمّ الكتل والاحزاب ، وتبلغ الاقطاب ؟

أو تكون الحياة في القطيعة ؟

---

(١) علياء الصلح « . . . ومن شر حاسد » ، النهار ، ٢٣/٢/١٩٦٦ .

والحرية في المناحرة ؟

والحكم ، هل يمكن ان يكون شراكة في الهدم ؟

. . . . .

« هذا ما كنا ننتظر . فماذا كان ؟

كل برنامج فلان الا يتعاون مع علان . . .

اما سياسة فلان ، فألا يأتي علان . . .

ولا نظرة للدولة عند فلان الا عبر مجيء علان ، عدم مجيئه !

. . . .

« حتى عن الحكومة الذاهبة وما فعلت ، من فاه بكلمة ؟

هل قال احد انه لا يتعاون مع كرامي لانه ضد الاصلاح الذي قامت به حكومته ؟

أم قال أحد أنه يريد استمرار التطهير أو وقفه ؟

وكرامي نفسه . . . ماذا يقول ؟

ماذا يريد ان يفعل ، وأية حكومة يريد ان يؤلف ؟

حكومة تطهِّر ؟ حكومة تعيد المطهَّرين ؟

حكومة تصلح ؟ حكومة تصلح الاصلاح ؟

ماذا ، ماذا ، ماذا ؟

لا شيء . . الشيء الوحيد الذي نسمع هو « لا شيء » السياسة : اللاحكم !

« لا حكم » الآخرين ، بمنعهم من الوصول . . .

واللاحكم في ممارسة الحكم ، اذا نلناه !

. . . ويحدثونك عن عهد جديد ! »[1] .

---

(١) غسان تويني ، « الاقطاب . . . اين هم ؟ » النهار ، السبت ٢/٤/١٩٦٦ .

ومن هنا تصبح العبرة التالية عبرة تاريخية :

« ولن يكون ثمة اصلاح شامل ، قريب التحقيق ام بعيده ، ان لم يكن مستقرا اصلا في ضمائر الافراد . فليس هناك مساهمة عقيمة ، ولا تضحية باطلة ، وإنّما هي فريضة مشتركة تلزم الجميع دون استثناء بواجب الجهد الذاتي والتعاون الوطني . ومما لا شك فيه ان قوة المثل ابعد اثرا واينع ثمرا من الخطب والمواعظ »[1] .

واذا صح ذلك على الاصلاح ، وهو يصح ، فإنه يصح أكثر على الكيان .[2] .

ذلك فيما يتعلق باصلاح حصل . وماذا بالنسبة لاصلاح كان مرتجى ؟

ومن مطل خاص[3] محاط بالمسؤولية مشرف على الخريطة السياسية للبنان الحديث جاء الوصف التالي للواقع اللبناني - خصوصا باعتباره منطلقا لبناء دولة الاستقلال :

« إن المؤسسات السياسيّة اللبنانية والأصول المتبعة في العمل السياسي لم تعد في اعتقادي تشكل اداة صالحة للنهوض بلبنان وفقا لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين ، ذلك ان مؤسساتنا التي تجاوزتها الانظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيا وراء فعالية الحكم ، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة وموقته ، ونظامنا الاقتصادي الذي يُسهِلُ سوء تطبيقه قيام الاحتكارات ، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني . . .

« إن الاتصالات العديدة التي أجريتها ، والدراسات التي قمت بها عززت قناعتي بان البلاد ليست مهيأة بعد ولا معدَّة لتقبل تحوّلات لا يمكنني تصور اعتمادها الا في إطار احترام الشرعيّة والحريّات الأساسيّة التي طالما تمسكت بها »[4] .

---

(١) فؤاد شهاب ، رسالة الى المواطنين بمناسبة العام الجديد ١ ك ٢ ١٩٥٩ .

راجع كذلك مجموعة خطب ص ١١ وص ٣٢ - ٣٣ وص ٥٩ وص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) راجع كذلك :

أ - ورقة عمل « التجمع الاسلامي » .

ب - ادوار حنين ، « الميثاق . . . » الحوادث ، ٩/٩/١٩٧٧ ، ص ١٢ - ١٣ .

(٣) لهذا الوصف اهميّة منهجيّة مزدوجة : إنه ، اولا ، يفسح في المجال لامكانية وصف هذا الواقع بالذات بطريقة مغايرة ، اذ يمكن لمسؤول آخر ان يشخص حالة المرض عبر منظار مختلف ، وانه ، ثانيا ، يتحفظ بالنسبة لنهائية صحّة هذا الوصف وقطعيته . ربما احتاج ، بعد التدقيق ، الى اعادة نظر .

(٤) فؤاد شهاب ، بيان عزوفه عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية ، الأنوار ، ٥ آب ١٩٧٠ .

إن في هذا البيان لتشخيص ، بعد اختبار وتجارب معا على الصعيدين الفكري والعملي ، لمعطيات الواقع اللبناني بقدر ما هي ، وفي ظروف معينة زمنيا ومكانيا ، تراكمات للماضي وانعكاسات للظروف القائمة ، ونقاط انطلاق للمستقبل .

وربما كان من الضروري ، لاستيعاب جميع العبر التي يتضمنها اذا صح ، ان نتذكره في معرض بحثنا للمشاركة . وواضح انه يطال اغلب مفاهيمها وعلى جميع الصعدان . اثنان من تلك المفاهيم تستجلب انظارنا بهذه المناسبة : مفهومها مثلث الابعاد : بين الانسان الفرد والمجتمع والحاكم ، ومفهومها علاقة جدلية بين حاكمين : رئيس الجمهوريّة ورئيس الوزراء .

العبرة الواضحة التي يتضمنها هذا المقتبس هو الاقرار بوجودها . هنالك مشاركة في امور الحكم في لبنان بين الرئيس وبين الجميع وان بنسب مختلفة وبدرجات متفاوتة . وتحدد هذه المشاركة اعتبارات مختلفة دستورية واجتماعية وتقليدية ونفسانية وما الى ذلك . وبسبب هذه المشاركة ، خصوصا في إطار الديمقراطية اللبنانية[1] . لا يقدر رئيس الجمهوريّة ان يتصرف كما يحلو له : مثل ان يقوم « بعمل جدي على الصعيد الوطني » حتى وان كانت الغاية من هذا العمل ، وربما لأن الغاية من هذا العمل ، هي « الوصول الى تركيز ديمقراطية برلمانية صحيحة ومستقرّة » و« الغاء الاحتكارات » .

ولما كانت الاعتبارات التي تحدّد هذه المشاركة والتي تستشري في جميع طبقات الشعب ، حكاما ومحكومين ، لا تتوفر توفراً يوحي للمسؤول الأول ، وقد حدد التحولات التي يقصد تحقيقها ، والغايات التي يبغي خدمتها ، والطريقة الافضل لتحقيقها - لا يوحي لا بالثقة الكافية بأصحاب العلاقة ولا بالامل بالنجاح للمشاريع المنوي تحقيقها ، لما كانت هذه هي الحالة ، فضل ذلك المسؤول ان يشيح بوجهه عن رئاسة الجمهوريّة .

صح ان هنالك أسباباً اخرى . ولكن تلك الاسباب لا تلغي هذه وبقدر ما تصح هذه اسبابا ، بقدر ما تقدّم حجة على وجود المشاركة وعلى فعاليتها .

تبقى هنالك قضيّة المشاركة المحددة - علاقة رئيس الجمهورية برئيس الوزراء في لبنان . قد يقصد هذا المقتبس ، وهذا استنتاج فيه شيء من المغامرة العلميّة ، ان يغمز من صوابية هذه المشاركة ذات البعدين او بالاحرى المحورين ومن مدى الحكمة في ممارستها

(١) وعلى وجه التخصيص « في اطار احترام الشرعيّة والحرّيات الأساسيّة » .

معا . ولكن هذا الموضوع يبقى موضوع بحث وتنقيب .

وبالرغم من هذا التحفظ بالنسبة للمشاركة الرئاسية وبالرغم من عدم وضوح جميع الانتقادات الموجهة ، ضمنا ، لجميع الفرقاء في المعاني المغايرة للمشاركة من قبل صاحب هذا المقتبس وقد عجم عود السياسة اللبنانية عن كثب ، تبقى لنا خلاصة قيمة منه : اقراره بالمشاركة وبفعاليتها .

من هنا ، ومنهجيا ، ينتقل بحث قضية المشاركة الى صعيد جديد ومحدد . ليس وجود المشاركة ولا فعاليتها هما الموضوعان اللذان يستحقان البحث . هذان امران واقعان - والبحث بهما نوع من الضياع المنهجي - وضع النبرة حيث لا تصح ان توضع . المسألة هي مسألة مدى هذه الفعالية ، هي نسبة المشاركة بين الرئيسين في القرارات المسؤولة . وهل هذه النسبة ترضي الفريقين ؟ هذه هي المسألة .

وللواقع اللبناني اجنحة دولية . والعلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجيّة اصبحت من بديهيات السياسيّات .

« اما على الصعيد الخارجي فجبهة الاحزاب تدرك مدى خطورة اشتداد التآمر الرجعي الاستعماري في مناهضة حركة التحرر العربي الشامل . هذا التآمر الذي ظهر في الفترة الأخيرة بالدعوة الى ما سمي زورا وبهتانا بالحلف الاسلامي وهو حلف استعماري مشبوه لا يختلف عن سابقه حلف بغداد وغيره من الاحلاف التي حاول الاستعمار فرضها على الوطن العربي او بعض اقطاره .

والجبهة ، التي سبق لها واخذت مبادرة فضح هذا الحلف ومراميه ، تدعو الى متابعة النضال لدفنه قبل ان يولد . وفي هذا المجال تؤيد الجبهة كامل التأييد الخطاب الخطير الذي القاه الرئيس جمال عبد الناصر في مدينة السويس ، كاشفا فيه عن المخططات الرجعية الناشطة وداعيا الى العمل الثوري العربي الموحد والى وحدة القوى الوطنية والتقدمية لمواجهة هذا الوجه من التكتل الرجعي والاستعماري »[1] .

هل يكون الاهتمام بالقضايا الضخمة والعالمية تعويضا نفسانيا عن العجز في تنفيذ

(١) الجبهة اليساريّة (جبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية) النهار ، ١٩٦٦/٣/٢٦ . ص ٢ .

المناهج المقصود تنفيذها في الداخل ؟ « ان الاحزاب عندنا مفقودة بلا انضباط ولا برنامج »[1]

« ان الجبهة تشجب بشدة نشاط ارباب الحلف الطائفي الجديد في لبنان (؟) وتهجمات اصحابه على سياسة لبنان العربية وسعيهم المحموم لاعادة لبنان الى سياسة التبعية والنفوذ الاستعماري التي اوشك ان يورطه فيها عهد مبدأ ايزنهاور لولا انتفاضة الشعب الرائعة التي قدم خلالها الاف الضحايا في ميدان البطولة والفداء »[2] .

ويطال الشجب لا الأعمال التي تبقى في حيز المسلكيات السياسيّة وضمن إطار الحريات السياسيّة وحسب ، بل يتعدّى هذه الى اعمال العنف . وربما كان هذا افضل من ذاك . ذلك لان الهدم ، على ظاهره على الأقل ، يستحق الشجب . أما تشخيص المرض فهو أمر آخر .

« ان هذه الاحداث ليست وليدة المصادفة ، لكنها نتاج طبيعي لارض خصبة بالفتن الطائفية وبالعقلية العشائرية المتخلفة واللامسؤولة التي تسيطر على الكثير من سياسيينا »[3] .

وتنعكس تحركات تلك الاجنحة على « الازمة اللبنانية » .

« وعن الأزمة اللبنانية قال سعادة : « انها مؤامرة امبريالية ـ صهيونية ، ولولا ذلك لما كان هذا الجزء الصغير من العالم العربي استحق كل هذا الاهتمام الدولي ، ويهدد بتفجير حرب اسرائيلية ـ عربية خامسة تشمل مضاعفاتها العالم .

ان الازمة في جنوب لبنان تفجرها اسرائيل لانها ترفض اتفاق شتورة الذي يضمن حق جميع الفرقاء »[4] .

---

(١) الدكتور صبحي المحمصاني ، في ندوة « اصلاح الحياة النيابية في لبنان » **النهار** ، ١٩٦٦/٣/١٧ .

(٢) الجبهة اليسارية ، المرجع ذاته ، ص ٨ .

(٣) النائب نجاح واكيم ، **النهار** ، الخميس ١٩٧٥/٣/٦ ، ص ٣ .
وكذلك النائب حسين الحسيني ، المرجع ذاته ، ص ٢ .

(٤) « في الذكرى الـ ٤٥ للحزب القومي ، سعاده يدعو الى « جبهة تقدمية للوقوف في وجه التحديات » **النهار** ، الاربعاء ١٩٧٧/١١/١٦ ، ص ٥ .

يذكّر المقتبس التالي بواقع الممارسات السياسيّة الخاطئة ويربطها بالنظام . لذلك فهو ذو علاقة مباشرة بجوهر موضوعنا . غير اننا نريد ان نبين ، فضلا عن ذلك ، ان لهذا التوكيد في النظام ، على الوحدة الوطنيّة ، وعن طريقها بالمصلحة العامّة ، ان لهذا التوكيد بعدا فكريا يربط واقعنا وبالتالي نظامنا بتاريخ الفكر السياسي عبر العصور : إنه يجعل النظام يفاخر بانه يعي ويهيء الفرص لمواطنيه حتى يربطوا حصان حياتهم السياسية الى مركبة الفكر عن طريق مبدأ ، لو تعمق المتعمقون كفاية في تاريخ الحضارة الانسانية ، لرأوه من ثوابتها الدائمة . ولم يثبت بنيان سياسي عبر التاريخ الا وجعل من هذه الثابتة مرساته في بحر الحياة الهائج المضطرب .

نبدأ بالمقتبس

« الرئيس ، في الاستشارات ، غدا ، في وسعه ، اذا شاء ، ان يتجاهل كل ذلك ـ وكدنا نقول ان يتجاهل هؤلاء واولئك ـ فلا يرى في النائب غير النائب ، بالصفة الدستورية التي تجعله نائبا عن الجمهورية اللبنانية كلها ، لا عن منطقة معينة ، ولا عن طائفة بالذات ، ولا عن تكتل ولو انتمى الى تكتل ، او حزب اذا كان ينتمي الى حزب . . . .

« الرئيس في وسعه غدا ان يقول للنواب انه دعاهم ليسمع رأي المجلس ومشورته ، فاما ان يمثِّلوا لبنان ويدلوا برأيه ، أو تبطل الصفة واللعبة والاستشارة ، ولا يبقى للنظام برمته معنى . . . »[1] .

وقد سبق ان أشرنا الى ان تصرفات النواب الفئوية هي من مجموعة العناصر التي تكون الواقع اللبناني ـ على علاته ، وربما كانت هذه التصرفات الفئوية بالذات هي من ابرز علله .

أما نظامنا ، وخصوصاً باعتباره رئيس الجمهورية للجميع[2] والنائب ممثلا لمواطني الجمهورية جميعهم ، فهو يبغي ترويضهم على تخطي الاقليميّات والفئويات ويرتفع الى

---

(١) غسان تويني ، « حكومة العهد المتحررة » ، **النهار** ، ١٩٦٦/٤/٣ .

(٢) الياس سركيس ، في حديث خاص للوكالة الوطنية للانباء ، ٢٢ ايلول ١٩٧٦ . راجع كذلك بحث « الوحدة الوطنية » .

مستوى الوطنية الحقة التي تتجلى بتصرفات تستهدف المصلحة العامّة لا المصالح الخاصة ولا المصالح الفئوية الا بقدر ما تنسجم هاتان مع تلك . فخلق التناغم بين المصلحة الخاصة والمصلحة الفئوية ، حزبيّة كانت هذه ام اجتماعية ام غير ذلك ، والمصلحة العامة هو الجوهر في الخدمة العامّة . وان كان خلق هذا التناغم امرا صعبا ، فهو لذلك بالضبط يصبح من الميزات التي يلجأ اليها العارفون للتعرّف الى رجال الدولة .

وننتقل من النظام اللبناني فيما يتعلق بهذه القضيّة الى سلفه : النظام الروسوي الذي يذكرنا به السؤال الذي أثار الاقتباس السابق : « رأي لبنان ، ما هو » ؟

« ويقوم الخطأ الذي يقترفه على تغيير حال السؤال وعلى الجواب بخصوص امر غير الامر الذي يُسأل عنه . وذلك ان يقول بصوته « انه من النافع لهذا الرجل او الحزب او ذلك الرجل او الحزب ان يفوز هذا الرأي او ذاك الرأي » . بدلا من ان يقول : « انه نافع للدولة . . . »[1] .

ما هو النافع للوطن ؟ ما هو رأي لبنان ؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي ان يجيب عنه كل من يدخل في الخدمة العامة . والجواب عنه ينبغي ان يكون مخلصا لا مفتعلا ولا مضللاً . ويكون مضلِلا ومضلَّلا معا اذا ما استبدلت المصلحة العامة باحدى المصلحتين الخاصة والفئوية ، او اذا فسرت احداهما بانها تعني ، بحكم طبيعتها ، تلك .

واذا كنا استشهدنا بصيغة العقد الاجتماعي لهذا المبدأ فلان المقتبس ذكّرنا به ، لانه اتى بصيغة روسويّة ، عن علم صاحبه ام عن غير علمه . المهّم ان وضع التوكيد على المصلحة العامة في معرض التنظير لحياة سياسيّة فضلى هو عنصر مشترك بين جميع انواع الانظمة وعبر جميع عصور التاريخ للحضارة الانسانية . صح اننا نرى خلافات متعددة بالمعاني التي تصوغها مختلف الفئات والنظم لهذا المفهوم ، وصحّ كذلك ان هنالك اختلافات متعددة حول الوسائل الأفعل لتحقيقه واقعا مُعاشاً ، ولكن التركيز عليه ، اساسا ضروريا ، لتنظيم المجتمع تنظيماً مرموقا أمر ليس عليه خلاف .

ومن هنا ، وبقدر ما يهيء النظام اللبناني ظروف ممارسة هذا المبدأ عمليا ، يماشي

---

(١) أ ـ جان جاك روسو ، **العقد الاجتماعي** ، الكتاب الرابع ، الفصل الأول .
ب ـ ملحم قربان ، **الحقوق الانسانية** ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٢٩ .

هذا النظام ركب الحضارة الانسانية متمسكا باثبت مقترحاتها مستفيدا من حكمتها الباقية على مر الدهر .

هذا على صعيد الفكر والدستور . اما على صعيد الواقع فتنقلب الصورة وتشوّه .

يثار سؤال حضاري مهم في هذا الاطار . لماذا يعرف اللبنانيون هذا المبدأ الجوهري ويخفقون في تنفيذه ؟ وبقدر اهمية السؤال تبدو صعوبة الجواب .

٧ ـ الواقع اللبناني كما تصوره الرؤساء

معلوم ان هوّة تفصل النظريّة عن الواقع اجمالا . وقلما يتحقق التخطيط الاجتماعي بتفاصيله ـ خصوصا اذا تداخلت واياه عناصر حلم متفائل وطموح .

ورب كان للتباعد بين الواقع والحلم في لبنان اكثر من سبب .

« إن اروع ما يقدمه لبنان لنفسه وللعالم ولكل من آمن به هو مشهد التجدد والانبعاث لوطن طالما يسرّت له عبقريّة شعبه وحيوية بنيه الاستمرار والنهوض من المحن . وانه لشرف لنا جميعا ان نطلع على العالم من جو المحنة القاتم المكفهر ، بالاطلالة المشرقة والخطوة الواثقة ، لنعود الى أصالتنا اللبنانية ، الى فضائل شعبنا ، **مرتفعين فوق الحقد والضغينة** . . . »[1] .

ان في هذا لاغراق في التفاؤل !

عسى أنْ يصح بنا القول المأثور : « تفاءلوا بالخير تجدوه » .

انه لمن الواقع اللبناني ان الدولة في طريق التقدم ، وان لهذا انعكاسات على المواطنين .

« ان ما يفرضه مثل هذا الصعود ، مثل هذا التطور والتقدم من الجهود والتضحيات ومن مجاهدة الافراد والجماعات لانانياتهم ومن مقاومة الطغيان في مختلف اشكاله لهو مما ندرك ونشعر به كل آن . انه ثمن الحرية والعدالة وبالتالي ثمن السلام نفسه »[2] .

« ان الثقة بالنفس ، التي يسطع في يوم الاستقلال معناها ، كانت وما تزال اثمن ما

---

(١) الرئيس الياس سركيس ، جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول ١٩٧٦ . (التوكيد لنا) .

(٢) شارل حلو ، العام الجديد ١٩٦٨ الرد على كلمة عميد السلك الدبلوماسي ٣١ ك ١ سنة ١٩٦٧ .

يملكه الشعب في سيره نحو كل نبيل من غاياته »[1] .

«فالنهوض بالدولة ، النهوض الذي نهدف اليه اليوم ، يحتاج الى معاونة المواطنين جميعا ، والى حس الفرد بالانتماء الى المجموع ، والى تفهم الحدود بين حق الذات وحق الاخرين ، والتمييز بين الحرية والفوضى ، والى التحلي بروح النظام والخضوع الاختياري للقانون »[2] .

يصوّر هذا المقتبس مجموعة من العناصر التي تداخلت مع غيرها لتؤلف « الواقع اللبناني » حينذاك . واخال ان الرئيس سليمان فرنجية يردد هذا القول ذاته اليوم . فهنالك اليوم ، كما كانت حينذاك ، محاولة نهوض بالدولة . وما زالت هذه المحاولة تحتاج ، كما كانت تحتاج عندها ، الى معاونة المواطنين جميعا ـ المعاونة التي تتحقق بدرجة ما ، وتتطلب شحذ الهمم لترتفع الى درجة اعلى . وهل يغيب حس الفرد بالانتماء الى المجموع عنا اليوم؟ غير انه ليس بالمستوى المرغوب فيه . وكذلك فيما يتعلق بتفهم « الحدود بين حق الذات وحق الآخرين » ، وبالتمييز « بين الحرية والفوضى » وبالتحلي « بروح النظام والخضوع الاختياري للقانون » .

تصح هذه المطالب امثلة على ما يسمى بالبعد السيكولوجي او النفسي للواقع اللبناني » ـ لانها تصور مواقف عقلية واستعدادات مزاجية ونفسيّة تؤثر ، ولا شك ، بتصرفات اصحابها الاجتماعية فتكون هكذا بعدا لا يستغنى عن الاشارة اليه في معرض وصف الواقع اللبناني العام وصفا صادقا وكاملا . ونكتفي بهذه الامثلة الآن[3] .

ننتقل الى بعد اخر من ابعاد الواقع اللبناني : البعد الاجتماعي السياسي الديني .

« فالعمل الذي نحن مدعوون الى القيام به في مختلف الميادين الخلقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ينبغي ان يسمو ، وان يكون عملا مشرفا يشترك فيه كل فرد منا . . .

« فإلى هذا الواجب الشامل ادعو جميع اللبنانيين ، حتى تتضافر جهودهم وتتعاون على العمل ايديهم ، وليتقدم شعورهم كل يوم بتضامنهم الوثيق ، وان كانوا يختلفون في

---

(١) فؤاد شهاب ، في العيد العشرين للاستقلال ، ٢١ ت٢ ١٩٦٣ .

(٢) فؤاد شهاب ، بيان قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول ١٩٥٨ .

(٣) تراجع لامثلة مغايرة من هذه الفصيلة **مجموعة خطب** ، ص ١٣ وص ٢٥ وص ٨٤ ـ ٨٥ وص ١٤٢ .

بعض الاراء والنزعات والثقافات ، فيتأصل تعاونهم ويتسع نطاقه في ما بينهم حتى ان تلك الخلافات نفسها اذا ما نظروا اليها من خلال اتحادهم في حب لبنان[1] والتعلق به ، تبدو من مظاهر ثروتنا الروحية الغالية ، ومن ميزات حرياتنا الاساسية التي كانت ولا تزال من اسباب كيان هذا البلد . وليكن تنوع المعتقدات مظهرا واضحا لوحدة اللبنانيين في الايمان بالله الواحد الذي غمر بلدهم بنعمه الجزيلة وفي الايمان بسمو الروح . وليكن ذلك[2] حافزاً على اقرار التفاهم المتبادل ، والتساهل المشترك ، والمحبة الشاملة وصية دينية وسياسية معا ، شعارها قدسية الواجب ، وميزة التفوق[3] .

وتظل من ابعاد الواقع اللبناني امكانية استخلاص العبرة من الاحداث ـ وخصوصا الاحداث الفاصلة :

« لقد علمتنا الايام العصيبة ، التي مررنا بها اخيرا ، ان مصيرنا انما هو صنع ايدينا . فنحن بايدينا عرضنا[4] استقلالنا حتى كاد يضيع ، ونحن بايدينا انقذناه »[5] .

واذا صح ما ذهبنا اليه في « المدخل » من حدود حريتنا واستقلالنا ، يضطرنا الى تعديل هذا الموقف بعض الشيء « ان مصيرنا انما هو صنع ايدينا » ليس تماما . اذ ان حريتنا ليست بمطلقة وتحد استقلالنا اعتبارات عملية كثيرة .

ومع هذا ، يبقى الموقف بجوهره صحيحا . اننا لمسؤولون ، الى حد كبير عن مسيرة تاريخنا ، وان في هذا لعبرة ومسؤولية .

ويرتبط هذا البعد ، بخاصية جوهرية في الواقع اللبناني ينبغي ان لا ننساها : انه كجميع الوقائع الاجتماعية ، يخضع لسنة التطور . انه يتغير ، ولانه قابل للتغير ، اصبح بامكاننا ان نترك عليه بصمات اصابعنا وجهودنا .

---

(١) هكذا تصبح « القومية اللبنانية » شرطا لتحويل السلبيات الى ايجابيات .

(٢) ويظل هذا مثلا واحدا من عدة امثلة تتضافر لتبين اهمية هذا البعد في توضيح مفهوم « الوضع » او الواقع اللبناني » راجع كذلك **مجموعة خطب** الرئيس شهاب ص ٣٠ وص ٨٤ ـ ٨٥ وص ٩٨ .

(٣) « فؤاد شهاب » رسالة الى المواطنين بمناسبة العام الجديد ، ١ ك٢ سنة ١٩٥٩ .

(٤) هذه شهادة من عانى من احداث ١٩٥٨ وتبوأ اثناءها وبعدها مراكز المسؤولية .

« تراجع كذلك ، شهادة مراقب مهتم بالاحداث ودارس لمضامينها ، في كتيب : **ازمة السياسة في لبنان** لصاحب هذه الدراسات .

(٥) هنالك امثلة اخرى في : ص ٤٧ وص ٤٨و٨٤ ـ ٨٥ ، وص ٨٥ ـ ٨٦ وص ١٠١ ـ ١٠٢ .

وللواقع اللبناني بعد مثالي كذلك . ان قبسا من الروح العالية ، وان خف ضوؤه حتى الاختباء احيانا ، يبعث فيه دائما دفء الحياة .

« ايها اللبنانيون ،

« لو ان الشعوب تعيش كل ايامها بالروح العالية نفسها التي تحيا بها المراحل الفاصلة ، لتبدل وجه العالم وتحول سير التاريخ[1] . ولكنها اذا لم تستطع ان تعيش على الدوام ايامها العادية بالروح التاريخية تلك ، فان قبسا من هذه الروح ينير طريقها كل يوم .

« ولعل الشعوب التي توفقت في كل مضمار ، هي تلك التي استطاعت ان تأخذ دائما في حياتها الطبيعية بشيء من روح ايامها البارزة »[2] .

تبقى مسؤولية المخلصين لهذا البلد ان يشعلوا هذا القبس منارة تهتدى .

وفي الواقع الحاضر انعكاسات لا تحصى للماضي : التقاليد والتراث والذكريات الباقية :

« ايها الضباط ، ايها الجنود ،

« انكم سياج الامة وعنوان كرامتها ، لا لانكم تحمون الحدود وتمثلون القوة فقط ، وانما لانكم تجسمون في الامة المعاني الرفيعة والقيم[3] العليا التي بها تكبر الاوطان مهما صغرت ، ويصان بها تراث الامة الروحي والخلقي جيلا بعد جيل »[4] .

ولا يمنع شيء تعميم هذا البعد ليشمل الماضي بجميع ابعاده فلا ينحصر في الاخلاقيات والروحيات فحسب .

وكما ان للواقع القائم بعد ماض كذلك له بعد مستقبلي :

« ايها اللبنانيون ،

---

(١) فؤاد شهاب ، الرسالة الاولى في ذكرى الاستقلال ، ٢١ ت ٢ ، ١٩٥٨ .
ولنا في المقتبسات التالية امثلة مغايرة للفكرة ذاتها : ص ٣٤ وص ٢٦ وص ١٢٦ و١٤٣ و٩٨ وص ٣٣ .

(٢) فؤاد شهاب ، الى اللبنانيين في ذكرى الاستقلال ، ٢١ ت ٢ ١٩٥٩ .

(٣) راجع كذلك ص ٧٢ ، وص ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٣٣ .

(٤) فؤاد شهاب « في حفلة نادي الضباط عشية عيد الاستقلال ، ١٩٥٩ .

ان هذا اليوم ، بكل ما فيه من امجاد وحوافز وعبر ، هو ملك لكم جميعا ، للمقيمين منكم والمغتربين . . . فكما ان الماضي ملك للجميع ، فان الغد ملك للجميع ايضاً[1] .

« وقد ندبته اسباب كثيرة لان يكون دائم التفكير والسعي في منعة العرب وقوتهم ووحدة صفهم . وقد علمته الاحداث ان كل ما يوهن الوشائج بينهم من شأنه ان يعرقل ازدهارهم ويعكر طمأنينتهم ويؤذي مستقبلهم .

« ولبنان ، بدافع من مشاعره ومن مصالحه ، كان وسيظل الحريص دائما على مشاعرهم ومصالحهم جميعاً »[2] .

ويتجلى هذا البعد ، اوضح التجلي ، فيما سمي « بثورة التوقعات المشرقة » في العلوم الاجتماعية الحديثة :

« كل اللبنانيين يعرفون ، مجردا وقياسا ، في اية نعمة يعيش بلدهم . كل اللبنانيين كذلك يرون عيوبا فيه ويشكون من مساوىء . كلهم يريدونه افضل . بل في خيال كل منهم صورة للبنان مثالي اكمل ، يقوم على الحكم المستقيم المتجرد القادر المسؤول ، والعدل المنزه المبرأ ، والنظام المريح ، والامن المطمئن ، والازدهار الثابت والتقدم المستمر »[3] .

كما ان لهذا الواقع بعدا اجتماعيا اقتصادياً :

« ان لبنان يعيش منذ فترة مرحلة جديدة هامة من مراحل تطوره ، ويرسي القواعد لنهضة اجتماعية ، تزول معها صورة الواقع المتخلف الذي يشوه في اكثر من ناحية وجه لبنان . . . . لتحل محلها صورة الكرامة والعدل والانتاج يؤلفها اللبنانيون جميعا هذه المرة دون استثناء .

« ولن يعلم اللبنانيون خطورة هذه المرحلة وعظم شأنها حق العلم الا اذا ذكروا ان لبنان ، على سبقه في حقول عديدة ، كان يعاني نقصا بينا في الالتفات الى هذه القضية الاجتماعية[4]

---

(١) فؤاد شهاب ، رسالة الى اللبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال ، ١٩٦١ .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) فؤاد شهاب ، في مناسبة عيد الاستقلال ١٩٦٠ . وتمثل هذا البعد امثلة اخرى : ص ١٠١ من **مجموعة خطب** ، وص ٢٦ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، و١٢٥ وص ١٤٢ و٩٨ و٩٩ و٣٣ .

(٤) فؤاد شهاب ، رسالة الى اللبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال ١٩٦١ .

وقدتعددت الاشارات الى هذه القضية تعددا يبين اهميتها لتاريخ لبنان السياسي الحديث والمعاصر .

وكذلك لها بعد مستقبلي سياسي :

« فهل هذا هو النظام (النظام الرئاسي) الذي يريد اصحاب الدعوة تطبيقه في بلد صغير كلبنان حيث تتجاذب الحكم المصالح الذاتية وتتغلب النزوات الشخصية ويسود الحكم الفردي وتسيطر الروح الاقطاعية المتسلحة بالاسلحة الطائفية ؟ . . . »[١] .

« فهو ليس بالنظام الملائم لبلد صغير كلبنان تسيطر فيه النزوات والاحقاد »[٢] .

« ان القاعدة الشعبية الصالحة هي الاساس الذي يقوم عليه بناء الدولة ، لتستطيع فرض سلطانها على الجميع ، اذ لا امل في اي اصلاح حقيقي طالما بقي الشعب الذي تنبثق منه هيئات الحكم منقسما على نفسه الى فئات وشيع اقطاعية يسودها الجمود والكراهية والحقد والشلل سواء في ذاتيتها ام في علاقاتها بعضها ببعض بسبب تحكم الطائفية فيها »[٣] .

« ثالثا[٤] ـ دمج المنظمات الشعبية والجمعيات الخيرية والكشفية ونوادي الرياضة والشبيبة ليشعر المواطن ان علاقاته بمواطنيه هي علاقات وطنية لا علاقات عدائية »[٥] .

وتتداخل هذه الاقتراحات والواقع الاخلاقي للمجتمع كما للمواطن الفرد :

« . . . اعمال الرشوة وشراء الاصوات والاقطاعية . . . من جراء ضعف الاخلاق السياسية القائمة لدى الحكام والمحكومين على السواء ، . . . . وهي عادات واعراف متصلة بصميم الواقع اللبناني سوف لا تتبدل الا بحلول القومية محل الطائفية ، وبروز الاحزاب السياسية في الساحة ، لتحتل قواعد الزعامات الاقطاعية والمالية المتفشية في كل مكان »[٦] .

---

(١) عبده عويدات ، **بعض امراض الدولة في لبنان وطرق معالجتها** . منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٩ ص ٨٧ .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) المرجع ذاته ، ص ٨٨ .

(٤) اولا وثانياً راجع « الشباب » في هذه الدراسات .

(٥) المرجع ذاته ، ص ٨٩ في اطار « اصلاح النظام البرلماني » .

(٦) رباط ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٥٧١ ـ ٥٧٢ .
راجع كذلك انور الخطيب وكمال الصليبي .

أ ـ والانفتاح على العالم

«Le Liban se retrouve heureusement en cette fin d'année égal à lui - même, soutenu et raffermi par un souffle national qui vient cimenter d'avantage encore son unité , garantissant son iperméabilité aux infiltrations dissolvantes quelles qu'en soient les sources[1]».

ب ـ الرياضة النفسية الوطنية

« بمثل التعالي الكبير عن الاهواء الذي حقق به اللبنانيون الاستقلال . . . يدعو الوطن ابناءه لان يستقبلوا ذكرى اليوم العظيم .

« فاجمل هبات العيد ، واطيب بركاته ، ان يجلو في النفوس ذلك المعدن الكريم من الترفع والايثار ، الذي يحتاج اليه الوطن ، في صيانة حاضره وبناء مستقبله ، حاجته الى اهم شروط وجوده وتقدمه »[٢] .

ج ـ ظاهرة الافكار المسبقة

« وردا على سؤال قال الاسعد :

« ان التجارب دلت ، ويا للاسف الشديد ، على ان هناك امورا تتعلق اصلا بافكار سابقة تعود الى تركيب المجتمع اللبناني ، يؤدي البحث فيها الى ردود فعل وردود فعل مضادة من شأنها في افضل الحالات ان تؤدي الى تجميد الموضوع حيث هو »[٣] .

وهاجس « الايدي الخفية »[٤] .

وانه لتحصيل حاصل ان هذا الوصف لا يتناول جميع العناصر التي تتداخل متفاعلة لتكون واقع المواطن اللبناني في مطلق مكان وزمان من حياته اليومية . ولكنها ، مع ذلك ، توضح الفكرة التي نبغي عرضها .

---

(١) Fouad Shehab, «Allocation Prononcée en Reponse au doyen du corps Diplomatique à L'Occasion du Nouvelle Année 1963».

(٢) فؤاد شهاب ، رسالة الى اللبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال ٢١ ت ٢ ، ١٩٦٢ .

(٣) **النهار** ، الجمعة ١٩٧٥/٢/٢٨ ، « الجلسة النيابية لم تنعقد » . ص ١٥ .

(٤) راجع المقتبس من الرئيس سليمان فرنجية تفسيرا للاحداث الاخيرة في صيدا . بحث « الديمقراطية اللبنانية » .

كما وان الواقع ليس بالتركيبة الجامدة الثابتة . انه متغير دائما وابدا وكل عنصر من عناصره المقومة يتغير بسرعة تختلف عن سرعة تغير العناصر الاخرى وان اثرت به واثر بها بالمقابل . انه ، بكلمة ، يحتوي كذلك على قوى للتغيير كثيرة ومختلفة الفعالية .

٨ ـ الواقع والثوابت والمتغيرات

« الواقع اللبناني » ، اذن ، هو ملتقى في مكان معين نسبيا وزمان ينبغي تعيينه لمجموعة لا حصر لها ولا عد من الابعاد المتداخلة والمتشابكة ذات التفاعل المتبادل والتطور المستديم .

هذا ، بمعناه العام . وبهذا المعنى هو مفهوم غامض جدا : يصعب تحديده ، وبالتالي توضيحه . اقرب الوسائل الى صيغة تقريبيّة له هي اللجوء الى الثوابت في تاريخ لبنان السياسي . من هذه الزاوية ، يصبح مجموعة الثوابت في هذا التاريخ .

أ ـ الواقع . : عام وخاص

غير ان هذه الثوابت ، كما نعلم ، هي الهيكل العظمي ، اذا صح التعبير ، لهذا المفهوم . يحدد الشكل العام ولا يبين جمال منظره . تبقى هذه من مهمة المتغيرات التي تتلبسها تلك الثوابت على مر الزمن لتحدد بالتفصيل سمات هذا الواقع وطوابع مظاهره المميزة .

ومن هنا ، ومن باب تسمية الكل باسم بعض اجزائه ، يطلق اسم « الواقع اللبناني » ليعني ، « مثلا » تعدد الطوائف فيه . وهكذا . وان لم نتنبه الى ان هذا الاسم ، لا ينطبق تماما ، على جميع عناصر الكل ، بل على عنصر ، واحد ، وان ثابت ، ومن عناصره ، وقعنا عندها في ضلال مبين . اذ ان هذا الاسم ذاته ، وللمنطق ذاته ، قد يعني مرة تعدد الطوائف اللبنانية كما قد يعني صلاته الثابتة بشقيقاته العربيات . وما يصح على المضمون الاول قد لا يصح ، وعلى الغالب لا يصح ، على مضمونه الثاني . فالدقة العلمية تتطلب هنا ، كما في كل مكان ، الحذر الكبير .

غير ان السير بتوجيه الدقة العلمية يزيد من متاعبنا العملية عندما ننتقل من المعنى العام « للواقع اللبناني » الى معناه الخاص المدقق .

هنا تنقصنا التفاصيل . فلا يمكننا ان نطلب الكمال . وان اصرينا عليه ، تعدينا حدود هذه الدراسات ـ ان مثل هذا التفصيل يفرض علينا وضع جميع ما وضعناه في هذه الدراسات مع كثير غيره مما لم نطاله بالتفصيل .

لذلك اكتفينا بالاشارة الى بعض ابعاده وحسب .

نعم اننا لم نعرف بعد وبالتفصيل المحدد معنى « الواقع اللبناني » غير اننا نعرف مزالق التشبث بهذا المعنى . فنعرف ، مثلا ، اننا عندما نلقاه ، لا يصح ان نفسره بهذا المعنى المدقق والمفصل . ونعرف ، كذلك ، المتاهات التي يمكن ان يقود اليها الاصرار عليه ـ سيان كان هذا الاصرار من قبلنا ام من قبل غيرنا . هذا من الناحية السلبية .

غير ان لهذه المعالجة نتائج ايجابية كذلك . اننا نعرف كيف التصرفات تجاه هذا التعبير : ما هي الاستجابة او الاستجابات المقبولة تجاهه ، وما هي الاستجابات التي تشحن بالتخبط والفوضى .

ب ـ الخروج من التباس

اصبح بامكاننا الان ان نميز بوضوح بين « وضع لبنان الخاص » و« الواقع اللبناني » .

الاول ، كما تبين ، يركز على ما يجعل لبنان فريدا ، والثاني يبغي عرض ما تحتوي الوحدة التاريخية ـ الوحدة التي يتألف منها ، على مر العصور ، تاريخ لبنان . فالاول ، هكذا ، هو جزء ، وربما الجزء الابرز ، من الثاني . والثاني لا تكتمل مهمته ما لم يتضمن الاول . غاية الاول التركيز على الصفات المميزة ومبتغى الثاني ان تشمل صورته جميع العناصر المكونة بما فيها الصفات المميزة . الاول هو ظاهرة الفردية . والثاني يتوخى تظهير المشتركات . هذا على الصعيد الوصفي .

من هنا يصبح الاصح ان نستبدل « الواقع اللبناني » في المقتبس التالي « بوضع لبنان الخاص » . خصوصا ، وان الغمز الذي تضمنه على المستوى المعياري ، مستوى التقييم ، يمس احدى الصفات المميزة للبنان ـ « المعايشة الطائفية » .

« ولا يبدو ان لهذا الواقع اللبناني ـ كما وصف مرارا لتبرير مساوئه ـ مثيلا في العالم ، وحتى في الدولة العثمانية الغابرة ، ومن باب اولى في سائر الدول العربية المعاصرة »(١) .

■ يشير هذا المقتطف الى المعايشة بين الطوائف اللبنانية ـ المعايشة (لا التعايش) التي تجعل الشعب اللبناني الذي يضمها ، باديا ، في اخر تحليله ، بشكل اتحاد بين طوائفه

(١) الدكتور ادمون رباط ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٩ .

على اساس المساواة في حقها بالوجود ، وفي حريتها التامة بممارسة حياتها الذاتية . . . » غير ان هذا الاتحاد « لا الاتحاد بمعناه الدستوري . . . . ولا الاتحاد بمعناه القانوني . . . لان الطوائف اللبنانية قائمة بحكم وجودها واستمرار تاريخها ، وليس بنتيجة ميثاق او معاهدة » . ذلك لان « التفاهم بين المسيحيين والمسلمين الذي تم سنة **١٩٤٣** - والموصوف « بالميثاق الوطني » لم يكن في واقعه السياسي سوى ميثاق طائفي . . . » .

وتؤدي هذه المعايشة الى « الحيلولة دون اتفاقها على أسس قوميتها » . فعندما « تكون الدولة مبنية على تصنيف المواطنين ، على اساس طوائفهم ، فلا يمكن التسليم بان ثمة قومية مشتركة ، تشملهم جميعا » . اذ « في التلاحم بين اعضاء الشعب الواحد ، تكمن الخاصية الجوهرية لهذه القومية » .

ومن هنا ربما نشأ الاعتقاد بان القومية اللبنانية غير موجودة .

بمعنى هذا صحيح . ان القومية اللبنانية باعلى درجات نموها ونضوجها - التلاحم والانصهار بين الجميع - هي ظاهرة غير متوفرة في لبنان . ولكنها ، وبهذا المعنى ، لا تتوفر في مطلق بلد في العالم .

اما بدرجات ادنى من هذه الذروة وبنسب اقل من النسبة الكاملة ، فمما لا شك فيه ان القومية اللبنانية امر واقع . الكاتب نفسه يقول :

« ولا شك انه لولا الروابط الاصيلة ، التي تجمع هذه الطوائف وتشدها فيما بينها ، من تربة واحدة . . . ولغة واحدة ، . . . وتاريخ واحد . . . وعلى الاخص وقبل كل شيء لولا الارادة المشتركة بالحياة الجامعة التي برهن اللبنانيون عليها ، منذ استقل لبنان ، لكان التفكك قد وقع والتباعد قد حل ، محل معايشتها المتبادلة ، بالتضامن فيما بينها ، منذ عصور »[1] .

فالى هذا الحد ، على الاقل ، تتوفر شروط القومية اللبنانية . انه ليس بالمستوى الذي يؤمل ، طبعا ، وليس ، لذلك ، بالمستوى الكافي . ولكن عدم الكمال شيء وعدم الوجود شيء آخر . ولذلك ، فاذا لم يكتمل شيء ما ، فلا يدل ذلك على عدم وجوده - هذا مع العلم ان الشائع السطحي هو غير الاعتقاد الموزون .

---

(١) المرجع ذاته ص ٢٢٨ .

لنرجع الى التعبير « الواقع اللبناني » ولنتذكر التعبير الواصف له « كما وصف مرارا لتبرير مساوئه[1] ، وهكذا يكون « الواقع اللبناني » تعبيرا اعتذاريا[2] وهذا اكثر انطباقا على « وضع لبنان الخاص » - وحتى هنا يجب ان يؤخذ بكثير من التحفظ .

واذا كان للجميع الحق باستعمال مفرداتهم وتعابيرهم كما يستنسبون ، فان للقارىء الحق كذلك بان لا يجشم صعاب الاستعمال الاعتباطي . كما ان له حق المطالبة بالدقة والوضوح لجميع ما يعرض عليه - وتزداد اهمية هذا المطلب اذا جاء من قبل دارس مسؤول يبغي الفهم الصحيح خطوة مقدمة للنقد العلمي الايجابي . ومن ثم الاتخاذ المواقف المسؤولة .

على كل ، نطبق هذا التمييز بين « وضع لبنان الخاص » و« الواقع اللبناني » على انفسنا ونأمل من تطبيقه هذا ، ان يخلص القارىء الناقد من كثير من الالتباسات .

وتوضيحه هذا ، وان نفح بالتبشيرية وضح ، فان الغاية الاساسية منه توضيح موقف منهجي ، لا الدعوة ، الا بالقدوة اذا حسنت في نظر القارىء ، الى اتخاذ مثله - هذا بالرغم من اننا نعتقد مخلصين بان لاتخاذ مثل هذا الموقف حسنات كثيرة منهجية وفكرية في آن معا .

٩ - الاغتراب

هنالك الاغتراب بالمعنى النفسي والاجتماعي وهو مرض لبناني معقد ومستعص وكبير الخطورة . اما بحثه بما يوضح ويفسّر فهو ابعد من حدود هذه الدراسات .

ينبغي التذكير ههنا ، مع ذلك ، انه سلبي التأثيرات والنتائج . ولذلك فمعالجته واجب ملح .

عنى الاغتراب ، اصلا ، انفصاما في الشخصيّة الانسانية تصبح بنتيجته النفس الانسانية نفسان مختلفتان مهمّة ومسلكية : الفاعلة ، التي تسعى لتحقيق حريتها فتفعل

---

(١) يذكر الكاتب بهذه المناسبة محاولتين خاصتين لتبرير الطائفية ، مما يجعل الطائفية من مساوىء هذا الواقع » : الاولى ، لميشال شيحا ، « فلسفة الطائفية » والثانية ، لكمال الحاج ، بالموضوع نفسه .

(٢) « وكي يتسنى للبنان ان يتغلب على واقعه الحالي ، عليه ان يسلك طريق الاصلاح بمعناه المعاصر الدقيق ، اي ان يرغب قصدا وفعلا ، في تحقيق ذاته التاريخية ، وان يؤمن من اجل ذلك بمعطيات العلم الحديث ايمانا عمليا صادقا (منوال يونس ، **آراء في اصلاح لبنان ص ٩**) .

وتحكّم بمصيرها ، والمنفعلة ، التي تتأثر بغيرها .

هذه ظاهرة اجتماعيّة . انها واقع حياتي . الأنا الفاعلة تحاول ان تقولب العالم حسب تمنياتها وغاياتها وتطلعاتها . والأنا المنفلعة هي موضوع تأثر تبني تكوينه التصورات التي يخلعها عليّ الآخرون بفضل اعتقاداتهم - حين تخلص وتصح ، بما انا عليه . ولما كان الانسان الاثنين معا ينشأ موقف ذو ركنين متضاربين . كيف يحقق الانسان موقفا ينسجم فيه المتناقضان ؟ كيف يحقق الانسان حريته الاصيلة فيكون ما يريده ؟

ويرتبط هذا السؤال الفردي ، وبالتالي جوابه الصحيح ، بالظروف الاجتماعية والسياسيّة التي يعيشها الانسان المعاني لهذه المشكلة .

والانسان اللبناني ، كغيره ، يخضع لها ولجميع ما لخاصياتها وخاصيات ظروفها المميزة من صفات . وربما كان اهم هذه الميزات ، في لبنان كما في غير لبنان ، عدم الفعالية ، الإحساس لدى الانسان المغترب ، وان في بيته وفي بلده ، ان ليست له يد في تسيير الامور ، انه عديم التأثير بها ،انها ستنتهي الى نهاياتها بقطع النظر عما اذا تدخل بها ام لا .

كثيرا ما شعر الناخبون مثلا بان المرشحين والمحظوظين المرضي عنهم سيصلون بقطع النظر عما اذا صوتوا لهم ام لا ، وبالتالي ، فما الفائدة من اهتمامهم بعملية التصويت . انها عملية مدبّرة سلفا ، والمرضي عنهم سيصلون الى المقاعد التشريعية بأصواتهم وبغير اصواتهم على حدٍّ سواء . هذا مثل رائع لما نقصده بالاغتراب، عنصراً من عناصر الواقع اللبناني . وهو ، في جوهره ، مناقض تماما لمفهوم المشاركة . انه ينفي المشاركة نفيا تاما - إنه قضاء تام عليها .

ولفترة من الزمن خيل للجميع في لبنان ان المثقفين في الإطار السياسي اللبناني يعانون من محنة الاغتراب . هم في واد وشؤون البلد وقضاياه ومسيرة احداثه في واد ليست لهم مشاركة تذكر في تقرير مصيره .

ويستشري المرض كذلك حيث تكون مشاركة لا يكتفي اصحابها بها . في تربة هذا الواقع يمد ديالتيك الخوف والغبن في تاريخ لبنان السياسي الحديث جذوره .

للتدليل على صحة هذا الادعاء ، وقد يتحوّل الى نظرية يوما ما ، نقتبس التالي :

« كل هذه الأسباب[١] وغيرها تعزز الشعور بالغربة . . . تحمل المسلمين على نشدان وطن آخر . . . على طلب العدل والمساواة ولو على انقاض الوجود اللبناني بالذات »[٢] .

ولنا موعد مع ديالتيك الغبن والخوف في تاريخ لبنان السياسي - غير اننا نقترب من معالجة هذا الموضوع من زاوية قناعة لا بأس بعرضها الآن - علّها تستجلب الانتباه الناقد .

إن الشعور بالغبن ، كالشعور بالخوف ، لا يعالج لا من زاوية التركيز على : هل هو صحيح ام خطأ ؛ ولا من زاوية هل هو مبرر ام لا ؟ - هذا مع العلم ان هذين السؤالين يجدان متسعا من الفسحة في اطار معالجة الشعورين المذكورين - افضل الوسائل لمعالجة الاثنين معالجة ناجحة هي ان تتهيأ الاسباب التي تجعل الفريقين المتألمين منهما ، وبمعزل عن ضغوط كلا الفريقين على الآخر ومحاولات الاقناع التي طالما قادت الى عكس ما تهدف اليه ، يرتاح الى التخلص من شعوره بتغليبه عليه ، بناء على معطيات موضوعية اجتماعية وبناءً على توفير اجواء نفسانية مناسبة ، شعوراً أنسب وأدعى الى الاطمئنان الذاتي والجماعي العام .

وما ان تقرر تنفيذ هذا الاقتراح حتى يتبين لك جوهر التناقض الذي تستند اليه جدلية (ديالكتيك) الغبن المسلم والخوف المسيحي . ذلك ان الظروف ذاتها ، موضوعية وذاتية ، التي تساعد احدها على الارتياح والاطمئنان تثير حساسيات لدى الآخر .

وبقدر ما هي بسيطة وواضحة ، هذه الوصفة ، بقدر ما يصعب تنفيذها وتتعقد الممارسات التي تتطلبها .

١٠ - الطائفية

لا نقصد بهذه المناسبة ان نبحث بالتفصيل قضيّة الطائفية في لبنان . لقد اهتممنا بذلك في مناسبات اكثر مناسبة[٣] .

---

(١) الحرمان والتخلف ، وفقدان المشاركة ، والتشكيك بولاء البعض للبنان واستئثار البعض الآخر بالمناصب المفاتيح في الدولة .

(٢) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، النهار ١٩ - ٩ - ١٩٧٣ ، ص ٤ .

(٣) الدكتور ملحم قربان ، **محاضرات في علم الاجتماع السياسي (لبنان والبلاد العربية)** ، سنة ثالثة علوم سياسيّة وإدارية ، في كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والاداريّة . في الجامعة اللبنانية ، استنساخ وتوزيع الرابطة ، ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ص ٢٠١ - ٤١٥ .

يهمنا ان نتابع تطور الانتقادات التي وجهت وتوجه ضدّها ، او بالمقابل ، الدفاعات عنها ـ متنبهين الى اي مدى يمكن من التزم بالعملية وحدودها ، او باسبقيتها على جميع الاعتبارات المغايرة لدى تقريراته مواقف مسؤولة ، الى اي مدى تحمله تلك الأسانيد وبأي اتجاه .

أ ـ الأيديولوجيّة الطائفية

نفعل ذلك من زاوية منهجيّة بقصد الوصول الى موقف منها ومنهم ـ هؤلاء سيان مدافعين[1] كانوا عنها او مهاجمين ـ يستند على ظاهرة بينة وعلميّة . فإذا كانت جميع الاسباب والحجج التي يقدمونها ، مساندة او معاندة لها ، لا تصمد للمحاكمة العقلية ، يصبح بالامكان الاستنتاج الاحتمالي بان البحث فيها ليس سوى تغطية للبحث في دوافع ابعد منها او في مقصاد مغايرة لها .

نبدأ باعدائها . وأبْرَز هؤلاء الاستاذ عبد الله لَحود .

I خرق انظمة الاحوال الشخصية لقاعدة المساواة

ان النظم الديموقراطية (والوحدة الوطنية) تبنى على قاعدة مساواة المواطن في الحقوق الناشئة عن صفته كانسان وكمواطن دون ان يكون للجنس او للعرق او للمعتقد او للون اي تأثير في هذه المساواة .

« وهذه القاعدة اعلنتها وثيقة حقوق الانسان والمواطن عام ١٧٨٩ واعلنتها شرعة الامم المتحدة لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ واعلنتها المادة /٧/ من الدستور اللبناني .

« والحال ان انظمة الاحوال الشخصية تنفي المساواة تماما ، فبعض اللبنانيين يعيشون بدون قانون لاحوالهم الشخصية . وحقوق الابنة المسلمة تختلف عن حقوق الابنة غير المسلمة . بل ان حقوق الفتاة الشيعية تختلف احيانا عن حقوق الفتاة السنية ، وحق الايصاء وحق التبرع يختلفان سعة وضيقا باختلاف المذاهب . . .

وهذا الاختلاف لا يتناول فقط المسائل التي تتعلق بالمال ، بل يتناول ما له علاقة بتأليف مجموعة الأمة ، كالتبني مثلاً »[2] .

---

(١) مثل : ا ـ كمال يوسف الحاج ، **فلسفة الميثاق الوطني** ، مطبعة الرهبانية اللبنانية ، بيروت ١٩٦١ .
ب ـ وميشال شيحا ، **Politique Interieur** ، بيروت ١٩٤٦ .

(٢) عبد الله لَحود ، « **انظمة الاحوال الشخصية . . .** » .

تهمنا من هذا المقتبس فكرتان : الديمقراطية والمساواة .

« ان نظم الديمقراطية (والوحدة الوطنية) تبنى على قاعدة مساواة المواطن في الحقوق الناشئة عن صفته كانسان وكمواطن دون ان يكون للجنس او للعرق او للمعتقد او للون اي تأثير في هذه المساواة » .

كمثالٍ يحاول المجتمع التوصل اليه ، لا يضير لبنان بشيء تبني مثل هذا المبدأ . غير ان تبنيه كمثال لا يعني ، بطريقة آلية ، تحقيقه مباشرة نظرية تمارس . لأن تطبيق مطلق نظريّة تطبيقاً ناجحا يتطلب اخذ المعطيات الاجتماعية بعين الاعتبار . والواضح ان المجتمع اللبناني بظروفه الحاضرة يتجافى وتطبيق هذه القاعدة حرفيا وآليا . فهل هذا يعني ان النظام اللبناني ليس ديمقراطيا بهذا المقدار ؟ تقدر ان تقول ذلك اذا شئت . ولكن ينبغي ان تعرف كذلك ان هنالك مبدأ ديموقراطيا أسبق بالأهمية من المبدأ المذكور . وهو ان يحكم الشعب بطريقة يرضى عنها .

ثم ان تطبيق الديمقراطية ، وحتى نظامها الفكري ، يخضع لدرجات دنيا ودرجات عليا . حتى ان قولنا ان نظاما ديموقراطيا ما هو اكثر (او اقل) ديمقراطية من نظام آخر هو قول يصف الواقع وصفا صحيحا .

هذا مفاده اننا لا نمانع باقتراحات الاستاذ الكبير ولكن لا بصفتها تنفي الديمقراطية او تضرب الوحدة الوطنية بل لأنها ، وهكذا نأمل ، ويمكن ان تكون النتيجة العملية معاكسة تماما لما نأمله ، تطور الديمقراطية والوحدة الوطنية تطويرا مستحبا ذا نتائج اجتماعية مشكورة .

تبقى فكرة المساواة . « والحال ان انظمة الأحوال الشخصية تنفي المساواة تماما » . بمعنى من معانيها ، وربما المعنى الظاهر والأكثر سطحيّة . قد تكون المساواة التوزيع المتساوي للحصص . ولكن ، ولاعتبارات مختلفة ومتعددة ، قد يكون هذا التوزيع المتساوي للحصص منافيا للعدالة . فاذا اردت التوزيع العادل ، فقد تتنازل عن مفهوم المساواة بمعناها التوزيع المتساوي للحصص .

ثم ان الجوهر في السياسة ليس لا المساواة ولا العدالة . انما هو قبول اصحاب العلاقة بالامر المطروح مسألة محوريّة تستقطب اهتمام اصحاب العلاقة . رب قوم قبلوا امرا واقعا على علاته وظلمه وعدم المساواة التي ينطوي عليها . ورب قوم ، بالمقابل ، خلقوا الف عذر وعذر ليتشاجروا بالنسبة لوضع عادل ومتساوٍ .

وبالرغم من هذه الملاحظات ما هي علاقة المساواة بالانظمة المختصة بالاحوال الشخصية في لبنان . هل « تنفي » « هذه » الانظمة المساواة تماما ؟ » . اننا لنثير اكثر من شك حول الجواب الايجابي عن هذا السؤال . غير أن المساواة التي يصح ان تراعى هنا ليست المساواة الظاهرة : المساواة التوزيعية ـ انها لمساواة معقدة نوعا . انها ليست المساواة الناشئة عن حقوق المواطنين بصفتهم المجرّدة . انها تعتبرهم في واقعهم السياسي والاجتماعي معا اي ، ليس فقط كمواطنين وكفى بل كمواطنين ينتمون الى طوائف مختلفة واحزاب متفاوتة القوّة ونقابات ذات تأثير يختلف باختلاف تركيبها الداخلي وعلاقة هذا التركيب بالمجتمع ككل .

ربما بعدت ، من هذه الزاوية ، المساواة عن اعين الراين والمحللين وتطلبت ، لذلك ، بعض التدقيق وتلمس الصلات المتشابكة وراء الظواهر . ولكن هذا هو المعنى الواقعي الذي ينبغي ان يستحوذ على مخيلات السياسيين للمساواة.اما معناها المجرد فيجردها من حقها بأن يتناولها البحث المرتبط بالاجتماع كارتباطه بالسياسة .

ونذكر للاستاذ عبد الله لحود انتقادا ثانيا يطال فيه ، او هكذا يخال له ، الديمقراطية اللبنانية والوحدة الوطنية « والشعور المواطني» . نكتفي بعرض الانتقاد دون التعليق عليه لان مناطق تعليقنا على انتقاده السابق ومبادىء ذلك التعليق تنطبق ، وبذات القوّة ، على هذا كما انطبقت على ذاك .

II « التنكر للحريات الاصلية

ان اهم المبادىء التي تفاخر بها النظم الديموقراطية انما هو حماية الحريات الاصيلة للانسان وفي مقدمتها اثنتان قد تكونان اكثرها اصالة هما حرية انشاء العائلة وحرية المعتقد .

« والحال ان انظمة الاحوال الشخصية تخرق هاتين الحريتين خرقا سافرا في عدة حالات .

« فحق عقد الزواج محصور على الاراضي اللبنانية بالسلطات الدينية ، وهي تعتبر ـ في معظم الحالات ـ ان اختلاف الدين مانع من موانع الزواج ، وهكذا قد يستحيل على الفتى والفتاة اللبنانيين المختلفي الدين عقدزواجهما في لبنان الا اذا غير احدهما معتقده واعتنق معتقد الثاني مكرها او متحايلا .

« وفي ذلك خرق لاحدى الحريتين الاصيلتين اللتين كفلتهما شرعة حقوق الانسان وكفلهما الدستور ، وفيه امتهان للكرامة الانسانية وللاخلاق اذا اقدماحد الخطيبين مكرها او متحايلا على تغيير مذهبه .

« ثم ان اختلاف الدين مانع من موانع الارث حتى بين الأخ واخيه والابن وابيه ، فحرية المعتقد تؤلف اذن سببا للحرمان من الحق .

وفي كل ما ذكرناه تقطيع لاوصال الوحدة الوطنية وتمزيق للشعور المواطني . اذ يحس ابن كل طائفة ان بينه وبين ابناء الطائفة الاخرى سورا حديديا قد يتعذر اجتيازه »[1] .

نكتفي بهذين المثلين من الانتقادات التي وجهها ابرز نقّاد الطائفية لانه ليس من فائدة من تكرار الانتقادات ذاتها في الاطارات المنطقية ذاتها . وقد كثرت الحالات التي تبنى اصحابها هذين الانتقادين للاستاذ لحود .

ننتقل اذن الى مزاعم المدافعين ، وابرزهم ، عن الطائفية . من هؤلاء[2] الدكتور شارل مالك حيث يقول :

III « سيئات الطائفية :

انا اعرف جيدا سيئات الطائفية ، لكن الى ان يقترح انسان بديلا لها خيرا منها بالفعل ، اعني بديلا يحافظ على حسناتها ان لم يقض تماما على سيئاتها ، فانا متمسك بالطائفية كالمصطلح الافضل لتطبيق الديمقراطية في لبنان . من حسنات الطائفية المحافظة على التوازن الاجتماعي الموجود موضوعيا في المجتمع اللبناني . واذا اختل هذا التوازن بابدال هذا المصطلح باي مصطلح اخر دون ايجاد توازن بديل له يحافظ على مميزات لبنان وحرياته الاساسية ، فأخشى ان تكون النتيجة شرا بكثير من الوضع القائم . لذلك انا منفتح تماما لاي بديل للطائفية شرط المحافظة على التوازن والحرية . ومع الابقاء على الاطار الطائفي تمكن اعادة النظر في نوعيته على اساس العدالة . ولا اعني بالعدالة الاعتبارات الميكانيكية فحسب بل اعني العدالة القائمة على الكفاءة والقدرة . ويوجد شيء اخطر واهم حتى من العدالة ، وهو الانسان والعقل والحرية . فكل تحوير

(١) عبد الله لحود ، المرجع المذكور سابقا .

(٢) راجع مطلع هذا البحث .

للمصطلح الطائفي يضعف من الانسان والعقل والحرية لا اقول به ولا أقبله »[1] .

قبل بحث علاقة هذا المقتبس بالديمقراطية وعلاقتها بدورها بالطائفية يهمنا تحديد قدّم ، وربما من غير قصد ، اتفق ان اجبنا عنه ، وبغير حصره بهذا الاطار ، اذ اننا كنا وما زلنا نعتقد انه اجابة لتحدٍّ حضاري عالمي .

« لكن الى ان يقترح انسان بديلاً لها خيراً منها بالفعل » .

هذا هو التحدي . جوابنا عنه هو الالتزامية[2] . وزعمنا هو انها ليست افضل من الطائفية وحسب ، ولكنها افضل فلسفة اجتماعية معاصرة .

نرجع الى موضوع بحثنا : الطائفية . يتمسك الدكتور شارل مالك بالطائفية « كالمصطلح الافضل لتطبيق الديمقراطية في لبنان » ـ مع « المحافظة على التوازن الاجتماعي الموجود موضوعيا في المجتمع اللبناني ، » وعلى « مميزات لبنان وحرياته الأساسيّة » . وعلى « العدالة » وعلى الإنسان والعقل والحريّة » .

من مجموعة الشروط التي يضعها الدكتور مالك ، وجميعها عام الى حدّ يمكن ان يدعي الحفاظ عليها ، على هذا المستوى من التجريد ، مطلق نظام . ومن هنا تخسر الطائفية اهميتها ، خصوصا كمصطلح لتحقيق الديمقراطية ، فكم بالحري « كمصطلح افضل » .

ويخسر ادعاءه هذا قيمته العلمية والسياسيّة معا عندما نسأل ماذا يعني « بالتوازن الاجتماعي » ؟ اليس في قاموسه ، وفي هذا الاطار بالذات مرادفا « للتوازن الطائفي » ؟ هذا ظننا . واذا صح هذا الظن ، اصبحت الطائفية افضل مصطلح لتطبيق الديمقراطية في لبنان مع المحافظة على التوازن الطائفي الموجود موضوعياً في المجتمع اللبناني .

ولا اظن ان مخالفة رأي كهذا يمكن ان تكون قضية تستحق المناقشة . هذا يجعلها

---

(1) شارل مالك ، « اتمسك بالطائفية كمصطلح افضل لتطبيق الديمقراطية » **الصفاء** ، العدد ١١٠٨ ، الاربعاء ١٠ تشرين الثاني ، ١٩٦٥ ، ص ٢ .

(2) ملحم قربان .

آ ـ **محاضرات في علم الاجتماع السياسي** ، ثالثة علوم سياسية ، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، خاتمتها .

ب ـ الاخلاق والمجتمع » .

ج ـ **الواقعية السياسية** ، طبعة ثانية ، مزيدة ومنقحة ، بيروت ١٩٨٠

قضيّة اسميّة وحسب .

وعلى ضعفه علميا يظل لهذا الدفاع قيمته الاجتماعية ، والطائفية اذا شئت ، والسياسية . وتقوى هذه القيمة عندما تضع هذه المحاولة بجانب محاولات الاستاذ ميشال شيحا والدكتور كمال يوسف الحاج . ينبغي ان تعطي هذه المحاولات البينة الكافية لاقناع المعتقدين بأن الطائفية في لبنان ليست سوى نتيجة لترتيبات ، ذات نوايا مبيتة ، قام بها المنتدبون . ان قضيّة الطائفية اللبنانية لقضيّة معقّدة أكثر مما يود ان يوحي اعداؤها واعمق جذوراً مما يتصورون ـ إلا اذا كانوا عن سابق تصور وتصميم يريدون تغطية جوهرها وتمرير ايديولوجياتهم عبر تصديهم لها ، وسيان لديهم كان هذا التصدي علمياً مقصوداً ام لا .

فهل يمكن ان يكون التشخيص التالي للطائفية اللبنانية مصيبا ؟

« **فالتعصب الطائفي** ظاهرة مرضية بلا ريب . ولكنه ليس بالبساطة التي نخلعها عليه احيانا . والاصح انه نتيجة **للاستهتار والاستخفاف بالتعددية نفسها** »[1] .

انه يحتاج الى تنقيح علمي ليصبح مقبولا . فإذا كان ردة فعل على فعل الاستهتار بالتعدديّة او على فعل الاستخفاف بها ، يغدو ظاهرة طبيعية لا مرضيّة ، واذا كان ليس بالبسيط ، فلا يمكن ان يكون نتيجة لذاك الاستهتار او ذلك الاستخفاف وحسب .

ان اصولها ومعقداتها لا عمق واكثر تشابكا مما يبدو على ظاهرها .

ولو لم يكن هذا امرها لما كان التعليق التالي ضروريا بالنسبة لها :

« ويروي تاريخ الاستقلال انه في اعقاب جلسة الثقة بحكومة رياض الصلح الاولى عام **١٩٤٣** سأل احد النواب رئيس الحكومة : ألا تعتقد ان الاوان قد آن لالغاء الطائفية ؟ فأجاب رياض : حاليا موقفنا من الطائفية هو موقف ذلك الرئيس الفرنسي الذي وقع معاهدة الصلح مع المانيا ، **بعد** حرب السبعين ، فلما سئل عن رأيه فيها اجاب : أوقعها وألعنها »[2] .

ولو لم يكن هذا امرها ، لما امتدت « ساعة الغائها » التي « وعدت » حكومة عهد

---

(1) « من حصاد الأيام » **العمل** ، الجمعة ١٤ كانون الثاني ، ١٩٧٧ ، ص ١ و٨ . التوكيد لنا .

(2) **الحوادث** ، « مقال الاسبوع » العدد ١٠٧٥ ، الجمعة ١٩٧٧/٦/١٧ ، ص ٥ .

الاستقلال الاولى بان « تسعى لكي تكون قريبة باذن الله »[1] لما امتدّت على مدى ثلاثة وثلاثين عاما ونيّف . ام ان هنالك احتمالات مغايرة لتفسير ذلك ؟

واذا كان هذا امرها ، ونعتقد انه لكذلك ، لما قبلنا التفسير التالي ، لاعتماد المادّة القائلة باعتماد الطائفية في الوظائف ، إلا كجزء من القصّة الكاملة .

أي لبنان تريد ؟ سؤال طرحه سيراي على مجموعات مختلفة من اللبنانيين .

« وقد جاءت الاجابات يومئذ خلوا من المطالبة بالطائفية . ويقول يوسف سالم في مذكراته انه شخصيا كعضو في لجنة الدستور البرلمانية التي تألفت في ذلك الحين اعترض على المادّة القائلة باعتماد الطائفية في الوظائف ، ولكن مصالح النوّاب كانت أقوى من صوته »[2] .

لا شك بأن لمصالح النوّاب علاقة بالموضوع ، غير ان كون النوّاب من النوع الذي يعكس الواقع ، بشكل او بآخر ، لا من النوع الذي يغيّر الواقع ، يقلل من وقع التهمة - اذا كانت تلك تهمة - على النوّاب . الأصل الأكثر تعلقا بالواقع هو الشعب او بعض قطاعاته .

ومن هنا نعود الى تشخيص الداء ، وبالتالي تقدير كيفية الخروج منه ، في البيان الوزاري الأول . واننا لنعترف بأننا نرى فيه من الواقعية اكثر مما نرى في اكثر المعالجات التي تعرضت لهذه القضيّة الحساسة منذ ذلك الحين حتى الآن .

وربما كان أهم ما في البيان ذاك هو الربط بين وجود الطائفية في لبنان واستمرارها من جهة وبين عدم الاطمئنان الذي يغمر النفوس من جهة ثانية . إنه يركز على جدليّة الخوف المسيحي مع الغبن المسلم - واقعا معيوشا ومبررا معا لاستشراء الطائفية .

وكما كان التشخيص للعلّة واقعيا كان كذلك وصف الدواء واقعيا : تأمين الاطمئنان « حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان » . ولكن يظهر ان هذا كان من فصيلة السهل الممتنع . ويبقى هذا عينه التحدي الكبير الذي ما زال يواجه اللبنانيين .

---

(١) البيان الوزاري الأول لأول حكومة لعهد الاستقلال برئاسة رياض الصلح .

(٢) الحوادث ، « مقال الاسبوع » العدد ١٠٧٥ ، الجمعة ١٩٧٧/٦/١٧ ، ص ٥ .

ب - البيان الوزاري الأول والطائفية

« ومن أسس الاصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها[1] . فان هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة اخرى فضلا عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني . وقد شهدنا كيف ان الطائفية كانت في معظم الاحيان اداة لكفالة المنافع الخاصة ، كما كانت اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهانا يستفيد منه الاغيار[2] . ونحن واثقون انه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على الغاء النظام الطائفي[3] المضعف للوطن .

« ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة وطنية شاملة ، مباركة في تاريخ لبنان وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله[4] . ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي ، وسنعمل جميعا بالتعاون ، تمهيدا واعدادا حتى لا تبقى نفس الا وتطمئن كل الاطمئنان الى تحقيق هذا الاصلاح القوي الخطير »[5] .

وهكذا نرى ان ذلك البيان يرى الطائفيّة اللبنانيّة واقعا له ما يبرره : عدم الاطمئنان او الخوف لدى البعض ، في غياب الشعور الوطني .

وله سيئاته : يتنافى والمصلحة الوطنية العليا ، « مصلحة لبنان العليا » . ويقيّد التقدّم الوطني ، « ويسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحيّة المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني ، ويسيء الى سمعة لبنان ، و« يوهن الحياة الوطنية ايهانا يستفيد منه الاغيار » اي رجالات الانتداب .

والمخرج ؟ كيف يكون تخطي الطائفية ومساوئها ؟ ومتى يكون ذلك ؟ « متى غمر الشعب الشعور الوطني » . هذا في لغة البيان . اما في لغة هذه الدراسات ، متى نضجت

---

(١) يعطي هذا المقتبس الفريد الانطباع ان هذا البيان الوزاري الاول يود القضاء على مساوىء الطائفية لا على الطائفية ذاتها . غير ان هذا الانطباع يضمحل فيما بعد . ويظهر ان التمييز المنهجي بين الطائفية ومساوىء الطائفية لم يستغل كما يجب ههنا الامر الذي سينتج عنه خيبات امل .

(٢) رجالات الانتداب ؟

(٣) يظهر هنا ان الطائفية ذاتها والنظام الطائفي بالتالي ، ظاهرة وهن وضعف في الوطن .

(٤) خيبة امل - امنية لم تتحقق حتى بعد اكثر من ثلاثة عقود .

(٥) الوحدة الوطنية ايضا وايضا ، واذا شئت القوميّة اللبنانيّة .

القوميّة اللبنانية . اذ هي التي تحقق « مصلحة لبنان العليا » ، وتقوي الحياة الوطنيّة بتقريب الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني بعضها من بعض في « ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي » اي الديموقراطية .

و« من الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي » .

والساعة التي « يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية » .

وهذا الإلغاء هو « تحقيق اصلاح قوي وخطير » .

وبالرغم ان هذا الموقف يخلو من التشنج والتعنُّت والاتهامات المبيته ضد الطائفية ، ويختزل قضيتها بنقل الشعور الطائفي ، عبر الاطمئنان ، كل الاطمئنان ، من حمى الطائفية الى حرم الوطنيّة ، بالرغم من كل ذلك ، لم تتحقق رغبة ذلك البيان ، بان تكون ساعة الالغاء الطائفي « ساعة قريبة » . إن وأدَ الشعور الطائفي لينبعث شعوراً وطنياً ، لم يكن في رأي الآباء المؤسسين ، ليحتاج الوقت الطويل ، مع انه كان يحتاج في نظرهم الى « تمهيد واعداد في مختلف النواحي » .

والاعتزاز بالاستقلال والممارسة لنظام الحكم الشعبي لم يتساندا ويتساعدا على خلق تلك الطمأنينة التي تعتبر المعبر الافضل من حمى الطائفية الى حرم الوطنية . الواقع الحاصل ، بعد التدقيق ، كان ان حمّى الطائفية سممت ممارسة الديموقراطية الى حدٍّ تهددت معه ركائز الاستقلال ذاته . وهكذا يصبح ما كان يعتقدانه عنصر مشجع في وصفة الدواء ، مقوّماً من مقومات الداء ذاته .

وهكذا لم ينفع التوازن في المواقف كما لم تشفع الواقعية بالتخطيط .

نحن لا نستغرب ذلك لعدّة اسباب اهمها في هذا الاطار اعتقادنا بان السياسة ليست علما بالمعنى الدقيق للكلمة . ثم ان المتغيرات ذات العلاقة بهذه القضيّة ليست بالبسيطة ولا بالقليلة .

ومن هنا كان افضل ما نقوم به في هذه الدراسات هو التعرف الى بعض هذه الاعتبارات !

ج ـ الشعور بالغبن ـ والطائفية ، والثورة

« حكى البطريرك ماكسيموس حكيم للسفير اللبناني محمود الحافظ ، ان شابا من

الطائفة (أي طائفة الكاثوليك) جاء اليه يودعه قبل ان يهاجر الى الولايات المتحدة . فسأله البطريرك عما يدفعه الى الهجرة في ظروف تحتاج فيها البلاد الى كل الكفايات اللبنانية ، واذا بالشاب يجيب :

ـ كيف ابقى في بلد لا يحق لي فيه ان أكون رئيس جمهورية ؟

والبطريرك حكيم من الذين قالوا بوجوب بقاء الرئاسة الاولى للموارنة ، ولكن ذلك لم يمنعه من ان يرى ان هذا الوضع ليس هو الوضع المثالي .

وما سمعه البطريرك حكيم ورواه لزواره هذا الاسبوع يسمع مثله جميع رؤساء الطوائف في لبنان .

« ان احساس المواطن بانه ممنوع من الوصول الى بعض المناصب لانه من طائفة معينة هو أمرٌّ على النفس من البطالة ، لانه من السهل على المرء ان لا يتوظف لان الوظيفة غير موجودة ، ولكن من الصعب جدا عليه ان يرى الوظيفة بعينيه ، ولا يستطيع ان يكون فيها .

وقال آخر : ان الفقر ليس دائما هو سبب عدم الاستقرار ، والفوضى ، والثورات ، واحيانا الانقلابات ، وانما السبب في اكثر الحالات هو ما اطلق عليه علماء الاجتماع اسم « الفرصة الملجومة » ، أي تقسيم الارزاق على غير أساس الباب المفتوح .

وفي ابحاث تاريخية عديدة تبين ان مجتمعات مزدهرة اقتصاديا وذات وفرة واسعة قد تعرضت لهزات مسلحة نتيجة المرارة التي تخلقها في الصدور « الفرصة الملجومة »[1] .

ان الشعور بالغبن ، **بعدم** المساواة ، يكون احيانا سببا من الأسباب التي تؤدّي الى الثورة ، امر معروف منذ ايام ارسطو وحتى من قبل ارسطو . فقد ذكرت جمهورية افلاطون انه يقود الى عدم القبول بالحكم القائم . فهو ، اذن ، عامل عدم استقرار .

واذا ما قيست المرارة الناشئة عن البطالة في نفس شخص ما بالمرارة المنبعثة من عدم امكانية وصوله اليها ، مع وجودها ، لانه ينتمي الى طائفة معينة فلا اظن احداً يعرف ، مسبقا للتجارب التي تقرر الجواب العلمي ، ايهما اقسى وامر . جميع الأجوبة القبلية من هذا النوع لا تعدو كونها تكهنات مبنيّة على مفترضات لا تغني من جوع . ثم ان الناس

(1) الحوادث ، « مقال الاسبوع » العدد ١٠٧٥ ، الجمعة ١٧/٦/١٩٧٧ ، ص ٥ .

يختلفون بعضهم عن بعض بالنسبة لامور كثيرة . وليس ما يمنع اختلافهم هنا ايضا .

وصح ان الفرصة الملجومة تترك مرارة في الصدور ، وصح كذلك ان هذه المرارة هي عنصر من عناصر عدم الاستقرار الفردي والجماعي . ومن هنا كانت التربية وكان القانون وكانت العادات والتقاليد والاوامر الاخلاقية التي تساعد الانسان على ترويض نفسه . فالدواء للفرصة الملجومة ليس بحكم الضرورة تقسيم الارزاق على اساس الباب المفتوح .

كل فرصة ، لو تعمقت بالتفكير ، هي فرصة ملجومة . وتقسيم الارزاق على اساس الباب المفتوح اقرب الطرق الى الفوضى . ان انت فتحت الباب فلا يبقى هنالك تقسيم للارزاق . اصبحت مشاعا .

ولا ننكر صحة قصة البطريرك حكيم . كما واننا لا ننكر امكانية حدوثها مع اكثر من بطريرك ! غير اننا نعتقد ان فيها من البعد عن الواقعيّة ما فيها . ان بلداً يكثر فيه الطموح الى هذا الحدّ لهو بلدٌ بائس بطبيعة ابنائه ، ومن يدري ، ربما كانت اهم الاسباب في شقاء لبنان كثرة الطامحين في تسلم سدّة الرئاسة الاولى من كمال جنبلاط[1] الى بطل قصة البطريرك مكسيموس حكيم .

فإذا اردنا استقرار هذا البلد فعلينا ان نمزج مثاليّة ابنائه الطوباوية بالكثير من الواقعيّة . والطموح الاصيل ليس باحلام الطموح ، على ما لهذه من رونق ، بل بتحقيق المشاريع البناءة في إطار الممكن .

وواضح ، بعد شيء من التفكير الجدي ان اقتراح كاتب « مقال الاسبوع » هذا لا يحل المشكلة تجاه الانسان الطامح برئاسة الجمهوريّة على الشكل المومى اليه . ذلك لان سياسة الباب المفتوح تجعل هذا المركز لا قبالة عينيه وحسب بل ادنى واقرب ، في متناول يديه ، فاذا حاول واخفق وكان حالة نفسانية كما تصفه فإن المرارة لديه ستزيد ، على

---

(١) أ ـ وليد جنبلاط : كان يحلم والدي بان يصبح رئيسا للجمهوريّة يرضى عنه الجميع (**الحوادث** ، الجمعة ٧/ ١٠/ ١٩٧٧ ، ص ١٨) .

ب ـ كرامي « جنبلاط ضالع في الحرب اللبنانية وطموحه أن يرى نفسه . . . رئيساً » (**الأنوار** ، الاربعاء ٤ آب ١٩٧٦ ، ص ٢)

« إن قصتنا مع الصديق كمال جنبلاط طويلة ومعقّدة ، ربما كان اولها حلمه المستمر في الامساك بزمام السلطة والتحكم بهذا الوطن ولو على حساب وحدة ارضه وشعبه » . (**النهار** ، الاربعاء ٤/ ٨/ ١٩٧٦ ص ٢) .

الاغلب ، وتتكاثر بتكاثر المرشحين عواقب اخفاقهم السيئة .

ربما تقترح بعد ذلك ، وانسجاما مع سياسة الباب المفتوح ، عدّة رؤساء جمهوريّة ، ليصبح بامكاننا ارضاء اكبر عدد ممكن من الطامحين . وعندها ربما تنتفي الهجرة إلى اميركا ؟

هذا من النواحي العلمية والسيكولوجيّة للموضوع .

ونحيل القارىء المهتم الى بحث المشاركة مقطوعة « طابعها اللبناني الخاص » . لماذا مارونية الرئاسة ولماذا سلطاتها الواسعة ؟ » . وذلك للتعرف الى وجهة نظر معينة في القضيّة المطروحة .

د ـ الطائفية والوظيفة

« واذا كان اللبنانيون الذين يطمحون الى رئاسة الجمهورية كالشاب الكاثوليكي المهاجر الى اميركا ليسوا اكثرية ، فان غالبية المواطنين تذوق الامرين من قسوة المعادلات الطائفية في اختيار المرشحين للوظائف العامة ، بل حتى لوظائف القطاع الخاص التي انتقلت اليها عدوى الطائفية .

فالامتحانات التي يجريها مجلس الخدمة المدنية لاختيار الموظفين محكومة بقاعدة الطائفة بشكل يفقدها معنى الامتحان لتخطي الفائزين في المراتب الاولى ليصل الى متسابق جاء ترتيبه في الدرجة العشرين لانه ينتمي الى الطائفة المطلوب توظيفها ، على حساب الاسبقية في الكفاية .

« وقد ثار الرئيس سركيس على هذه القاعدة امام بعض زواره من الاطباء والمحامين فقال انه سيجد طريقة لان يأخذ دائما الوظيفة الناجحون الاوائل في الامتحان ، ولن يتوقف عند اعتبار طائفي . فلو ان العشرة الاوائل كانوا جميعا من السنة او الشيعة او الموارنة او الدروز ، فسوف يأمر بتوظيفهم جميعا ، لان الكفاية يجب ان تكون هي الأساس » .

« كان بعض المفكرين يقيمون في الاسبوع الماضي مساوىء القاعدة الطائفية في التوظيف . وذلك في معرض الحديث عن الاصلاحات الادارية والسياسية المنوى تطبيقها ، فقال احدهم : . . .

ولم تكن المشكلة في لبنان بالذات ، كما قال احد المشاركين في الحلقة المذكورة ، مشكلة اقتصادية بالمعنى المحصور . فلبنان كان بوجه عام ، ومن هذه الناحية بالذات ، في

وضع مقبول . والارقام كانت تثبت في فترة ما قبل السنتين الاخيرتين ان الاوضاع الاقتصادية والمالية جيدة ، وفي تحسن . ولكن عوامل التفجر اتت من اسباب اخرى ، منها الاحتكاك اللبناني الفلسطيني ، ومنها مرض الطائفية الذي ينتظر اللبنانيون تدابير من الدولة تخفف من وطأته ، ومن اخطاره على حياتهم اليومية والوطنية .

« وقبل الاحداث بسنة تقريبا اتخذت حكومة تقي الدين الصلح قرارا بالغاء طائفية الوظيفة . ولكن هذا القرار طبق في تشكيلات ادارية واحدة هي تشكيلات الفئة الاولى فقط ، ولم تكن شاملة بالمعنى المطلوب . وجاءت حرب السنتين ، والشعور بالغبن الطائفي على أشده . وشعار « كل الوظائف لكل الطوائف » مجرد امنية من الامنيات التي لا تتجسد في واقع الناس اليومي .

وما لم يتم اتخاذ خطوة جذرية في هذا الموضوع ، فسيظل اقوى منطق سياسي سائد هو المنطق الذي يقول : اما الغاء الطائفية ، او العدل بين الطوائف . والعدل بين الطوائف ، وان يكن اهون الشرين الا انه لا يبنى الوطن ، ولا يكفي في تضميد جراحات حرب السنتين »[1] .

تطغى على احكام هذا المقتبس موجة مبالغة عارمة . من الطبيعي ان يشكو الناس من « المعادلات الطائفية » عند تطبيقها على المرشحين لاختيار بعضهم للوظائف العامّة . أما ان يقال : « انهم يذوقون الامرين من قسوة هذه المعادلات » فهو قول ، إن دل على شيء وهو يدل على اشياء ، فيدل على جهل للواقع اللبناني وتماد في التنكر لمحاولاته في مراعاة الواقع من جهة وتطبيق العدالة من جهة اخرى .

والواقع ان للطوائف اللبنانية حقوقاً وعليها واجبات كما أن للافراد حقوقاً وعليهم واجبات . فتحقيق العدالة هنا ـ في لبنان ـ عليه ان يراعي هذين الأمرين معا . ربما كان في هذا شيء من الضنك وبعض تعقيد . غير أن تهمة الظلم الموجهة اليه ، ولهذا الاعتبار بالذات ، هي تهمة اقل ما يقال انها تحاكم النظام من خارج هذا النظام . والمحاكمة الأصح هي المحاكمة من داخل .

عندها تصحُّ اعادة النظر بالقول التالي :

(١) الحوادث ، « مقال الاسبوع » ، العدد ١٠٧٥ ، الجمعة ١٩٧٧/٦/١٧ ، ص ٥ .

« فالامتحانات التي يجريها مجلس الخدمة المدنية لاختيار الموظفين محكومة بقاعدة الطائفية بشكل يفقدها معنى الامتحان وتنافس الكفايات » . هذا حكم مبالغ بالتطرف . صح ان هذه الامتحانات محكومة بقاعدة الطائفية . وصحُ كذلك ان المجلس يضطر احيانا ، وبعد ان يكون مثلا اخذ الاربعة الاوائل من الناجحين ، ان يقفز الى العاشر ليختار المتسابق الذي ينتمي الى طائفة مطلوب توظيف احد ابنائها . يحدث ذلك اذا كان المتسابقون الناجحون برتب ٥ ـ ٩ من طائفة الاربعة الاول الذي اختيروا واذا كانت المراكز المخصصة لهذه الطائفة قد ملئت . ويأتي دور العاشر في التوظيف اذا كان هو الاول بالنسبة للمتسابقين من طائفته .

وعلى هذه يختار المتسابقون بالنسبة لمقياسين معا رتبته التي يحصل عليها بناءً على مقدرته في الامتحانات وبالنسبة لجميع المتبارين ورتبته بالنسبة لغيره من ابناء طائفته . وهكذا يأتي التعيين ليفي حق الاثنين معا حقه كفرد وبالنسبة لترتيبه في معدل العلامات التي يحصل عليها وحق طائفته بعدد من المرشحين .

فهل هذا يعني انه افقدها معنى الامتحان وتنافس الكفايات ؟

يركز صاحب المقتبس ، خطأ ، على المقارنة بين السادس مثلا والعاشر . وعندما يختار مجلس الخدمة المدنية العاشر وينحّي السادس فانه يهضم حق السادس . ولكن هذا يعني انك تحكم بالنسبة لمقياس واحد بينما الواقع والتقليد والشرع يطلب منك ان تحكم بالنسبة لمقياسين : الفرد والطائفة معا .

ولكي تتضح الفكرة ويمحي الاشكال افترض انك اعطيت الامتحان لهؤلاء بعد ان وضعت الموارنة في غرفة والشيعة في غرفة ثانية . ثم ، وبعد صدور النتائج ، أخذت الاربعة الاول من الموارنة والاول من الشيعة . ويتفق ان يكون الاول بين الشيعيين ادنى رتبة من التاسع بين الموارنة .

وهكذا فبدلا من ان تفقد الامتحانات معنى التنافس بالكفايات تقوم بمهمتين اثنتين معا : تبينّ رتبة الطالب بالنسبة لجميع المتبارين وتبين رتبته بالنسبة للمتبارين من ابناء طائفته . وبالتالي ، يمكن استنتاجا ، ان تقوم بمهمّة ثالثة : تبينّ نسبة نجاح طائفة الى نسبة نجاح طائفة اخرى .

وأن يقوم الرئيس سركيس بتدبير يأخذ بموجبه الناجحون الاوائل في الامتحانات هو ان ينقل التقدير من الاعتبار المزدوج : كفاءة الفرد العلمية وحق الطائفة ببعض المراكز الى

الاعتبار الموّحد : الكفاءة العلميّة وحسب . هذا من حق الرئيس سركيس وربما كان اسهل على اصحاب العلاقة وعلى المسؤولين معا . وربما كان ، لذلك ، افضل للبنان . ولكنه ليس اعدل . اذ كل عدل نسبي . ومتى اختلف المقياس الميزان اختلفت قيمة الموزون به ورتبته . الأهم من الاثنين معا : السهولة والعدالة ، هو الاطمئنان الذي يخلقه التبرير المعمول به في نفوس المواطنين لتحاشي الشعور بالقهر او الحقد والحرمان .

واذا كان هذا الامر لا يتحقق الا باتجاهين : الأول والأهم ، الاتجاه النفساني وترويض النفس والشخصيّة على مبادىء الموضوعية في الحكم من جهة ، والثاني ، **الاتجاه الذي يبغي تغيير الواقع** بما يتفق لا وشعور الافراد او الجماعات الذاتي بل والمصلحة العامة كما **يقرها الثقاة المتخصصون** ، وعلى كون الامر كذلك ، تظل للتدابير السلطويّة **اهميتها في تحقيق الاستقرار** في مسيرة البلد السياسيّة .

وتعظم قيمة هذه التدابير حين يكون القصد منها لا معالجة جسم معافى في ظروف اعتيادية بل جروح **محارب** خارج لتوه من معركة كادت تودي به في مهاوي التهلكة .

هـ ـ الطائفية والتشريع

« والطائفية واقع ، ولكن المواطن الصالح ينظر اليها على انها واقع مخجل . وهذا الخجل هو امارة سلامة في الضمير اللبناني » .

صح أن الطائفيّة واقع .

وكيف ينظر المواطن اللبناني الى هذا الواقع ؟ بعضهم يقبله على علاّته[1] لأن له حسنات ومن هؤلاء الدكتور شارل مالك الذي « يتمسك بالطائفية كمصطلح افضل للديمقراطية » وبعضهم يرفضه مثل كاتب المقتبس[2] اعلاه .

هذا هو الموقف اللبناني بالنسبة لمسألة الطائفية وعلى مستوى الحياد العلمي . نعم ان في هذا الوصف العلمي الشيء اليسير من الإثارة ولكن الشيء الكثير من الصحة والبساطة .

---

(١) الدكتور شارل مالك ، « اتمسك بالطائفية كمصطلح افضل لتطبيق الديمقراطية » **الصفاء** ، العدد ١١٠٨ ، الاربعاء ١٠ تشرين الثاني ، **١٩٦٥** ، ص **٢** .

(٢) **الحوادث** ، « مقال الاسبوع » العدد **١٠٧٥** ، الجمعة **١٩٧٧/٦/١٧** ، ص **٥** .

هل يفرض العلم بقاءنا على هذا الصعيد ؟ كلا . ولكن تحركنا من هنا ضاربين في العمق تفتيشاً عن الجذور او محلقين في الجو بحثا عن نظريات مقبولة يتطلب الخضوع لمبادىء الدقة والاستنتاج وسبك الصيغ الملائمة للنظريات . وهذا يتطلب الجهد الكبير ، وقد لا يخدم بالتالي ايديولوجيّة الكاتب او نياته المبيتة .

الاختيار الأسهل هنا هو التضحية بمبادىء الترويض العلمي والاستقصاء . ولكن هذا يرمي بما تكتب ، في نهاية المطاف ، في سلّة المهملات . ومن التذاكي ، وخصوصا ، صحافيا ، والصحافة هي لغة السياسة المفضلة ، ان تقدر ان تؤخر عملية كشفك على الناس ـ وكثير منهم من لا يقدر ان يكشف تذاكيك ، اذا تفننت فيه الى حدٍّ .

فبدلا من ان تقول ، مثلا ، « المواطن » تقول المواطن « الصالح » ، وهكذا فانت لا تتكلم عن المواطنين . حتى اذا قرأ نظريتك المواطن ورأى انها لا تنطبق عليه ، اذ تصبح عندها ، على الأقل ، نظرية مشكوكا بها ـ انما انت تتكلم عن « المواطنين الصالحين » . واذا كان بالقارىء شيء من الحياء او التواضع استصعب الادعاء بانه « صالح » . وفي كثير من الظروف يشكك بصلاحية مواطنيته . وهكذا وبلباقة كافية تكون قد قلبت ظهر المجن . فبدلا من ان يقدر القارىء العادي ان يخطئك ، لان نظريتك لا تنطبق عليه ، لو تكلمت عن المواطنين العاديين ، اصبح في شكٍّ من امره وتساءل حول ما اذا كان هو مواطناً صالحا » .

ومن هو المواطن الصالح ؟

اذا سألت كاتب المقتبس بعد قراءتك له كان من الطبيعي ان يجيبك . « ذاك الذي ينظر الى الطائفية ويعتبرها واقعا مخجلاً » .

بالطبع ، منطقيا ومنهجيا ، هذا جواب غيرُ مقبول . انه يجعل صاحبه يدور على نفسه في دائرة مغلقة . ولكن الكاتب ، صحافيا ، يراهن على ان اكثرية قرائه ، على الاقل ، لا يتمتعون بثقافة من هذا المستوى ، وهكذا ، تسلك حيلته .

ومتى وصل الى هذا الحدّ ، اصبح بامكانه ان يشرّع للناس بكل راحة بال . « وهذا الخجل هو إمارة سلامة في الضمير اللبناني » .

فاذا كنت ، ايها القارىء ، ممن لم يتمرّسوا بالمنطق واصول الكلام ومبادىء المنهجية المؤتمنة ، غرقت في وحول الكاتب دون ان تشعر انه هو المضلل ، حتى لا نقول السفسطائي .

حتى ولو كنت وعرفت فكم هم امثالك ؟

لا شك انهم قلة . والغالبية ؟ ـ تؤخذ ببهلوانية كلاميّة سخّرت ، اغلب الظن ، لتمرير ايديولوجية معينة .

نقول اغلب الظن لأننا لسنا بواثقين من أن جميع ما يتضمنه هذا المقتبس من منعطفات « برمات ولفتات » واضاليل منطقية وعلميّة ومنهجيّة وبالتالي فكريّة كانت مستوعبة من قبل الكاتب .

ربما قام بها عفوا . وبالتالي تسقط تهمة البلهوانية الفكرية ضده . ولكنه يبقى عرضة لتهمة الجهل .

وبينّ ان التهمة الثانية اضعف بكثير من التهمة الاولى ـ اخلاقيا .

ولما تشابك المنطق والاخلاق والسياسة والاجتماع معا على الصعيد الفكري كما على صعيد الممارسة ينبغي ان نفتش عن الدوافع التي تكمن وراء مثل هذه التشريعات .

هل هي محاولات للحط من قيمة الطائفية بحد ذاتها ؟

هل هي سهام مسمومة تصوّب الى الطائفية السياسيّة نظاماً غير مرغوب فيه لبنانيا ؟

هل هي انتقادات اريد بها الوصول ، عبر التعريض بالطائفية التي هي اللباس الخارجي والاجتماعي للدين ، هل يقصد بها الوصول الى الدين كذلك ؟

وهل توجه هذه الانتقادات من زاوية ايديولوجية معينة ؟

نقول كل هذا ، ونقدر ان نقول أكثر ، ونحمل ما نقول محمل الشك والظنون ، لان المقتبس المدروس سقط في الامتحان العلمي .. لقد كشفته محكات العلميّة . فلو مرّ على هذا الحاجز بسلام لاطفأ ، مروره ذاك ، جميع هذه النوايا .

و . العلمنة

لقد اصبح الاعتقاد بان العلمنة ، كلية وشاملة كانت ام جزئية ومحصورة ، هي الدواء الشافي لامراضنا ، وخصوصا تلك التي تتمحور حول الطائفية . شائعا وعاما الى حد يعتقد معه انه من نوع تحصيل الحاصل .

نستعرض بعض هذه المواقف وحسب للتدليل على سعة انتشار هذا الاعتقاد

« البطريرك حكيم : نؤيد العلمنة ولا نمانع بالزواج المدني »[١] « ودعا (المطران خضر) اخيراً الى علمنة حقيقيّة أشار اليها جنبلاط »[٢] . « زاهية سلمان : العلمنة شعار المستقبل »[٣] .

« اما الحل البديل لهذه التجربة فهو الخلاص من هذه الشكليات واقامة نظام علماني ديموقراطي ينتفي فيه الظلم الاجتماعي ويفتح المجال امام كل طاقات شعبنا في لبنان لتحتل دورها في بناء المجتمع اللبناني الجديد المرتبط جذريا بموقعه العربي الهادف الى دفع لبنان في اتجاه الحرية والتقدم »[٥] .

« لور مغيزل : العلمنة وحدها تؤمن المساواة بين جميع المواطنين »[٦] .

ويذهب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الى ابعد من ذلك في تحمسه للعلمنة :

« إن تبني لبنان برنامج الحركة الوطنيّة العلماني سيفجّر كل الانظمة العربية ، تقدميّة كانت ام رجعيّة ، ولا نستثني منها إلا تونس التي عرفت كيف تتبنى لونا من ألوان العلمنة » .[٧]

« ان تعديل الدستور وتغيير اسس الدولة اللبنانية ، يدخلان في باب المستحيل قبل الاتفاق سلفا بين الفئات اللبنانيّة على علمنة الدولة وليس فقط الغاء الطائفيّة السياسيّة الذي لا يعني شيئا سوى تكريس الطائفية الباطنيّة »[٨] .

---

(١) **الأنوار** ، الاربعاء ٢٢ كانون الاول ، ١٩٧٦ ، ص ٣ .

(٢) في دار الفن والأدب ، سلسلة محاضرات حول الانقسام بين اللبنانيين حول القضايا المصيريّة ، تقرير ادوار الزغبي ، **النهار** ، الخميس ٨/١١/١٩٧٣ .

وكذلك اشار الرئيس حافظ الاسد الى اصرار جنبلاط على العلمنة في لبنان « يريد دولة علمانية في لبنان » **النهار** ، الاربعاء ٢١/٧/١٩٧٦ ، ص ٤ .

راجع كذلك **النهار** ، الثلثاء ، ٢٧/٨/١٩٧٤ ، ص ٥ .

(٣) **حاليات** ، ٤ ، حزيران ١٩٧٧ ، ص ٤٠ (صادرة عن مركز التوثيق والبحوث) .

(٤) اي التجربة اللبنانية منذ عهد الاستقلال حتى حوادث ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

(٥) « عاصم قانصوه ، منظمة حزب البعث السوري ترد على بيان الجميل » **النهار** ، الجمعة ١٥/١٠/١٩٧٣ .

(٦) **حاليات** ، مركز التوثيق والبحوث ، ٤ حزيران ، ١٩٧٧ ، ص ٤٠ .

(٧) **النهار** ، الاحد ١١/٤/١٩٧٦ ، ص ٦ « جنبلاط في مقابلة تلفزيونية » .

(٨) خير الله غانم ، « النظام اللبناني من اذكى الانظمة السياسية في العالم » **ملحق النهار الادبي** (الاتحاد اللبناني) ، الاحد ٢٤/٢/١٩٧٤ ص ٦ ، **والعمل** ، ١ ك٢ ، ١٩٧٧ ، ص ٦ .

« علما اننا نرى في هذا الاحلال (الاحلال للعلمنة الشاملة) الصيغة المثلى للبنان المستقبل »[1] .

وكثرت[2] مثل هذه الاشارات الى حد ان تعدادها يصبح عملاً شاقاً حقا .

لجميع هؤلاء ، ولمن يذهب مذهبهم ، اقترح إعادة قراءة البيان الوزراي الأول لعهد الأستقلال . إن في هذا البيان لكثيراً من الاعتبارات الواقعية التي يستفيد منها اقتراحهم الداعي الى العلمنة . حيث اخفقت الدعوة الى الوطنية ، ـ على ما يشفع بها من اعتبارات واقعية ، هل يصلح ان يدعى الى العلمانية ـ على ما يشوبها من ظلال تثير الشكوك وايحاءات تستحث المثالية ؟

هذا على صعيد السياسة .

اما على صعيد الفكر فان لنا اكثر من مأخذ ضد العلمانية[3] . ولكن اطار هذا البحث ، حول فلسفة اجتماعية شاملة تصلح بديلاً للايدولوجيات المعروفة ، يختلف بعض الشيء ، يختلف عن اطار بحثنا لهذه القضية ـ تاريخ لبنان السياسي الحديث .

واذا ما صعبت على هؤلاء المتيمنين بالعلمانية ، التفاتة الى الماضي التاريخي ، لانهم ربما كانوا من المتطلعين الى المستقبل ، فأقتراحنا لهم ، وفي هذا الاقتراح لا نشعر بالتردد الذي شعرنا به عندما قدمنا اقتراحنا السابق ، هو ان يستنجدوا بالالتزامية »[4] .

---

(1) فيصل ارسلان ، **الحوادث** ، الجمعة ٢٥ اذار ، ١٩٧٧ ، ص ٥٥ .

(2) آ ـ **الحوادث** ، العدد ١٠٢٤ ، الجمعة ٢٣ تموز ، ١٩٧٦ ، ص ٢٠ ـ ٢١ .

ب ـ **النهار** ، ميلاد ١٩٧٢ ، ورأس السنة ١٩٧٣ ، ص ٦٩ وما بعدها .

ج ـ **الحوادث** ، العدد ١٠٦٣ ، الجمعة ٢ اذار ١٩٧٧ ، ص ٥٥ .

د ـ **العمل** ، السبت بتاريخ الأول من كانون الثاني ، ١٩٧٧ ، ص ٦ .

هـ ـ **الحوادث** ، العدد ١١٤١ ، الجمعة ١٥ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ١٤ . (امين الجميل ، العلمنة الشاملة ولو على مراحل) .

(3) ملحم قربان **علمانية دركهايم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية** ، تحت الطبع .

(4) ملحم قربان ،

آ ـ « الاخلاق والمجتمع » بيروت ، طبعة ثالثة ، ص ١٣ وما بعدها .

ب ـ « المواقف الحاسمة » ، **اخبار الكلية** ، كانون الثاني ، ١٩٧٤ .

ج ـ **محاضرات في تاريخ الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي** ،دراسات عليا ، كلية الحقوق ، الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

د ـ **الواقعية السياسية** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ .

هـ ـ **اشكالات** ، طبعة ثانية مزيده ومنقحة ، بيروت ١٩٨٠ .

الفصل السادس

رسالة لبنان

« دعوالبنان كما هو ،
ولو لم يكن موجوداً هكذا ،
لكان علينا جميعاً ان نعمل لهذه الكينونة بالذات »[1]

---

(1) عبد العزيز بن سعود ، **العمل** ، العدد ٩٢٠٦ ، الاحد ١٨ تموز ١٩٧٦ ، ص ٤ .
راجع كذلك **ادوار حنين** « الميثاق الوطني » « بازار » **الحوادث** ، العدد ١٠٨٧ ، الجمعة ٩/٩/١٩٧٧ ، ص ١٢ . **والنهار** ، في « حقيبة النهار » ، الاربعاء ، ١٧ تموز ، ١٩٧٤ .

كثرت الاشارات الرسمية وشبه الرسمية والصحافية والشعبية الى « رسالة لبنان » .

فمن الطبيعي ان يسلّط دارسو تاريخ لبنان الحديث ضوءا ، ولو محدوداً وضعيفا ، اذ ليس الـوقت بالمناسب لتقصي جميع ما يرتبط بهذه المسألة من جذور وتشعبات ، على اهمية هذا التعبير . فنسأل ما معناه بالضبط ؟ حتى اذا ما تبينا من معناه الجوهري ما بينا اخضعناه لعملية التقييم العلمية .

همُّنا الان ان نثير مسألةَ الرسالة هذه ونتلمس ، عبر كلمات المؤمنين بها ، معناها الحقيقي . ونترك لمناسبات اكثر مناسبة امر تقـرير اهميتهـا الحقيقية من زاوية الدراسـة العلمية المدققة .

١ ــ الانسان

يتبين ان الايمان « بالانسان » هو الاساس لهذه الرسالة .

« رسالتنا السلمية المستمدة من ايماننا بالانسان . . . »(١) .

وكما مع الرئيس شارل حلو كذلك مع الرئيس سركيس .

« إن المحبة تبني والبغضاء تهدم ، ولن يقتصر البناء على العمران فوق ارض لبنان ، بل يجب ان يتجاوز ذلك الى بناء الانسان فيه »(٢) .

وكذلك للرئيس سركيس في مناسبة ثانية :

---

(١) شارل حلو ، رسالة عيد الاستقلال ، ٢١ ت ٢ ، ١٩٦٥ .

(٢) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول ١٩٧٦ .

« ورسالته (اي لبنان) رسالة مجتمع منفتح على العالـم ، . . . . ، وقيام وطـن **يكون فيه شأن كبير للانسان وحقوقه وحرياته** . . »[1] .

وكذلك مع الدكتور شارل مالك :

« المهم الثابت الدائم الابدي في لبنان هو الانسان والعقل والحرية ، وكل شيء اخر هو خادم له . المصطلح الجائز الوحيد في لبنان هو ذاك الذي يخدم الانسان في حريته وعقله وكرامته ، وانا اقبل بأي اطار سياسي او طائفي ينهض بهذه الخدمة . اقبل بتغيير اي شيء في لبنان على شرط تعزيز الانسان وتقويته وتعميقه في حريته وعقله وكرامتـه . على هذا الشرط لا توجد أي حدود لانفتاحي وتساهلي »[2] .

وكذلك مع ورقة عمل التجمع الاسلامي :

« فالـولاء في الوطـن اولا للحـرية والعدالـة والمسـاواة والديمقـراطية وروح التقدم . . . »[3] .

تشترك هذه المقتبسات الثلاثة بتركيزها على الانسان . ولكن « الانسان » بالمعنى العام والمجرّد ليس بذي مغزى محدود وبالتالي قلما يفيدنا بالتعرف على « رسالـة لبنـان » بمعنى محدد يصح ان تنطبق عليه صفات الصحة والخطأ . لنبين مشكلتنا مع هذا المقترب نثير السؤال التالي لا بقصد الاحراج بل بقصد الاستطلاع - بداية طريق التفهم .

اذا كان لبنان بلد الانسان فاي بلد في العالم ليس بلد الانسان بالمعنى ذاته . كيف يتميز لبنان ، بمقتضى هذا التركيز ، عن غيره من البلدان ؟

لنلقي نظرة على ما يفرق هذه المقتبسات بعضها عن بعض .

الأول يستنتج من التركيز على الايمان بالانسان رسالة سلام . المضمون ؟ ان الايمان بالانسان يستتبعه رفض الحرب والقتال وسيلة لحل النزاعات بـين النـاس . انـه يرفض الحرب وسيلة انسانيّة للمعاملة ويدعو الى السلام .

هذا مفيد وحلو . حبذا لو ارتفع التصرف اللبناني الى مستوى هذا الحلم الجميل !

---

(1) الرئيس سركيس ، وزارة الاعلام ، **الوكالة الوطنية للانباء**، ٢٢/ ٩/ ١٩٧٧ . ص ٨ . (التوكيد لنا)

(2) شارل مالك ، « اتمسك بالطائفيّة كمصطلح افضل لتطبيق الديمقراطية » **الصفاء** ، ١٠/ ١١/ ١٩٦٥ ص ٢ .

(3) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » **النهار** ، الجمعة ٦/ ٨/ ١٩٧٦ ، ص ٢ .

الثاني يستثير المحبّة عامل بناء . وبالرغم من ان المحبّة قد تقتل احيانا ، فإن التوكيد هو على مهمتها البنّاءة . ولا غرو في ذلك والاطار التاريخي الذي تنطلق منه هذه الصيحة يعج بالبغضاء والهدم والتقاتل - والبناء هو مسؤولية العهد الايجابيّة الأهم - وينطلق هذا البناء على بعدين اثنين : عمرانا فوق ارض لبنان وبناءً او تنمية للانسان اللبناني . وهذا ايضا حلم جميل ،[1] ونرجو ان يتحقق وعلى اسس صادقة بسرعة كبيرة .

اما الثالث فيزيد من مشاكلنا بدلا من ان يختزلها . فبدلا من مجـرد عام واحـد : الانسان ، يحمل ثلاثة : الانسان والحرّية والعقل .

هذا كبداية وحسب . ويصدر حكم يتعلق بهذا الثلاثي : « المهم الثابت الدائـم الأبدي في لبنان هو الانسان والعقل والحرّية » . هل هذا وصف لواقع ؟ ام انه تعبير عن حلم جميل يصح ان نسعى الى تحقيقه ؟ كوصف لواقع هو خطأ فاضـح - بالاحـرى لا نعرف ، ولا نخال صاحب المقتبس يعرف ، ما هي الاختبارات التي يصح ان تجرى لتبين صحة ذلك الوصف او خطأه . ومن المهم ان نسأل ما اذا كان ذلك الحكم ذا علاقة على الاطلاق بالتجارب الاساسيّة بمعنى انها يمكن ان تخطئه او ان تدعم صحته . ربما كان هذا الحكم ، حسب صاحبه ، صحيحا بمعزل عن كل تجربة واختبار . وهكذا يصبح ابعد من التساؤل . اما ان تقبله ، هكذا ، واما ان ترفضه . اذا خيرّت انا بذلك ، لرفضته قطعا . ولكن هل لرفضي له ، في رأي صاحبه ، اية قيمة ؟ ما هو مفعول هذا الرفض بالنسبة لي على الاقل ؟ وما لو رفضه ، مثلي ، اغلب سكان لبنان ؟ فهل يصر عليها صاحبها ثمرة نبوءة لا تؤثر بقيمتها قرارات الآخرين مهما كثر عددهم ؟

ولكي لا يضلل القارىء بنفيي للصيغة فيعتقد اني انفي قيمـة الثلاثي المذكور واهميته ركيزة صامدة لبناء مطلـق فلسفـة اجتماعية تبغي توجيه النـاس توجيهـا يؤمـن مستقبلهم حضاريا - توجيها يساعد على تحقيق حلم الرئيس سركيس[2] « في بناء الانسان اللبناني » ، مع العلم ان هذا البناء ، متى تم ، يشتمل على امور كثيرة غير البناء الثقافي

---

(1) هذا عدا عما يعد به من مردود اقتصادي « ولم يعد خافيا ان التوظيف في الانسان هو الأساس ، وان هذا التوظيف يثمر حتى على الصعيد الاقتصادي ، ولو على آجال متوسطة او طويلة » . (الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، **٢٣** ايلول ، **١٩٧٦**) .

(2) الحلم الذي راود مخيلات جميع الرؤساء بلا استثناء منذ الاستقلال ، وحتى قبله . ولذلك يصح اعتباره من الثوابت في تاريخ لبنان السياسي الحديث .

للانسان اللبناني . انه يتضمن مع ما يتضمن توفير الخبز مع الكرامة .

وللتدليل على موقفي هذا من احد اركان الثلاثي ولتبيان الفرق بين موقف صاحب المقتبس العام والمجرد والغامض ـ الذي يقبل التفسيرات الكثيرة وبين موقفي نقرأ :

« ولسنا هنا في معرض تفصيل ما للعقل السليم المروّض بالمنهجيّة المؤتمنه على انجازات الانسانية الحضاريّة . لولاه ، بكل اختصار ، لم تكن حضاره ـ ولولاه لما كان الانسان انسانا . هذه حكمة قديمة . والاحتكام الى العقل اصبح من مسلمات حضارتنا .

« الجديد في الالتزامية هو محاولتها الاجابة ، في معرض تماديها في التركيز واصرارها على الدقة العلميّة ، عن السؤال : عقل من ؟ أيُّ عقل ؟ تربط الالتزامية العقل ، جواباً عاماً على هذا السؤال ، بمراسي الواقع ومتطلبات العلم . بالاختصار ، تعقل الالتزاميّة العقل . وهكذا فإنها تروض العقل حتى في ميدان المعرفة . ان تعرف الحقيقة ليس وحده ضامنا على انك ستمارسها عمليا . والمعرفة وحدها ليست كافية طريقة خلاص ـ هذا حتى وان ثبتت . وكم هي في نهاية المطاف ، المعارف الموثوقة مئة بالمئة »[1] .

وفضلاً عن ترويضه فانها ، وهذا الأهم ، تصمم على تطبيقه ممارسةً حية !

اما فيما يتعلق بالحرّية وبالانسان[2] فبحثها ليس بمناسب في هذا الإطار. وكما مع العقل كذلك مع الانسان . وكذلك مع الحرّية .

ولكن ، نرانا غرقنا بالتقييم بالمقارنة . الم نعد باننا وراء التفهم الآن ؟ بلى . وربّ مقارنة وضحت الامور اكثر من اية عملية تستند الى الشرح والتفسير .

وقد تعددت ، فكرياً وممارسةً ، انواع البشر فايُّ انسان نعني . وقد كثرت انواع الناس ؟ بالاحرى ، ماذا يعني القائلون برسالة لبنان عندما يسندونها الى الايمان بالانسان ؟ نقرأ بعض مضامين هذا الإسناد في المقطوعة التالية :

« ايها اللبنانيون ،

في هذه الذكرى الجليلة ، وهي تمر في ظرف مصيري حاسم ، تتألق صورة الوطن بمعاني الرسالة التي اقترنت باسمه على مر الايام ، وحسب هذه الرسالة سموّا ما تنطوي عليه من ايمان راسخ بالانسان ، وبما له من حق مقدس في الحرية والكرامة، وحسبها كبرا

(١) ملحم قربان ، « الاخلاق والمجتمع » ، طبعة ثالثة ، دار الطليعة للنشر ، ١٩٧٤ ، ص ١٣ .

(٢) ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، دار الريحاني للنشر ، ١٩٦٩ ، ص ١٤٢ وص ١٧٠ .

ما تنطوي عليه من معاني الانفتاح على الملأ ، والاخاء الانساني الصحيح ، فلاعنصرية ولا تبعية ، ولا سيطرة ، اوما يفضل انسانا على اخيه الانسان في جوهر قيمته وكرامته »[1] .

فنرى هكذا ان الايمان الراسخ بالانسان يتضمن الاعتقاد بأن لهذا الانسان « حق مقدّس في الحرّية والكرامة » ومن هنا ، ربما ، تنطوي رسالة لبنان ، وبفضل تركيزها على الانسان ، على « معاني الانفتاح على الملأ والاخاء الانساني الصحيح » .

ولهذا ، بدوره ، مضمون ديني وحضاري وسياسي في آن . « فلا عنصرية ولا تبعيّة ولا سيطرة ، او ما يفضل انسانا على اخيه الانسان في جوهر قيمته وكرامته » .

ولهذه المعتقدات الانسانية نتائجها الاجتماعية والحضاريّة والدوليّة . وهذه بدورها نتائج لنوع الانسان المقصود من التركيز على الانسان في رسالة لبنان . فعلى سؤالنا اي نوع من الناس ؟ يأتي الجواب ، او جزء منه ، بالتالي :

الانسان الذي يتجند لخدمة الاخاء والمحبة والتضامن والوحدة والتجرد والحرّية .

« كونوا رسل اخاء ومحبة ، لان الالفة والتضامن والوحدة قيم من صميم رسالة لبنان »[2] .

« . . . وتجرد يؤكد الرسالة الروحيّة التي ما انفك لبنان يغالب بها العصور »[3] .

« . . . ويعلن ان لبنان هو متنفس الحرّية الوحيد للعالم العربي كله »[4] .

ويصح هذا على الصعيدين الداخلي والدولي معا . فعلى الصعيد الدولي له مناسبات تطبيق .

« عندما يسعى لبنان من اجل التعاون الدولي ، ليجعل هذا التعاون اكثر وثوقا وخصبا ، واكثر انسجاما مع « المبادىء الاساسية للحضارة والانسانية » . . . فانما يستوحي عمله هذا من صميم رسالته »[5] .

(١) شارل حلو ، لمناسبة ذكرى الشهداء ، ٦ ايار ١٩٦٩ .

(٢) شارل حلو ، في حفلة تقليد السيوف للضباط ، ٣ ايلول ١٩٦٥ .

(٣) شارل حلو ، عشية عيد الاستقلال ، ٢١ ت ٢ ، ١٩٦٤ .

(٤) كمال جنبلاط ، النهار ، الاربعاء ٢٦ ايلول ١٩٧٣ ، ص ١ وص ١١ .

(٥) شارل حلو ، العام الجديد ١٩٦٧ ، لمناسبة استقبال السلك الدبلوماسي ٣١ك ١ ، ١٩٦٦ .

وعلى الصعيد الداخلي يُعطى فرص الممارسة :

« لقد آمن المسلمون بأن الحوار بين الأخوة هو الطريق السليم ، وأن العنف لا يحل في لبنان أي مشكلة وأن اي حل مبني على القهر هو هزيمة وطنية لكل لبنان ، ولكل ما ينطوي عليه من قيم . . . »[1] .

« . . . بان لبنان المسيحي بركة ونعمة للموارنة وللمسلمين في آن ، . . . ، بان لبنان وطن روحي لجميع الأقليات المسيحيّة في الشرق ، بانه يخرج المسيحي المواطن في كل موطن اسلامي من عقدة النقص (وما يمكن ان تجر اليه) عندما هذا المواطن يرى نفسه غير مشترك ، او ممثل ، في المقررات التي يطلب منه ان يخضع لها ، . . . »[2] .

انه يقوم بدور تحريري داخل الانسان الفرد ـ المسيحي بوجه خاص . انه يحرره من عقدة النقص التي يتعرض لها لكونه يطلب اليه ان يطيع مقررات لم يسهم في عمليّة اقرارها .

وننتقل من التركيز على الانسان في الرسالة اللبنانية الى التركيز على الكيان اللبناني .
« ان اي حل مبني على القهر هو هزيمة وطنيّة لكل لبنان ولكل ما ينطوي عليه من قيم » .
فالرسالة اللبنانية ، اذن ، تتمحور حول قيم تركز على الانسان كما تركز على الكيان .

٢ ـ الكيان

ولا يقتصر هذا الربط للقيم الرسولية بالكيان على فئة من اللبنانيين . انها تعتبر رابطا مشتركا بين فئتيه الكبريين . وان في هذه الروابط المشتركة لأكبر أمل على اعادة الوحدة الوطنية الى عافيتها وصحتها بعدما ضربها مرض الاحداث فشلها شللاً يكاد يكون كاملاً . ان هذه المشتركات ، والتفتيش عنها مهمة ملحة في هذه الظروف بالذات ، لهي اللحمة التي تشد عرى الوفاق بين جميع المواطنين المؤمنين بها .

وكما في عرف التجمع الاسلامي كذلك في عرف الكتائب ترتبط رسالة لبنان بالكيان وان كان التعبير عن هذا العرف واضحا في الثاني اكثر منه في الأول .

« وفي اوقات التشنج والانفعال . . . وعندما تتفلّت العواطف والغرائز

(١) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » **النهار** . الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .
(٢) ادوار حنين ؛ « الميثاق الوطني بازار » **الحوادث** . العدد ١٠٨٧ ، الجمعة ١٩٧٧/٩/٩ ، ص ١٢ .

والحساسيّات ، اسمع كثيرين يقولون : « ليت لبنان كان للمسيحيين وحدهم . . . او للمسلمين وحدهم » !
« وطن مسيحيين ؟ لماذا ؟ واية قيمة له . واي شأن . . . واية رسالة » ؟[1] .

« اي حل مبني على القهر هو هزيمة وطنية لكل لبنان ، ولكل ما ينطوي عليه من قيم . . . »[2]

وكذلك الاعتقاد بأن تاريخ لبنان يبرر القول بانه ملجأ المضطهدين :

« . . . كان قطباً جاذبا للاحرار . . . الذين آثروا الحرّية في ربوعه مع ما فيها من تقشف على الكبت والتعسّف في اية ربوع اخرى مع ما فيها من ثراء وغنى وخيرات »[3] .

« طبيعة لبنان كونه شعبا ليس كسائر الشعوب . فيه اكثر من حضارة واحدة . . . وأكثر من دين واحد . . . وأكثر من اصل وعرق ودم »[4] .

« العالم كله يسير في هذا الاتجاه ، متخطياً السفسطات الايديولوجيّة الدوغماتية ، والانظمة الاجتماعية المتباينة ، سعيا وراء التعايش والتفاعل والسلام »[5] .

واستطرادا من هذا الموقف يمكن القول بان لبنان اصبح قدوة تحتذي :

« ففي وسع لبنان ان يكون حاضرا وان يكون فاعلا ، في كل جمعية وفي كل مؤسسة دولية ثقافية او اقتصادية او سياسية او اجتماعية . كما انه يستطيع ان يعطي اي عمل تعاوني ، بشري وانساني الصفات والقدرات العديدة التي غنمها على مر الايام ، والتي اتاحت له على رغم ما قاساه من متاعب ، وتخطاه من اخطار ، ان يعيش ، وان يكون مثالا لبلد التعايش : فهذا التفاهم المتبادل ، وهذا التسامح ، وهذا الانفتاح ، تجعل ، كلها ، من العائلة اللبنانية الكبرى الصورة المرتقبة والمرتجاة لتعايش جميع الامم ، وجميع سكان الارض المؤمنين ايمانا يتزايد يوما بعد يوم ، بتضامنهم وبمصيرهم الواحد »[6] .

(١) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر للكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ١١ .
(٢) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار** ، الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .
(٣) بيار الجميل ، في المؤتمر السادس عشر للكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ٤ .
(٤) المرجع ذاته ، ص ١١ .
(٥) المرجع ذاته .
(٦) شارل حلو ، **النهار** : الخميس ، ١٩٧٥/١/١٦ ، وكذلك في يوم السلام العالمي ١٧ كانون الاول ١٩٦٩ ، وفي الندوة العالميّة للمسيحيين من اجل فلسطين ، ٧ ايار ، ١٩٧٠ .

« وشيئاً فشيئا تحوّلت قبرص ، من بعض الوجوه ، الى لبنان آخر ، لو لم يكن موجودا لوجب ايجاده »[1] .

ولم يقتصر الحديث عن القدوة على التعليقات الصحفية :

« الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية المعقدة هو ، في رأي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات ، دولة كلبنان .

« والسبب الوحيد لتفاقم الوضع في قبرص حتى لتكاد الجزيرة الخضراء تحترق هو عدم تبني صيغة كالصيغة اللبنانية .

« وأصعب مشكلة تجابهها بريطانيا اليوم ، مشكلة ايرلندا الشمالية ، ناجمة عن كون الايرلنديين لم يستطيعوا ان يرسموا من تنوع الاديان صورة غنية بالالوان مثلما استطاع لبنان !

« وعندما يكون لبنان هو القدوة والامل للذين استعصى عليهم حل مشاكلهم بأي طريقة غير لبنانية ، يجب ان يقدر لبنان هذه النعمة اضعافا فلا يسمح لاي خلاف جانبي ، اجتماعيا كان او اقتصاديا او سياسيا ، بأن يشوه هالة هذه القدوة ويقلل من رونقها في اعين الناس ويعطي فكرة ان البلد الذي استطاع ان يحل الاصعب قد عجز عن حل الاسهل . . . .

« فيتصور الناس ان الحل جاء بالصدفة . . . »[2] .

غير ان أحداث السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٦ قد قلبت الموقف رأساً على عقب وبينت مدى تفاؤلية مثل هذه الآراء .

وتداخلت مع اراء المنظمات والاحزاب والتجمعات والرؤساء المسؤولين حول هذه القضية آراء مواطنين اعتياديين .

« لبنان بلد يجب ان يشعر فيه المسلم والمسيحي على السواء انهما روحيا وعقليا في بيتهما تماما ، اي لا يجوز ان يشعر المسلم انه في اي بلد آخر هو في بيته اكثر منه في لبنان ،

(١) ميشال ابو جودة ، من حقيبة **النهار** « مطران العرب » ، الاربعاء ١٧ تموز ، **١٩٧٤** .

(٢) رشدي المعلوف « الذي يستطيع الكثير لا يعجز عن القليل . . . » **النهار** ، الاربعاء ١٧ تموز **١٩٧٤** .

ولا يجوز ان يشعر فيه المسيحي انه في أي بلد اخر هو في بيته اكثر منه في لبنان . اذا طلب الي تحديد لبنان كيانيا فهذا هو تحديدي الاخير له .

« ينتج عن هذا ان التراثين ، الاسلامي والمسيحي ، يجب ان يكونا حيين حرين في لبنان . لا يستطيع المسلم ان يشعر انه في بيته تماما في لبنان اذا كان اي شيء في تراثه مغلقا او مقفلا عليه ، كما ان المسيحي لا يستطيع كذلك ان يشعر انه في بيته تماما في لبنان اذا منع عنه او اقفل عليه أي شيء في تراثه . هذا من حيث المبدأ الذي اشدد عليه كل التشديد . اما من حيث التفصيل والتوضيح فلكوني مسيحيا استطيع ان اتكلم بمسؤولية من الناحية المسيحية فقط ، تاركا لاخواني المسلمين ان يتكلموا هم بدورهم من الناحية الاسلامية .

« عندما اقول ان لبنان بلد يجب ان يشعر فيه المسيحي انه في بيته تماما كما في أي بلد اخر في العالم ، اعني انه لا يجوز ان يشعر المسيحي انه في بيته في رومية او باريس او اكسفورد او بوسطن اكثر مما يشعر في لبنان . وانا كما ذكرت اطلب نفس الشيء تماما لاخي المسلم »[1] .

واذا جاء هذا المقتبس متجلببا بالتشريع والطائفية وبعض التردد ، وربما لانه لا يصدر عن مركز المسؤولية كما تصدر المقتبسات التالية ، فانه يظل وتعبيراً عن رأي صاحبه على الأقل ، رأيا يستحق الاهتمام - خصوصا ونحن في معرض التفهم لا التقييم كما سبق وأشرنا .

« ايها الضباط .

الجندية رسالة ، فكونوا ، ابناء لبنان ، رسل حق وكرامة ، لان كل اولئك من كيان لبنان »[2] .

وفي المقتبس التالي توكيد على ان رسالة لبنان تنبع من كيانه مرتبطة بقيم انسانية شاملة .

« بين التعسف والعدل عرف لبنان ان ينتقي ابد الدهر ، وان وجوده بالذات ليؤكد ويجسّد هذا الاختيار . ففي داخل حدوده وخارجها اعطى لبنان للحق اولوية في اسباب وجوده وامنه وهو يجد اليوم في ذلك ، كما بالامس ، ضمان وحدته واستقلاله وديمومته ويجد

(١) شارل مالك ، « هكذا اريد لبنان » ، **الصفاء** ، العدد ١١٠٨ ، الاربعاء ١٠ تشرين الثاني ، **١٩٦٥** ص ٢ .

(٢) شارل حلو ، في حفلة تقليد السيوف للضباط ، ٣ ايلول ١٩٦٥ .

بالتالي ميزات رسالته وان للتآلف البشري الذي تحقق على ارضه لمدلولا عالميا ظاهر الوضوح »[1] .

٣ ـ الصيغة

ولما كانت رسالة لبنان تستند الى الكيان اللبناني فهي بطبيعة الحال ترتبط بالصيغة اللبنانية .

« ان ايمان اللبنانيين بضرورة الحفاظ على ميثاقهم الوطني الذي يجسّد حرصهم على السيادة ، وتمسكهم برسالة وطنهم العربية والانسانية ، لا يمكن ان يوهن منه حدث مهما يكن مؤلما ولا تنال منه حملة مهما قست وظلمت »[2] .

فهل هذا يعني ان الايمان بالصيغة اللبنانية ابعد من متناول الاحداث ؟ وكيف يمكن ان تكون وسيلة سياسية بهذه المناعة ضد الاخطار التاريخية ؟ ام ان القناعة بها والاصرار على تبنيها هما امران غير علميين . انهما من مخلوقات المثاليات .

ومهما يكن من أمر هذا الايمان بالصيغة اللبنانية تظل حولها ، وعلى الصعيد التاريخي والسياسي العمليين اختلافات تذكر بين اللبنانيين ـ ومن الضروري الاشارة اليها . اما استنتاج العبر منها ، فهو امر لا يرتبط بها وحسب ، اذ هذه وقائع لا تتكلم بمعزل عن الاستجابات الانسانية لها . وهذه ، بدورها ، ترتبط معا بما هو مشروع من غايات ، بعيدة وقريبة ، ومخططات ، وحالات نفسية وما الى ذلك ، وبما هو غير مشروع ، كالنوايا المبيتة والعقد النفسية وما شاكل من السلبيات .

مع هذه التحفظات نتناول ، فيما يلي ، بعض الامور ذات العلاقة بموضوعنا .

ولقد كثرت الاشارات الى هذه العلاقة . منها :

« ان اول ما اطلبه من نفسي وما اطلبه من كل مواطن لبناني هو السعي بكل ما اوتينا من جهد وطاقة للعودة بالبلاد الى وحدتها الوطنية التي بقوتها حقق لبنان استقلاله سنة **١٩٤٣** ، وثبت سيادته ورسخ كيانه ، والتي منها انبثق ميثاقه الوطني » .

---

(١) شارل حلو ، العام الجديد **١٩٦٨** ، الرد على عميد السلك الدبلوماسي ، **٣١ ك ١** سنة **١٩٦٧** .

(٢) شارل حلو ، لمناسبة ذكرى الشهداء ، **٦** ايار **١٩٦٩** .

هل هي علاقة علّة بمعلول ؟ واذا كانت كذلك فايهما العلّة وايهما المعلول ؟ ويبقى هذا سؤالا ثانويا . اذا ما اتخذنا نظرة تطوريّة للاحداث والتاريخ تتضافر عبرها عناصر مختلفة ، وفي ظروف مختلفة ، لتلعب هي ذاتها ادواراً مختلفة . فلا يستبعد ، عندها ، ان العنصر الذي يلعب دور المسبب المؤثر في مرحلة معينة يصبح متأثرا بغيره ، وحتى بالعنصر الذي أثر به سابقا ، في مرحلة ثانية .

همنـا التفاعل المتبادل بينهما . وربما كان اهم من ذلك الارتباط بين هذا التفاعل « والتعدّدية » التي يتركب من عناصرها المجتمع اللبناني .

« ان لم تكن الصيغة اللبنانية ـ القديمة ، او الجديدة والمنشودة ـ معبرة عن طبيعة مجتمعنا المركبة ، فهي غير قابلة للحياة . ولسنا ، طبعا ، من انصار اية صيغة تهدف الى توحيد هذا المجتمع من خلال القضاء على طبيعته المركبة . « فالتعددية » في لبنان ليست صفة خارجية عارضة او ظرفية . ولا هي مجرد عصبية طائفية كما يقال احيانا ناتجة اساسا ، عن الدس الخارجي مثلا ، او عن التنافس والتزاحم بين الطوائف فيسهل بالتالي ، استئصالها بوصفها كذلك » .

« وفي اعتقادنا انه ما لم يتم الاعتراف الصريح الصادق بطبيعة المجتمع اللبناني ، فعبثا نتكلم عن الصيغة او النظام البديل »[1] .

وقد ذهبنا الى ان هذه التعددية ثابت من الثوابت التي يدور حولها تاريخ لبنان السياسي الحديث[2] . غير ان هذا لا يعني ان هذا الثابت يتحكم تحكما لا مفرّ منه في تطور مسيرتنا التاريخية . وهكذا ، ليست هذه التعدديّة « صيغة خارجية عارضة او ظرفية » . كما وانها ليست « مجرد عصبية طائفية » مصدرها « الدس الخارجي » او « التنافس والتزاحم بين الطوائف » . هذا صحيح . غير انه لا ينكر تأثر تلك التعددية الطبيعية بجميع هذه الاعتبارات . فمن الحكمة ان تعطى هذه الاعتبارات حقها في عملية تقييم الوضع القائم ـ وخصوصا في معرض تخطيط مسؤول للمستقبل .

وليست الاعتبارات التي ذكرنا هي وحدها ذات العلاقة بالموضوع :

---

(١) آ ـ المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت **١٩٧٣/٩/٢٩** ، ص **١١** .

ب ـ « من حصاد الأيام » ، **العمل** ، الجمعة **١٤** كانون الثاني **١٩٧٧** ، ص **١** و**٨** .

(٢) ملحم قربان ، **تاريخ لبنان السياسي الحديث** ، الجزء الأول ، **الاستقلال السياسى** ، المدخل .

« . . . الحالة يجب ان تروق وان تعود الى طبيعتها لان ثروة لبنان هي الاستقرار وهذا يتم بالاتفاق بين اللبنانيين ومع اخواننا الفلسطينيين شرط ان نسعى الى ذلك بجد واخلاص وايمان ، والا فاننا سائرون الى الخراب ، والى اضاعة اكبر ثروة للبلاد العربية والعالم وهي الصيغة اللبنانية »[1] .

وقد قام الرئيس انور السادات[2] بتزكية هذه الشهادة بالصيغة اللبنانية . وتأتي هذه التزكية في إطار تقليد عريق ساهم في تثبيته البابا ورئيس الولايات المتحدة الاميركية جيرالد فورد ووزير خارجية فرنسا ورئيسها بومبيدو[3] حيث قال :

« اسمحوا لي بالقول ان الطريق التي تسير عليها الجمهورية اللبنانية في الوقت الحاضر انما تزيد الثقة التي نضعها فيها ، اننا نراها ، بالرغم من اختلاف العناصر البشرية والدينيّة ، تشدد وحدتها وشخصيتها الوطنية » .

وكان الرئيس شارل حلو قد قدّمها قدوة عالمية ونبّه الى تهديد اسرائيل لها عبر المأساة الفلسطينية :

« ولا بد من التنويه هنا بما تحقق في لبنان من وحدة في العيش وتسامح يتعدى معناها حدود هذا الوطن . ان في ذلك لنموذجا مثاليا لتوق البشر اللامتناهي الى عهد من التفاهم والتعاون الاخوي والى حل العديد من المشكلات القائمة بينهم . واذا فشل مثل هذا التعايش ، بفعل المأساة الفلسطينية ، التي تُسأل عنها اسرائيل فإنّ في ذلك فشلا للانسانية جمعاء[4] .

وهكذا تصبح الصيغة اللبنانيّة ، وبعد ان فاخر بها العالم وهنأنا عليها الكثيرون من ذوي الوزن السياسي والحضاري تهددها المخاطر الداخلية والخارجية معا . وكادت الاحداث الاخيرة ان تقضي عليها قضاءً مبرما . وقد خسر الكثيرون ثقتهم بها ركنا صالحا من اركان السياسة اللبنانية .

---

(١) بيار الجميل ،النهار ، الخميس ٦/٣/١٩٧٥ ، ص ٣ .

(٢) في مؤتمره الصحافي في دمشق قبيل زيارته « التاريخية » الى اسرائيل ، التلفزيون اللبناني ، نشرة الأخبار . الساعة ٢٠,٣٠ من ١٩ / ١١ / ١٩٧٧ .

(٣) الرئيس بومبيدو النهار ، السبت ٥ شباط ١٩٧٢ ، ص ١ . تقتبسه في « حقيبة النهار » ، ص ١ .

(٤) شارل حلو ، في الندوة العالمية للمسيحيين من اجل فلسطين ، ٧ ايار ١٩٧٠ .

من هؤلاء ، الاستاذ ادوار حنين[1] ، وظنُّنا أنَّه يعبّر عن وجهة نظر فئة ذات فعالية ، ويذهب البعض الى انها اكثر الفئات فعالية ، في التأثير على مسيرة السياسة اللبنانية المعاصرة ، بصفته امينا عاما للجبهة اللبنانية :

« ومن اليوم الذي وضع فيه الميثاق الى يومنا هذا فتحت **سوق التكاذب** ، وما زالت مفتوحة عند الذين يجدون في **الميثاق صيغة مقبولة للبنان الغد**. وأعني بالصيغة المقبولة الصيغة التي تبعد التنابذ والاقتتال والموت والدمار عن اللبنانيين أجمعين الذين باتوا يهزأون من تفكيرنا ، ويلعنون طيبي النية الذين جروهم ، وجرونا معهم ، الى هذا المصير .

« ما اعطي للموارنة في الميثاق كان ، في نية الذي أعطى ونية الذي أخذ ، **ليحل محل الضمانات التي**[2] **تسقط بفعل هذا الميثاق** . والضمانات التي تسقط كان اهمها : مارونية رئاسة الجمهورية ، ونسبة الـ ٦ لـ ٥ (لصالح المسيحيين) في توزيع المقاعد النيابية والوظائف العامة .

« لان هاتين الضمانتين مرتبطتان بالعدد ، عدد السكان ، الذي تتألف منه الاكثرية الشعبية ـ الناخبة . هذا العدد لم ينظر اليه الميثاق . على انه قمة الضمانات . ثم هو القوة التي لا يكذب عليها لانها القوة التي تظهر بالعد وتثبت ، وهي تفعل بلا هوادة .

تاسعا : الذين يحاولون ان يرشوا بهارا على صيغة الـ **٤٣** ليبهروا المخدوعين ، ليغشوا البلهاء ، وليستمر تكاذب الشطار . . . هؤلاء يجرمون حيال الاجيال الطالعة ، الاسلامية منها والمسيحية ، لأنهم يسلمونها للموت ويسلمون منشآتها للخراب » .

ولا يكتفي هذا المقتبس بادانة الصيغة ، وربما كان في هذه الادانة الكثير من التجني او على الأقل وضع اللوم حيث لا يصح ان يوضع[3] ، بل يتخطّى ذلك إلى التعبير عن اليأس المتمادي من مستقبل اعتمادها .

ويزكي هذا الاستنتاج اليائس من مستقبل تطبيقها ركن آخر من اركان الجبهة :

---

(١) ادوار حنين ، « الميثاق الوطني . . . » **الحوادث** ، العدد ١٠٨٧ ، الجمعة ٩ / ٩ / ١٩٧٧ ، ص ١٢ ـ ١٣ . (التوكيدات لنا)

(٢) قابل هذا بما ورد بهذا الخصوص في المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** ، ٢٩ / ٩ / ١٩٧٣ .

(٣) راجع ، تعليلا لهذا الرأي ، **تاريخ لبنان السياسي الحديث** ، الجزء الأول ، **الاستقلال السياسي** ، « المقدمة » ، للمؤلف .

« يقول الرئيس فرنجيّة : ان استمرار اعتمادنا على الصيغة السياسيّة يعتبر جريمة ، لان هذه الصيغة أدت الى اشياء كثيرة في غير مصلحة اللبنانيين »[١] .

ولا يختلف موقف منظمة البعث من هذه الصيغة عن الموقفين السابقين وان اختلفت الأسباب والدوافع :

« في ما يتعلق **بالتجربة اللبنانية** فاننا نخالف رأي الكتائب في هذه النقطة ونعتبر ان التجربة التي جرت في لبنان منذ العام **١٩٤٣ ليست الحل** لانها زادت من حدة الانقسامات الطائفية وافسحت في المجال في شكل واسع للاقطاع والرأسمالية وامدتها بقدرة على السيطرة والاستمرار . كما انها زادت من تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهورها وزادت من عزل لبنان عن واقعه العربي »[٢] .

ولا يختلف ردّ حركة التوعية عن ردّ منظمة حزب البعث بشيء هام بالنسبة لهذا الموضوع .

اما رأي الكتائب او بالاحرى احد آرائها في الصيغة فيعبر عنه التالي :

« والبحث عن المستقبل اللبناني امر تمارسه الكتائب منذ سنوات والجواب حتى الآن ان لا بديل عن روح **١٩٤٣** التي تحترم واقع الأقليات والتوزيع السوسيولوجي ، لكن هذه الصيغة بحاجة الى تنقية واعادة نظر جديد يمكنها من الحياة »[٣] .

ويبدو ان هذا الموقف ينسجم مع معطيات العلم ومبادئه . المعطيات والمبادىء التي يستند اليها حكمنا بالقضية . لقد سبق واعلنا حكما ما زلنا نعتقد بصحة مغزاه انه لا يصح لوم الوسيلة اذا ما اخفق استخدامها الا بعدما تستنفد لائحة العناصر ذات العلاقة بنجاح العملية . ويتبين من هذا الاستعراض لجميع العوامل التي تشتملها تلك اللائحة

---

(١) آ - « سليم اللوزي يستجيب لطلب سليمان فرنجية في النقد الذاتي » **الحوادث** ، العدد ، **١٠٧٣** ، الجمعة **٢ / ٦ / ١٩٧٧** ، ص ٨ .

ب - راجع كذلك موقف شاكر ابو سليمان ، رئيس الرابطة المارونية ، **النهار** ، **السبت ٢٤ / ٧ / ١٩٧٦ ، ص ٢** .

(٢) **آ - « منظمة البعث السوري تردّ على بيان الجميل »** النهار ، الجمعة ٥ / ١٠ / ١٩٧٣ . (التوكيد لنا)

ب - راجع كذلك « عاصم قانصوه للحوادث » حديث مع موفق مدني ، **الحوادث** ، الجمعة **١١ / ١١ / ١٩٧٧** ، ص ١٦ .

(٣) بيار الجميل « لا بديل عن روح صيغة ٤٣ » . **الأنوار** ، الاحد ١٩ حزيران ، **١٩٧٧** ، ص ١ .

راجع كذلك **العمل** ، الجمعة ١٤ كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص ١ و٨ . ومقطوعة « الميثاق والوثيقة الدستورية » من هذه الدراسات .

بانها ليست هي المسؤولة عن الاخفاق . ونخص بالذكر لهذه العناصر المسؤولة عن الفشل كما عن النجاح الانسان نفسه الذي يُسأل عن حسن استعماله لتلك الوسائل او عن سوء تصرفه بها .

على كل يظهر أنّ الأمور السياسيّة تسير في اتجاه هذا التفكير مما يبعث الأمل بالتفكير العلمي . فردًا على سؤال الاستاذ حنين « من يملك الحق في إعادة ترميم التجربة التي جرّت الى مجازر ودمار ، مالك هذا الحق فليعلن عن نفسه » ردًا على هذا السؤال ، جاء اكثر من جواب في خطب الرئيس سركيس .

ونعود ليُبعث لنا أملٌ من جديد . أملٌ بانه ما زلنا بامكاننا ان نقدم قدوة صالحة للعالم :

« . . . فبالمشاركة الفعالة في بناء الوطن الواحد ، ينشأ عالم يليق بكرامة الانسان . واين يمكن ان يعد هذا المختبر الاجتماعي الوسيط ، ان لم يكن في لبنان ، ارض اللقاء والحوار ، وبوتقة التفاعل بين الديانات والمذاهب ، ومنبر الاراء والافكار ، ومصهر الحضارات الانسانية »[١] .

ومهما اختلفت الاراء بالصيغة ذاتها ، يبدو لنا ان الدافع وراء الصيغة ، التوازن ، كان من الأمور المتفق عليها - بالرغم من اختلاف الاسباب والمعاني التي تجلبب بها الفرقاء .

٤ - التوازن

نبدأ بالتوازن الدستوري . ولا يهمنا المقتبس التالي ههنا الا بقدر ما يمثل على هذا المفهوم للتوازن . وبامكان المهتمين ان يربطوه « بالمشاركة » اذا شاؤوا :

« استغرب الاستاذ ريمون اده الرأي القائل بان التوازن بين السلطات الثلاث بات مفقودا وان جميع السلطات باتت بيد رئيس الجمهورية .

« وقال ان رئيس الجمهورية لا يستطيع ان يحكم وحده ما لم يشاركه رئيس الوزارة والوزراء شرط ان يتحمل هؤلاء مسؤولياتهم ويقدموا استقالتهم اذا حصل اي تعد على صلاحياتهم .

« وأضاف ان اي قانون لا يستطيع ان ينفرد رئيس الجمهورية بالتوقيع عليه . ولكي

---

(١) شارل حلو ، يوم السلم العالمي ، ١٧ كانون الاول ١٩٦٩ .

يصبح نافذا لا بد من توقيع رئيس الوزراء عليه ، وفي الحالات المهمة والاحداث الخطيرة التي تتعرض لها البلاد ، لا بد ان يقوم تعاون وثيق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وان يكون التفاهم قائما والا فان استقالة رئيس الوزارة لخلاف مع رئيس الجمهورية قد تحدث ازمة ربما قد تطول وتشكل ازمة حكم في البلاد اذا امتنع اي شخص عن تشكيل حكومة جديدة .

« فجميع رؤساء الوزارات في جميع عهود رؤساء الجمهورية استطاعوا ان يشاركوا مشاركة تامة في الحكم ، وكانوا عندما يصطدمون مع الرئاسة الاولى يقدمون استقالتهم .

« لذلك ما دام هناك شيء اسمه استقالةللتعبير عن عدم الرضى والاحتجاج ، فلا عذر لاحد ان يتذرع بالصلاحيات ما دام انه لا يستقيل اذ ان عدم استقالته هو تأكيد لموافقته على كل ما يجري في الدولة .

« يدعي البعض ان الرئيس رشيد كرامي يكاد يفقد صلاحياته التي نص عليها الدستور فلو صح ذلك لاستطاع ان يعبر عن موقفه بالاستقالة ، اما وانه لم يفعل فهذا معناه انه موافق على كل شيء سواء بدافع المصلحة العامة او المصلحة الخاصة .

« لذلك فان الحديث عن فقدان التوازن في الصلاحيات التي نص عليها الدستور يبقى مجرد كلام حتى يثبت العكس ويعبر عن هذا الوضع بالاستقالة او برفض توقيع القوانين التي تعرض على رئيس الحكومة »[1] .

ولنا مثل آخر على هذا التوازن الدستوري ، او بالاحرى التوازن الدستوري ـ السياسي في المقتبس التالي :

« ... وتعود الامور تأخذ مجراها الطبيعي : حكومة من النواب ، تحكم بثقة المجلس . ذلك ان لبنان لا يزال ... الجمهوريّة الديمقراطية البرلمانية التي كانها قبل **١٩٦٤** ، وقبل **١٩٥٨** وقبل **١٩٥٢** . قوتها ، وقوة نظامها ، في انها احتملت ، ثلاث مرّات ، مثل الهزّات التي احتملت : ثورة شعبية ، وحرب أهليّة ، ومحاولة حكم عسكري ، ومع ذلك استمرّت ..

(١) « إده : رئيس الجمهورية لا ينفرد بالحكم وفقدان التوازن حديث هراء » . **النهار** ، العدد **٩٢٩٨** ، الجمعة **٢٥** اذار **١٩٦٦** ، ص **٢** .

« بل وأكثر ، استمرت اقوى مما كانت ، لانها وجدت في الاحداث الثلاث تصحيحا لاوضاعها كان لا بد منه . اننا بالجمهوريّة ، وقد**ضاع التوازن بين سلطاتها** ، وجدت في منطق الشعب ما تستقيم به السلطات ، فلا هذه تتوه ، او تلك ترث ... »[1] .

يمكن لكاتب هذا المقطع في العام **١٩٦٦** ان يزيد على تفاصيله اذا اراد اعادة كتابته بعد احدى عشر سنة وبعد الخضات التي عانتها الديمقراطية اللبنانية . اما جوهره فسيبقى بدون تعديل او تغيير . ام ان هذا تقدير غير صحيح ؟ على كل هذا امر ليس مهما هنا . همنا من ذكره التمثيل على مفهوم التوازن الدستوري ـ السياسي .

ويجدر بدارسي تاريخ لبنان السياسي الحديث ان ينتبهوا لما ندعوه « بالتوازن القومي » . ندخل بعملية تفسيره وتوضيحه بالبدء بمقتبس يصف اطلالة الرئيس سركيس على السياسة اللبنانية اطلالة مشجعة مبشرة بالخير ـ وادنى مراتبه ، كانت ، إعادة السلام الى ربوعنا .

« وعندما اطل سركيس في **٢٣** ايلول (ديسمبر) على اللبنانيين والعرب من التلفزيون كان يمثل بايجابيته نحو القضيّة العربية والفلسطينية بالذات استمرار التراث الماروني الوطني الذي لا يؤمن بوجود اي تناقض بين مصلحة لبنان ومصلحة العرب »[2] .

إنه يعتبر ، بكلمة مغايرة ، القوميّة اللبنانية والقوميّة العربية معا وعلى المستوى ذاته من الأهميّة[3] . لذلك نطلق على هذا النوع من التوازن « التوازن القومي » ، او اذا فضّلت التوازن بين القوميتين : اللبنانية والعربيّة .

هذه امكانية واردة مأمونة فكريا . ومن حسناتها ، المقصودة ربما ، انها عملية تستوحي التخلص من عقدتي الغبن والخوف معا .

وربما كانت في الظروف الحاضرة المخرج الوحيد من مأزق الإصرار على اسبقية احدى القوميتين من قبل كلا الفريقين . وتأتي استمرارا لتقليد لبناني واقعي وحكيم عبّر عن ذاته بعد احداث **١٩٥٨** بشعار « **لا غالب ولا مغلوب** » .

(١) غسان تويني ، « الخطيئة ... واصلاح الخطأ » ، النهار ، **٢٩/٣/١٩٦٦** ، ص ١ (التوكيد لنا) .
(٢) **الحوادث** .
(٣) ونقرأ شيئا مماثلا لهذا في ورقة التجمع الاسلامي .

غير انها تحتاج لنجاحها عمليا الى حسن ظن وثقة[1] متبادلين - الامر الذي عز وجوده . لو توفر للميثاق الوطني مثلا فهل كانت لنا متعة السهاد والقلق على انغام الصواريخ طيلة عام ٧٥ و ٧٦ ؟ ولو توفّر لميثاق القاهرة فهل كان الجنوب ما زال يتقلّب على لهيب جحيمه ؟

ومن هنا صعوبة تنفيذه . وليست هذه جميع العلل التي تستأثر بهذه الصعوبة .
ومن هنا ظاهرة اخرى تشير في اتجاه ما درجنا على تسميته بولع اللبناني بالعبث بالمستحيلات .

ولنا أن لا نغفل ، ونحن ندرس تاريخ لبنان السياسي الحديث ، معنى آخر للتوازن : التوازن التاريخي المتمثل بحركة رقاص الساعة . وربما كان هو بالذات ما يعبّر عنه المثل اللبناني العام : « ردّة رجل » .

ولنا مثل بارز عليه في مقطوعة « الميثاق الوطني والفلسطينيون » .

وهنالك التوازن السياسي ربما .

« فلبنان المتوازن في رأينا هو لبنان الوحيد القادر على الحياة ، وهو لبنان الوحيد الذي يستحق ان يفتخر به المسلم والمسيحي معا » . النموذج والمفخرة .

« لسنا وكلاء فريق ضد فريق بل نحن مع لبنان المتوازن فعندما نشعر بان المسيحيين هم الجانب المظلوم ، نكون معهم . وعندما نشعر بان الظلم واقع على المسلمين فنحن الى جانبهم »[2] .

كما ان هنالك التوازن الاجتماعي ام هو التوازن الطائفي تحت اسم مستعار ؟ وكثرت ظاهرات هذه اللعبة في تاريخ لبنان السياسي الحديث[3] » .

« فانا متمسك بالطائفية ، كالمصطلح الافضل لتطبيق الديمقراطية في لبنان . من حسنات الطائفية المحافظة على التوازن الاجتماعي الموجود موضوعيا في المجتمع اللبناني »[4] .

(١) الملك فيصل لعبد الناصر بعد حرب اليمن الاخيرة . (**الحوادث** ، العدد ١٠٦٨ الجمعة ١٩٧٧/٤/٢٩ ، ص ٤) .
(٢) **الحوادث** ، مقال الاسبوع ، العدد ١٠٧٥ ، الجمعة ١٩٧٧/٦/١٧ ، ص ٤ .
(٣) فالاستاذ كمال جنبلاط يطلق على هذا التوازن الطائفي لقب « التوازن الوطني » راجع بحثنا في مقطوعة « معاني المشاركة » .
(٤) شارل مالك ، « هكذا اريد لبنان » **الصفاء** ، الاربعاء ١٠ تشرين الثاني ، ١٩٦٥ ، ص ٢ .

ويظل اهم انواع التوازن توازنا اجتماعيا بالمعنى الذي يحمله اياه الرئيس سركيس في المقطوع التالي :

« إنّ لبنان الذي نريد هو لبنان لا حرمان فيه بل توازن اجتماعي كامل وكرامة موفورة . وقد سعت الى ذلك جهود مخلصة قبل اليوم ، وما زال امامنا سعي طويل . ان التوازن الاجتماعي يفرض علينا تأمين العيش الكريم لجميع المواطنين ومحاربة التخلف والمرض والفقر والبطالة والأمّية . فلا يكون في لبنان متخم على حساب جائع ومترف على حساب محروم ، بل تكافؤ في الفرص للجميع يتوفر معه لكل مواطن ان ينال ما يحتاجه من عمل وعلم ومعالجة ودواء »[1]

ونقول انه اهم انواع التوازن لان فيه تجد اللحمة للوحدة الوطنية ما يقويها حياتيا ، معيشيا وبالتالي يقوي عصبها على الحياة ومواجهة الازمات ، ولانه بالتالي يخفف من حدّة مشكلة المشاركة اذا لم يخنقها تماما .

وليس هذا الاصرار على التنمية الاقتصادية والانسانية ، ومن مراكز المسؤولية - بل من اعلى هذه المراكز ، بالامر الجديد على اللبنانيين . إنّ له لتقليداً عريقاً .

« هذا النمو (الاقتصادي) انما نريده في اطار عدالة اجتماعية غايتها تفتح الانسان وتقدمه . . . اذ اؤكد ان ازدهارا لا يستهدف ازالة الاجحاف الجسيم والفروق الكبيرة التي تعتري علاقات الدول والافراد يكون متناقضا والمفاهيم الانسانية وشروط الاستقرار ، وفيما خصنا نحن ، يتنافى مع رسالة لبنان »[2] .

« ايها اللبنانيون ،

« ان الوجه الذي يطل به لبنان على العالم كدولة جادة لبناء التقدم ، والقضاء على معالم التخلف . . . . قد كفل لبلدنا الفرص الثمينة التي تستحقها كفاءات اهله وتتلاءم مع طموحهم .

« هو يقوم بدوره المتجرد المثمر في محيطه العربي ، مخلصا في سعيه ، بارا باخوته ، امينا على رسالته ، حريصا اشد الحرص على ما فيه خير العرب وقوتهم ، موليا جهده

(١) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستوريّة ، ٢٣ ايلول ١٩٧٦
(٢) شارل حلو ، العام الجديد ١٩٦٦ ، الرد على عميد السلك الديبلوماسي ، ٣١ كانون الأول ، ١٩٦٥ .

الكامل كل قضية من قضاياهم .

« وفي المجال الدولي يؤدي لبنان قسطه الواجب في العمل على سيادة مبادىء العدل والحق والحرية ، ويسوغ فكرة التعاون الدولي ، وارتفاع راية السلام ، في عالم وضعه التقدم العلمي الجبّار على مفترق طريقين : طريق للدمار ، وطريق لتحقيق ازهى احلام الانسانية »[1] .

وهــو بالتالي الـكفيل بتخطي الانتقـادات التـي تثيرهـا ورقـة عمـل « التجمـع الاسلامي » بقضائها على اسبابها ـ وسيان كانت هذه الاسباب حقيقيّة ام متوهمة . وفي ذلك ، ولا شك ، اكثر من مكسب للبنان .

« فالولاء في الوطـن هو اولا للحـريّة والعدالـة والمسـاواة والديمقـراطية ، وروح التقدّم ، وهي المقاييس التي تقاس بها المؤسسات ، فالنظام الـذي يوفرهـا هو الصالـح والنظام الذي يضيق بها لا يستطيع ان يثبت امام دورة الحياة .

« ومع ان لبنان استطاع ان يكون بلد الديمقراطية ، الا انه لم يبنِ الدولة القادرة على حماية القيم الديمقراطية ولا الوطن المجمع على حراستها »[2] .

ويكون فضل هذه الانتقادات التركيز على ربط رسالة لبنان بالواقع اللبناني . ومع ان هذا التفكير ليس بجديد تظل له قيمته العملية .

٥ ـ الواقع اللبناني .

« ومن هذا المنبر اسمحوا لي ان اعبّر عن طموح هذا الوطن ، المنطوي على كنوز وفيرة من كوامن القوى الخلاقة وامكانات الابداع ، على غد « لا يكون فيه لبنان شغل العالم بسبب ازمة سياسية تهدد سلم منطقته او سلم العالم »[3] بل الى غد مجيد يكون فيه لبنان محط انظار الدنيا ، بفعل دور حضاري السعي ، شعاعه العلـم العـظيم ، ونـوره

---

(١) فؤاد شهاب ، رسالة الى اللبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال ، ٢١ ت ٢ ١٩٦٢ (راجع كذلك **مجموعة خطب** ، ص ١٢٦) .
« الانفتاح على العالم والحب والتسامح ووضع لبنان الخاص » بمناسبة العيد الجديد ، جوابا على عميد السلك الدبلوماسي ، « والمثل النبيلة » (**مجموعة خطب** ، ص ١٠٩) ص ١٣٢ .
(٢) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » **النهار** ، الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .
(٣) اشارة الى ١٩٥٨ . وتصح كذلك على حوادث ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

الروح الكبير »[1] .

وكما بعد احداث ١٩٥٨ كذلك بعد احداث ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ .

« اذا عرفنا كيف نتطلع الى العالم وهو يتطور بسرعة كلية ، وتذكرنا ما كان عليه دور لبنان ، هذا البلد الصغير ، بدفع عجلة التطور في هذا الشرق وفي العالم . . . لقصر الطريق . . . »[2] .

وللواقع اللبناني جذور تاريخية . وكذلك للرسالة اللبنانية .

واذا انتقلنا من الاطار العام لرسالة لبنان ، من فعالياتها العمومية ، الى اطارهـا الواقعي ، الى تفاصيلها المحددة ، برزت امامنا بعض النظريات التي يمكـن اخضاعهـا للتحقق التاريخي . فكيف تترجم تلك الرسالة ، رسالة لبنان ، عمليا ؟

من مقومات هذه الرسالة ان لبنان ، كان ولم يزل ، ملجأ للمضطهدين .

« وكان قد رافق ظهور الوهابيين في بلاد الشام مزيد من الضغط من جانب الولاة على النصارى وسائر الطوائف من غير اهل السنة في الداخل . ولربـما كان بعض ذلك لتهدئة خواطر الغزاة الوهابيين الشديدي التمسك بالسنة . . . . وامام هذا الضغط نزح عدد غفير من نصارى بلاد الشام الى لبنان ، او قل الى بيروت ، فاصبحت هذه المدينة من جديد مركزا تجاريا كبيرا . وشجع بشير الثاني ، من جهة ، هذه الهجرة المسيحية وفتح ابواب البلاد في وجه اللاجئين . ثم انه دعا الدروز المضطهدين في منطقة حلب للاستيطان في الشوف والمتن ، وتقاسم مع الشيخ بشير جنبلاط نفقات نقلهم الى لبنان ١٨١١ . ومن هذا يتضح انه كان ، وهو في اوج مجده ، قادرا على الوقوف حاميا للنصارى والـدروز والمضطهدين في جميع الانحاء الشامية »[3] .

وتتردد الفكرة ذاتها بين تلافيف الحجة التالية ،

---

(١) فؤاد شهاب ، « بيان قسم اليمين الدستورية » ، ٢٣ ايلول ، ١٩٥٨ .
(٢) الرئيس الياس سركيس ، في عنايا ، **الوكالة الوطنية للأنباء** ، الاحد ١٩٧٧/١٠/٩ ، ص ٥ .
(٣) كمال الصليبي ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٥٤ راجع كذلك :
« Islam and Surians in the Writings of Henri Lamense » in Historians of the middle East, B. Lewis and P, Holt, London, A 62, p, 341 .

وحتى اذا استطعنا ضبطهم ، الفلسطينيين « الارهابيين »[١] ونحن لا نستطيع ، فاننا لن نفعل لثلاثة اسباب :

سيكون ذلك اولاً ، ضد الشخصية اللبنانية المحبة للسلام والمؤمنة بالحوار والاقناع[٢] .

ثانيا ، ضد تاريخ لبنان كملجأ للمضطهدين وغير المرغوب فيهم والمطرودين في الشرق الاوسط وليس من مصلحة لبنان ان ينقلب ضد تاريخه .

وثالثا ، هناك لبنانيون كثيرون يتعاطفون مع قضية الفلسطينيين بصرف النظر عن تكتيكاتهم بل ثمة من يؤيد تكتيكاتهم ايضا[٣] » .

وينشأ عن ذلك ان لبنان كان بلد الحرية ، وان رسالته او على الاقل ، عنصرا من عناصرها المقومة ، هي الحرية :

« . . . . ولكن لبنان لم يكن يوما حمى لابناء دين معين ، ولا اراده المحتمون بجباله وطنا مذهبيا او عنصريا ، لانهم لم يكونوا يوما من عرق واحد او دين واحد ، بل مجموعة اعراق واديان ، القاسم المشترك بينها هو الحرية »[٤] .

« وهذا النظام (اي نظام المتصرفية) الذي دام عهده حتى الحرب العالمية الاولى ، قد جعل من جبل لبنان ، طيلة هذه المدة ، مأمنا يلجأ اليه من كان ينشد الحرية ، على اختلاف مظاهرها . . . »[٥] .

وكان للحرية والتسامح والجرأة الادبية[٦] ان تفجرت مغامرة في الانفتاح والازدهار الذي لقيه في لبنان في القرن الثامن عشر فتساءل : « كيف لنا تفسير مثل هذا الرخاء في ارض ضيقة كهذه ؟ » وكان جوابه على هذا التساؤل : « انني لا اجد من سبب له ، بعد

---

(١) ورد هذا التعبير في سؤال الصحفي . وهذا يعني انه ليس من الضروري ان شارل مالك يتبناه .

(٢) غريب ان ياتي هذا التصريح في زمن تتهدم ضياعنا ، ومنها كفرشوبا ، تحت نيران القصف الاسرائيلي .

(٣) شارل مالك ، في لقاء مع الوفد الاعلامي الاميركي ، **النهار** ، الثلثاء ١١ / ٢ / ١٩٧٥ ص ١٢ .

(٤) بيار الجميل ، **جوهر الوجود اللبناني** ، ٢٩ ايلول ، ١٩٦٧ .

(٥) ادمون رباط ، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٠ ، ص ٤٤ .

(٦) التي تجلت بابهى مظاهرها في سيرة الاوزاعي .

التأمل والتفكير الا شعاع الحرية الذي يسطع هناك »[١] .

واصبح لبنان « ارض النور »[٢] على حد تعبير المرحوم الدكتور نبيه امين فارس .

ولو قُيّض له ان يعايش احداث المحنة لزاد : « والنار ! »

٦ ـ القوميّة اللبنانية .

وهكذا ترتبط الرسالة اللبنانية بالواقع اللبناني ، وعن طريق تحويره وتطويره ، بالقوميّة اللبنانيّة .

« ان الدولة اللبنانية تمر لان في مرحلة جديدة من مراحل حياتها ، هي مرحلة تركيز الحياة اللبنانية العامة على اسس سليمة ثابتة من الحرية والعدل والعلم ، يتعين فيها لكل لبناني حقه على الدولة ، وعلى المجتمع ، من العيش وكرامة العيش ، ويتعين فيها للدولة ، وللمجتمع ، حقهما على كل لبناني من الولاء واعباء الولاء »[٣] .

وما أشبه اليوم بالبارحة !

« إن الايمان بلبنان الواحد ، الذي يعلو الولاء له على كل ولاء ، هو اقوى ما نتسلح به في مراجهة ازمة لم يعرف لها وطننا مثيلا ، وفي ضميرنا جميعا صوت الواجب للتغلب عليها »[٤] .

« وان في تلك الرسالة ، وفي المحافظة على القيم ، لفعل ايمان بلبنان » .[٥]

وتتلازم في هذا المفهوم الحرية والتسامح والجرأة الادبية :

ومن ابرز الامثلة على ذلك ما شهدته هذه الشواطىء ولم تزل ، من تحديات للطغيان . ولا يخفف من اهمية هذا التحدي كونه لبقا وخفيف الظل .

الامام الاوزاعي يحتج ضد صالح بن علي (والي لبنان) بمناسبة حركة عصيان سنة ٧٥٩ ـ ٦٠ .

---

(١) Vol ney, O. P. Cit, p. 241 .

(٢) N. A. Paris, Lebanon «Land of Light», The, World of Islam, 1959, p.349 .

(٣) فؤاد شهاب ، بمناسبة عيد الاستقلال ٢١ تت ٢ سنة ١٩٦٠ .

(٤) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول ١٩٧٦ .

(٥) شارل حلو ، في حفلة تقليد السيوف للضباط ، ٣ ايلول ١٩٦٥ .

وفي هذا ما فيه من التسامح والجرأة الادبية .

« وقد كان من اجلاء اهل الذمة في جبل لبنان ممن لم يكن ممالئا لمن خرج على خروجه ، ممن قتلت بعضهم ، وردت باقيهم الى قراهم ، ما قد علمت . فكيف تؤخذ عامة بذنب خاصة ، حتى يخرجوا من ديارهم واموالهم ، وحكم الله تعالى ان لا تزر وازرة وزر اخرى (سورة الانعام : ١٦٤) . وهو احق ما وقف عنده واقتدى به . واحق الوصايا ان تحفظ وترعى وصية رسول الله صلعم ، فانه قال : من ظلم معاهدا ، وكلفه فوق طاقته فما حجيجه (البلاذري ، ص ١٦٢)»[1] .

فما هي هذه الرسالة ؟ ما هو هذا الدور ؟

« وبعد ان قضت تقلبات الايام على بيروت بان تتخلى عن مركزها الممتاز في هذا العلم (الحقوق) ، عادت فعرفت من جديد عهودا من الابداع فيه ورجالا من علمائه المخلدين ابرزهم الامام الاوزاعي ، الذي كان ، وهو المدرسة العالية في المحبة والتسامح ، مؤسس مذهب في الفقه كاد يطغى في انتشاره على سواه من مذاهب السنة »[2] .

« وهكذا نرى ان الروح اللبنانية السمحة تتجسد في نفسية الاوزاعي والدعوة الى الاخوة الانسانية تتجلى في سائر مواقفه واقواله »[3] .

« لقد اسهم كثيرا في نشر الوئام بين الفئات اللبنانية ، فجمعها على العدل والتسامح والمحبة ـ هذا لعمري اساس كل قومية ، ولا يضيره انه لم يقو إلا على ابقاء التنوع بينها ، حسبه انه محا التفرقة واشاع السلام ، وحاك خيوطه الخفيّة في الضمير الوطني والعاطفة القومية »[4] .

ويتبجّح ، بتواضع ، الرئيس الاول يوسف جبران في مؤتمر نيس برسالة لبنان حيث

---

(١) فليب حتي ، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين** ، دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٨ .

(٢) فؤاد شهاب « في تدشين كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية » .

(راجع كذلك **ابعاد القومية اللبنانية** ، الكسليك ـ لبنان ، ١٩٧٠ ص ٢٣ ـ ٢٤) .

(٣) انطوان قازان ، « اثر الاوزاعي في تكوين القومية اللبنانية » في **ابعاد القومية اللبنانية الكسليك** ، لبنان ، ١٩٧٠ ص ٢٤ .

(٤) المرجع ذاته ، ص ٢٩ .

يشير . مع ما يشير اليه ، الى هذا التقليد على الارجح :

« . . . . اني اشترك عن بلد صغير ، لا مطامع له ، ولا يدين « بايديولوجية » يبغي نشرها او فرضها ، بل له رسالة سلام وتفاهم بين الاشخاص والشعوب والامم . ورسالة المحبة التي يجب ان تسود العلاقات البشرية الفردية والوطنية والدولية ، وهو بوصفه حامل هذه الرسالة ، في هذه المنطقة الشرق اوسطية المضطربة ، يحاول نشرها في الداخل وفي الخارج بل هو مجموعة لغات وشعوب وديانات (لا بل اقول اكثر من ذلك ، مجموعة مذاهب . ثلاثة عشر مذهبا معترف بها) ، عبر تاريخه الطويل ، المثال الحي للتسامح في اشكاله المختلفة »[1] .

٧ ـ دور لبنان العربي

للواقع اللبناني ، كما نعرف بعد عربي ، فكان من الطبيعي ان يكون للبنان دور عربي .

« إن لبنان لم يبتعد يوماً في آلامه وآماله عن واقعه العربي . فقد رسمت له طبيعة انتمائه الى هذا الواقع دورا مصيريا هيأه له القدر واختاره كذلك هو بنفسه اختيارا . وبقوة هذا الاختيار حمل المشعل عاملا فكرا واقتصادا وسياسة . ولبنان هذا البلد العربي سيكون الملتزم الوفي بكل قضية عربية ، ودوره في اسرته العربيّة لا يختلف عن دور اي عضو فيها حقوقا وواجبات »[2] .

« هذه كلها وقائع تاريخية اكل عليها الدهر وشرب . . . ويجدر بنا ان ننساها الى غير رجعة . . . ونؤمن بلبنان بلدا مستقلا عربيا عزيزا حرا . . . خدم العروبة ـ في العصر الحديث ـ اكثر من اي بلد عربي آخر .

« ورجاؤنا الى الذين نسوا هذا المجد اللبناني ، العربي في الكفور وخلوة الدير والجبهة السباعية . . . ان يعتزوا بعروبة لبنان فانهم من بنائيها ، وانهم النجم الساطع في سمائها . وانهم ـ في التنكر لها ـ لا يصلون ما انقطع ، بل يقطعون ما اتصل ، ويتطوعون

---

(١) يوسف جبران ، **الانسان والحق والحرية** ،منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٧٥ . في مؤتمر نيس في فرنسا المنعقد برعاية الامم المتحدة فرع حقوق الانسان لمعالجة موضوع تصاعد عدم التسامح » .

(٢) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول سنة ١٩٧٦ .

تراجع بهذا الخصوص ايضا مقدمة الوثيقة الدستورية الصادرة عن مجلس الوزراء في ١٤ شباط ١٩٧٦ . « لبنان دولة عربية ، سيدة ، حرة ، مستقلة » .

في تهديم وحدة لبنان ، في الوقت الذي يطيب لنا ان نبنيه باجماع لبناني وعون عربي وهو حق معلوم لنا عند كل عربي . . . »[1] .

ولهذا الدور بعده التاريخي :

« ان لبنان الذي كان دائما حاملا مشعل التقدم في هذه البقعة من الشرق وصاحب المبادرة في كل نهضة عربية ، لن يطمئن اليوم الى الدعة التي تسلبه القدرة على الاستمرار في رسالته التقدمية المشعة ، بل سيعمل بروح جديدة على ان يظل موطن التوثب والاقدام ويحتفظ بدور الطليعة الذي هو دوره »[2] .

ويبين الاستاذ شارل حلو هذا البعد العربي بقوله :

« رسالته العربية كنا لها وسنظل مخلصين ، وعليها امناء ، في كل آن ، بروحها نتعاون ، تعاونا صادقا مع اشقائنا العرب ، في اطار الجامعة ، وفي ميثاق الدفاع المشترك ، وفي مؤتمرات القمة ، وفي كل لقاء . منفذين لكل التزام ، لا قياما منا بواجب فحسب ، بل تجاوبا مع احساس صادق تمليه الاخوة العربية ، وايمانا بجدوى هذا الموقف وسلامته في مصلحة لبنان والعرب جميعاً »[3] .

وكذلك :

« وهو لبنان ، كما العراق يا اخي الرئيس ، الموصول اليوم بالامس ، وجودا حضاريا ، والدائم التضامن ، مع شقيقاته العربيات ، يثق ، ان رسالته ، تقوم ، في الداخل والخارج ، على الحضارة ، في اقوى عناصرها الغلاّبة ، من حق وعدل ومحبة »[4] .

وتدعم الجغراسيا والديموغرافيا التاريخ والدين فيصمد البقاء وتقوى الرسالة .

« ان ماضينا ، وموقفنا الجغرافي ، وتكوين شعبنا ، كل ذلك قد اورثنا تقاليد ، وتعاليم مشتركة للتفاهم ، وللتسامح الاخوي ، هي معا مبرر بقاء ، وعماد رسالة »[5] .

---

(١) عبدالله المشنوق ، الحوادث ، العدد ١٠٧٠ ، الجمعة ١٢ / ٥ / ١٩٧٧ ، ص ١٤ .

(٢) فؤاد شهاب ، « بيان قسم اليمين الدستورية » ، ٢٣ ايلول ١٩٥٨ .

(٣) شارل حلو ، لمناسبة ذكرى الشهداء ٦ ايار ١٩٦٩ .

(٤) شارل حلو ، في الرد على « خطاب سيادة الرئيس عبد الرحمن عارف » ، تشرين الثانية ، ١٩٦٧ (زيارة العراق)

(٥) شارل حلو ، العام الجديد ١٩٦٥ ، الرد على كلمة عميد السلك الدبلوماسي ٣١ ك ١ سنة ١٩٦٤ .

« ان رسالة الوفاق والالفة ، وهي من صميم مهمة الرئاسة قد يسرها لي الى حد كبير تعاون مواطني المجدي الذين يتحلون مع حرية تباينهم في الرأي بالشعور العميق بالمصلحة العامة ، والحدب عليها .

« واني لواثق بان هذه المهمة هي على الصعيد الوطني والدولي رسالة ملوككم . . . »[1] .

غير أن انتشارها العالمي هو نتيجة معا لاهتمامها بواقعها المحصور وبعدها العربي .

« قبل ظهور المقاومة الفلسطينية في لبنان وبعده ، وفي كل معركة قوميّة خاضها بلدٌ عربي ، كان التحرّك في لبنان على أساس ان اي قضية عربية هي قضية العرب جميعا وانها تستحق من لبنان الدعم والمساندة حتى غدت الانتفاضات في لبنان منذ زمن بعيد ضمير العرب الحرّ وصوتهم المرتفع . ولا شك في ان الديمقراطية اللبنانية على رغم الشوائب هيأت لها ان تكون كذلك »[2] .

« إن وجود وفد لبنان هنا . . . هو تجسيد لتوكيدنا بالذات كمجتمع تعددت مذاهبه ويعالج مشاكله عن طريق ممارسة الديمقراطية ممارسة عريقة صحيحة اصبحت طريقة حياته وجزءاً من كيانه . فانفتاحنا الوطني في بلدنا ، بعضنا على بعض ، وانتشار اللبنانيين في القارات جميعا ، كل ذلك يجعلنا منفتحين على العالم ، كما ان تمسكنا بالعدالة في ما بيننا يوصلنا الى ان نوحد بين مصيرنا والحق ، ندافع عنه في كل مكان وننتصر له في كل مجال »[3] .

« . . . لنلبي ، شعبا ومسؤولين ، نداء لبنان الى نشاط جديد قوي يثب به لبنان نحو دوره الوضاء في البلاد العربية ، وفي الشرق ، والعالم »[4] .

وهكذا يصبح بامكاننا ان نصبح الجسر الرابط بين الشرق والغرب :

« ولمن دواعي سعادتنا واعتزازنا ، نحن اللبنانيين ، اننا كنا وسوف نبقى من اشد

---

(١) المرجع ذاته .

(٢) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، النهار ، الجمعة ٦ / ٨ / ١٩٧٦ ، ص ٢ .
وكذلك بيان الجبهة اليسارية ، النهار ، ٢٦ / ٣ / ١٩٦٦ ، ص ٨,٢ .

(٣) تقي الدين الصلح ، في مؤتمر الدول غير المنحازة في الجزائر ، النهار ، الاحد ٩-٩-١٩٧٣ ، ص ٩

(٤) فؤاد شهاب « الرسالة الاولى في ذكرى الاستقلال » ٢٢ ت٢ ١٩٥٨ .

صانعي النهضة العربية عزيمة واقواهم عزما ، واننا كنا وسوف نبقى حريصين كل الحرص على نشر القيم التي تنادي بها الثقافة الفرنسية ، لاسباب نابعة من عقلنا ومن قلبنا في آن . اذ اننا نؤكد ، من خلال هاتين الثقافتين - ومن خلال كل ثقافة - مبررات وجودنا وما نحن مدعوون الى النهوض به نحو بلادنا ونحو العالم كله »[1] .

٨ - تدويل الرسالة

وهل تكون رسالة بغير بعدها العالمي ؟

« لقد غدا من مقتضيات العصر اذ يزداد البشر تحسسا بتضامنهم متغلبين على كل انانية فردية .

« ذلك التطور بل ذلك الارتقاء تروننا ، هنا نتتبع مراحله باهتمام كبير ، لما لهذا البلد الصغير من انفتاحية على آفاق الدنيا والروح . ونحن نريد ان نسهم فيه ، طاقتنا ، بما نعمله في الحقل الخارجي ، وبما ارتضيناه لانفسنا في الحقل الداخلي ، من اسلوب حياة . على هذه الارض الضيقة الرقعة اخترنا ان نعيش ونموت وفاقا لناموس يستوحي مفاهيمه من ميثاق اخوة لا تتحقق بها الوحدة الوطنية فحسب ، بل يتحقق بها ايضا وبعون الواحد الاحد الذي نؤمن به اجمعين - انصهار انساني تتعدى اثاره حدود لبنان الى اقاصي المسكونة »[2] .

غير أن لتدويل الرسالة اللبنانية مفاعيل خطيرة النتائج . فمن نتائج هذا التدويل ربط المغتربين بالوطن الأم . وقد رأينا ان ذلك يستند الى كون الرسالة تنبعث ، باحدى جداولها ، من كون « لبنان وطن الانسان » .

الآن تتهيأ لهذا الربط مهمة كبيرة وخطيرة . ذلك ان تلك الرسالة تغمر بجناحيها وبفضل انتشار المغتربين المبدعين ، الكون كله .

وتلزم نفسها بمهمة عالمية ضخمة .

« ايقاظ الضمير العالمي لصد سيطرة الصهيونية على العقول »[3] .

---

(١) شارل حلو ، النهار ، الخميس ١٦ / ١ / ١٩٧٥ .
وكذلك عبدالله المشنوق ، الحوادث ، العدد ١٠٧٠ ، الجمعة ١٢ / ٥ / ١٩٧٧ ، ص ١٤ .
(٢) شارل حلو ، العام الجديد ١٩٦٦ ، الرد على عميد السلك الديبلوماسي ٣١ ك ١ ، ١٩٦٥ .
(٣) شارل حلو ، في مؤتمر المغتربين ، ١٥ تموز ١٩٦٨ .

هذا اول الغيث . ومنه ومن تدويل الرسالة وتجنيد المغتربين ، في ظلها ، أكثر من مهمّة تخلق مجابهة عنيفة وشرسة .

وهكذا ترى نفسها ، وجها لوجه ، امام مشكلة المنطقة باسرها ، وقد اتخذت ابعادا عالمية .

ومن مجموعة تراثها الحضاري هذا تستمد المبدأ الذي يصح ان يعتمد حلا للمشكلة : السلام في العدالة .

ولو لم تكن الواقعية المخشوشنة هي طريق العالم السياسي والسياسيين لكان هذا هو الطريق الوحيد للحل النهائي للمشكلة ، ولكان هذا الحل اتخذ طريقه السهل الى محطة التحقيق . غير ان المثالية والسياسة قلما يجتمعان . لهذا علينا ان ننتظر ، متحفزين .

« اننا نعلم ، يا صاحب القداسة ، ان الاوطان هي من الله بمثابة البنين ، ونحن على تنوع طوائفنا الدينية ومذاهبنا ، متحدون في ايماننا بالله ونريد ان نبقى كذلك ، كما واننا متحدون ونريد ان نبقى متحدين في ايماننا بالانسان . ومن ايماننا باسمى القيم الخلقية واولها العدالة في السلام وبتعبير ادق السلام في العدالة ، نستمد ما يسمح لنا بتعزيز وحدتنا في الداخل وتأدية رسالتنا في الخارج »[1] .

ومن ثم يصبح تدويل هذه الرسالة ، وجعلها رسالة عالمية ، امرا معقولا ، فكريا ، ومشكورا عمليا لتجنيده المغتربين ضد ادعاءات العدو الاعلاميّة ، مع تقديم الحل المثالي لقضيّة المنطقة .

« لا تستوقفنا المظاهر العارضة والانتصارات العابرة . لا اهمية للحجج والذرائع وان يجرؤ عدو للاقدام على مباغتتنا باعتداء ، فيتذرع لدوافع انتقامية لا تقل غدرا وفريسية عن الاعتداء نفسه فاننا نعرف ان كل دأبه ، وكل جدليته ، هي موصومة بوصمة الخطيئة الاصلية التي هو ناشىء عنها ، وانه لا يحيا ، ويدوم ويتوسع الا بالتنكر لسنن[2] التاريخ وحقوق الانسان ووصايا الله ، ونعرف على الاخص ، ان المحنة التي نجتازها لن يكون من شأنها الا ان تزيدنا عزما على الدفاع عن ارضنا وكرامتنا وحرياتنا وكل تراثنا الروحي والزمني . ونعرف اخيرا ، اننا بلجوئنا الى مجلس الامن الدولي ، واتاحتنا الفرصة له

---

(١) شاول حلو ، الرد على خطاب قداسة البابا بولس السادس ، الفاتيكان ١١ ايار ١٩٦٥ .
(٢) « السلام ثمرة العدالة » . . انه من سنن التاريخ والاخلاق معا » (البابا بولس السادس)

لكشف القناع والحكم على تحد من اكثر التحديات وقاحة يوجه الى اعضائه جميعا ، لا يهمنا ضمان حقوقنا بقدر ما يهمنا صيانة شرائعه ، لا يهمنا حاضرنا ومصيرنا بقدر ما يهمنا مستقبله وعلة وجوده »[1] .

وهكذا يُحاول ، من زاوية الاصرار على رسالة لبنان ، احراج العدو .

ويبقى من مقومات رسالة لبنان سهم ينطلق من الصيغة اللبنانية ، مفترضين سلامتها وصمودها معا ، يصيب كيان العدو الصهيوني في صميمه . فمن صميم رسالتنا النابعة من صميم كياننا ينبعث سهم قاتل ، على اصرارنا على قيم السلام والمحبة والاخاء والتعاون ، يخترق صميم كيان العدو ـ اية مفارقة ؟

« معان قام عليها هذا التعايش الاخوي في البلد المثالي الواحد في ظل وطنية راسخة ، مقدما للعالم ابرز التحديات لفكرة الدولة العنصرية التي يعمل لها العدو »[2] .

فهل كانت لهذه المفاخرة ، يا ترى ، تأثيراتها الفعّالة في العدو الصهيوني الى حدّ أنه تحرّك ليضرب احد مفترضاتنا ، مفترض صمود الصيغة ـ صيغة التعايش ؟ وكانت بفضل هذا التحرك حوادث ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ الوحشية ؟

واذا كان هذا الاحراج الاعلامي للعدو قد أدّى الى ردّة فعل هذا عنفها من قِبَلِهِ ، تكون سياستنا تجاهه غير واقعيّة ، وقد نالت جزاء عدم واقعيتها . بكلمة ثانية ، للمثالية ثمنها !

٩ ـ الحق والقوّة

لو كنا واقعيين كفاية ، لحسبنا الف حساب قبل تحرشنا اعلاميا بعدو تبينت لنا بأكثر من مناسبة درجة شراسته ، واثناء هذا التحرش وبعده .

يقال وما العمل ؟ والعين بصيرة واليد قصيرة ؟

وليس بامكاننا ، على كل حال ، ان نجاري القوى الجبّارة في سباق التسلح .

---

(١) شارل حلو ، الرد على كلمة عميد السلك الديبلوماسي بمناسبة العام الجديد ١٩٧٠ (**مجموعة خطب** ص ٢٧٧)
وكذلك شارل حلو ، العام الجديد ١٩٦٩ الرد على كلمة عميد السلك الديبلوماسي ٣١ ك ١ سنة ١٩٦٨ .

(٢) شارل حلو بمناسبة ذكرى الشهداء ، ٦ أيار ١٩٦٩ .

« ان عالما تأخذ فيه القوى المادية مقاييس جبارة ، متعاظمة باستمرار ، لا تعيش فيه الاوطان الصغيرة الا اذا تسلحت بالروح الكبيرة »[1] .

وهل يمكن ان يكون في هذا وحده خلاصها ؟ ان هذا التفسير ليتجنى ، أغلب الظن ، على أحد رجالات البلاد التي خبرت التدريب العسكري وفعاليّة القوّة العسكرية في تخطي الأزمات .

« كونوا رسل انسانية ، لان الجنديّة تعني القوة في سبيل الحق »[2] .

وهل التوكيد هنا هو أكثر على القوّة ام على الحق ؟

واذا كان على الانسانية والحق ، افليس ههنا بالضبط تكمن المأساة اللبنانية ؟ ومعها مأساة الرسالة اللبنانية ؟

وفي الواقع ، ومصداقا للقول المأثور : « ابنك لا تعلمو ، الحياة بتعلمو » ، واستنتاجاً مقبولاً ، ولو شعبيا وعملياً ، من تجارب التاريخ ـ تاريخ هذه المنطقة وخصوصاً بعد قيام اسرائيل شوكة مؤلمة في خاصرتها ـ انطلق وشاع الشعار : « ما اخذ بالقوّة لا يسترد الا بالقوّة »[3] .

واذا كان هذا الشعار يحتاج ، من الزاوية المنهجية والعلميّة ، الى بعض «الرتوش» ، الى عمليّة تجميل وترميم دقيقة ، حتى يقف على رجلين صامدتين تصد عنه جميع التحديات الفكريّة ، فإن هذه الاعتبارات ، وعلى اهميتها الفلسفيّة والفكريّة ، تدفع الى جانب المسرح وربما الى ظلمات الاهمال ، وان مؤقتا ، في زحمة التطورات التاريخية حيث تتصدر الاعتبارات الواقعيّة وتعطى العوامل العملية ، العوامل التي تقود الى النصر مجندة له جميع الطاقات ، الاهمية الحاسمة .

---

(١) فؤاد شهاب ، في العيد العشرين للاستقلال ، ٢١ ت ٢ ، سنة ١٩٦٣ .
ومحمل هذا المقتبس على « الواقعية اللبنانية » ص ١٣٦ من **مجموعة الخطب** .

(٢) شارل حلو ، في حفلة تقليد السيوف للضباط ، ٣ ايلول ١٩٦٥ .

(٣) آ ـ اطلق هذا الشعار الرئيس جمال عبد الناصر ورده في اكثر من مناسبة .
ب ـ راجع كذلك الدكتور ملحم قربان ، **محاضرات في تاريخ الفكر السياسي** ، سنة ثانية علوم سياسية ، كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية ، « القوة » ، للعام الدراسي ٧٠ ـ ١٩٧١ .
ج ـ ملحم قربان ، **الواقعية السياسية** ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٠ ، مقطع ؛ « تحد القوة القوة » .

ومن هنا ، من على هذا المطل ، نغتنمها فرصة لتوضيح مبدأ تبنيناه في مناسبة لم تكن مناسبةً لتفصيل جميع مضامينه : الالتزام بصيغة جديدة للقانون الطبيعي .

« ولما كانت الحقيقة في حاجة دائمة وماسة لارجل ذات اعصاب قويّة حتى تتمكن من الوقوف منتصبة القامة عالية الجبين ، وخصوصاً في عالم مثل عالمنا يعج بالصعوبات ويعصوصف باعاصير التحديات ، ولما ثبت تاريخيا ان الويل هو قسمة الحق الذي لا يحميه مدفع ، ولما كان « الالتزام»، كما نفهمه ، هو المصدر الاقرب والابقى لتوليد تلك القوّة ـ اصبح الالتزام بمثل هذا القانون اشرف الوسائل لدى الانسان للحفاظ على كرامته وللتأثير الفعّال في سير المدنية »[1]

هذا على مستوى الانسان الفرد. وما يصح ، من هذه الزاوية ، على الفرد يصح على الوطن . رب سائل ناقد قال : أو ليست مأساة هذا القانون هي ذاتها ، في الجوهر ، مأساة الرسالة اللبنانية ؟ نجيب : كلا . على الأقل ليس على هذا المستوى .

ينبغي ان يتذكر السائل ان الالتزام بالقانون الطبيعي لا يلزم القائلين به والعاملين على ضوئه الا متى كان متبادلاً .

« واذا اعتبر ، كما يجب ان يعتبر ، الالتزام الفردي بمثابة مَدّ لجذور هذه الفعالية الخيرة في ارض الواقع الانساني ، فينبغي ان تعتبر الالتزامات المتبادلة مداً لبحر تأثيراتها الاجتماعيّة »[2] .

ومتى لم تتوفر « الالتزامات المتبادلة » يصبح من الضرورة ، وبمنطق هذا القانون الطبيعي الجديد ذاته ، توفير القوّة التي يتطلبها تحقيقه بنجاح . هذا هو مضمون المقتبس الأول ـ غير ان لعملية هذا التوفير للقوى المطلوبة حدود عملية كثيرة . إن مجرّد الوعي لأهميّة القوّة في دعم الحق ليس بحد ذاته كافيا لا لدعم الحق ولا لتوفير تلك القوة . ومع ذلك تظل لهذا الوعي اهميته لانه يدفع الواعي الى العمل بجد واخلاص ، خصوصا اذا التزم بدعم العدل ، لتوفير اقصى معدل ممكن من القوّة. وبعدها؟ تكون الغلبة ، ولو الى حين ، للأقوى . غير أن المغلوب على أمره ، بعد التيقظ والاستعداد هو غير المغلوب على

---

(١) ملحم قربان ، **الحقوق الانسانية** ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٨٥ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٨٦ .

امره بدونها وبمعزل تام عنها . الاول لا الثاني يحق له القول : « احببتك ربي قدرتي » .

١٠ ـ خلاصة وتمنٍّ

اذن ، انه الانسان المرتبط بالقيم الحضارية : كالحق والحرية والكرامة والاخاء والمحبة انما هو الانسان الذي ترتكز عليه هذه الرسالة .

وترتبط هذه القيم « بكيان لبنان » . انها « من كيان لبنان » . والمحافظة عليها « فعل ايمان بلبنان » . انها تنشئة على حب القومية اللبنانية . قومية لا تمنعها انفتاحيتها « على آفاق الدنيا » من أن تدّعي العالمية .

انها طريقة حياة تستوحي مفاهيمها من ميثاق اخوة يرعاه « الواحد الاحد » فتحقق بفضله لا الوحدة الوطنية فحسب ، بل انصهاراً عالمياً تتشعب غصونه لتصل الى ابعد زوايا المسكونة واقصاها .

وهكذا تكون رسالة لبنان ، وان كان فيها الكثير من المثالية ، مغروسة بالكيان اللبناني وتركيبه الاجتماعي ومرتبطة بتاريخه وتاريخ جيرانه في المنطقة العربية ، وبالصفات الجوهرية التي تميز شعبه فتقدم للعالم امثلة حية للتعايش السلمي المنفتح على الحوار بين المتخاصمين متحدية بذلك عنصرية العدو .

غير ان هذا التحدي بقي على صعيد الاعلام اكثر منه على صعيد تعبئة القوى والامكانات لممارسات تؤثر ايجابيا بمسيرة التاريخ وتأخذ المبادرة الفعلية في تسيير الاحداث وتطويرها لمصلحة القضيّة اللبنانية .

وان كانت القضية اللبنانية قد تأثرت سلبا بهذا الصراع الحضاري بين العدو وبيننا فان ذلك كان ، في الاصل وبالفعل ، نتيجة لشلل في مقدرتنا هيأت له انقساماتنا الداخلية والعربيّة .

ودون ان ندخل في عملية التقييم الناقد نختتم هذا البحث في رسالة لبنان بتمنٍّ حار : حبذا لو قللت من مثاليتها وكثفت واقعيتها . علها تنسجم اكثر ، عندها ، مع ظروف العالم الذي تعيش فيه .

الفصل السابع

رحلة التفتيش عن هويّة

ـ رحلة التفتيش عن هوية :

١ ـ لمحة تاريخية

قبيل الحرب العالمية الاولى كان لبنان وعبر تاريخ يرقى الى اربعة قرون ، قد برز وحدة سياسية ذات شخصية مميزة[١] وذاتية تتسم بصفات خاصة . هذا بعد ان كان اصطلاحا اقليميا يشير الى منطقة جبلية قائمة هي بدورها ضمن السيادة العثمانية مماثلة لسواها من المناطق الجبلية .

فهذه المنطقة الجبلية احتلت مكانا مرموقا في الجغرافية السياسية . وكان لها تاريخ يختلف باكثر من ظاهرة عن تاريخ بقية الاقطار المجاورة . فمنذ عهد الامارة حيث انصهرت ، الى حد ، شخصيتها بدافع التأليف بين اجزائها الجغرافية من جهة وبين ابنائها على تعدد طوائفهم من جهة ثانية ، مرورا بعهد القائمقاميتين ، والمتصرفية (وكان عهد المتصرفية والقائمقاميتين يمتازان بصفتين مميزتين : الطائفية والدولية) حتى يومنا هذا ، تركزت الوحدة الوطنية على مبادىء وتصرفات مقبولة ومعمول بها ـ وان لم تصل الى الحد الذي يرجوه لها المخلصون .

وتأرجح البعد الجغرافي لهذه الوحدة السياسية المتميزة بين حدود ضيقة كما في عهدي

---

(١) آ ـ ادمون رباط ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١٤٤ .
ب ـ جواد بولس ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٦٧
ج ـ فيليب حتي ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٣١٢ .
د ـ كمال الصليبي ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٣٤ وص ٤٣ .

القائمقاميتين والمتصرفية ، حيث ضيقت على لبنان انفاسه ، وحدود سمحة تتخطى حدوده الحالية[1] كما في عهد الامارة . ولم تثبت هذه الحدود دولياً الا في ١٩٢٠ بدولة « لبنان الكبير » .

غير ان هذه الحدود الجغرافية لم ينظر اليها حينها بعين الرضى والقبول لا من قبل فئة واسعة الانتشار في لبنان المستحدث ذاته ولا من قبل جيرانه . وبالرغم من هذا الاعتراض ، والتعبير العنيف عنه احيانا ، فقد جاء الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ ليثبت تلك الحدود ذاتها .

وتغيرت الاية بشكل جوهري عند اعلان الاستقلال والثورة ضد الانتداب الفرنسي في ١٩٤٣ . وان كنا لم نزل نرى بعض البقايا من عدم الرضى على هذه التدابير فان هذه الظاهرات ليست من القوة بحيث تخلق مشاكل مهمة لذوي الشأن من مدبري اموره . انها ، اذا ما احسن اداؤها واذا ما عولجت بحكمة ، من دوافع التطوير التقدمي البناء . وان نظام لبنان السياسي ، يدعمه تركيبه الاجتماعي ، ليفسحان المجال لمثل هذا التطور .

وكأننا بلبنان عبر هذا التاريخ الطويل وبين تلافيق تلك الاحداث وقد تداخلت فيها الاعتبارات المتعددة يفتش عن هوية .

كانت المتصرفية اللبنانية اولى المراحل التاريخية التي استعملت بشأنها عبارة لبنان ، استعمالا رسميا ، وصفا سياسيا ذي واقع جغرافي محدد واداري معترف به دوليا .

« لم تستعمل عبارة لبنان استعمالا رسميا ، محدد المضمون ، الا بعد انشاء المتصرفية اللبنانية »[2] .

طبعا هذا لا يعني ان الواقع الجغرافي والتاريخي لما سمي عندها ، لبنان كان غير موجود ولكن ارتباط الاسم بهذا الواقع حصل عندئذ . ولا يهمنا ان نغوص كثيرا في حنايا التاريخ الماضي والبعيد لنتلمس تطور رحلة التفتيش عن هوية في تلك المراحل القديمة . ان مجال هذه الدراسات هو التاريخ الحديث للبنان . لذلك نكتفي بالرجوع خطوة واحدة الى الوراء من عهد المتصرفية ـ الى عهد الامارة .

---

(١) راجع الفصل الرابع ، من هذا الكتاب ، مقطع « القومية اللبنانية » ، نبذة « تذكير » .
(٢) كمال سلمان الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٢ .

في تلك الحقبة ، وكما كانت الحالة في الغرب كذلك ، كان الولاء صفة شخصية لا صفة وطنية . كان الملك مثلا يعرف بملك الانكليز او ملك الفرنسيين . وكذلك كان الامراء المعنيون ، لا اسياد لبنان ، بل امراء الدروز . وما صح ، من هذه الناحية على المعنيين ، يصح كذلك على الشهابيين .

« فالمعنيون ، حين حكموا مناطق لبنان الجنوبية ثم وسعوا حكمهم في غضون القرن السابع عشر حتى شمل معظم المناطق الشمالية ، عرفوا بـ « امراء الدروز » لا بـ « امراء لبنان » وكذلك عرف خلفاؤهم الشهابيون ، بين ١٦٩٧ و١٨٤٠ مع ان هؤلاء لم يكونوا من الدروز ، وانما من السنة الذين تنصروا فيما بعد »[1] .

ففي هذه المرحلة نلاحظ ان لبنان تعددت طوائفه . فقد كان ولم يزل مجموعة من الطوائف المتعايشة ضمن اطار سياسي واحد . وتراوح هذا التعايش ، بين التآلف المسالم من جهة ، وبين الصراع الدامي من جهة ثانية . وانه لمفيد جدا لدارسي تاريخ لبنان ان يستقصوا اسباب تحوله ، وقد كثرت هذه الاسباب كما تعددت هذه التحولات ، من كلتا هاتين الحالتين الى الحالة الثانية .

غير ان النبرة في هذه المرحلة ، نبرة السلطان ، كانت درزية : « امراء الدروز » ومنذ زمن قريب جدا ، وصف احد الدارسين لتاريخ لبنان ، هذه الحقبة « بالحقبة الدرزية »[2] .

ثم ان السيادة السياسية في تلك الحقبة كانت للسلطنة العثمانية . ولما كان دين هذه السلطنة الاسلام ، فقد كان لها مع لبنان ، بفضل تركيبه الطائفي علاقة معقدة اثرت تأثيرا قويا في مسيرة التفتيش عن هوية . فقد كان بامكانه مثلا ان يختار القومية العثمانية العلمانية . فالقسم المسلم منه تربطه بالسلطنة رابطة الدين[3] . وباشرت الحكومة

---

(١) المرجع ذاته .
(٢) الاب يواكيم مبارك « حركة الامام موسى الصدر بين الشيعة واللبنانية » جريدة **النهار** تاريخ السبت في ١٤ ك ١ سنة ١٩٧٤ ص ١٣ .
(٣) « واننا كما تعلمون لسنا ممن ينكرون ما كان بيننا وبين الامة التركية من الصلات والروابط القديمة القوية التي قاتلنا في سبيلها العرب بالعرب لاجل تحكيم الروابط ولاعتقادنا بان سلامة العموم منحصرة في تقوية هذه الروابط واهمها الاسلامية ، وان ذلك الشعور لم يكن عن سدى بل هو حقيقة قائمة في نفوسنا » .
من رد للحسين على طلبات الصهيونيين ، كانون الثاني ١٩٢٤، **الثورة العربية الكبرى** ، المجلد الثالث ، ص ١٧٥ .
راجع كذلك ، سليمان موسى ، **الثورة العربي الكبرى** ، وثائق واسانيد ، عمان ، ١٩٦٦ ص ١٨٩ .

العثمانية بما سمي « بالتنظيمات » حين اعتلى السلطان عبد المجيد عرش السلطنة ، واصدر مرسوما اصلاحيا خاصا عرف بكلخانة خط شريف (١٨٣٩) . وكان هذا مجرد حلقة اولى في سلسلة من الاصلاحات صدرت بين ١٨٣٩ و١٨٧٦ . وكان من جملة مقاصد هذه التنظيمات اكتساب ولاء الرعايا المسيحيين ، او بالاحرى الاقليات ، للسلطنة العثمانية ، او اذا شئت للقومية العثمانية العلمانية . فقد قضت هذه التنظيمات بالمساواة بين جميع رعايا السلطان . ووعدت كذلك ، بان تعطي الاقليات نصيبا اوفر في ادارة شؤون السلطنة . وان ركزت الحكومة التركية ، مع هذا وفوقه ، على المركزية ، فقد كان لها في لبنان انذاك بوجود الامير بشير الثالث على رأس الامارة ، فرصةسانحة لتحقيق ذلك .

ولكن لبنان في ذلك الحين كان قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالمسألة الشرقية . وكان على الحكومة التركية ان تراعي سياسات الدول الغربية ، وعلى الخصوص بريطانيا والنمسا ، اعترافا بجميلها للمساعدة على التخلص من الحكم المصري في بلاد الشام .

وتخوف المسيحيون العثمانيون من القومية العثمانية لانها انذرت بحرمانهم من الامتيازات الكثيرة التي كانوا يتمتعون بها كذميين ضمن النظام المعروف بنظام «الملات » . وزاد في هذا التخوف انهم لم يطمئنوا الى الوعدبانهم سيصيبون نجاحا بفضل النصيب الاوفر في ادارة شؤون السلطنة . وذلك لادراكهم صعوبة تطبيق مبدأ المساواة بين الرعايا العثمانيين . وزاد الطين بلة ان التركيز على المركزية يفقدهم ما تمتعوا به من الحكم الذاتي . ثم ان غلاة المسلمين[1] رفضوا قبول مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين . واحدثت الثورات المسيحية في البلقان ردة فعل عند المسلمين من رعايا السلطنة مما نفر المسيحيين اكثر واكثر وقامت الاضطرابات الدينية في مختلف الاقطار العثمانية فتحولت

(١) آ ـ « ومهم جدا ان نلاحظ انه لم تجر اية انتخابات لا في جبل لبنان ولا في كريت .
رفض اللبنانيون والكريتيون ارسال ممثلين الى مجلس النواب في القسطنطينية . الدكتور زين نور الدين زين ، « التمثيل الشعبي وقوانين الانتخابات في المقاطعات العربية من الامبراطورية العثمانية » ، المؤتمر الثاني لعلم السياسة ، ١٣/ ١٤/ ١٥/ كانون الثاني ، ١٩٦١ ص١ .
ب ـ راجع كذلك **الحوادث** العدد ١٠٧٠ تاريخ الجمعة ١٣ أيار ١٩٧٧ ص ٧٨ . والعدد ١٠٦٩ ، الجمعة ٦ أيار ١٩٧٧ .
« لقد رفض حبيب باشا السعد ان يمثل لبنان في مجلس المبعوثان » .
ج ـ « واعتقد اللبنانيون والكريتيون انه بارسالهم نوابا الى مجلس النواب العثماني سيخسرون استقلالهم وبقيّة الامتيازات التي حصلوا عليها من الباب العالي . وهكذا امتنعوا عن انتخاب ممثلين الى البرلمان العثماني » زين زين ، المرجع المذكور ، ص ٢ .

حالة النفور والتشكيك الى نقمة سافرة .

لهذه الاسباب ولغيرها ربما ، رفض لبنان القبول بالقومية العثمانية .

وتسنى للعرب واليونان وللبلغاريين وللرومانيين في البلقان ان يفوزوا مع الزمن بالاستقلال . وكان للارمن كما لهؤلاء لغة وتقاليد ودين يميزهم عن العثمانيين ولكنهم عندما ثاروا سحقوا . فهل كان لوجودهم في كيليكيا وارمينيا في الاناضول ، وفي معزل عن مصدر العون ، اوروبا ، يد في ذلك ؟ اذا كان الجواب ايجابا على السؤال ، توفرت لدينا بينة اخرى على ما سميناه بالجغراسيا : علاقة الجغرافيا بالسياسة .

وتشابه وضع المسيحيين في الولايات السورية والوضع الارمني بالنسبة لوجودهم في القسم الاسيوي من السلطنة العثمانية وبالتالي بالنسبة لحصولهم على المساعدة العسكرية من اوروبا ، وزيادة عن ذلك ، لغتهم هي العربية لغة جيرانهم ، كما وانهم يعيشون مع المسلمين في المدن والارياف .

ولهذه الاسباب ، وربما لغيرها كذلك ، لم يستطع المسيحيون مطالبة الاتراك بكيان وطني مستقل . فلم يكن لهم وطن خاص بهم .

وبالرغم من ذلك فقد حاولت الاكثرية المسيحية في جبل لبنان بين ١٨٤٠ و١٨٦٠ ان تجعل منه وطنا قوميا مسيحيا . وساعدتها بذلك فرنسا والدول الكاثوليكية . وكانت هذه المحاولة ردات فعل عنيفة من قبل الدروز خاصة . وربما كانت هذه من اهم الاسباب التي ادت الى مذابح ١٨٦٠ ـ « لتكن هذه البلاد امالنا او لهم »[1] .

من هنا يصبح متسرعا ، بعض الشيء ، الاستنتاج الذي يصل اليه الوزير السابق الاستاذ عبدالله المشنوق في المقتبس التالي ، إذ ليس ما يمنع ان يكون لموقف المسيحيين من العرب أكثر من سبب :

(١) Charles Henry Churchil op.Cit. p. 65.
ب ـ راجع كذلك : اسكندر ايكاريوس ، **كتاب نوادر الزمان في ملاحم جبل لبنان سنة ١٨٦٠** ، مخطوطة في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت ، ص ٣١ ـ ٣٢ .
ج ـ وكان هذا رد الدروز على رسالة ضبطوها من احد الاساقفة تقول « قد اجتمع زعماء اهالي زحلة ، ودير القمر ، وكعروان وجزين والاماكن ا لمجاورة في جبل لبنان وعزموا ان يكونوا يدا واحدة ضد هذه الملة . . . للقضاء عليهم واخراجهم من البلاد التي سبق ان كانت لاجدادكم » راجع جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ١٧ ايلول ١٨٦٠ .

« وفي اثناء الحرب الكبرى الثانية كان الرقيب الفرنسي يحذف كلمة « عرب » من كل مقال في جريدة « بيروت » ، فهي ممنوعة وما على القارىء الا ان يعود الى مجموعة هذه الجريدة ليرى كيف كانت كلمة عربي تحذف ويترك مكانها فارغا . . .

« إذن فالتنكر للعرب كان مصدره الاجنبي الذي يخاف من تكتل الاقطار العربية فراح يقسمها الى دويلات . . . واخر محاولة مضحكة كانت في اقامة دولة في الشام واخرى في حمص وحماة ، وثالثة في جبل الدروز ، ورابعة في جبل العلويين ، وخامسة في حلب ، بل راح الفرنسيون لاقامة اربعة مفتيين للمسلمين ، شافعي وحنفي ومالكي وحنبلي ، وخامس للشيعة »[1] .

العبرة ؟

ذات وجهين : سلبي وايجابي ، الوجه السلبي ان طائفة وحيدة لا يمكن ان تستقطب ما يدعمها سيدة على لبنان ـ ان التركيب الاجتماعي للبلاد ينبذ ذلك . والوجه الايجابي هو رجوع الموارنة الى نصيحة القنصل الفرنسي القاضية بضرورة التعاون مع الدروز . واذعن موارنة الجنوب لهذه الضرورة .

وبالرغم من ذلك ظل موارنة الشمال طيلة عهد المتصرفية يعتبرون لبنان وطنا مسيحيا . غير ان لبنان المتصرفية لم يكن لا صالحا للبقاء ولا كافيا لهؤلاء . فطالبوا بتوسيع رقعته .

« لكي يتاح للبنان ان يلعب في سوريا الدور العظيم الذي اسنده اليه التاريخ والطبيعة ، اقتضى القيام باصلاح عملي جبار ، اوله اعادة النظر في حدوده . فنظاما ١٨٦١ و١٨٦٤ شوها لبنان وسلباه بعضا من اخصب مناطقه . وفوق ذلك كله حرماه من مرفأ بيروت الكبير ، بوضع هذا المرفأ تحت ادارة الباب العالي المباشرة . وهكذا فلم يعد للتجارة اللبنانية الناشطة المزدهرة منفذ للبحر . والباب العالي لا يسمح بانشاء مرفأ جديد على الساحل اللبناني (جونيه) . . . الهجرة . . . » .

« ولاجل هذا ، يجب ان تضم اولا بيروت والبقاع الخصب ثم بلاد بشارة وعكار

(١) عبدالله المشنوق ، الحوادث ، الجمعة ١٢/٥/١٩٧٧ ، ص ١٤ .

والحولة ومرجعيون ، الى اراضي المتصرفية »[1] .

وهكذا يكتسب التفتيش عن هوية بعداً ثانياً ـ غير البعد الديني ، البعد الجغرافي . غير ان هذا المطلب عدّل المطلب الديني لدى موارنة الشمال والموارنة المتعنتين حيثما وجدوا . ذلك ان المناطق المراد ضمها ، وهذا الضم ضرورة وجودية ، هي مناطق ذات اغلبية مسلمة . من هنا نشأت ضرورة التسوية المسيحية ـ الاسلامية على الصعيد الديني ـ الا اذا اريد « للبنان الكبير » ان يبقى حلما في رحم المستقبل او ان يبقى متصرفية صغيرة .

وكانت هنالك فئات مسيحية من غير الموارنة ذهبت بولائها الى حد شمل سوريا ولم يقف عند حدود لبنان الموسع . فقد كان للروم الارثوذكس والروم الكاثوليك من المواطنين اللبنانيين ، وكذلك للموارنة اخوان في الدين في مختلف المدن والمناطق السورية[2].كما كان لهذه الطوائف الثلاث نظام كنسي يرجع للكرسي الانطاكي الذي يشمل برعايته جميع المقاطعات السورية . فكانت هذه الصلات صلات وحدة ، على ما تساويه من قيمة وتأثير واقعي تربط قضية المسيحيين جميعهم في جميع الولايات السورية .

واتفق بعض الموارنة مع بعض الروم من الارثوذكس والكاثوليك على اعتبار سوريا كلها وطنا لهم . ونشأت من هنا فكرة القومية السورية . وما لبثت هذه ان تخطت الاعتبارات الدينية والطائفية لكي تتمكن من احتضان المسلمين والمسيحيين على السواء . وهكذا بعملية ديالتيكية ، ارادت هذه القومية العلمانية ان تضع صيغة تخدم التعاون المسيحي الاسلامي . ولم تعدم هذه القومية اسسا تستند اليها ـ وحدة اللغة ، ووحدة التراث الثقافي وغيرها .

وربما كان اول من دعى اليها بطرس البستاني ، نتيجة لليقظة التي عرفها لبنان في عهد المتصرفية . فقد دعا في صحيفته ، « نفير سوريا» وظهرت ١٨٦٠ ، الى التآخي بين مسيحيي سوريا ومسلميها . وكان شعار مجلته الجنان ، ظهرت ١٨٧٠ « حب الوطن (سوريا) من الايمان . وجاء نص جديد لهذه القومية في مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي وضعها انطون سعاده ، احد ابناء طائفة الروم الارثوذكس من الشوير في

(١) بولس نجيم ، ١٩٠٨ ، في كتاب يشرح فيه « القضية اللبنانية المسيحية » .

M. Jouplain (pseudunyn), La question du Liban- *Etude d'histoire Diplomatique* et de Droit *International*, Jynieh, 1961, p. 545.

(٢) فيليب حتي ، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين ، ص ٣٧٩ .

النصف الاول من القرن العشرين .

ولما كانت سوريا البستاني عربية الثقافة والحضارة والتراث ، كان من الطبيعي ان تتطور القومية السورية تلك ، وبالتركيز على بعض المقومات والاسس ، الى قومية عربية لدى ابناء الجيل الذي تلا جيل البستاني امثال فارس نمر وابراهيم اليازجي ويعقوب صروف . غير ان هذه القومية العربية لم تكن لتتنافى ، في اعتقاد القائلين بها ، والقومية السورية والقومية اللبنانية . هدفها كان تحدي القومية العثمانية من جهة والتعصب الديني من جهة ثانية . ولما كانت القومية العثمانية تلازم المركزية ، فقد تضمنت القوميات الثلاث الاخرى : العربية واللبنانية والسورية ، اللامركزية .

وكما كان للقومية السورية نصها الجديد كان للقومية اللبنانية نصها الجديد في الكتائب اللبنانية التي تألفت على يد مجموعة من الشباب اللبناني، وما لبث ان تعهدها بيار الجميل من بكفيا ، ولم يزل . وكذلك هنالك نصوص جديدة للقومية العربية مثل حزب البعث ، والناصريين وغيرهم ولكن هذا القفز التاريخي يحجب عن اعيننا عبرا تاريخية كثيرة . فلنعمد الى التسلسل التاريخي لقصتنا ولكن لا بكثير من التفصيل .

وما ان تبوأ عبد الحميد الثاني كرسي السلطنة ، حتى ادار ظهره للمبادىء العلمانية التي نادى بها زعماء الاصلاح وراح يعزز من جديد العنصر الاسلامي في الدولة اذ كان قد يئس من ولاء المسيحيين . وكانت ثورة البلغار ١٨٧٥ ، بمساعدة روسيا ، على السلطنة العثمانية برهانا قاطعا لشعوره هذا. المهم انه ابقى ، طيلة حكمه ، القومية العربية ، تحظى بالقليل وحسب ، هذا اذا ما حظيت على الاطلاق ، بتأييد المسلمين .

وتغيرت الحالة تغيراً حاسما بعد ١٩٠٨ ـ السنة التي تسلم فيها قادة حزب الاتحاد والترقي ، زمام الحكم . فعزلوا عبد الحميد الثاني ونصبوا مكانه اخاه محمد رشاد . وكانوا يحملون ارث حركة الاصلاح ، فاعادوا الدستور الذي صدر ١٨٧٦ والغي عام ١٨٧٨ . وكان هذا الدستور اخر حلقة من سلسلة التنظيمات الاصلاحية . غير ان العامل الحاسم بالنسبة للقضية القومية ، والقومية العربية بالذات ، هو تخليهم عن فكرة القومية العثمانية لمصلحة القومية التركية . وهكذا اختلفوا عن رجال الاصلاح للقرن التاسع عشر . وهكذا حركوا القومية العربية بتحديها . اذ انهم قالوا بتفوق العنصر التركي وسمو قدره وبالتالي بمسؤوليته القيادية في السلطنة . فابعد هذا ما بين العرب والاتراك ولما طالبوا بالمركزية وبتتريك جميع رعايا السلطنة خسروا العرب .

وخسارة الاتراك كانت ربحا للمسيحيين الداعين للقومية العربية .لقد اكتسبوا الان العنصر العربي الاسلامي . وهكذا اصبحت القومية العربية قوة خطيرة تحسب الاستانة لها اكثر من حساب . وتأسست بعد ١٩٠٩ الجمعيات السرية واخذت تجري اتصالات مع الخارج وخصوصا مع الدول الاوروبية لتهيء لانفصال عن السلطنة العثمانية . فركزت هذه جهودها على محاربة التتريك والمركزية . اما العلمانية فاهملت امرها .

وبهذا الشكل الجديد تبدل موقف المسيحيين او بعضهم منها ـ . فرأى القوميون اللبنانيون ان الوحدة العربية الشاملة قد لا تحفظ لهم تلك الامتيازات التي حققوها في ظل السلطنة العثمانية . وبالرغم من ذلك وحد بين الاثنين احتلال الاتراك في بداية الحرب العالمية الاولى لجبل لبنان . تعاون القوميون العرب والقوميون اللبنانيون ضد الاتراك . وكان ان وحدت بينهم كذلك اعواد المشانق التي علقها الاتراك للشهداء عامي ١٩١٥ و١٩١٦ . وبلغ عددهم ثلاثة وثلاثين في بيروت ودمشق .

غير ان هذه الوحدة في المصير ـ نضالا واستشهادا لم تدم طويلا .

فما ان تحرّك الشريف حسين ، بمساعدة بريطانيا ، بقصد اقامة امبراطورية عربية شاملة ، حتى انبرى غالبية المسيحيين في لبنان معلنين رفضهم الانضمام اليها . واستنجدوا بفرنسا . وكانت فرنسا على اتم الاستعداد للنجدة ـ وربما لطلب المساعدة ، اذ انها كانت ، قبيل اعلان ثورة الشريف حسين ، قد وقعت اتفاقية سايكس بيكو او باللغة الاصح ، « الاتفاقية الروسية الفرنسية البريطانية لتقسيم مناطق النفوذ في القسم الاسيوي من السلطنة العثمانية » .

وما ان انهارت السلطنة العثمانية في هذا الجزء منها اثر انهزام الاتراك في معركة مرج ابن عامر من شمال فلسطين بتاريخ ١٨ ايلول ١٩١٨ حتى انتهى الصراع المستمر بين الدعوة اللبنانية الى الاستقلال والاصرار التركي على حكم الجبل مباشرة .

وكان لهذا الحدث ان نفى من الوجود امكان اختيار اللبنانيين للقومية العثمانية او للقومية التركية ـ الامر الذي كان اقل احتمالا من سابقه .

غير ان قضية الاستقلال بقيت الهم الشاغل للمسيحيين اللبنانيين ، او لبعضهم لبعض الوقت . غير انها الان اصبحت قضية يتجاذبها الوحدويون العرب من جهة ، وتعطف على هذا الاتجاه احدى الدول المنتصرة في الحرب ، بريطانيا ، والاستقلاليون من جهة ثانية ، تدعم مساعيهم دولة ثانية من دول الحلفاء المنتصرين ـ فرنسا .

فلما دخل فيصل دمشق في اول تشرين الاول ، اعلنت فيها حكومة عربية ، باسم الشريف حسين ، وكان في اعتقاده انه ينفذ ما اتفق عليه والده والانكليز بمقتضى الرسائل المعروفة برسائل مكماهون حسين . وربما كانت بريطانيا لا تمانع بهذا التفسير للمراسلات لولا اصرار فرنسا على عكسه كما جاء في اتفاقية « سايكس ـ بيكو » .

وظهر هذا التضارب في الصراع ، وهذا التجاذب في الخيارات اللبنانية ، في انشاء حكومة عربية في بيروت ، ورفع الاعلام الشريفية على المباني العامة ، وقدوم شكري الايوبي ممثلا للامير فيصل ، وبتوجيهاته ، الى بيروت لدعم هذه الحكومة العربية التي كان عمر الداعوق ، بصفته رئيسا للبلدية واحد وجهاء المسلمين في المدينة قد اعلنها . وتوجه الايوبي الى بعبدا ، قاعدة المتصرفية اللبنانية ، فدعا مجلس ادارة المتصرفية وكان هذا قد تعطل في ١٩١٥ ، الى الانعقاد ، وعين باسم الملك حسين ، حبيب باشا السعد ، رئيس ذلك المجلس ، رئيسا للحكومة اللبنانية .

ولكن هذا التدبير لم يدم سوى اسبوع واحد . ففي ٧ تشرين الاول نزلت في بيروت ، وبموافقة الجنرال اللنبي بوحي من اتفاقية سايكس بيكو ، قوات الجيش الفرنسي . وفي اليوم التالي دخل الجنرال اللنبي بيروت وبرفقته كتيبة فرنسية بقيادة الكولونيل دي بيباب . وصدرت الاوامر الى شكري الايوبي بمغادرة المدينة ـ الأمر الذي اضطر هذا الى تنفيذه . واصبح دي بيباب الحاكم العسكري للبلاد ضمن المخطط الكبير الذي وضعه الجنرال اللنبي . وكان هذا يقضي باعتبار سوريا من اراضي العدو المحتلة وقسمها الى ثلاث مناطق جنوبية بريطانية (فلسطين) وشرقية عربية (سوريا الداخلية) وشمالية فرنسية (المنطقة الساحلية من فلسطين حتى تركيا) . وفي ١٨ كانون الاول فصلت كيليكيا عن الساحل السوري اللبناني وسميت بالمنطقة الشمالية . واصبح هذا الساحل المنطقة الغربية . وسمح في هذه المنطقة للمجلس الاداري في بعبدا ان يبقى هيئة وطنية حاكمة لجبل لبنان ـ وكان على هذا ان يعيش ، لا في ظل الحكم العسكري بقيادة دي بيبات وحسب بل وفي ظل ما سمي المفوض السامي الفرنسي . فقد كانت فرنسا منذ ١٩١٧ قد عينت فرنسوا جورج بيكو لهذا المنصب في بلاد المشرق . وتعذر على جورج بيكو ان يقيم في بيروت قبل ١٩١٩ ، فكان ان جاءها مساعده روبير كلوندر نائباً عنه . واتفق ان تشاجر هذا مع اميل اده ، احد كبار الدعاة للاستقلال اللبناني ، والذي كانت تركيا قد حكمت عليه بالاعدام ، والذي كانت فرنسا قد عينته مستشاراً لبنانياً للمفوض السامي الفرنسي .

وتجاذب لبنان في هذه المرحلة تياران : تيار الوحدة وتيار الاستقلال في ظل الحماية . واحتدمت المنافسة بين التيارين . فان كانت الاعلام الشريفية قد انزلت عن المباني العامة في بعبدا وبيروت فانها ما زالت خفاقة في دمشق .

وتداخلت في هذا التجاذب اعتبارات الدين والصراع الدولي والتاريخ والجغراسيا والمعاهدات والمراسلات والقوة الداعمة لكل من القوى ذات التأثير بمسيرة الاحداث وتطورها .

واعلن المجلس الاعلى لمؤتمر السلام عن تبنّيه لمبدأ الانتداب على جميع البلدان المحتلة . فاوجست القوى الوحدوية خيفة من ذلك وكان ردها على لسان المؤتمر السوري في مذكرة للجنة الاميركية (لجنة كينج ـ كرين) . وفسرت الانتداب تفسيراً خاصاً .

غير ان الصدمة الكبرى لهذه القوى جاءت من سان ريمو حيث اقر مجلس الحلفاء الاعلى في ٢٨ نيسان ١٩٢٠ الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان . وكان الجنرال غورو الذي اوكل اليه اتخاذ الاجراءات اللازمة لجعل هذا الانتداب واقعا تاريخيا ، قد وصل بيرت قائدا اعلى للجيش ومفوضا ساميا في سوريا بتاريخ ٢١ ت ٢ سنة ١٩١٩ . .

وكانت نقطة التحول الحاسمة معركة ميسلون في ٢٢ (٢٤ ؟) تموز ١٩٢٠ . فنتيجة لها ، وكانت معركة غير متكافئة ، اصبحت المنطقة الشرقية تحت سيطرة الجيش الفرنسي . ولما غادر الملك فيصل سوريا ، في نهاية الشهر ، اصبحت المنطقتان الشرقية والغربية معا في تصرف الدولة المنتدبة . واصبح من حقها عسكريا وقانونا بمقتضى صك الانتداب اعادة تنظيم هاتين المنطقتين .

واصدر غورو بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٠ مرسوما يقضي بضم بيروت والبقاع ومدن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها الى ما كان يعرف بمتصرفية جبل لبنان . وكان هذا مطلب اساسي من مطالب القوميين اللبنانيين. وفي اول ايلول اعلن قيام دولة لبنان الكبير ـ دولة مستقلة في ظل الانتداب الفرنسي . وبقيت ذكرى هذا اليوم ، الى حين ، عيد الاستقلال اللبناني .

ولهذا الحدث اهميته في رحلة لبنان الطويلة تفتيشا عن هويته . لقد امنت هذه المناسبة تحديد البعد الجغرافي لشخصيته . وامنت له مصادر البقاء ـ ولو ضمن معطيات معينة . وفي لغة البعض ، لقد اعادت اليه « الاجزاء التي كانت قد سلخت عنه » او ارجعته الى حدوده الطبيعية » و« التاريخية » .

غير ان الوطن وهويته ، وان تطلبت ارضا تعيش في اطارها الجغرافي ، فهي اكثر بكثير من البعد الجغرافي . زد على ذلك ان الاخوان السوريين ، الذين كانوا في البدء أعداء لفرنسا وللانتداب الفرنسي ، اصبحوا بفضل هذا التدبير اشد عداء . وما ان حلت سنة **١٩٢٥** حتى اعلنوا الثورة عليها . وكان من الطبيعي ان تنعكس هذه الحال في نفوس مناصريهم بالرأي والقومية والمشاعر حتى لا نقول الدين في لبنان . وهددت كذلك ، ولرعونة الجنرال سراي ، هددت لبنان .

وفي **٢٣** أيار[١] **١٩٢٦** وافق المجلس (الجمعية التأسيسية) على نص دستوري حوّل دولة لبنان الكبير الى الجمهورية اللبنانية . فوافق عليه المفوض السامي حينذاك دي جوفنيل ، وعين الاعضاء الستة عشر في مجلس جديد . وفي **٢٦** أيار عقد المجلسان جلسة مشتركة تم فيها انتخاب شارل دباس رئيسا للجمهورية .

وكان شارل دباس محاميا وصحفيا ارتوذكسيا . ويبدو هذا الحدث مغايرا لتقليد[٢] يظنه ابناء العام **١٩٧٤ - ١٩٧٥** تقليدا عريقا في السياسة اللبنانية وهو ان يكون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا . ولذلك فهو يحتاج الى توضيح وتفسير . ونقرأ محاولة في هذا الاتجاه من احد مؤرخي لبنان المعروفين :

« وكان اقتراح فرنسا في **١٩٢٦** بترشيح شارل دباس لرئاسة الجمهورية بادرة استهدفت في المقام الاول تخفيف حدة المعارضة الطائفية في البلاد . اذ كان الدباس وهو الارتوذكسي ، اكثر قبولا لدى السنة والشيعة والدروز من اي زعيم ماروني . وما كان

(١) عدل هذا الدستور اربع مرات :

الاولى ، في سنة **١٩٢٧** ، ليلغى مجلس الشيوخ ، وتحصر السلطة التشريعية بمجلس النواب .

الثانية ، في نيسان **١٩٢٩** ، لتعدل مدة رئاسة الجمهورية من **٣** سنوات قابلة للتجديد الى ست سنوات غير قابلة للتجديد .

الثالثة ، في ت **٢** سنة **١٩٤٣** لتقضي قضاءاً كاملا على سلطات الانتداب .

والرابعة ، في اواخر عهد فرنجية .

* وكان قد اتضح بسرعة ان هذه الاحكام لبلد صغير كلبنان ، كثيرة التعقيد . . يسهل جدا استغلالها من جانب السياسيين على حساب سير الادارة الحكومية سيرا حسنا » .

Stephen H. Longrigg, Syria and Lebanon Under *French Mandate*, London, 1958, p. 171.

(٢) وغاير التقليد المعروف اليوم كذلك وجود ماروني على رئاسة الوزراء حبيب باشا السعد ، اميل اده وبشارة الخوري واوغست اديب .

الفرنسيون يرشحونه لو لم يكن محبا لفرنسا ، أو كان الموارنة يقبلون به لو لم يكن استقلاليا لبنانيا قديما من اعضاء لجنة باريس (اللجنة المركزية السورية التي قامت بتنسيق اعمال اللجان الاخرى المنشورة في جميع انحاء العالم ، والتي كان هدفها اقناع الحلفاء بمقاومة الدعوة الى الوحدة العربية) . اضف الى ذلك ان اختياره رئيسا للجمهورية ارضى طائفة الروم الارتوذكس . ونجح المفوض السامي في اقناع مجلس الشيوخ والنواب ان ينتخبوا الدباس رئيسا في **١٩٢٦** ، وبعدها ان يعيدوا انتخابه في **١٩٢٩** لثلاث سنوات اخرى . وقد برهن الدباس ، طيلة هذه السنوات الست من رئاسته ، عن كفاءة ومقدرة كما انه استطاع الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الفرنسيين واللبنانيين على السواء »[١] .

واذا عنى هذا الامر شيئا ، وقد عنى اشياء كثيرة ، فهو ان الترميم للوحدة الوطنية ، او اذا فضلت خلق جو من تخفيف حدة التوتر الذي يسبق التفكير بالوحدة الوطنية ، هو امر تفرضه متطلبات السياسة الناجمة في وطن تركيبه الطائفي والاجتماعي تركيب لبنان .

وخطا هذا الاتجاه في مراعاة شعور الاخرين خطوة اخرى في اتجاه التسوية الواقعية بين الفئات المتضاربة في لبنان بحيث يشجع اللقاء على المشتركات ويبعد التطرف في توجيه ذوي الحل والربط في البلد للمنافسة التي نشأت بين اميل اده وبشارة الخوري حين طلب من هذا الاخير تأليف حكومته الاولى **١٩٢٧** . وكثرت الاسباب التي رجحت في النهاية كفة الميزان لمصلحة بشارة الخوري ضد اميل اده . يهمنا منها هنا ما يتعلق بمستقبل لبنان وبالتالي بالفئات التي كانت ترفض التعاون المخلص في بناء دولة الاستقلال . فقد كان اده يرى في لبنان الكبير وطنا قوميا مسيحيا موسعاً[٢] . ولم يكن مثل هذا التفكير واقعيا في دولة لم يشكل فيها المسيحيون الا الاكثرية ضئيلة » . وكان بشارة الخوري اكثر واقعية من منافسه . تجلى ذلك في وعيه لاهمية الوجود الاسلامي في لبنان وما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية . ومن هذه الزاوية رأى من الحكمة ان لا يندد بالقومية العربية . كان همه بالاحرى الوصول معها الى اتفاق .

(١) آ - كمال سليمان الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت **١٩٦٧** ، ص **٢١٣ - ٢١٤** .

ب - وكان بعض وجهاء المسلمين في هذه الاثناء قد وطدوا مكانتهم السياسية ، فاستطاع الدباس ان يحظى بتأييد عدد كبير منهم ، وان يشرك بعضهم في ادارة شؤون الدولة . وكان ابرز هؤلاء الشيخ محمد الجسر الوجيه الطرابلسي . . . » (المرجع ذاته ص **٢١٧**) .

(٢) وكان هذا الاعتقاد ذاته ينسى جهلا او يتناسى ، عفويا او قصدا ، عبرة سابقة من عبر التاريخ اللبناني ، نعني عبرة الاحداث التي مر بها لبنان بين ١٨٤٠ و١٨٦٠ ونتائجها . راجع بداية هذه الدراسة .

وربما كان هذا المبدأ ، التحفظ تجاه فكرة الوحدة العربية مع الاصرار على ضرورة توثيق العلاقات معها ، من المبادىء الاساسية والمستمرة في سياسة لبنان الداخلية والخارجية . وقد عكس هذا الاتجاه تفكير ميشال شيحا بالقضية . وعكس هذا بدوره وجهة نظر كبار رجال الاعمال المسيحيين في بيروت - وقد رأى هؤلاء في البلاد العربية المجال الطبيعي لنشاطهم الاقتصادي[1] فشجعوا على تسهيل التعامل معها .

والتقى الفريقان المتنازعان على عامل مشترك في الاستقلال . فرأى فيه احد الفريقين وسيلة للتخلص من السلطة المنتدبة . وبالمقابل ، رأى فيه الفريق الثاني تنازلا من قبل الفريق الاول عن ربط لبنان ، سياسيا ، بجارته سوريا او بواسطتها ، بالعالم العربي[2] ككل . وانفتحت بهذا اللقاء طريق التعاون المسيحي المسلم . ويظهر ان الفريقين تفهما الوضع تفهما يعكس في رأي كل منهما تسامحا لموقف الاخر[3] . وربما كان هذا الموقف ، بالاضافة الى ما للاستقلال من سحر ، هو اهم ما نتج عن تلك الحقبة من التضامن - المبدأ الثاني من عدة مبادىء اساسية وجوهرية كانت ولم تزل في صلب الجهاد لتحقيق الكيان اللبناني ودعمه - وهي هي بالذات تطور هام في رحلة لبنان تفتيشا عن هوية واستكمالا لشخصية مميزة .

وكان مما ساعد على تقوية هذا التيار التعاوني ، وكسر شوكة[4] رفض المشاركة اقبال بعض الوجهاء المسلمين على التعاون مع الدباس في ادارة شؤون الدولة . وكان ابرز هؤلاء بلا منازع الشيخ محمد الجسر الذي رئس مجلس الشيوخ ثم مجلس النواب من **١٩٢٦** الى **١٩٣٢** . وكاد ان يصبح رئيسا للجمهورية سنة **١٩٣٢** بدعم من اده وسواه ممن عز عليهم وصول بشارة الخوري الى رئاسة الجمهورية حينذاك .

(١) Albert Hourani- «Lebanon From Feudalism to Modern State», *Middle East Studies*, 11, 1966, P. 263

(٢) وظهر ، حديثاً ، رأيا يتجافى وهذا : « وفي الميثاق الوطني ، لم يتخل المسلمون قط عن مبدأ العمل للوحدة العربيّة وان كانوا قد تخلوا عن المطالبة بالوحدة مع سوريا التي كانت مطلب الجماهير الاسلاميّة الملح . . . » (ورقة عمل « التجمع الاسلامي » ، **النهار** ، الجمعة ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢) .

(٣) وقد يكون تفسيرنا هذا ، المستند على حسن النية ، ساذجا بعض الشيء . يجعلنا ان نشكك به ، لا أن نغيرّه ، تطورات وظاهرات مستحدثة . وهذه هي الاسباب التي دفعت ، ربما ، الوزير السابق الاستاذ غسان تويني ان يكتب افتتاحية ركز فيها على « الرياء المتبادل » . راجع هذه الدراسات بحث « الميثاق الوطني » .

(٤) وقد تبين من بحث « المشاركة » انها من اهم العوامل المكونة للشخصية اللبنانية وبالتالي فهي عنصر جوهري وجده لبنان في رحلته الطويلة والشاقة تفتيشا عن هوية .

غير ان المفوض السامي هنري بونسو **١٩٢٦ - ١٩٣٣** ، ولاسباب لا يصعب تقديرها ، فشّل عليه مغامرته . فعلق الدستور في ٩ ايار **١٩٣٢** وحل المجلس فتأجل انتخاب رئيس الجمهورية لاجل غير مسمى . وبقي الدباس ، بطلب من المفوض السامي ، رئيسا للجمهورية بالتعيين .

وبالرغم من أن حل المجلس يمكن ان يكون له اسبابه المبررة[1] ، غير ان توقفه احدث في البلاد موجة قوية من الاستياء العام . وقدّر للشيخ محمد الجسر ان يكون ، في دخوله دائرة الحكم كما في اخراجه منها ، عنصر توحيد بين جناحي لبنان . وكان المسلمون ناقمين على الانتداب الفرنسي ، وزادت ، بعد هذا الاجراء من قبل السلطة المنتدبة ، نقمتهم . وانبرى انصار بشارة الخوري للتنديد بهذا الاجراء المتجلي طغياناً سياسياً . وتم على اثر ذلك لقاء ، وربما كان الاول من نوعه حدة وشمولاً ووطنية ، بين مسيحيي لبنان ومسلميه .

غير ان هذا اللقاء بين جناحي لبنان شابته شائبة التنافس الحاد ، وكان قد اصبح الان ، على صفحات الجرائد ، بين اده والخوري . فذهبت جريدة الاوريان وكانت مؤيدة لاده في مهاجمتها لبشارة الخوري الى حد من العنف جعل سلطات الانتداب تميل الى ترئيس اميل اده ، ولكن بنجاح انتخابي ، اي شعبي ، بفارق صوت واحد . وكان ذلك بسبب تدخل المفوض السامي داميان دي مارتيل **١٩٣٣ - ١٩٣٩**، والتهمة التي وجهت لبشارة الخوري والكتلة الدستورية ، حزبه المطالب انذاك بعودة الدستور ، انهم « مجموعة من اصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى التي تحاول السيطرة على البلاد » .

وهكذا وفي **١٩٣٦** جاء اده بفارق صوت واحد رئيسا للجمهورية . فاستبدل عبدالله بيهم ، في امانة سر الدولة ، بايوب ثابت ، فلم يحرك المسلمون ساكنا بالنسبة لهذه

(١) من هذه الأسباب وربما أهمها :

آ - ان مجلس النّواب كان منذ قيامه لست سنوات خلت قد اقلق السلطات المنتدبة بالمطالبة المتشددة والمتمادية بصلاحياته الدستورية . ورأت تلك السلطات بهذه المطالبة تحديا لها .

ب - وساعدت الظروف ، عالميا وداخليا ، على توتير الجو اكثر وأكثر . فكان ان عانى لبنان **١٩٣٢** ، وعلى أثر الضائقة المالية العالمية **١٩٢٩** ، عانى من صعوبات مالية واقتصادية عجزت الحكومة الدستورية عن حلها . وربما كان السبب في ذلك العجز، او اهم اسبابه ، التناحر الحزبي او الطائفي بين السياسيين .

ج - كان قد اثقل كاهل الشعب بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية بينما توجهت براعة السياسيين نحو المناورات الحزبية واستغلال النفوذ السياسي مما دلّ على عدم وعيهم للازمة ومتشعباتها . فانغمس مجلس النّواب في السياسيّات الضيقة مهملاً القضايا الملحة والمهمة .

القضية[1] ، ربما لانهم كانوا منشغلين عن هذه الامور الهامشية والداخلية بقضية اعظم واهم : ان الاضطرابات التي هزت سوريا في اوائل ١٩٣٦ وجدت لها رجع صدى قويا وعنيفا في لبنان . فمن اضراب في بيروت الى مظاهرات في طرابلس وصيدا الى المطالبة مرة اخرى بفصل مدن الساحل والبقاع عن لبنان وضمها الى سوريا .

وجاء مؤتمر الساحل الثاني ، وهو رجع صدى لمؤتمر الساحل الاول ، في ١٠ اذار ١٩٣٦ ، ليصدر التوصيات ذاتها وبالاجماع - المطالبة بضم المناطق اللبنانية الاسلامية الى سوريا . وراح هؤلاء يثيرون الشغب ويتوسلون العنف بقصد تحقيق اهدافهم بحماسة غير معهودة فيهم .

وظهرت في هذه السنة منظمة تعمل على التمسك بالكيان اللبناني الراهن : الكتائب اللبنانية ضد دعاة الوحدة ومنهم الحزب السوري القومي الاجتماعي . وبالمقابل ظهرت منظمة النجادة .

وهكذا سيطرت على السنة الاولى من رئاسة اميل اده نشاطات طائفية وحزبية شديدة وتوترات حادة .

وفي ٩ ايلول ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة الفرنسية السورية في باريس . وفي ١٣ تشرين الثاني وافق المجلس النيابي اللبناني على نص هذه المعاهدة . ولكن هذه المعاهدة وملحقاتها زالت . ما تبقى هو مضمون لرسالتين تبودلتا بين الرئيس اميل اده والمفوض السامي دي مارتيل وعرفتا ب ٦ و٦ مكررة . وظل هذا المضمون قاعدة اساسية من قواعد الحياة السياسية في لبنان .

المضمون : لقد اكدتا ضرورة تمثيل مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلا عادلا في الحكومة والمناصب الادارية العليا .

وتجدر الملاحظة هنا الى ان المسلمين الذين رفضوا المشاركة منذ ١٩٢٠ بتدبير الامور اللبنانية كانوا قد انقسموا بمجيء ١٩٣٧ الى فئتين : فئة تتعاون مع الدولة ومنهم اولئك النواب الذين وقعوا على المعاهدة اللبنانية الفرنسية ، وفئة ترفض هذا التعاون .

اما الاسباب التي دعت فئة المتعاونين الى الايجابية فاهمها نجاح محمد الجسر في

(١) كان هذا المنصب منذ ١٩٣٢ من نصيب وجيه مسلم .

مهماته - الامر الذي جعله الممثل الوحيد للمسلمين حتى ١٩٣٢ . وتمتع اثناء تحمله المسؤوليات بسلطة نافذة - الامر الذي اغرى غيره من المسلمين السنيين على الاقتداء به . ثم اصبح لطلاب الوحدة انفسهم من اللبنانيين المسلمين مصالح مرتبطة باستمرار الكيان اللبناني . فما ان اعلن دي مارتيل في ٤ كانون الثاني ١٩٣٧ عودة الحياة الدستورية التامة الى لبنان ، حتى دعا الرئيس اده ، وفي اليوم ذاته ، خير الدين الاحدب الى تأليف حكومة تحل محل مجلس المديرين وتتسلم السلطة الاجرائية حسب الدستور . وبقي هذا التقليد منذ ذلك الحين حتى اليوم . وكان قد القى هذا هو نفسه في نيسان الفائت ١٩٣٦ ، خطاباً في المجلس صرّح فيه بأن للبنان « اماني وطنية » ينبغي ان تتحقق[1] كما وي عن لسانه قوله ، جوابا لناقديه على تسلم المسؤولية ، « اذا قرر العرب الوحدة فليس وجودي بسراي لبنان يمنعهم من تحقيقها »[2] .

وهكذا ، وعلى الرغم من انقسام المسيحيين الى اديين او وطنيين وخوريين او دستوريين من جهة ، وانقسام المسلمين الى متعاونين مع العهد على اساس الكيان اللبناني القائم والى رافضين للمشاركة في تدبير شؤون البلد في هذا الاطار ، على الرغم من هذا الانقسام المزدوج ، كانت النتيجة الواقعية لهذه الاحداث تطويرا للتعاون بين جناحي لبنان ولمصلحة الكيان .

ونعم لبنان بين ١٩٣٦ و١٩٣٩ بحكم دستوري تحقق عبره تقدم سياسي ملحوظ . ففي ظل عودة الحياة الدستورية التامة الى لبنان ، تم تأليف حكومة برئاسة احد اكبر الرافضين للمشاركة فيما مضى ، خير الدين الاحدب[3] ، ومن ثم حلت حكومته محل مجلس المديرين وقامت بالمهمات التنفيذية حسب الدستور . وتوطد تقليد في الحكم ما زال قائما حتى اليوم : رئاسة الوزراء للسنة . فتتالى على هذا المنصب بعد خير الدين الاحدب الامير خالد شهاب ثم الدكتور عبدالله اليافي .

ويظهر أنه بفضل هذه الأجواء توفرت شروط البحث الهادىء بهوية لبنان .

« لنرجع الى الاساس . . . هوية لبنان ما هي ؟

(١) بشارة الخوري **حقائق لبنانية** ، الجزء الأول ، حريصا ، ١٩٦٠ ، ص ٢٠٠ .
(٢) اسكندر الرياشي ، **قبل وبعد** . مقتبسة في كمال الصليبي ، المرجع المذكور ص ٢٢٨ .
(٣) ويعزو احد الذين رافقوا حوادث تلك الفترة عن قرب ، الاستاذ فيليب مخيبر ، الفضل في ذلك الى الرئيس اميل اده .

لقد تناقشنا في هذا الموضوع طوال اربعين عاما مع الشيخ بيار الجميل الذي لا يستقبل صديقا الا ويناديه « حيٍّ العرب » . وكان اخر الاجتماعات بطلب من الرئيس كميل شمعون اذ دعاني ودعا الشيخ بيار الى القصر الجمهوري واختار لنا خلوة في الطابق العلوي بالقنطاري حيث يقيم مع عائلته وقال لنا : لن تخرجا من هنا الا وانتما متفقان . . . وكان الاجتماع طويلا ولكن على غير طائل !

وسبق لنا ان اجتمعنا محيي الدين النصولي وانا من جهة وبيار الجميل وجورج نقاش من جهة ثانية ، عام ١٩٣٦ ، لنحدد هوية لبنان . . . وبعد جلسات عديدة جاءنا الشيخ بيار بالتعريف الاتي باللغة الفرنسية :

Le Liban est un pays méditeranéen, c'est le centre de fusion entre I,orient, et l'occident qui a pour base culturelle la langue arabe.

وهذه ترجمته :

« ان لبنان بلد متوسطي ـ نسبة الى البحر المتوسط ـ انه مركز الانصهار بين الشرق والغرب ، وله كأساس ثقافي اللغة العربية » .

قلت للشيخ بيار :

ـ وهل تريدني ان أردد هذه « العدية » الطويلة كلما سألني تلميذ من تلاميذي عن هوية لبنان ؟

وهمس المرحوم جورج نقاش في أذني ، وكان شديد السمرة ، وقال :

ـ وهل ترى اني فرنجي الهيئة ؟ . . انا عربي اكثر منكم ! »[1]

وحلت الحرب العالمية الثانية ، وخلف غبريال بيو دي مارتيل في المفوضية الفرنسية ، فحل هذا المجلس بتاريخ ٢١ ايلول من ١٩٣٩ ، واقال الحكومة وعلق الدستور . وتثبت اميل اده رئيسا بالتعيين كما عين عبدالله بيهم ، مثلما عين ١٩٣٢ ، امين سر للدولة يعاونه مستشار فرنسي .

وخيبت هذه الرئاسة امل الرئيس اده في هذه الفترة . فقد تشارك على تصعيب مهماته نقض المفوض السامي دي مارتيل وبعده بيو لقراراته وعداوة فرنسوا كولومباني مدير

(١) عبدالله المشنوق ، الحوادث ، العدد ١٠٧٠ ، الجمعة ١٢/٥/١٩٧٧ ، ص ١٤ .

الامن العام الفرنسي له ، والعراقيل السياسية التي كان يضعها منافسه بشارة الخوري في طريقه وتقلصت سلطاته الى حد اصبح يمارسها من بيته .

وعلى اثر انتصار المانيا على فرنسا واحتلال الالمان لباريس بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٤٠ ، وتوقيع الهدنة بينهما ، تسلم فيليب بتان الحكم رئيسا للدولة في فيشي . وفي ٢٨ حزيران الف الجنرال ديغول في المنفى حكومة فرنسا الحرة . فاعترفت بها بريطانيا .

بقي غبريال بيو في بيروت خمسة اشهر بعد استسلام فرنسا وخلفه هنري دانتز في كانون الاول من سنة ١٩٤٠ . وفي بداية ١٩٤١ اضطرب حبل الامن في لبنان وتأزمت الحالة السياسية وكانت لظروف الحرب وعلى الخصوص قلة المواد الغذائية يد طولى في ذلك . وما ان اطل نيسان حتى فضل اده الاستقالة من رئاسة الجمهورية وبيهم من امانة سر الدولة .

وبتاريخ التاسع من نيسان ١٩٤١ عين الجنرال دانتز الفرد نقاش رئيسا للدولة وعاونه في مهماته مجلس مديرين رئسه احمد الداعوق . غير ان هذا التدبير كان قصير العمر . اذ توفق البريطانيون والفرنسيون الاحرار باحتلال سوريا ولبنان بعد ان وزعوا مناشير فيها موقعة من الجنرال جورج كاترو ممثل الجنرال ديغول في القاهرة تعلن استقلالهما الكامل باسم فرنسا الحرة . فغادر الجنرال دانتز بيروت . وخلفه الجنرال كاترو . وبدلا من ان يكون كسلفائه مفوضا ساميا ، اتخذ لنفسه لقب « المندوب السامي العام » وحمل اللقب ذاته من خلفه في هذا المركز .

واعلن كاترو استقلال لبنان رسميا في ٢٦ ت ٢ ، وكان قد اعلن استقلال سوريا في ٢٧ ايلول . غير ان هذا الاعلان لم يغير من واقع الحال شيئا في البلدين خصوصا من الوجهة السياسية . فلم يطرأ على الحالة مطلق تغير مهم وجذري . وقد كتب احد المطلعين على تاريخ البلدين عن كثب ، يقول :

« كانت نية الفرنسيين في الواقع ان لا يفعلوا شيئا مهما للبر بوعدهم الخاص بالاستقلال فكانوا ينوون ان يحتفظوا بجميع السلطات الفعلية وان يبقوا على جميع الحقوق والمؤسسات والامتيازات ويضمنوا استمرارها في المستقبل ، وان يرجئوا اجراء التسوية التي تصون هذا كله الى ما بعد الحرب »[1] .

(١) S.H.Longrigg OP. Cit. p. 221.

وهكذا رجع لبنان الى نظام الانتداب عمليا . فتجددت نشاطات الداعين الى الوحدة العربية في سوريا ولبنان . وتوترت الحالة بين فرنسا وبريطانيا بسبب اعتراف بريطانيا الفوري باستقلال البلدين .

وكان موقف اده والكتلة الوطنية حينذاك ردة فعل على هذا التصرف : فتحفظوا بالنسبة لاستقلال لبنان واثروا الحفاظ على بعض الصلات السياسية بفرنسا متمثلة بمعاهدة ١٩٣٦ . وكان همهم ان يحاربوا الذوبان في دولة عربية كبيرة كسوريا او كبرى كالبلاد العربية .

بين هذين المتطرفين وقفت الكتلة الدستورية . فاصرت على وجوب استقلال لبنان استقلالا تاما غير مشروط كدولة ذات شخصية مميزة في المجموعات العربية . وساعد موقف الكتلة هذا تطور طرأ بدوره على وجهة نظر الذين كانوا من دعاة الوحدة العربية . فبدأ هؤلاء نتيجة لهذا التطور يتحدثون عن لبنان عربي له كيان مستقل وخصائص مميزة . من هؤلاء رياض الصلح[1] .

« ومن هنا نشأ الميثاق الوطني » نقطة التقاء بين مختلف الفئات اللبنانية .

ومن هنا يكتسب « الميثاق الوطني » صفة وطنية لبنانية . لقد دمج الطائفية بالقومية اللبنانية مساعدا لبنان على التعرف على ذاته .

وفي ٣ حزيران اعلن بشارة الخوري في مصر ، وكان في زيارتها ، بالكلمات التالية سياسة كتلته :

« ان لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة ، واننا نريد التعاون مع الدول العربية الى اقصى حد على هذا الأساس »[2] .

وهكذا حلت القومية اللبنانية المشكلة ، متوجة بالاستقلال ، بفضل مصادقتها المخلصة للقومية العربية .

واعلنت عودة الدستورين السوري واللبناني في ٢٥ اذار ١٩٤٣ ، بعد تلكؤ طويل من قبل الجنرال كاترو والمندوب السامي العام بناء على تعليمات من الجنرال ديغول نفسه ،

---

(١) « صيغة الميثاق الوطني . كاظم الصلح الذي وجدها يروي قصتها . . » النهار ، ميلاد ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥ ص ٦٧ .

(٢) بشارة الخوري ،حقائق لبنانية ، الجزء الاول ، ص ٢٤٥ .

وبعد ضغوطات قوية من قبل الجنرال ادوارد سبيرز وزير بريطانيا المفوض في سوريا ولبنان .

وكان قبل ذلك قد اقيل الفرد نقاش من رئاسة الجمهورية وسامي الصلح من رئاسة الوزارة ، وعين بدلا من الاثنين ايوب ثابت : اي كرئيس للجمهورية وكرئيس للحكومة في وقت واحد ، فالف ثابت حكومة من ثلاثة ، اوكل اليها التهيئة للانتخابات . ولكنها اقيلت بسبب اصرار ايوب ثابت على قسمة ٥٤ مقعدا ، كما حددت مقاعد مجلس النواب حينذاك ، بنسبة ٣٢ للمسيحيين و٢٢ للمسلمين ، الامر الذي وجده المسلمون مجحفا بحقهم . وانقذ بترو طراد الموقف بقسمة ٥٥ مقعدا بنسبة ٣٠ الى ٢٥ . وبقيت هذه القاعدة المتبعة حتى اليوم : نسبة ٦ : ٥[1] .

ونستنتج من هذه الحادثة امرين : الاول ان التقسيم العادل هو المقبول بهذه الصفة وهو كذلك التقسيم الأفضل . وان التقسيم المقبول هذا هو الشرط الضروري للمشاركة في حكم البلد .

وتتوضح أكثر فأكثر هوية لبنان : انه البلد المسيحي ـ المسلم .ويتحدد كذلك وضعه الخاص .

وفي اواخر صيف ١٩٤٣ جرت الانتخابات اللبنانية تحت رقابة الرئيس طراد والجنرال سبيرز والمندوب العام الفرنسي الجديد جان هيللو . وفازت الكتلة الدستورية . وعقد مجلس النواب المنتخب جلسته الاولى في ٢١ ايلول فانتخب بشارة الخوري رئيسا للجمهورية باغلبية ٤٤ صوتا من ٥٥ . وكلف الرئيس الجديد حليفه رياض الصلح بتشكيل حكومة جديدة . فتمثلت بهذه الحكومة الطوائف الست الرئيسية : الموارنة ، السنة ، الشيعة ، الروم الاوتوذكس ، والروم الكاثوليك ، والدروز . فبرز الى الوجود لبنان جديد بمعنى ما للكلمة : لبنان اشتركت الطوائف المسيحية والاسلامية اشتراكاً شبه تام في تقرير مصيره .

وبدأت منذ الان تلاميح الوحدة الوطنية بحلتها الجديدة تتضح للعيان . فكان الميثاق الوطني شرطا ضروريا لتحقيقها .

وجاءت معركة الاستقلال ، فخاضها لبنان بسلاح الوحدة فانتصر .

---

(١) تتغير هذه النسبة في « الوثيقة الدستورية » لتصبح ٦/٦ ، اي مناصفة !

وهكذا تكون قد تحققت للبنان وحدته الوطنية الكافية لتحقيق استقلاله السياسي . بالطبع ساندت هذه الوحدة الجهود الانكليزية . وان دل هذا الامر على شيء فهو يدل على ان التعاون بين الدول امر لا مفر منه . وتحققت بفضل ذلك درجة من الاستقلال يصح المفاخرة بها ، بعد ان وُجِد الشعب اللبناني كله ضد فرنسا في ليلة واحدة[1] .

ولكنها ليست نهاية المطاف . ذلك لان الاستقلال يتطلب العناية المستمرة . وهو دائماً في خطر الفقدان اذا ما غمضت عيون المسؤولين عنه[2] .

ثم انه ، ويجب ان لا ننسى هذا ابدا ، وسيلة وحسب لتحقيق استقلال اعمق جذورا واوسع تشعبات .

ومع ذلك فهو من ظاهرات الشخصية المميزة ، وربما كان اهمها مفاعيل ونتائج ولذلك فينبغي ان يكون محطة مرموقة في رحلة التفتيش عن هوية .

وهكذا يكون عهد الرئيس بشارة الخوري عهد توطيد لدعائم الاستقلال اللبناني : الميثاق الوطني داخليا ، وتوقيع ميثاق الجامعة العربية في ٢٢ اذار ١٩٤٥ عربيا ، ودوليا دخول الامم المتحدة (كعضو مؤسس في مؤتمر سان فرنسيسكو و١٩٤٦ ك ٢ الدورة الاولى في لبنان) .

وكان لتوطيد هذه الدعائم اثر قوي في تركيز الثقة بالهوية اللبنانية وبصلاتها معا بالشرق وبالغرب . ذلك لان الميثاق الوطني وقد وحد اللبنانيين على امور داخلية ومبادىء ، لم يوصد بوجه الفرقاء المعنيين باب الالتفات الى مصادر خارجية . ولكن ، وتحت تأثير ظروف الاستقلال ، اتخذت هذه الالتفاتات او بالاحرى الصلات مظاهر مغايرة لمظاهرها السابقة . ففي الوقت الذي دخل فيه لبنان الجامعة العربية كان يقوي صلات الصداقة مع فرنسا وكان يوقع ميثاق الامم المتحدة .

وينبغي ان نعطي دخول لبنان الجامعة العربية الاهميّة التي يستحقها . وذلك لعلاقته بتشاد القوميّات من جهة وبرحلة التفتيش عن هويّة من جهة ثانية . غير ان اهميته القصوى ، وفي إطار البحث التالي ، انه يوضح جوهر الصراع في المنطقة : صراعا

---

(١) George Catrous, *Dans la Bataille De la Mediterranée*, Paris, P. 414

(٢) هل يصح ان نستنتج من هذا المبدأ ما يربطه بالاحداث ؟ إن بعض الذين اطلعوا على هذه الدراسات تذكروها ، بالخير ، اثناء الحوادث . أما نحن ، ولتركيزنا على الربط العلمي المدروس بين العلل والمعلولات ، فلا يضيرنا بشيء ان نتريث .

حضاريا بين المسيحية والاسلام من جهة وبين اعدائهما من جهة مغايرة .

« وهذه القضيّة اللبنانية ، في إطارها العربي العضوي ، يمكن اليوم ايجازها بما يأتي :

إما ان تضمن الجامعة الكيان اللبناني ، ترعاه وتصونه وتبقي عليه ، فيظل فيها : وعربيا ، او تعجز وتضيع في متاهات صراعاتها والكلام ، فيضيع لبنان على الجامعة ويتوه بدوره ويخرج ويزول . . .

اي : يزول عربيا ، ليصبح لبنانا آخر غير الذي عدّلت الجامعة ميثاقها ونظرتها الى نفسها والعروبة لتبقي عليه يوم إنشائها »[1] .

فما هو ذلك التعديل ؟ وما هو مغزاه ؟ وما هي علاقته باحداث لبنان الحالية ؟

انه بالاختصار الفارق بين بروتوكول الاسكندرية وميثاق القاهرة .

٢ ـ بروتوكول الاسكندرية وميثاق القاهرة

وبرز التشاد بين القوميات ، وخصوصاً بين القوميّة اللبنانية والقومية العربية ، في مرحلة تأسيس الجامعة العربية اثناء الحرب العالمية الثانية .

ويظهر ذلك من مقابلة بروتوكول الاسكندرية الذي رفض بعدما وقع عليه بتاريخ ٧ ت١ ١٩٤٤ ـ اساسا للعلاقات المقبولة بين اعضاء الجامعة ولبنان . ولم يكن لبنان وحيدا في عملية الرفض هذه . غير ان هذه الجهة من المسألة لا تهمنا الآن .

ثم ان جميع نواحي المعارضة اللبنانية لذلك البروتوكول لا تستأثر باهتمامنا الآن . للاستاذ يوسف السودا ، كراس بعنوان بروتوكول الاسكندرية ، يشرح فيه اكثر عناصر هذه المعارضة .

جوهر القضية ، كما يبدو لنا ، هو في كون قرارات الجامعة ، حسب ذلك البروتوكول كانت لتكون ملزمة لجميع الاعضاء بالرغم من انها كانت يمكن ان تتخذ بالأكثرية . وهذا الامر يعني ، بلغة المعارضين ، استبداد الأكثرية . فكان من شأنه ان يخضع سيادة الدول الاعضاء ، ومنها لبنان ، لقرارات الجامعة .

---

(١) غسان تويني « الجامعة . . . بلا مستقبل ؟ » النهار ، الاثنين ١٢/٧/١٩٧٦ ، ص ١ .

أما ميثاق القاهرة فلا يتحمل هذه المسؤولية . المقررات ، هنا تلزم ، من يوافق عليها وحسب .

هذه إشارة صريحة الى المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية التي اصبحت بعد التعديل كما يلي :

« ان مقررات الجامعة لا تلزم إلاّ الأعضاء الذين يوافقون عليها » . وبالاستناد اليها ، قالت الجبهة اللبنانية[1] ، وكانت بذلك تزكي برقية الرئيس فرنجية الى امانة سر الجامعة :

« ونحن إذن غير ملزمين بما قرره أو يقرره مجلس الجامعة الملتئم في غيابنا »[2] .

ولا تكتفي برقية الرئيس ، التي تبنّتها الجبهة اللبنانية برفضها لمقررات الجامعة ، بل هدّدت بالتصدي لمحاولة تنفيذها بالقوّة :

« وسنضطر ..... الى التصدي ... بكل الوسائل الوطنية والدولية حفاظاً على سيادة لبنان وحقه في دياره »[3] .

« ... يرد على القوّة بالقوّة . فان الجبهة اذ ذاك ستدعو الى تعبئة كل القوى وتجييش جميع القادرين من اللبنانيين للدفاع عن ارضهم وكرامتهم ومقتنياتهم وحياتهم . كما هي تستعين باي قوّة عالمية لدفع هذه الحرب الجديدة الأكثر قذارة من تلك عن حياض لبنان »[4] .

ولا يخفى على القارىء الفطين تهديد الجبهة بالتدويل - تدويل القضية اللبنانية وهكذا يكون لبنان يميل بوجهه العربي عن العرب والى العرب وربما في اتجاه اخطر !

بل يذهب التهديد الى حد الانسحاب من الجامعة ومن ثم اتهامها بالطائفية ومناصرة اسرائيل من حيث لا تدري ربما .

« اذا شيء من كل ما اصبح متوقعا ان يحصل على يد الجامعة قد حصل ، فإن الجبهة تعتبر ان في ذلك موجبا لدعوة لبنان الى الانسحاب من جامعة الدول العربية لان الجامعة

---

(١) بيان « الجبهة اللبنانية » ، **النهار** ، العدد ١٢٨٦٢ ، السبت ١٩٧٦/٦/١٢ ، ص ٢ .
(٢) لم يتمثل لبنان في هذا الاجتماع .
(٣) المرجع المذكور ذاته .
(٤) المرجع ذاته .

تكون قد اصبحت ، لولا المبادرة السوريّة الأخويّة ، جامعة العرب المسلمين من دون غيرهم »[1] .

« تؤكد الجبهة منذ الآن مسؤولية جامعة الدول العربية في جرّ العالم الى مواجهة تعرض الأمن والسلام في هذه المنطقة المشرقية وقد يكون في العالم كله . كما تؤكد منذ الآن مسؤولية جامعة الدول العربية في نصرة اسرائيل لان الجامعة في عملها هذا تغلب حجة اسرائيل على حجة العرب جميعا »[2] .

ولا تتبينّ خطورة هذا الموقف على الصعيدين الفكري والفعلي إلا بعدما تتكشف للدارس القضايا المصيرية التي تتعلق بها .

من هذه القضايا طبيعة الصراع الشرق اوسطي وجوهره . فإذا كان الرئيس حافظ الاسد على حق ، وهو بمعنى على حق ، حينما أعلن :

« إن الصراع في جوهره ليس بين المسيحية والاسلام . إنّه بين المسيحية والاسلام من جهة واعدائهما معا من جهة اخرى »[3] .

اذا كان هذا صحيحا ، يكون جميع الفرقاء المعنيين بالقتال القذر في لبنان ، وبقطع النظر عمن منهم هو المسؤول الأكبر عن الاحداث تلك ، يكون جميع الفرقاء ، نقول ، قد ضلوا طريقهم .

ويظهر ان موضوعة الرئيس الأسد قد لاقت استجابة ، على الأقل صحافيا . ففي مقال الأسبوع لمجلة اسبوعية[4] واسعة الانتشار نلاحظ التالي :

أولا ، إشارة الى الخطاب الذي القاه البطريرك انطونيوس خريش امام الرئيس جيسكار ديستان - وإشارة ايضا الى اشارة البطريرك الى الأمة اللبنانية[5] .

وبالرغم من ان لهذه القضية اهمية وخصوصا في إطار تشاد القوميات وفي مرتقب تطور هذا التشاد ، وبالتالي كان من الممكن ان تثير بعض التعليقات ، بالرغم من ذلك

---

(١) المرجع ذاته .
(٢) المرجع ذاته .
(٣) الرئيس حافظ الاسد ، « تدخلنا في لبنان بناء على نداءات استغاثة ... » **النهار** ، الاربعاء ١٩٧٦/٧/٢١ ، ص ٤ .
(٤) **الحوادث** ، العدد ١٠٩٠ ، الجمعة ١٩٧٧/٩/٣٠ ، ص ٥ .
(٥) المرجع ذاته .

فقد وضعت في إطار التحبيذ لتوقيت الخطاب والزيارة ، فغطّى هذا الجو على القضية المقصودة وتحاشاها . وربما كان في ذلك لباقة كبيرة خصوصا والدولة منهمكة بالترقيع لا بالتمزيق والمسؤولية الوطنية تدعو الى المحبة والوئام والتصافي والاخاء .

وينتقل المقال الى موضوع آخر

« وقد اطرى البطريرك بعد الشكوى من الفلسطينيين الذين انتقدهم وامتدح قضيتهم ، منزلة فرنسا في البلاد العربية ، ودعاها لان توظف هذه المنزلة في خدمة قضية الحوار داخل لبنان وفي المنطقة ككل »[1] .

غير أن الحوار الذي يدعو اليه البطريرك هو حوار الحضارات : « الاسلام والمسيحية واليهوديّة » .

وبالطبع اذا كان الصراع بين المسيحية والاسلام من جهة واعدائهما من جهة ثانية ، اصبح من الضروري تصويب دعوة الحوار بحيث يصبح حوارا بين المسيحيين والاسلام وحسب . ينبغي أن يكوع اقتراح الحوار الحضاري . فكيف يكون ذلك وبألْبَقِ الطُرق ؟ عن طريق ديغول .

« والذين درسوا سيرة ديغول وصلوا الى نتيجة تقول بان الرجل تعمّق بشكل خاص في تجربة المعمرين[2] الفرنسيين في الجزائر . وفهم ان **افشل المغامرات التاريخية هي تلك التي تتنكر لحقائق الجغرافي والتاريخي** . . . . »[3] .

هذا ليقدّم ديغول ، مستندا الى تجاربه ومقرراته « الحكيمة » ، حكما تاريخيا يصحّ الاعتبار بمواقفه . وبالرغم من ان في هذا الحكم من التشريع والمغالطة لاحكام المنهجية الصحيحة ومبادىء العلمية الشيء الكثير فإنّ لباقته السياسية تغطي سيئاته ـ على الأقل في نظر القراء العاديين .

ويأتي الغلق هذا اذا استنجدنا بلغة البنائين ، ولِمَ لا وهي توفر التعبير المناسب ؟

« ولو ان ديغول خوطب في حياته بنداء للقيام بحوار بين حضارات الشرق الاوسط واديانه لكان عنده من التجارب ما جعله غير متحمس لأي دور ما عدا دور التقريب بين

(١) المرجع ذاته ، ص ٥ .

(٢) هل تكون هذه خطأ مطبعيا لـ « المستعمرين » ؟

(٣) المرجع ذاته ، التوكيد لنا .

المسيحية والاسلام وحدهما ،لانه كان يعتقد ان اسرائيل قد أساءت بتصرفاتها الى حضارة اليهود ودينهم السماوي ، وعطلت بمعاداتها للسلم العادل كل فرصة من فرص الحوار »[1] .

وعلى ما في هذا المقطع من شوائب علميّة فان فيه من اللباقة في الاخراج ما يجعله ، ولو بلأي ، ناعم الملمس مقبولاً .

ومن القضايا الهامة ، لمصيريّتها ، التي تعكس خطورة الموقف المدروس ، الخلاف بين القوميتين . وبقدر ما كان هذا الخلاف من اسباب الحوادث الاليمة بقدر ما تكون معالجته بحكمة ورؤية مدخلا الى الوفاق السياسي ، الذي يكون هو بدوره ، المدخل للبنان الجديد .

« وفي هذا الاطار بالذات ، للمقال المدروس إشارة تستحق الانتباه .

« وفرنسا العربية هي فرنسا الأقدر على النجاح في لبنان ، أما فرنسا اللبنانية واللبنانية فقط فان امامها صعوبات يسهل عليها ادراكها ، ولا يسهل تجاوزها باي حال »[2] .

إن تأثير هذا التنبيه على فرنسا ليس من شأننا .

وأما تأثيره في سير الحوادث اللبنانية ، فلا نقدر على تقديره ـ وليست لدينا بينات عما اذا كان له تأثير على الاطلاق .

وتظل محاولاته اللبقة ومهاراته الاخراجية مما يشفع به ، صحافيا ، على الأقل .
وينبغي ان لا ننسى السبب الأولي لاهتمامنا به ـ وهو التركيز على جوهر الصراع في المنطقة .
ويظهر ان هذا الموقف هو موقف لبنان الرسمي ممثلاً بفخامة رئيسه .

« إن لبنان الجديد سيكون الشقيق المخلص القوي الوفي لاشقائه العرب وسيأخذ دوره المميّز كرسول تعاون وتآلف وتوحيد صف في وجه عدو مشترك »[3] .

« رسالة لبنان التي توارثناها عن الجدود الذين ضربوا في هذه الارض أول معول

(١) المرجع ذاته والتوكيد لنا أيضاً

(٢) المرجع ذاته .

(٣) الرئيس الياس سركيس ، وزارة الاعلام ،الوكالة الوطنية للانباء ، ١٩٧٦/٩/٢٢ ، ص ٥ .

وبنوا اول مدماك ، هي ان يكون اللبناني سيد نفسه ، خادم وطنه ، رسول محبّة ووئام وناشر حضارة ومعرفة ، نصير جاره ، شجاعا ، رائدا في معارك الحق اينما كان الظلم وعلى من كان . . .

« وإن لبنان المستعيد عافيته لن يكتفي بالعلاقات الصافية بينه وبين أشقائه العرب بل سيحرص على ان يكون عامل تقريب وتضامن لما فيه خيرهم وخيره »[١] .

وتعرضت هذه الوحدة لهزة في الداخل ، وعبرها الاهتمام بالهوية اللبنانية ، في عهد الرئيس كميل شمعون . وربما كان اهم عامل في هذه الهزة ، وقد كثرت عواملها طبعا كما تنوعت داخليا وخارجيا ، الصراع الدولي في المنطقة . ففي تموز سنة ١٩٥٦ امم رئيس مصر جمال عبد الناصر قناة السويس . وكانت هذه الضربة موجهة بالدرجة الاولى ضد فرنسا وانكلترا صاحبتي مصالح مباشرة في الشركة المؤممة . ويمكن القول انها موجهة ضد السياسة الغربية اجمالا . غير ان الدولتين المذكورتين تآمرتا مع اسرائيل على غزو مصر . ونتجت عن ذلك ازمة دولية هزت العالم السياسي من اقصاه الى اقصاه . وكانت في حينها نصرا على الصعيد النفساني والقومي والسياسي للقومية العربية التي كان عبد الناصر يراهن على انتصارها . وكان من الطبيعي ان تنعكس هذه ا لموجة المفاخرة زهوا على التركيب اللبناني الحساس . فايقظت الشعور بالقومية العربية بقوة واندفاع . وتمثلت بين الجماهير وفي مراكز السلطة . فقد كان حينها عبدالله اليافي رئيسا للحكومة وصائب سلام ، احد انجال رئيس مؤتمري الساحل ١٩٣٣ و١٩٣٦ ، وزير دولة ، فالحا على الرئيس شمعون كي يقطع علاقات لبنان الديبلوماسية مع انكلترا وفرنسا . وذلك لتوضيح استنكار لبنان مشاركتهما عدونا اللدود مؤامراته على مصر الشقيقة . غير ان شمعون لم يفعل . ويبقى تقييم الاسباب التي أدّت الى رفضه هذا الامر تقيما علميا من ابرز قضايا السياسة اللبنانية المعاصرة .

وكان شمعون يلاقي متاعب غير بسيطة داخليا . فعندما حاول اعادة النظر في تنظيم الادارات الحكومية ، عبر حكومتين متتاليتين : الاولى برئاسة خالد شهاب والثانية برئاسة سامي الصلح ، لم يتوفق بحل مشكل الفساد في الادارة . اعطيت في هذه الاثناء (١٩٥٤) المرأة حق الاقتراع . ولكن الفساد المستشرى والمرتبط بالعائلية والطائفية والوراثة

---

(١) الرئيس الياس سركيس ، في جلسة قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ ايلول ١٩٧٦ .

العثمانية ، تبين انه يحتاج الى عمليات استئصال اقوى واقسى مما قامت به تلك الوزارتان .

وبالرغم من انه حاول ، وربما بهذا المقصد ، التسامح في مبدأ تطبيق الحريات العامة ، كان مصمما على ما يظهر على القضاء على نفوذ الاقطاب السياسيين وبالاخص اخصامه . وكان من الطبيعي ان يتحول هؤلاء معارضين الداء للعهد . وجاءت ازمة السويس . ورفض الحاح اليافي وسلام بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، فاستقالا .

وجاءت وزارة سامي الصلح تضم اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش ، وشارل مالك ممثل لبنان السابق في الامم المتحدة . فجاء تعيين شارل مالك ، وهو المؤيد للغرب ، توطئة لقبول مبدأ ايزنهاور الذي كان الكونغرس الاميركي في اذار ١٩٥٧ ، قد اقره .

وكان في هذه الازمة استقلال لبنان في الميزان . فمن جهة كان يرى شمعون ،خطأ ام صوابا ، ان الاعمال المحرجة التي يقوم بها انصار القومية العربية والوحدة العربية تبغي في النهاية النيل من الاستقلال والكيان . ولذلك رأى في مبدأ ايزنهاور وفي طلب المساعدة الاميركية ، انقاذا لهذا الاستقلال والكيان . هذا من جهة ، اما بالمقابل فرأى الناقمون على العهد لاسباب كثيرة ، ان مواقف العهد الشمعوني هذه تتنكر بصراحة للميثاق الوطني .

٣ ـ أسباب ثورة ١٩٥٨ : التداخل بين تشاد القوميات والوحدة الوطنية والميثاق الوطني

في العام ١٩٢٠ العام الذي شهد ولادة لبنان الكبير بحدوده الحاضرة لم يرحب الفريق المسلم في لبنان ، وخصوصا السنّة ، بضمهم الى هذا الكيان . ذلك لانه كان من الواضح ان نشأة هذا الكيان كانت بقصد حماية وضع المسيحيين في البلاد . كان مطلب المسلمين الوحدة مع سوريا . وان كانوا قد اقروا ، مع المؤتمر السوري ، بحق المسيحيين بشيء من الاستقلالية ، فقد اعترفوا بذلك شرط ان يتمتع بها الجبل وحده اي الكيان الذي عرف ايام العهد التركي بالمتصرفيّة .

وفي العام ١٩٢٦ تحول « لبنان الكبير » الى الجمهورية اللبنانية وثبت دستور هذه الجمهورية قانونيا الحدود ذاتها .

وحصل ذلك بالرغم من اعتراضات وردت ، في إطار الجواب على أسئلة تتعلق بالدستور ، تمتنع عن الاجابة على تلك الأسئلة وتطالب بالوحدة السوريّة . فوردت من

صيدا عريضة بهذا المعنى الى « فخامة المفوض السامي دي جوفيل المعظم » تقول ، مع ما تقوله :

« إن جميع افراد الطائفة الاسلاميّة التي تؤلف الاكثرية الحقيقية في هذه البلاد لم يرضوا عن الحاقهم بمتصرفية لبنان القديمة ذلك الالحاق الذي ارغموا عليه ارغاما . . . وعلى هذا الاساس لقد قررت الطائفة الاسلامية في صيدا باجماع الآراء على اثر ورود الاسئلة الموجهة اليها من اللجنة الدستورية عدم الاشتراك في سن الدستور اللبناني وتكرير طلباتها الحقة بشأن الالتحاق بالوحدة السورية »[1] .

وورد كذلك عريضة من « الامة الطرابلسية » الى « حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس النيابي اللبناني الافخم »[2] . وان تغيرت كلمات هذه الوثيقة عن اختها السابقة ، فان جوهر المطالب واحد . ووردت عريضة بتاريخ ١٩٢٦/١/٩ من قاضي ومفتي بيروت « لحضرة صاحب السعادة موسى بك نمور رئيس المجلس النيابي ولجنة الدستور المحترم »[3] . وكذلك « لحضرته » من مفتي وقاضي طرابلس[4] بتاريخ ١٩٢٦/١/٢٦ . « وقرار اعيان الطائفة الاسلامية في بيروت » بتاريخ ١٩٢٦/١/٥[5] ، وقرار مجلس بلدية بعلبك بتاريخ ١٩٢٦/١/١١[6] .

وبالرغم من جميع هذه الاعتراضات وضع الدستور ونصت المادة الثانية منه على الحدود الحالية والتي كانت قد حددت « دولة لبنان الكبير » .

ولم تمضي سنة على ذلك حتى رفض الانتداب الفرنسي تضمين دستور الجمهورية السوريّة مادّة تحتفظ بحقها بالمطالبة بالاقضيّة التي ضمت الى لبنان عام ١٩٢٠ .

وفي مسودّة المعاهدتين اللبنانية ـ الفرنسية والسورية ـ الفرنسية تأكدت الحدود ذاتها وبالرغم من بعض الاعتراضات الاسلامية على ذلك . واهم هذه الاعتراضات العريضة التي قدمها مؤتمر الساحل الثاني « الى فخامة السفير الكونت دومارتيل المفوض السامي

---

(١) « الدستور والمشاركة والميثاق » ، عدد خاص ، **النهار** ،ميلاد ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥ ، ص ٥٣ .
(٢) المرجع ذاته ، ص ٥٢ .
(٣) المرجع ذاته ، ص ٥٥ .
(٤) المرجع ذاته ، ص ٥٤ .
(٥) المرجع ذاته ، ص ٥٦ .
(٦) المرجع ذاته ، ص ٥٧ .

الفرنسي في سوريا ولبنان »[1] .

واثناء الحرب العالمية الثانية استقل لبنان وسوريا .

وتفاهم القادة المسلمون والقادة المسيحيون على دستور غير مكتوب عرف باسم الميثاق الوطني .

كان هذا على مستوى القادة ومستوى العقل .

اما على المستوى الشعبي وعلى صعيد العاطفة ، او العصبية كما يحلو للبعض ان يسموها ، فبقيت الاكثرية المسيحية لا تتعلق بالعروبة بينما استصعبت الاكثرية الاسلامية ان تحصر ولاءها بلبنان فظلت تتطلع باعتزاز الى ما وراء حدوده .

وأخفقت إدارة الجمهوريّة في الأربعينات بمعالجتها للامراض الاجتماعية التي كانت تنال من حياة المسلمين[2] اكثر منها حياة المسيحيين . وبالتالي لم تتحقق للمسلمين مبررات قويّة ، في حياة الجمهورية الجديدة ، تستهوي اخلاصاتهم للكيان اللبناني الى حدّ ينسون معه اخلاصاتهم المغايرة .

وظلت هذه هي الحال ، وبالرغم من محاولات كثيرة ومخلصة ، وبنسب مختلفة من التخلف[3] ، بخطوطها العريضة ، حتى الاحداث الاخيرة .

وعجز الادارة اللبنانية ، كان ولم يزل ، معضلة لبنانية تستحق الاهتمام . وقد حاول جميع رؤساء الجمهورية[4] ، باستثناء بشارة الخوري ، معالجتها معالجة جديّة . ولكن بدون نتائج حاسمة . ربما كان ذلك للتناغم القائم بين الظروف الاجتماعية اللبنانية والذهنية العامة والاخلاقيات ، والعادات اللبنانية فيما يتعلق بالطائفية والاقطاعية السياسية والعائلية والقبلية والاخلاصات الاقليمية من جهة ، والفساد الذي ينخر عظم الادارة العامة اللبنانية من جهة ثانية . ويظل الموظفون العامون الذين حصلوا على الوظيفة بفضل علاقاتهم الشخصية او بفضل الوساطات التي تستند بدورها الى العلاقات الشخصية

---

(١) **النهار** ، ميلاد ١٩٧٤ ورأس السنة ١٩٧٥ ، ص ٦٧ .
(٢) المؤتمر السادس عشر لحزب الكتائب اللبنانية ، **النهار** ، السبت ١٩٧٣/٩/٢٩ ، ص ٤ ، و١١ .
(٣) ورقة عمل « التجمع الاسلامي » **النهار** ، الجمعة ، ١٩٧٦/٨/٦ ، ص ٢ .
(٤) آ ـ ملحم قربان ، اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث « دستورية قانون الاصلاح الاداري » .
ب ـ مكتب الاستاذ محسن سليم « دستورية قانون الاصلاح الاداري » .

مرتهنين لهؤلاء . او بالاحرى ، لا يهتمون الا بمصالحهم الشخصية - وعلى عينك يا تاجر .

واتفق ان كانت اغلبيّة الموظفين في الادارة العامة للعهدين الاولين من عمر الجمهورية من الموارنة . وكان هذا امتداداً للميل الذي ساد ايام الانتداب . ربما حصل ذلك لان المسيحيين من غير الموارنة مالوا الى الاعمال والتجارة بفضل نشأتهم أو نشأة اكثريتهم الغالبة في المدن . اما الموارنة ، وعلى الخصوص موارنة الجبل ، فقد كانت الوظيفة العامة وسيلتهم الفضلى لتحسين اوضاعهم . ولما دخل عنصر الكفاءة عاملاً هاماً في عملية التوظيف ساعدهم ،وخصوصاً بالنسبة للمسلمين وللدروز ، كونهم افضل ثقافة . فكان من الطبيعي ان تزداد نسبة الموظفين الموارنة عن نسبة باقي الطوائف مسيحية واسلامية معا . وذلك بالنسبة لعددهم . ويزيد الطين بلّة ان المراكز العليا في الدولة والمراكز الأكثر حساسية واهمية كانت من نصيبهم .

تلك كانت مغانم الموارنة . ولما كانت الادارة معشعشة فسادا ، فقد كان من الطبيعي ان يتحملوا القسط الأكبر من اللوم او بالاحرى ان توجه اليهم سهام التهم ولاذعات الانتقادات . وتوجهت اقسى الانتقادات من قبل المسلمين والدروز الذين وجدوا في انفسهم الكفاءات التي تخولهم تسلم الوظيفة والتمتع بمغانمها . وتوالت هذه الانتقادات . وكان تركيزها على ان الخطأ الأكبر في الادارة العامة اللبنانية يكمن في العنصر الماروني الذي يسيطر ، وبدون وجه حق ، على مراكز الدولة الحساسة .

ولم ينحصر الفساد في الادارة العامة وحدها . فالسلطة السياسية المرتهنةلاوليغاركية رجال الاعمال لم تكن أقل فسادا . فالكونسورتيوم المؤلف من رجال الأعمال واصحاب البنوك هو الذي مهد طريق السلطة امام الرئيس بشارة الخوري . فكان من الطبيعي ان تتوجه اعمال الحكومات في عهده لخدمة مصلحة هؤلاء لا لخدمة مصالح الشعب العامة .

وجاء الرئيس شمعون **١٩٥٢** بقصد إنهاء هذا الاحتكار . ولكنه لم يلبث حتى وقع تحت سحره ، فجعل من عهده امتدادا لعهد سلفه . واتفق ان كان الاوليغاركيون لعهدي الخوري وشمعون مسيحيين تجمعهم مصالح اقتصادية مشتركة . فانصبت عليهم نقمة الزعماء المسلمين والدروز فشنعت بسياساتهم . وحاول الاحتكاريون المسيحيون كسب بعض الزعماء المسلمين والدروز الى جانبهم . ونجحوا بذلك فعززوا مراكزهم . غير ان بعض هؤلاء لم يُغرَ فبقي حرا مستقلاً يوجه الانتقادات والتهم ضد المحتكرين المسيحيين

ويهاجم سياساتهم فيكسب دعما شعبيا ، لذلك ، بين المسلمين والدروز .

غير ان جمهورية التجار لم تكن شراً كلها وفساداً . وان كان هذا هو الوجه الذي ركز عليه النقاد المسلمون . لقد كانت لتلك الجمهورية حسناتهاوانجازاتها .فلبنان **١٩٤٣** كان بالكاد متطورا . وامكاناته الاقتصادية محدودة جدّا ، بل مشكوك بها . ولكونه صغير الحجم والرقعة الجغرافية ومفتقراً لوجود مصادر طبيعية للثروة القومية كان يخشى عليه من الانهيار والتصدع . وطالما راهن حساده على هذا المصير ينوء لبنان الجديد تحت عبئه . ولكن ، ما ان جاءت **١٩٥٨** ، حتى وجدته مستقرا على استقلال يتمتع بتطور اجتماعي مرموق ، وعلاقات خارجية منسقة . والمسؤول عن ذلك ؟ رأس المال غير الملجوم بقيد قوي . راس المال الذي وفره المسيحيون المحتكرون للتجارات وللسلطة معا . ولم يكن هذا مسؤولا فقط عن الازدهار الخارق الذي عرفه لبنان وقتئذ . قد كان هو ايضا سبب الحفاظ على الديمقراطية . فدافع بجرأة ، ضد التيار الذي جرف انظمة المنطقة المحيطة بلبنان واحداً واحداً - دافع بشجاعة وجرأة عن الحياة الدستورية في لبنان وعن المبادرة الفردية الحرّة . وضرورة هذه للرأسمالية لا تحتاج الى توضيح . وزاد في قيمة الحرّية التي تمتع بها لبنان انطفاء نورها في دول المنطقة . ومدّت هذه بيد العون لاستقرار مزدهر .

وهكذا يكون لبنان قد جمع بين متناقضين : من جهة حقق تطورا وازدهارامرموقين ، ومن جهة أظهر اهمالا كبيرا . واتفق ان الازدهار والتطور طالت يداهما المناطق المسيحية ، بينما الاهمال الظاهر ضرب أطنابه في المناطق الاسلامية والدرزية فوقعت ، تحت عبء التخلف والانكسار النفسي .

هل كان هذا مقصودا ؟ ام اتى نتيجة طبيعية لاهتمام المواطنين ومبادراتهم الخاصة؟ ايا تكن الحال ، تبقى لهذه الظاهرة المتناقضة مضامين . ولم ينج لبنان مما ترتب على تلك المضامين من تبعات .

ودخل دعم المسيحيين لجمهورية التجار عاملا قويا في تقوية وضعها . وكان ذلك طبيعيا جدا بالنسبة للبحبوحة التي نشرتها بينهم - وفوق ذلك فقد قدمت فرص التقدم والنجاح لعدد كبير منهم ومن المسلمين . بل اكثر من ذلك . قدمت لهم امكانات الحصول على ثروات ضخمة . وبالطبع كثير من المسيحيين انفسهم قد حسدوا التجار المحتكرين معا على سلطتهم وعلى ثروتهم . ومع ذلك ، بعضهم على الاقل ، فاخروا بكون هؤلاء المتحكمين بالثروة والسلطة معا هم من ابناء طائفتهم . وربما شعر بعض هؤلاء البعض

بأمان خاص لاعتقادهم بان بروز هؤلاء النجوم الاقتصاديين السياسيين يساعد البروز المسيحي في البلاد . وكانت انتقادات المسلمين ـ شيعة كانوا هؤلاء ام سنة ام دروزا ـ ضد هؤلاء النجوم تزيد في قوة الدعم المسيحي لهم .

وتطور الموقف بعد ١٩٥٦ . كان هذا عام ازمة السويس . وتعاطف المسلمون اللبنانيون تعاطفا قويا وصريحا مع التيار الوحدوي العربي الذي قاده عبد الناصر . حقق عبد الناصر هذا العام وبعده بسنتين او أكثر قليلا رونقا لم يسبق له مثيل لتيار الوحدة العربية . وشحن بحماس قويّ شعبيتها المتمادية بالاتساع والشيوع . وكان من الطبيعي لاسلام لبنان ، وكانوا دائما يعتزون بعواطفهم القومية العربية ، ان ينظروا الى عبد الناصر نظرتهم الى قائد طالما انتظروا ظهوره . وتحمسوا في دعمهم له ، وكان من الطبيعي ، كذلك وبالمقابل ، ان يقلق مسيحيو لبنان ، او بعضهم على الأقل ، من هذا الدعم المتحمس والصريح لتيار الوحدة العربية ولقائده . ورأوا في ذلك تهديدا قريبا وصريحا لاستقلال لبنان .

وعندما اتحدت سوريا ومصر في شباط ١٩٥٨ طفحت حماسة الجماهير المسلمة اللبنانية عن كل كيل وتخطت جميع الحدود . وكان مضمون هذا الحماس ان اخلاص المسلمين للبنان وطنا مستقلاً قد قارب الاضمحلال . وكان هذا العامل الحاسم الذي دفع بالمسيحيين اللبنانيين الى ان يرموا بثقلهم كله الى جانب جمهورية التجار . ذلك لأنهم رأوا عندها ان الجمهورية اللبنانية في خطر محيق . ووقف المسيحيون باغلبيتهم صفا واحداً وراء الحكومة ومن وراءها ـ وكانوا عندها قد رأوا ان الخلافات السياسية واختلافات الآراء قد تختطه المحنة الوطنية . وهكذا بلغ تشاد القوميات ذروة من ذرى حدته .

ولكن هل كان البعد القومي هو البعد الوحيد لها ؟ كانت لها ابعاد طائفية وسياسية واجتماعية وسيكولوجية واخلاقية .

ولها محامل كثيرة على قضايا ملحة . فهي تنال من الوحدة الوطنية في الصميم . وتعرض الميثاق الوطني للانهيار ، اذا لم تكن هي ذاتها تعبيرا فصيحاً عن انهياره .

وقد كان للرئيس شهاب ، وربما بسبب تكون عناصر جيشه وبسبب قربه منهم ، فضل السبق الى تفهم تلك المحامل والابعاد للازمة اللبنانية المار ذكرها .

وبانحلال السلطة المدنية ، وهذا تعبير عن انهيار الوحدة الوطنية ، اصبح الجيش السلطة الوحيدة ذات الدور الفعال اثناء الاحداث . وبقيت عبره اقساط من الوحدة

الوطنية . وقرر شهاب بصفته قائدا للجيش ، حصر ثورات المسلمين والدروز التي قامت بقصد اقصاء شمعون عن سدّة الرئاسة بالقوّة . وهكذا لم يتحققها، بفضل الدور الذي فصله شهاب للجيش : ان يضع لها حدوداً معينة لا تتخطاها، تحقيق اهدافها . هذا من جهة . ومن جهة ثانية تبين ان الجنرال شهاب لا يريد ان يقضي على تلك الثورات بقوّة السلاح . ولم تتجرأ القيادة السياسية ان تحرجه ، وربما لحكمة مبيتة ، بامر رسمي تطلب فيه منه ان يقوم بذلك . وعندما طلب اليه وبصورة غير رسمية ، ان يقوم بهذا الدور كان موقفه ، على ما يظهر ، ان جيشه يتألف من عناصر مسيحية ودرزية واسلامية فوحدته قد لا تصمد امام امتحانه باوامر من هذا النوع .

وهكذا اصبح شهاب الحكم بين المتقاتلين ، وجيشه ، محافظاً على وحدته ، الجسم الوحيد الذي يمارس سلطة ذات مفعول في جميع انحاء البلاد . وعندما انتهت مدّة شمعون ، ودعي المجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد للبلاد ، كان من الطبيعي جداً ان يكون الجنرال البديل الاوحد للرئاسة الاولى .

وبسبب ظروف انتخابه والظروف التي سبقت هذا الانتخاب حصل الرئيس شهاب على درجة من دعم المسلمين والدروز . وللأسباب ذاتها تردد المسيحيون كثيرا في منحه ذلك الدعم . وظل الكثيرون منهم يلومونه على عدم مساعدته لهم كي يحققوا نصراً مبينا في ثورة ١٩٥٨ . وذهب البعض الى ابعد من ذلك ؛ زعموا انه كان على تفاهم مسبق مع الثائرين . ولم ينجح تماما في كسب ثقة المسيحيين او غالبيتهم. وعندما حاول ضابطان من ضباط الجيش ، بالاتفاق مع الحزب السوري القومي الاجتماعي ، ان يقوما بانقلاب عسكري ضده في كانون الاول ١٩٦١ ، لم يأسف لاخفاق الانقلاب سوى عدد قليل جدا من المسيحيين .

عندما تسنّم الرئيس شهاب سدّة الرئاسة في ٢٣ ايلول ١٩٥٨ كان وضع لبنان ـ الداخلي والخارجي ـ وضعا دقيقا للغاية. فالادارة كانت في حالة انهيار تام . والمسيحيون في حالة عداء مع المسلمين ـ الوحدة الوطنية لم تثبت صلاتها على شدائد الازمة . والسلطة الحكومية المدنية في غياب يُفتقد نورها ودفئها .

وفي العالم العربي كان الرئيس عبد الناصر في قمة مجده وشعبيته عامة وعارمة يحكم مصر وسوريا ـ جناحي الجمهورية العربية المتحدة . واعلامه المتحمس للوحدة العربية يهزهز ، في جميع الاقطار العربية ، انظمتها القائمة ـ علها تتداعى امام المدّ الوحدوي .

وقبيل مجيء شهاب الى الحكم ببضعة اسابيع انهارت المملكة الهاشمية العراقية . واستدعيت على الاثر قوات البحرية الاميركية الى لبنان وقوات انكليزية الى الاردن . وبالرغم من ان الرئيس عبد الناصر قد وافق على انتخاب الجنرال شهاب رئيساً للجمهورية ، فإنه لم يكن متحمساً كثيراً لوقف الدعاية العروبية في لبنان . وعبر المسلمين اللبنانيين كان بامكانه التأثير القوي في السياسة اللبنانية - داخليتها وخارجيتها . فاذا كان للوحدة الوطنية ان تستعيد عافيتها وان يُحافظ عليها فالتفاهم مع عبد الناصر كان ضرورة لا مهرب منها . وربما لذلك اضطر على تمرير الأسلحة الثقيلة للمقاومة الفلسطينية - التمرير الذي اغضب قطاعا مسيحياً كبيراً من الرأي العام .

وكان الرئيس شهاب يعرف قيمة الوحدة الوطنية حق قدرها . وكان توطيد هذه الوحدة المهمة الاكثر الحاحا لعهده . فارتفع شعار : « لبنان واحد لا لبنانان »[1] . غير ان التفاهم مع عبد الناصر ، وحده ، لا يحل عقدة الوحدة الوطنية . كان ينبغي مع ذلك ان يتفهم وضع المسلمين ويأخذ بشكاويهم - فرفع الشعار وحده لا ينفع كثيرا . فأدخلت قاعدة ٦ و٦ مكرر إلى تقليد التوظيفات الادارية . وتحول معنى التعبير « ٦ و٦ مكرر » . فبعد ان كان يشير الى رسالتين اصبح يشير الى مناصفة الحصص الطائفية في التعيينات الادارية . غير انه ينبغي التنويه بان المعنى الابعد للتعبيرين هو ذاته : معاملة المسيحيين والمسلمين معاملة الانصاف والعدل اشخاصا ومناطق . التطبيق لهذه القاعدة تغير . اضحت جميع التعيينات في الدولة وعلى جميع المستويات تعطي ٥٠٪ للمسيحيين و٥٠٪ للاسلام : سنة وشيعة ودروز .

غير ان تطبيق هذه القاعدة وان ساوى بين المسلمين والمسيحيين من جهة ، وهكذا كان منصفاً وعادلاً من هذه الزاوية ، فانه من زاوية ثانية ، لم يكن هكذا - خصوصاً بمنظور العدالة المبسطة . يتأثر انصافه وتضعف عدالته عندما تؤخذ الظروف الاجتماعية التي تحيط بتطبيقه بعين الاعتبار . فاذا كان المسيحيون ، على الغالب ، ارقى حالاً ، تعليمياً ، كان من الطبيعي ان يدخل بعض المسلمين غير الاكفاء الى الادارة على حساب بعض المسيحيين الاكفاء - وذلك للاعتبار الطائفي .

الاستنتاج : أن الاصرار على الطائفية في اختيار المرشحين لوظائف الدولة وبالمعنى

(١) كان هذا الشعار ، للرئيس صائب سلام ، سابقة لشعار آخر يخدم الجوهر ذاته ، « التفهم والتفاهم » .

الجديد لتطبيقها اي « ٦ و٦ مكرر » ، والاصرار على وضع الرجل الكفء في الموضع المناسب ، وفي الظروف التعليمية التي يعرفها البلد حيث يتمتع ابناء طائفة بثقافة وامكانات لا تتوفر لابناء طائفة ثانية - أن هذان الاصراران في هذه الظروف يتناقضان . المخرج ؟ ليس بحكم الضرورة القضاء على الطائفية . بامكاننا مثلاً ان ندعو الى تكافؤ الفرص في تهيئة التعليم والامكانات التثقيفية وكسب المهارات لجميع اللبنانيين من ابناء جميع الطوائف . عندها يصبح ، او هكذا يؤمل ، تطبيق المطلب الطائفي تطبيقا عادلا بمعنى انه يحفظ حقوق الطوائف من جهة ويحقق المصلحة العامة من جهة ويساعد تطبيق مبدأ الكفاءة من جهة ثالثة .

اذا كان هذا التحليل صحيحا نستنتج ان لدى الغياري على تطبيق العدالة في لبنان أكثر من مخرجان اثنان . احدهما فقط هو الغاء الطائفية . أما الثاني فهو تطوير التعليم المهني والثقافي العام وعلى جميع المستويات . وواضح ان الاول سلبي ؟ والثاني ايجابي . فلماذا التركيز يا ترى على استعداء الطائفية ؟ هل هو سطحيّة في التفكير ام هو بدافع ايديولوجي بمعنى هذه الكلمة السلبي ؟ لا نقدر ان نبتّ بالجواب - خصوصاً من زوايا العلمية والمنهجية المؤتمنة . نرجّح ، بشيء من المغامرة المستأنسة بشيء من سوء الظن ، ان التركيز على استعداء الطائفية وراءه غايات ايديولوجية مبيتة !

والنتيجة ذاتها نصل اليها ، بعد التدقيق ، بالمقابلة بين الطوائف الاسلامية اللبنانية ذاتها . يتقارب عدد السنة من عدد الشيعة ويكونان ٤٠٪ من مجموع سكان لبنان (او على الأقل هذا كان الاعتقاد الرسمي في عهد الرئيس شهاب) . والدروز ؟ فئة اقل عددا من الاثنتين . بالكاد يصلون الى ٧٪ من مجموعة سكان لبنان . والسنة المدينية ، ومنذ السنة ١٩٢٠ ، كانت ولم تزل العنصر الاكثر حماسا ودفاعا عن حق العروبة في لبنان وبالتالي ضد الوضع الاستقلالي للبنان ، الوضع الذي تطلق عليه وعلى التيار الذي يتحمس له وصف « الانعزالي » . ولما كانت هذه الفئة أفضل حالا ، تعليميا ، من الشيعة ، وغالبيتها تقطن في الريف اللبناني ، كان من الطبيعي ان تحصل ، وخصوصا بعد ١٩٥٨ وبعد تطبيق القاعدة الجديدة في التوظيفات ، على حصة الأسد من هذه التعيينات - حصة الاسد من المراكز المحجوزة للمسلمين عامة . وحصل الدروز كذلك ، بفضل انتظامهم الحزبي وقياداتهم ذات الاتصالات على حصة في الادارة الرسمية اكثر مما يتناسب وعددهم . ووقع الغبن على الشيعة . هكذا كانت حالهم قبل القاعدة الجديدة .

وتشترك الدرزية الريفية والسنة المدينية ، بتحركهما السياسي على المسرح اللبناني . وربما لذلك التقيتا في أزمة ١٩٥٨ ، وفي حوادث ١٩٧٥ - ١٩٧٦ . وفي التقائهما وجد عهد شهاب سنده الأقوى . فهل كان لذلك تفسير سياسي عقائدي ؟ أم أن التحليل السابق الذي أعطاهما حصة الأسد من نصيب المسلمين في مراكز الدولة هو الذي جعل مصالحهم ترتبط بمصالح العهد ؟ وعن طريقه بالولاء اللبناني ، مروراً باستعادة العافية للوحدة الوطنية . وليس ما يمنع أن يجتمع الجواب الايجابي عن السؤالين في اتجاه واحد .

ومن هنا تتهيأ الظروف او بضعها على الاقل ، لقيام حركة المحرومين .

وترتبط بتحقيق الظروف الداعية لاسترداد الوحدة الوطنية عافيتها سياسة الرئيس شهاب المتعلقة بالاشغال العامة . ولم ينس العهدان السابقان : عهد الخوري وعهد شمعون هذه المسألة . فقد قام مطار دولي في بيروت . وقدّمت تسهيلات سياحية متعددة . وتنظيمات بلديّة هامّة . وشبكة طرق واسعة . وتحسنت بفضل ذلك كله احوال بيروت وطرابلس وصيدا وبعض مناطق الجبل . وبقيت مناطق متعددة وواسعة من لبنان مهملة تقريبا . وهنا بالضبط وجد العهد الشهابي اهمية التركيز . فاهتم ، فوق اهتمامه بما مضى ذكره ، بالمشاريع الاقليمية ، وكانت اكثرية سكان هذه المناطق اسلامية . التنمية والتطور للريف اللبناني كانت غاية هذه المشاريع القصوى .وبداية العمران تتمثل بشق الطرقات ، وجر مياه الشرب ، والكهرباء الى تلك القرى النائية . واتفق ان استفادت المناطق الشيعية اكثر من غيرها بفضل هذه السياسة الانمائية . وهكذا تكون الشيعة ، وقد خسرت حصتها في الوظائف الادارية،قد تعوضت عن بعض الحيف الذي لحقها هناك في سياسة التنمية الريفية .

وكانت هذه السياسة المركزة على التنمية الريفية جزءاً وحسب من سياسة العهد الشهابي العامة لتطوير كل لبنان على اساس من التخطيط المدروس . لقد حصل تطور في العهدين السابقين .غير ان هذا كان مرهونا بالمبادرات الفرديّة والخاصة وكانت هذه من قبل اداريين مسؤولين وقادة سياسيين . وفي الحالين لم يتخذ التطور ذاك صفة التخطيط المدروس والعام . ودعت الى هذا التخطيط ايضا ظروف اجتماعية . فقد تكاثر عدد سكان لبنان تكاثرا ملموسا . واستشرت عادة الهجرة الريفية الى المدن . وكان لبنان قد عرف هذه الظاهرة حتى قبل بداية هذا القرن . وتكاثرت وتسارعت هذه الحالات منذ العام ١٩٢٠ . ولكنها اصبحت في العام ١٩٥٨ مشكلة جديّة . وبعد حين ، اصبحت مشكلة مقلقة

حقا . وطوّقت احزمة البؤس مدن بيروت وطرابلس وصيدا . وكان ان اقفرت القرى النائية او تضاءل عدد سكانها تضاؤلا مريعا - اثر في حياة ابنائها وفي حياة البلد ككل . واصبح بامكان الاغنياء من اهل المدينة شراء الاراضي المهملة والواسعة في تلك المناطق بابخس الاثمان .

والفوضى الاجتماعية تكاثرت مظاهرها . فالقرويون الذين هجروا حياة الفقر في القرية لم يجدوا في حياة المدينة وظروفها ما يطمئنهم الى سلامتهم ويضمن مستقبلهم الاقتصادي .

واصبح واضحا ان الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد تحتاج الى تنظيم مستند الى تخطيط يدعمه العلم والاختبار . فاستدعى الرئيس شهاب الاب لويس جوزيف ليبريه[1] وكلفه ، رئيسا لبعثة ارفيد ، بالقيام بالدراسات المطلوبة . واكمل التقرير ، جمعا وطباعة ونشرا ، في أواخر عهد شهاب . ولم توفر اقلام الخبراء اللبنانيين ، الذين استبعدهم الرئيس شهاب عن الدراسة ، لم توفر هذا التقرير تحليلا ونقدا . ويظل هذا التقرير ، مهما كانت حسناته العلمية وسيئاته ، مرجعا للمعلومات الهامة ذات العلاقة بتنظيم لبنان وتطويره على اسس مدروسة .

وكان اقرار وتنفيذ الضمان الاجتماعي فيما بعد خطوة على هذا الطريق المهتم بالقضايا الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للبلاد .

غير ان الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي يتطلب ادارة قادرة على تحقيقه . فكان من الضروري اذن ان يبدأ الاصلاح الاداري . فنظم الرئيس شهاب مكتب رئاسة الجمهورية . فاصبح هذا المكتب ، ولأول مرة في تاريخ الجمهورية ، خاضعا لمسلكية ادارية تتحكم بها مبادىء عامة وعلميّة : تهتم بالقضايا العامة للادارة والحكومة وتختزل تأثيرات السياسيين الشخصية على مخططات الدولة ومجرى الامور العامة اختزالا كبيرا . وهكذا احاط الرئيس شهاب نفسه ، في قصر الرئاسة في ذوق مكايل ، بموظفين اكفاء يثق بمقدرتهم وامانتهم ، يهيئون مشاريع المراسيم ويدرسون خطط التنمية والتطوير .

ومن التجديدات التي ادخلها عهد شهاب مجلس الخدمة المدنية الذي يرتبط بمكتب رئاسة الحكومة . مهمة هذا المجلس اختيار موظفي الدولة وتدريبهم التدريب المناسب .

---

(١) Père Louis Joseph Lebret, Institue de Rècherches et de Formation en vue de Developpement, (IRFED)

ومجلس التفتيش المركزي ، يرتبط بمكتب رئاسة الحكومة هو ايضا ، ويهتم بمراقبة سير العمل في مختلف الادارات .

المغزى الابعد لهذه التجديدات ، تدعمها قوانين مناسبة ، هو ان تقطع الطريق ، بقدر الامكان على تأثير الوساطات السياسية في عمليات التوظيفات الاداريّة . اصبحت التعيينات تخضع لامتحانات تبين كفاءات المرشحين ولقاعدة التوازن الطائفي ، ولمتطلبات الحد الأدنى من التهيئة العلمية المعبر عنها بالشهادات المدرسيّة التي تعبّر هي بدورها عن المستوى العلمي الذي توصل اليه المرشح قبل قبوله لامتحانات الكفاءة .

ويتوقف نجاح هذه الاصلاحات على كفاءات الشخصيات التي تتحمل مسؤوليات تنفيذها . ولم يسلم هؤلاء من سهام الاتهامات بمناسبة صدور قانون الاصلاح الاداري على عهد الرئيس شارل حلو[1] .

كما ان هذه الترتيبات ذاتها قد اصابتها سهام النقد[2] .

غير ان المحاولة ذاتها كانت محاولة تستحق الاهتمام .

وتسجل للسياسة الاقتصادية التي اتبعها العهد الشهابي ميزتان : افتراقها الواضح عن سياسة سلفيها ، والمضمون الاجتماعي لهذا الافتراق . ففي عهد الخوري وشمعون كان الحكم مهتما بالدرجة الاولى بضمان اكبر قدر من الحرية للمبادرة الاقتصادية . وكان هذا بدوره يخدم مصالح المحتكرين في نهاية المطاف . واتضحت للعهد الشهابي ضرورة ماسة : بعض القيود المحددة للحرية الاقتصادية امر لا مهرب منه . وهذا بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية . الحد من سلطة الاحتكار ركن من اركان هذه العدالة . ركن آخر يكمن في توزيع الدخل القومي بطريقة توسع رقعة المستفيدين منه حتى تشمل اكبر عدد ممكن من المواطنين فتتوزع ثمار النمو الاقتصادي والازدهار على قطاعات الشعب عامة ، وعلى كافة المناطق اللبنانيّة .

وقاوم رجال الاعمال هذه السياسة . غير ان مقاومتهم لم تفلح . فقد افلحت اكثر بمقاومتهم للمرسوم ١٩٥٢ الذي تقدمت به وزارة الشباب على عهد فرنجية التي كانت برئاسة صائب سلام .

(١) راجع الصحف اليومية لذلك التاريخ وخصوصا :النهار ،والانوار ،والحياة .

(٢) وكذلك ، اشكالات ، مرجع مذكور .

على كل كانت لهذه المقاومة تأثيراتها على الرئيس شهاب كما يتبين من نص بيان رفضه الترشيح للرئاسة مرة ثانية :

« . . . ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات » .

« ان الغاية من هذا العمل الجدي هي الوصول الى تركيز ديمقراطية برلمانية اصيلة صحيحة ومستقرة ، والى الغاء الاحتكارات ليتوفر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام اقتصادي حر سليم يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين ، بحيث تتأمن للجميع الافادة من عطاء الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق » .

« وعلى ذلك واستنادا الى هذه المعطيات قررت ان لا اكون مرشحا لرئاسة الجمهورية »[1] .

ولم يكن تأثيرها في الوحدة الوطنية ، وعلى سلامة النيات ، بأكثر حظا .

وربما قرأ في هذه الاعتبارات ، قارىء ناقد وحكيم متعمق ، مجموعة من المؤشرات تنبثق من ، وتتجه الى ، في الوقت ذاته ، مجموعة من القضايا الاساسية في تطور السياسية اللبنانية المعاصرة : المشاركة ، والوحدة الوطنية ، والحفاظ على السيادة والاستقلال بالاعتناء بما يعمّق جذورهما ويقويها ، والديمقراطية اللبنانية بما يرسخها ويقلم غصونها من باليات وزوائد تعيق نموّها وتطورها لتماشي متطلبات العصر والطموحات المتطلعة الى مستقبل تتوفر فيه للبنانيين معطيات الحياة الكريمة .

وانه لمن الطبيعي جداً ان تواجه الاوطان ، كما الافراد ، اوقات عصيبة تتطلب التضحيات الجسام .

المهم في الحالين ان لا تذهب التضحيات هدراً وسدى ويعوّض عن كل خسارة ، ولو جزئياً ، انها تساعد ، مباشرة او مداورة ، على معرفة الذات والتحقق من الهويّة الاصيلة .

غير ان الاحداث اللبنانية جاءت لتزعزع هذا الاعتقاد المعتز ، ولتلقي ظلا اسود كالحاً على البلد وتوحي بالاعتقاد ان المسؤولين بيننا ، او بالاحرى ذوي الفعالية منهم ، قد ضلّوا طريقهم ، فانغمسوا بصراعات ثانوية بدلاً م ان يتناسوا خلافاتهم لتوحيد

(١) الانوار ، ٥ آب ١٩٧٠ .

الصف ولخوض المعركة الاساسية . إما هذا ، واما انهم اخطأوا التقدير باعتقادهم ان التخلص من الخلافات فيما بينهم بالحسم العسكري يقوي ضعفهم ويوحد صفوفهم لخوض المعركة المصيرية . وكانوا ، وللأسف ، في الحالتين مخطئين .

فهل هذا يعني اننا فقدنا الامل ؟ كلا . هنالك ظاهرات كثيرة تبشر بالخير . واننا لنراهن ، بقطع النظر عن بينات التاريخ المعاكسة ، على نجاحنا - وان جوبهنا بأن هذا ليس من العلميّة الدقيقة ، ردينا التحدي الفكري باحسن منه : اننا ، في النهاية ، التزاميون .

وفضل الالتزامية على التاريخ ، ولها افضال كثيرة عليه طبعا ، يبلغ ذروته في تأثيراتها بمسيرته .

٤ - الهويّة والتاريخ والالتزامية .

وترتبط الالتزامية بموضوع هذه الدراسة ارتباطا اوثق واهم . ومما يزيد في اهميته تجاهل ، حتى لا نقول جهل ، المؤرخين لحقيقته ولجوهره .

بابسط صيغ هذه الحقيقة - الجوهر ، وربما باقساها وقعا ، تبقى الهويّة الاصيلة للانسان ، وبالتالي للشعب كله ، ليست قضيّة علمية وجذوراً تاريخية ووقائع موضوعية وحسب - على ما لهذه الاعتبارات من اهميّة بالغة . انها في نهاية المطاف ، وبمعنى اكثر حسياً مما لهذه الاعتبارات من قيمة واعتبار ، انها قضيّة التزام !

« ان التنظيم الأهم الذي يكوّن الانسان **الفرد عضوا لا إراديا فيه** هو الدولة . ان مبدأ القومية ، بقدر ما ساد وحكم ، قاد ، مع ذلك الى كون العضويّة (عضوية الانسان الفرد) في الدولة تتناغم عادة « وارادة المواطن ، مع انها ليست بفضل إرادته »(١)

«The most important organization of which man is an involuntary member is the State. The principle of nationality, so far as it has prevailed, has, however, led to membership of a State being usually in accordance with the will of the citizen, though not due to his will.

He might have been a Russian
A Frenchman , Turk, or Prussian,
Or perhaps Italian,

(١) برتزاندرسل ، القوّة . (التوكيد لنا)

But in spite of all temptations
To belong to other nations,
He remains an English man.» (١)

ولقد كثرت ملاحظاتنا على المقتبس الذي يدّعيه الفيلسوف الانكليزي المعروف برتراند رسّل . غير اننا لسنا بوارد معالجتنا لها في هذا السياق - هذا فضلاً عن انها لاتضفي اضواء كاشفة على موضوع بحثنا العام .

الموضوعة التي يهمنا التدليل عليها ، والتي ، ليستقيم مدعانا ينبغي تصحيح النبرة التي يضعها هذا المقتبس والتركيز على التوكيد حيث يصح هذا التوكيد، هي العلاقة التي تنشأ بين الانسان ووطنه عبر مبدأ القوميّة .

لقد اعترف هذا المقتبس وهو في ذلك على صواب يدعمه الواقع والبيّنات التاريخية ، بان هذه العلاقة ، على تعقيداتها المتشابكة ، هي مزيج من الحريّة والضرورة . .

لقد اتفق لنا ان لفتنا النظر الى هذا المزيج من الضرورة القسريّة ومن الاختيار الحرّ في مناسبة(٢) أكثر مناسبة : نقد نظريّة العقد الاجتماعي .

وإننّا نرى الآن ان موضوعة هذا المزيج - خصوصا اذا تركنا نسب مقوميّه لتتقرر حسب مبادىء المنهجية المؤتمنة ، في إطارات معينة وظروف محددة ، بناء على معطيات التجارب واحداث التاريخ ذات العلاقة بها - هي أكثر شمولاً في حياتنا مما كنا نظن ومما يظن البعض .

ولكن دراسة هذه القضيّة هي بدورها قضية مغايرة .

نرجع الى المقتبس وهمنا الآن تصحيح النبرة فيه - يذهب الى أن عضوية الانسان الفرد في الدولة هي عملية لا ارادية . وصفاً لواقع ، وفي ظروف دولة لم تنشأ فيها مشكلة الولاء ، بل رافقتها تاريخياً منجزات ضخمة تستجلب الولاء ، يقف هذا القول على أرجل قويّة ويستقيم .

واذا كانت حسب هذا المقتبس ، قد كثرت « الاغراءات » التي توسوس للانكليزي ، حتى تدفعه ، اذا ما نجحت ، الى الانتماء الى قوميّة اخرى ، فإن هذه

(١) Bertrand Russle, *Power* (A new Social Analysis), Landon, George Allen Unwin LTD, 1938, p.p. 219-220

(٢) راجع كتابنا **الحقوق الانسانية** ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، قيد الطبع .

« الاغراءات » لتكثر أكثر واكثر في إطار التاريخ اللبناني . وتجابه اللبناني ، لا بكثرة عددها وحسب ، بل وايضا بحدة وقوة سيطرتها على المشاعر وبوهج بريق مكاسبها .

واذا تغلب الانكليزي على تلك الاغراءات - الاغراءات التي يتعرض لها ، واذا عُدّ تغلبُه ذاك نوعا من المناعة القوميّة،فان تغلب اللبناني على ضروب إغراءات على كثرتها وحدتها وقوتها وتوهجات بريقها ودقتها ورقتها ، ليعد ، عن حق ، ضرب من البطولة .

واذا كانت ، حتى في الحالات الطبيعية حيث لا اغراءات ولا تعقيدات اغراءات ، تظل المواقف من القضايا الهامّة أكثر اهميّة من تلك القضايا الهامة ذاتها[1] فان هذه المواقف ، تصبح ، ومن باب اولى ، أكثر اهميّة ايضا وايضا في ظل تلك الاغراءات والتحديات .

وهكذا اصبح من الضروري تقديم الاختيار الحرّ ، وعلى الصعيد الفكري على الأقل ، على الضرورة القسريّة وبطريقة تطال احوالنا الحياتية بشكل شامل تقريبا .

ويبقى تقرير هذا الامر على الصعيد العملي - صعيد الممارسة - قضية تخضع لأصول التحقق العلمي والاستقصاء الاختباري . ولا يصح الحكم بها بطريقة قبليّة .

هذا فيما يتعلق بمحاكمتها . أما فيما يتعلق بممارستها فينبغي ان تفصل على قياسات جميع الاعتبارات التي تتوخى نجاحها - مع العلم ان هذا التوخي ذاته هو فعل اختيار !

هذا فيما يتعلق بالمقتبس المدروس ، وقد عكّزنا عليه ، بعض الشيء لنوضح فكرتنا بطريقة أوضح .

واذا كنا قد عارضنا هذا المقتبس بوضع النبرة على الارادة الاختيارية الحرّة فتُقدَّم على الاعتبارات الموضوعية او على الضرورات القسرية فذلك لكي يتبادر الى الذهن اننا نرمي الى « تصحيح » المقتبس بحيث تصبح عضوية الانسان الفرد في الدولة ، وعَبْر مبدأ القومية ، عضوية لا لإرادية بل ارادية . ومع هذا يترك الحكم النهائي والعملي بهذه القضية للاستقصاء والتجارب ذات العلاقة بموضوع البحث صاحب العلاقة .

غير أننا نترك الحريّة - حرية الاختيار - في هذه القضية لصاحب العلاقة نفسه . فإذا قرر تمييل كفة الاعتبارات الموضوعية والضرورات القسريّة على كفة الاعتبارات الارادية

(١) راجع كتابنا اشكالات ، التمهيد . (الطبعة الأولى او الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة) . وكتابنا المنهجية والسياسية ، « مقومات » المنهجية (الطبعة الاولى ، او الثانية او الثالثة) .

من ميزان الأهمية كما يراها ويرتئيها فان له ذلك - وذلك كحق من حقوقه بصفته مواطنا مسؤولا .

ومن هنا نرى ان الالتزام كفيل بتحقيق التوازن بين الموضوعيات والتقريريات . وهذا من ابرز مهماته الاجتماعية ، وبالتالي التاريخية .

ومن هنا اهمية قولنا - وهو قول جديد كل الجدّة في الدراسات التاريخية - وخصوصاً في تاريخ لبنان السياسي الحديث ان قضيّة الولاء القومي هيَ أصلاً قضية التزام .

الفهرس

هذا الكتاب

يتضمن بالأضافة الى عرضه للحوادث التاريخية مناقشة علمية وموضوعية للمبادىء التي قامت عليها دولة الاستقلال وكذلك للمواقف والأفكار المطروحة كأساس لبناء دولة لبنان الحديث :

« العلمنة

لقد اصبح الاعتقاد بان العلمنة ،كلية وشاملة كانت ام جزئية ومحصورة ،هي الدواء الشافي لأمراضنا ،وخصوصا تلك التي تتمحور حول الطائفية . شائعا وعاما الى حد يعتقد معه انه من نوع تحصيل الحاصل .

نستعرض بعض هذه المواقف وحسب للتدليل على سعة انتشار هذا الاعتقاد . . . .

لجميع هؤلاء ،ولمن يذهب مذهبهم ،اقترح إعادة قراءة البيان الوزاري الأول لعهد الأستقلال . إن في هذا البيان لكثيراً من الاعتبارات الواقعية التي يستفيد منها اقتراحهم الداعي الى العلمنة . حيث اخفقت الدعوة الى الوطنية ،ـ على ما يشفع بها من اعتبارات واقعية ،هل يصلح ان يدعى الى العلمانية ـ على ما يشوبها من ظلال تثير الشكوك وايحاءات تستحث المثالية ؟

هذا على صعيد السياسة .

اما على صعيد الفكر فان لنا اكثر من مأخذ ضد العلمانية . ولكن اطار هذا البحث ،حول فلسفة اجتماعية شاملة تصلح بديلاً للايديولوجيات المعروفة ،يختلف بعض الشيء ،يختلف عن اطار بحثنا لهذه القضية ـ تاريخ لبنان السياسي الحديث .

واذا ما صعبت على هؤلاء المتيمنين بالعلمانية ،التفاتة الى الماضي التاريخي ؛لانهم ربما كانوا من المتطلعين الى المستقبل ،فأقتراحنا لهم ،وفي هذا الاقتراح لا نشعر بالتردد الذي شعرنا به عندما قدمنا اقتراحنا السابق ،هو ان يستنجدوا بالالتزامية » .

(من الفصل الخامس)



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (ش.م.م)

الثمن ٣٠ : ل.ل. أو ما يعادلها